

و رسوله افضل المرسلين واكرم العباد . ارسله بالهدى ود بين الحق ليظهره
 على الله بين كراهه ولو كره اهل الشرك والعناد . ورفع له ذكره ولا يذكر
 الا ذكره كجاني الاذان والشهد والخطب والجامع والاعباد . وكفى
 محاده واهلك مشاقه وكفاه المستهزئين به ذوي الاحقاد . وبشر شائليه
 ولعن . واذ به في الدنيا والآخرة وجعل هوانه بالمرصاد واختصه من بين الخوالة
 المرسلين بخصائص تفوق التعداد . فله الوسيلة والفضيلة والمقام المحمود
 ولواء الحمد الذي تحته كل محاد . صلى الله عليه وعلى آله افضل الصلوات
 واعلاها واكملها واتمها كما يجب سبحانه ان يعلى عليه وكما ينبغي ان يعلى على
 سيد البشر والسلام على النبي ورحمة الله وبركاته افضل تحية واحسنها واولاها
 وابركها واطيبها وازكاها صلاة وسلاما دائمين الى يوم النشاد . باقين بعد
 ذلك ابد آرزق من الله ماله من تقاد . اما بعد . فان الله هذا نبيه محمد
 صلى الله عليه وسلم واخر جنابه من الظلمات الى النور وآتانا بركة رسالته وبين
 سفارته خير الدنيا والآخرة وكانت من ربه بالمنزلة العليا التي تقاصرت
 العقول والالسنه عن معرفتها ونعمها وصارت غايته من ذلك بعد التناهي في العلم
 والبيان الرجوع الى عيها وممتها فافتحاني لحادث حدث ادنى ماله من الحق
 هل ينابل هو ماوجب الله من تعزيره ونصره بكل طريق وايشاره بالنفس
 والمال في كل موطن وحفظه وحمايته من كل مود وان كان الله قد اغنى رسوله
 عن نصر الخلق ولكن ليلو بعضكم ببعض وليعلم الله من ينصره ورسوله
 بالنيب . ليحق الجزاء على الاعمال كما سبق في ام الكتاب ان اذكر ما شرع من

2467

العقوبة لمن سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم وكافر وتوابع ذلك ذكرنا
 يتضمن الحكم والدليل وانقل ما حضرني في ذلك من الاقاويل واردا في القول
 بحظه من التعليل ويان ما يجب ان يكون عليه التعويل واما ما يقدره الله عليه
 من العقوبات فلا يكاد ياتي عليه التفصيل وانما المقصود ههنا بيان الحكم الشرعي
 الذي يقتضي به المقتضى ويقضى به التامضي ويجب على كل واحد من الائمة والامة
 القيام بما امكن منه والله هو الهادي الى سواء السبيل وقد رتبته على اربع مسائل
 المسئلة الاولى في ان الساب يقتل سواء كان مسلماً وكافراً

المسئلة الثانية في انه يجب قتله وان كان ذمياً فلا يجوز زلن عليه ولا مفادته
 المسئلة الثالثة في حكمه اذا اتاب

المسئلة الرابعة في بيان السب وماليس بسب والفرق بينه وبين الكفر
 المسئلة الاولى ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم او كافراً فانه يجب قتله
 هذا مذهب عليه عامة اهل العلم قال ابن المنذر اجمع عوام اهل العلم
 على ان حد من سب النبي صلى الله عليه وسلم القتل ومن قاله مالك والليث
 واحمد واسحاق وهو مذهب الشافعي قال وحكي عن النعمان لا يقتل يعني
 الذي ما هم عليه من الشرك اعظم وقد حكى ابو بكر القاري من اصحاب
 الشافعي اجماع المسلمين على ان حد من سب النبي صلى الله عليه وسلم القتل
 كما ان حد من سب غيره الجلد وهذا الاجماع الذي حكاه هذا المحول
 على اجماع الصدور الاول من الصحابة والتابعين او انه اراد به اجماعهم على
 ان سب النبي صلى الله عليه وسلم يجب قتله اذا كان مسلماً وكذلك قبله انقاضي

مباح قتال اجمعت الامة على قتل متقصه من المسلمين وسابه وكذ لك حتى
 عن غير واحد الاجماع على قتله وتكفيره وقال الامام اسحاق بن راهويه
 احد الائمة الاعلام اجمع المسلمون على ان من سب الله وسب رسوله صلى الله
 عليه وسلم او دفع شتمه انزل الله عز وجل اوقتل نبياً من انبياء الله عز وجل
 انه كافر بذلك وان كان مقرابكلى ما انزل الله قال الخطابي لا اعلم احد من
 المسلمين اختلف في وجوب قتله وقال محمد بن محبوب اجمع العلماء على ان شتم
 النبي صلى الله عليه وسلم والمنتحس له كفر والوعيد جاء عليه بعد اب الله
 له وحكمه عند الامة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفره
 وتحرير القول فيه ان الساب ان كان مسلماً يَكْفَرُ ويقتل بغير خلاف
 وهو مذهب الائمة الاربع وغيرهم وقد تقدم من حكي الاجماع على ذلك
 اسحاق بن راهويه وغيره وان كان ذمياً فانه يقتل ايضاً في مذهب مالك واهل
 المدينة وسياق حكاية ائمتهم وهو مذهب احمد وفتها الحديث وقد نص احمد
 على ذلك في مواضع متعددة قال حنبل سمعت ابا عبد الله يقول كل من شتم النبي
 صلى الله عليه وسلم او نقصه مسيئاً كان او كافراً فعليه القتل وارى ان يقتل
 ولا يستتاب قال وسمعت ابا عبد الله يقول كل من نقض العهد وحدث
 في الاسلام حدثاً مثل هذا رأت عليه القتل ليس على هذا اعطوا العهد
 والذمة وكذ لك قال ابو الصغراء سألت ابا عبد الله عن رجل من اهل
 الذمة شتم النبي صلى الله عليه وسلم ماذا عليه قال اذا قامت البيعة عليه
 يقتل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً كان او كافراً واهل الخلال

وقال في رواية عبد الله و أبي طالب وقد سئل عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل قبل له فيه احاديث قال نعم احاديث منها حديث الاعمى الذي قتل المرأة قال سمعتها تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وحديث حصين ان ابن عمر قال من شتم النبي صلى الله عليه وسلم قتل * وكان عمر بن عبد العزيز يقول يقتل وذلك انه من شتم النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرتد عن الاسلام ولا يشتم مسلم النبي صلى الله عليه وسلم * زاد عبد الله سألت ابي عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم يستتاب قال قد وجب عليه القتل ولا يستتاب لان خالد بن الوليد قتل رجلا شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستب * رواها ابو بكر بن الشافي * وفي رواية ابي طالب سئل احمد عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل قد تقض العهد * وقال حرب سألت احمد عن رجل من اهل الذمة شتم النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل اذا شتم النبي صلى الله عليه وسلم * رواها الخلال وقد نص على هذا في غير هذه الجوابات فاقره كلها نص في وجوب قتله وفي انه قد تقض العهد وليس عنه في هذا اختلاف * وكذلك ذكر عامة اصحابه متقدمهم ومتأخرهم لم يختلفوا في ذلك الا ان القاضي في المبرد ذكر الاشياء التي يجب على اهل الذمة تركها وفيها ضرر على المسلمين واحادهم في نفس او مال وهي الاعانة على قتال المسلمين وقتل المسلم او المسلمة وقطع الطريق عليهم وان يؤوى للشركيين جاسوسا وان يعين عليهم بدلالة مثل ان يكتب الشركيين باخبار المسلمين وان يزني بمسلمة او يصيبها باسم نكاح وان يفتن مسلما عن دينه قال فعليه الكف عن هذا شرط اولم يشترط فان خالف انتقض عهده * وذكر نصوص

احمد في بعضها مثل نفيه في الزنا بالمسئلة وفي التجسس للمشركين وقتل المسلم وان
كان عبدا كما ذكره الخوفي ثم ذكر نفيه في قذف المسلم على انه لا ينتقض
عهده بل يحد حد القذف قال فتخرج المسئلة على روايتين ثم قال وفي معنى
هذه الاشياء ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي فهذا اربعة
اشياء الحكم فيها كالحكم في الثمانية التي قبلها ليس ذكرها شرط في صحة العقد فان
اثنوا واحدة منها نقضوا الا ما من سواء كان مشروطا في العهد او لم يكن
وكذلك قال في الخلاف بعد ذكر ان المنصوص انتقاض العهد بهذه
الافعال والاقوال قال وفيه رواية اخرى لا ينتقض عهد الا بالامتناع
من بذل الجزية وجرى احكامنا عليهم ثم ذكر نفيه على ان الذي اذا قذف
المسلم بضرب قال فلم يجعله نافضا للعهد بقذف المسلم مع ما فيه من الضرر
عليه بهتك عرضه وتبع القاضي جماعة من اصحابه ومن بعدهم مثل
الشريف ابي جعفر وابن عقيل وابي الخطاب والحلواني قذكروا انه
لا خلاف انهم اذا امتنعوا من اداء الجزية والتزام احكام الملة انتقض
عهدهم وذكروا في جميع هذه الافعال والاقوال التي فيها ضرر
على المسلمين واحادهم في نفس او مال او فيها غصاصة على المسلمين في دينهم
مثل سب الرسول وما مثله روايتين احداهما ينتقض العهد بذلك
والاخرى لا ينتقض عهده وتقام فيه حد وذلك مع انهم كلهم متفقون
على ان المذهب انتقاض العهد بذلك ثم ان القاضي والاكثرين لم يعدوا
قذف المسلم من الامور المضرة النافضة مع ان الرواية المخرجة انما خرجت

من نصه في القذف واما ابو الخطاب ومن تبعه فنقلوا حكم تلك الحال الى
 القذف كما نقلوا حكم القذف اليها حتى حكوا في اثنتي عشرة العهد بالقذف فسرروا بين
 ثم ان هؤلاء كلهم وسائر الاصحاب ذكروا امثلة سب النبي صلى الله عليه
 وسلم في موضع آخر وذكروا ان سابه يقتل وان كان ذميا وان عهد
 ينتقض وذكروا انصوص احمد من غير خلاف في المذهب الا ان ابا حنيفة
 قال ويحتمل ان لا يقتل من سب الله ورسوله اذا كان ذميا . وسلك
 القاضي ابو الحسين في نواقض العهد طريقة ثالثة توافق قولهم هذا فقال اما
 الثمانية التي فيها ضرر على المسلمين واحادهم في مال او نفس فانه ينتقض العهد
 في اصح الروايتين واما ما فيه ادخال ضائعة وتنص على الاسلام وهي
 ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي فانه ينتقض العهد نص عليه ولا يخرج
 في هذا رواية اخرى كما ذكرها اولئك في احد الموضعين وهذا أقرب من
 تلك الطريقة وعلى الرواية التي نقول لا ينتقض العهد بذلك فاما الذي يمكن
 مشروطا عليهم في العقد . ان كان مشروطا فبهم . ان احدهما . ينتقض
 قاله الحرقي وقلنا ابو الحسن الآمدي وهو الصحيح في كل ما شرط عليهم
 تركه صحيح قول الحرقي بانه ينتقض العهد اذا خالفوا شيئا مما شرط عليهم . وانما
 لا ينتقض قاله القاضي وغيره صرح ابو الحسن بذلك من كما ذكره الجماعة
 فيما اذا اظهروا دبرهم وخالفوا هيئتهم من غير اضرار كظواهر الاصوات بكائهم
 والنشبه بالمسلمين مع ان هذه الاشياء كما يجب عليهم تركها بخصوصها وان
 الطريقان ضعيفتان . والذي عليه عامة المتقدمين من اصحابنا ومن تبعهم

من المتأخرين اقرار نصوص احمد على حالها هو قد نص في مسائل سب الله
و رسوله على ائمة ارض العهد في غير موضع وعلى انه يقتل وكذلك فبين جسس
على المسلمين اوز في بمسلة على انتقاض عهد و قتله في غير موضع وكذلك
قتله الحر في فمين قتل مسلماً وقطع الطريق اولى وقد نص احمد على ان قذف
المسلم وسحره لا يكون نقضاً للعهد في غير موضع هذا هو الواجب لان تخرج
حكم المسئتين الى الاخرى وجعل المسئتين على روايتين مع وجود الفرق
بينها نصاً واستدلالاً ومع وجود معنى يجوز ان يكون مستند الفرق غير جائز
وهذا كذلك وكذلك قد و فقاً على انتقاض العهد بسب النبي صلى الله
عليه وسلم جمعة لم توافقوا على الاثمة من بعض هذه الامور .

فواما الشافعي رحمه الله فالنصوص عنه تقسم ان تهدد ينتقض بسب النبي صلى الله عليه
وسلم وانه يقتل . هذا احكامه ابن المنذر والحطابي وغيرهما والنصوص
عنه في الام انه قال اذا اواد الامام ان يكتب كتاب صلح على الجزية كتب
وذكر ان شرط الى ان قال وعلى ان احدا منكم ان ذكر محمد صلى الله عليه
وسلم او كتاب الله او دينه بالابغض ان يذكره فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة
امير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما اعطى من الامان وحل لامير المؤمنين
ماله ودمه كما يحل اموال اهل الحرب ودماءهم وعلى ان احدا من رجالهم
ان اصيب مسلمة بزننا او اسم نخاع او قطع الطريق على مسلم او قتل مسلماً عن
دينه او اعداء المؤمنين على المسلمين بقتال او دلالة على عورات المسلمين او ابواء
امهونهم فقد نقض عهده وحل دمه وماله وان نال مسلماً بآدون هذا في

ماله او عرضه لزمه فيه الحكم ❦ ثم قال فهذه الشروط اللازمة ان رضى فيها
وان لم يرضها فلا عقد له ولا جزية ثم قال او فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد
واسلم لم يقتل اذا كان ذلك قولاً وكذا اذا كان فعلاً لم يقتل الا ان
يكون في دين المسلمين ان من فعله قتل حد او قصاصاً فيقتل بمحد او قصاص
لا نقض عهد وان فعل مما وصفنا وشرط انه نقض العهد الذمة فلم يسلم
ولكنه قال اتوب واعطى الجزية كما كنت اعطيها او على صلح اجدده
صوب لم يقتل الا ان يكون فعلاً يوجب القصاص او الحد فاما ما دون هذا
من الفعل او القول فكل قول يعاقب عليه ولا يقتل ❦ قال فان فعل او قال
ما وصفنا وشرط انه يحل دمه فظن به فامتنع من ان يقول اسلم او اعطى
جزية قتل واخذ ماله فيثأ ونص في الام ايضاً ان العهد لا ينتقض بقطع الطريق
ولا بقتل المسلم ولا بالزنا بالمسلمة ولا بالتجسس بل بمحد فيما فيه الحد ويعاقب
عقوبة مكله فيما فيه العقوبة ولا يقتل الا ان يجب عليه القتل ❦ قال ولا يكون
النقض للعهد الا بمنع الجزية او الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ❦ قال
ولو قال او دى الجزية ولا اقر بالحكم نبذ اليه ولم يقتل على ذلك مكانه
وقيل قد تقدم لك امان فامالك كان للجزية واقرار لشبها وقد اجلناك في
ان تخرج من بلاد الاسلام ثم اذا خرج فباع مامنه قتل ان قدر عليه فعلى
كلامه المأثور عنه يفرق بين ما فيه غضاضة على الاسلام وبين الضرر بالفعل
او يقال يقتل الذمي بسبه وان لم ينقض عهده كما سيأتى ان شاء الله تعالى
❦ واما اصحابه فذكروا فيما اذا ذكر الله او كتابه او رسوله بسوء وجهين

• احدهما • ينتقض عهد • بذلك سواء شرط عليهم تركه او لم يشرط بمنزلة
 ما اذا قاتلوا المسلمين وامتنعوا من التزام الحكم كطريقة ابي الحسين من اصحابنا وهذه
 طريقة ابي اسحق المروزي • ومنهم • من خص سب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وحده • انه يوجب القتل • والثاني • ان السب كالأفعال التي على المسلمين
 فيها ضرر من قتل المسام والزنا بالمسلة والجس وما ذكر معه • وذكروا
 في تلك الامور وجهين • احدهما • انه ان لم يشرط عليهم تركها باعيانها
 ففي انتقاض العهد بفعلها وجهان • والثاني • لم ينتقض العهد بفعلها مطلقاً
 • ومنهم • من حكى هذه الوجوه اقوالاً وهي اقوال مشار اليها فيحوز ان
 تسمى اقوالاً وجوهاً هذه طريقة المراقبين وقد صرحوا بان المراد شرط
 تركها لا شرط انتقاض العهد بفعلها كما ذكره اصحابنا • واما المتراسيون • فقالوا
 المراد بالاشتراط هنا شرط انتقاض العهد بفعلها لا شرط تركها قالوا لان
 الترك موجب لنفس العقد ولذلك ذكرنا في تلك الخصال المضرة
 ثلاثة اوجه • احدها • ينتقض بفعلها • والثاني • لا ينتقض • والثالث •
 ان شرط في العقد انتقاض العهد بفعلها انتقض والا فلا • ومنهم من قال ان شرط
 نقض وجه واحد او ان لم يشرط فوجهان وحسبوا ان مراد المراقبين
 بالاشتراط هذا فقالوا احكامية عنهم ان لم يجر شرط لم ينتقض العهد وان جرى
 فوجهان ويلزم من هذا ان يكون المراقبون قائلين بانه ان لم يجر شرط الانتقاض
 بهذه الاشياء لم ينتقض بها وجه واحد او ان صرح بشرط تركها انتقض وهذا
 غلط عليهم والذي نصره في كتب الخلاف ان سب النبي صلى الله عليه وسلم

ينقض العهد ويوجب القتل كما ذكرناه عن الشافعي نفسه •

• وأما أبو حنيفة • وأصحابه فقالوا لا ينتقض العهد بالنسب ولا يقتل
الذي بذل لك لكن يعزر على اظهار ذلك كما يعزر على اظهار المنكرات التي
ليس لهم فعلها من اظهار اصواتهم بكناهم ونحو ذلك وحكاة الطحاوي
عن الثوري • ومن اصولهم ان ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالثقل
والجماع في غير القتل ذاك رافلا امام ان يقتل فاعله وكذا لك له ان يزيد
على الحد المقدر اذا رأى المصلحة في ذلك ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم واصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم بل انه رأى المصلحة
في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله ان له ان يعزر بالقتل في الجرائم
التي تغلظت بالنكرار وشرع القتل في جنسها • ولذا ائتمن اكثرهم بقتل
من اكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة وان اسلم بعد
اخذ • وقالوا يقتل سياسة وهذا منوجه على اصولهم •

• والدلائل على انتقاض عهد الذي سب الله او كتابه او دينه او رسوله
وجوب قتله وقتل المسلم اذا اتى ذلك الكتاب والسنة واجماع الصحابة
والتابعين والاعتبار •

اما الكتاب • فيستبطل ذلك منه من مواضع • احدها قوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله من الذين اوتوا الكتاب
حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون • فامرنا بقتلهم الى ان يعطوا
الجزية وهم صاغرون ولا يجوز الا مساك عن قتالهم الا اذا كانوا صاغرين

دلائل انتقاض عهد الذي سب الله او كتابه او دينه او رسوله وجوب قتله وقتل المسلم اذا اتى ذلك

حال اعطائهم الجزية ومعلوم ان اعطاء الجزية من حين بذلها والتزامها
الى حين تسليمها و اقباضها فانهم اذا بذلوا الجزية شرعوا في الاعطاء ووجب
الكف عنهم الى ان يقبضونا ما قيمت الاعطاء فحتى لم يلتزموها او التزموها
او لا وامتنعوا من تسليمها ثانيا لم يكونوا معطين للجزية لان حقيقة الاعطاء
لم توجد واذا كان الصارم حالاً لهم في جميع المدة فمن المعلوم ان من
اظهر سب نينافي وجوهنا وشتم ربنا على رؤس الملا مناوطين في ديننا
في مجامعنا فليس بصاغر لان الصاغر الذليل الحقير وهذا الفعل متعزز مراغم
بل هذا غاية ما يكون من الاذلال لنا والاهانة قال اهل
اللسان الصغار الذل والضم يقال صغر الرجل بالضعف يصغر بالفتح
صغرا وصغرا والصاغر الراضى بالضم ولا يخفى على المتأمل ان اظهار السب
واشتم له دين الامة التي اكتسبت شرف الدنيا والآخرة ليس فعلاً
راض بالذل والهوان وهذا ظاهر لا يخفى به واذا كان قتالهم واجبا علينا
الا ان يكونوا صاغرين وليسوا بصاغرين كان القتال مأموراً به وكل من
امرنا بقتاله من الكفار فانه يقتل اذا قدرنا عليه . وايضا فاننا اذا كنا
مأمورين ان نقاتلهم الى هذه الغاية لم يجر ان نعقد لهم عهد الذمة بدونها
ولو عقد لهم كان عقد افساد ايقنون على الاباحة . ولا يقال فيهم فهم
يحسبون انهم معاهدون فتصير لهم شبهة امان وشبهة الامان كحقيقته فان
من تكلم بكلام يحسبه الكافر اماناً كان في حقه اماناً وان لم يقصد به المسلم
لانا نقول لا يخفى عليهم اننا نرض بان يكونوا تحت ايدينا مع اظهار شتم

ديتنا وسبب نيناوهم يدرون انا لاتعاهد ذمياً على مثل هذه الحال فدمواهم
 انهم اعتقدوا انا عاهدناهم على مثل هذا مع اشتراطنا عليهم ان يكونوا
 صاغرين تجري عليهم احكام الملة دعوى كاذبة فلا يلتفت اليها وايضاً
 فان الذين عاهدوهم اول مرة هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل
 عمرو وقد علمنا انه يمتنع ان يعاهد هم عهد اخلاف ما امر الله به في كتابه
 وايضاً فاننا منذ كرسروط عمرو وانها نقصت ان من اظهر الطعن في ديتنا
 حل دمه وماله والموضع الثاني قوله تعالى كيف يكون للمشركين عهد
 عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام الى قوله وان
 نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطمعوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان
 لهم لعلهم ينتهون . نفي سبحانه ان يكون لشرك عهد ممن كان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد عاهد هم الا قوماً ذكروهم فانه جعل لهم عهد اما دما
 مستقيمين لنا فعلم ان العهد لا يبق للشرك الا عادام مستقيماً ومعلوم ان
 مجاهرتنا بالشبهة والوقعة في ربنا ونيناو وكتابتنا وديتنا يقدح في
 الاستقامة كما يقدح مجاهرتنا بالمحاربة في العهد بل ذلك اشد علينا ان كنا
 مؤمنين فانه يجب علينا ان نبذل دماءنا واموالنا حتى تكون كلمة الله هي
 العليا ولا يجهر في ديارنا بشئ من اذى الله ورسوله فاذا لم يكونوا مستقيمين
 لنا بالقدح في اهلون الامرين كيف يكونون مستقيمين مع القدح في اعظمها
 يوضح ذلك قوله تعالى كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم الا ولا
 ذمة . اي كيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يرقبوا الرحمة التي

بينكم وبينهم ولا العهد الذي بينكم وبينهم: فاعلم ان من كانت حاله انه اذا ظهر
لم يرقب ما يتناول من العهد لم يكن له عهد. ومن جاهرنا بالطعن في ديننا كان
ذلك دليلا على انه لو ظهر لم يرقب العهد الذي يتناول بينه فانه اذا كان
مع وجود العهد والذلة يفعل هذا فكيف يكون مع العزوة والقدرة وهذا
بخلاف من لم يظهر لنا مثل هذا الكلام فانه يجوز ان يفي لنا بالعهد لو ظهر
وهذه الآية وان كانت في اهل الهدنة الذين يقيمون في دارهم فان
معناها ثابت في اهل الذمة المقيمين في دارنا بطريق الاولى. الموضع الثالث.
قوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا
ائمة الكفر. وهذه الآية تدل من وجوه. احدها. ان مع نكث الايمان
مقتضى للمقاتلة وانما ذكر الطعن في الدين وافرده بالذکر تخصيصا له بالذکر وبياننا
لانه من اقوى الاسباب الموجبة للقتال ولهذا يغاظ على الطاعن في الدين من العقوبة
الا يغاظ على غيره من الناقضين كما سنبين كره ان شاء الله تعالى او يكون
ذکره على سبيل التوضيح وبيان سبب القتال فان الطعن في الدين هو الذي
يجب ان يكون داعيا الى قتالهم لتكون كلمة الله هي العليا. واما مجرد نكث
اليمن فقد يقتل لاجله شجاعة وحمة ورياء او يكون ذکر الطعن في الدين
لانه اوجب القتال في هذه الآية بقوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر وقوله تعالى
القاتلون قوما نكثوا ايمانهم هموا باخراج الرسول وهم بدأ وكم اول مرة الى قوله
قاتلوا يعذبهم الله بايد يكف الآية فيفيد ذلك ان من لم يصدر منه الاجراء
نكث اليمن جاز ان يؤمن ويماهدوا من طعن في الدين فانه يتعين قتاله

وهذه كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يهد رد ماء من
 اذى الله ورسوله وطمع في الدين وان اسلك عن غيره واذا كان نقض
 العهد وحده . وجبا للقتال وان تجرد عن الطعن علم ان الطعن في الدين اما بسبب
 آخر او سبب مستلزم لنقض العهد فانه لا بد ان يكون له تأثير في وجوب المقتلة
 والا كان ذكره ضائعا . فان قيل . هذا يفيد ان من نكث عهده وطمع
 في الدين يجب قتاله اما من طمع في الدين فقط فلم يتعرض الآية له بل
 مفهومها انه وحده لا يوجب هذا الحكم لان الحكم المعلق بصفتين لا يجب
 وجوده عند وجود احدهما . قلنا . لا ريب انه لا بد ان يكون لكل
 صفة تأثير في الحكم والافالوصف القديم التاثير لا يجوز تعليق الحكم به
 كمن قال من زللهواكل جلد . ثم قد يكون كل صفة مستقلة بالتاثير لو انفردت
 كما يقال يقتل هذا لانه مرتد زان وقد يكون مجموع الجزاء مرتباً على المجموع
 ولكل وصف تأثير في البعض كما قال والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر
 الآية وقد تكون تلك الصفات متلازمة كل منها لو فرض تجرده . لكان
 مؤثراً على سبيل الاستقلال او الاشتراك فيذكر ايضاحاً وبياناً للوجوب كما
 يقال كفر و ابا لله و برسوله وعصى الله ورسوله وقد يكون بعضها مستلزماً
 للبعض من غير عكس كما قال ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين
 بغير الحق الآية وهذه الآية من اي الاقسام فرضت كان فيها دلالة لان
 اقصى ما يقال انه نقض العهد هو المبيح للقتال وطمع في الدين مؤكداً له
 و موجب له فنقول اذا كان الطعن يغتظ قتال من ليس بيننا وبينه عهد ووجبه

فان يوجب قتال من يتناو بينه ذمة وهو ملتزم للصغار اولى وسباقى تقرير ذلك على ان المعاهد له ان يظهر في داره ماشاء من امر دينه الذي لا يؤذينا والذي ليس له ان يظهر في دار الاسلام شيئاً من دينه الباطل وان لم يؤذنا فخاله اشد واهل مكة الذين نزلت فيهم هذه الآية كانوا معاهدين لاهل ذمة فلو فرض ان مجرد طعنهم ليس نقضاً للعهد لم يكن الذي كاذباً هو الوجه الثاني في ان الذي اذا سب الرسول او سب الله او حاب الاسلام عناية فقد نكث بيمينه و طعن في دينه لانه لا خلاف بين المسلمين انه يعاقب على ذلك و يؤدب عليه فعلم انه لم يعاهد عليه لاننا لو عاهدناه عليه ثم فعله لم تجز عقوبته عليه و اذا كنا قد عاهدناه على ان لا يطعن في ديننا ثم يطعن في ديننا فقد نكث في دينه من بعد عهده و طعن في ديننا فيجب قتله بنص الآية . وهذه دلالة قوية حسنة لان المنازع يسلم لنا انه ممنوع من ذلك بالعهد الذي يتناو بينه لكن نقول ليس اظهار كل ما منع منه نقض عهد . كاظهار النحر والحازير ونحو ذلك فنقول قد وجد منه شيئان مامنه منه العهد و طعن في الدين بخلاف اولئك فانه لم يوجد منهم الا فعل . هم ممنوعون منه بالعهد فقط والقرآن يوجب قتل من نكث بيمينه من بعد عهده و طعن في الدين و لا يمكن ان يقال لم ينكث لان النكث هو مخالفة العهد فمتى خالفوا شيئاً مما صولوا عليه فهو نكث . ما خوذ من نكث الحبل وهو نقض قواه و نكث الحبل يحصل بنقض قوة واحدة كما يحصل بنقض جميع القوى اكن قد بقي من قواه ما يستمسك الحبل به وقد بين بالكلية وهذه المخالفة من المعاهد

قد تبطل العهد بالكلية حتى يجعله حراً يأكو قد شئت العهد حتى تبطل عقوبتهم كما
 ان بعض الشرط في البيع والكسح ونحوهما قد يبطل البيع بالكلية كالوود فيه
 بانه فرس فظهر بغيره أو قد يبيع الفسخ كالاخلاق بالرهن والضمين هذا عند
 من يفرق في المخالفة وامان قال ينتقض العهد بجميع المخالفات فلا امر
 ظاهر على قوله وعلى التقديرين قد اقتضى العقد ان لا يظهر واشياء من
 صيب ديتنا وانهم متى اظهروا فقد نكثوا وطعنوا في الدين فيدخلون
 في عموم الآية لفظاً ومعنى ومثل هذا العموم يبلغ درجة النص في الوجه
 الثالث * انه سبهم ائمة الكفر لطعنهم في الدين وواقع الظاهر موقع المضمر
 لان قوله ائمة الكفر اما ان يعنى به الذين نكثوا او طعنوا او بعضهم والثاني
 لا يجوز لان الفعل الموجب للقتال صدد من جبهتهم فلا يجوز تخصيص
 بعضهم بالجزاء اذ العلة يجب طردها الا للمانع والامانع ولانه علل ذلك
 ثانياً بانهم لا ايمان لهم وذلك يشمل جميع الكافرين اطاعين ولان النكث
 والطعن وصف مشتق مناسب لوجوب القتال وقدرته عليه بحرف الفاء ترتيب
 الجزاء على شرطه وذلك نص في ان ذلك الفعل هو الموجب لذلك فيثبت انه عنى
 الجميع فيلزم ان الجميع ائمة كفر وامام الكفر هو الذي اعلى اليه المذمعة فيه وانه صار اماماً
 في الكفر لا جل الطعن فان مجرد النكث لا يوجب ذلك وهو مناسب
 لان الطعن في الدين يعينه ويذمه ويدعو الى خلافه وهذا شأن الامام
 ثبت ان كل طاعن في الدين فهو امام في الكفر فاذا طعن الذي في الدين
 فهو امام في الكفر فيجب قتاله لقوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر ولا يمين له لانه

عاهدنا على ان لا يظهر عيب الدين وخالفوا اليمين هنا المراد بها اليهود
لا القسم بالله فيما ذكره المفسرون وهو كذلك فالتبني صلى الله عليه وسلم
لم يقاسمهم بالله عام الحديبية وانما عاهدوهم عقدا ونسخة الكتاب معروفة
ليس فيها قسم وهذا لان اليمين يقال انما سميت بذلك لان المعاهدين
يؤد كل منها يمينه الى الآخر ثم غلبت حتى صار مجرد الكلام بالعهد يسمى
يميناً ويقال سميت بذلك يميناً لان اليمين هي القوة والشدة كما قال الله تعالى
لاخذ نائمه باليمين . فلما كان الحلف معقوداً مشدداً سمي يميناً فاسم اليمين جامع
للمعقد الذي بين العبد وبين ربه وان كانت نذراً . ومنه قول النبي
صلى الله عليه وسلم النذر حلفه وقوله كفارة النذر كفارة اليمين وقول
جماعة من الصحابة للذي نذر نذراً الجاح والنصب كفر عيذك . وللعهد
الذي بين المخلوقين (١) . ومنه قوله تعالى ولا تتقضوا الايمان بعد توكيدها .
والسعي عن تقض العهود وان لم يكن فيها قسم وقال تعالى ومن اوفى بعهده
عليه الله . وانما لفظ العهد بايمناك على ان لا تغرليس فيه قسم وقد سماهم
معاهد بن الله وقال تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام . قالوا
معناه يتعاهدون ويتعاقدون لان كل واحد من المعاهد بن الله عاهده بامانة الله
وكفائه وشهادته فثبت ان كل من طعن في ديننا بعد ان عاهدناه عهداً
يقضي ان لا يفعل ذلك فهو امام في الكفر لا يمين له فيجب قتله بنص الآية .
وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الناكث الذي ليس بامام وهو من خالف
بفعل شيء مما صولحو اعلمه من غير الطعن في الدين الوجه الرابع انه

(١) اي اسم اليمين جامع للمعقد الذي بين العبد وبين ربه وللعهد الذي بين المخلوقين ١٢

قال الاتقانون قوما نكثوا ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدأ وكم
اول مرة . فجعل همهم باخراج الرسول من المعضضات على قتالهم وما
ذاك الا لما فيه من الاذى وسبه اغلظ من الهم باخراجه بدليل انه صلى الله
عليه وسلم عفاعام الفتح عن الذين هموا باخراجه ولم يعف عن سبه فالدعي
اذا اظهر سبه فقد نكث عهده وفعل ما هو اعظم من الهم باخراج الرسول
وبدا بالاذى فيجب قتاله في الوجه الخامس في قوله تعالى قاتلوهم يعذبهم
الله بايدكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب
غيظ قلوبهم ويتوب الله على من يشاء والله عالم حكيم . امر سبحانه بقتال
الناكثين الطاعين في الدين وضمن لنا ان فعلنا ذلك ان يعذبهم
بايدنا ويخزهم وينصرونا عليهم ويشفي صدور المؤمنين الذين تأذوا من
نقضهم وطعنهم وان يذهب غيظ قلوبهم لانه رتب ذلك على
قتالنا ترتيب الجزاء على الشرط والتقدير ان قاتلوهم يكن هذا
كله فدل على ان الناكث الطاعن مستحق هذا كله والا فالكفار
يدلون علينا المرة وتداول عليهم الاخرى وان كانت العاقبة للتقين وهذا
تصديق ما جاء في الحديث ما نقض قوم العهد الا ادبل عليهم العدو والتعذيب
بايدنا هو القتل فيكون الناكث الطاعن مستحقا للقتل والسباب
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناكث طاعن كما تقدم فيستحق القتل
وانما ذكر سبحانه النصر عليهم وانه يتوب من بعد ذلك على من يشاء لان
الكلام في قتال الطائفة الممتنعة * فاما الواحد المستحق للقتل فلا ينقسم حتى

يقال فيه يعذبه الله ويتوب الله من بعد ذلك على من يشاء على ان قوله
 من يشاء يجوز ان يكون عائدا الى من لم يطعن بنفسه وانما اقر الطاعن
 فسميت الغنة طاعة لذلك وعند التميز فيمضهم دون بعضهم مباشرة
 ولا يلزم من التوبة على الرد التوبة على المباشر الا ترى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اهدى رعام الفتح دم الذين باشروا الهجاء ولم يهدردم الذين
 سمعوه واهدردم بني بكر ولم يهدردم الذين باعوا رءوسهم السلاح
 في الوجه السادس ان قوله تعالى ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب
 غيظ قلوبهم دليل على ان شفاء الصدور من المالكات والطعن وذهاب
 الغيظ الحاصل في صدور المؤمنين من ذلك امر مقصود للشارع مطلوب
 الحصول وان ذلك يحصل اذا جاهدوا كما جاء في الحديث المرفوع عليكم
 بالجهاد فانه باب من ابواب الله يدفع الله به عن النفوس الهم والغم ولا ريب
 ان من اظهر سب الرسول صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة وشتمه
 فانه يغضب المؤمنين ويؤلمهم اكثر مما لو سقك دمه بعضهم واخذ اموالهم
 فان هذا يثير الغضب لله والحقية له ورسوله وهذا القدر لا يهيج في قلب
 المؤمن غيظا اعظم منه بل المؤمن المسدد لا يغضب هذا الغضب الا لله
 والشارع يطلب شفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم وهذا انما
 يحصل بقتل الساب لا وجه واحد لها ان تعزيره وتأديبه يذهب غيظ
 قلوبهم اذا شتم واحد من المسلمين او فعل نحو ذلك فلو اذهب غيظ قلوبهم
 اذا شتم الرسول لكان غيظهم من شتمه مثل غيظهم من شتم واحد منهم وهذا

باطل . الثاني . ان شتمه اعظم عند هم من ان يؤخذ بعض دماهم ثم لو قتل
واحد امنهم لم يشف صدورهم الا قتله فان لا تشفى صدورهم الا بقتل الساب
اولى واخرى . الثالث . ان الله تعالى جعل قتالهم هو السبب في حصول
الشفاء والاصل عدم سبب آخر يحصله فيجب ان يكون القتل والقتال هو
الشافى لصدور المؤمنين من مثل هذا . الرابع . ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما فتحت مكة واراد ان يشفى صدور خزاعة وهم القوم المؤمنون من بني بكر
الذين قاتلوهم مكنهم منهم نصف النصارى واكثر مع امانه اسائر الناس
فلو كان شفاء صدورهم وذهاب غيظ قلوبهم يحصل بدون القتل للذين
نكثوا او طعنوا لما فعل ذلك مع امانه للناس . الموضع الرابع . قوله سبحانه
الم يعلموا انه من محاد الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها ذلك الخزي
العظيم . فانه يدل على ان اذى النبي صلى الله عليه وسلم محادة لله ورسوله لانه
قال هذه الآية عقب قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن الآية
ثم قال يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله احق ان يرضوه ان كانوا
مؤمنين الم يعلموا انه من محاد الله ورسوله . فلو لم يكونوا بهذا الاذى لمحادين
لم يحسن ان يوعدها بان للحاد نار جهنم لانه يمكن حينئذ ان يقال قد علموا
ان للحاد نار جهنم لكنهم لم يحادوا وانما آذوا فلا يكون في الآية وعيد لهم فعلم
ان هذا الفعل لا بد ان يندرج في عموم المحادة ليكون وعيد المحاد وعيد اله
ويلتم الكلام . ويدل على ذلك ايضا . روى الحاكم في صحيحه باسناد صحيح
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ظل حجرة من حججه وعنده

نفر من المسلمين فقال انه سيأتكم انسان ينظر بين شيطان فاذا اتاكم فلا تكلموه
 فجاء رجل اذرق فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علام تشتمني انت
 وفلان وفلان فانطلق الرجل فدعاهم فخلعوا بالله واعوذوا اليه فانزل الله
 تعالى يوم يبعثهم الله جميعاً فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون انهم على
 شيء الا انهم هم الكاذبون . ثم قال بعد ذلك ان الذين يجادون الله
 ورسوله . فعلم ان هذا داخل في المحادة وفي رواية اخرى صحيحة انه
 نزل قوله يحلفون لكم لترضوا عنهم . وقد قال يحلفون بالله لكم ليرضوكم .
 ثم قال عقبه الم يعلموا انه من يجاد الله ورسوله ثبت ان هؤلاء الشاكرين
 محادون وسيأتي ان شاء الله زيادة في ذلك واذا كان الاذى محادة لله
 ورسوله فقد قال الله تعالى ان الذين يجادون الله ورسوله اولئك في الاذلين
 كتب الله لاهل بيتي ان انا ورسلي ان الله قوي عزيز . والاذل ابلغ من الذليل
 ولا يكون اذل حتى يخاف على نفسه وماله ان اظهر المحادة لانه ان كان دمه
 وماله معصوما لا يستباح فليس باذل يدل عليه قوله تعالى ضربت عليهم
 الذلة ايثاقفوا الا يجبل من الله وحبل من الناس . فيبين سبحانه انهم ايثاقفوا
 فعليهم الذلة الامع العهد فعلم ان من له عهد وحبل لا ذلة عليه وان كانت
 عليه المسكنة فان المسكنة قد تكون مع عدم الذلة . وقد جعل المخادعين
 في الاذلين فلا يكون لهم عهد اذ العهد ينافي الذلة كما دللت عليه الآية وهذا
 ظاهر فان الاذل هو الذي ليس له قوة يتمتع بها من ارادة . بسوء فاذا كان له
 من المسلمين عهد يجب عليهم به نصره ومنعه فليس باذل فثبت ان المحادة

ورسوله لا يكون له عهد بعصمه و المؤذى للنبي صلى الله عليه وسلم محاد
 فالمؤذى للنبي ليس له عهد بعصمه و هو المقصود وايضا فانه قل تعالى
 ان الذين يحادون الله ورسوله كتبوا كما كتب الذين من قبلهم وكتب
 الا ذلال و الحزى و الصرع قال الخليل النكت هو الصرع على الوجه
 وقال النضر بن شميل و ابن قتيبة هو الغيظ و الحزن و هو في الاشتقاق
 الا كبر من كبده كان الغيظ و الحزن اصاب كبده كما يقال احرق الحزن
 و العداوة كبده و قال اهل التفسير كتبوا اهلكوا و اخزوا و حزنوا
 ثبت ان المحاد مكبوت مخزى ممتل غيظا و حزنا هلك و هذا اذا يتم اذا
 خاف ان اظهر المحادة ان يقتل و الا فمن امكنه اظهار المحادة و هو آمن على
 دمه و ماله فليس بمكبوت بل مسرور جذل و لانه قال كتبوا كما كتب
 الذين من قبلهم و الذين من قبلهم ممن حاد الرسل و حاد رسول الله
 فما كتبه الله بان اهلكه بعد اب من عنده او بايدي المؤمنين و الكتب
 و ان كان يحصل منه نصيب لكل من لم ينل غرضه كما قال سبحانه ليقطع
 طرفا من الذين كفروا او يكتبهم لكن قوله تعالى كما كتب الذين من قبلهم
 يعني محادي الرسل دليل على الهلاك و كتم الاذى يبين ذلك ان
 المنافقين هم من المحادين فهم مكبوتون بموتهم بغيظهم خوفا منهم ان يظهروا
 ما في قلوبهم قتلوا فيجب ان يكون كل محاد كذلك وايضا فقوله تعالى كتب
 الله لا غابن انا و رسلي عقب قوله ان الذين يحادون الله ورسوله اولئك
 في الاذلين دليل على ان المحادة مغالبة و معادة حتى يكون احد المتحادين

غالباً والآخرون مغلوباً وإنما يكون بين أهل الحرب لا أهل السلم فعلم أن
 المحاد ليس بمسلم والغلبة للرسل بالحجة والقهر فمن أمر منهم بالحرب نصر
 على عدوه ومن لم يؤمر بالحرب أم لك عدوه وهذا أحسن من قول من
 قال أن الغلبة للمحارب بالنصر ولغير المحارب بالحجة فعلم أن هو لا المحادين
 محاربون مغلوبون وإيضاً فإن المحادة من المشاقة لأن المحادة من الحد والفصل
 والبيوتة وكذلك المشاقة من الشق وهو لهذا المعنى فهما جميعاً بمعنى
 المتداخلة والمفاصلة ولهذا يقال إنما سميت بذلك لأن كل واحد من المحادين
 والمشاقين في حد وشق من الآخر وذلك يقتضي انقطاع الجبل الذي بين
 أهل العهد إذا حاد بعضهم بعضاً فلا حبل لمعاد الله ورسوله وإيضاً فإنها
 إذا كانت بمعنى المشاقة فإن الله سبحانه قال فاضربوا فوق الأعناق واضربوا
 منهم كل بنان ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاق الله ورسوله
 فإن الله شديد العقاب فامر بقتالهم لأجل مشاققتهم ومحادتهم فكل من
 راد وشاق يجب أن يفعل به ذلك لوجود العلة وإيضاً فإنه تعالى قال
 ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب
 النار ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله وأتبع ذيب هذا والله أعلم القتل
 لأنهم قد عذبوا بآبادون ذلك من الإجماع وأخذ الأموال فيجب تعذيب
 من شاق الله تعالى ورسوله ومن أظهر المحادة مقدس الله ورسوله بخلاف
 من كتمها فإنه ليس بمحاد ولا مشاق وهذا الطريقة أقوى في الدلالة يقال
 هو محاد وإن لم يكن مشاقاً ولهذا جعل جزاء المحاد مائة إن يكن مكبراً

كما كبت من قبله وان يكون في الاذلين وجعل جزاء المشاق القتل
 والتعذيب في الدنيا ولن يكون مكبوتاً كما كبت من قبله في الاذلين
 الا اذا لم يمكنه اظهار محادته فلي هذا تكون المحادة اعم ولهذا ذكر اهل
 التفسير في قوله تعالى لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من
 حاد الله ورسوله الآية انها نزلت فيمن قتل المسلمين اقرار به في الجهاد وفيمن
 اراد ان يقتل لمن تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذى من كافر
 او منافق قريب له فعلم ان المحاد يعم المشاق وغيره . ويدل على ذلك انه
 قال سبحانه الم تر الى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم
 الايات الى قوله لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون
 من حاد الله ورسوله وانما نزلت في المنافقين الذين تولوا اليهود
 المغضوب عليهم وكان اولئك اليهود اهل عهد من النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم ان الله سبحانه يثبت ان المؤمنين لا يوادون من حاد الله
 ورسوله ولا يدان يدخل في ذلك عدم المودة لليهود وان كانوا اهل
 ذمة لانه سبب النزول وذلك يقتضي ان اهل الكتاب معادون لله ورسوله
 وان كانوا معاهدين . ويدل على ذلك ان الله قاع الموالاة بين المسلمين
 والكافرين وان كان له عهد وذمة وعلى هذا التقدير يقال عاهدوا على
 ان لا يظهروا المحادة ولا يعلنوا بها بالاجماع كما تقدم وكما سيأتي فاذا اظهروا
 صاروا محادين لا عهد لهم مظهرين للمحادة وهو لاء مشاقون فيستحقون
 خزي الدنيا من القتل ونحوه وعذاب الآخرة . فان قيل . اذا كان

كل يهودى محاد الله ورسوله فمن المعلوم ان العهد يثبت لهم مع اليهود
وذلك يقتضى ما قدمتم من ان المحاد لا عهد له قيل من سلك هذه
الطريقة قل المحاد لا عهد له مع اظهار المحادة فاما اذا لم يظهر لنا المحادة
فقد اعطيناه العهد وقوله تعالى ضربت عليهم الذلة اينما ثقفوا الا بجبل من الله
وجبل من الناس يقتضي ان الذلة تلزمه فلا تزول الا بجبل من الله وجبل
من الناس وجبل المسلمين معه على ان لا يظهر المحادة بالاتفاق فليس معه
جبل مطلق بل جبل مقيد فهذا الجبل لا يمنع ان يكون اذ لا فعل
مالم يعاهد عليه او يقول صاحب هذا المسالك الذلة لازمة لهم بكل حال
كما اطلقت في سورة البقرة وقوله تعالى ضربت عليهم الذلة اينما ثقفوا الا بجبل
من الله يجوز ان يكون تفسير الذلة اى ضربت عليهم انهم اينما ثقفوا اخذوا
وقتلوا الا بجبل من الناس فالجبل لا يرفع الذلة وانما يرفع بعض موجباتها
وهو القتل فان من كان لا يعصم دمه الا بعهد فهو ذليل وان عصم دمه
بالعهد لكن على هذا التقدير تضعف الدلالة الاولى من المحادة والطريقة
الاولى اجود كما تقدم وفي زيادة تقريرها طول الموضع الخامس
قوله سبحانه ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة
وهذه الآية توجب قتل من آذى الله ورسوله كما سيأتي ان شاء الله تعالى
تقريره والعهد لا يعصم من ذلك لانه لم يعاهد هم على ان يؤذوا الله ورسوله
ويوضح ذلك قوله النبي صلى الله عليه وسلم من اكعب بن الاشرف فانه
قد آذى الله ورسوله فندب المسلمين الى يهودى كن معاهدا لاجل انه

اذى الله ورسوله . فدل ذلك على انه لا يوصف كل ذى بانه يؤذى الله .
ورسوله والا لم يكن فرق بينه وبين غيره ولا ينعى ان يقال اليهود
ملعونون في الدنيا والآخرة مع اقرارهم على ما يوجب ذلك لانهم قرءوا
على اظهرا اذى الله ورسوله وانما اقرروا هم على ان يفعلوا بينهم
كما هو من دينهم .

﴿ فصل ﴾

واما الآيات الدالات على كفر الشاتم وقتله او على احدهما اذا لم يكن
معاهد او ان كان مظهرا للاسلام فكثيرة مع ان هذا مجمع عليه كما تقدم
حكاية الاجماع عن غير واحد منها . قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون
النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم الى قوله والذين يؤذون
رسول الله لهم عذاب اليم الى قوله الم يعلموا انه من محادد الله ورسوله .
فعلم ان ايداء رسول الله محادة لله ولرسوله لان ذكر الايداء هو الذى
اقتضى ذكر المحادة فيجب ان يكون داخل فيه ولولا ذلك لم يكن الكلام
مؤثقا اذا امكن ان يقال انه ليس بمحادد دل ذلك على ان الايداء
والمحاددة كفر لانه اخبر ان له نار جهنم خالدا فيها ولم يقل هي جزاؤه
وبين الكلامين فرق بل المحادة هي المعاداة والمشاقة وذلك كفر
ومحاربة فهو غلط من مجرد الكفر فيكون المؤذى لرسول الله صلى الله
عليه وسلم كافرا عدا الله ورسوله محاربا لله ورسوله لأن المحادة
اشتقاقها من المباينة بان يصير كل واحد منها في حد كما قيل المشاقة

﴿ فصل في الآيات الدالات على كفر الشاتم وقتله او على احدهما ﴾

ان يصير كل منتهى شق والمعاذ ان يصير كل منتهى عداوة وفي الحديث ان
 رجلا كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوى هو هذا ظاهر
 قد تقدم تقريره وحيث ذفيكون كافر احلال الدم لقوله تعالى ان الذين يحادون الله
 ورسوله اولئك في الاذنين ولو كان موءنا معصوما لم يكن لذل لقوله تعالى قل قد
 العزوة برسوله و الله مبین وقوله تعالى كتبوا كما كبت الذين من قبلهم و الله من
 لا يكتم كما كبت مكذبو الرسل قطولاً له قد قال تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله
 واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الا بغاة اذا كان من يواد المحاد ليس
 به من فكيف بالمحاد نفسه وقد قبله ان من سبب نزولها ان ابالحافة شتم
 النبي صلى الله عليه وسلم فاراد الصديق قتله او انت ابن ابي تنقص النبي
 صلى الله عليه وسلم فاستأذن ابنه النبي صلى الله عليه وسلم في قتله لذلك ثبت
 ان المحاد كافر حلال الدم وايضا فقد قطع الله الموالاة بين المؤمن وبين
 المحادين لله ورسوله والمعادين لله ورسوله فقال تعالى لا تجد قوما يؤمنون
 بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم
 وقال تعالى اليها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء تلقون اليهم
 بالموودة فعلم انهم ليسوا من المؤمنين وايضا فانه قال سبحانه ولولا ان كتبنا
 عليهم الجلاء لعذبهم في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار ذلك بانهم شاقوا الله
 ورسوله ومن يشاق الله فان الله شديد العقاب فجعل سبب استحقاقهم العذاب
 في الدنيا ولعذاب النار في الآخرة مشاققة الله ورسوله والمؤذي للنبي
 صلى الله عليه وسلم مشاق لله ورسوله كما تقدم والعذاب هنا هو الاهلاك

بعذاب من عنده او يابد يئوا الا فقد اصابهم ما دون ذلك من ذهاب
الاموال وفراق الاوطان . وقال سبحانه اذ يوحى ربك الى الملائكة اني
معكم الى قوله سالت في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الاعناق
واضربوا منهم كل بنان ذلك بانهم شاقوا الله ورسوله فجعل الله الرعب
في قلوبهم والامر بقتلهم لاجل مشاقتهم لله ورسوله فكل من شاق الله
ورسوله يستوجب ذلك . وقولهم هو اذن قال مجاهد هو اذن يقولون
سنقول ما شئنا ثم نخلف به فيصد قناه . قال الوالي عن ابن عباس يعني انه يسمع
من كل احد . قال بعض اهل التفسير كان رجال من المنافقين يودون
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون ما لا ينبغي فقال بعضهم لا تفعلوا
فاننا نخاف ان يبلغه ما نقولون فيقع بنا فقال الجلاس بل نقول ما شئنا ثم تأتبه
فيصد قناه فاما محمد اذن سامعة فانزل الله هذه الآية . وقال ابن اسحاق كان نبيل
ابن الحارث الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه من اراد ان ينظر الى الشيطان
فليظر الى نبيل بن الحارث ينم حديث النبي الى المنافقين فقبل له لا تفعل
فقال انما محمد اذن من حديثه شيئا صدقه نقول ما شئنا ثم تأتبه فخلف له
فيصد قناه عليه فانزل الله هذه الآية . وقولهم اذن قالوا ليتنبوا ان كلامهم
مقبول عنده فاخبر الله انه لا يصدق الا المؤمنين وانما يسمع الخبر فاذا
حلفوا له فمفاعلتهم كان ذلك لانه اذن خير لانه صدقهم . قال سفيان بن
عيينة اذن خير يقبل منكم ما اظهرتم من الخير ومن القول ولا يواخذكم بما
في قلوبكم ويدع سراثركم الى الله تعالى وربما تضمنت هذه الكلمة

نوع استهزاء واستخفاف فان قيل فقد روي نعيم بن حماد حد ثنا محمد بن
 ثور عن يونس عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل
 للفاجر والفاسق عندي بد او لنعمة فاني وجدت فيما اوحيت لا تجد قوما
 يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله قال سفيان يرون
 انها نزلت فيمن يخالط السلطان وواه ابو احمد العسكري وظاهر هذا ان كل
 فاسق لا ينبغي موادته فهو محاد لله ورسوله مع ان هو لا ليسو منافقين
 النفاق المبيح للدم قبل المؤمن الذي يجب الله ورسوله ليس على الاطلاق
 بمحاد لله ورسوله كما انه ليس على الاطلاق بكافر ولا منافق وان كانت له
 ذنوب كثيرة الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لنعيمان وقد جلدني
 النحر غير مرة انه يجب الله ورسوله لان مطلق المحادة يقتضي مطلق المقاطعة
 والمصارمة والمعاداة والمؤمن ايس كذلك لكن قد يقع اسم النفاق على من
 اتى بشعبة من شعبه ولهذا قالوا كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق
 دون فسق وقال النبي صلى الله عليه وسلم كفر بالله تبرء من نسب وان
 دق ومن حلف بغير الله فقد اشرك واية المنافق ثلاث اذا حدث كذب
 واذا وعد اخلف واذا نذر خان وقال ابن ابي مليكة ادركت ثلاثين
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه فوجه هذا
 الحديث ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم عني بالفاجر المنافق فلا ينقض
 الاستدلال او يكون عني كل فاجر لان الفجور مظنة النفاق فاما من فاجر لا يخاف
 ان يكون فجور صادرا عن مرض في القلب او موجد آله فان المعاصي يريد

الكفر فاذا احب الفاسق فقد يكون محباً لما فوقه . حقيقة الايمان بالله واليوم
الآخر ان لا يواد من اظهر من الافعال ما يخاف معه ان يكون محاداً لله ورسوله
فلا ينقض الاستدلال ايضاً وان يكون الكباثر من شعب المعاداة لله ورسوله
فيكون من تكبها محلداً من وجهه وان كان موالياً لله ورسوله من وجه آخر
ويناله من الذلة والكبت بقدر قسوته من المعاداة كما قال الحسن وان طعنت
بهم البغال وهلمجت بهم البراذين (١) ان ذل المعصية لثي رقابهم ابي الله
الا ان يذل من عصاه فالعاصي يناله من الدلة والكبت بحسب معصيته وان
كان له من عزة الايمان بحسب ايمانه كما يناله من الذم والعقوبة وحقيقة
الايمان ان لا يواد المؤمن من حاد الله بوجهه من الوجوه المؤداة الماسة وقد
جبلت القلوب على حب من احسن اليها وبغض من اساء اليها واد اصنام
القاجر اليه يد احبه المحبة التي جبلت القلوب عليها فيصير مواد له مع ان
حقيقة الايمان توجب عدم مؤدته من ذلك الوجه وان كان معه من اصل الايمان
ما يستوجب به اصل المؤداة التي تستوجب ان ينص بهاد ون الكافر والمنفق
وعلى هذا فلا ينتقض الاستدلال ايضاً لان من اذى النبي صلى الله عليه
وسلم فانه اظهر حقيقة المعاداة ورأسها الذي يوجب جميع انواع المعاداة
فاستوجب الجزاء المطلق وهو جزاء الكافرين كما ان من اظهر الفسق
(١) طق حكاية صوت الحجارة والاسم الطقطقة والحملاج بالكسر من
البراذين المعملج والمعجلة فارسي معرب وشاة هملاج لا تخ في الهز الماوامر
معملج مذل منقاد ١٢ قاموس

ورأى أنه استوجب ذلك وإن لم يستوجب من أظهر شعبة من شعبه والله سبحانه أعلم **في الدليل الثاني** قوله سبحانه يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزؤا إن الله مخرج ما تمذرون ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين وهذا نص في الاستهزاء بالله وبآياته ورسوله كفر فالسب المقصود بطريق الأولى وقد دلت هذه الآية على أن كل من تنقص رسول الله صلى الله عليه وسلم بجادا أو هاز لا فقد كفره وقد روى عن رجال من أهل العلم منهم ابن عمر وعبد بن كعب وزيد بن أسلم وقادة دخل حديث بعضهم في بعض أنه قال رجل من المنافقين في غزوة تبوك ما رأيت مثل قرأتنا هو لا أعرب بطونا ولا أكذب السام ولا أجبن عند اللقاء يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الآية فقل له عوف بن مالك كذبت ولكنك منافق لا خبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عوف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبره فوجد القرآن قد سبقه فجاء ذلك الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ارتحل وركب ناقته فقال يا رسول الله كنا نلعب ونحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق قال ابن عمر كاني انظر إليه متعافاً بنسعة ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن الحجارة لتكسب رجله وهو يقول إنما كنا نخوض ونلعب فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابا لله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون ما يلتفت اليه ولا يزيد عابه
وقال مجاهد قال رجل من المنافقين يحد ثنا محمد ان قاعة فلان بواد كذا
وكذا او ما يدريه ما الغيب فانزل الله عز وجل هذه الآية وقول معمر عن
قتادة بينا النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وركب من المنافقين
يسرون بين يديه فقالوا ابطان هذا ان يفتح قصور الروم وحصونهم فاطلم الله
نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي جهولا
الفرقة عابهم فقال اقلتم كذا وكذا خلفوا ما كنا الانغوش ونامب وقال
معمر قال الكلبي كان رجل منهم لم يأتهم في الحديث بسير عا لم فترات
ان نعت عن طائفة منكم نعت ب طائفة فسمى طائفة وهو واحد فهو لا
تقصوا النبي صلى الله عليه وسلم حيث عابوه والعلماء من اصحابه واستهانوا
بخبيره اخبر الله انهم كفروا بذلك وان قالوه استهزاء فكيف بما هو غاظ
من ذلك وانما لم يقم الحد عليهم لكون جهاد المنافقين لم يكن قد امره
اذ ذلك بل كان مأمورا بان يدع اذاهم ولانه كان له ان يعفو عن تقصيره
واذا ❦ الدليل الثالث ❦ قوله سبحانه ومنهم من ينزك في الصدقات
والنز العيب والطعن قال مجاهد يتهماك يزدريك وقال عطاء يقتابك
وقال تعالى ومنهم الذين يوء ذوات النبي الآية وذلك يدل على ان
كل من لمزه او اذاه كان منهم لان الذين او (من) ايمان موصولان هما من
صنع العموم والآية وان كانت نزلت بسبب از قوم واهزاء آخرين شكاه امام
كسائر الآيات اللواتي نزلن على اسباب وليس بين الناس خلاف علمه انها

❦ الخبر المشهور ❦

نعم الشخص الذي نزلت بسبه ومن كان حاله كحاله ولكن اذا كان اللفظ
اعم من ذلك السبب فقد قيل انه يقتصر على سببه والذي عليه جماهير
الناس انه يجب الاخذ بعموم القول ما لم يقم دليل يوجب التخصيص على السبب
كما هو مقرر في موضعه • وايضاً فان كونه منهم حكم متعلق بلفظ مشتق
من اللزوم الاذي وهو مناسب لكونه منهم فيكون ما منه الاشتقاق هو علة
لذلك الحكم فيجب اطراؤه • وايضاً فان سبحانه وان كان قد علم منهم
السفاق قبل هذا القول لكن لم يعلم نبيه بكل من لم يظهر ثقافته بل قال ومن حولكم
من الاعراب منافقون ومن اهل المدينة مردوا على السفاق لا تعلمهم نحن
نعلمهم ثم انه سبحانه ابتلى الناس بامور تميز بين المؤمنين والمنافقين كما قال سبحانه
وليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين • وقال تعالى ما كان الله ليزر
المؤمنين على ما انتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب • وذلك لان الايمان
والتقوى اصله في القلب وانما الذي يظهر من القول والفعل فرع له ودليل
عليه فاذا اظهر من الرجل شيء من ذلك ترتب الحكم عليه فلما اظهر سبحانه ان الذين
يلمزون النبي صلى الله عليه وسلم والذين يؤذونه من المنافقين ثبت ان ذلك
دليل على السفاق وفرع له ومعلوم انه اذا حصل فرع الشيء ودليله حصل
اصل المدلول عليه فثبت انه حيث ما وجد ذلك كان صاحبه منافقاً سواء
كان منافقاً قبل هذا القول او حدث له السفاق بهذا القول • فان قيل •
لم لا يجوز ان يكون هذا القول دليلاً للنبي صلى الله عليه وسلم على ثقاق اولئك
الاشخاص الذين قالوا في حياته باعيانهم وان لم يكن دليلاً من غيرهم • قلنا •

اصل الايمان والتقوى في القلب • والثقل والصلابة في العمل • وانما

إذا كان دليلاً للنبي صلى الله عليه وسلم الذي يمكن أن يفنيه الله بوجهه عن الاستدلال فإن يكون دليلاً لمن لا يمكنه معرفة البواطن أولى وأحرى وإيضاً لو لم تكن الدلالة مطردة في حق كل من صدر منه ذلك القول لم يكن في الآية زجر لغيرهم أن يقول مثل هذا القول ولا كان في الآية تمظيم لذلك القول بعينه فإن الدلالة على عين المنافق قد تكون مخصوصة بعينه وإن كانت أمراً مباحاً كما لو قبل من المنافقين صاحب الجمل الآخر وصاحب الثوب الأسود ونحو ذلك فلما دل القرآن على ذم عين هذا القول وله عيب لصاحبه علم أنه لم يقصد به الدلالة على المنافقين بأعيانهم فقط بل هو دليل على نوع من المنافقين وإيضاً فإن هذا القول مناسب للنفاق فإن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أه لا يفعله من يعتقد أنه رسول الله حقاً وأنه أولى به من نفسه وأنه لا يقول إلا الحق ولا يحكم إلا بالعدل وإن طاعته لله وأنه يجب على جميع الخلق تعزيروا وتوقيروا وإذا كان دليلاً على النفاق نفسه فحينما حصل حصل النفاق وإيضاً فإن هذا القول لا ريب أنه محرم فإما أن يكون خطيئة دون الكفر أو يكون كفراً أو الأول باطل لأن الله سبحانه قد ذكر في القرآن أنواع العصاة من الزاني والقاذف والسارق والمطفئ والخائن ولم يجعل ذلك دليلاً على نفاق معين ولا مطاق فلما جعل أصحاب هذه الأقوال من المنافقين علم أن ذلك لكونها كفر أو الجرد كونها معصية لأن تخصيص بعض المعاصي ببعضها دليلاً على النفاق دون بعض لا يكون حتى يختص دليل النفاق بما يوجب ذلك والا كان ترجيحاً بلا مرجح ثبت أنه لا بد أن يختص هذه الأقوال بوصف

الدلالة مطردة في صفات المنافقين

يجب كونهاد لئلا على النفاق وكلما كان كذا لك فهو كفرة وايضا فان
الله كما ذكر بعض الاقوال التي جعلهم بها من المنافقين وهو قوله تعالى
ايذن لي ولا تفتني . قال في عقب ذلك لا يستأذلك الذين يؤمنون بالله
واليوم الآخر الى قوله انما يستأذلك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
وارتأيت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون . فبجعل ذلك علامة مطردة
على عدم الايمان وعلى الريب مع انه رغبة عن الجهاد مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد استنفاذه واظهاره من القاعد انه معذور بالتعود وحاصله
عدم ارادة الجهاد فليزه واذا هو اولى ان يكون دليلا مطرد الان الاول
خذ لانه وهذا محاربة له وهذا ظاهر واذا ثبت ان كل من لمز النبي
صلى الله عليه وسلم او آذاه منهم فالضمير عائد الى المنافقين والكافرين
لانه سبحانه لما قل انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في
سبيل الله ذاكم خيراكم ان كنتم تعلمون قال لو كان عرضا قريبا وسفرا
فاصد لا تبعوا ولكن بعدت عليهم الشقة وسيلفون بالله وهو هذا الضمير
عائد الى معلوم غير مذكور وهم الذين حلفوا لو استطعنا لخرجنا معكم
وهو لاهم المنافقون بلا ريب ولا خلاف ثم اعاد الضمير اليهم الى قوله
قل انفقوا طوعا وكرها لن يقبل منكم انكم كنتم قوما فاسقين ومانعهم
ان تقبل منهم نفقاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله فثبت ان هؤلاء
الذين اضمروا كفروا بالله ورسوله وقد جعل منهم من يلزومهم من
يؤذي وكذلك قواه (وما هم منكم) اخراجهم عن الايمان وقد نطق القرآن

بكفر المنافقين في غير موضع وجعلهم اسوء حالا من الكافرين وانهم في
 الدرك الاسفل من النار وانهم يوم القيامة يقولون للذين آمنوا انظرونا
 نقبس من نوركم الآية الى قوله فاليوم لا يؤخذكم فدية ولا من الذين
 كفروا * و امر نبيه في آخر الامر بان لا يعطى على احد منهم واخبرانه
 ان يغفر لهم وامره بجهادهم والاغلاظ عليهم واخبر انهم ان لم يشتهوا البغرين
 الله نبيه بهم حتى يقتلوا في كل موضع * الدليل الرابع * على ذلك ايضا
 قوله سبحانه وتعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى نيكملك فجاثمير بينهم ثم
 لا يجدوا في انفسهم حربا مما قضيت ويسلموا تسليما * افسد سبحانه بنفسه انهم
 لا يؤمنون حتى يحكموه في الخصومات التي بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم ضيقا
 من حكمه بل يسلموا الحكمه ظاهرا وباطنا وقل قبل ذلك الم تر الى الذين
 يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما نزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا
 الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا
 بعيدا * واذا قيل لهم تعالى الى ما انزل الله والى الرسول رايت المنافقين
 يصدون عنك صدودا * فيبين سبحانه ان من دعي الى التحاكم الى كتاب الله
 والى رسوله فصد عن رسوله كان منافقا * وقال سبحانه ويقولون آمنا بالله
 وبالرسول واطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما اولئك بالمؤمنين
 واذا ادعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذ افريق منهم مرضون * وان يكن
 لهم الحق يا تواليا * مذكعين في قلوبهم مرضا مارتابوا ان يخافوا ان يعييب الله
 عليهم ورسوله بل اولئك هم الظالمون * انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله

ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا. فبين سبحانه ان من تولى عن طاعة
الرسول واعرض عن حكمه فهو من المنافقين وليس بمؤمن وان المؤمن هو
الذي يقول سمعنا واطعنا فاذا كانت النفاق يثبت ويزول الايمان بمجرد
الاعراض عن حكم الرسول واردة التحاكم الى غيره مع ان هذا ترك
معض وقد يكون سببه قوة الشهوة فكيف بالقض والسب ونحوه هو يؤيد
ذلك ما رواه ابو اسحاق ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابراهيم بن دحيم في
تفسيره حد ثنا شعيب بن شبيب حد ثنا ابو الفيرة حد ثنا عتيبة بن ضمرة حد ثنا
ابي عن رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى للحق على المبطل
فقال المقضى عليه لا ارضى فقال صاحبه فما تريد قال ان تذهب الى ابي بكر
الصديق فذهبا اليه فقال الذي قضى له قد اختصمنا الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقضى لي عايه فقال ابو بكر فأتنا الى ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم
فاني صاحبه ان يرضى وقال ثانی عمر بن الخطاب فأتناه فقال المقضى له
قد اختصمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى لي عايه فاني ان يرضى ثم اتينا
ابا بكر الصديق فقال اتنا على ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم فاني ان يرضى
فسا له عمر فقال كذلك قد دخل عمر منزله فخرج بالسيف في يده قد سله فضرب
به رأس الذي ابي ان يرضى فقتله فانزل الله تبارك وتعالى فلا وربك
لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية وهذا المرسل له شاهد من وجه
آخر يصلح الاعتبار قال ابن دحيم حد ثنا الجوزجاني حد ثنا ابو الاسود حد ثنا
ابن لميعة عن ابي الاسود عن عروة بن الزبير قال اختصم الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم رجلان قضى لاحدهما فقال الذي قضى عليه رد نألى عمر
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم انطلقوا الى عمر فاطلوا فأتوا عمر قال
الذي قضى له يا ابن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى لي وان هذا
قال رد نألى عمر فرد نأى لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر
اكذلك للذي قضى عليه قال نعم فقال عمر مكانك حتى اخرج في قضى بك فخرج
مستعلا على سيفه فضرب الذي قال رد نألى عمر فقتله وادبر لا خرا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قتل عمر صاحبي واهل اهل العجز اه ١١
اقتلني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت اظن ان عمر يقتلني على
قتل مؤمن فازل الله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يمكفوا في شجر
بينهم قبراً الله عمر من قتله وقد رويت هذه القصة من غير هذين الوجهين
قال ابو عبد الله احمد بن حنبل ما اكتب حديث ابن طبيعة لا للاءمار
والاستدلال وقد كتبت حديث هذا الرجل بهذا المعنى كافي استدلال
به مع غيره يستدل به لانه حجة اذا انفرد في ايل الخامس مما استدلال
به العلماء على ذلك قوله سبحانه وتعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله

(١) (ما اعجزته) لفظ مامو صولة والمعنى انه لو لا استجازي عمر رضي الله عنه بسرمه
العدو لكاد ان يقتلني كما قتل صاحبي وكان هذا سوء ظن منه والاف هذا
كان ابعد من القتل فانه كان راضياً بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه
المقتول قد سقط في قضاء النبي صلى الله عليه وسلم فقتله عمر رضي الله عنه
جزاه الله خيراً من جميع الامة ١٢ المصحح

بيان اتحاد حرمة الله وحرمة رسوله صلى الله عليه وسلم

العلمهم الله في الدنيا والآخرة واحده لم عذابا مبيها . والذين يؤذون
المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً . ودلالاتها
من وجوه . احدها انه قرن اذاه باذاه كما قرن طاعته ببطائه فمن
آذاه فقد آذى الله تعالى وقد جاء ذلك منصوباً عنه ومن آذى الله فهو
كافر حلال الدم بين ذلك ان الله تعالى جعل محبة الله ورسوله وارضاء الله
ورسوله وطاعة الله ورسوله شيئاً واحداً فقال تعالى قل ان كان آباؤكم
وابناؤكم وازواجكم وعشيرتكم واموال اقترفتوها وتجارة تخشون
كسادها ومساكن ترضونها احب اليكم من الله ورسوله والآية وقال تعالى واطيعوا الله
والرسول . في مواضع متعددة وقال تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه .
فوحسب الفهمير وقال ايضاً ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقال ايضاً
يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول وجعل سقاي الله ورسوله
بمحادة الله ورسوله وادى الله ورسوله ومعصية الله ورسوله شيئاً واحداً
وقال ذلك بانهم تناقوا الله ورسوله . ومن يتناقى الله ورسوله . وقال
ان الذين يبادون الله ورسوله . وقل تعالى الم يعلموا انه من يحداد الله
ورسوله . وقال ومن يمس الله ورسوله الآية . وفي هذا وغيره بيان
لتلازم الحقين ولف جهة حرمة الله تعالى ورسوله جهة واحدة فمن آذى الرسول
فقد آذى الله ومن اطاعه فقد اطاع الله لان الامة لا يصلون ما بينهم وبين
ربهم الا بواسطة الرسول ليس لاحد منهم طريق غيره ولا سبب سواه
وقد اقامه الله مقام نفسه في امره ونهيه واخباره وبيانه فلا يجوز ان يفرق

بالجبت والطاغوت يقولون الذين كفروا هو لاء اهدى من الذين آمنوا سيلا او لائىك الذين لعنهم الله ومن يلحق الله فلن تجد له نصيرا . ولو كان معصوم الدم يجب على المسلمين نصره . وكان له نصير . يوضح ذلك انه قد نزل في شان ابن الاشرف وكان من لعنته ان قتل لانه كان يوذى الله ورسوله . واعلم انه لا يرد على هذا انه قد لعن من لا يجوز قتله لوجوه . احدها . ان هذا قيل فيه لعنه الله في الدنيا والآخرة فيبين انه سبحانه اقصاه عن رحمة في الدارين وسائر الملعونين انما قيل فيهم لعنه الله او عليه لعنة الله وذلك يحصل باقصائه عن الرحمة في وقت من الاوقات و فرق بين من لعنه الله او عليه لعنة مؤيدة عامة ومن لعنه لعنا مطلقا . الثاني . ان الذين لعنهم الله في كتابه مثل الذين يكتمون ما اتزل الله من الكتاب ومثل الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويغونها عوجا ومثل من يقتل مؤمنا متعمدا اما كافرا او مباع الدم بخلاف بعض من لعن في السنة . الثالث . ان هذه الصيغة خبر عن لعنة الله له ولهذا عطف عليه واعدهم عذابا مهينا وعامة الملعونين الذين لا يقتلون ولا يكفرون انما لعنوا بصيغة الدعاء . مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من غير نار الارض . ولعن الله السارق ولعن الله آكل الربوا وموكله ونحو ذلك لكن الذي يرد على هذا قوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولم عذاب عظيم فان في هذه الآية ذكر لعنتهم في الدنيا والآخرة مع ان مجرد القذف ليس بكفر ولا يبيح الدم . والجواب . عن هذه الآية من طريقين .

و مفصل • اما لجعل • فهو ان قذف المؤمن المجرد هو نوع من اذاه واذا كان كاذباً فهو بهتان عظيم كما قال سبحانه ولو لا اذ سمعتموه قلتم • يكون اما ان تكلم بهذا سبحانه هذا بهتان عظيم • والقرآن قد نص على الفرق بين اذى الله ورسوله وبين اذى المؤمنين • فقال تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدهم عذاباً مهيناً • والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً • فلا يجوز ان يكون مجرد اذى المؤمنين بغير حق موجباً لعنة الله في الدنيا والآخرة وللعذاب المهيّن اذ لو كان كذلك لم يفرق بين اذى الله ورسوله وبين اذى المؤمنين ولم يخص موزي الله ورسوله بالعنة المذكورة ويحمل جزاء موزي المؤمنين انه احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً كما قال في موضع آخر ومن يكسب خطيئة او إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً • كيف والعليم الحكيم اذا توهده على الخطيئة زاجر عنها فلا بد ان يذكر اقصى ما يخاف على صاحبها فاذا ذكر خطيئتين احدهما اكبر من الاخرى متوعدا عليها زاجرها ثم ذكر في احدهما جزاء عنها وذكر في الاخرى ما هو دون ذلك ثم ذكر هذه الخطيئة في موضع آخر متوعدا عليها بالعذاب الادنى بعينه علم ان جزاء الكبرى لا يستوجب تلك التي هي ادنى منها فهذا دليل بين لك ان لعنة الله في الدنيا والآخرة واعداً للعذاب المهيّن لا يستوجب مجرد القذف الذي ليس فيه اذى الله ورسوله وهذا كاف في اطراد الدلالة وسلامتها عن التخصيص • واما الجواب المفصل • فمن ثلاثة اوجه • احدها • ان هذه الآية في

ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة في قول كثير من اهل العلم فروى
 هشيم عن العوام بن حوشب شاربخ من بني كاهل قال فسر ابن عباس سورة
 النور فلما اتى على هذه الآية ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات
 الى آخر الآية قال هذه في شأن عائشة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 وهي بهمة ليس فيه توبة ومن قذف امرأة مؤمنة فقد جعل لله له توبة
 ثم قرأ والد بن برمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء الى قوله الا الذين
 تابوا من بعد ذلك واصلموا فجعل لهم توبة ولم يجعل لاولئك توبة قال
 فهم رجل ان يقوم فيقبل راسه من حسن مافسر وقال ابو سعيد الاشج
 ثابعد الله بن حراش عن العوام عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان الذين
 يرمون المحصنات الغافلات نزلت في عائشة رضي الله عنها خاصة واللعنة في
 المنافقين عامة فقد بين ابن عباس ان هذه الآية انما نزلت فيمن يقذف عائشة
 وامهات المؤمنين لماي قذفهن من الطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعيبه فان قذف المرأة ادى لزوجها كما هو اذى لابنها لانه نسبة له الى الدياثة
 واظهار لفساد فراشه فان زناه امراته يؤذيه اذى عظيما ولهذا اجوز له التارح
 ان يقذفها اذا زنت ودرء الحد عنه باللعان ولم يسح غيره ان يقذف
 امرأة بجمال ولعل ما يلحق بعض الناس من العار والحزي بقذف اهله
 اعظم مما يلحقه لو كان هو المقذوف ولهذا ذهب الامام احمد في احدي
 الروايتين المنصوحتين عنه الى ان من قذف امرأة غير محصنة كالامة
 والذمية ولها زوج او ولد محصن حد لقذفها لما لحقه من العار بولدها

وزوجها المحصنين والرواية الاخرى عنه وهو قول الاكثرين انه لا حد
عليه لانه اذى لها لا تذف لها والحد التام انما يجب بالتذف وفي جانب النبي صلى الله
عليه وسلم اذ اه كذفه من يقصد عيب النبي صلى الله عليه وسلم بعيب ازواجه
فهو منافق وهذا معنى قول ابن عباس اللعنة في المنافقين عامة * وقد وافق
ابن عباس علي هذا جماعة فروى الامام احمد والاشع عن خليف قال
سألت سعيد بن جبير قلت الزنا اشد او كذف المحصنة قل لا بل الزنا قال
نلت وان الله تعالى يقول ان الذين يرمون المحصنات الغافلات الموءنات
لعنوا في الدنيا والآخرة فقال انما كان هذا في عائشة خاصة . وروى احمد
باسناد عن ابى الجوزاء في هذه الآية ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
الموءنات لعنوا في الدنيا والآخرة قال هذه لامهات الموءنين خاصة .
وروى الاشع باسناد من الضحاك في هذه الآية قال من نساء النبي صلى الله
عليه وسلم . وقال عمر عن الكاكي انما عني بهذه الآية ازواج النبي صلى الله
عليه وسلم فاما من رمى امرأة من المسلمين فهو فاسق كما قال تعالى (او يتوب)
ووجه هذا ما تقدم من ان لعنة الله في الدنيا والآخرة لا يستوجب بمجرد
التذف فتكون اللام في قوله المحصنات الغافلات الموءنات لتعريف الموءنات والموءنات
هنا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان الكلام في قصة الافك ووقع من
وقع في ام الموءنين عائشة او تقصيرا للفظ العام على سببه للدليل الذي يوجب
ذلك . ويؤيد هذا القول ان الله سبحانه رتب هذا الوعيد على كذف
محصنات غافلات موءنات وقال في اول السورة والذين يرمون المحصنات

ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية فرب الجلد ورد
 الشهادة والفسق على مجرد قذف المعصنات فلا بد ان تكون المعصنات
 الغافلات الموء منات لمن مزية على مجرد المعصنات وذلك والله اعلم لان
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مشهود لمن بالايان لانهن امهات الموء منين
 ومن ازواج نبيه في الدنيا والآخرة وعوام المسلمات انما يعلم منهن في الغالب
 ظاهر الايمان ولان الله سبحانه قال في قصة عائشة والذي تولى كبره منهم له
 عذاب عظيم فتخصيصه بتولى كبره دون غيره دليل على اختصاصه بالعذاب
 العظيم وقال ولو لا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكن فيما افضم
 فيه عذاب عظيم فلم ان العذاب العظيم لا يمس كل من قذف وانما يمس متولى
 كبره فقط وقال هنا ولهم عذاب عظيم فعلم انه الذي رمى امهات الموء منين ويعيب
 بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وتولى كبر الالفك وهذه صفة المفاقق اذ ابي
 واعلم انه على هذا القول تكون هذه الآية حجة ايضاً موافقة ذلك
 لآية لانه لما كان رمى امهات الموء منين اذى للنبي صلى الله عليه وسلم فلمن
 صاحبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال ابن عباس ايس فيها توبة لان مؤذى
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته اذا تاب من القذف حتى يسلم
 اسلاماً جديداً وعلى هذا فرمين تقاق مبيع للدم اذا قصد به اذى النبي
 او اذا هن بعد العلم بانهن ازواجه في الآخرة فانه ما انت امرأة نبي
 قط ومما يدل على ان قذفهن اذى للنبي صلى الله عليه وسلم اخر جاء في
 الصحيحين في حديث الالفك عن عائشة قالت فقام رسول الله صلى الله عليه

وسلم فاستعذروا من عبد الله بن أبي بن سلول قالت فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يا معشر المسلمين من بعد رفا من رجل قد بغيهني اذا ه في اهل بيتي فوافقه ما علمت على اهل الاخير واقتد ذكر و ارجلا ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على اهل الا معي فقام سعد بن معاذ الانصاري فقال انا اعذر لك منه يا رسول الله ان كان من الاوس خيرا من صنعه وان كان من اخواتنا من الخزرج امرت تافقه يا امرأه فقام سعد بن عباد وهو سيد الخزرج وكان رجلا صالحا ولكن احبته الحمية فقال لسعد بن معاذ لعمر الله لا ثقله ولا تقدر على قتله فقام اسيد بن حنيفة وهو ابن عم سعد بن معاذ فقال لسعد بن عباد كذبت لعمر الله فقتله فالتك منافق تجادل عن المنافقين قالت فثار اهل الاوس والخزرج حتى هموا ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فثم على المنبر فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكثوا وسكت وفي رواية اخرست صحبة قالت لما ذكر من شافي الذي ذكر وما علمت به قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيليا وما علمت به فشهد وحده الله واثنى عليه بما هو اهل ثم قال اما بعد اشيروا لي في اناس انبوا اهل و انبوا الله . . . اهل سوء قط و انبوا من و الله ما علمت عليه من سوء قضا و لا . . . اهل بيتي قط الا و انا حاضر ولا كنت في سفر الا غاب معي فقام سعد بن معاذ فقال يا رسول الله مرني ان اصرب اعناقهم . فقوله من بعد رفا من : صفة في و يقيم عذري اذا انتصفت منه لما باغني من اذا ه في اهل بيتي والله لهم

ثبت انه صلى الله عليه وسلم قد تأذى بذلك تأذيا استعذر منه وقال
 المؤمنون الذين لم تأخذهم حجة من انصرب احناقهم قالوا العذر لك اذا امرنا
 بضرب احناقهم ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على سعد استشاره
 في ضرب احناقهم . وقوله انك معذور اذا فعلت ذلك يعني ان يقال فقد
 كان من اهل الافك مسطح وحسان وحننة ولم يرموا ابتفاق ولم يقتل النبي
 صلى الله عليه وسلم احدا بذلك السب بل قد اختلف في جلد هم . وجوابه
 ان هو لا لم يقصد والاذى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يظهر منهم
 دليل على اذاه بخلاف ابن ابي الذي انما كان قصده اذاه لم يكن اذ ذلك
 قد ثبت عندهم ان ازواجه في الدنيا هن ازواجه في الآخرة وكان
 وقوع ذلك من ازواجه ممكنا في العقل ولذلك توقف النبي صلى الله
 عليه وسلم في القصة حتى استشار عليا وزيدا حتى سأل بريرة فلم يحكم
 بتفريق من لم يقصد اذى النبي صلى الله عليه وسلم لا مكان ان يطلق المرأة
 المقدوقة فاما بعد ان ثبت انهن ازواجه في الآخرة وانهن امهات المؤمنين
 فقد فتن اذى له كل حال ولا يجوز مع ذلك ان تقع منهن فاحشة لان
 في ذلك جواز ان يقيم الرسول مع امرأة بغي وان تكون ام المؤمنين
 موسومة بذلك وهذا باطل ولهذا قال سبحانه يعظكم الله ان تعودوا لمثله
 ابدا ان كنتم مؤمنين . وسند كرا ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب كلام
 الفقهاء فيمن قذف نساءه . وانه معدود من اذاه . الوجه الثاني . ان الآية
 عامة قال الضحاك قوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الفلوات المؤمنين

يعني به ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ويقول آخرون يعني
ازواج المؤمنين عامة . وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن قذف المحصنات
من الموجبات ثم قرأ ان الذين يرمون المحصنات الآية ومن عمرو بن
قيس قال قذف المحصنة يحبط عمل تسعين سنة رواها الاشج وهذا قول
كثير من الناس ووجه ظاهر الخطاب فانه عام فيجب اجراؤه على عمومه
اذ لا موجب لخصوصه وليس هو مختصاً بنفس السبب بالاتفاق لان حكم
غير عائشة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم داخل في العموم وليس هو
من السبب ولانه لفظ جمع والسبب في واحدة ولان قصر عمومات
القرآن على اسباب نزولها باطل فان عامة الآيات نزلت باسباب تقتضت
ذلك وعلم ان شئنا منها لم يقصر على سببه والفرق بين الآيتين انه في اول
السورة ذكر العقوبات المشروعة على ابدى المكلفين من الجلاء ورد
الشهادة والتفسيق وهذا ذكر العقوبة الواقعة من الله سبحانه وهي اللعنة
في الدارين والعذاب العظيم . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من
غير وجه وعن اصحابه ان قذف المحصنات من الكبائر . وفي الغلط في الصحيح
قذف المحصنات الغافلات المؤمنات . وكان بعضهم يؤول على ذلك
قوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات . ثم اختلف هو لاء
فقال ابو حمزة الثمالي بلغنا انها نزلت في مشركي اهل مكة اذ كان بينهم وبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فكانت المرأة اذا خرجت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى المدينة مهاجرة قذفها المشركون من اهل مكة وقولوا

فصر عمر بن الخطاب على اسباب نزولها باطل

انما خرجت ثجراً فلي هذا يكون فيمن قذف المؤمنات قذفاً يصدر عن به عن
 الايمان ويقصد بذلك ذم المؤمنين لينفر الناس عن الاسلام كما فعل كعب
 ابن الاشرف وعلى هذا فمن فعل ذلك فهو كافر وهو بمنزلة من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم . وقوله انها نزلت زمن العهد يعني والله اعلم انه عني بهامثل
 اولئك المشركين المعاهد بن والاقهذه الآية نزلت ليالى الافك و كانت
 الافك في غزوة بني المصطلق قبل الخندق والمدة كانت بعد ذلك بسنتين .
 ومنهم من اجبرها على ظاهرها وعمومها لان سب نزل ولها قذف عائشة وكان فيمن
 قذفها مؤمن ومنافق وسبب النزول لا بد ان يتدرج في العموم ولانه لا موجب
 لتخصيصها والجواب على هذا التقدير انه سبحانه قال هنا العنوا في الدنيا والآخرة .
 على بناء الفعل للمفعول ولم يسم اللاعن وقال هناك لعنهم الله في الدنيا والآخرة
 واذ لم يسم الفاعل جاز ان يلعنهم غير الله من الملائكة والناس و جاز ان
 يلعنهم الله في وقت ويلعنهم بعض خلقه في وقت و جاز ان يتولى الله لعنة
 بعضهم وهو من كان قذفه طعناً في الدين ويتولى خلقه لعنة الآخر بن
 و اذا كان اللاعن مخلوقاً فلعنته قد تكون بمعنى الدعاء عليهم وقد تكون بمعنى
 انهم يبعدون عن رحمة الله ويؤيد هذا ان الرجل اذا قذف امرأته تلعننا
 وقال الزوج في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فهو يدعو على
 نفسه ان كان كاذباً في القذف ان يلعنه الله كما امر الله رسوله ان يباهل من
 حاجه في المسح بعد ما جاءه من العلم بان يتهلوا فيجعلوا لعنة الله على الكاذبين
 فهذا مما يلعب به القاذف وما يلعب به ان يجلد وان ترد شهادته ويفسق فانه

عقوبة له واقصاء له عن مواطن الامن والقبول وهي من رحمة الله هذا بخلاف من اخبر الله انه لعنه في الدنيا والآخرة فان لعنة الله له توجب زوال النصرة عنه من كل وجه وبعد عن اسباب الرحمة في الدارين . ومما يويد الفرق انه قال هنا واعد لهم عذابا مهينا . ولم يحن اعد اذا العذاب المهيّن في القرآن الا في حق الكفار كقوله تعالى الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتُمون ما آتاهم الله من فضله واعتد للكافرين عذابا مهينا وقوله فبأولئك غضب على غضب وللکافرين عذاب مهين وقوله انتم لم يزدادوا اثما ولم عذاب مهين وقوله والذين كفروا وكذبوا بآيات الله لم عذاب مهين وقوله واذا علم من آياتنا شيئا اتخذها هزوا ولا تلك لهم عذاب مهين وقوله قد انزلنا آيات بينات وللکافرين عذاب مهين . وقوله اتخذوا ايمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله فلهم عذاب مهين . واما قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار اخلال فيها ولم عذاب مهين . فمعي والله اعلم فبين جمعد الفرائض واستخف بها على انه لم يذكّر ان العذاب اعد له واما العذاب العظيم فقد جاء وعيدا للمؤمنين في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم . وقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم . وفي المحارب ذلك لم خزي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم . وفي القاتل وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما وقوله ولا تأخذوا ايمانكم خلاينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم . وقد قال سبحانه ومن بين الله من مكرم . وذلك

لان الاهانة اذلال وتحقير وخزي وذلك قد وزائد على الم العذاب فقد
يذهب الرجل الكريم ولا يمان فلما قال في هذه الآية واعد لهم عذابا مهينا
علم انه من جنس العذاب الذي توعد به الكفار والمافقين ولما قال هناك ولم
عذاب عظيم هـ جاز ان يكون من جنس العذاب في قوله لمسكم فيما افضتم فيه
عذاب عظيم هـ وما بين الفرق ايضا انه سبحانه تعالى قال هنا واعد لهم عذابا
مهينا هـ والعذاب انما اعد للكافرين فان جهنم لم خلقت لانهم لا بد
ان يدخلوها وما هم منها بخارجين واهل الكبار من المؤمنين يجوز ان
لا يدخلوها اذا خفوا الله لم واذ ادخلوها فانهم يخرجون منها ولو بعد حين هـ
قال سبحانه واتقوا النار التي اعدت للكافرين هـ فامر سبحانه المؤمنين ان لا ياكلوا
الربا وان يتقوا الله وان يتقوا النار التي اعدت للكافرين فعلم انهم يخاف
عليهم من دخول النار اذا اكلوا الربا وفعلا المعاصي مع انها معدة للكفار
لأنهم وكذا جاء في الحديث اما اهل النار الذين هم اهلها فانهم لا يموتون
فيها ولا يحيون واما اقوام لهم ذنوب يصيبهم سفع من نار ثم يخرجهم الله
منها وهذا كما ان الجنة اعدت للتعين الذين ينفقون في السراء والضراء وان
كان يدخلها الابناء بعمل آبائهم ويدخلها قوم بالشفاعة وقوم بالرحمة وينشئ الله
لما فضل منها خلقا آخر في الدار الآخرة فيدخلهم اياها وذلك لان الشيء
انما بعد لمن يستوجبه ويستحقه ومن هو اولى الناس به ثم قد يدخل معه غيره
بطريق التبع او لسبب آخر هـ الدليل السادس هـ قوله سبحانه لا ترفعوا
اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبط

اعمالكم وانتم لا تشعرون . اي حذر ان تحبط اعمالكم وخشية ان تحبط اعمالكم
او كراهة ان تحبط او منع ان تحبط هذا تقدير البصريين وتقدير الكوفيين لثلاث تحبط
فوجه الدلالة ان الله سبحانه ينههم عن رفع اصواتهم فوق صوته وعن الجهر له كجهر
بعضهم لبعض لان هذا الرفع والجهر قد يقضي الى حيوط العمل وصاحبه لا يشعر
فانه عال نهيم عن الجهر وتركهم له بطلب سلامة العمل عن الحيوط وبين ان
فيه من المفسدة جواز حيوط العمل وانتقاد سبب ذلك وما قد يقضي الى حيوط
العمل يجب تركه غاية الوجوب والعمل يحبط بالكفر قال سبحانه ومن يرتدد منكم
عن دينه فميت وهو كافر فالاولئك حبطت اعمالهم . وقال تعالى ومن يكفر بالايان
فقد حبط عمله . وقال ولو اشركو بالحبط عنهم ما كانوا يعملون . وقال ان
اشركت ليحبطن عملك . وقال ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبطت اعمالهم .
وقال ذلك بانهم اتبعوا ما منخط الله وكرهوا رضوانه فاحبطت اعمالهم . كما ان
الكفر اذا قارنه عمل لم يقبل لقوله تعالى انما يقبل الله من المتقين . وقوله الذين
كفروا وصدوا عن سبيل الله اضل اعمالهم . وقوله وما منعهم ان تقبل منهم
تققاتهم الا انهم كفروا بالله وبرسوله وهذا ظاهر ولا يحبط الاعمال لغير
الكفر لان من مات على الايمان فانه لا بد ان يدخل الجنة ويخرج من النار ان دخلها
ولو حبط عمله كله لم يدخل الجنة قط ولان الاعمال انما يحبط ما ينافي
الاعمال مطلقا الا الكفر وهذا معروف من اصول اهل السنة نعم قد يبطل
بعض الاعمال بوجود ما يفسده كما قال تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالذن والاذى
ولهذا لم يحبط الله الاعمال في كتابه الا بالكفر فاذا ثبت ان رفع الصوت فوق

صوت النبي والجهر له بالقول يخاف منه ان يكفر صاحبه وهو لا يشعر ويحبط عمله بذلك وانه مظنة لك وسبب فيه فمن المعلوم ان ذلك لما ينبغي له من التعزير والتوقير والتشريف والتعظيم والاكرام والاجلال ولما ان رفع الصوت قد يشتمل على اذى له واستخفاف به وان لم يقصد الرفع ذلك فاذا كان الاذى والاستخفاف الذي يحصل في سوء الادب من غير قصد صاحبه يكون كفرا فالاذى والاستخفاف المقصود التعمد كفر بطريق الاولي **والدليل السابع** على ذلك قوله سبحانه لا تجعلوا دماء الرسول بينكم كدماهم بعضهم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذ افليحذ والذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم . امر من خالف امره ان يحذر الفتنة والفتنة الردة والكفر قال سبحانه وقا تلوم حتى لا تكون فتنة . وقال والفتنة اكبر من القتل . وقال ولود خلت عليهم من اقطارها ثم سئلوا الفتنة لاثوها . وقال ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا . قال الامام احمد وفي رواية الفضل بن زياد نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في ثلاثة وثلاثين موضعا ثم جعل يتلو فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة الآية وجعل يكررها ويقول وما الفتنة الشرك لعله اذا ارد بعض قوله ان يقع في قلبه شيء من الزبغ فيزيغ قلبه فيهلكه وجعل يتلو هذه الآية فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . وقال ابو طالب المشكاني وقبل له ان قوما يدعون الحديث ويذهبون الى رأى سفيان فقال اعجب لقوم

والله اعلم بالصواب

سمعوا الحديث وعرفوا الاسناد وصحته يدعونته ويذهبون الى رأى
سفیان وغيره . قال الله فليخذوا الذين يخالفون عن امره ان يصيبهم فتنة
او يصيبهم عذاب اليم . وتدرى ما الفتنة الكفر قال الله تعالى والفتنة
اكبر من القتل . فيدعون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتقبلها هو اثم الى الرأى فاذا كان المخالف عن امره قد حذر من
الكفر والشرك او من العذاب الا ليم دل على انه قد يكون منضياً الى
الكفر والعذاب الا ليم ومعلوم ان افضاء الى العذاب هو مجرد فعل
المعصية فافضائه الى الكفر اثم هو لما قد يقترب به من استغفاف بحق الامر كما
فعل ابليس فكيف لما هو اغلظ من ذلك كالسب والافتراء ونحوه وهذا
باب واسع مع انه بحمد الله يجمع عليه لكن اذا تعددت الدلالات تعاضدت
على غلظ كفر الساب وعظم عقوبته . وظهر ان ترك الاحترام للرسول
وسوء الادب معه مما يخاف معه الكفر المحبط كان ذلك ابلغ فيما قصدنا
له . ومما ينبغي ان يتفطن له ان لفظ الاذى في اللغة هو لما خف امره وضعف
اثره من الشر والمكروه ذكره الخطابي وغيره وهو كما قال واستقرأه
موارده يدل على ذلك مثل قوله تعالى لن يضرركم الا اذى . وقوله
ويستلونك من الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض . وفيما يورث
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال القربوه من والحر اذى وقيل لبعض
النسوة العرييات القرا شدا ام الحرق قالت من يجعل البوه من كالاذى
والبوه من خلاف النعم وهو ما يشقى البدن ويضره بخلاف الاذى فانه

لا يباغ ذلك ولهذا قال ان الذين يؤذون الله ورسوله وقال سبحانه
 فيما يروى عنه رسول الله يؤذي بني آدم يسب الدهر وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله وقال
 ما احد اصبر على اذى يسمعه من الله يجعلون له ولدا وشريكا وهو با فيهم
 ويزرقهم وقد قال سبحانه فيما يروى عنه رسول الله يا عبادي انكم
 لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نقي فتتفوني وقال سبحانه في كتابه
 ولا يميز لك الذين يسارعون في الكفر انهم لن يضروا الله شيئا فبين ان الخلق
 لا يضره سبحانه بكفرهم لكن يؤذونه تبارك وتعالى اذا سبوا مقلب
 الامور وجعلوا له سبحانه ولدا وشريكا واذوا رسوله وعباده المؤمنين ثم
 ان الاذى الذي لا يضر المؤمن اذا اتى بحق الرسول فقد رأيت عظم
 موقعه ويانه ان صاحبه من اعظم الناس كفرا واشد هم عقوبة فبين بذلك
 ان قليل ما يؤذيه يكفر به صاحبه ويحل دمه ولا يرد على هذا قوله
 مالي لا تدخلوا بيوت النبي الى قوله ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي
 منكم فان المؤمن الذي له هنا اطالهم الجلوس في المنزل واستثناهم للحدث
 لانهم آذوا النبي صلى الله عليه وسلم والفعل اذا آذى النبي من
 غير ان يعلم صاحبه انه يؤذيه ولم يقصد صاحبه اذاه فانه يتعفى عنه ويكون
 معصية كرفع الصوت فوق صوته فاما اذا قصد اذاه وكان مما يؤذيه
 وصاحبه يعلم انه يؤذيه واقدم عليه مع استحضار هذا العلم فعذا الذي
 يوجب الكفر وجبوط العمل والله سبحانه اعلم الدليل الثامن على

ذلك ان الله سبحانه قال وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا
ازواجه من بعده ابدا ان ذلكم كان عند الله عظيما فحرم على الامة ان
تنكح ازواجه من بعده لان ذلك يؤذي به وجعله عظيما عند الله تعالى
لحرمة . وقد ذكر ان هذه الآية نزلت لما قال بعض الناس لو قد توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت عائشة ثم ان من نكح ازواجه
او سراريه فان عقوبته القتل جزاء له بما انتهك من حرمة فالتا ثم له اولى
والدليل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه عن زهير عن عفان عن حماد
عن ثابت عن انس ان رجلا كان يتهم بام ولد النبي صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم له لي اذهب فا ضرب عنقه فاتاه علي
فاذا هو في ركي يتبرد فقال له علي اخرج فناوله يده فاخرجه فاذا هو
محبوب ليس له ذكر فكف علي ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله انه لمحبوب ما له ذكر فهذا الرجل امر النبي صلى الله عليه
وسلم بضرب عنقه لما قد استحل من حرمة ولم يامر باقامة حد الزنا لان
اقامة حد الزنا ليس هو ضرب الرقبة بل ان كان محصنا رجم وان كان
غير محصن جلد ولا يقام عليه الحد الا بربعة شهداء او بالاقرار المعتبر فلما امر
النبي صلى الله عليه وسلم بضرب عنقه من غير تفصيل بين ان يكون محصنا
او غير محصن علم ان قتله لما انتهك من حرمة ولعله قد شهد عند
شاهد ان انها راياء ياشر هذه المرأة او شهدا بنحو ذلك فامر بقتله
فلما تبين انه كان محبوبا علم ان المقسدة مأمونة منه او انه بعث عليا يرى

القصة فان كان ما بلغه عنه حقا قتله ولقد اقال في هذه القصة او غيرها
 اكونت كالسكة المحماة ام الشاهد يرى مالا يرى الغائب ويدل على
 ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج قيلة بنت قيس بن معدى كرب
 اخت الاشعث ومات قبل ان يدخل بها وقبل ان تقدم عليه ❦ وقيل انه
 خير ما بين ان يضرب عليها الحجاب وتحرم على المؤمنين وبين ان يطلقها فتكح
 من شاءت فاخترت النكاح قالوا فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها
 عكرمة بن ابى جهل بمضرموت فبلغ ابا بكر فقال لقد هممت ان احرق
 عليها ينهما فقال عمر ما هي من امهات المؤمنين ولا دخل بها ولا ضرب
 عليها الحجاب وقبل انهارت فاحتج عمر على ابي بكر انها ليست من ازواج
 النبي صلى الله عليه وسلم بارتدادها ❦ فوجه الدلالة ان الصديق رضى الله عنه
 عزم على تحريقها وتحريق من تزوجها لما رأى انها من ازواج النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى ناظره عمر انها ليست من ازواجه فكف عنها ذلك فلم انهم
 كانوا يرون قتل من استحل حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ❦ ولا يقال
 ان ذلك حد الزنا لانها كانت محرمة عليه ومن تزوج ذات محرم
 حد الزنا او قتل لو جهين ❦ احدهما ❦ ان حد الزنا الرجم ❦ الثاني ❦ ان
 ذلك الحد يفتقر الى ثبوت الوطى بيينة او اقرار فلما اراد تحريق البيت
 مع جواز ان لا يكون غشيا علم ان ذلك عقوبة ما انتهكه من حرمة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ❦

❦ فصل في ايراد الحديث والاحاديث والآثار على حكم شيخنا رضي الله عنه وسلم ❦

واما السنة فاحاديث الحد يث الاول ما رواه الشعبي عن علي بن ابي ربيعة
 كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه تخلفها رجل حتى ماتت فاطل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاكذارواه ابوداود في سننه وابن بطلة
 في سننه وهو من جملة ما استدل به الامام احمد في رواية ابنه عبد الله وقال
 ثناجير عن مغيرة عن الشعبي قال كان رجل من المسلمين اعنى اعمى باوى
 الى امرأة يهودية فكانت تطعمه وتحسن اليه فكانت لاتزال تشتم النبي صلى الله
 عليه وسلم وتؤذيه فلما كان ليلة من الليالي خنقها فماتت فلما اصبح ذكر ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فنشد الناس في امرها فقام الاعمى فذكر له امرها
 فاطل النبي صلى الله عليه وسلم دها وهذا الحد يث جيد فان الشعبي راى
 عليا وروى عنه حديث شراحة الحمد انى وكان علي عهد علي قد ناز
 العشرين سنة وهو كوفي فقد ثبت لقائه فيكون الحد يث متصلا ثم ان
 كان فيه ارسال لان الشعبي يعد سماعه من علي فهو حجة وقالان الشعبي
 عندهم صحيح المراسيل لا يعرفون له مراسلا الا صحيحا ثم هو من اعلم الناس
 بحديث علي واعلم بثقات اصحابه وله شاهد حديث ابن عباس الذي ياتى
 فان القصة اما ان تكون واحدة او يكون المعنى واحد او قد عمل به عوام
 اهل العلم وجاء ما يوافقه عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومثل
 هذا المرسل لم يتردد اتفقوا في الاحتجاج به وهذا الحد يث نص في جواز
 قتلها لاجل شتم النبي صلى الله عليه وسلم ودليل على قتل الرجل الذي قتل
 المسلم والمسلمة اذ اسباب طريق الاولى لان هذه المرأة كانت موادعة مهاذنة

لان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وادع جميع اليهود الذين كانوا
 بيهاموا دعة مطلقة ولم يضرب عليهم جزية وهذا مشروع عند اهل العلم
 بمنزلة المتواترينهم حتى قال الشافعي لم اعلم مخالفا من اهل العلم بالسيرة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل المدينة وادع يهود كافة صلى غير
 جزية وهو كما قال الشافعي . وذلك ان المدينة كان فيها حو لها ثلاثة اصناف
 من اليهود فهو بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريظة وكان بنو قينقاع والنضير
 حلفاء الخزرج وكانت قريظة حلفاء الاوس فلما قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم هادىهم وادعهم مع اقرارهم ولمن كان حول المدينة من المشركين
 من حلفاء الانصار على حلفهم وعهدهم الذي كانوا عليه حتى انه عاهد اليهود
 على ان يعينوه اذا حارب ثم نقض العهد بنو قينقاع ثم النضير ثم قريظة .
 قال محمد بن اسحاق يعني في اول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة
 وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا بين المهاجرين والانصار وادع
 فيه يهود وعاهدهم واقربهم على دينهم واموالهم واشترط عليهم وشرط
 لهم . قال ابن اسحاق حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الاخضر بن
 شريك قال اخذت من آل عمر بن الخطاب هذا الكتاب كان مقرونا
 بكتاب الصدقة الذي كتب عمر للعمال كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا
 كتاب من محمد النبي بين المسلمين والمؤمنين من قريش ويثرب ومن
 تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم انهم امة واحدة دون الناس المهاجرون من
 قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم معاقلهم الاولى يفدون عانيهم بالمعروف

والقسط بين المؤمنين وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقبهم الاولى
 وكل طائفة يفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ثم ذكر يعطون
 الانصار بنى الحارث وبنى ساعدة وبنى جشم وبنى النجار وبنى عمرو بن
 عوف وبنى الاوس وبنى النبيت مثل هذا الشرط ثم قال وان المؤمنين
 لا يتركون مفرحاً منهم ان يعطوه بالمعروف وفي فداء او عقل ولا يخالفون من
 مولى مؤمن من دونه الى ان قال وان ذمة الله واحدة يحير عليهم اذا نام
 فان المؤمنين بعضهم مولى بعض دون الناس وانه من ثبتمن يهود فان
 الله النصر والاسوة غير مظلومين ولا محتصر عليهم وان سالم المؤمنين واحدة
 الى ان قال وان اليهود يتفقون مع المؤمنين ما داموا محاررين وان اليهود
 بنى عوف ذمة من المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وانفسهم
 الامن ظلم واثم فانه لا يوقع الانفسه واهل بيته وان لليهود بنى النجار مثل
 ما لليهود بنى عوف وان لليهود بنى الحارث مثل ما لليهود بنى عوف وان
 لليهود بنى ساعدة مثل ما لليهود بنى عوف وان لليهود بنى جشم مثل
 ما لليهود بنى عوف وان لليهود بنى الاوس مثل ما لليهود بنى عوف وان
 لليهود ثعلبة مثل ما لليهود بنى عوف الامن ظلم واثم فانه لا يوقع الانفسه
 واهل بيته وان لحقه بطن من ثعلبة مثله وان ابني الشطبة مثل ما لليهود بنى
 عوف وان موالي ثعلبة كانتهم وان بطانة يهود كانتهم ثم يقول فيهم وان
 الجار كالنفس غير مضار ولا آثم وانه ما كان بين اهل هذه الصيغة من
 حرث او اشجار يخشى فساد فان مرده الى الله والى محمد صلى الله عليه

وسلم وان يهود الاوس ومواليهم وانقسم على مثل ما في هذه الصحيفة مع
البار المحسن من اهل هذه الصحيفة وفيها اشياء اخرى وهذه الصحيفة معروفة
عند اهل العلم وروى مسلم في صحيحه عن جابر قال كتب رسول الله صلى الله
عليه وسلم على كل بطن عقوله ثم كتب انه لا يحمل ان يتوالى رجل مسلم
بغير اذنه وقد بين فيها ان كل من تبع المسلمين من اليهود فان له النصر ومعنى
الاتباع مسالته وترك محاربتة لا الاتباع في الدين كما ينه في اثناء الصحيفة فكل
من اقام بالمدينة ومخالفيها غير محارب من يهود دخل في هذا ثم بين ان لليهود
كل بطن من الانصار ذمة من المؤمنين ولم يكن بالمدينة احد من اليهود الا وله
حلف امام الاوس او مع بعض بطون الخزرج وكان بنو قينقاع وهم المجاورون
بالمدينة وهم رهط عبد الله بن سلام حلفاء بني عوف بن الخزرج رهط بن
ابي رهم البطن الذين بدى بهم في هذه الصحيفة قال ابن اسحاق حدثني
عاصم بن عمر بن قتادة ان بني قينقاع كانوا اول يهود تقضوا ما بينهم وبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاربوا فيما بين بدو واحد فحاصرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلوا على حكمه فقام عبد الله بن ابي
ابن سلول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين امكنه الله منهم فقال يا محمد
احسن في موالي فاعرض عنه فادخل يده في جيب روع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسلني وغضب
حتى ان لوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ظلالا وقال ويحك ارسلني
فقال والله لا اراك حتى تحسن في موالي اربع مائة حاسره ثلاثمائة اربع

قد منعوني من الاحمر والاسود تحصد هم في غداة واحدة اني والله
لا امر واخشي الله والرفق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم لك واما
النضير وقريظة فكانوا خارجا من المدينة وعهد هم مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم اشهر من ان يخفى على عالم وهذه المقتولة والله اعلم كانت من
قبينقاع لان ظاهر القصة انها كانت بالمدينة وسواء كانت منهم او من غيرهم
فانها كانت ذمية لانه لم يكن بالمدينة من اليهود الا ذمي فان اليهود
كانوا ثلاثة اصناف وكلهم معاهد . وقال الواقدي حدثني عبد الله بن
جعفر عن الحارث بن الفضيل عن محمد بن كعب القرظي قال لما قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وادعته يهود كلها فكتب ينسبه
وبينها كتابا والحق رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قوم بخلفائهم وجعل
بينهم امانا وشرط عليهم شروطا فكان فيما شرط ان لا يظاهروا عليه
عدوا فلما اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه بدرو قدما المدينة
بغت يهود وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من
العهد فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فجمعهم ثم قال يا معشر
يهود اسلموا فوالله انكم لتعلمون اني رسول الله قبل ان يوقع الله بكم مثل وقعة
قريش فقالوا يا محمد لا يفرنك من لقيت انك لقيت اقواما اغمارا وانا والله اصحاب
الحرب ولئن قاللتنا لتعلمن انك لم تغال مثلنا ثم ذكر حصارهم واجلاءهم
الى اذرعات وهم بنو قينقاع الذين كانوا بالمدينة فقد ذكر ابن كعب
مثل ما في الصحيفة وبين انه حاهد جميع اليهود وهذا لانهم فيه تردا

بين اهل العلم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ومن تأمل الاحاديث الماثورة
والسيرة كيف كانت معهم علم ذلك ضرورة وانما ذكرنا هذا لان
بعض المصنفين في الخلاف قال يحتمل ان هذه المرأة ما كانت ذميمة
وقائل هذا ممن ليس له بالسنة كثير علم وانما يعلم منها في الغالب ما يعلمه
العامة ثم انه ابطال هذا الاحتمال فقال لو لم تكن ذميمة لم يكن للاهدار معنى
فاذا نقل السب والاهدار تعلق به كتعلق الرجم بالزنا والقطع بالسرقة
وهذا صحيح وذلك ان في نفس الحديث ما يبين انها كانت ذميمة من
وجهين * احدهما * انه قال ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم
فغصقها رجل فابطل دمه فرتب علي رضي الله عنه ابطال الدم على الشتم
بحرف الفاء فلم انه هو الموجب لا بطلان دمه لان تعاقب الحكم بالوصف
المناسب بحرف الفاء يدل على العلية وان كان ذلك في لفظ الصحابي كما
لو قال زنا ما عزر فرجم ونحو ذلك اذ لا فرق فيما يرويه الصحابي عن النبي
صلى الله عليه وسلم من امر ونهي وحكم وتعليل في الاحتجاج به بين ان
يحمي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم او يحمي بلفظ معنى النبي صلى الله عليه وسلم
فاذا قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او نهانا عن كذا الوحي
بكذا او فعل كذا لاجل كذا كان حجة لانه لا يقدم على ذلك الا بعد ان
يطلب الذي يجوز له معه ان ينقله وتطرق الخطاء الى مثل ذلك لا يلتفت
اليه كتطرق النسيان والسهو في الرواية وهذا يقرر في موضعه
* وما يوضح ذلك * ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر له انها قتلت نشد الناس

في امرها فلا ذكر له ذنبها ابطال دما وهو صلى الله عليه وسلم اذا احكم
 بامر عقب حكاية حكيت له دل ذلك على ان ذلك المحكي هو الموجب
 لذلك الحكم لانه حكم حادث فلا بد له من سبب حادث ولا سبب
 الا ما حكى له وهو مناسب فتجب الاضافة اليه * الوجه الثاني * ان نشد
 النبي صلى الله عليه وسلم الناس في امره اثم ابطال دما دليل على انها كانت
 معصومة وان دما كان قد انقصد سبب ضمانه وكان مضمونا لو لم يطله
 النبي صلى الله عليه وسلم لانها لو كانت حرة لم ينشد الناس فيها ولم يمنع
 ان يبطل دما ويهدره لان الابطال والاهدار لا يكون الا له * قد انقصد له
 سبب الضمان الا ترى انه لما رأى امرأة مقتولة في بعض منازلها انكر قتلها
 ونهى عن قتل النساء ولم يطله ولم يهدره فانه اذا كان في نفسه باطلا
 هدا والمسلون يعلمون ان دم الحرية غير مضمون بل هو هدر لم يكن
 لا بطلاله واهداره وجه وهذا والله الحمد ظاهر فاذا كان صلى الله عليه وسلم
 قد عاهد المعاهد بن اليهود عهدا بغير ضرب جزية عليهم ثم انه اهدر دم
 يهودية منهم لاجل سب النبي صلى الله عليه وسلم فان يهدر دم يهودية من
 اليهود الذين ضربت عليهم الجزية والزمو الاحكام الملة لاجل ذلك اولى
 واخرى ولو لم يكن قتلها جائزا للرجل فيج مافعل فانه قد قال صلى الله عليه
 وسلم من قتل نفسا معاهدة بغير حقها لم يرح رائحة الجنة ولا وجب ضمانها والكفارة
 كفارة قتل المعصوم فلما اهدر دما علم انه كان مباحا **الحديث الثاني**
 ما روى اسمعيل بن جعفر عن اسرا ئيل عن عثمان الشحام عن عكرمة عن

ابن عباس رضي الله عنهما ان اعمى كانت له ام ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فيها فلا تنتهي ويزجرها فلا تزجر فلما كان ذات ليلة جعلت تقع في النبي صلى الله عليه وسلم ونشتمه فاخذ المغول فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها فلما أصبح ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فجمع الناس فقال انشد رجلا فقل ما فعل لي عليه حق الاقام قال فقام الاعمى يخطي الناس وهو يتدلل حتى قعد بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا صاحبها كانت تشتمك وتقع فيك فانها ما فلا تنتهي وازجرها فلا تزجر ولي منها ابنا مثل اللؤلؤين وكانت بي رفيقة فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك فاخذت المغول فوضعتها في بطنها واتكأت عليه حتى قتلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا تشهدوا ان دما هدر ورواه ابوداود والنسائي والمغول بالغين المعجمة قال الخطابي شبه المشمل نعله دقيق ماض وكذلك قال غيره هو سيف دقيق له قفا يكون غده كالسيوط والمشمل السيف القصير يسمى بذلك لانه يشتمل عليه الرجل اى يغطيه بثوبه واشتقاق المغول من غاله الشيء واغتاله اذ اخذه من حيث لم يدره وهذا الحديث مما استدل به الامام احمد وفي رواية عبد الله قال ثار روح ثا عشان الشام ثا عكرمة مولى ابنه عباس ان رجلا اعمى كانت له ام ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها فسأله عنها فقال يا رسول الله انها كانت تشتمك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان دم فلا تهذه القصة يمكن ان تكون هي الاولى ويدل عليه كلام الامام احمد لانه قيل له في رواية عبد الله في

ففة اعمى الذي قتل ام ولد له كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم

قتل الذي اذا سب احاد يث قال نعم منها حديث الاعمى الذي قتل
 المرأة قال سمعها تشتم النبي صلى الله عليه وسلم ثم روى عنه عبد الله كلا
 الحديثين ويكون قد خنقها واهج بطنها بالمغول او يكون كيفية القتل غير
 محفوظ في احدي الروايتين ويؤيد ذلك ان وقوع قصتين مثل هذه
 لاعميين كل منها كانت المرأة تحسن اليه وتكرار الشتم وكلاهما قتلها وحده
 وكلاهما نشد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها الناس بعيد في العادة وعلى
 هذا التقدير فالمقتولة يهودية كما جاء مفسرا في تلك الرواية وهذا قول
 القاضي ابي يعلى وغيره استدلوا بهذا الحديث على قتل الذي ونقصه
 العهد وجعلوا الحديثين حكاية واقعة واحدة ويمكن ان تكون هذه القصة
 غير تلك قال الخطابي فيه بيان ان ساب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
 وذلك ان السب منها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارتداد عن الدين
 وهذا دليل على انه اعتقد انها مسلمة وليس في الحديث دليل على ذلك
 بل المظاهر انها كانت كافرة وكان العهد لها بلك المسلم اياها فان رقيق المسلمين
 ممن يجوز استرقاقه لم يحكم اهل الذمة وهم اشد في ذلك من المعاهدين
 او يتزوج المسلم بها فان ازواج المسلمين من اهل الكتاب لم يحكم اهل
 الذمة في العصمة لان مثل هذا السب الدائم لا يفعله مسلم الا عن ردة
 واختيار دين غير الاسلام ولو كانت مرتدة منتقلة الى غير الاسلام
 لم يقرها صيدها على ذلك اياما طويلة ولم يكن يفجر دينها عن السب
 بل يطلب منها تجديد الاسلام لاسيما ان كان يعاها فان وطى المرتدة

لا يجوز والاصل عدم تغير حالها وانها كانت باقية على د ينهلومع ذلك ان
الرجل لم يقتل كفرت ولا ارتدت وانما ذكر مجرد السب والشتم فعلم انه لم يصدر منها
قدر زائد على السب والشتم من انتقال من د ين الى د ين او نحو ذلك وهذه
المرأة اما ان تكون زوجة لهذا الرجل او مملوكة له وعلى التقديرين
فلو لم يكن قتلها جائزا لبيّن النبي صلى الله عليه وسلم له ان قتلها كان محرما وان
دمها كان معصوما ولا وجب عليه الكفارة بقتل المعصوم والدية ان
لم تكن مملوكة له فلما قال اشهدوا ان دمها هدر والهدى لا يضمن بقود
ولاديه ولا كفارة علم انه كان مباحا مع كونها ذمية فعلم ان السب باح
دمها لاسيما النبي صلى الله عليه وسلم انما هدر دمها عقب اخباره بانها قتلت
لاجل السب فعلم انه الموجب لذلك والقصة ظاهرة الدلالة في ذلك
والحديث الثالث كما احتج به الشافعي على ان الله ممي اذ اسب قتل و برئت
منه الذمة وهو قصة كعب بن الاشرف اليهودي قال الخطابي قال الشافعي
يقتل الله ممي اذ اسب النبي صلى الله عليه وسلم وتبرأ منه الذمة واحتج في ذلك
بخبر ابن الاشرف قال الشافعي في (الام) لم يكن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم
ولا قربه مشرك من اهل الكتاب الا يهود اهل المدينة وكانوا حلفاء الانصار
ولم تكن الانصار اجعت اول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلاما
فوادعت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخرج الى شيء من عداوته
بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فتكلم بعضها بعد اوتته والتحريض
عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ومعلوم انه انما اراد بهذا

قوله
فقال
كعب بن
الاشرف

الكلام كعب بن الاشرف والقصة مشهورة مستفيضة وقد رواها عمرو
ابن دينار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
لكعب بن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله فقام محمد بن مسلمة فقال اما
يا رسول الله اتحب ان اقتله قال نعم قال فاذا نلت ان تقول شيئا قال قل فانه
وذكره ما بينهم قال ان هذا الرجل قد اراد الصدقة وحناء فلما سمعه قال
وايضا والله لتملكنه قال اتأكد تبعناه الآن ونكره ان ندعه حتى نلحقه الى اي
شيء يصير امره قال وقد اردت ان تسلفني سلفا قال فترهوني نساء كم قال
انت احمل العرب ان رهنك نساء نا قال ترهوني اولاد كم قال يسب ابن احدنا
فيقال رهنك في وسقين من تمر ولكن ترهنك اللامة يعني السلاح قال نعم
وواعدده ان ياتي به بالحرب واثى عبس بن حبر وعباد بن بشر فجاء وافدعوه
لبلا فتزل اليهم قال سفيان قال غير عمرو قالت له امراته اني لا اسمع صوتا كانه
صوت دم قال انما هذا محمد ورضيعه ابو نائلة اني الكرم لو دعي الى طعنة ليلا
لاجاب قال محمد اني اذا جاء فسوف امد يدي الى راسه فاذا استمكنك
منه فدوئك قال فلما نزل نزل وهو متوشح قالوا نجد منك مخرج الطيب قال نعم
تحتي فلانة اعطرت نساء العرب قال افتاذا نلت ان اشم منه قال نعم فشم
ثم قال اتاذا نلت ان اعود قال فاستمكن منه ثم قال دوتكم فقلوه متفق عليه
وروى ابن ابي اويس عن ابراهيم بن جعفر بن محمد بن مسلمة عن ابيه عن جابر
ابن عبد الله ان كعب بن الاشرف عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
لا يعين عليه ولا يقاتله ولحق بمكة ثم قدم المدينة معلنا لمعاداة النبي صلى الله

عليه وسلم فكان اول ما جزع خزع عنه قوله *

اذا هب انت لم تحلل يرفثة * وتارك انت ام الفضل بالحرم

في ايات يهجو به فاعند ذلك تدب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قتله وهذا محفوظ عن ابن ابي اويس رواه الخطابي وغيره وقال قوله

خزع معناه قطع عهد وفي رواية غير الخطابي خزع منه هجاؤه له فامر

بقتله والخرع القطع يقال خزع فلان من اصحابه يخزع خزع عاى انقطع

وتختلف ومنه سميت خزاعة لانهم انخرعوا عن اصحابهم واقاموا بمكة فلي

اللفظ الاول يكون التقدير ان قوله هذا هو اول خزعة عن النبي صلى الله

عليه وسلم اى اول غضاضة عنه بنقض العهد وعلى الثاني قيل معناه قطع

هجاء للنبي صلى الله عليه وسلم منه بمعنى انه نقض عهده وذمته وقيل معناه

خزع من النبي صلى الله عليه وسلم هجاء اى نال منه وشتم منه ووضع منه

وذكر اهل المغازى والتفسير مثل محمد بن اسحاق ان كعب بن الاشرف

كان مواد عال النبي صلى الله عليه وسلم في جملة من وادعه من يهود المدينة

وكان عرياً من بني طى وكانت امه من بني النضير قالوا فلما قتل اهل بدر شق

ذلك عليه وذهب الى مكة ورثاهم لقريش وفضل دين الجاهلية على دين

الاسلام حتى انزل الله فيه * الم تر الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون

بالحبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين

آمنوا سبيلاً ثم لما رجع الى المدينة اخذ يشد الاشعار يهجو به رسول الله

صلى الله عليه وسلم وشبب بنساء المسلمين حتى اذا هم حتى قال النبي صلى الله

عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه اذى الله ورسوله وذكر قصة قتله
 مبسوطه * وقال الواقدي حدثني عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن رومان
 وممر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك و ابراهيم بن جعفر عن ابيه
 عن جابر وذكر القصة الى قتله قال ففرغت يهود ومن معها من المشركين
 فجاءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم حين اصبحوا فقال قد طرق صاحب الليلة
 وهو سيد من ساداتنا قتل غيلة بلا جرم ولا حدث علمناه فقتل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه لو قر كما قر غيره ممن هو على مثل رأيه ما اغتيل ولكنه
 قال من الاذى وهما بالاشعر ولم يفعل هذا احد سلك الاكل اليه فودعاهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان يكتب بينهم كتابا يثبتون الى ما فيه
 فكتبوا بينهم وبينه كتابا تحت العذق في دار رملة بنت الحارث فخذرت
 يهود وخافت وذلت من يوم قتل ابن الاشرف وهو الاستدلال بقتل كعب
 ابن الاشرف من وجهين * احدهما * انه كان معاهدا امهاتنا وهذا خلاف
 فيه بين اهل العلم بالمغازي والسير وهو عند هم من العلم العام الذي يستغنى
 فيه عن نقل الخاصة ومما لا ريب فيه عند اهل العلم ما قد ساء من ان
 النبي صلى الله عليه وسلم عاهد لما قدم المدينة جميع اصناف اليهود بني قينقاع
 والنضير وقريظة ثم تقضت بنو قينقاع عهد * فخار بهم ثم تقص عهد * كعب
 ابن الاشرف ثم تقص عهد * بنو النضير ثم بنو قريظة وكان ابن الاشرف
 من بني النضير وامرهم ظاهر في انهم كانوا اصحابا للنبي صلى الله عليه وسلم
 وانما تقضوا العهد لما خرج اليهم يستعينهم في دية الرجلين الذين قتلها عمرو بن

أمية الضمري وكان ذلك بعد مقتل كعب بن الأشرف وقد ذكرنا الرواية
الخاصة أن كعب بن الأشرف كان معاهداً للنبي صلى الله عليه وسلم ثم أن
النبي صلى الله عليه وسلم جعله ناقصاً للمهادنة واذاه بلسانه خاصة والدليل
على أنه انما تمضي المهادنة بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لكعب بن
الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله فعلى ندم الناس له باذاه والآذى
المعنى هو إفساد كما قال تعالى ولتسمعن من الله إن أوتوا الكتاب من قبلكم
ومن الله ين أشركوا آذى كثيراً وقال تعالى لن يضروكم إلا أذى وهو قال
و منهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن وقال ولا تكونوا كآل فريز
آذوا موسى فبرأهم الله مما قالوا الآية وقال ولأمتانسين لحديث أن ذلكم
كان يوم ذي السبي إلى قوله وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكروا
أمر الله من بعده أبدا الآية ثم ذكر الصلاة عليه والتسليم خبراً وأمر
الله من أعمال اللسان ثم قال إن الذين يؤذون الله ورسوله إلى قوله والذين
يؤذون المؤمنين والمؤمنات وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه
تبارك وتعالى يؤذي بني آدم يسب الدهر وأنا الدهر وهذا كثير وقد
تقدم أن الآذى اسم لقليل الشر وخفيف المكروه بخلاف الضر فذلك
أطلق على القول لأنه لا يضرب المؤذى في الحقيقة وإيضافه جعل مطلق
آذى لله تعالى ورسوله موجباً لقتل رجل معاهد ومعلوم أن سب الله
وسب رسوله آذى لله ولرسوله وأذن رب الوصف على الحكم بحرف
الفاء دل على أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم لا سيما إذا كان مناسباً لذلك

في الصارم السلول على الحكم بالآية

يدل على ان ادى الله ورسوله علة لندب المسلمين الى قتل من يفعل ذلك
من المعاهدين وهذا دليل ظاهر على انتقاض عهد يدي الله ورسوله
والسبب من اذى الله ورسوله باتفاق المسلمين بل هو اخص انواع الارى
وايضاً فقد سافى حديث جابر ان اول ما نقض به العهد قصيدته التي
انشأها بعد رجوعه الى المدينة يهجو بهار رسول الله صلى الله عليه و
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما هجوا بهد المقصيدة لندب الى قتله
وهذا وحده دليل على انه انما نقض العهد بالهجرة لا بذهابها الى مكة
ذكره الواقدي عن اتباعه يوضح ذلك ويومئده وان كان الوقت بالاحتجاج
باذا انفراد لكر لا ريب في علمه بالغازي واستعلام كثير من الله
ولم تذكر عنه الا ما اسندناه عن غيره فقول له لو قرأ قر غير من هو على مثل
رأيه ما اغتبل ولكنه قال من الاذى وهجاءنا بالشعر ولا يفعل هذا احد من
الاكابر السيف نص في انه انما انتقض عهد ابن الاشرف بالهجرة ونحوه
وان من فعل هذا من المعاهدين فقد استحق السيف وحديث جابر اسند
من الطريقين يوافق هذا وعليه العدة في الاحتجاج وايضا فانه لما ذهب
الى مكة ورجع الى المدينة لم يندب النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين الى قتله
فما بلغه عنه الهجاء ندمهم الى قتله والحكم بالمادة في ان السبب
الحادث فعلم ان ذلك الهجاء والاذى الذي كان بعد قتلهم من مكة وحده
لقض عهد ولقتاله وادان كان هذا في المهادن الذي لا يؤدى سرية
فما الغنى الذي يعطى الجزية وانتم احكام الملة فان قبل

[illegible]

ابن الاشرف كان قد اتى بغير السب والهجاء فروى الامام احمد قال ثنا محمد بن ابي عدي عن داود عن عكرمة عن ابن عباس قال لما قدم كعب ابن الاشرف مكة قالت قريش الاترى الى هذا الصنبر المنتهر من قومه يزعم انه خير منا ونحن اهل الحجيج واهل السدانة واهل السقاية قال انتم خير قال فنزلت فيهم ان شئتكم هو الا بتره قال وانزات فيه الم تر الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلاً الى قوله نصبراهو قال ثنا عبد الرزاق قال قال عمر اخبرني ايوب عن عكرمة ان كعب بن الاشرف انطلق الى المشركين من كفار قريش فاستجاثهم على النبي صلى الله عليه وسلم وامرهم ان يغزوه وقال لهم انا معكم فقالوا انكم اهل كتاب وهو صاحب كتاب ولا نؤمن ان يكون مكرامكم فان اردت ان نخرج معك فامجد لآلهة الصنمين وآمن بهما ففعل ثم قالوا له نحن اهدى ام محمد نحن نصل الرحم ونقرى الضيف ونطوف بالبيت ونهر الكوماء ونسقى اللبن على الماء ومحمد قطع رحمه وخرج من بلده قال بل انتم خير واهدى قال فنزلت فيهم الم تر الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلاً وقال ثنا عبد الرزاق ثنا اسرائيل عن السدي عن ابي مالك قال ان اهل مكة قالوا لكعب بن الاشرف لما قدم عليهم دينا خيرا من دين محمد قال اعرضوا علي دينكم قالوا نعم ريت ربنا ونهر الكوماء ونسقى الحاج الماء

و نصل الرحم و تقرى الضيف قال دينكم خير من دين محمد ف نزل الله تعالى
 هذه الآية * قال موسى بن عقبة عن الزهري كان كعب بن الاشرف
 اليهودي و هو احد بني الضير او هو فيهم قد آذى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالمهجة و ركب الى قريش فقدم عليهم فاستعان بهم على رسول الله
 فقال ابوسفيان اذا شد لك ادبنا احب الى الله ام دين محمد واصحابه و اينا
 اهدى في رأيك و اقرب الى الحق فاننا نطعم الجزور الكرماء و نسقي
 اللبن على الماء و نطعم ماهيت الشمال قال ابن الاشرف انتم اهدى منهم
 سبيلا ثم خرج مقبلا حتى اجمع رأيي المشركين على قتال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم معلنا بعد ايرة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لنا من ابن الاشرف قد اشد علينا
 بعد او تهاو هجائنا و قد خرج الى قريش فاجمعهم على قتالنا و قد اخبرني الله
 بذلك ثم قدم على اخبث ما كان ينتظر قريشا ان تقدم فيقتلنا اياه ثم قرأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ما انزل فيه ان كان لذات ولاء
 اعلم قال الله عز وجل الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب الى قوله
 سبيلا و آيات معها فيه و في قريش * و ذكر لنا ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال اللهم اكفني ابن الاشرف بما شئت فقل له تعجزت مسامحة
 انا يا رسول الله اقله و ذكر القصة في قتله الى آخرها ثم قال فقل الله ابن
 الاشرف بعد اوتاه الله و رسوله و هجائه اياه و قال به عليه قيتاه انما له
 بذلك * و قال محمد بن اسحاق كان من حديث كعب بن الاشرف

انه لما صيب اصحاب بدر و قد م زيد بن حارثة الى اهل الساقلة و عبد الله
ابن رواحة الى اهل العالية بشيرين بعثهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى من بالمدينة من المسلمين بفتح الله تعالى عليه و قتل من قتل من المشركين
كما حدثني عبد الله بن المغيث بن ابي بردة الظفري و عبد الله بن
ابي بكر و عاصم بن عمر بن قتادة و صالح بن ابي امامة بن سهل كل واحد
قد - حدثني بعض حديثه قالوا كان كعب بن الاشرف من طيء ثم احببني
نهران و كانت امه من بني النضير فقال حين بلغه الحق هذا الذي يروون ان
محمد اقبل هؤلاء الذين سمي هذا ان الرجلان يعني زيدا و عبد الله بن
رواحة فهؤلاء اشراف العرب و ملوك الناس و الله لئن كان محمد اصاب
هؤلاء القوم لبطن الارض خير من ظهرها فلما اتقن عدو الله الخبر خرج
حتى قدم مكة و نزل على المطلب بن ابي وداعة السهمي و عنده عاتكة
بنت ابي العيص بن امية فانزلته و اكرمه و جعل يمرض على رسول الله
صلى الله عليه وسلم و ينشد الاشعار و يكي اصحاب القلب من قريش الذين
اصبوا يدا و ذكرا شعرا و ما رد عليه حسان و غيره ثم رجع كعب بن
الاشرف الى المدينة يشيب بنساء المسلمين حتى آثم فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما حدثني عبد الله بن ابي المغيث من لي با بن الاشرف فقال محمد
ابن مسلمة انالك به يا رسول الله انا اقبله و ذكر القصة و قال الواقدي
حدثني عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن رومان و معمر عن الزهري عن ابن
كعب بن مالك و ابراهيم بن جعفر عن ابيه عن جابر بن عبد الله فكل قد

حد ثني : به بطائفة فكان الذي اجتمعوا الناعليه قالوا ان ابن الاشرف كتب
 تاعرا او كان بهجوا النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ويرض عايبه كغير
 في ش في شعره وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امد يده به
 اخلاط منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة لا سلام فيهم اهل الحاققة والخصون
 ومنهم لفقاء للجهين بجمعا الاوس والخزرج فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين قدم المدينة استصلاحهم نكاحهم ومواد عتقهم وكان الرجل يكون مسلما يوم
 مشركا فكان المشركون واليهود من اهل المدينة يؤذون رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واصحابه اذى شديدا فامر الله نبيه والمسلمين بالصبر على ذلك
 والعفو عنهم وفيهم انزل ولتؤمنن من الذين اوثوا الكذب بقرينة
 ومن الذين اشرکوا اذى كثيرا وان تصبروا وتتقوا فذو النعمة من
 عزم الامور وفيهم انزل الله تعالى ود كثير من اهل الكتاب الاية في بيان
 الاشرف ان يمسك عن ايداء رسول الله صلى الله عليه وسلم وايداء المسلمين
 وقد بلغ منهم فلما قدم زهد بن حارثة بالبشارة من بدر بقتل المشركين
 واسر من اسر منهم فرأى الاسرى مقرئين كبت وذل ثم قال لقومه
 والله لبطن الارض خير لكم من ظاهرها اليوم هو لآء سرقة لآء سر
 قد قتلوا واسروا فما عندكم قالوا عداوته ما حيينا قال بوءهم قومه
 قومه واصابهم ولكنى اخرج الى قريش فاحضهم او ابكى فلما دعوا اليهم
 فاجتمع معهم فخرج حتى قدم مكة ووضع رحله عند ابي وداعة ابن بني
 اصبرة السهمي وتحت عاتكة بنت اسد بن ابي العيص فجعل يري قريشا يزور

مارثاهم به من الشعرو ما اجابه به حسان فاخبره بنزول كعب على من
 نزل فقال حسان فذكر شعرا هجا به اهل البيت الذين نزل فيهم قال فلما
 بلغهم هجاءه نبذت رحله وقلت مالنا ولهذا اليهودى الا ترى ما يصنع بنا
 حسان فقول فكما تحول عند قوم عا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حسانا فقال ابن الاشراف نزل على فلان فلا يزال يهجوهم حتى نبذ رحله
 فلما لم يجد ماوى قدم المدينة فلما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قدوم ابن الاشراف
 قال اللهم اكفنى ابن الاشراف سم شئت في اعلا نه الشرو قوله الاشعار
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لى من ابن الاشراف فقد آذاني
 فقال محمد بن مسلمة انا به بارسول الله وانا قتله قال فافعل و ذكر الحديث فقد
 اجتمع لابن الاشراف ذنوب انه رثى قتلى قرش و حضهم على محاربة
 النبي صلى الله عليه وسلم و اطأهم على ذلك و اعانهم على محاربه باخباره
 ان د بينهم خير من دينه و هجا النبي صلى الله عليه وسلم و المؤمنين . قانا .
 الجواب من وجوه . احدها . ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يندب الى قتله
 لكونه ذهب الى مكة و قال ما قال هناك و ائماندب الى قتله لما قدم و هجاء
 كما جاء ذلك مفسرا في حديث جابر المتقدم بقوله ثم قدم المدينة معلما
 لعداوة النبي صلى الله عليه وسلم ثم بين ان اوله قطع به العهد تلك الايات
 التي قالها بعد الرجوع و ان النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ندب الى قتله
 و كذ لك في حديث موسى بن عتبة من لئامن ابن الاشراف فانه قد استعلن
 بعد او تناو هجاءنا و يؤيد ذلك شيان . احدهما . ان سفيان بن عيينة روى عن

عمر وبن دينار عن عكرمة قال جاءني بن الخطيب وكتب بن الاشرف
الى اهل مكة فقالوا انتم اهل الكتاب واهل العلم فاخبرونا ما نريد
محمد فقالوا ما انتم وما محمد فقالوا نحن نصل الارحام ونحرم الكوفة ونسقي
الماء على اللبن وتلك العناة ونسقي الحبيج ومحمد صنوبر قطع ارجاء منا واتبعه
سراق الحبيج بنو غفار فمن خير ام هو فقالوا بل انتم خير واهدي سبيلنا
فانزل الله تعالى الم تر الى الذين او تو انصبا من الكتاب الى قوله اولائك
الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فان تجدل له نصيرا وكذاك قال قتادة
ذكرنا ان هذه الآية نزلت في كعب بن الاشرف وحيي بن الخطيب رجلاين
من اليهود من بنى النضير لقيام قریش في الموسم فقال لما المشركون لعن اهل
ام محمد واصحابه فانا اهل السدانة واهل السقاية واهل الحرم فقل لا انتم اهدى
من محمد واصحابه وها يعلان انها كاذبان انما جاءها على ذلك حسد محمد واصحابه
فانزل الله تعالى فيهم اولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله قلن تجداهن يديهن
فلما رجعنا الى قومنا قال لما قومها ان محمد ايزع من الله قد نزل فيكم كذا وكذا
قالا صدق والله ما حملنا على ذلك الا حسده وبعضه وهذا من مسلمان
من وجهين مختلفين فيها ان كلا الرجلين ذهبا الى مكة وقالاه لامة لا
ثم انها قد ما فندب النبي صلى الله عليه وسلم الى قتل ابن الاشرف وامسك
عن ابن الخطيب حتى تقض بنو النضير العهد فاجلثم الى سبيل الله عليه
وسلم فلمحق بنخبر ثم جمع عليه الاحزاب فلما انهم زموادخل معهم فمروا بنو النضير
حتى قتله الله معهم فعلم ان الامر الذي اتياه بمكة لم يكن هو الالحاب

للندب الى قتل ابن الاشرف و انما هو ما اختص به ابن الاشرف من الهجاء
 ونحوه وان كان ما فعله بمكة مؤيدا عاضدا لكن مجرد الاذى لله ورسوله موجب
 للندب الى قتله كما نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من لعب بن الاشرف
 فانه قد آذى الله ورسوله وكما بينه جابر في حديثه الوجه الثاني ان ابي اويس
 قال حدثني ابراهيم بن جعفر الحارثي عن ابيه عن جابر قال لما كان من امر النبي
 صلى الله عليه وسلم وبنى قريظة كذا فيه واحسبه بنى قينقاع اعتزل كعب بن
 الاشرف وخلق بمكة وكان منها وقال ولا اعين عليه ولا اقاتله فقبل له بمكة
 اذ يتناخير ام دين محمد واصحابه قال ديكم خير واقدم من دين محمد ودين محمد
 حديث فهذا دليل على انه لم يظهر محاربة الجواب الثاني ان جميع ما اتاه ابن
 الاشرف انما هو اذى باللسان فان مرثيته لقتلى المشركين وتفضيذه وسبه وهجاءه
 وطعنه في دين الاسلام وتفضيل دين الكفار عليه كله قول باللسان ولم يعمل
 عملا فيه محاربة ومن نازعنا في سب النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه فهو في تفضيل
 دين الكفار وحضهم باللسان على قتل المسلمين اتعد منازعة لان الذمي اذا تجسس
 لاهل الحرب واخبرهم بعورات المسلمين ودعا الكفار الى قتالهم انتقض عهده
 ايضا عندنا كما ينتقض عهد الساب ومن قال ان الساب لا ينتقض عهده فانه
 يقول لا ينتقض العهد بالتجسس للكفار ومطالعتهم باخبار المسلمين بطريق
 الاولى عندهم وهو مذهب ابي حنيفة والثوري والتابعي على خلاف بين اصحابه
 وابن الاشرف لم يوجد منه الا الاذى باللسان فقط فهو حجة على من نازع في هذه
 المسائل ونحن نقول ان ذلك كله تنقض للعهد الجواب الثالث ان تفضيل

دين الكفار على دين المسلمين هو دون سب النبي صلى الله عليه وسلم بلا ريب
فان كون الشيء مفضولاً احسن حالاً من كونه مسبواً مشتوياً فان كان ذلك
ناقضاً للعهد فالسب بطريق الاولى واما مرثية القتلى وحضهم على اخذ ثديهم
فاكثر ما فيه تهيج قريش على المعاربة وقريش كانوا قد اجمعوا على محاربة النبي
صلى الله عليه وسلم عقب بدر وارصدوا البر التي كان فيها ابوسفيان للنفقة على
حر به فلم يحتاجوا في ذلك الى كلام ابن الاشرف نعم مرثية و تنفيله بما زادهم
غضباً ومحاربة لكن سبه للنبي صلى الله عليه وسلم وهجاؤه له ولد به ايضاً
مما يهيجهم على المعاربة ويغريهم به فعلم ان الهجاء فيه من الفساد في غيره
من الكلام وابلغ فاذا كان غيره من الكلام نقضاً فهو ان يكون نقضاً اولي
ولهذا اقل النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من النسوة اللواتي كن يشتمنه ويجهونه
مع عفوهم عن كانت ثمين عليه وتحض على قتاله الجواب الرابع ان ما ذكره
حجة لنا من وجوه آخرو ذلك انه قد اشتهر عند اهل العلم من وجوه كثيرة
ان قوله تعالى الم تر الى الذين اولوا نصيباً من الكتاب نزلت في كعب بن الاشرف
بما قاله لقريش وقد اخبر الله سبحانه انه لئنه وان من لعنه فلن تجد له نصيراً
وذلك دليل على انه لا عهد له لانه لو كان له عهد لكان يجب نصره على المسلمين
فعلم ان مثل هذا الكلام يوجب انتقاض عهده وعدم ناصره فكيف
بما هو اغلظ منه من شتم وسب وانما لم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم
بمجرد ذلك ناقضاً للعهد لانه لم يعلن بهذا الكلام ولم يجر به وانما اعلم الله
به رسوله وحياً كما تقدم في الاحاديث ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم

ليأخذ احد من المسلمين والمعاهد بن الابذنب ظاهر فلما رجع الى المدينة
واعلن الهجاء والعداوة استحق ان يقتل لظهور اذاه وثبوته عند الناس نعم
من خيف منه الحياة فانه ينبد الى العهد اما اجراء حكم المحاربة عليه فلا يكون
حتى يظهر المحاربة ويثبت عليه . فان قيل . كعب بن الاشرف سب النبي صلى الله
عليه وسلم بالهجاء والشعر كلام موزون يحفظ ويروى وينشد بالاصوات والالحان
ويشتهر بين الناس وذلك له من التأثير في الاذى والصد عن سبيل الله ما ليس للكلام
المشور ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم باصر حسان ان يهجوهم ويقول له وانكى
فيهم من النبل فيؤثر هجاء . فيهم اثر اعظيا يمتنعون به من اشياء لا يمتنعون عنها
لوسبوا بكلام مشورا ضعاف الشعر وايضا فانه كعب بن الاشرف وام الولد
المتقدمة تكرر منها سب النبي صلى الله عليه وسلم واذاه وكثر الشئ . اذا كثر
واستمر صار له حال اخرى ليست له اذا انفرده وقد حكيم ان الحنفية يميزون
قتل من كثر منه مثل هذه الجريمة وان لم يميزوا قتل من لم يكرر منه فاذا
مادل عليه الحديث يمكن المخالف ان يقول به . قلنا اولاه ان هذا يفيدنا
ان السب في الجملة من الذي مهد له دمه ناقض للعهد . ويبقى الكلام
في الناقض للعهد هل هو نوع خاص من السب وهو ما كثر او غاظ او مطلق
السب هذا نظر آخر فما كان مثل هذا السب وجب ان يقال انه مهد ردم
الذي حتى لا يسوغ لاحد ان يخالف نص السنة فلوزعم راعم ان
شيثا من كلام الذي واذاه لا يبيع دمه كان مخالفا للسنة الصحيحة الصريحة خلافا
لا عذر فيه لاحد . وقلنا ثانيا . لا ريب ان الجنس الموجب للعقوبة قد يتغلظ

بعض انواعه صفة او قدرا او صفة وقد رآه ليس قتل واحد من الناس مثل
قتل والد او ولد عالم صالح ولا ظلم بعض الناس مثل ظلم يتيم فقير بين اثنين
صالحين وليست الجناية في الاوقات والاماكن والاحوال المشرفة كالحرمة
والاحرام والشهر الحرام كالجناية في غير ذلك وكذا لك مضت سنة الخلفاء
الراشد بن بتغليظ الديات اذا تغلظ القتل باحد هذه الاسباب وقل
النبى صلى الله عليه وسلم وقد قيل له اي الذنب اعظم قال ان تجعل قه
ندا او هو خالقك قيل له ثم اي قال ان تقتل ولدك خشية ان يعلم بك قيل له
ثم اي قال ثم ان تزاني حليلة جارك ولا شك ان من قطع الطريق مرات متعددة
وسفك دماء خلق من المسلمين وكثر منه اخذ الاموال كان جرمه اشد
من جرم من لم يقطع امره واحدة ولا ريب ان من اكثر من سب
النبى صلى الله عليه وسلم او نظم القصائد في سبه فان جرمه اعظم من جرمه
من سبه بالكلمة الواحدة المشورة بحيث يجب ان تكون اقامة الحد عليه
او كدوا لا تنصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم او جيب وان المقل لو كان اهلا ن
يه في عنه لم يكن هذا اهلا لك لكن هذا الحديث كغيره من الاحاديث يدل على
ان جنس الاذى لله ورسوله ومطلق السب الظاهر مهد ردم الذي نفخ فيه
وان كان بعض الاشخاص اغلظ جرما من بعض لتغلظ سبه او ما او قدرا
وذلك من وجوه احدها ان النبى صلى الله عليه وسلم قل من اكسب
ابن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله فجعل علة الندب الى قتله انه آذى الله
ورسوله واذا آذى الله ورسوله اسم مطلق ليس مقيدا بنوع ولا بقدر فيجب

ان يكون اذى الله ورسوله علة للالتدابير الى قتل من فعل ذلك من نهي
 وغيره وقليل السب وكثيره ومنظومه ومشوره اذى بلا ريب فيتعلق
 به الحكم وهو امر الله ورسوله بقتله ولو لم يرد هذا المعنى لقال من لكمب فاته
 قد بالغ في اذى الله تعالى ورسوله او قد اكثر من اذى الله ورسوله او قد
 دأب على اذى الله ورسوله وهو صلى الله عليه وسلم الذي اوتي جوامع
 الكلم وهو الذي لا ينطق عن الهوى ولم يخرج من بين شفيعه صلى الله عليه وسلم
 الا حق في غضبه ورضاه * وكذلك قوله في الحديث الاخر انه نال منا
 الاذى وهجانا بالشمر ولا يفعل هذا احد منكم الا كانت السيف ولم يقيد
 بالكثرة * الثاني انه آذاه بهجائه المنظوم واليهودية بكلام مشور وكلاهما
 اهدر دمه فعلم ان النظم ليس له تأثير في اصل الحكم اذ لم يخص ذلك للنظم
 والوصف اذ اثبت الحكم بدونه كان عدم التأثير فلا يجعل جزاً من العلة
 ولا يجوز ان يكون هذا من باب تعليل الحكم بعلمين لان ذلك انما يكون
 اذا لم يكن احدهما من رتبة في الاخرى كالقتل والزنا ما اذا رجعت احدهما
 في الاخرى فالوصف الاعم هو العلة والاختصاص عدم التأثير الوجه الثالث *
 ان الجنس المبيع لادم لا فرق بين قليله وكثيره وغلظه وخفيفه في كونه
 مبيعاً لادم سواء كان قولاً او فعلاً كالردة والزنا والمহারبة ونحو ذلك
 وهذا هو قياس الاصول فمن زعم ان من الاقوال او الافعال ما يبيع الدم
 اذا اكثر ولا يبيح مع القلة فقد خرج عن قياس الاصول وليس له ذلك الا بنص
 يكون اصلاً بنفسه ولا نص يدل على اباحة القتل في الكثير دون القليل

وما ذهب اليه المذاهب من جواز قتل من كثرة منه القتل بالمثل والفاضة
 في الدبر دون القبل انما هو حكاية مذهب والكلام في الجميع واحد
 ثم انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رخص رأس يهودي بين حجرين
 لانه فعل ذلك بجارية من الانصار فقد قتل من قتل بالمثل قودا مع انه
 لم يتكرده منه وقال في الذي يعمل عمل قوم لوط قتلوا الفاعل والمفعول به
 ولم يعتبر التكرار وكذلك اصحابه من بعده قتلوا فاعل ذلك امارجما او حرقا
 او غير ذلك مع عدم التكرار واذا كانت الاصول المخصوصة او المجمع عليها
 مستوية في اباحة الدم بين المرة الواحدة والمرات المتعددة كان الفرق
 بينهما في اباحة الدم اثبات حكم بلا اصل ولا نظيره بل على خلاف
 الاصول الكلية وذلك غير جائز - يوضح ذلك ان ما ينقض الايمان من
 الاقوال يسئوى فيه واحد وكثيره وان لم يصرح بالكفر كما لو كفر
 بآية واحدة او بفريضة ظاهرة او بسب الرسول مرة واحدة فانه كما صرح
 بتكذيب الرسول وكذلك ما ينقض الايمان من الاقوال لو صرح به وقال قد انقضت
 العهد وبرئت من ذمتك انتقض عهدي بذلك وان لم يكره فكذلك ما يستلزم
 ذلك من السب والطعن في الدين ونحو ذلك لا يحتاج الى تكرير الوجه الرابع
 انه اذا اكثر من هذه الاقوال والافعال فاما ان يقتل لان جسها مبيع
 للدم او لان المبيع قد رخص فانه كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني
 فما حد ذلك المقدار المبيع للدم وليس لاحد ان يحدد ذلك حد الابص او اجماع
 او قياس عند من يرى القياس في المقدرات والتلازمة منتفية في مثل هذا فانه ليس في

الاصول قول لو فعل بيع الدم منه عدد مخصوص فلا يبيعه اقل منه ولا يقتضيه ذلك
بالاقرار في الزنا فانه لا يثبت الا باربع مرات عند من يقول به او القتل بالقسامة فانه
لا يثبت الا بعد خمسين يمينا عند من يرى القود بها او رجما الملاعة فانه لا يثبت الا
بعد ان يشهد الزوج اربع مرات عند من يرى انها ترجم بشهادة الزوج اذا انكثت
لان المبيع للدم ليس هو الاقرار ولا الايمان وانما المبيع فعل الزنا او فعل القتل وانما
الاقرار والايمان جمعة ودليل على ثبوت ذلك ونحن لم ننازع في ان الحجج الشرعية
لهانصب محمد ودة وانما قلنا ان نفس القول او العمل المبيع للدم لا انصاب له في
الشرع وانما الحكم معلق بمنسبه الوجه الخامس ان القتل عند كثرة هذه الاشياء
اما ان يكون حدا يجب فعله او تعزير ايرجع الى رأي الامام فان كان الاول فلا بد
من تحد يد موجه ولا حمله الانعليقه بالجنس اذ القول بما سوى ذلك تحكم وان
كان في الثاني فليس في الاصول تعزير بالقتل فلا يجوز اثباته الا بدليل يخصه
والعمومات الواردة في ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرء مسلم الا
احدى ثلاث ندل على ذلك ايضا الوجه الثاني من الاستدلال به ان الفر
الخمس الذين قتلوه من المسلمين محمد بن مسلمة وابانائلة وعباد بن بشر والحارث بن
اوس واباعيس بن جبر قد ادن لهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتالوه ويخذلوه
بكلام يظهرون به انهم قد آمنوه ووافقوه ثم يقتلوه ومن المعلوم ان من اظهر لكافرا مانا
لم يجز قتله بعد ذلك لاجل الكفر بل لو اعتقد الكافر الحربي ان المسلم آمنه وكلمه على
ذلك صار مستأنا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه عمرو بن الحنظل من آمن
رجلا على دمه وماله ثم قتله فانا منه بري وان كان المقتول كافرا رواه الامام احمد وابن

ما جئة وعن سليمان بن صرد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا آمنك الرجل على
 دمه فلا تقتله رواه ابن ماجة وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الا مان قيد الفتك لا يفتك مو من رواه ابو داود وغيره وقد زعم الخطابي انهم غا
 فتكوا به لانه كان قد خلع الا مان وتقص العهد قبل هذا وزعم ان مثل هذا جازي
 الكافر الذي لا عهد له كما جاز اليات والاغارة عليهم في اوقات الفرقة لكن يقال
 هذا الكلام الذي كثر به صار مستأنا وادنى احواله ان تكون له شبهة امان ومثل
 ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر فان الا مان يعصم دم الحرب ويبيد مستأبداً قل
 من هذا كما هو معروف في مواضعه وانما قتله لاجل هجرته واداءه لله ورسوله ومن
 حل قتله بهذا الوجه لم يعصم دمه با مان ولا عهد كما لو آمن المسلم من وجب قتله لا حل
 قطع الطريق ومحاربة الله ورسوله والسعي في الارض بالفساد الموجب له ل او من
 من وجب قتله لاجل زناه او آمن من وجب قتله لاجل الردة او لاجل ترك اركان
 الاسلام ونحو ذلك ولا يجوز له ان يعقده عقد عهد سواء كان عقدا مان او عقد
 هدنة او عقد ذمة لان قتله حد من الحدود وليس قتله لمجرد كونه كافراً حاربياً
 كما سيأتي واما الاغارة واليات فليس هناك قول ولا فعل صار وابه آيين
 ولا انتقدوا انهم قد اومئوا بخلاف قصة كعب بن الاشرف فتست ان ائى ائى
 ورسوله بالهجرة ونحوه لا يتحقق معه الدم بالامان فان لا يفتك به الذمة
 المؤبدة والمدة المؤقتة بطريق الاولى فان الا مان يجوز عقده لكل دور
 ويعقده كل مسلم ولا يشترط على المستامن شئ من الشروط الذمة لا يعتد بها
 الا الامام وائيه ولا يعقد الا بشرط كثيرة تشترط على اهل الذمة من ائى

الصغار ونحوه وقد كانت عرضت لبعض السفهاء شبهة في قتل ابن
الاشرف فظن ان دم مثل هذا يعصم بدمه متقدمة او بظاهر امان وذلك
نظير الشبهة التي عرضت لبعض الفقهاء حتى ظن ان العهد لا ينقض بذلك
فروى ابن وهب اخبرني سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد اخي سفيان
ابن سعيد التوري عن ابيه عن عباية قال ذكر قتل ابن الاشرف عند معاوية
فقال ابن يامين كان قتله غد رافقال محمد بن مسلمة يامعاوية ايغد ر عندك
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا تنكروا الله لا يظلني واياك سقف بيت
ابدأ ولا يخلولي دم هذا الاقلته . وقال الراقي حدثني ابراهيم بن جعفر
عن ابيه قال قال مروان بن الحكم وهو على المدبنة وعند ابن يامين النضري
كيف كان قتل ابن الاشرف قال ابن يامين كان غدا ومحمد بن مسلمة جالس
شيخ كبير فقال يا مروان ايغد رسول الله صلى الله عليه وسلم عندك والله
ماقتله الا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله لا يؤذي بني واياك سقف
بيت الا المسجد واما انت يا ابن يامين فله علي ان افلت وقد رت عليك
وفي يدي سيف الا ضربت به رأسك فكان ابن يامين لا ينزل من بني قريظة
حتى يبعث له رسولاً ينظر محمد بن مسلمة فان كان في بعض خياعه نزل فقضى
حاجته ثم صدر والالم ينزل فبينما محمد في جنازة وابن يامين في البقيع فرأى محمداً
يفشى عليه جراً ثم يظنه لا يراه فعاجله فقام اليه الناس فقال يا ابا عبد الرحمن
ما تصنع نحن نكفيك فقام اليه فلم يزل يضربه جريدة جريدة حتى كسر
ذلك الجريد على وجهه ورأسه حتى لم يترك به مصحاثم ارسله ولا طباخ به

ثم قال والله لو قدرت على السيف لضربتك به . فان قيل . فاذا كان هو
و بنو النضير قبيلته مواد عين فما معنى ما ذكره ابن اسحق قال حدثني مولى
لزيد بن ثابت حدثني ابنة محيصة عن ابيها محيصة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من ظفرتم به من رجال يهود فاقتلوه فوثب بمحيصة بن مسعود
على ابن سينة رجل من تجار يهود كان يلا بسهمو يبايعهم فقتله وكان حويصة
ابن مسعود اذ ذاك لم يسلم وكان امن من محيصة فلما قتله جعل حويصة يضربه
ويقول اى عدو الله قتله اما والله لرب شجر في بطنك من ماله فوالله ان كان
لاول اسلام حويصة فقال محيصة فقلت له والله لقد امرني بقتله من لواصري
بقتلك لضربت عنقك فقال حويصة والله ان ديتا بلغ منك هذا العجب . وقال
الواقدي بالا سانيد المتقدمة قلوا فلما اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الليلة التي قتل فيها ابن الاشرف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ظفرتم به من رجال يهود فاقتلوه فخافت يهود فلم يطاع عظيم من عظمهم
ولم ينطلقوا وخافوا ان يبيتوا كما يت ابن الاشرف و ذكر قتل ابن سينة
الى ان قال وفزع يهود ومن معهم من المشركين وساق القصة كما تقدم عنه فان
هذا يدل على انهم لم يكونوا مواد عين والامامس يقتل من صودف منهم ويدل
هذا على ان العهد الذي كلبه النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين اليهود كان بعد قتل
ابن الاشرف وحينئذ فلا يكون ابن الاشرف معاهدا . قلنا . انما امر النبي
صلى الله عليه وسلم يقتل من ظفرت به منهم لان كعب بن الاشرف كان من
ساداتهم وقد تقدم انه قال ما عندكم يعنى في النبي صلى الله عليه وسلم قلوا

عد او له ما حينئذ كانوا امة في خارج المدينة فغلبهم قتلهم وكان عليهم جهم
 على الحاربة والظهار نقض العهد انتصارهم للقتول وذبحهم عنه واما من قرعوه
 مقيم على عهده المتقدم لانه لم يظهر العدو اوة ولهذا لم يحاصرهم النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يحاربهم حتى اظهر واعد اوقته بعد ذلك واما هذا الكتاب
 فهو شيء ذكره الواقدي وحده وقد ذكر هو ايضا ان قتل ابن الاشرف
 في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وان غزوة بني قينقاع كانت قبل ذلك في
 شوال سنة اثنين بعد بدر بنحو شهر وذكر ان الكتاب الذي وادع فيه
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهود كلها كان لما قدم المدينة قبل بدر وعلى هذا
 فيكون هذا كتابا ثانيا خاصا بالنضير تجدد فيه العهد الذي بينه وبينهم
 غير الكتاب الاول الذي كتبه بينهم وبين جميع اليهود لاجل ما كانوا اعداء و
 من اظهرا العدو اوة وقد تقدم ان ابن الاشرف كان معاهدا وتقدم
 ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الكتاب لما قدم المدينة في اوائل
 الامر والقصة تدل على ذلك والاما جاء اليهود الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وشكروا اليه قتل صاحبهم ولو كانوا محاربين لم يستكروا قتله وكلهم ذكر ان
 قتل ابن الاشرف كان بعد بدر وان معاهدة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 قبل بدر كما ذكره الواقدي قال ابن اسحق وكان فيما بين ذلك من غزوة
 النبي صلى الله عليه وسلم امر بني قينقاع يعني فيما بين بدر وغزوة القرع من العام
 المقبل في جمادى الاولى وقد ذكر ان بني قينقاع هم اول من حارب ونقض العهد
 الحديث الرابع ما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

مكتبة رجل اعظم لاني بكر الصديق رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سب نبياً قتل ومن سب رجلاً جلد . رواه ابو محمد الحلال و ابو القاسم الارجى و رواه ابو ذر الهروي و لفظة من سب نبياً فاقتلوه و من سب اصحابي فاجلدوه . و هذا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحسن بن زبالة قال ثنا عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن الحسين بن علي عن ابيه وفي القلب منه حرازة فان هذا الاسناد الشريف قد ركب عليه متون بكرة و المحدث به عن اهل البيت ضعيف فان كان محققاً فهو دليل على وجوب قتل من سب نبياً من الانبياء و ظاهره يدل على انه يقتل من غير اشتباه و ان القتل حمله .

الحديث الخامس ما روى عبد الله بن قدامة عن ابي برزة قال اشأنا رجل لابي بكر الصديق فقلت اقتله فانه رني و قال ليس هذا لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه النسائي من حديث سبعة عن توبة المنبري عنه . وفي رواية لابي بكر عبد العزيز بن جعفر النخعي عن ابي برزة ان رجلاً شتم ابا بكر فقلت يا خليفة رسول الله الا اضرب عنقه فقال و يحك او و ياك ما كانت لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه ابو داود في سننه باسناد صحيح عن عبد الله بن مطرف عن ابي برزة قال كنت عند ابي بكر رضي الله عنه فنهض على رجل فاشتد عليه فقالت ائذني يا خبيثة رسول الله اضرب عنقه قال فاذهبت كلمتي غضبه فقام فدخل فامرسل الي فقال ما لذي قلت انفا قلت ائذني يا اضرب عنقه قال اكنيت فاعلا و امرتاك

اقال نعم قال لا والله ما كانت لبشر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ابوداود في مسائله سمعت ابا عبد الله يسأل عن حديث ابي بكر ما كانت
لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يكن لا يبي بكر ان يقتل
رجلا الا باحدى ثلاث وفي رواية باحدى الثلاث التي قالها رسول الله
صلى الله عليه وسلم كفر بعد ايمان وزنا بعد احسان وقتل نفس بغير نفس
والنبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يقتل من قد استدل به على جواز قتل
باب النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من العلماء منهم ابوداود واسماعيل بن اسحاق
القاضي وابوبكر عبدالعزیز والقاضي ابوبلي وغيرهم من العلماء وذلك لاني
ابايرزة لما رأى الرجل قد شتم ابا بكر واغلظ له حتى نفيظ ابوبكر استاذنه
في ان يقتله بذلك واخبره انه لو امره لقتله فقال ابوبكر ليس هذا الاحد
بعد النبي صلى الله عليه وسلم فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يقتل
من سبه ومن اغلظ له وان له ان يأمر بقتل من لا يعلم الناس منه سباً يبيع
دمه وعلى الناس ان يطيعوه في ذلك لانه لا يأمر الا بما امر الله به ولا يأمر
بمعية الله قط بل من اطاعه فقد اطاع الله فقد تضمن الحديث خصيختين
لرسول الله صلى الله عليه وسلم احدهما انه يطاع في كل من امر بقتله
هو الثانية ان له ان يقتل من شتمه واغلظ له وهذا المعنى الثاني الذي كان
له باق في حقه بعد موته فكل من شتمه واغلظ في حقه كان قتله جائزاً بل
ذلك بعد موته او كدواو كد لان حرمة بعد موته اكمل والتساهل في
عرضه بعد موته غير ممكن وهذا الحديث يفيد ان سبه في الجملة يبيع القتل ويستدل

حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته او كدواو كد

بمومه على قتل الكافر والمسلم .

الحديث السادس في قصة العصماء بنت مروان مروي عن ابن عباس قال هجرت امرأة من خطمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لي بها فقال رجل من قوما انا يا رسول الله فنهض فقتلها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا ينشع فيها عزانه وقد ذكر بعض اصحاب المفازي وغيرهم قصتها مبسوطه . قال الواقدي حدثني عبد الله بن الحارث بن الفضيل عن ابيه ان عصماء بنت مروان من بني امية بن زيد كانت تحت يزيد بن زيد بن حصن الخطمي وكانت توذي النبي صلى الله عليه وسلم وتعب الاسلام وتحرض على النبي صلى الله عليه وسلم وقالت .

فباست بني مالك والنبيت • وعوف وباست بني الخزرج

اطعم انا وى من غيركم • فلا من مراد ولا مذبح

ترجونه بعد قتل الرؤس • كما تر تجي مرق المضج

وقال عمير بن عدي الخطمي حين بلغه قولها وتحريضها اللهم انك علي اندرا

لان رددت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة لاقتلها ورسول الله صلى الله

عليه وسلم يدر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدر جاء عمير بن عدي في

جوف الليل حتى دخل عليها في بيتها وحولها نفر من ولدها نيام منهم من ترصعه في

صدرها فحسا يده فوجد الصبي ترصعه ففجأ عنها ثم وضع سيفه على صدرها حتى

انفذه من ظهرها ثم خرج حتى صلى الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما اتصرف النبي

صلى الله عليه وسلم نظر الى عمير فقال ا قتلت بنت مروان قال نعم يا بني انت يا رسول الله

قصة قتل امرأة من بني خطمة هجرت النبي صلى الله عليه وسلم

وخشي عماران يكون القات على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلها فقال هل علي في ذلك شيء يا رسول الله قال لا يتطع فيها عزان فان اول ما سمعت هذه الكلمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمار فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم الى من حوله فقال اذا احببتم ان تنظروا الى رجل نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا الى عمار ابن صدي فقال عمر بن الخطاب انظر والى هذا الاعشى الذي تسري في طاعة الله فقال لا تقل الاعشى ولكنه البصير فلما رجع عمار من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد بنيها في جماعة يدفنونها فاقبلوا اليه حين رأوه مقبلا من المدينة فقالوا يا عمار انت قتلها فقال نعم فكيد وفي جميعا ثم لا تنظرون والذي نفسي بيده لو قتلتم باجمعكم ما قالت لضر بكم بسني هذا حتى اموتوا قتلكم في يوم شذوذا لاسلام في بني خزيمة وكان منهم رجال يستخفون بالاسلام خوفا من قوتهم فقال حسان بن ثابت يمدح عمار بن عدي • قال الواقدي انشدنا عبد الله بن الحارث •

بني وائل وبني واقف • وخزيمة دون بني الحزرج
متى ما دعت اخنكم ويحها • بعولتها وامننا يا تبجي
فهزت فتى ما جد اعرقه • كريم المداخل والمخرج
فضر جها من نجيع الدما • قيل الصباح ولم تخرج
قاوده الله برد الجنات • جذلان في نعمة الموج

قال عبد الله بن الحارث عن ابيه وكان قتلها بخمس ليل بقين من رمضان مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من بدر • وروى هذه القصة اخضر من هذا ابو احمد السكري ثم قال كانت هذه المرأة تهجو النبي صلى الله عليه وسلم

و توثيقه و انما خص النبي صلى الله عليه وسلم العنزلان العزائم المزيم
 تغار قها وليس كمنطاح الكباش و غيرها و ذكر هذه القصة مختصرة محمد بن
 سعد في الطبقات و قال ابو عبيد في الاموال و كذلك كانت قصة عباس
 اليهودية انما قتلت لثمن النبي صلى الله عليه وسلم و هذه المرأة ليست هي
 التي قتلها سيد ها الا عبي و لا اليهودية التي قتلت لان هذه المرأة من بني
 امية بن زيد احد بطون الانصار و لما زوج من بني خزيمة و لهذا و الله اعلم
 نسبت في حديث ابن عباس الى بني خزيمة و القائل له غير زوجها و كان في بنون
 كبار و صغار نعم كان القاتل من قبيلة زوجها كما في الحديث و قال محمد بن اسحاق
 اقام مصعب بن عمير عند سعد بن زرارة يدنو اس الى الاسلام حتى لم يبق له
 من دور الانصار الا وفيها رجال و نساء مسلمون الا ما كان من دار بني امية بن زيد
 و خزيمة و وائل و واقف و تلك اسات و هم من الاوس بن حارثة و ذلك انه كان
 فيهم ابو قيس بن الاسلم كان شاعرا هم يسمعون منه و يعلمونه بهذا الذي ذكره
 ابن اسحاق يصدق و ارواه الواقدي من تأخر ظيور الاسلام بيتي خزيمة و تيمر
 المأثور عن حسان يوافق ذلك و انما سقى القصة من رواية اهل المديني مع هي
 الواقدي من الضعف لشهرة هذه القصة عندهم مع انهم لا يثبتون حديث
 الواقدي من اعلم الناس تفصيل امور المديني و انما ذكره في كتابه
 و احمد و غيره يستفيدون علم ذلك من كتبه و هذا في باب دخلة في الروايات
 بعضها ببعض حتى يظهر انه سمع شيوخ القصة من شيوخه و سمع من كل واحد
 بعضها و لم يميزه و يدخلة اخذ ذلك من الحديث المروي و الله اعلم

وربما حدث الراوي بعض الامور لقراة احتفادها من عدة جهات
ويكثر من ذلك اكثر انيسب لاجله الى المجازفة في الرواية وعدم الضبط
فلم يمكن الاحتجاج بما يفرد به فاما الاستشهاد بمحدثه والاعتضاد به فبالا يمكن
المنازعة فيه لاسيما في قصة قامة يخبر فيها باسم القاتل والمقتول وصورة
الحال فان الرجل وامثاله افضل ممن ارتفعوا في مثل هذا في كذب ووضع
على انما لم تثبت قتل الساب بمجرد هذا الحديث وانما ذكرناه للتقوية
والتوكيد وهذا مما يحصل من هودون الواقدي ووجه الدلالة ان هذه
المرأة لم تقتل الا لمجرد اذى النبي صلى الله عليه وسلم وهجوه وهذا بين
في قول ابن عباس هبت امرأة من خطمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال
من لي بها فعلم انما ندب اليها لاجل هجوها وكذلك في الحديث الآخر فقال
عمير حين بلغه قولها وتحرى بها اللهم ان لك علي نذرا الان رددت رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى المدينة لا قتلها وفي الحديث لما قال له قومه انت
قتلتهم فقال نعم فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون فوالذي نفسي بيده لو قتلتم
جميعا ما قالت لفربتكم بسيفي حتى اموت او اقتلكم فهذه مقدمة ومقدمة
اخرى ان شعرا ليس فيه تحريض على قتال النبي صلى الله عليه وسلم حتى
يقال التحريض على القتال قتال وانما فيه تحريض على ترك دينه وذهمه
ولمن اتبعه واقصى غاية ذلك ان لا يدخل في الاسلام من لم يكن دخل
او ن يخرج عنه من دخل فيه وهذا شأن كل ساب يبين ذلك انها هجته
بالمدينة وقد اسلم اكثر قبائلها وصار المسلم بها اعز من الكافر ومعلوم ان

السبب في مثل هذه الحال لا يقصد ان يقاتل الرسول واصحابه وانما يقصد اغاظتهم وان لا يتابعوا وايضا فانهم لم تكن تطمع في التهرب من قتاله فانه لا خلاف بين اهل العلم بالسيرة ان جميع قبائل الاوس والخزرج لم يكن فيهم من يقاتل النبي صلى الله عليه وسلم يدا ولا لسان ولا كان احد بالمدينة يتمكن من اظهار ذلك وانما غاية الكفار والماتق منهم ان يخط الناس عن اتباعه او ان يعين على رجوعه من المدينة الى مكة ونحو ذلك مما فيه تغذي لئله وحض على الكفر به لا على قتاله على ان الهباء ان كان من نوع القتال فيجب انتقاض العهد به ويقتل به الذي فاته اذا قتل انتقض عهد لان العهد اقتضى الكف عن القتال فاذا قاتل يدا او لسان فانه ما يناقض العهد وليس بعد القتال غاية في نكث العهد اذ اتين ذلك من المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم الظاهر علمه عند كل من له علم بالسيرة انه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يجاربه احد من اهل المدينة بل وادع حتى اليهود خصوصه ابضون الاوس والخزرج فانه كان يسالمهم ويتألفهم كل وجه وكان الناس اذ قد بها على طبقات منهم المؤمنون وهم الاكثر ومن منهم الباقى على كفرهم وهم الكفار ولا يجاربه ولا يجاربه وهو المؤمنون من قريته وحلفائه اهل ساء لا هل حرب حتى حلفاء الانصار اقرهم النبي صلى الله عليه وسلم تألى منهم قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وايس فيها دار من دور الانصار الا فيهارهم من المسلمين الا انى خفاه وبنى واقف

وبني وائل كانوا آخر الانصار اسلاما وحول المدينة حلفاء الانصار كانوا
 يستظهرون بهم في حربهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخلوا بحلف
 حلفائهم للعرب التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من هاري
 الاسلام وكذا قال الواقدي في رواه عن يزيد بن رومان وابن كعب
 ابن مالك عن جابر بن عبد الله في قصة كعب بن الاشرف قال فكان الذم
 احتتموا عليه قالوا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة واهلها
 احلاط منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الاسلام فيهم اهل الحلقة والحصون
 ومنهم حلفاء للحيين جميعا الاوس والخزرج فاراد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين قدم المدينة استصلاحهم كلهم وموادعتهم وكان الرجل يكتوف مسلما
 وابوه مشركا والمعلوم ان قبائل الاوس كانوا حلفاء بعضهم لبعض فاذا كان
 النبي صلى الله عليه وسلم قد اقرهم كانت هذه المرأة من المعاهد بن وكان فيهم
 المظاهر للاسلام المبطن لخلافه يقول بلسانه ما ليس في قلبه وكان الاسلام والايمان
 يفتشون في بطون الانصار بطنا بعد بطن حتى لم يبق فيهم مظهر للكفر بل صاروا
 اماما متاوا مافقا وكان من لم يسلم منهم بمنزلة اليهود موادع مهادن او هو احسن
 حالا من اليهود لما يرعى فيه من العصية لقومه وان يهوى هواهم ولا يرى ان
 يخرج عن جماعتهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعاملهم من الكف عنهم واحتمال
 اداهم باكثر مما يعامل به اليهود لما كان يرعونه منهم ويخاف من تغير قلوبهم من اظهر
 الاسلام من قبائلهم لواقع بهم وهو في ذلك متبع قوله تعالى لتبلون في اموالكم
 وانفسكم ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشركو الذي

كثيرا وان تصبروا وتقوا فان ذلك من عزم الامور ثم انه مع هذا اندب الناس الى قتل المرأة التي هبته وقال فيمن قتلها اذا احببتم ان تعطروا الى رجل نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا الى هذا قضيت بذلك ان هبته وذمه وجب للقتل غير الكفر وثبت ان الساب يجب قتله وان كان من الخلفاء والمهديين ويقتل في الحال التي يحقن فيها دم من سواه في غير السب لاسيما ولو لم تكن معاهدة قتل المرأة لا يجوز الا ان تقتل لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة في بعض مغازيه مقتولة فقال ما كانت هذه لتقاتل ونهى عن قتل النساء والصبيان ثم انه امر بقتل هذه المرأة ولم تقتل يدها بل بالسب موجبا للقتل لم يحز قتلها لان قتل المرأة لجراد الكفر لا يجوز ولا لانه لم يمارس الكافرة المسكنة عن القتال ابيح في وقت من الاوقات بل اقر ان ترتيب نزوله دليل على انه لم يبيح قط لان اول آية نزلت في القتل اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير الذين اخرجوا من ديارهم لا آية فاباح للمؤمنين القتال دفعا عن نفوسهم وعقوبة لمن اخرجهم من ديارهم ومنعهم من توحيد الله وعبادته وليس للنساء في ذلك حظ . ثم انه كتب عليهم القتال مطلقا وفسره بقوله وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم لا آية فمن ليس من اهل القتال لم يؤذت في قتاله والنساء ليس من اهل القتال فاذا كان قد امر بقتل هذه المرأة فاما ان يقتل هجاءها قاتل فهذا ينبغي ان هجاء الذي قتال فينقض العهد ويبيح الدم ويقتل ليس بقتال وهو الاظهر لما قد مناه من انه لم يكن فيه تحريض على القتال ولا كون خبره في الحرب

فيكون السب جنابة مضرّة بالمسلمين خير القتال موجبة للقتل بمنزلة قطع الطريق عليهم ونحو ذلك يفيد ان السب موجب للقتل بوجوه واحدها انه لو لم يكن موجبا للقتل لما جاز قتل المرأة وان كانت حرة لان الحرية اذ لم تقا تل يد ولا لسان لم يجر قتلها الا بجنابة موجبة للقتل وهذا ما احسب فيه مخالفا لاسيما عند من يرى قتالها بمنزلة قتال الصائل . الثاني . ان هذه السابة كانت من المعاهد ين ممن هو احسن حالا من المعاهد ين في ذلك الوقت فلو لم يكن السب موجبا له ما قتلت ولما جاز قتلها ولهذا اخاف الذي قتلها ان تتولد فتنة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطح فيها عتزان مع ان اذ طاحوا انما هو كالشام فيبين صلى الله عليه وسلم انه لا يتحرك لك قليل من الفتن ولا كثير رحمة من الله بالؤمنين ونصر الرسول ودينه فلو لم يكن هناك ما يجذب معه قتل هذه لولا الهجاء لما خيف هذا . الثالث . ان الحديث مصرح بانها انما قتلت لاجل ما ذكرته من الهجاء وان سائر قوم اتركوا اذ لم يهجووا وانهم لو هجوا الفعل بهم كما فعل بها فظهر بذلك ان الهجاء موجب بنفسه للقتل سواء كان الهاجي حريا او مسلما او معاهدا حتى يجوز ان يقتل لاجله من لا يقتله بدونه وان كان الحربي المقابل يجوز قتله من وجه آخر وذلك في المسلم ظاهرا وامافي المعاهد فلان الهجاء اذا اباح دم المرأة فهو كالقتال او اسوأ حالا من القتال . الرابع . ان المسلمين كانوا ممنوعين قبل الهجرة وفي اوائل الهجرة من الابتداء بالقتال وكان قتل الكفار حينئذ محرما وهو من قتل النفس بغير حق كما قال تعالى الم تر الى

الذين قيل لهم كفوا ايديكم الى قوله فلما كتب عليهم القتال. ولهذا اول ما نزل من القرآن فيه نزل بالاباحة لقوله اذن للذين يقاتلون. وهذا من العلم العام بين اهل المعرفة بسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى على احد منهم انه صلى الله عليه وسلم كان قبل الهجرة وبمكة هاشميا عن الابداء بالقتال والقتال ولهذا اقال الا نصار الذين بايعوه ليلة العقبة لما استأذنوه في ان يميلوا على اهل منى انه لم يؤذن لي في القتال وذلك حينئذ بمنزلة الانبياء الذين لم يؤمروا بالقتال كروح وهود وصالح و ابراهيم وعيسى بل كما كثرت الانبياء غير انبياء بني اسرائيل ثم انه لم يقاتل احدا من اهل المدينة ولم يربقتل احد من رؤسهم الذين كانوا يجمعونهم على الكفر ولا من غيرهم والآيات التي نزلت اذ ذاك انما تأمر بقتال الذين اخرجوهم وقتلوهم ونحو ذلك وظاهر هذا انه لم يؤذن لهم اذ ذاك في ابتداء قتل الكافرين من اهل المدينة فان دوام امساكهم عنهم يدل على استحبابه او وجوبه وهو في الوجوب اظهر لما ذكرناه لان الامساك كان واجبا والمخير لم يشمل اهل المدينة فيبقى على الوجوب المتقدم مع فعله صلى الله عليه وسلم قال موسى بن عقبة عن الزهري كانت سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدوه قبل ان تنزل براءة يقاتل من قتله ومن كف يده وعاهده كف عنه قال الله تعالى فان اتزاوركم ولم يقاتلواكم ولا تقوا اليكم السلم فاجعل الله لكم عليهم سبيلا. وكان القرآن يسخ بعضه بعضا فاذ انزات آية نكحت التي قبلها وعمل بالتي انزلت وبلغت الاولى متعيا انعمل بها او كان قد عمل بها قبل ذلك طاعة لله حتى انزات براءة واذا امر بقتل هذه المرأة التي هجت ولم يؤذن

له في قتل قبيلتها الكافر بن علم ان السب موجب للقتل وان كان هناك ما يمنع القتال لولا السب كالعهد والانوثة ومنع قتل الكافر المسك او عدم اباحتها وهذا وجه حسن دقيق فان الاصل ان دم آدمي معصوم لا يقتل الا بالحق وليس القتل للكفر من الامر الذي اتفقت عليه الشرائع ولا اوقات الشريعة الواحدة كالقتل قودافاته لا تختلف فيه الشرائع ولا العقول وكان دم الكافر في اول الاسلام معصوماً بالعصمة الاصلية وبمنع الله المؤمنين من قتله ودماء هؤلاء القوم كدم القبطي الذي قتله موسى وكدم الكافر الذي لم تبلغه الدعوة في زماننا واحسن حالا من ذلك وقد عد موسى ذلك ذنباً في الدنيا والآخرة مع ان قتله كان خطأ شبه عمد او خطأ محضاً ولم يكن عمداً محضاً فظاهر سيرة نبينا وظاهر ما اذن له فيه ان حال اهل المدينة اذ ذاك ممن لم يسلم كانت كهذه الحال فاذا قتل المرأة التي هجرت من هو لا يؤايسوا عنده محاربين بحيث يجوز قتالهم مطلقاً كان قتل المرأة التي تهجروا من اهل الذمة بهذه المثابة واولى لان هذه قد عاهدناها على ان لا تنسب وعلى ان تكون صاغرة وثلث لم نعاهدناها على شيء *

الحديث السابع قصة ابي علفك اليهودي ذكره اهل المغازي والسير قال الواقدي ثاشعبة بن محمد عن عمارة بن غزبة حدثنا ابو مصعب اسمعيل بن مصعب بن اسمعيل بن زيد بن ثابت عن اشياخه قالوا ان شيخاً من بني عمرو بن عوف يقال له ابو علفك وكان شيخاً كبيراً قد بلغ عشر بن ومائة سنة حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كان يجرس على عداوة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدخل في الاسلام فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر ظفروا ثياباً ظفروا فحسد

نقصه قتل ابي علفك اليهودي لهجة النبي صلى الله عليه وسلم

وبني فقال وذكرك قصيدة تنظم من هجر النبي صلى الله عليه وسلم وذكرك من
اتبه اعظم ما فيها قوله .

فيسلمهم امرهم راكب . حراما حلالا اشتى .

قال سالم بن عمير علي نذر ان اقل اباعفك او اموت دونه فامهل فطالب له غرة
حتى كانت ليلة صائفة فنام ابو عفك بالقاء في الصبغ في بني عمرو بن عوف
فاقبل سالم بن عمير فوضع السيف على كبده حتى خش في الفراش وصاح
عدو الله فتاب اليه الناس ممن هم على قوله وادخلوه منزله وقيروا . وقد لوان
قتله والله لو تعلم من قتله لقتلناه . وبه ذكر محمد بن سعد انه كان يهوديا
وقد ذكرنا ان يهود المدينة كلهم كانوا اعداء محمد واثم انه هجاوا واثم
قتل . قال الواقدي عن ابن رقتس قتل ابو عفك في شوال على رأس
عشرين شهرا وهذا قد تم قبل قتل ابن الاشرف وهذا فيه دلالة واضحة
على ان المعاهد اذا اظهر السب ينقض عهده وبه تلي غيلة اكن هو من رواية
اهل المذازي وهو يصلح ان يكون مويدا اموه كذا ابلا تردد .

في الحديث الثامن . حديث انس بن زينم الدثلي وهو مشهور عند اهل السير . كره
ابن اسحق والواقدي وغيرها . قال الواقدي حدثني عبد الله بن عمر بن زهير عن
معيص بن وهب قال كان آخر ما كان بين خزاعة وبين كنانة ان انس بن
زينم الدثلي هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فسموه غلاما من خزاعة فوقع به
فشجبه فخرج الى قومه فاراهم شجبه فناروا شرع ما كان بينهم . بالتخالف بنو بكر
من خزاعة من دماءهم قال له الواقدي حدثني حرام بن هشام بن خالد

قصيدة تنظم من هجر النبي صلى الله عليه وسلم

الكعبي عن ابيه قال وخرج عمرو بن سالم الخزاعي في اربعين راكبا من خزاعة يستنصرون رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرونه بالذي اصابهم وذكر قصة فيها انشاد القصيدة التي اولها لا هم اني ناشد محمدا قال فلما فرغ الركب قالوا يا رسول الله ان انس بن زعيم الدثلي قد هجاك فهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه فبلغ ذلك انس بن زعيم الدثلي فقدم معتذرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مما بلغه عنه فقال وذكر قصيدة فيها مدح لرسول الله صلى الله عليه وسلم اولها

انت الذي تهدي معدي بامر • بل الله يهديها وقال لك اشهد
فما حلت من ناقة فوق رحلها • ابروا في ذمة من محمد
تعلم رسول الله انك مدركي • وان وعيد امنك كالاخذ باليد
تعلم رسول الله انك قادر • على كل سكين من تهام ومنجد
ونبي رسول الله اني هجوته • فلا رفعت سوطي الي اذ ايدي
سوى انني قد قلت يا ويح فتية • اصبوا النخس يوم طاق واسعد
• ويقول فيها •

فاني لا عرضا خرقت ولا دما • هرقت ففكر عالم الحق واقصد
قال الواقدي انشد نبيها حرام وبلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدته هذه واعذاره وكلمه نوفل بن معاوية الدثلي فقال يا رسول الله انت اولى الناس بالعفو ومن مالم يعادك ولم يؤذك ونحن في جاهلية لاندري ما نأخذ وما ندع حتى هدانا الله بك واتقذنا بك من الهالك وقد كذب عليه

الركب واكثر وا عندك فقال دع الركب عنك فانالم نجد بتهامة احد امن
 ذي رحم قريب ولا بعيد كان ابر من خزاعة فاسكت نوفل بن معاوية
 فملاسكت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت عنه قال نوفل قد اك
 ابي وامى . وقال ابن اسحاق وقال انس بن زعيم يعتذ الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مما كان قال فيهم عمرو بن سالم حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يستصيره . ويذكر انهم قد نالوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشد تلك
 التصيدة وفيها .

وتعلم ان الركب ركب هو مير . هم الكاذبون المغفلون اكل موعد
 فوجه الله لالة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد صالح قريشا وها د منهم
 عام الحديبية عشر سنين ود خلت خزاعة في عقده . وكان اكثرهم مسلمين
 وكانوا عيبة نصح لرسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمهم وكافرهم ود خلت
 بنو بكر في عهد قريش فصار هو لاء كلمهم معا هدين وهذا مما تو ا تربه النقل
 ولم يختلف فيه اهل العلم ثم ان هذا الرجل المعاهد هجا النبي صلى الله عليه وسلم
 على ما قيل عنه فشبهه بعض خزاعة ثم اخبروا النبي صلى الله عليه وسلم انه هجاء
 يقصدون بذلك اغراءه بيني بكر فتد رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه
 اى اهدره ولم يندردم غيره فلولوا انهم علموا ان هجاء النبي صلى الله عليه
 وسلم من المعاهد مما يوجب الانتقام منه لم يفعلوا ذلك . ثم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم ندردمه لذلك مع ان هجاءه كان حال العهد وهذا نص في ان
 المعاهد الهاجى يباح دمه . ثم انه لما قدم اسلام في شعره ول هذا عدوه من

اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعلم رسول الله تعلم رسول الله ونبي
 رسول الله ليل على انه اسلم قبل ذلك او هذا واحد اسلام منه فان الوثن
 اذا قال محمد رسول الله حكم باسلامه ومع هذا فقد انكر ان يكون هجا النبي صلى الله
 عليه وسلم ورد شهادة اولائك بانهم اعداء له لما بين القبيلتين من الدماء
 والحرب فلولا لم يكن ما فعله مبيحا له لما احتاج الى شيء من ذلك ثم انه
 بعد اسلامه واعتذاره وتكذيب المخبرين ومدحه لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما طلب العفو من النبي صلى الله عليه وسلم عن اعداء رده
 والعفو انما يكون مع جواز العقوبة على الذنب فعلم ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان له ان يعاقبه بعد مجيئه مسلما معتذرا وانما عفا عنه علما وكرما ثم ان
 في الحديث ان نوفل بن معاوية هو الذي شفع له الى النبي صلى الله عليه
 وسلم وقد ذكر عامة اهل السير ان نوفلا هذا هو رأس المتكبرين الذين
 عدوا على خزاعة وقتلوه واعانتهم قريش على ذلك وبسبب ذلك
 انقض عهده قريش وبني بكر ثم انه اسلم قبل الفتح حتى صار يشفع في الذي
 هجا النبي صلى الله عليه وسلم فعلم ان الهجاء اغلظ من نقض العهد بالقتال
 بحيث اذا نقض قوم العهد بالقتال وآخر هجا ثم اسلم عصم دم الذي قاتل
 وجاز الانتقام من الهاجي ولهذا قرن هذا الرجل خرق العرض بسفك
 الدم فعلم ان كلاهما موجب للقتل وان خرق عرضه كان اعظم عندهم
 من سفك دماء المسلمين والمعاهدين • ومما يوضح هذا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يهدر دم احدا من بني بكر الناقضين للعهد بعينه وانما مكن

منهم بنى خزاعة يوم الفتح أكثر النهار واهد ردم هذا بعينه حتى اسلم
واعتذر هذا مع ان الهد كان عهد هدنة ومواد عتو لم يكن عهد جزية
وذمة والمهادن المقيم ببلده يظهر ببلده ماشاء من منكرات الاقوال
والافعال المتعلقة بدينه ودينه ولا يتنقض بذلك عهد حتى يحارب
فعلم ان الهجاء من جنس الحرب واغلاظ منه وان الهاجى لاذمة له
* الحديث التاسع * قصة ابن ابي سرح وهي مما اتفق عليه اهل العلم
واستفاضت عندهم استفاضة تسفنى عن رواية الاحاد كذلك وذلك
اثبت واقرى مما رواه الواحد العدل فذكرها مشروحة اي بين وجه
الدلالة منها عن مصعب بن سعد عن سعد بن ابي وقاص قال لما كان يوم
فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن ابي سرح عند عثمان بن عفان فجاء به
حتى اوقفه على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بايع عبد الله فرفع
رأسه فنظر اليه ثلاثا كل ذلك يابى فبايعه بعد ثلاث ثم قبل على اصحابه
فقال اما كانت فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حيث رأيته كفت
يدى عن يمينه فيقتله فقالوا ما ندري يا رسول الله ما في نفسك الا اومات
الينا بدينك قال انه لا ينبغي اني ان تكون له خائنة الاعين رواه ابو داود
باسناد صحيح ورواه السائي كذا ايسر من هذا عن سعد قال لما كان
يوم فتح مكة آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاربعة فمروا وقال
اقتلوه وان وجدتموه متعلقين باسوار الكعبة عكرمة بن ابي جهل وعبد الله
ابن خطل ومقيس بن صبابه وعبد الله بن سعد بن ابي سرح فاما

قصة ابن ابي سرح

عبد الله بن خطل * فادر له وهو متعلق باستار الكعبة فاستبق اليه سعيد
ابن حارث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عما را وكان اشب الرجلين فقتله
وامامقيس بن صبابه * فادر كه الناس في السوق فقتلوه * واما عكرمة *
فركب البحر فاصابتهم عاصف فقال اصحاب السفينة اخلصوا فان آلهنكم لا تنق
عنكم شيأ هنا فقال عكرمة والله لن لم ينجني في البحر الا خلاص لا ينجني
في البر غيره اللهم لك علي عهد ان انت عافيتني مما اذنيه ان آتي محمد احتى
اضع يدي في يده ولا جدنه عفوا كريما فجاء واسلم * واما عبد الله بن سعد بن
ابي سرح * فانه اختبأ عند عثمان بن عفان فلما دار رسول الله صلى الله عليه
وسلم الناس الى البيعة جاء به حتى اوقفه على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر
الباقى كما رواه ابو داود * وعن عبد الله بن عباس قال كان عبد الله بن سعد
ابن ابي سرح يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فازله الشيطان فلمحق
بالكفار فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتل يوم الفتح فاستجار له
عثمان فاجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود * وروى محمد بن
سعد في الطبقات عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر بقتل ابن ابي سرح يوم الفتح وفرتني (١) وابن الزبير
وابن خطل فاتاه ابو بردة وهو متعلق باستار الكعبة فبقر بطنه وكان رجل
من الانصار قد نذر ان رأى ابن ابي سرح ان يقتله فجاء عثمان وكان اخاه
من الرضاعة فشفع له الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اخذ الانصارى
بقائم السيف ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم متى يؤمى اليه ان يقتله فشفع له

عثمان حتى تركه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعارضوا ملا
 وفيت بنذرك فقال يا رسول الله وضعت يدي على قائم السيف اتظن
 متى تؤمي فاقبله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لني أن يؤمي . وقال محمد
 ابن اسحاق في رواية ابن بكير عنه قال ابو عبيدة بن محمد بن عمار بن
 ياسر وعبد الله بن ابي بكر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 دخل مكة وفرق جبهوشه امرهم ان لا يقتلوا احدا الا من قاتلهم الاقرا
 قد ساءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اقتلواهم وان وجدتموهم تحت
 امثال الكعبة عبد الله بن خطل وعبد الله بن ابي سرح وانما امر باين
 ابي سرح لانه كان قد اسلم فكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي
 فرجع مشركا ولحق بمكة فكان يقول اني لا صرفه كيف شئت انه ليا مر في
 ان اكتب له الشيء فاقول له او كذا او كذا فيقول نعم وذلك ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عليم حليم فيقول له او اكتب
 عزيز حكيم فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم كلاهما سواء . قال
 ابن اسحاق حدثني شرحبيل بن سعد ان فيه نزلت ومن اظلم من
 افتري على الله كذبا او قال اوحى الي ولم يوح اليه شيء ومن
 قال سائل مثل ما نزل الله فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة
 فرأى عثمان بن عفان وكان اخاه من الرضاة فغيبه عند حتى اطاعت
 اهل مكة فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأمن له فصمت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طويلا وهو واقف عليه ثم قال نعم فانصرف به فلما

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صمت الا رجاء ان يقوم اليه بعضكم فيقتله
 فقال رجل من الانصار يا رسول الله الا اومأت الي فاقته فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان النبي لا يقتل بالاشارة هو قال ابن اسحاق في رواية ابراهيم بن سعد
 عنه حدثني بعض علمائنا ان ابن ابي سرح رجع الى قريش فقال والله لو شاء لقلت
 كما يقول همدون جئت بثل ما ياتي به انه ليقول الشيء واصرفه الى شيء فيقول اصبت
 غيبه انزل الله تعالى ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا وقال اوحى الي ولم يوح اليه
 شيء فذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله قال ابن اسحاق عن ابن ابي
 نجيع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد الى امرائه من المسلمين حين امرهم
 ان يدخلوا مكة الا يقاتلوا الا احدا فاتهم الا انه قد عهد في نهر ساهم امر بقتلهم وان
 وجدوا تحت استار الكعبة منهم صديق بن سعد بن ابي سرح وانما امر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بقتله لانه كان اسلم وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 الوحي فارتد مشركا واجعا الى قريش فقال والله اني لا صرفه حيث اريد انه ليملي
 علي فاقول او كذا او كذا فيقول نعم وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يملئ عليه فيقول عزير حكيم او حكيم حليم فكان يكتبها على احد الحرفين
 فيقول كل صواب وروينا في مغازي عمر عن الزهري في قصة الفتح قال قد دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر اصحابه بالكف وقال كفوا السلاح الا خراة
 من بكر ساعة ثم امرهم فكفوا فآمن الناس كلهم الا اربعة بن ابي سرح وابن خطل
 ومقيس الكناني وامرأة اخرى ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اني لم احرم مكة
 ولكن الله حرمها وانها لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي الى يوم القيامة وانما

احلها الله لي ساعة من نهار قل ثم جاء عثمان بن عفان بن ابي سرح فقال يا ايها
 يا رسول الله فاعرض عنه ثم جاءه من ناحية اخرى فقل يا ايها يا رسول الله فاعرض
 عنه ثم جاءه ايضا فقال يا ايها يا رسول الله يد يد يا ايها فقل يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اقد اعرضت عنه واني لا ظن بمضكم سبقت له فقال رجل من الانصار
 فهلا ومضت الي يا رسول الله فقال ان الي لا يومض فكأنه رآه غدرا وفي
 مغازي موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال و امر محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يكفوا ايديهم فلا ياتوا احدا من قتلهم امرهم قتل اربعة منهم عبد الله
 ابن سعد بن ابي سرح والحويرث بن اقيد واس خطي ومقيس بن حنيفة احد
 بني ليث وامر بقتل قتيبة بن لادن خذال بن قيس بن مهران رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال ويقال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل العروان
 يقتل عبد الله بن ابي سرح وكان ارتد بعد الهجرة كافر افاختبا حتى اطمان
 الناس ثم اقبل يريدان بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعرض عنه يقوم
 رجل من اصحابه فيقله فلم يقم اليه احد ولم يتعروا له في نفس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال احدهم اواشرت الي يا رسول الله فمرت عتبة فقال
 ان النبي لا يفعل ذلك ويقال اجاره جنان بن ثعلبة وكان خذ من الرضاة
 وقتلت احدهم القريظين وكنت الاخرى حتى لا تؤمنه وكرم محمد بن عائذ
 في مغازيه هذه القصة في ذلك كراهة اقات من الله احمه قلو او كان
 عبد الله بن سعد بن ابي سرح يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرما
 امل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب اليه في كتابه فقرأه

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول كذا قال الله ويقرأه فافتتن وقال
 ما يدري محمد ما يقوله الى لا كتب له ما شئت هذا الذي كتبت ليوحي
 الي كايوحى الي محمد وخرج هاربا من المدينة الى مكة مرتدا فاهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح فلما كان يومئذ جاء ابن ابي سرح الى عثمان بن
 عفان وكان اخاه من الرضاعة فقال يا اخي اني والله استجير بك فاحبسني هاهنا
 واذهب الى محمد فكله في فان محمد ان راى ضرب الذي فيه عيناى ان جرمى
 اعظم الحرم وقد جئت تابيا فقال عثمان بل اذهب معي قال عبد الله والله لئن راى
 لي ضرب بن عتي ولا ينظرني قد اهد ردى واصحابه يطلبونني في كل موضع فقال
 عثمان انطلق معي فلا يقتلك ان شاء الله فلم يرح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا عثمان آخذا بيد عبد الله بن سعد بن ابي سرح واقفين بين يديه فاقبل عثمان
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما كانت تحملني وتمشيه وترضعني
 وتقطعه وكانت تلطفني وتتركه فيه لي فاعرض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجعل عثمان كل ما عرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه
 استقبله فيعيد عليه هذا الكلام وانما عرض النبي صلى الله عليه وسلم ارادة
 ان يقوم رجل فيضرب عنقه لانه لم يؤمنه فلما رأى ان لا يقوم احد وعثمان
 قد اكب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل رأسه وهو يقول يا رسول الله
 يايعه فدالك ابى وامى فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ثم التفت الى اصحابه فقال
 ما منعكم ان تقوم رجل منكم الى هذا الكلب فيقتله او قال القاسق فقال عباد بن
 بشر الا او مات الى يا رسول الله فوالذي بعثك بالحق اني لاتع طرفك من

كل ناحية رجاء ان تشير الي فاضرب عنقه ويقال قال هذا ابو اليسر ويقال
 عمر بن الخطاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا اقتل بالاشارة
 وقائل يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يومئذ ان النبي لا تكون له
 خاتنة الا عين فبايعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يفر من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كلما رآه فقال عثمان لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني وامي
 لو ترى ابن ام عبد الله يفر منك كلما راك فتبسم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال لم ابايعه واومنه قال بلى اي رسول الله يتذكر عظيم جمعه في الاسلام
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يحب ما قبله فرجع عثمان الى ابن ابي
 سرح فاخبره فكان ياتي فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس فوجه
 الدلالة ان عبد الله بن سعد بن ابي سرح افترى على النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كان يتم له الوحي ويكتب له ما يريد فيوافق عليه وانه يصرفه حيث
 شاء ويغير ما امر به من الوحي فيقره على ذلك وزعم انه سينزل مثل
 ما انزل الله اذ كان قد اوحى اليه في زعمه كما اوحى الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا الظن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
 كتابه والاقتراء عليه بما يوجب الريب في نبوته قد رزأ الله على مجرد
 الكفر به والردة في الدين وهو من انواع السب وكذا لك ما افترى
 عليه كاتب آخر مثل هذه الفرية قصه الله وعاقه عقوبة خارجة
 عن العادة لكل احد افترى اذ كان مثل هذا يوجب في القلوب المريضة ريباً
 بان يقول القائل كاتبه اعلم الناس بباطنه وبحققة امره وقد اخبر عنه الخبر فمن

نصر الله لرسوله ان اظهر فيه آية تبين بها انه مفترق فروي البخاري في صحيحه عن عبد العزيز بن صهيب عن انس قال كان رجل نصراني فاسلم وقرأ البقرة وآل عمران وكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فعاد نصرانياً فكان يقول لا يدري محمد الا ما كتبت له فاماته الله فدفنوه فاصبح وقد لفظته الارض فقالوا هذ افعل محمد واصحابه نبشوا عن صاحبنا فالتقوه فغفروا في الارض ما استطاعوا فاصبح قد لفظته فعلموا انه ليس من الناس فالتقوه ورواه مسلم من حديث سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس قال كان من ارجل من بني النجار قد قرأ البقرة وآل عمران وكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فانتلق هارباً حتى لحق باهل الكتاب قال فرفعوه قالوا هذا قد كان يكتب لعمد فاعجبوا به فمالبت ان قصم الله عنقه فغفروا له فواروه فاصبحت الارض قد نبذته على وجهها ثم عادوا فغفروا له فواروه فاصبحت الارض قد نبذته على وجهها فتركوه منبوذاً فهذا الملعون الذي اقترى على النبي صلى الله عليه وسلم انه ما كان يدري الا ما كتب له قصمه الله وفضحه بان اخرجه من القبر بعد ان دفن مراراً وهذا امر خارج عن العادة يدل على كل احد ان هذا كان عقوبة لما قاله وان كان كاذباً اذ كان عامة الموتى لا يصيبهم مثل هذا وان هذا الجرم اعظم من مجرد الارتداد اذ كان عامة المرتدين يموتون ولا يصيبهم مثل هذا وان الله منتقم لرسوله ممن طعن عليه وسبه ومظهر لدينه ولكذب الكاذب اذ لم يمكن الناس ان يقيموا عليه الحد ونظير هذا ما حدثنا اعدا من المسلمين العدول اهل الفقه والخبرة عما جربوه مرات متعددة في حصر الحصون والمدائن التي بالسواحل الشامية لما حصر المسلمون فيها بني الاصفري زماناً قالوا كنا نحن

وقد جرب الجربون من اهل الفقه والخبرة تعجيل فتح الحصون والى الله المرجع

فحصر الحصن او المدينة الشراوا كثر من الشر وهو ممتنع علينا حتى تكاد نياس
اذ تعرض اهل السب رسول الله صلى الله عليه وسلم والوقعة في عرضه فجهلنا
فتحه وتيسرو لم يكذبنا آخر الا يومنا او يومين او نحو ذلك ثم يفتح المكان عنوة ويكون
فيهم ملحمة عظيمة قالوا حتى ان كالتبشير بجييل الفتح اذا سمعناهم يقعون فيه
مع امتلاء القلوب غيظا عليهم بما قالوه فيه * وهكذا حدثني بعض اصحابنا
الثقات ان المسلمين من اهل الغرب هلم مع النصاري كذلك ومن سنة الله
ان يعذب اعداءه قارة بعذاب من عند موثارة بايدي عباده المؤمنين فكذلك
لما تمكن النبي صلى الله عليه وسلم من ابن ابي سرح اهد ردمه لما طعن في النبوة
واقترى عليه الكذب مع انه قد آمن بجميع اهل مكة الذين قاتلوه وحاربوه اشد
المحاربة ومع ان السنة في المرتد انه لا يقتل حتى يستتاب اما وجوب الاستتباب
وسنذكر ان شاء الله تعالى ان جماعة ارتدوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
ثم دعوا الى التوبة ورضيت عليهم حتى تابوا قبلت توبتهم وفي ذلك دليل
على ان جرم الطاعن على الرسول صلى الله عليه وسلم الساب له اعظم من
جرم المرتد ثم ان اباحة النبي صلى الله عليه وسلم دمه بعد مجيئه تابيا مسلما
وقوله هلاقتكموه ثم عفوه عنه بعد ذلك دليل على ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان له ان يقتله وان يعفو عنه ويعصم دمه وهو دليل على ان له صلى الله
عليه وسلم ان يقتل من سبه وان تاب وعاد الى الاسلام * يوضح ذلك
اشياء منها انه قد روي عن عكرمة ان ابن ابي سرح رجع الى الاسلام قبل
فتح مكة وكذلك ذكر آخرون ان ابن ابي سرح رجع الى الاسلام قبل

الساب الطاعن للنبي صلى الله عليه وسلم اعظم جرم المرتد

ففتح مكة اذ نزل النبي صلى الله عليه وسلم بها وقد تقدم عنه انه قال لعثمان
 قبل ان يقدم به على النبي صلى الله عليه وسلم ان جرمي اعظم الجرم وقد
 جئت تائباً وتوبة المرتد اسلامه * ثم انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الفتح وهذه الناس وبعد ما تاب فاراد النبي صلى الله عليه وسلم من
 المسلمين ان يقتلوه حينئذ وتربص زماناً ينتظر فيه قتله ويظن ان بعضهم
 سيقتله وهذا دليل واضح على جواز قتله بعد اسلامه * وكذلك لما قال له
 عثمان انه يفر منك كما رأيته قال الم ابايعه واومنه قال بلى ولكنه يتذكر
 عظيم جرمه في الاسلام فقال الاسلام يجب ما قبله فبين النبي صلى الله عليه
 وسلم ان خوف القتل سقط بالبيعة والايمان وان الاثم زال بالاسلام فعلم
 ان الساب اذا عاد الى الاسلام يجب الاسلام اثم السب وبقى قتله جائزاً
 حتى يوجد اسقاط القتل من يملكه ان كان ممكناً وسيأتي ان شاء الله تعالى ذكر هذا
 في موضعه فان فرضنا هنا ان نبين ان مجرد الطعن على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والبيعة فيه يوجب القتل في الحال التي لا يقتل فيها مجرد الردة
 واذا كان ذلك موجباً للقتل استوى فيه المسلم والذمي ولان كل ما يوجب
 القتل سوى الردة يستوى فيه المسلم والذمي * وفي كتاب الصحابة لا بن ابي
 سرح ولا حدي القيتين دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب
 قتلهم وانما اباحه مع جواز صفوه عنهم وفي ذلك دليل على انه كان مخيراً
 بين القتل والعفو وهذا يؤيد ان القتل كان لحق النبي صلى الله عليه وسلم *
 واعلم ان اقتراء ابن ابي سرح والكاتب الآخر انصراني على رسول الله

صلى الله عليه وسلم بأنه كان يعلم منها اقتراء ظاهره وكذا قوله اني
 لا صرفه كيف شئت انه ليأمرني ان اكتب له الشيء فاقول له او كذا او كذا
 فيقول نعم فريه ظاهرة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكتبه الا ما
 انزله الله ولا يأمره ان يكتب قرآن الا ما اوحاه الله اليه ولا ينصرف له كيف
 شاء بل يتصرف كما يشاء الله وكذا لك قوله اني لا كتب ما شئت هذا الذي
 كتبت يوحى الي كما يوحى الى محمد وان محمدا اذا كان يعلم مني فاني
 سأنزل مثل ما أنزل الله فريه ظاهرة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
 يكتبه ما شاء ولا كان يوحى اليه شيء وكذلك قول النصرائي ما يدري
 محمد الا ما كتبت له من هذا القيل وعلى هذا الاقتراء حاق به العذاب
 واستوجب العقاب ثم اختلف اهل العلم هل كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اقره على ان يكتب شيئا غير ما ابتدأه النبي صلى الله عليه وسلم
 ا كتابه وهل قال له شيئا على قولين احدهما ان النصرائي وابن ابي سرح
 اقتريا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك كله وانه لم يصد رده
 قول فيه اقرار على كتابه غير ما قاله اصلا وانما لماز بين لهما الشيطان الردة
 اقتريا عليه لينفرا عنه الناس ويكون قبول ذلك منها منوجها لانها
 فارقاه بعد خبرة وذلك انه لم يخبر احدا انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول له هذا الذي قلته او كتبت صواب وانما هو حال الردة اخبر
 انه قال له ذلك وهو اذ ذاك كافر عدو يقتري على الله ما هو اعظم من ذلك
 بين ذلك ان الذي في الصحيح ان النصرائي يقول ما يدري محمد الا ما كتبت له

نعم ربما كان هو يكتب غير ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم ويغيره ويزيده
وينقصه فظن ان عمدة النبي صلى الله عليه وسلم على كتابه مع ما فيه من التبديل
ولم يدرك ان كتاب الله آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وانه لا يفسله
الماء وان الله حافظ له وان الله يقرئ نبيه فلا ينسى الا ما شاء الله مما يريد رفعه
ونسخ تلاوته وان جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن
كل عام وان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نزل عليه آية اقرأها لعدد من المسلمين
يتواتر نقل الآية بهم واكثر من نقل هذه القصة من المفسرين ذكر انه كان
يملي عليه سمياً علياً فيكتب هو علياً حكماً واذا قال علياً حكماً كتب خفورا
رحموا واشباه ذلك ولم يدرك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له شياء قالوا
واذا كان الرجل قد علم انه من اهل القرية والكذب حتى اظهر الله على
كذبه آية ينقو الروايات الصحيحة المشهورة لم تتضمن الا انه قال عن النبي
صلى الله عليه وسلم ما قال او انه كتب ما شاء فقد علم ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يقل له شياء قالوا وماروي في بعض الروايات ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال فهو منقطع او معلل ولعل قائله قاله بناء على ان الكاتب هو الذي
قال ذلك ومثل هذا ايلبس الامر فيه حتى اشتبه ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم
وما قيل انه قال رد على هذا القول فلا سوال القول الثاني ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال له شياء فروى الامام احمد وغيره من حديث حماد بن سلمة ان ثابت
عن انس ان رجلاً كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا املى عليه
سمياً علياً يقول كتبت سمياً بصيراً قال دعه واذا املى عليه علياً حكماً كتب

عليها حيا قال حماد بنحوذا قال وكان قد قرأ البقرة وآل عمران وكان من قراءها
فقد قرأ قرآنا كثيرا فذهب فتتصر وقال لقد كنت اكتب لعبد ما شئت
فيقول دعه مات فدفن فنبذته الارض مرتين او ثلاثا . قال ابو طلحة فلقد
رايته منبوا فوق الارض ورواه الامام احمد . وحدثنا يزيد بن هارون
حدثنا حميد عن انس ان رجلا كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد قرأ البقرة وآل عمران وكان الرجل اذا قرأ البقرة وآل عمران جدينا
يعني عظم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يلى عليه غفورا رحما فيكتب عليها
حكيا فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم اكتب كذا او كذا اكتب كيف
شئت ويلى عليه عليا حكيا فيكتب سميعا بصيرا فيقول اكتب كيف شئت
فارتد ذلك الرجل عن الاسلام فليحق بالمشركين وقال انا اعلم بحمد ان
كنت لا اكتب كيف شئت فانت ذلك الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الارض لا تقبله قال انس فحدثني ابو طلحة انه اتى الارض التي مات
فيها ذلك الرجل فوجد منبوا قال ابو طلحة ما شان هذا الرجل قالوا قد
دقناه مرارا فلم تقبله الارض فهذا السناد صحيح . وقد قال من ذهب الى
القول الاول اعل البزار حديث ثابت عن انس قال رواه عنه ويطابع عليه
ورواه حميد بن انس واطن حميد انما سمع من ثابت قالوا انما سمعوا به انه
سمع النبي صلى الله عليه وسلم او شهد به يقول ذلك ولعله حكى ما سمع وفي
هذا الكلام تكلف ظاهر والذي ذكرناه في حديث ابن اسحاق والواقدي
وغيرهما ووافق اظهري هذه الرواية وكذلك ذكر طائفة من اهل التفسير

وقد جاءت آثار فيها بيان صفة الحال على هذا القول في حديث ابن اسحاق
وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عليهم حكيم فيقول
او اكتب عزيز حكيم فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم كلاهما
سواء ، وفي الرواية الاخرى وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
على عليه فيقول عزيز حكيم او حكيم عليهم فكان يكتبها على احد الحرفين
فيقول كل صواب في هذا بيان لان كلا الحرفين كان قد نزل وان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقرأها ويقول له اكتب كيف شئت من هذين
الحرفين فكل صواب وقد جاء مصرحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
انزل القرآن على سبعة احرف كلها شاف كاف ان قلت عزيز حكيم او غفور رحيم
فهو كذلك ما لم يختم آية رحمة بعد اب او آية عذاب برحمة ه وفي حرف
جماعة من الصحابة ان تعد بهم فانهم عباد لك وان تغفر لهم فانك انت الغفور الرحيم
والاحاديث في ذلك منتشرة تدل على ان من الحروف السبعة التي نزل
عليها القرآن ان يختم الآية الواحدة بعدة اسماء من اسماء الله على سبيل البدل
يخير القاري في القراءة باليهاشاء وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخبره ان يكتب
ما شاء من تلك الحروف وربما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم بحرف من
الحروف فيقول له او اكتب كذا او كذا لكثرة ما سمع النبي صلى الله عليه
وسلم يخبر بين الحرفين فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما سواء لان
الآية نزلت بالحرفين وربما كتب هو احد الحرفين ثم قرأه على النبي صلى الله
عليه وسلم فاقره عليه لانه قد نزل كذلك ايضا وختم الآية بمثل سميع عليهم

وعالمهم و غفور رحيم او بثل سبع بصير او علم حليم او حكيم حليم كثير
 في القرآن وكان نزول الآية على حدة من هذه الحروف امر معتاداً ثم إن الله
 نسخ بعض تلك الحروف لما كان جبريل يارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن
 في كل رمضان وكانت العرصة الأخيرة هي حرف زيد بن ثابت الذي يقرأ
 الناس به اليوم وهو الذي جمع عثمان و الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عليه
 الناس ولهذا ذكر ابن عباس هذه القصة في النسخ و المنسوخ وكذلك
 ذكرها الامام احمد في كتابه في النسخ و المنسوخ لتضمنها نسخ بعض الحروف
 و روى فيها وجه آخر رواه الامام احمد في النسخ و المنسوخ حد ثناء سكين
 ابن بكير ثناء مان قال و سمعت خلفاً يقول كان ابن ابي سرح كتب لابي صلى الله
 عليه وسلم القرآن فكان ربما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن خواتم الآية يعملون
 و يفعلون و نحوذا فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم اكتب اي ذلك شئت
 قال فيوفقه الله للصواب من ذلك فاتي اهل مكة مرتداً فقالوا يا ابن ابي سرح
 كيف كنت تكتب لا بن ابي كبشة القرآن قال اكتبه كيف شئت قال
 فانزل الله في ذلك و من اظلم ممن افترى على الله كذباً او قال
 اوحى الي و لم يوح اليه شيء الاية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم فتح مكة من اخذ ابن ابي سرح فابضرب عنه حيث ما وجدته
 و ان كان متعلقاً باستار الكعبة ففي هذا الاثر انه كان يسأل النبي صلى الله
 عن حرفين جائزين فيقول له اكتب اي ذلك شئت فيوفقه الله لراب فكتب
 احب الحرفين الى الله و كان كلاهما منزلاً او يكتبه انزل الله فقط ان لم يكن الاخر

منزلا وكان هذا التخيير من النبي صلى الله عليه وسلم اما توسعة ان كان الله قد انزلها
او ثقة بحفظ الله وعلما منه بانه لا يكتب الا ما انزل وليس هذا ينكر في كتاب
نولي الله حفظه وضمن انه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه و ذكر بعضهم
وجها ثالثا وهو انه ربما كان سمع النبي صلى الله عليه وسلم بمكة الآية حتى لم يبق
منها الا كلمة او كلمتان فيستدل بما قرأ منها على باقيها كما يفعل القطن الذكي فيكتبه
تم يقرأه على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول كذلك انزلت كما اتفق مثل ذلك لعمر في
قوله فتبارك الله احسن الخالقين وقد روى الكافي عن ابي صالح عن ابن عباس
مثل هذا في هذه القصة وان كان هذا الاسناد ليس بثقة قال عن ابن ابي سرح
انه كان تكلم بالاسلام وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض
الاحايين فاذا املى عليه عزه بحكيم كتب غفور رحيم فيقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم هذا اوداك سواء فلما نزلت ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين
املاها عليه فلما انتهى الى قوله خلقا آخر عجب عبد الله بن سعد فقال تبارك الله
احسن الخالقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا انزلت علي فاكتبها
فشك حينئذ وقال لئن كان محمد صادقا لقد اوحى الي كما وحي اليه ولئن كان
كاذبا لقد قلت كما قال فنزلت هذه الآية ومما ضعف به هذه الرواية ان المشهور
ان الذي تكلم بهذا عمر بن الخطاب ومن الناس من قال قولنا آخر قال الذي ثبت في
رواية انس انه كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم ما كتبه بعدما كتبه فيملي
عليه سمعا عليا فيقول قد كتبت سمعا بصيرا فيقول دعه او اكتب كيف شئت
وكذلك في حديث الواقدي انه كان يقول كذا انزل الله ويقره قالوا وكان

النبي صلى الله عليه وسلم به حاجة الى من يكتب اقله الكتاب في الصحابة وعدم
حضور الكتاب منهم في وقت الحاجة اليهم فان العرب كان الغالب عليهم الامية
حتى ان كان الجوا العظيم يطلب فيه كاتب فلا يوجد وكان احدهم اذا اراد كتابة
او شقة وجد مشقة حتى يحصل له كاتب فاذا اتفق للنبي صلى الله عليه وسلم من
يكتب له انتهر الفرصة في كتابته فاذا زاد الكاتب او نقص تركه لحرصه على كتابة
ما عليه ولا يامر به بتغير ذلك خوفا من ضميره وان يقطع الكتابة قبل اتمامها ثقة
منه صلى الله عليه وسلم بان تلك الكلمة او الكلمتين تستدرك فيما بعد باللقاء الى من
يبلغها منه او يكتبها تعويلا على المحفوظ عنده وفي قلبه كما قال تعالى سنقرئك
فلا تنسى الا ما شاء الله انه يعلم الجهر وما يخفى . والاشبه والله اعلم هو الوجه
الاول وان هذا كان فيما نزل القرآن فيه على حروف عدة فان القول المرص
عند علماء السلف الذي يدل عليه عامة الاحاديث وقراءات الصحابة ان
المصحف الذي جمع عثمان الناس عليه هو احد الحروف السبعة وهو العرصة
الآخرة وان الحروف السبعة خارجة عن هذا المصحف وان
الحروف السبعة كانت تختلف الكلمة مع ان المعنى غير مختلف ولا متضاد .
حديث العاشر . حديث القيتين اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي
صلى الله عليه وسلم ومولاة بني هاشم وذلك مشهور مستفيض عند اهل
السير وقد تقدم في حديث سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه وسلم
امر بقتل فرتن . وقال موسى بن عقبة في معاذيه عن الزهري وامرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا ايديهم فلا يقاتلوا احدا الا من

حديث القيتين اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم

قاتلهم وامر بقتل اربعة نفر قال وامر بقتل قيسين لابن خطل ثقيان بهجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال وقتلت احدي القيتين وكنت الاخرى
حتى استؤمن لها وكذلك ذكر محمد بن عائذ القرشي في مغازبه وقال ابن
اسحاق في رواية ابن بكير عنه قال ابو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر وعبد الله
ابن ابي بكر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة
وفرقت جيوشه امرهم ان لا يقتلوا احدا الا من قاتلهم الا نفر اقد ساء
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اقتلوهم وان وجدتموهم تحت اشارة
الكعبة عبد الله بن خطل ثم قال وانما امر بقتل ابن خطل لانه كان مسلما
فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا وبعث معه رجلا من الانصار
وكان معه مولى له يخدمه وكان مسلما فنزل منزلا وامر المولى يذبح له
تيسا ويصنع له طعاما فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله
ثم ارتد مشركا وكانت له قينة صاحبها قينة كانتا ثقيان بهجاء النبي
صلى الله عليه وسلم فامر بقتلها معه قال ومقيس بن صبابه بقتله الانصاري
الذي قتل اخاه وسارة مولاة لابي عبيد المطلب وكانت ممن يؤذيه
بمكة وقال الاموي حدثني ابي قال وقال ابن اسحاق وكانت رسول الله
صلى الله عليه وسلم عهد الى المسلمين في قتل قفرونسوة وقال ان وجدتموهم تحت
امثار الكعبة فاقتلوهم وساءلهم باسمائهم ستة ابن ابي سرح وابن خطل والخورث
ابن معبد ومقيس بن صبابه ورجل من بني تميم بن غالب قال ابن اسحاق
وحدثني ابو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر انهم كانوا امتة فكنتم اسم رجلين

واخبرني بأربعة قال والنسوة قينتا ابن خطل وسارة مولاة ابني عبدالمطلب
ثم قال والقينتان كانتا تغنيان بهجاءه وسارة مولاة ابني هب كانت تؤديه بك نها
وقل الواقدي عن اشيائه ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
القتال وامر بقتل ستة نفر واربع نسوة ثم عددهم قال ابن خطل وسارة
مولاة عمرو بن هاشم وقينتين لابن خطل فرأني وقريبة ويقال فرأني وازناب
ثم قال وكان جرم ابن خطل انه اسلم وهاجر الى المدينة وبعثه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ساعيا وبعث معه رجلا من خزاعة وكان يصنع طعامه
ويخده فتنزل في تجمع فامر ان يصنع له طعاما ونام نصف النهار فاستيقظ
والخزاعي تأثم ولم يصنع له فاغتاض عليه فضر به فلم يقام عنه حتى قتله فلما له
قال والله ليقتلني محمد به ان جنته فارئد عن الاسلام وسبق ما اخذ من الصدقة
وهرب الى مكة فقال له اهل مكة ما ردك الهنا قال لم اجد ديننا خيرا من
دينكم فاقام على شركه فكانت له قينتان وكانتا فاسقتين وكان يقول الشعر
يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم ويامرهما تغنيان به فيدخل عليه وعلى
قنيتيه المشركون فيشربون الخمر وتغني القينتان بذلك الهجاء وكانت
سارة مولاة عمرو بن هاشم نواحة بمكة فبقي عليه هجاء النبي صلى الله عليه
وسلم فتغني به وكانت قد قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم تطالب
ان يصلها ونكت الحاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان لك
في غنائك ونياحتك ما يكفيك فقالت يا محمد ان قرشاً منذ قتل من قتل منهم
بيد وتركوا استماع الغناء فوصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم واقر لها

بغير اطعاما فرجعت الى قريش وهي على دينها فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ان تقتل فقتلت يومئذ واما القينتان فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلها فقتلت احدهما ارنبا وقرية واما فرثي فاستوثمن لها حتى آمنت وعاشت حتى كسر ضلع من اضلاعها زمن عثمان رضي الله عنه فماتت فقضى فيه عثمان رضي الله عنه ثمانية آلاف درهم ديتها والفين تغاظا للكرم وحديث القيتين مما اتفق عليه علماء السير واستفاض نقله استفاضة يستغنى بها عن رواية الواحد وحديث مولاة بني هاشم ذكره عامة اهل المغازي ومن له مزيد خبرة واطلاع وبعضهم لم يذكره . فوجه الدلالة ان نعت قتل المرأة لمجرد الكفر الا صلى لا يجوز بالاجماع وقد استفاضت بذلك السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين عن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . وفي حديث آخر انه مر على امرأة مقتولة في بعض مغازيه فانكر قتلها وقال ما كانت هذه انما تل ثم قال لاحد هم الحق خالدا فقل له لا تقتل ذرية ولا عسفا رواه ابوداود وغيره . وقد روى الامام احمد في المسند عن كعب بن مالك عن عمه ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث الى ابن ابي الحقيق بنخير نهى عن قتل النساء والصبيان وهذا مشهور عند اهل السير وفي الحديث من رواية الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك ثم صعدوا اليه في عليه فصرخوا عليه الباب فخرجت اليهم امرأته فقالت من انتم فقالوا حي من

العرب يريد الميرة ففتحت لم فقال ذلك الرجل عندكم في البيت فغادنا علينا وعليها
 باب الحجرة ونوهت بنا فصاحت وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 بعثنا عن قتل النساء والولد أن نجعل الرجل منا يحمل عليها السيف ثم يذكر
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء فيمسك يده فلو لا ذلك فرغنا
 منها بليل وذكر الحديث وكذلك روى يونس بن بكير عن عبد الله بن كعب بن
 مالك قال حدثني عبد الله بن أنيس قال في الحديث فقامت ففتحت فقلت
 لعبد الله بن عقيل دونك فشهري عليها السيف فذهبت امرأته فشهرت عليها السيف
 واذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهانا عن قتل النساء والصبيان
 فأكف وكذا لك رواه غير واحد عن ابن أنيس قال فصاحت امرأته ففهم بعضنا
 أن نخرج إليها ثم ذكرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن قتل النساء
 وهذه القصة كانت قبل فتح مكة بل قبل فتح خيبر أيضا بلا خلاف بين أهل
 العلم وذكر أنه أقدم أنها كانت في ذي الحجة من السنة الرابعة من الهجرة
 قبل الخندق وذكر ابن اسحاق أنها كانت عقب الخندق وهما جميعا زمان أن
 الخندق في شوال في سنة خمس وأما موسى بن عقبة فقل في شوال سنة أربع
 وحديث ابن عمر يدل عليه وكان فتح مكة في رمضان سنة ثمان وإنما ذكرنا هذا
 رفعا لهم من أن يظن أن قتل النساء كان مباحا عام الفتح ثم حرم بعد ذلك والا
 فلا ريب عند أهل العلم أن قتل النساء لم يكن مباحا قط لأن آيات القتال وترتيب
 نزولها كأم أدل على أن قتل النساء لم يكن جائزا هذا مع أن أولئك النساء اللاتي
 كن في حصن ابن أبي الحقيق ذوات السلم جامع هو لاء الفرفرة في استرقاقهن بل هن

محتشات عند اهل غير قبل فتحها بمدة مع ان المرأة قد صاحت وخافوا الشر
 بصوتها ثم امسكوا عن قتله الرجم ثم ان ينكف شرها بالتهويل عليها نعم المحرم انما
 هو قصد قتلها فاما اذا قصدت قصد الرجم بالاغارة او نرعى بمنجنيق او فمخشق
 او القاء نار فتلغ بذلك نساء او صبيان لم نأثم بذلك الحديث الصعب بن جثامة
 انه سال النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الدار من المشركين بيتون فيصاب
 الذرية فقال هم منهم متفق عليه ولان النبي صلى الله عليه وسلم رمى اهل الطائف
 بالمنجنيق مع انه قد يصيب المرأة والصبي وبكل حال فالمرأة الحرة غير مضمونة
 بقود ولادية ولا كفارة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر من قتل المرأة في
 مغازيه بشيء من ذلك فهذا اتفاق به المرأة الذمية واذا قاتلت المرأة الحرة جاز
 قتلها بالاتفاق لان النبي صلى الله عليه وسلم علل المنع من قتل المرأة بانها لم تكن
 تقاتل فاذا قاتلت وجد المقتضى لقتلها وارفع المانع لكن عند الشافعي تقاتل كما
 يقتل المسلم الصائل فلا يقصد قتلها بل دفعها فاذا قدر عليها لم يجر قتلها وعند
 غيره اذا قاتلت صارت بمنزلة الرجل المحارب اذا اقرر هذا فنقول هو لا
 النسوة كن معصومات بانوثة ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتلهن
 لمجرد كونهن كن يهجنه وهن في دار حرب فعلم ان من هجاه وسبه
 جاز قتله بكل حال وما يؤكده ذلك وجوه * احدها ان الهجاء والسب
 اما ان يكون من باب القتال باللسان فيكون كالقتال باليد وتكون المرأة
 الهاجئة والمرأة التي يستعان برأيا على حرب المسلمين كالملكسة ونحوها
 مثل ما كانت هند بنت عتبة او تكون بنفسها موجبة للقتل لما فيه من

اذى الله ورسوله والمؤمنين وان كان من جنس المعاربة او لا يكون شيئا من ذلك فان كان من القسم الاول والثاني جاز قتل المرأة الذمية اذ اسبت لانها حينئذ تكون قد حاربت او ارتكبت ما يوجب القتل فالذمية اذا قتلت ذلك انتقض عهدها وقتلت ولا يجوز ان تخرج من هذين القسمين لانه يلزم منه قتل المرأة من اهل الحرب من غير ان تقاتل بيد ولا لسان ولا ان ترتكب ما هو بنفسه موجب للقتل وقتل مثل هذه المرأة حرام بالسنة والاجماع والوجه الثاني ان هؤلاء النسوة كن من اهل الحرب وقد آذين النبي صلى الله عليه وسلم في دار الحرب ثم قتلن بمجرد السب كما نطق به الاحاديث فقتل المرأة الذمية بذلك اولى واخرى كالمسلمة لان الذمية يتناوينها من العهد ما يكفها عن ظهار السب ويوجب عليها التزام الذل والصغار ولهذا اتواخذ بما نصيبه للمسلم من دم او مال او عرض والحرية لا تؤخذ بشيء من ذلك فاذا جاز قتل المرأة لانها اسبت الرسول وهي حربية تستبيح ذلك من غير ما نع فقتل الذمية الممنوعة عن ذلك بالعهد اولى ولا يقال عصمة الذمي او كد لانه مضمون والحربي غير مضمون لاننا نقول الذمي ايضا ضامن لدم المسلم والحربي غير ضامن فهو ضامن مضمون لان العهد الذي يتنا اقتضى ذلك وامما الحرية فلا عهد يتناوينها يقتضي ذلك فليس كون الذمي مضمونا يجب علينا حفظه بالذمي يهون عليه ما ينتهكه من عرض الرسول بل ذلك اغاظ لجرمه واولى بان يؤخذ بما يؤذي نابه ولا نعلم شيئا تقتل به المرأة الحرية قصد الا وقتل الذمية به اولى والوجه الثالث ان هؤلاء النسوة لم يقاتلن عام الفتح بل كن

متدلات مستسلمات والمهجاء ان كان من جنس القتال فقد كان موجودا قبل ذلك والمرأة الحربية لا يجوز قتلها في غزوة هي فيها مستسلمة لكونها قد قاتلت قبل ذلك فعلم ان السب بنفسه هو المبيح له ما تمن لا كونهن قاتلات الوجه الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم آمن جميع اهل مكة الا ان يقاتلوا مع كونهم قد حاربوه وقتلوا اصحابه ونقضوا العهد الذي بينهم وبينه ثم انه اهدر دماء هؤلاء النسوة فبين استثناء وان لم يقاتلن لكونهن كن يؤذينه فثبت ان جرم المؤذي لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب ونحوه اغلظ من جرم القتال وغيره وانه يقتل في الحال التي نهى فيها عن قتال من قتل وقاتل الوجه الخامس ان القيسين كانتا امتين مأمورتين بالمهجاء وقتل الامة ابعد من قتل الحرة فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الصيغ وكونها مأمورة بالمهجاء اخف لجرمها حيث لم تقصد ابتداء ثم مع هذا الامر بقتلها فعلم ان السب اغلظ الموجبات للقتل الوجه السادس ان هؤلاء النسوة اما ان يكن قتلن بالمهجاء لانهن فعلنه مع العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل مكة فيكون من جنس هجاء الذمي او قتلن لمجرد المهجاء مع عدم العهد فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني فاذا جاز ان تقتل السابة التي لا عهد يتنا بينها يمنعها قتل المنوعة بالعهد اولى لان مجرد كفر المرأة وكونها من اهل الحرب لا يبيح دمه بالاتفاق على ما تقدم لاسيما والسب لم يكن بمنزلة القتال على ما تقدم فان قيل ما وجه التردد واهل مكة قد نقضوا العهد وصاروا كلهم محاربين قيل لان

النبي صلى الله عليه وسلم لم يستبح اخذ الاموال وسبي الذرية والنساء بذلك
 النقض العام اما لانه عفا عن ذلك كما عفا عن قتل من لم يقتل او لان النقض
 الذي وجد من بعض الرجال بما وثقه بنى بكره من بعضهم باقرارهم على ذلك
 لم يسر حكمه الى الذرية * ومما يوضح ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم آمن
 الناس الابنى بكر من خزاعة والا الذفر المسمين اما عشرة او اقل من عشرة
 او اكثر لان بنى بكرهم الذين باشروا نقض العهد وقتلوا خزاعة فعلم انه فرق
 بين من نقض العهد وفعل ما يبيع الدم وبين من لم يفعل شيئا غير المواقفة على
 نقض العهد فبكل حال لم يقتل هؤلاء النسوة للعرب العام والنقض العام بل
 لمصوص جرمهم من السب الناقض له فاشله سواء ضمه اليه كونه من ردى
 عهد او لم يضم * واعلم * ان ما تقدم من قتل النسوة الثلاث سبب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مثل اليهود وام الولد وعصاه لو لم يشئت انهن كن معاهدات
 لكان الاستدلال به جائزا فان كما جاز ان تقتل به المرأة التي ليست مسلمة
 ولا معاهدة من فعلها وقولها فان تقتل به المرأة المعاهدة اولى واحرى فان
 موجبات القتل في حق الذمية اوسع من موجباته في حق التي ليست ذمية
 ومما يدل على مثل هذه الدلالة ما روي ان امرأة كانت تسب النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال من يكفيني عدوى فخرج اليها خالد بن الوليد فقتلها

حكمه بنى بطلان كان يفتى في الكعبة من قبل

والحديث الحادي عشر مما استدل به بنسب من قصة ابن خطل وفي الصحيحين
 من حديث الزهري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتي وتلى
 رأسه المغفر فلما نزع جاء رجل فقال ان خطل متعلق باستار الكعبة فقل

اقتلوه وهذا استفاض نقله بين اهل العلم واتفقوا عليه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اهدر دم ابن خطل يوم الفتح فيمن اهدره وانه قتل
 وقد تقدم عن ابن المسيب ان ابا برزة اتاه وهو متعلق باستار الكعبة فبقر بطنه
 وكذلك روى الواقدي عن ابي برزة قال في نزلت هذه الآية لا اقسم
 بهذا البلد وانت حل بهذا البلد اخرجت عبد الله بن خطل وهو متعلق باستار
 الكعبة فضربت عنقه بين الركن والمقام وذكر الواقدي ان ابن خطل
 اقبل من اعلى مكة مدججا في الحديد (١) ثم خرج حتى انتهى الى الخندمة فرأى
 خيل المسلمين ورأى القتال ودخله رعب حتى ما يستمسك من الرعدة حتى
 انتهى الى الكعبة فنزل عن فرسه وطرح سلاحه فاقى البيت فدخل بين
 استاره وقد تقدم عن اهل المغازي ان جرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 استعمله على الصدقة واصحبه رجلا يخدمه فغضب على رفيقه لكونه
 لم يصنع له طعاما امره بصنعه فقتله ثم خاف ان يقتل فارتد واستاق اهل
 الصدقة وانه كان يقول الشعر يجوبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويامر
 جاريته ان تغيبه فهذا له ثلاث جرائم مبيحة للدم قتل النفس والردة والهجاء
 فمن احتج بقصته يقول لم يقتل لقتل النفس لان اكثر ما يجب على من قتل ثم ارتد
 ان يقتل قودا والمقتول من خزاعة له اولياء فكان حكمه لو قتل قودا ان يسلم
 الى اولياء المقتول فاما ان يقتلوا ويغفروا او ياخذوا الدية ولم يقتل لمجرد الردة
 لان المرتد يستتاب واذا استنظر اظنرو هذا ابن خطل قد فر الى البيت عائذابه
 طاب الامان تاركا للقتال ملقيا بالسلاح حتى نظر في امره وقد امر النبي صلى الله

عليه وسلم بعد علمه بذلك انه ان يقتل وليس هذه سنة من يقتل من مجرد
الردة ثبت ان هذا التغليظ في قتله انما كان لاجل السب والمجاء وان السب
وان ارد فليس بمنزلة المرتد المحض يقتل قبل الاستتابة ولا يؤخر قتله وذلك
دليل على جواز قتله بعد التوبة وقد استدل بقصة ابن خطل طائفة من
الفقهاء على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين يقتل وان اسلم
حدا واعترض عليهم بان ابن خطل كان حرياً فقتل لذلك وصوابه انه
كان مرتداً بلا خلاف بين اهل العلم بالسيرة وحتم قتله بدون استتابة
مع كونه مستسلماً منقاداً لقي السلم كالا سير فعلم ان من ارد وسب
يقتل بلا استتابة بخلاف من ارد فقط يؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم
آمن عام الفتح جميع الحارين الا ذوى جرائم مخصوصة وكان ممن اهد
دونه دون غيره فعلم انه لم يقتل لمجرد الكفر والحرب الا السنة الثانية عشرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل جماعة لاجل سبه وقتل جماعة لاجل
ذلك مع كفه وامساكه عن هو بمنزلتهم في كونه كافراً حرياً فمن ذلك
ما قدمناه عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر يوم الفتح
بقتل ابن الزبير وسعيد بن المسيب هو الامة في جودة المراسيل ولا يضره
ان لا يذكره بعض اهل المغازي فانهم مختلفون في عدد من استثنى من
الامان وكل اخبر بما علم ومن اثبت الشيء وذكره حجة على من لم يثبت وقد
ذكر ابن اسحاق قال فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة منصرفاً
عن الطائف كتب بجبر بن زهير بن ابي سلى الى اخيه كعب بن زهير يخبره

امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل من كان يهجو
نبيه من شعراء قريش

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل رجلا بمكة من كان يهجو ويؤذيه
وان من اتى من شعراء قريش عبد الله بن الزبير وهيرة بن ابي وهب
قد هربوا في كل وجه فني هذا ايان ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل من
كان يهجو ويؤذيه بمكة من الشعراء مثل ابن الزبير وغيره وبملاخفاء
فيه ان ابن الزبير انما ذنبه انه كان شديد العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
بلسانه فانه كان من اشعر الناس وكان يهاجى شعراء الاسلام مثل حسان
و كعب بن مالك وماسوى ذلك من الذنوب قد شره فيه واربي عليه
عنه د كثير من قريش ثم ان ابن الزبير فر الى نجران ثم قدم على النبي
صلى الله عليه وسلم مسلما وله اشعار حسنة في التوبة والا عند ارفاهه دمه
للسب مع امانه لجميع اهل مكة الا من كان له جرم مثل جرمه ونحو ذلك
ومن ذلك ابوسفيان بن الحارث بن عبد المطلب قصته في هجائه
للنبي صلى الله عليه وسلم وفي اعراض النبي صلى الله عليه وسلم عنه لما جاءه مسلما
مشهورة مستفيضة وقد ذكر الواقدي قال حدثني سعيد بن مسلم بن قناذ
عن عبد الرحمن بن سابط وغيره قال كان ابوسفيان بن الحارث اخا
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة ارضعته حليلة اياما
وكان يالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له ثوبا فلما بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم عاداه عداوة لم يعادها احدا قط ولم يكن
دخل الشعب وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما اصحابه وذكر الحديث
الى ان قال ثم ان الله التقي في قلبه الاسلام قال ابوسفيان فقلت من اصحب ومع

من اكون قد ضرب الاسلام بجرانه فحقت زوجتي وولدي فقلت توبوا
 للخروج فقد اقل قدوم محمد قالوا قد آن لك ان تنصر محمدا ان العرب والعجم
 قد تبعتم محمدا وانت توضع في عداوته وكنيت اولى الناس بنصرته فقلت
 لفلان من مذكور عجل بابعثني وفروسي قال ثم رنا حتى نزلنا بالابواء وقد زلت
 مقدمته الابواء فتكرت وخفت ان اقتل وكان قد اهدر دمي فخرجت واحداً بنى
 جعفر على قدمي نحو امن ميل في الغداة اني صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الابواء فقبل الناس رسلا رسلا اي قطعاً قطعاً فتخيت فرقاً من اصحابه
 فلما طالع في موكبه تصدبت له تلقاء وجهه فلما ملا عينيه مني اعرض عني بوجهه
 الى الساحة الاخرى فتحولت الى ناحية وجهه الاخرى فاعرض عني مراراً
 فاخذني ما قرب وما بعد وقلت انا مقتول قبل ان اصل اليه واتذكر به
 ورحمه وقرابتي فيميك ذلك مني وقد كنت لا اشك ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واصحابه سيفرحون بسلامي فرحاشد يدا لقرابتي برسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلما رأي المسلمون اعراض رسول الله صلى الله عليه وسلم عني اسرخوا
 عني جبهة عني ابن ابي حنيفة مع رضاعني وانظرت الى عمر بن الخطاب
 الانصار فالزبي رجل يقول يا عدو الله انت الذي كنت تؤذي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وودد اصحابه قد باغت مشارق الارض ومزاربها في عداوته فرددت
 بعض الرد عن نفسي واستطال علي ورفع صوته حتى جعلني في حال الحرجة من
 الناس يسرون ايماءه لي قال فدخلت على عمي العباس فقلت يا عباس قد كنت
 ارجو ان سيفرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلامي لقرابتي وشرقي وقه زن

منه ما رأيت فكله ليرضى قال لا والله لا أكله كلمة فيك أبدا بعد الذي رأيت منه
 ما رأيت إلا أن أرى وجهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله فقلت
 يا أعمى من تكلمني قال هوذا كففت عليك فكلته فقال لي مثل ذلك وذكر الحديث
 إلى أن قال فخرجت فجلست على منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى راح
 إلى الجحفة وهو لا يكلمني ولا أحد من المسلمين وجعلت لا ينزل منزلا إلا أنا على
 بابي ومعي ابني جعفر قائم فلا يراي إلا أعرض عني على هذه الحال حتى شهدت معه
 فتح مكة وأنا في خيله التي تلازمه حتى هبط من إذا خرا (١) حتى نزل الأبطح فنظر إلى
 نظرائه والذين من ذلك النظر قد رجوت أن يتبسم ودخل عليه نساء بني عبد المطلب
 ودخلت معهن زوجتي فرقته علي وخرج إلى المسجد وأنا بين يديه لا أفارقه على حال
 حتى خرج إلى هوازن فخرجت معه وذكر قصته بهوازن وهي مشهورة قال
 الواقدي وقد سمعت في اسلام أبي سفيان بن الحارث بوجه آخر قال لقيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بثنية العقاب وذكر الحديث نحو ما ذكره ابن
 اسحاق قال ابن اسحاق وكان ابوسفيان بن الحارث وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة
 قد لقيار رسول الله صلى الله عليه وسلم بثنية العقاب فيها بين مكة والمدينة فالتصا
 له خول عليه فكلته أم سلمة فيها فقالت يا رسول الله ابن عمك وابن عمتك
 وصهرك فقال لا حاجة لي بها أما ابن عمي فمهلك عرضي وأما ابن عمتي وصهرى فهو
 الذي قال لي بمكة ما قال فلما خرج الخبر إليها بذلك ومع أبي سفيان بن الحارث
 ابن له فقال والله لياذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا خذني بيد ابني

هذه اثم لند هبن في الارض حتى نموت عطشا وجوعا فلما بلغ ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم رقى لها فدخل عليه فانشده ابو سفيان قوله في اسلامه
واعتذاره مما كان مضى منه فقال

لعمرك اني يوم اهل رأية • لتقلب خيل اللات خيل محمد
لنكاملد لج الخير ان ظلم اليه • فهذا والي حين اهدي واهدي
هداني هاد غير نفسي ودني • على الله من طردت كل مطرد

وذكر ابي الايات • وفي رواية اخرى قال فطلبوا لدخول على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فابى ان يدخلها عليه فكلمه ام سلمة زوجة النبي
يا رسول الله صبرك وابن عمك وابن عمك اخذك من الرضا عروة حاء الله
بهما مسلمين لا يكونا شقي الناس لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حاجة
لي بهما اما اخوك فالتقاتل لي بمكة ما قال ان يؤمن لي حتى ارقى في السماء فقالت
يا رسول الله انما هو من قومك وكل قريش قد تكلم ونزل القرآن فيه بعينه وقد نموت
عمن هو اعظم جرما منه ابن عمك قراذك به قريبة وانت احق الناس عفا عنه جرما
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي هتك عري فلا حاجة لي بهما فخرج
اليها ابر قال ابو سفيان بن الحارث ومعه ابنه ليقلن مني او لاخذن بيد
ابني فلا ذهبن في الارض حتى اهلك عطشا وجوعا وانت احاء الناس واكرم
الناس مع رحمتك فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مقابله ففرقاه وقال
عبد الله بن ابي امية انما جئت لاسدقك بلى من القرابة بلى مالي من انصرك
وجاهات ام سلمة تكلم فيها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم لها فادناها

ودخلا فاسلما وكانا جميعاً حسنى الاسلام . قتل عبد الله بن ابي امية بالطائفة
ومات ابو سفيان بن الحارث بالمدينة في خلافة عمر رضي الله عنه لم يضمن عليه
في شيء . ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى رده قبل ان يظلمه
وهو جده لالة . انه اهدى دم ابي سفيان بن الحارث دون غيره من صناديد
المشركين الذين كانوا اشد تأثيراً في الجهاد باليد والمال وهو قادم الى مكة
لا يريد ان يسفك دماء اهلها بل يستعطفهم على الاسلام ولم يكن لذلك
سبب يختص بابي سفيان الا الهجاء ثم جاء مسلماً وهو يعرض عنه هذا الاعراض
وكان من شأنه ان يتألف الابعاد على الاسلام فكيف بعشيرته الاقربين كل
ذلك بسبب هتكه عرضه كما هو مفسر في الحديث . ومن ذلك . انه امر
يوم الفتح بقتل الحويرث بن ثقيد وهو معروف عند اهل السيرة قال موسى
ابن عقبة في مغازيه عن الزهري وهي من اصح المغازي كان مالك يقول من
احب ان يكتب المغازي فعليه بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة قال
وامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا ايديهم فلا يقاتلوا احداً
الامن قائلهم وامرهم بقتل اربعة نفر منهم الحويرث بن ثقيد وقال سعد
ابن يحيى الاموي في مغازيه حدثني ابي قال وقال ابن اسحاق وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم عهد الى المسلمين في قتل نفر ونسوة وقال ان وجدتموهم
تحت اстар الكعبة فاقتلوهم وسبواهم باسمائهم ستة وهم عبد الله بن سعد
ابن ابي سرح وعبد الله بن خطل والحويرث بن ثقيد ومقيس بن صبابه
ورجل من بني تميم بن غالب . قال ابن اسحاق وحدثني ابو عبيدة بن محمد

ابن عماد بن ياسر انهم كانوا ستة فكتم اسم رجلين واخبرني باربعة وزعم
ان عكرمة بن ابي جهل احدثهم قال واما الحويرث بن ثعلبة فقتله علي بن ابي
طالب وكذلك ذكر ابن اسحاق في رواية بكير وغيره عنه من الفراندين
استثناهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال اقتلوهم وان وجدتموهم تحت اстар
الكعبة الحويرث بن ثعلبة وكان ممن يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال الواقدي عن اشياخه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القتال
وامر بقتل ستة نفر واربع نسوة عكرمة بن ابي جهل وهبار بن الاسود
وابن ابي سرح ومقيس بن صبابه والحويرث بن ثعلبة وابن خطل قال
واما الحويرث بن ثعلبة فانه كان يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم فهد رده
فبينما هو في منزله يوم الفتح قد اغلق عليه واقبل علي رضي الله عنه يسأل عنه
فقبل هو في البادية فاخبر الحويرث انه يطلب وتحنى علي عن بابه فخرج الحويرث
يريد ان يهرب من بيت الى بيت آخر فتلقاه ثلثي فضرب عنقه ومثل هذا ما يشتهر
عندهم لاهل مثل الزهري وابن عقبة وابن اسحاق والواقدي والاموي وغيرهم كثير
ما فيه انه مرسل والمرسل اذا روى من جهات مختلفة لاسيما من له عناية بهذا الامر
ويتبع له كان كالمسند بل بعض ما يشتهر عند اهل المغازي ويستفيض قويا يروى
بالاسناد الواحد ولا يروونه انه لم يذكر في الحديث لما ثور عن سعد وعمر وبن
شعب عن ابيه عن جده لان المثلث مقدم على الـ في ومن اخبر انه امر بقتله فمه
زيادة علم ولعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقتله ثم امر بقتله وذلك انه
يمكن ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى اصحابه ان يقتلوا الا من قاتلهم الا الفرانربعة

ثم امرهم ان يقتلوا هذا وغيره ومجرد نهي عن القتال لا يوجب عصاة المكفوف
 عنده لكنه بعد ذلك آمنهم الا ما نال العاصم للدم وهذا الرجل قد امر
 النبي صلى الله عليه وسلم بقتله لجرده اذ اراه مع انه قد آمن من اهل البلد الله بن
 قاتلوه واصحابه وفعلوا بهم الا فاعيل ومن ذلك هانه صلى الله عليه وسلم لما
 قتل من بدر راجعاً الى المدينة قتل النضر بن الحارث وعقبة بن ابي معيط
 ولم يقتل من اسارى بدر غيرهما وقصتها معروفة قال ابن اسحاق وكان في
 الاسارى عقبة بن ابي معيط والنضر بن الحارث فلما كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالصفراء قتل النضر بن الحارث قتله علي بن ابي طالب كما اخبرت
 ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان بعرق الظبية قتل عقبة بن ابي
 معيط قتله عاصم بن ثابت وقال موسى بن عقبة عن الزهري ولم يقتل من
 الاسارى صبراً غير عقبة بن ابي معيط قتله عاصم بن ثابت ابن ابي القحح ولما
 ابصره عقبة مقبلاً اليه استغاث بقريش فقال يا معشر قريش علام اقتل من
 بين من هاهنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي عداوتك الله ورسوله وكذلك
 ذكر محمد بن عائذ في مغازيه وهذا والله اعلم لان النضر قتل بالصفراء عند
 بدر فقام يعد من الاسرى عند هذا القاتل لقتله قريباً من مصارع قريش
 والا فلا خلاف علمناه ان النضر وعقبة قتلا بعد الاسره وقد روى البزار
 عن ابن عباس ان عقبة بن ابي معيط نادى يا معشر قريش مالي اقتل من
 بينكم صبراً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقترائك علي رسول الله
 وقال الواقدي كان النضر بن الحارث اسره المقداد بن الاسود فلما خرج

رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدر فكان بلا نيل عرض عليه الاسرى
 فنظر الى النضر بن الحارث فايد النظر فقال لرجل الى جنبه محمد والله قاتلي
 لقد نثرني بعينين فيها آثر الموت فقال الذي الى جنبه والله ما هذا منك
 الا رعب فقال النضر لمصعب بن عمير يا مصعب انت اقرب من هاهنا بي رجما
 كلم صاحبك ان يجعلني كرجل من اصحابي هو والله قاتلي ان لم تفعل قال
 مصعب انك كنت تقول في كذب الله كذا وكذا او كنت تقول في نبيه كذا
 وكذا اقول يا مصعب ويعاني كاحد اصحابي ان قتلوا قتلتوا من عليهم
 من علي قال مصعب انك كنت تعذب اصحابه وذكر الحديث الى ان
 قال فقتله علي بن ابي طالب صرا بسيف قال الواقدي واقبل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالاسرى حتى اذا كانوا بمرق الثمانية امر عاصم بن ثابت
 ابن ابي الاقلع ان يضرب عنق عقبة بن ابي معيط فجعل عقبة يقول يا ولي علام
 اقتل يا قریش من بين من هاهنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعداؤك
 لله ورسوله قال يا محمد منك افضل فاجعلني كرجل من قومي ان قتلتم قتلتني
 وان مننت عليهم مننت علي وان اخذت منهم الفداء كنت كاحدكم يا محمد
 من لاصية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارا قد مه يا عاصم فاضرب
 عنقه فقدمه عاصم فاضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يس
 الرجل كنت والله ما علمت كافرا بالله وبكتابه ورسوله موتا نبيه فاحمد الله
 الذي هو قتلک وافر عينی ما في هذا ابان ان السبب الذي اوجب قتل
 هذا بن الرجلين من بين سائر الاسرى اذا علم الله ورسوله بما قول والفعل

فان الآيات التي نزلت في النضر معرفة واذى ابن ابني معيط له مشهور
 بلسانه ويد . حين خنقه باي هو وامى بردائه خنقاً شديداً يريد قتله وحين
 التي السلا (١) على ظهره وهو ساجد وغير ذلك * ومن ذلك * انه امر بقتل
 من كان يهجو به بعد فتح مكة من قريش وسائر العرب مثل كعب بن زهير وغيره
 قال الاموي حدثني ابي قال قال ابن اسحاق وذكره يونس بن بكير والبكائي
 وغيرهما عن ابن اسحاق قال فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
 منصرفاً من الطائف كتب بجبر بن زهير بن ابي سلمى الى اخيه كعب بن
 زهير يخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في قتل رجال بمكة ممن
 كان يهجوهم ويؤذيه * ولفظ يونس والبكائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد قتل رجلاً بمكة ممن كان يهجوهم ويؤذيه وان من بقي من شعراء
 قريش ابن الزبيرى وهيرة بن ابي وهب قد هربوا في كل وجه فان كانت
 لك في نفسك حاجة فطري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا يقتل احدا جاءه
 تائباً وان انت لم تفعل فانج الى نجاتك من الارض وكان كعب قد قال
 اياتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رويت وعرفت وكان الذي قال
 الا ابلاغاً عنى بجبرار رسالة * فل لك فيما قلت ويحك هل لك
 لتخبرني ان كنت لست بفاعل * على اي شيء غير ذلك ذلك
 على خاق لم تاق يوماً اباله * عليه ولم تعرف عليه ابالك
 فان انت لم تفعل فلست بفاعل * ولا قائل اما عثرت لعالكا

(١) السلا الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن امه ملفوفاً فيه ١٢ مجمع

سنة لثبها المأمون كاساروية • فان ملك المأمون منها عليك
 واما قال كعب المأمون لقول قريش لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا مبن
 الذي كانت تقول له فلما باع كعب الكتاب خاقت به الارض واشفق على
 نفسه وارجف به من كان في حاضره من عدوه فقالوا هو مقتول فلما يجد
 من شيء بد اقال قصيدة يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكر فيها
 خوفه وارجاف الوشاة به ثم خرج حتى قدم المدينة فنزل على رجل كانت
 بينه وبينه معرفة من جهينة كما ذكر لي فقد ابعه على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حين صلى الصبح فلما صلى مع الناس اشار له الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال هذا هو رسول الله فقم اليه فذكر لنا انه قام الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فوضع يده في يده وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرفه فقال
 يا رسول الله ان كعب بن زهير استأمن منك ثانياً فهل انت قابل منه
 ان اتاجعتك به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال اتا يا رسول الله كعب
 ابن زهير قال ابن اسحاق نخدش عاصم بن عمر انه وثب عليه رجل من الانصار
 فقال يا رسول الله دعني وعد والله اضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دعه عنك قد جاء ثانياً نازعاً قال فغضب كعب على هذا الخي من
 الانصار لما صنع به صاحبهم وذلك انه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين
 الا بخير فقال قصيدته التي قال حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم انشد ابن اسحاق قصيدته المشهورة بانث سعاد وفيها

اثبت ان رسول الله وعدني • والعفو عند رسول الله مأمول

مهلا هذا الذي اعطاك نافذة • الفرقان فيه مواهيد وتفصيل
 لا تاخذني باقوال الوشاة ولم • اذنب ولو كثرت في الاقاويل
 وفي حديث آخر وذلك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نذر دمه
 بقول بلغه عنه فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما ودخل مسجده
 وانشد القصيدة فقد اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في قتل رجال
 بمكة لاجل هجائهم واذ اتم حتى فر من فر منهم الى نجران ثم رجع ابن الزبيري
 ثابيا مسلما واقام هيرة بنجران حتى مات مشركا ثم انه اهد ردم كعب
 لما قاله مع انه ليس من بليغ الهجاء لكونه طعن في دين الاسلام وعابه وعاب
 ما يدعوا اليه الرسول صلى الله عليه وسلم ثم انه ثاب قبل القدرة عليه وجاء
 مسلما وكان حريبا ومع هذا فهو يلمس العفو ويقول • لا تاخذني باقوال
 الوشاة ولم اذنب • ومن ذلك • ما نقل انه كان يتوج • صلى الله عليه وسلم
 الى قتل من يهجو ويقتل من يكفني عدوى • قال الاموي سعد
 ابن يحيى بن سعيد في مغازبه ثابي قال اخبرني عبد الملك بن جريج عن عكرمة
 عن عبد الله بن عباس ان رجلا من المشركين شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكفني عدوى فقام الزبير بن العوام
 فقال انا قاتله فاعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه ولا احسبه الا في خير
 حين قتل ياسر ورواه عبد الرزاق ايضا وروي ان رجلا كان يسب النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال من يكفني عدوى فقال خالد انا فبعثه النبي صلى الله
 عليه وسلم اليه فقتله • ومن ذلك • ان اصحابه كانوا اذا سمعوا من يسبه ويؤذيه

صلى الله عليه وسلم قتلوه وان كان قريبا فيترحم على ذلك ويرضاه ورجاسى
 من يفعل ذلك ناصرا لله ورسوله فروى ابو اسحاق الفزاري في كتابه المشهور
 في السير عن سفيان الثوري عن اسمعيل بن سميع عن مالك بن عمير قال جاء رجل
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لقيت ابي في المشركين فسمعت منه مقالة
 قييمة لك فما صبرت ان طعنته بالرمح فقتلته فماشى ذلك عليه قال وجاء آخر
 فقال اني لقيت ابي في المشركين فصفت عنه فماشى ذلك عليه وقد رواه
 الاموي وغيره من هذه الطريق وروى ابو اسحاق الفزاري ايضا في كتابه عن
 الاوزاعي عن حسان بن عطية قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا
 فيهم عبد الله بن رواحة وجابر فلما صافوا المشركين اقبل رجل منهم يسب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقام رجل من المسلمين فقال انا فلان ابن فلان واني فلانة فسيبني
 وسب امي وكف عن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد ذلك
 الاغراء فاعاد مثل ذلك وعاد الرجل مثل ذلك فقال في الثالثة لان عدت
 لارحلتك بسيبي فعاد فحمل عليه الرجل فولى مدير افاذ به الرجل حتى خرق
 صف المشركين فضر به سيفه واحاط به المشركون فقتلوه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اعجبتم من رجل نصر الله ورسوله ثم ان الرجل يري من
 جراحته فاسام فكان يسمى الرحيل رواه الاموي في معانيه من هذا الوجه
 وقد تقدم حديث عمير بن عدي لما قال حين بلغه اذى بنت مروان للنبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم ان لي نذرا لئن رددت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى المدينة لا قتلها فقاما بدون اذن النبي صلى الله عليه وسلم فقال

النبي صلى الله عليه وسلم اذا احببتم ان تنظروا الى رجل نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا الى عمير بن عدي. وكذلك حديث اليهودية وام الولد فان النبي صلى الله عليه وسلم اهدر دمه (١) لما قتلت لاجل سبه. وقد تقدم ايضا حديث الرجل الذي نذر ان يقتل ابن ابي سرح لما افتراه على النبي صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم امسك عن مبايعته ليقوم اليه ذلك الرجل فيقتله ويبنى بنذره. وقد ذكرنا ان الجن الذين آمنوا به كانت تقصد من سبه من الجن الكفار فقتلته قبل الهجرة وقبل الاذن في القتال لها وللانس فيقرها على ذلك ويشكر ذلك لها. قال سعد بن يحيى الاموي في مغازيه حدثني محمد بن سعيد يعني عمه قال قال محمد بن المنكدر انه ذكر له عن ابن عباس انه قال هتفها تف من الجن على جبل ابي قبيس فقال.

فبح الله راؤكم آل فهر. ما ادق العقول والاحلام حين تغضي لمن يعيب عليها. دين آباؤها الجاه الكرام حالف الجن جن بصرى عليكم. ورجال الخيل والآطام يوشك الخيل ان تروها نهارا. تقتل القوم في حرام تمام هل كريم منكم له نفس حر. ماجد الجد تبت والاعمام ضارباً ضربة تكون نكالا. ورواحاً من كربة واغتنام

قال ابن عباس فاصبح هذا الشعر حديثا لاهل مكة يتناشدونه بينهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا شيطان يكلم الناس في الاوثان يقال له

مسروا لله مخزبه فكشوا ثلاثة ايام فاذا هائف يهتف على الجبل يقول •
 نحن قتلنا في ثلاث مسعرا • اذ سفه الحق وسن المكر
 قننته سيفاً حساماً مبتراً • بشته نينا المطهر
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا عفرية من الجن اسمه مسعج
 آمن بي سميت عبد الله اخبرني انه في طلبة منذ ثلاثة ايام قتل علي جزاء الله
 خير ايا رسول الله • ومن ذكره انه قتل لاجل اذى النبي صلى الله عليه
 وسلم ابورافع بن ابي الحقيق اليهودي وقصته معروفة مستفيضة
 عند العلماء فنذكر منها موضع الله لالة عن البراء بن عازب قال بعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي رافع اليهودي رجلاً من الانصار وامر
 عليهم عبد الله بن عتيك وكان ابورافع يوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويعين عليه وكان في حصن له بارض الحجاز فلما دنوا منه وقد غربت
 الشمس وراح الناس لسرحهم قال عبد الله لاصحابه اجلسوا معكم فاني
 مطلق ومثلطف للبواب لئلي ان ادخل فاقبل حتى دنا من الباب ثم تقع
 بثوبه كانه يقضي حاجته وقد دخل الناس فهتف به البواب يا عبد الله ان
 كنت تريد ان تدخل فادخل فاني اريد ان اغلق الباب قال فدخلت
 فكسنت فلما دخل الناس اغلق الباب ثم علق الاغاليق عسلي وند قال
 فممت الى الاقاييد فاخذتها ففتحت الباب وكان ابورافع يسرع عنده
 وكان في غلبة له فلما ذهب عنه اهل سره صعدت اليه فجعلت كما فتحت
 باباً اغلقت علي من داخل قلت ان النجوم ان نذروا بي لم يخلصوا الي حتى

وقصته قتل ابي رافع اليهودي لاجل اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم

اقتله فانتبهت اليه فاذا هو في بيت مظلم وسبط عياله لا اذرى اين هو من
 البيت قلت ابارافع قال من هذا فا هويت نحو الصوت فا ضربه ضربة
 بالسيف وانا د هس فما اغيت شيئا وصاح فخرجت من البيت فامكث خيرا
 بعيد ثم رجعت اليه فقلت ما هذا الصوت يا ابارافع فقال لا ملك الويل ان
 رجلا في البيت ضربني قبل بالسيف قال فا ضربه ضربة بالسيف اثخته
 ولم يقتله ثم وضعت ضبيب السيف في بطنه حتى اخذ في ظهره فمرفت الي
 قتله فعملت افترق الابواب يا يا با با حتى انتهيت الى درجته فوضعت رجلى
 وانا رى ان قد انتهيت الى الارض فوقت في ليلة مقمرة فانكسرت ساقي
 فعصبتها بهامة ثم انطلقت حتى جلست على الباب فقلت لا اخرج الليلة حتى اعلم
 اقتله فلما صاح الديك قام الناعى على السور فقال انى ابارافع اجراهل الحجاز
 فانطلقت الى اصحابي فقلت النجا قد قتل الله ابارافع فانتبهت الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فحدثته فقال ابسط رجلك فبسطت رجلى فمسحوا فكانوا يشتكها فطروا
 البخارى في صحيحه * وقال ابن اسحاق حدثني الزهري عن عبد الله بن كعب بن
 مالك قال لما صنع الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ان هذا الحيين من الانصار الاوس
 والخزرج كانوا يتصاولون معه تصاول الفحلين لا يصنع احدهما شيئا الا صنع
 الآخر مثله يقولون لا يعدون ذلك فضلا علينا في الاسلام وعند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلما قتل الاوس كعب بن الاشرف نذرت الخزرج
 رجلا هو في العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثله فتذاكر والبن ابى
 الحقيق بن خبير فاستأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتله فاذا نلهم وذكروا

الحديث الى ان قال ثم سعد واليه في عليه له فقر عوا عليه الباب فخرجت اليهم امرأته فقالت من انتم فقالوا حي من العرب تريد الميرة فقضت لهم فالت ذاكم الرجل عندكم في البيت وذكر تمام الحديث في قتله فقد تبين في حديث البراء وابن كعب انما تسرى المسلمون لقتله باذن النبي صلى الله عليه وسلم لأداء النبي صلى الله عليه وسلم ومعاداته له وانه كان نظير ابن الاشرف لكن ابن الاشرف كان معاهداً فآذى الله ورسوله فندب المسلمين الى قتله وهذا لم يكن معاهداً في الاحاديث كما تدل على ان من كان بسب النبي صلى الله عليه وسلم ويؤذيه من الكفار فانه كان يقصد قتله ويمنس عليه لاجل ذلك وكذلك اصحابه بامرهم بقتل ذلك مع كفه عن غيره من هو على مثل حاله في انه كافر غير معاهد بل مع امانه لاولئك واحداً اليهم من غير عهد بينه وبينهم ثم من هؤلاء من قتل ومنهم من جاء مسلماً تائباً معصوماً بثلاثة اسباب احدها انه جاء تائباً قبل القدرة عليه والى له وجب عليه حد لوجاهة تائب قبل القدرة عليه لسقط عنه فالحربى اولى بالناسى من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من خلقه ان يعفوا عنهم انما ان الحربى الاسلام لم يرخد بشى مما عمله في الجاهلية الا من حقوق الله ولا من حقوق العباد من غير خلاف عليه تقوية من قول للذين كفروا ان ينتهوا بقرهم مقدسافه واقول صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله رواه مسلم واقول صلى الله عليه وسلم من احسن في الاسلام لم يواخذ بما عمل في الجاهلية متفق عليه وهذا السلام خاف كثيراً وقد قتلوا

رجال لا يعرفون فلم يطلب احد منهم بقود ولا دية ولا كفارة واسلم وحشي قاتل
 حمزة وابن العاص قاتل ابن قوئل وعقبة بن الحارث قاتل خبيب بن هدي ومن
 لا يحصى ممن ثبت في الصحيح انه اسلم وقد علم انه قتل رجلا بعينه من
 المسلمين فلم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على احد منهم قصاصا بل قال
 صلى الله عليه وسلم بضعتك الله تعالى الى رجلين يقتل احدهما صاحبه كلاهما
 يدخل الجنة يقتل هذا في سبيل الله فيدخل الجنة ثم يتوب الله على القاتل
 فيسلم ويقتل في سبيل الله فيدخل الجنة متفق عليه وكذلك
 ايضا لم يضمن النبي صلى الله عليه وسلم احد منهم مالا اتلفه للمسلمين
 ولا اقام على احد حد زنا او سرقة او شرب او قذف سواء كان قد اسلم
 بعد الاسر او قبل الامر وهذا مالا نعلم بين المسلمين فيه خلافا لابي راية
 ولا في الفتوى به بل لو اسلم الحربي ويده مال مسلم قد اخذه من المسلمين
 بطريق الاغتنام ونحوه مالا يملك به مسلم من مسلم لكونه محرما في دين
 الاسلام كان له ملكا ولم يردده الى المسلم الذي كان يملكه عند جاهل العلماء
 من التابعين ومن بعدهم وهو معنى ما جاء عن الخلفاء الراشدين وهو مذهب
 ابي حنيفة ومالك ومنصور احمد وقول جاهل اصحابه بناء على ان الاسلام
 او العهد قر ما يده من المال الذي كان يعتقد ملكا له لانه خرج عن ملكه
 المسلم في سبيل الله ووجب اجره على الله واخذه هذا صار مستحلا له وقد
 غفر الله له باسلامه ما فعله في دماء المسلمين واموالهم فلم يضمنه بالرد الى مالكه
 كما لم يضمن ما اتلفه من النفوس والاموال ولا يقضى ما تركه من العبادات لان

كل ذلك كان تابعا للاعتقاد فلما رجع عن الاعتقاد غفر له ما تبعه من الذنوب فصار ما يده من المال لا تبعه عليه فيه فلم يؤخذ منه كجميع ما يده من العقود الفاسدة التي كان يستعملها من ربا وغيره ومن العلماء من قال بردة علي مالكة المسلم وهو قول الشافعي وابي الخطاب من الحنبلية بناء على ان اغتنامهم فعل محرم فلا يكون به مال المسلم كذا انصب ولانه لو اخذه المسلم منهم اخذا لا يملك به مسلم من مسلم بان يغنمه او يسرقه فانه يرد الى مالكة المسلم لحديث ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما اتفق الناس فيها عليه ولو كانوا قد ملكوه لما كان لهم منهم ولم يردوا والاول اصح لان المشركين كانوا يفتنون من اموال المسلمين الشيء الكثير من الكراع والسلاح وغير ذلك وقد اسلم عامة اولئك المشركين فلم يسترجع النبي صلى الله عليه وسلم من احد منهم مالا مع ان بعض تلك الاموال لا بد ان يكون باقية ويكفي في ذلك ان الله سبحانه قل لافقره الماجر بين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يتفنون فضلا من الله ورضوانا وقال تعالى اذ للذين يقتلون الى قوله الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الآية وقال تعالى وحده عن سبيل الله كمر بهو المسجد الحرام واخرج اهله منه وقال تعالى تبايهاكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين واخرجوكم من دياركم وانا هو ابي اخرجكم فبين سببها ان المسلمين اخرجوا من ديارهم واموالهم بغير حق حتى صاروا افقراء بهدان كانوا انبياءهم ان المشركين استولوا على تلك الديار والاموال وكانت باقية الى حين الفتح وقد اسلم امن استولى عليها في الجاهلية ثم لم ير النبي صلى الله عليه وسلم على احد منهم

أخرج من داره بعد الفتح والاسلام دارا لاملابل قبل للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح الا تنزل في دارك فقال وهل ترك لنا عقيل من داره وسأله المهاجرون ان يرد عليهم اموالهم التي استولى عليها اهل مكة فابى ذلك صلى الله عليه وسلم واقربها يسد من استولى عليها بعد اسلامه وذلك ان عقيل بن ابي طالب بعد الهجرة استولى على دار النبي صلى الله عليه وسلم و دور اخوته من الرجال والنساء مع ما ورثه من ابيه ابي طالب قال ابو رافع قبل للنبي صلى الله عليه وسلم الا تنزل منزلك من الشعب قال فهل ترك لنا عقيل منزلا وكان عقيل قد باع منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنزل اخوته من الرجال والنساء بمكة • وقد ذكر اهل العلم بالسيرة منهم ابو الوليد الا زرقى ان رابع عبد المطلب بمكة صارت لبنى عبد المطلب فثنها شعب ابن يوسف وبعض دار ابن يوسف لابي طالب والجو الذي بينه وبعض دار ابن يوسف دار المولد مولد النبي صلى الله عليه وسلم وما حوله لابي النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عبد المطلب ولا ريب ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له هذه الدار ورثها من ابيه وبها ولد وكان له دار ورثها هو وولده من خديجة رضى الله عنها قال الا زرقى فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسكنه كايها مسكنه الذي ولد فيه ومسكنه الذي ابني فيه بخديجة بنت خويلد وولد فيه وولده جميعا قال وكان عقيل بن ابي طالب اخذ مسكنه الذي ولد فيه وامايث خديجة فاخذته معتب بن ابي لهب وكان اقرب الناس اليه جوارا فباعه

عقيل بن ابي طالب

بعد من معاوية وقد شرح اهل السير ما ذكرنا في دور المهاجرين قال
الازرقى دار جحش بن رثاب الاسدي التي بالمعل لم يزل في يد ولد جحش
فلما اذن الله لنبيه صلى الله عليه وسلم واصحابه في الهجرة الى المدينة خرج
آل جحش جميعاً الرجال والنساء الى المدينة مهاجرين وتركوا دارهم
خالية وهم حلفاء حرب بن امية فعمد ابوسفيان الى دارهم هذه فباعها
باربعائة دينار من عمرو بن علقمة العامري فلما باع آل جحش ان اباسفیان
باع دارهم اثناً ابواحمد يهبوا باسفيان ويعبره بينهما وذكر ايات فلما كان
يوم فتح مكة اتى ابواحمد بن جحش وقد ذهب بصره الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فكله في رواية قال يا رسول الله ان اباسفیان عمداً الى دارى
فباعها قد عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فساو به بشى فاسمع ابواحمد
بعد ذلك ذكرها فقبل لابي احمد بعد ذلك قال لك رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لى ان سميت كنان خيرا او كنان لك بها اذا في الجملة
قال قلت فاننا اصبر فتركنا ابواحمد قال وكن امة ر عزوان دار نسي
ذات الوجهين فلما هاجر اخذها بلى بن امة وكن اسود صاه بها حيث
هاجر فلما كان عام الفتح وكلم ذو جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارهم
فكره ان يجمعوا في شى من امة لهم اخذت منهم في الله تعالى ههرو الله
امسك عتبة بن عزة ان عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارهم هذه
ذات الوجهين وسكت المهاجرون فقام يتكلم احد منهم في دارهم ههرو الله
ورسوله وسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسك بالذنى له فيه

ومسكنه الذي اجتنى فيه بغد يجة وهذه القصة معروفة عند اهل العلم
قال محمد بن اسحاق حدثني عبد الله بن ابي بكر بن حزم والزهير بن عكاشة
ابن ابي احمد قال ابطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح عليهم في دورهم
فقالوا لا ابي احمد يا ابا احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره لكم ان ترجعوا
في شيء من اموالكم مما اصيب في الله وقال ابن اسحاق ايضا في رواية زياد بن
عبد الله البكري عنه وتلاحق المهاجرون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يبق احد منهم بمكة الا مفتون او محبوس ولم يوجب اهل هجرة من مكة
بأهلهم واما لهم الى الله والى رسوله الا اهل دورهم من بنو مظهر من بني
جعح وبنو جعش بن رثاب حلفاء بني امية وبنو بكر من بني سعد بن ليث
حلفاء هدي بن كعب فان دورهم غلقت بمكة هجرة ليس فيها ساكن ولما خرج
بنو جعش بن رثاب من دارهم عدا عليهم ابو سفيان بن حرب فباعها من عمرو
ابن علقمة اخي بني عامر بن لؤي فلما بلغ بني جعش ما صنع ابو سفيان بدارهم
ذكر ذلك عبد الله بن جعش لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا ترضى يا عبد الله ان يعطيك الله بهادرا خيرا منها
في الجنة فقال بلى فقال ذلك لك فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم
مكة كله ابو احمد في دارهم فابطأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
الناس لا ابي احمد يا ابا احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان ترجعوا
في شيء من اموالكم اصيب منكم في الله فامسك عن كلام رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الواقدي عن اشياخه قالوا وقام ابو احمد بن جعش على باب المسجد على

جل له حين فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبته يعني الخطبة التي خطبها
 وهو واقف بباب الكعبة حين دخل الكعبة فعلى فيها ثم خرج يوم الفتح فقال
 بواحد وهو يصيح انشد بانه يا بني عبد مناف حاني انشد بانه يا بني عبد مناف
 داري قال قد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان فصار عثمان
 يشي فذهب عثمان الى ابي احمد فسار به فنزل ابو احمد عن بعيره وجلس مع
 القوم فاسمع ابو احمد ذاكرهم حتى اتى الله، وهذا نص في ان المهاجرين طلبوا
 استرجاع ديارهم فتمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ ما يريد من اسنولي
 ما يروى من انهم اشترى ما لله وجعل صلى الله عليه وسلم ما اخذ منهم الكفرة بمنزلة
 ما اصيب من ديارهم، ما فقوه من اموالهم وتلك دماء واما ال اشتراها الله
 وسلمت اليه ووجب اجرهم على الله فلا رجعة فيها وذلك لان المشركين
 يستملون دماء اموالهم واما ابوا ان تلك كلمة استعلاء لا وهم آمنون في هذا
 الاستعلاء فاذا اشاءوا اجبر الاسلام ذلك لانه صاروا اكلهم ما اصابوا
 دماءهم لا في ابدانهم لا يجوز ان يترفع منهم فان قيل ففي المسلمين
 عن الزهري عن ثوبان بن جابر عن امره بن منة بن اسامة بن زيد
 رضى الله عنه انه قال يا رسول الله انما نزل في دارنا بجمعة قال وهل ارسلنا
 عقيل من ربنا او دور وكون عقيل ودرت اذناب هوى ذئاب وما يربث
 جعفر ولا لي سبيل الا يا مسلمين وكن عقيل وذئاب تهرين وفي رواية
 البخاري انه قال يا رسول الله ان نزل عندك او ذلك من الفخمة لوهل ترك
 لنا عقيل من منزل تم قال لا يا كافر المؤمن ولا المؤمن الكافر قبل المهرى

ان المهاجرين طلبوا استرجاع ديارهم فتمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ ما يريد من اسنولي ما يروى من انهم اشترى ما لله وجعل صلى الله عليه وسلم ما اخذ منهم الكفرة بمنزلة ما اصيب من ديارهم، ما فقوه من اموالهم وتلك دماء واما ال اشتراها الله وسلمت اليه ووجب اجرهم على الله فلا رجعة فيها وذلك لان المشركين يستملون دماء اموالهم واما ابوا ان تلك كلمة استعلاء لا وهم آمنون في هذا الاستعلاء فاذا اشاءوا اجبر الاسلام ذلك لانه صاروا اكلهم ما اصابوا دماءهم لا في ابدانهم لا يجوز ان يترفع منهم فان قيل ففي المسلمين عن الزهري عن ثوبان بن جابر عن امره بن منة بن اسامة بن زيد رضى الله عنه انه قال يا رسول الله انما نزل في دارنا بجمعة قال وهل ارسلنا عقيل من ربنا او دور وكون عقيل ودرت اذناب هوى ذئاب وما يربث جعفر ولا لي سبيل الا يا مسلمين وكن عقيل وذئاب تهرين وفي رواية البخاري انه قال يا رسول الله ان نزل عندك او ذلك من الفخمة لوهل ترك لنا عقيل من منزل تم قال لا يا كافر المؤمن ولا المؤمن الكافر قبل المهرى

ومن ورث اباطالب قال ورثه عقيل وطالب وفي رواية معمر عن الزهري
 ابن من ذلك خدافي حجتك رواء البخاري و ظاهر هذا ان الدور انتقلت الى
 عقيل بطريق الارث لا بطريق الاستيلاء ثم باعها قلنا اما دار النبي صلى الله
 عليه وسلم التي ورثها من ابيه وداره التي هي له ولولده من زوجته المؤمنة خديجة
 فلا حق لعقيل فيها فلم انه استولى عليها واما دور ابي طالب فان اباطالب
 توفي قبل الهجرة بسنين والمواريث لم تفرض ولم يكن نزل بعد منع المسلم من
 ميراث الكافر بل كل من مات بمكة من المشركين اعطى اولاده المسلمون
 نصيبهم من الارث كغيرهم بل كان المشركون ينسحبون المسلمات الذي هو
 اعظم من الارث وانما قطع الله الموالاة بين المسلمين والكافرين بمنع النكاح
 والارث وغير ذلك بالمدينة وشرع الجهاد المتقاطع للمصمة قال ابن اسحاق
 حدثني ابن ابي نجيح قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة نظر الى
 تلك الرباع فما ادرك منها قد اقتسم على امر الجاهلية تركه لم يجره وما وجد
 لم تقسم قسمه على قسمة الاسلام وهذا الذي رواه ابن ابي نجيح يوافق
 الاحاديث المسندة في ذلك مثل حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم ادركه الاسلام فانه على
 ما قسم الاسلام رواه ابو داود وابن ماجه وهذا ايضا يوافق ما دل عليه كتاب
 الله ولا نسلم فيه خلافا فان الحربي لو عقد عقدا فاسدا من ربا او بيع خمر
 او خنزير او نحو ذلك ثم اسلم بعد قبض العوض لم يجرم ما يده ولم يجب عليه
 رد مولود لم يكن قبضه لم يجره ان يقبض منه الا ما يجوز للمسلم كادل عليه قوله

تعالى اتقوا الله وذروا ما بيني من الربا ان كنتم مؤمنين فامرهم بترك ما بيني في
 ذمم الناس ولم يأمرهم برد ما قبضوه وكذلك وضع النبي صلى الله عليه وسلم
 لما خطب الناس كل دم أصيب في الجاهلية وكل ربا في الجاهلية حتى ربا
 العباس ولم يأمرهم برد ما كان قبض فكذلك الميراث اذا مات الميت في الجاهلية
 واقتسموا تركته امضيت القسمة فمن استولى قبل الاقسام او تمسكوا بالثاقل
 القسمة قسم على قسمه لاسلام فليامت ابوطالب كن الحكيم بينهم ان يرثه جميع
 ولده فلم يقتسموا رباعه حتى هاجر جعفر بن ابى طالب فاستولى عميل عايبها
 وبعها فقل النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك لثاقله من ذل لاسول الله
 وراعه وذن معنى هذا الكلام انه استولى على دور كنانة فقتلوا
 ذلك لم تطف المدور اليه والى بنى عمه اذا لم يكن لهم فيها حق ثم هل بعد
 ذلك لا يرت المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن يريد والله اعلم لو ان
 الرباع باقية بيده الى الآن لم يقسمه كانه على رباع ابى طالب كناه له
 دون اخواته لانه ميراث لم يقسم فيقسمه لان بنى قسم الاسلام ومن
 قسم الاسلام ان لا يرث النساء الا ما تركن . ولها الحليم موت
 ابى طالب وقبل سمعته تركه به له وله قبل موته ميعين النبي صلى الله
 عليه وسلم . يا و جعفر ايس لها المطالبة بشي من ميراث بنى طالب لو كان
 باقيا فكيف اذا اخذ منه في سبيل الله فاذن ان لا يرث الخري لا يرث اب بعد
 اسلامه باكون صاحبه من نساء المؤمنين و هو ارفع و حقوق الله ولا يتزع
 ما يده من امواله التي سخرها له وخذ ايضا اساعه من سب وخيره

فهذا وجهه العفو عن هؤلاء وهذا الذي ذكرناه من سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في تحتم قتل من كان يسبه من المشركين مع العفو عن
 هو مثله في الكفر كان مستقرا في نفوس اصحابه على عهده وبعد عهده
 يقصدون قتل الساب ويحرضون عليه وان امسكوا عن غيره ويحطون
 ذلك هو الموجب لقتله ويذلون في ذلك نفوسهم كما تقدم من حديث الذي قال
 سبني وسب امي وكف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حمل عليه
 حتى قتل وحديث الذي قتل اباه لما سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم
 وحديث الانصاري الذي نذر ان يقتل العصاة فقتلوا وحديث الذي
 نذر ان يقتل ابن ابي سرح وكف النبي صلى الله عليه وسلم عن مبايعته
 ليوفي بنذره وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال
 اني لواقف في الصف يوم بدر فظنرت عن يميني وعن شمالي
 فاذا انا بعلامين من الانصار حديثه اسنانها فتمتيت ان اكون بين اضعامها
 فغمزني احدها فقال اي عم هل تعرف ابا جهل قلت نعم فمأحا جثتك اليه يا ابن
 اخي قال اخبرت انه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده
 لئن رأيت لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الاعجل منا قال فتعجبت
 لذلك قال وغمزني الآخر فقال لي مثلها فلم انشب ان نظرت الى ابي جهل
 يميل في الناس فقات لها الاتريان هذا صاحبكما الذي تسألاني عنه قال
 فابتدراه بسيفيهما فضرباه حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاخبراه فقال ايكما قتله فقال كل واحد منهما انا قتله فقال هل مسحتما

في قتله ابي جهل

سيفه كذا قال لا تنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السيفين فقال كلا كما
 قتله وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلبه لما ذين عمرو بن الجوح
 والرجلان معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عفراء والقصة مشهورة
 في فرح النبي صلى الله عليه وسلم بقتله وسجود شكر أو قوله هذا فرعون هذه
 الامة هذا مع نبيه عن قتل ابي الهيثم بن هشام مع كونه كافرا غير ذي
 عهد لكفه عنه واحسانه باسعى في نفس صحيفة الجود ومع قوله لو كان
 المعلم بن عدي حيا ثم دعي في هولا التي يعني الاسرى لاصالقتهم له
 يكافي الذمة بجارته له منعه والمعلم غير معاهد فعلم ان موذي الرسول
 صلى الله عليه وآله من اهل الهلاك والانتقام منه بخلاف التكليف وان
 اشترك في الكفر كذا في الحديث لمحسن اليه باحسانه والله كان كافرا يؤيد ذلك
 ان ابا الهلب كان له من القرابة ما قاله قال زادو تغلف عن بني هاشم في نصره نزل
 القرآن فيه نزول من الله الوعد باسمه خذ يا آل محمد بغيره من الكافرين
 كجروني عن ابن عباس انه قال يا بني الهلب لان كفار قومه حتى خرج
 ما حيت تميت قريش عابا ذمهم فله الله والمساب مع مساواتهم
 بعد خمس ونوفيا في السب لاناؤه ونصروا وهم كفار شكر الله ذلك
 لهم بمجاهدة بعد الاسلام مع بني هاشم في سبهم من القرى وابو طالب
 اعانته ونصروا من الله من اعداب قومه من اخف اهل الارض اباؤه
 وقد روى ان ابا الهلب يرضى في ذل الامانة توبة ان بشره بولادته
 ومن سنة انه ان من اهل الكوفة من ان يذنبوه من الذين يؤذون الله

قصة هلاك المستهزين

ورسوله فان الله سبحانه يتقم منه لرسوله ويكفيه اياه كما قد تناول بعض ذلك
في قصة الكاتب المقترى وكما قال سبحانه فاصدع بانثؤمروا عرض عز المشركين
انا كفيناك المستهزين * والقصة في اهلاك الله واحدا واحدا من هؤلاء
المستهزين معروفة قد ذكرها اهل السير والتفسير وهم على ما قبل نفر من
رووس قريش منهم الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل والاسودان ابن
المطلب وابن عبد يغوث والحارث بن قيس وقد كتب النبي صلى الله عليه
وسلم الى كسرى وقيصرو كلاهما لمسلم لكن قيصرا كرم كتاب النبي صلى الله
عليه وسلم واكرم رسوله فثبت ملكه فيقال ان الملك باق في ذريته
الى اليوم وكسرى مرق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واستهزا
برسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله الله بعد قليل ومارق ملكه كل مرق
ولم يبق الا كاسرة ملك وهذا والله اعلم بتحقيق لقوله تعالى ان شانك هو الابر
فكل من شانه وابغضه وعاداه فان الله يقطع دابره ويمحق عينه واثره
وقد قيل انها نزلت في العاص بن وائل او في عقبة بن ابي معيط او في كعب بن
الاشرف وقد رايت صنع الله بهم * ومن الكلام السائر لحوم العلماء مسومة
فكيف للحوم الانبياء عليهم السلام وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يقول الله تعالى من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة فكيف بمن عادى
الانبياء ومن حارب الله تعالى حربا واذا استقصيت قصص الانبياء المذكورة
في القرآن تجد اممهم انما اهلكوا حين آذوا الانبياء وقابلوهم بقبيح القول والعمل
وهكذا ابنو اسرائيل انما ضربت عليهم الذلة وباء وابغضب من الله ولم يكن

لهم تصيد لقتلهم الانبياء بغير حق مضموم الى كفرهم كما ذكرنا ذلك في كتابه
 و لملك لا تجد احدا اذى لى من الانبياء ثم لم يتب الا ولا بد ان تعيبه قارعة
 وقد ذكرنا ما جربه المسلمون من تعجيل الانتقام من الكفار اذا تعرضوا
 لسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا مثل ذلك في وقائع متعددة وهذا
 باب واسع لا يحاط به ولم نتصدقصد هنا وانما قصدنا بيان الحكم الشرعى وكان
 سبحانه يحبه و يصرف عنه اذى الناس و شتمهم بكل طريق حتى في اللفظ في
 الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ترون كيف
 يصرف الله عنى شتم قريش وامنهم يشتمون مذمما ويلعنون مذمما وانا محمد
 فتزه الله اسمه و نعته عن الاذى و صرف ذلك الى من هو مذموم و ان كان
 المودى انما قصد عينه فادان قرر بما ذكرناه من سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم و سيرة اصحابه و غير ذلك ان السب الى رسول يعين قتله فنقول ان يكون
 تعين قتله اكونه كافرا حربيا و السب المضموم الى ذلك و الاول باطل لان
 الاحاديث نص في انه لا يقتل لمجرد كونه كافرا حربيا بل عمدتها قد نص فيه
 على ان موجب قتله انه هو السب فنقول اذا تعين قتل الحربى لاجل انه سب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك المسام و الدمى اولى لان موجب
 للقتل هو السب لا مجرد الكفر و المذرية كما تبين فحيث ما وجد هذا الموجب
 وجب القتل و ذلك لان الكفر ملحق بالدمى لا موجب لقتل الكافر بكل حال فانه
 يجوز اصابته و هادته و اصابته عليه و مائة داهى اذى الكافر عهد عصم العهد
 دمه الذى اباحه الكفر فهداه هو الفرقى بين الحربى و الذمى فاما سوى ذلك

من موجب القتل فلم يدخل في حكم العهد • وقد ثبت بالسنة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بقتل الساب لا لجل السب فقط لا لجراد الكفر الذي لا عهد معه فاذا وجد هذا السب وهو موجب للقتل والعهد لم يصح من موجه تعين القتل ولان اكثر ما في ذلك انه كان كافرا حر يا سابا والمسلم اذا سب يصير مرتدا سابا و قتل المرتد واجب من قتل الكافر الاصل والذمي اذا سب فانه يصير كافرا سابا بعد عهد متقدم و قتل مثل هذا اغاظه • وايضا فان الذمي لم يعاهد على اظهار السب بالاجماع ولهذا اذا اظهره فانه يعاقب عليه باجماع المسلمين اما بالقتل او بالعزير وهو لا يعاقب على فعل شيء ما عوده عليه وان كان كفرا غليظا ولا يجوز ان يعاقب على فعل شيء قد عوده على فعله واذا لم يكن العهد مسوغا لفعله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالقتل لا لجله فيكون قد فعل ما يقتل لا لجله وهو غير مقرر عليه بالعهد ومثل هذا يجب قتله بلا تردد وهذا التوجيه يقتضي قتله سواء قدر انه نقض العهد ولم يقضه لان موجبات القتل التي لم نقره على فعلها يقتل بها وان قيل لا يتقضى عهد كالزنا بدمية وكقطع الطريق على ذمي وكقتل ذمي وكما فعل هذه الاشياء مع المسلمين وقتلنا ان عهد لا ينقض فانه يقتل • وايضا فان المسلم قد امتنع من السب بما اظهره من الايمان والذمي قد امتنع منه بما اظهره من الذمة والتزام الصغار ولو لم يكن ممنوعا منه بالصغار لما جاز عقوبته بتعزير ولا غيره اذا فعله فاذا قتل لا لجل السب الكافر الذي يستعمله ظاهرا وباطنا ولم يعاهدنا عهدا يقتضي تركه فلان يقتل لا لجله

من التزم ان لا يظهره وعاهد ناطق ذلك اولى واخرى . وايضا فقد تبين
بما ذكرناه من هذه الاحاديث ان الساب يجب قتله فان النبي صلى الله عليه
وسلم امر بقتل الساب في مواضع والامر يقتضي الوجوب ولم ينافه عن
احد السب الا ندرده وكذلك اصحابه هذا مع ما قد كان يمكنه من
العفو عنه فحيث لا يمكنه العفو عنه يجب ان يكون قتل الساب او كد
والحرص عليه اشد وهذا الفعل منه هو نوع من الجهاد والاغلاظ على
الكافرين والمنافقين واظهار دين الله واعلاء كلمته ومعلوم ان هذا واجب
فلم ان قتل الساب واجب في الجملة وحيث جاز العفو له صلى الله عليه
وسلم فانما هو فمين كان مقدورا عليه من مظهر الاسلام طاع له او ممن
جاءه مستسلما اما المعتصمون فلم يعف عن احد منهم ولا يرد على هذا ان
بعض الصحابة آمن احدى القيتين وبعضهم آمن ابن ابي سرح لان هذين
كانا مستسلمين يريدان الاسلام والتوبة ومن كان كذلك فقد كان النبي
صلى الله عليه وسلم له ان يعفوه فلم يتعين قتله فاذا ثبت ان الساب كان قتله
واجبا والكافرا الحربي الذي لم يسب لا يجب قتله بل يجوز قتله فمعلوم ان
الذمة لا تعصم دم من يجب قتله وانما تعصم دم من يجوز قتله . الا ترى ان المرتد
لا ذمة له وان القاطع والزاني لما وجب قتلها لم تمنع الذمة قتلها . وايضا
فلا ضرورة للذمة على الحربي الا بالعهد والعهد لم يبع له اظهار السب بالاجماع
فيكون الذمة قد شرك الحربي في اظهار السب الموجب للقتل وما اختص
به من العهد لم يبع له اظهار السب فيكون قد اتى بما يوجب القتل وهو لم يقر

الذي اشد من الحاربة

عليه فيجب قتله بالضرورة . وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل
من كان يسبه مع امانه لمن كان يحارب به نفسه وماله فعلم ان السب اشد من
المحاربة او مثلها والذي اذا حارب قتل فاذا سب قتل بطريق الاولى
. وايضاً فان الذي وان كان معصوماً بالعهد فهو ممنوع بهذا العهد من
اظهار السب والحربي ليس له عهد يعصمه ولا يمنعه فيكون الذي من جهة
كونه ممنوعاً اسوأ حالاً من الحربي واشد عداوة واعظم جرماً اولى
بالسكال والعقوبة التي يعاقب بها الحربي على السب والعهد الذي عصمه
لم يف بموجبه فلا ينفعه لانا انما نستقيم له ما استقام لنا وهو لم يستقم بالاتفاق
وكذلك يعاقب والعهد يعصم دمه وبشره الا بحق فلا تجازت عقوبته بالاتفاق
علم انه قد اتى ما يوجب العقوبة وقد ثبت بالسنة ان عقوبة هذا الذنب القتل
وسر الاستدلال بهذه الاحاديث انه لا يقتل الذي لمجرد كون عهد
قد انتقض فان مجرد نقض العهد يجعله كافراً لا عهد له وقد ثبت بهذه
السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقتل الساب لمجرد كونه كافراً غير
معاهد وان قتله لاجل السب مع كون السب مستلزماً للكفر والعداوة والمحاربة
وهذا القدر موجب للقتل حيث كان وسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى على تعيين قتله
في السنة الثالثة عشر . ما روينا من حديث ابي القاسم عبد الله بن محمد
البغوي قال ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حبان
عن ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم (١) امرني ان احكم
فيكم برأبي وفي اموالكم كذا وكذا وكانت خطبة امرأة منهم

(١) هكذا في المقول عنه والقصة بتمامها على الصفحة الالية ١٢

في الجاهلية فابوا ان يزوجه ثم ذهب حتى نزل على المرأة فبعث القوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب عدو الله ثم ارسل رجلاً فقال ان وجدته حياً فاقطعه وان انت وجدته ميتاً فخرقه بالنار فانطلق فوجد قد لدغ فمات فخرقه بالنار فعند ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ورواه ابو احمد بن عدي في كتابه (الكامل) قال ثنا الحسين بن محمد بن عنبر ثنا حجاج بن يوسف الشاعر ثاز كريب بن عدي ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حبان عن ابن بريدة عن ابيه قال كان حي من بني لبث من المدينة على ميلين وكان رجلاً قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجه فاقطعوه عليه حلة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كساني هذه الحلة وامرني ان احكم في اموالكم ودمائكم ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يجبرها فارسل القوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب عدو الله ثم ارسل رجلاً فقال ان وجدته حياً وما راك تجده حياً فاضرب عنقه وان وجدته ميتاً فاحرقه بالنار قال فذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار هذا اسناد صحيح على شرط الصحيح لا نعلم له علة وله شاهد من وجه آخر ورواه المعافى بن زكريا الجري في (كتاب المجلس) قال ثنا ابو حامد الحصري ثنا السري بن مرثد الخراساني ثنا ابو جعفر محمد بن علي القزاري ثاداد بن الزبير قال قال اخبرني عطاء بن السائب عن عبد الله بن الزبير قال يوم لا صحابه اتدرون ما قال ويل هذا الحديث من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده

حكاية رجل اظهر لقوم ما ربه عليهم باسم النبي عليه الصلاة والسلام كذباً

الذين الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم

من النار قال كان رجل عشي امرأة فأتى أهلها مساء فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني اليكم ان اتضيف في اي بيوتكم شئت قال وكان يشترط بيوتة المساء قال فأتى رجل منهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان فلانا يزعم انك امرته ان يبيت في اي بيوتنا شاء فقال كذب يا فلان انطلق معه فان امكنك الله منه فاضرب عنقه واحرقه بالنار ولا اراك الا قد كفيته فلما خرج الرسول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه قال اني كنت امرتك ان تضرب عنقه وان تحرقه بالنار فان امكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار فانه لا يمدب بالنار الا رب النار ولا اراك الا قد كفيته فحالت السماء بصيب فخرج الرجل يتوضأ فليسته افعى فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال هو في النار وقد روى ابو بكر بن مردويه من حديث الوازع عن ابي سلمة عن امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقول علي ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار وذلك انه بعث رجلا فكذب عليه فوجد ميتا قد انشق بطنه ولم تقبله الارض وروى ان رجلا كذب عليه فبعث عليه الزبير اليه ليقتله وللناس في هذا الحديث قولان احدهما الاخذ بظاهره في قتل من تعد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هؤلاء من قال يكفر بذلك قاله جماعة منهم ابو محمد الجويني حتى قال ابن عقيل من شيخه ابي الفضل الممداني بتدعية الاسلام والكذب ابون والواضعون للحديث اشد من المحدثين قصدوا افساد الدين من خارج وهو لاه قصدوا افساده من داخل فهم كاهل بلد سعوا في فساد احواله والمحدثون كالحاصرين من

خارج فالداخله يفتنون الحصن فهم شر دلي الاسلام من غير الملايين له •
 ووجه هذا القول ان الكذب عليه كذب على الله ولهذا قال ان كذبا
 على ايس ككذب على احدكم فان ما امر به الرسول فقد امر الله به يجب اتباعه
 كوجوب اتباع امر الله وما اخبر به وجب تصديقه كما يجب تصديق ما اخبر الله
 به ومن كذبه في خبره او امتنع من التزام امره ومعلوم ان من كذب
 على الله بان زعم انه رسول الله او نبيه او اخبر عن الله خبرا كذب فيه
 كسبلمة والعنسي ورومان الدينيين فانه كافر حلال الدم فكذلك من
 تهمد الكاذب على رسوله • يبين ذلك ان الكذب بنزلة التكذيب له ولهذا
 جمع الله بينهما بقوله تعالى فمن انزل من افترى على الله كذبا او كذب بالحق
 لاجاء • بل ربما كان الكاذب عليه اعظم اثاما المكذب له ولهذا ابدأ الله
 به كما ان العاصي عليه اعظم درجة من المصدق بخبره فاذا كان الكاذب
 مثل المكذب او اعظم والكاذب على الله كالمكذب له فالكاذب على
 الرسول كالكاذب له • يوضح ذلك • ان تكذبه نوع من الكذب فان
 مضمون تكذيبه الاخبار عن خبره انه ليس يصدق وذلك ابطال لدِين الله
 ولا فرق بين تكذبه في خبر واحد او في جميع الاخبار وانما صار كافرا
 لما يتبين من ابطال رسالته اذ ودينه والكاذب عليه يدخل في دينه
 ما ليس منه عمد او بزم انه يجب على الامة التصديق بهذا الخبر وامثال هذا
 الامر لانه دين الله مع العلم بانه ليس لله دين والزيادة في الدين
 كالنقص منه ولا فرق بين من يكذب بآية من القرآن او يصنف

من قبہ کند یافتہ کافر حلال الدماء

كلاماً و يزعم انه سورة من القرآن عامداً لذلك ❦ و ايضاً فان
تعمد الكذب عليه استهزاء به واستخفاف لانه يزعم انه امر باشياء
ليست عملاً امر به بل وقد لا يجوز الامريها وهذه نسبة له الى السفه او انه
يخبر باشياء باطلة وهذه نسبة له الى الكذب وهو كفر صريح ❦ و ايضاً فانه
لو زعم زاعم ان الله فرض صوم شهر آخر غير رمضان او صلاة سادسة
زائدة ونحو ذلك او انه حرم الخبز واللحم عالم الكذب نفسه كفر بالاتفاق ❦
فمن زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب شيئاً لم يوجبه او حرم شيئاً
لم يحرمه فقد كذب على الله كما كذب عليه الاول وزاد عليه بان صرح
بان الرسول قال ذلك وانه امنى القائل لم يقله اجتهدا واستنباطا بالجملة
فمن تعمّد الكذب الصريح على الله فهو المشتمد للكذب الله واسوا حالاً وليس
يخفى ان من كذب على من يجب تعظيمه فانه مستخف به ❦ بين بحقه ❦ و ايضاً
فان الكاذب عليه لا بد ان يشينه بالكذب عليه وينقصه بذلك ومعلوم
انه لو كذب عليه كما كذب عليه ابن ابي سرح في قوله كان يتعلم مني او رماه
ببعض القواش الموبقة او الاقوال الخبيثة كفر بذلك فكذلك الكاذب
عليه لانه اما ان ياتر عنه امراً او خبراً او فعلاً فان اثر عنه امر الميامر به فقد زاد
في شريعته وذلك الفعل لا يجوز ان يكون ميامراً به لانه لو كان كذلك لامر به
صلى الله عليه وسلم لقوله ما تركت من شيء يقربكم الى الجنة الا امرتكم به
ولا من شيء يبعدكم عن النار الا نهيتكم عنه فاذا لم يامر به فالامر به غير جائز منه ❦ ومن
روى عنه انه امر به فقد نسبته الى الامر بما لا يجوز له الامر به وذلك نسبة له

الى السفه . وكذ لك ان تقل عنه خبرا فلو كان ذلك الخبر مما ينبغي له الاخبار به
لاخبر به لان الله تعالى قد اكل الدين فاذا لم يخبر به فليس هو مما ينبغي له ان
يخبر به وكذ لك الفعل الذي ينقله عنه كاذبا فيه لو كان مما ينبغي فعله و يرجع
لفعله فاذا لم يفعله فتركه اولى فاصله ان الرسول صلى الله عليه وسلم اكل
البشر في جميع احواله فثابر به من القول والفعل فتركه اكل من فعله وما فعله
ففعله اكل من تركه فاذا كذب الرجل عليه متعمدا او اخبر عنه بما لم يكن
فذل لك الذي اخبر عنه نقص بالنسبة اليه اذ لو كان كمالا لوجد منه ومن
انتقص الرسول فقد كفر . واعلم . ان هذا القول في غاية القوة كما تراه
لكن يتوجه ان يفرق بين الذي يكذب عليه مشافهة وبين الذي
يكذب عليه بواسطة مثل ان يقول حدثني فلان ابن فلان عنه بكذا
فهذا انما كذب على ذلك الرجل ونسب اليه ذلك الحديث فاما ان
قال هذا الحديث صحيح او ثبت عنه انه قال ذلك عالما بانه كذب فهذا
قد كذب عليه اما اذا اقتراه ورواه رواية ساذجة فبه نظر لاسيما والصحابة
عدول بتعد بل الله لهم فالكذب لو وقع من احد ممن يدخل فيهم لعظم ضرره
في الدين فاراد صلى الله عليه وسلم قتل من كذب عليه وعجل عقوبته ليكون
ذلك عاصما من ان يدخل في العدو من ليس منهم من المنافقين ونحوهم .
واما من روى حد يثاب علم انه كذب فهذا احرام كما صح عنه انه قال من روى
عني حد يثاب علم انه كذب فهو احد الكاذبين لكن لا يكفر الا ان ينضم الى
روايته ما يوجب الكفر لانه صادق في ان شيخه حدثه به لكن لعلمه بان شيخه كذب

فيه لم تكن تصل له الرواية فصار بمنزلة ان يشهد على اقرار او شهادة او عقد
وهو يعلم ان ذلك باطل فان هذه الشهادة حرام لكنه ليس بشاهد زور
وعلى هذا القول فمن سبه فهو اولى بالقول بمن كذب عليه فان الكاذب
عليه قد زاد في الدين ما ليس منه وهذا قد طعن في الدين بالكيفية وحسنه
فالنبي صلى الله عليه وسلم قد امر بقتل الذي كذب عليه من غير استتابة
فكذلك الساب له اولى * فان قيل * الكذب عليه فيه مفسدة وهو ان
يصدق في خبره فيزاد في الدين ما ليس منه او ينتقص منه ما هو منه والطاعن عليه
قد علم بطلان كلامه بما اظهر الله من آيات النبوة * قيل * والمحدث عنه
لا يقبل خبره ان لم يكن عدلا خاضعا فليس كل من حدث عنه قبل
خبره امكن قد يظن عدلا وليس كذلك والطاعن عليه قد يؤثر طعنه
في نفوس كثيرة من الناس ويسقط حرمة من كثير من القلوب فهو اوكد
على ان المحدث عنه له دلائل يميز بها بين الكذب والصدق * القول الثاني *
ان الكاذب عليه تغلظ عقوبته لكن لا يكفر ولا يجوز قتله لان موجبات
الكفر والقتل معلومة وليس هذا منها فلا يجوز ان يثبت ما لا اصل له ومن
قال هذا فلا بد ان يقيد قوله بانه لم يكن الكذب عليه متضمنا لعب ظاهر
فاما ان اخبرانه سمعه يقول كلاما يدل على نقصه وعيبه دلالة ظاهرة مثل
حديث عرق الحيل ونحوه من الترهات فهذا مستهزء به استهزاء ظاهرا
ولا ريب انه كافر حلال الدم * وقد اجاب من ذهب الى هذا القول عن
المحدث بان النبي صلى الله عليه وسلم علم انه كان متافقا فقتله لذلك لا للكذب

وهذا الجواب ليس بشيء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن من مسته إن
يقتل أحدا من المنافقين الذين أخبر الثقة عنهم بالنفاق أو الذين نزل القرآن
بنفاقهم فكيف يقتل رجلا بمجرد علمه بنفاقه ثم أنه سمي خلقاً من المنافقين
لحد يفة وغيره ولم يقتل منهم أحداً وإيضاً فالسبب المذكور في الحديث
أنما هو كذب به على النبي صلى الله عليه وسلم كذبا له فيه غرض وعليه رتب القتل
فلا تجوز إضافة القتل إلى سبب آخر وإيضاً فإن الرجل إنما قصد بالكذب
نيل شهوته ومثل هذا قد يصدر من الفساق كما يصدر من الكفار وإيضاً
فإن كان يكون نفاقه لهذه الكذبة أو لسبب ماض فإن كان لهذه فقد ثبت أن
الكذب عليه نفاق والمنافق كافر وإن كان النفاق متقدماً وهو المقتضى للقتل
لأخيره فعلام يؤخر الأمر بقتله إلى هذا الحين وعلام لم يؤخذه الله تعالى
بذلك النفاق حتى فعل ما فعل وإيضاً فإن القوم أخبروا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بقوله فقال كذب عبد الله ثم أمر بقتله إن وجدته
حيّاً ثم قال ما زال يتجدد حياً لعله صلى الله عليه وسلم بأن ذنبه يوجب تعجيل
العقوبة والنبي صلى الله عليه وسلم أذن الأمر بالقتل وأخبره من العقوبات
والكفارات عقب فعل وصفه صالح لترتيب ذلك الجزاء عليه كان ذلك
الفعل هو المقتضى لذلك الجزاء لا غيره كما أن الأعرابي لما وصف له الجاع
في رمضان أمره بالكفارة ولما قرعته عامر والغامدية وغيرهما بالزنا أمر
بالرجم وهذا مما لا خلاف فيه بين الناس نعلمه نعم قد يختلفون في نفس
الموجب هل هو مجموع تلك الأوصاف أو بعضها هو نوع من تنقيح المناط

فاما ان يجعل ذلك الفعل عديم التأثير والموجب لتلك العقوبة غيره الذي لم يذكرو هذا فاسد بالضرورة لكن يمكن ان يقال فيه ما هو اقرب من هذا وهو ان هذا الرجل كذب على النبي صلى الله عليه وسلم كذا يتضمن انتقاصه وعيبه لانه زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم حكمه في دماءهم وابوالهم واذن لهم ان يبيت حيث شاء من بيوتهم ومقصوده بذلك ان يبيت عند تلك المرأة ليفجر بها ولا يمكنهم الانكار عليه اذا كان محكما في الدماء والاموال ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يحلل الحرام ومن زعم انه احل المحرمات من الدماء والاموال والقوا حش فقد انتقصه وعابه ونسب النبي صلى الله عليه وسلم اليه انه ياذن له ان يبيت عند امرأة اجنبية خاليا بها وانه يحكم بما شاء في قوم مسلمين وهذا طعن على النبي صلى الله عليه وسلم وعيب له وعلى هذا التقدير فقد امر بقتل من عابه وطعن عليه من غير استتابة وهو المقصود في هذا المكان ثبت ان الحديث نص في قتل الطاعن عليه من غير استتابة دلي كلا القولين وما يؤيد القول الاول ان انقوم لو ظهر لهم ان هذا الكلام سب وطعن لبادروا الى الانكار عليه ويمكن ان يقال رايهم امره فتوقفوا حتى استثبتوا ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم لما تعارض وجوب طاعة الرسول وعظم ما اتاهم به هذا الاعمين ومن نصر القول الاول قال كل كذب عليه فانه متضمن للطعن عليه كما تقدم ثم ان هذا الرجل لم يذكر في الحديث انه قصد الطعن والازراء وانما قصد تحصيل شهوته بالكذب عليه وهذا شأن كل من نهد الكذب عليه فانه انما يقصد تحصيل غرض له ان لم يقصد الاستهزاء به

والاغراض في الغالب امامال او شرف كما ان المسمى انما يقصد اذا لم يقصد مجرد
الاضلال اما الرياسة بنفاذ الامر وحصول التعظيم او تحصيل الشهوات الظاهرة
وبالجملة فمن قال او فعل ما هو كفر كفر بذلك وان لم يقصد ان يكون كافرا
اذ لا يقصد الكفر احد الا ما شاء الله ❦

❦ السنة الرابعة عشر ❦ حديث الاعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه
وسلم لما اعطاه ما احسنت ولا اجملت فاراد المسلمون قتله ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم لو تركتم حين قال الرجل ما قال فقتلتموه دخل النار ❦
وسياتي ذكره في ضمن الاحاديث المتضمنة لعفوه عمن آذاه فان هذا
الحديث يدل على ان من آذاه اذا قتل دخل النار وذلك دليل على كفره
وجواز قتله والا كان يكون شهيدا او كان قاتله من اهل النار وانما عفا النبي
صلى الله عليه وسلم عنه ثم استرضاه بعد ذلك حتى رضى لانه كان له ان يعفو
عمن آذاه كما سياتي ان شاء الله تعالى ❦ ومن هذا الباب ❦ ان الرجل الذي
قال له لما قسم غنائم خيبر ان هذه تقسمه ما اريد بها وجهه الله فقال عمر د عني
يا رسول الله فاقتل هذا المنافق فقال معاذ الله ان يتحدث الناس اني اقتل اصحابي
ثم اخبر انه يخرج من ضئضئه اقوام يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ❦ وذكر
حديث الخوارج رواه مسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع عمر من قتله
الاثلاث يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه ولم يمنعه لكونه في نفسه معصوما
كما قال في حديث حاطب بن ابي بلتعه فانه لما قال ما فعلت ذاك كفر اولاً
رغبة عن د بني ولارضى بالكفر بعد الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه

❦ حديث الامراني الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم عند تقسيمه الغنائم ما احسنت ولا اجملت ❦

قد صدقكم فقال عمر د عني اضرب عنق هذا المنافق فقال انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فين صلى الله عليه وسلم انه باق على ايمانه وانه صدر منه ما يغفر له به الذنوب فعلم ان دمه معصوم وهنا حال بفسدة زالت فعلم ان قتل مثل هذا القاتل اذا امنت هذه المفسدة جائز وكذا لك لما امنت هذه المفسدة انزل الله تعالى قوله جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم بعد ان كان قد قال له ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذهم وقال زيد بن اسلم قوله جاهد الكفار والمنافقين نسخت ما كان قبلها وما يشبه هذا ان عبد الله بن ابي لما قال لئن رجعنا الى المدينة ليمرجن الا عزمنا الا ذل وقال لا نفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا استامر عمر في قتله فقال اذن ترعده انوف كثيرة بالمدينة وقال لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه والقصة مشهورة وهي في الصحيحين ومتاني ان شاء الله تعالى فعلم ان من آذى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذا الكلام جاز قتله كذلك مع القدرة وانما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتله لما خيف في قتله من نفور الناس عن الاسلام لما كان ضعيفا ومن هذا الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من يعذرني في رجل بلغتني اذاه في اهل قال له سعد بن معاذ انا اعذررك ان كان من الاوس ضربت عنقه والقصة مشهورة فلما لم ينكر ذلك عليه دل على ان من آذى النبي صلى الله عليه وسلم ونقصه يجوز ضرب عنقه والفرق بين ابن ابي وغيره ممن تكلم في شان عائشة انه كان يقصد بالكلام فيها عيب رسول الله

صلى الله عليه وسلم والطعن عليه والحق العاربه ويتكلم بكلام يتقصه به
 فاذلك قالوا بقتله بخلاف حسان ومسح وحننة فانهم لم يقصدوا ذلك
 ولم يتكلموا بما يدل على ذلك ولهذا انما امتعذ رالبي صلى الله عليه وسلم
 من ابن ابي دون غيره ولاجله خطب الناس حتى كاد الحيات يقتلون
 الحديث الخامس عشر قال سعيد بن يحيى بن سعيد الاموي في مغازيه
 حدثني ابي عن المجالد بن سعيد عن الشعبي قال لما افتتح رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مكة دعا بمال العزى فثره بين يديه ثم دعا رجلا قد ساء
 فاعطاه منها ثم دعا اباسقيان بن حرب فاعطاه منها ثم دعا سعد بن حريث
 فاعطاه منها ثم دعا رجلا من قرش فاعطاه فاجعل يعطى الرجل الداعة من
 الذهب فيها خمسون مثقالا وسبعون مثقالا ونحو ذلك فقام رجل فقال انك
 لبصير حيث تضع التبر ثم قام الثانية فقال مثل ذلك فاعرض عنه النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم قام الثالثة فقال انك لتحكم وما ترى عدلا قال ويحك اذا
 لا يعدل احد بعدى ثم دعا نبي الله صلى الله عليه وسلم ابابكر فقال اذهب
 فاقتله فذهب فلم يجد فقال لو قتله لرجوت ان يكون اولهم وآخرهم
 فهذا الحديث نص في قتل مثل هذا الطاعن على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من غير استتابة وليست هي قصة قسم غنائم حنين ولا قسم التبر الذي
 بعث به علي من اليمن بل هذه القصة قبل ذلك في قسم مال العزى وكان
 هدم العزى قبل الفتح في اواخر شهر رمضان سنة ثمان وغنائم حنين قسمت
 بعد ذلك بالجعرانة في ذي القعدة وحديث علي في سنة عشر وهذا

الحديث مرسل ومخرجه عن مجاهد وفيه لين لكن له ما يؤيد معناه فانه
قد تقدم ان عمر قتل الرجل الذي لم يرض بحكم النبي صلى الله عليه وسلم
ونزل القرآن باقراره على ذلك وجرمه اسهل من جرم هذا وايضا فان
في الصحيحين عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الذي
لمزه في قسمة الذهب التي ارسل بها علي من اليمن وقال يا رسول الله اتق الله
انه قال انه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله وطبلا لا يجاوز
حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية يقتلون اهل الاسلام
ويدعون اهل الاوثان لئن ادركتهم لا قتلنهم قتل عاد وفي الصحيحين
عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم
في آخر الزمان احداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قور البرية لا يجاوز
ايمانهم حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية فاينما القيتهم
فاقتلهم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة وروى النسائي عن
ابي برزة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال فقسمه فاعطى من عن يمينه
ومن عن شماله ولم يعط من وراءه شيئا فقام رجل من وراءه فقال يا محمد
ما عدلت في القسمة رجل اسود مطموم الشعر عليه ثوبان ايضان فغضب
رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا شديدا وقال والله لا تجدون بعدى رجلا
هو اعدل مني ثم قال يخرج في آخر الزمان قوم كان هذا منهم يقرءون
القرآن لا يجاوزون تراقيهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية
سيامهم التحليق لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال فاذا

لقيمواهم فاقتلواهم هم شر الخلق والخلق هـ فهذه الاحاديث كلها دليل على
 ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل طائفة هذا الرجل العائب عليه واخبر
 ان في قتلهم اجر لمن قتلهم وقال لئن ادركتهم لاقتلنهم قتل عاد و ذكر
 انهم شر الخلق والخلق هـ وفيما رواه الترمذي وغيره عن ابي امامة انه قال
 هم شر قتلى تحت اديم السماء خير قتلى من قتلوه و ذكر انه سمع النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول ذلك مرات متعددة وتلا فيهم قوله تعالى يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد
 ايمانكم هـ وقال هؤلاء الذين كفروا بعد ايمانهم وتلا فيهم قوله تعالى فاما الذين في
 قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه هـ وقال زاغوا فزيغ بهم ولا يجوز ان يكون
 امر بقتلهم بمجرد قتالهم الناس كما يقاتل الصائل من قاطع الطريق ونحوه
 كما يقاتل البغاة لان اولئك انما يشرع قتالهم حتى تنكسر شوكتهم ويكفوا
 عن الفساد ويدخلوا في الطاعة ولا يقتلون اينما لقوا ولا يقتلون قتل
 عاد وليسوا شر قتلى تحت اديم السماء ولا يؤمر بقتلهم وانما يؤمر في آخر
 الامر بقتالهم فعلم ان هؤلاء اوجب قتلهم مروقهم من الدين لما غلوا فيه
 حتى مرقوا منه كما دل عليه قوله في حديث علي يرقون من الدين كما يرق
 السهم من الرمية فاينا لقيمواهم فاقتلواهم فرتب الامر بالقتل على مروقهم
 فعلم انه الموجب له ولهذا وصف النبي صلى الله عليه وسلم الطائفة الخارجة
 وقال لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان محمد لنكروا عن
 العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده

مثل حلة الشدي عليه شعرات بيض وقال انهم يخرجون على خير فرقة
من الناس يقتلهم اذ في الطائفتين الى الحق وهذا كله في الصريح ثبت ان
قتلهم لخصوص صفتهم لا لعموم كونهم بغاة او محاريين وهذا القدر موجود
في الواحد منهم كوجوده في العدد منهم وانما يقتلهم علي رضي الله عنه اول
ما ظهر والا انه لم يبين له انهم الطائفة المنعوتة حتى سفكوا دم ابن خباب واغاروا
على سرح الناس فظهر فيهم قوله يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان
فعلم انهم المارقون ولانه لو قتلهم قبل المحاربة لربما غضبت لهم قبا ئلهم
وتفروا على علي رضي الله عنه وقد كان حاجته الى مداراة عسكره واستيلا فهم
كحال النبي صلى الله عليه وسلم في حاجته في اول الامر الى استيلاف المنافقين
وايضا فان القوم لم يتعرضوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانوا
يعظمونه ويعظمون ابا بكر وعمر ولكن غلوا في الدين غلوا جازوا به حد
انقص عقولهم فصاروا كما تاوله علي فيهم من قوله عز وجل قل هل انبئكم
بالاخرين اعمال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون
صنعا واوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتب عليها افعال منكرة كفر بها
كثير من الامة وتوقف فيها آخرون فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم
الرجل الطاعن عليه في القسمة المناسب له الى عدم العدل بجهله وغلوه
وظنه ان العدل هو ما يعتقد من التسوية بين جميع الناس دون النظر الى
ما في تخصيص بعض الناس وتفضيله من مصلحة التاليف وغيرها من المصالح علم ان
هذا اول اولئك فانه اذا طعن عليه في وجهه على سنته فهو يكون بعد موته

وعلى خلفائه استد طعننا وقد حكي ارباب المقالات عن الخوارج انهم
يجوزون على الانبياء الكبار ولهذا لا يلتفتون الى السنة المخلفة في رأيهم
اظهار القرآن وان كانت متواترة فلا يرجعون الزاني ويقطعون يد السارق
فيما قل وكثر زعمنا منهم على ما قيل ان لاجحة الا القرآن وان السنة الصادرة
عن الرسول صلى الله عليه وسلم ليست حجة بناء على ذلك الاصل القاسد
قال من حكي ذلك عنهم انهم لا يطلعون في النقل لتواتر ذلك وانما يشبهونه
على هذا الاصل ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في صفتهم انهم يقرؤون
القرآن لا يجاوز حناجرهم يتأولونه برأيهم من غير استدلال على معانيه
بلسنة وهم لا يفهمونه بقاوبهم انما يتلون به بالسنتهم والتعقيق انهم اصناف
مختلفة فهذا رأى طائفة منهم وطائفة قد يكذبون النقلة وطائفة لم يسموا
ذلك ولم يطلبوا علمه وطائفة يزعمون ان ما ليس له ذكر في القرآن بصريحة
ليس حجة على الخلق الكونه منسوخا ومخصوصا بالرسول او غير ذلك وكذلك
ما ذكر من تجويزهم الكبار فاضنه والله اعلم قول طائفة منهم وعلى كل حال
فن كان يعتقد ان النبي صلى الله عليه وسلم جائر في قسمه وهو يقول انها يعلم ابامر الله
فهو مكذب له ومن زعم انه يجوز في حكم او قسمة فقد زعم انه جائر وان
اتباعه لا يجب وهو مناقض لما تضمنته الرسالة من امانته ووجوب طاعته
وزوال الحرج عن الجنس من قضائه بقوله وفعلاه فانه قد باغ عن الله انه
اوجب طاعته والالتقاء لحكمه وانه لا يجب على احد من طعن في هذا فقد
طعن في تبليغه وذلك طعن في الرسالة وبهذا تبين صحة رواية من روى

الحديث ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت وخسرت ان لم اكن اعدل لان
 هذا الطاعن يقول انه رسول الله وانه يجب عليه تصديقه وطاعته فاذا قال
 انه لم يعدل فلقد لزم انه صدق غير عدل ولا امين ومن اتع مثل ذلك فهو خائب
 خاسر كما وصفهم الله بانهم من الاخسرين اعمالا وان حسبوا انهم يحسنون صنعا
 ولانه من لم يؤمن على المال لم يؤمن على ما هو اعظم منه ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
 الا تامنوني وانا امين من في السماء يا بني خبر السماء صباحا ومساء * وقال
 صلى الله عليه وسلم لما قال له اتق الله اولست احق اهل الارض ان يتق الله
 وذلك لان الله تعالى قال فيما بلغه اليهم الرسول ما آتاكم الرسول فخذوه
 وما نهاكم عنه فانتهوا * بعد قوله ما آفاه الله على رسوله من اهل القرى فله
 وللرسول الاية فيمن سبحانه انما نهى عنه من مال النبی فعلينا ان ننتهي عنه
 فيجب ان يكون احق اهل الارض ان يتق الله اذ لو لاذك لكنت الطاعة له
 ولغيره ان تساويا ولغيره دونه ان كان دونه وهذا كفر بما جاء به وهذا
 ظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم ثرا ثلثي والحاكمة وقوله شرقتي تحت
 اديم السماء نص في انهم من الماتقين لان الماتقين اسوأ حالا من الكفار
 كما ذكر ان قوله تعالى ومنهم من يلزك في الصدقات زات فيهم وكذلك
 في حديث ابي امامة ان قوله تعالى اكثرت بعد ايمانكم نزلت فيهم هذا
 مما لا خلاف فيه اذا صرحوا باطمئن في الرسول والعيب له كعمل
 اولئك اللائذين له فاذا ثبت بهذه الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه
 وسلم امر بقتل من كان من خمس ذل الرجل الذي ازاء اعداءه اخبر انهم

شر الخليفة وثبت انهم من المنافقين كان ذلك دليلاً على صحة معنى حديث
 الشعبي في استحقاق اصلهم للقتل * يبقى ان يقال * ففي الاحاديث الصحيحة انه
 نهى عن قتل ذلك الامة * فنقول * حديث الشعبي * واول ظهوره ولا كما تقدم
 فالاتبه والله اعلم ان يكون امر بقتله او لا طمعاً في انقطاع امرهم وان كان قد كان
 يعفو عن اكثر المنافقين لانه خاف من هذا انتشار الفساد من بعده على الامة
 ولهذا قال لو قتله لرجوت ان يكون فاولهم و آخرهم وكان ما يحصل لقتله من
 المصلحة العظيمة اعظم مما يخاف من نفور بعض الناس لقتله فيا لم يوجد وتعد رقتله ومع
 النبي صلى الله عليه وسلم بما اوحاه الله اليه من العلم ما فضله الله به فكانه علم انه لا بد
 من خروجهما ولا مطمع في استيصالهم كما انه لما علم ان الدجال خارج لا محالة نهى
 عمر عن قتل ابن صياد وقال ان يكنه فلن تساط عليه وان لا يكنه فلا خير لك
 في قتله فكان هذا ما اوجب نهيه بعد ذلك عن قتل ذي الحويصرة لما زعم في
 غنائم حنين وكذلك لما قال عمر ائذن لي فاضرب عنقه قال دعه فان له اصحاباً يعتقرون
 احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم يرقون من الدين كما يرق السم
 من الرمية الى قوله يخرجون على حين فرقة من الناس فامر بتركه لاجل ان له
 اصحاباً خارجين بعد ذلك فظهر ان علمه بانهم لا بد ان يخرجوا منه من
 ان يقتل منهم احداً فيتحدث الناس بان محمداً يقتل اصحابه الذين يصلون
 معه وتفر بذلك عن الاسلام قلوب كثيرة من غير مصلحة تعمر
 هذه المفسدة هذا مع انه كان له ان يعفو عن آذاه مطلقاً بانى هو وامى
 صلى الله عليه وسلم وبهذا تبين سبب كونه في بعض الحديث يعلى بانه

صلى و في بعضه بان لا يتحدث الناس ان محمد يقتل اصحابه
 وفي بعضه بان له اصحاباً سيخرجون و سيأتى ان شاء الله تعالى ذكر بعض هذه
 الاحاديث و ان كان هذا الموضع خليفاً بها ايضاً ثبت ان كل من لمز النبي
 صلى الله عليه وسلم في حكمه او قسمه فانه يجب قتله كما امر به صلى الله عليه
 وسلم في حياته و بعد موته و انه انما صاعن ذلك اللازم في حياته كما قد كان
 ينفو عن يذيه من المنافقين لما علم انهم خارجون في الاما لا محالة و ان
 ليس في قتل ذلك الرجل كثير فائدة بل فيه من المنفعة ما في قتل سائر
 المنافقين و اشد و مما يشهد لمعنى هذا الحديث قول ابى بكر في الحديث
 المشهور لما اراد ابو برزة ان يقتل الرجل الذى اغاظ لابي بكر و تعظ عليه
 ابو بكر و قال له ابو برزة اقتله فقال ابو بكر ما كان لاحد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يقتل احداً فان هذا كما تقدم دليل على ان الصديق
 عام ان النبي صلى الله عليه وسلم يطاع امره في قتل من امر بقتله ممن اغضب
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان في حديث الشعبي انه امر ابابكر بقتل ذلك
 الذى لمزه حتى اغضبه كانت هذه القصة بمنزلة العدة لقول الصديق
 و كان قول الصديق رضى الله عنه دليلاً على صحة معناها و مما يدل على انهم
 كانوا يرون قتل من علموا انه من اولئك الخوارج و ان كان منفرداً حديث
 ضبيع بن عسل و هو مشهور قال ابو عثمان النهدي سأل رجل من بنى يربوع
 او من بنى تميم عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن الذاريات والمرسلات والازعات
 او عن بعضهن فقال عمر ضع عن رأسك فاذا له وفرقة فقال عمر اما والله لو رأيتك

محلو فالضربت الذي فيه عينك قال تم كتب الى اهل البصرة او قال اليها
 ان لا تجالسوه قال فلو جاء ونحن مائة تفرقنا واه الاموى وغيره باسناد
 صحيح فهذا عمر يخاف بين المهاجرين والانصار ان لو، أي العلامة التي وصف
 بها النبي صلى الله عليه وسلم الموارج لضرب عقه مع انه هو الذي نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن قتل نساء الوصية فعلم انه فهم من قول النبي صلى الله
 عليه وسلم اينما لقتلهم قتلهم القتل والمقاتلون ان العفو عن ذلك كان في حال
 الضعف والاستلاف، فان قيل، فما الفرق بين قول هؤلاء اللامزين في
 كونه قتلهم الكفر وحل الدم حتى صار جنس هذا القاتل شر الخلق وبين
 ما ذكر من موعدة قريش والامم ارض حديث ابي سعيد الصحيح ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما قسم الذبيحة بين اربعة عشيرة قريش والامم، لواته عليه
 ص اديدا هل نجد وند عاقل قال انه انا افهم قتل رجل غائر العينين وذكر حديث
 اللامز وفي رواية لمسلم قتال رجل من اصحابه كسانحن احدى بهذا من هؤلاء فقام
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، ولم نقال اننا نأمر في وانا امين من في السماء ياتيني
 بر الساء صباء ارماء، تمام رجل، ثم ان ود كرم وجدوة الانصار في غنائم
 حين فغن انس من الد ان انا من الانصار قالوا يوم حين حين افاء الله على رسوله
 من اموال هو اذن، اما فدان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ان الى رجلا
 من قريش المائة من الابل فتالوا غنم ابل واه صلى الله عليه وسلم يعطى
 قريشا ونة كما ويؤفدهم، ثم ومن رواية لما فتح مكة قسم
 الغنائم في قريش فقالت الانصار ان هذا هو العجب ان سيوفاتة دار من دماهم

وان ضائمتا رد عليهم وفي رواية فقال الانصار اذا كانت الشدة بهم ندمي
 ويعطى الغنائم غيرنا قال انس فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 من قولهم فارسل الى الانصار فجمعهم في قبة من ادم ولم يدع معهم غيرهم
 فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما حديث بلغني عنكم
 فقال له فقهاء الانصار اماذو وراينا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقولوا
 شيئا واما انس منا حديثا فقالوا انهم قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعطى قريشا ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فاني اعطى رجلا حديثي عهد بكفر انا لفهم افلا ترخصون ان تذهب
 الناس بالاموال وترجعون الى رحا لكم يا رسول الله ما تقبلون به خير مما
 يتقبلون به قالوا بلى يا رسول الله قد رخصنا قال فانكم ستجدون بعدى اثره
 فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على الخوض قالوا سنصبر قبل ان احد امن
 المؤمنين من قريش والانصار وغيرهم لم يكن في شيء من كلامه تجوز لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا تجوز ذلك عليه ولا اتهام له انه حابي في القسمة لهوى
 النفس وطلب الملك ولا نسبة له الى انه لم يرد بالقسمة وجه الله تعالى ونحو
 ذلك مما جاء مثله في كلام المنافقين وذو الرأي من القبيلتين هم الجمهور المتكلموا
 بشيء اصلا بل قد رضوا ما اتاهم الله ورسوله وقالوا احسبنا الله سيؤتينا الله من
 فضله ورسوله كما قالت فقهاء الانصار اماذو وراينا فلم يقولوا شيئا واما الذين
 تكلموا من احداث الاسنان ونحوهم فرأوا ان النبي صلى الله عليه وسلم انما
 يقسم المال لمصالح الاسلام ولا يضعه في محل الا لان وضعه فيه اولى من وضعه

في غيره هذا مما لا يشكون فيه وكان العلم بجهة المصلحة قد تنال بالوحي وقد تنال
 بالاجتهاد ولم يكونوا علموا ان ذلك مما فصله النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 انه يوحى من الله فان من كره ذلك او اعترض عليه بعد ان يقول ذلك فهو
 كافر مكذب وجوزوا ان يكون قسمه اجتهاد او كانوا يراجعونه في الاجتهاد
 في الامور الدينية المتعلقة بمصالح الدين وهو باب يجوز له العمل فيه باجتهاده
 باتفاق الامة وربما سألوه عن الامر لا لمراجعته فيه لكن اثبتوا وجهه
 ويتفقوا في سنته ويعلموا علته وكانت المراجعة المشهورة منهم لا تعد و هذين
 الوجهين اما التكبل بنظره صلى الله عليه وسلم في ذلك ان كان من الامور
 السياسية التي للاجتهاد فيها مسامحة او يتبين لهم وجه ذلك اذا ذكر ويزدادوا
 علما واثباتا وينفتح لهم طريق التفقه فيه فالاول مراجعة الحبيب بن المذرله
 لما نزل بيد رمتز لا قال يا رسول الله ارايت هذا المنزل الذي نزلته اهو منزل
 انزلك الله فليس لنا ان نتعداه ام هو الراى والحرب والمكيدة فقال بل
 هو الراى والحرب والمكيدة فقال ان هذا ليس بمنزل قتال فقبل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأيه وتحويل الى غيره وكذا لك ايضا لما عزم على ان يصالح
 غطفان عام الحندق على نصف ثمر المدينة ثم جاء سعد بن معاذ في طائفة من
 الانصار فقال يا رسول الله باي ائت وامي هذا الذي تعطيهم اشئ من الله امرك
 فسمع وطاعة لله ورسوله ام شئ من قل رأيك قال لا بل من قبل رأيت اني
 رأيت القوم اعطوا الاموال فجعلوا لكم ما رأيت من القبائل واثمتم قبيل واحد
 فاردت ان ادفع بعضهم وتعطيهم شئاً ونصب لبعض اشترى بذك ما قد نزل

مشر الا نصار فقال سعدوا ان يارسول الله لقد كنا في الشرك وما نعلمون
 منافي اخذ النصف او كما قال وفي رواية ما يا كلون من ثمرة الابشرى او قري
 فكيف اليوم والله مساوانت بين اظهرنا لا نعطيهم ولا كرامة لم ثم نلول الصبيفة
 فتغل فيها ثم رمى بها وما كان من قبيل الراى والظن في الدنيا فقد قال صلى الله عليه وسلم
 لما سئل عن التلعج ما ظن يعني ذلك شيئا انما ظننت فلا تؤاخذوني بالظن ولكن اذا
 حدثتكم عن الله بشي فخذوا به في لن اكذب على الله رواه مسلم . وفي حديث
 آخر انتم اعلم بامر دنياكم فما كان من امر دينكم فالي . ومن هذا الباب
 حديث سعد بن ابي وقاص قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رهطا وانا جالس فترك رجلا منهم هو اعجبهم الي فقلت له يارسول الله
 اعطيت فلانا و فلانا و تركت فلانا وهو مؤمن فقال او مسلم ذكر ذلك
 سعد له ثلاثا واجابه بمثل ذلك ثم قال اني لا اعطى الرجل وغيره احب
 الي منه خشية ان يكب في النار على وجهه متفق عليه . فانما سأل سعد رضي الله
 عنه ليدكر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الرجل لعله يرى انه ممن ينبغي
 اعطاؤه . اوليتين لسعد وجه تركه مع اعطاء من هو دونه فاجابه النبي
 صلى الله عليه وسلم عن المقدمين فقال ان اعطاء ليس مجرد الايمان بل
 اعطى وامنع والذي اترك احب الي من الذي اعطيه لان الذي اعطيه
 لو لم اعطه لكفر فاعطيه لا حفظ عليه ايمانه ولا ادخله في زمرة من
 يعبد الله على حرف والذي امنه معه من اليقين والايان ما يغنيه عن
 الله نيا هو احب الي وعندى افضل وهو يعتصم بحبل الله تعالى ورسوله

ويعتاض بنصيبه من الدين عن نصيبه من الدنيا كما اعتاض به أبو بكر
وغيره وكما اعتاضت الانصار حين ذهب الطلقاء واهل نجد بالشاة
والبعير وانطلقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لو كان العطاء لجرد
الايمان فمن اين لك ان هذا مؤمن بل يجوز ان يكون مسلماً وان لم يدخل
الايمان في قلبه فان النبي صلى الله عليه وسلم اعلم من سعد بتمييز المؤمن من
غيره حيث امكن التمييز ومن ذلك ايضاً ما ذكره ابن اسحاق عن محمد بن
ابراهيم بن الحارث ان قالاً قال يا رسول الله اعطيت عينة بن حصن
والاقرع بن حابس مائة من الابل مائة وترك جعيل بن سراقة الضمري
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والذي نفسي بيده لجعيل بن
سراقة خير من طلاع الارض كلها مثل عينة والاقرع ولكني تألفتها على
اسلامها وولت جعيل بن سراقة الى اسلامه وقد ذكر بعض اهل
الغازي في حديث الانصار ودنا ان نعلم من اين هذا ان كان من
قبل الله صبرنا وان كان من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم استعثناه
فيهذا اتين ان من وجد منهم جوزا ان يكون القسم وقع باجتهاد في المصلحة
فاحب ان يعلم الوجه الذي اعطى به غيره ومنع هو مع فضله على غيره في الايمان
والجهاد وغير ذلك وهذا في بادى الرأى هو الموجب للعطاء وان النبي
صلى الله عليه وسلم يعطيه كما اعطى غيره وهذا معنى قولهم استعثناه اى
طلبنا منه ان يعتبنا اى يزيل عتبتنا اما بيان الوجه الذي اعطى غيرنا او
باعطانا وقد قال صلى الله عليه وسلم ما احب اليه العذر من الله

من اجل ذلك بعث الرسل مبشرين ومنذرين فاحب النبي صلى الله عليه وسلم ان يعذره فيما فعل فين لهم ذلك فلما تبين لهم الامر بكوا حتى اخضلو الحام ورضوا حق الرضاء والكلام المحكى عنهم يدل على انهم رأوا القسمة وقمت اجتهادوا وانهم احق بالمال من غيرهم فتعجبوا من اعطاء غيرهم وارادوا ان يعلموا هل هو وحي او اجتهاد يتعين اتباعه لانه المصلحة او اجتهاد يمكن النبي صلى الله عليه وسلم ان ياخذ لغيره اذا رأى انه اصلح وان كان هذا القسم انما يمكن فيما لم يستقر امره ويقره عليه به ولهذا قالوا يغفر الله لرسول الله يعطى قريشا ويتركنا وسيفنا تنظر من دمائهم وقالوا ان هذا هو العجب ان سيفنا تنظر من دمائهم وان غنائمنا ترد عليهم وفي رواية اذا كانت الشدة فنحن ندعى ويعطى الغنائم غيرنا ❦

❦ واختلف الناس ❦ في العطايا هل كانت من نفس الغنيمة او من الخمس فروي عن سعد بن ابراهيم ويعقوب بن عتبة قالا كانت العطايا فارغة من الغنائم وعلى هذا قال البيهقي صلى الله عليه وسلم انه اخذ نصيبهم ومن المغنم لطيب انفسهم وقد قيل انه اراد ان يقطعهم بدل ذلك قطائع من البحرين فقالوا لا حتى يقطع اخواننا من المهاجرين مثله ولهذا جاء مال البحرين وافوه صلاة الفجر وقال الجابر لو قد جاء مال البحرين اعطيتك كذا وكذا لكن لم يستاذنهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل القسم لعله بانهم يرضون بما يفعل واذا علم الرجل من حال صديقه انه يطيب نفسه بما ياخذ من ماله فله ان ياخذ وان لم يستأذنه نطقا وكان هذا معروفا بين كثير من الصحابة والتابعين كالرجل الذي سأل

النبي صلى الله عليه وسلم كبة من شعر فقال اماما كان لي ولبنى هاشم فهولك
وعلى هذا فلاحرج عليهم اذا سألوا نصيبهم وقال موسى بن ابراهيم عن
ايه كانت من الخمس قال الواقدي وهو اثبت القولين وعلى هذا والخمس
اما ان يقسمه الامام باجتهاده كما يقوله مالك او يقسمه خمسة اقسام كما يقوله
الشافعي واحمد واذا قسمه خمسة اقسام فاذا لم يوجد يتامى او مساكين او ابن
سبيل او استغنوا ردت انصباؤهم في مصارف سهم الرسول وقد كان
اليتامى والمساكين وابن السبيل اذ ذاك مع قلتهم مستغنين بنصيبهم من
الزكاة لانه لما فتحت خيبر واستغنى اكثر المسلمين رد رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الانصار منائح النخل التي كانوا قد منحوها للمهاجرين فاجتمع الانصار
اموالهم التي كانت والاموال التي غنموها بخيبر وغيرها فصاروا مياسير ولهذا
قال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته الماجدكم عالة فاغناكم الله بي فصرف
النبي صلى الله عليه وسلم عامة الخمس في مصارف سهم الرسول فان اولى
المصالح تأليف اولئك القوم ومن زعم ان مجرد خمس الخمس قام بجميع
ما اعطى الموافقة فانه لم يدرك كيف القصة ومن له خبرة بالقصة يعلم ان المال
لم يكن يحتمل هذا وقد قيل ان الابل كانت اربعة وعشرين الف بعير والغنم
اربعين الف واول او اكثر والورق اربعة آلاف اوقية والغنم كانت تعدل
عشرة منها بعير فهذا يكون قريبا من ثلاثين الف بعير فخمس الخمس منه
الف ومائتا بعير وقد قسم في الموافقة اضعاف ذلك على ما لا خلاف فيه
بين اهل العلم واما قول بعض قريش والانصار في الدهية التي

بعث بها لي من اليمن اعطى صناديد اهل نجد ويد عنا فمن هذا الباب
 ايضاً انما سألوه على هذا الوجه • وها هنا جوابان آخران • الجواب الاول •
 ان بعض اولئك القائلين قد كان منافقاً يجوز قتله مثل الذي سمعنا من مسعود
 يقول في غنائم حنين ان هذه لقسمه ما اريد بها وجه الله وكان في ضمن قريش
 والانصار منافقون كثيرون فما ذكر من كلمة لا يخرج لها فاة صدرت من منافق
 والرجل الذي ذكر عنه ابو سعيد انه قال كنا احق بهذا من هو لآء
 لم يسمه منافقاً والله اعلم • الجواب الثاني • ان الا عراض قد يكون ذنباً ومعصية
 يخاف على صاحبه النفاق وان لم يكن نقاً فامثل قوله تعالى يجادلونك في الحق
 بعد ما تبين • ومثل ما اجعته لهم في فسخ الحج الى العمرة وابطائهم عن الحل
 وكذلك كراهم للحل عام الحديبية وكراهم للصلح ومراجعة من راجع
 منهم فان من فعل ذلك فقد اذنب ذنباً كان عليه ان يستغفر الله منه كما ان
 الذين رفعوا اصواتهم فوق صوته اذنبوا ذنباً تاباً منه وقد قال واعلموا ان
 فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامر لم يمت • قال سهل بن حنيف
 اتهموا الراي على الدين فاقدر ايتني يوم ابي جندل • لو استطع ان ارد ارسول الله
 صلى الله عليه وسلم لفعلت • فهذا امور صدرت عن شهوة وعجلة لا عن شك
 في الدين كما صدر عن حاطب التجسس لقريش مع انه اذ توب ومعاص يجب
 على صاحبها ان يتوب وهي بمنزلة عصيان امر النبي صلى الله عليه وسلم • ومما
 يدخل في هذا حديث ابي هريرة في فتح مكة قال فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن اتى السلاح فهو آمن

ومن اغلق بابه فبوا من فقالت الانصار اما الرجل فقد ادركته رغبة في
 قرابته ورافة بعشيرته قال ابو هريرة وجاء الوحي وكان اذ جاء لا يخفى علينا
 فاذا جاء فليس احد منا يرفع طرفه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 ينقضي الوحي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مشر الانصار قالوا اليك
 يا رسول الله قل فلتن اما الرجل وادركته رغبة في قرابته ورأفة بعشيرته
 قالوا قد كان ذلك قال كلا اني عبد الله ورسوله هاجرت الى الله واليكم
 المحبا محباكم والمات مما بكم فاقبلوا اليه يكون ويقولون والله ما قمنا الا لنضن
 بالله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ورسوله يصيد قانكم
 ويعذراكم رواه مسلم وذلك ان الانصار لما رأوا النبي صلى الله عليه وسلم
 قد آمن اهل مكة واقربهم على اموالهم ودمائهم مع دخوله عليهم عنوة وقهراً
 وتمكنه من قتالهم واخذ اموالهم لو شاء خافوا ان النبي صلى الله عليه وسلم يريد
 ان يستوطن مكة ويستبطن قريشاً لان البلد بلد المشيرة عشيرته وان
 يكون نزاع النفس الى الوطن والاهل يوجب انصرافه عنهم فقال من قال
 منهم ذلك ولم يقاته الفقهاء واولوا الالباب الذين يعلمون انه لم يكن له سبيل
 الى استيطان مكة فقلوا ذلك لاملعنا ولا عيباً ولكن خباياته ورسوله والله
 ورسوله قد صدقوا فما حملهم على ذلك انض بالله ورسوله وعذرهم فيما لو
 لما رأوه وسمعوا اولاً ان مفارقة الرسول شديد على مثل اولئك المؤمنين الذين هم
 شعار وغيرهم دناروا الكلمة التي تخرج عن محبة وتعظيم وتشريف وتكريم فغفلوا عنها
 بل يحمدها عليها وان كان مثلها لو صدر به دون ذلك استحق صاحبها الكمال

وكذلك الفعل الاتري ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لا يبي بكر حين اراد ان
 يتأخر عن موقفه في الصلاة لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم مكانك فتأخر
 ابو بكر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما منعك ان تثبت مكانك وقدامي قلت
 فقال ما كان لابن ابي قحافة ان يتقدم بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك
 ابو ايوب الانصاري لما استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في ان ينتقل الى السفلى
 وان يصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى العلو وشق عليه ان يسكن فوق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمكث في مكانه وذكر له ان مكانه اسفل
 ارفق به من اجل دخول الناس عليه فامتنع ابو ايوب من ذلك ادباً مع النبي
 صلى الله عليه وسلم وتوقيراً له فكلما الانصار رضى الله عنهم من هذا الباب
 وبالجملة فالكلمات في هذا الباب ثلاثة اقسام احدها ما هو كفر مثل
 قوله ان هذه تقسمه ما اريد بها وجه الله الثاني ما هو ذنب ومعصية يخاف
 على صاحبه ان يحبط عمله مثل رفع الصوت فوق صوتيه ومثل
 مراجعة من راجعه عام الحدس بعد ثباته على الصلح ومجادلة من جادله يوم
 بدر بعد ما تبين له الحق وهذا كما يدخل في المخالفة عن امره الثالث
 ما ليس من ذلك بل يحمد عليه صاحبه او لا يحمد كقول عمر ما بالثانية صر الصلاة
 وقد امنوا كقول عائشة الم يقل الله فاما من اوتي كتابه يمينه وكقول
 حفصة الم يقل الله وان منكم الاواردها ومراجعة الحجاب في منزل بدو ومراجعة
 سعد في صلح غطفان على نصف ثمر المدينة ومثل من اجتمعهم له لما امرهم بكسر
 الآنية التي فيها الحوم الحمر فقالوا او لا تنسلها فقال اغسلوها وكذلك رد عمر

الابن هريرة لما خرج مبشرا و مراجعته النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وكذلك
مراجعته له لما اذن لهم في نحر الظهر في بعض المغازي و طلبه منه ان يرحم
الازواد و يدعو الله ففعل ما اشار به عمرو و نحو ذلك مما فيه سوال عن اشكال
ليتين لم او عرض لمصلحة قد فعلها الرسول صلى الله عليه وسلم فهذا
ما اتفق ذكره من السنن الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل من
سبه من معاهد و غير معاهد و بعضها نص في المسئلة و بعضها ظاهر و بعضها
مستنبط مستخرج استنباطا قد يقوى في رأى من فهم و قد يتوقف عنه من
لم يفهمه او من لم يتوجه عنده او رأى ان الدلالة منه ضعيفة و لن يخفى
الحق على من توخاه و قصده و رزقه الله تعالى بصيرة و علما و الله سبحانه اعلم *

فصل

واما اجماع الصحابة فلان ذلك نقل عنهم في قضايا متعددة ينتشر مثلها و يستفيض
و لم ينكرها احد منهم فصارت اجماعا و اعلم انه لا يمكن ادعاء اجماع الصحابة
على مسئلة فرعية اباع من هذا الطريق فمن ذلك ما ذكره سيف بن عمر
التميمي في كتاب (الردة و الفتوح) عن شيوخه قال و رفع الى المهاجر يعني
المهاجر بن ابي امية و كان اميرا على اليمامة و نواحها امر اثنان مغنيات
غنت احداها بشتم النبي صلى الله عليه وسلم فقطع يدها و نزع ثيبتها
و غنت الاخرى بهجاء المسلمين فقطع يدها و نزع ثيبتها فكتب اليه ابو بكر
بلغني الذي سرت به في المرأة التي تغت و زعمت بشتم النبي صلى الله
عليه وسلم فلو لا ما قد سبقني لا مرتك بقتلها لان حد الانبياء ليس يشبه

فصل في ثبوت اجماع على قتل سباب النبي صلى الله عليه وسلم

الحدود فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد لو معاهد فهو مجارب فاجره
 وكتب اليه ابو بكر في التي تغت بهجاء المسلمين اما بعد فانه بلغني انك قطعت
 يد امرأة في ان تغت بهجاء المسلمين ونزعت ثيبتها فان كانت ممن تدعي
 الاسلام فادب وتقدمه دون المثلة وان كانت ذمية فلعمرى لما صفت
 عنه من الشرك اعظم ولو كنت تقدمت اليك في مثل هذا بلغت
 مكروهك فاقبل الدعة واياك في المثلة في الناس فانها مأثم ومنفرة الا في
 قصاص وقد ذكر هذه القصة غير سيف وهذا يوافق ما تقدم عنه ان من
 شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يقتله وليس ذلك لاجد بعده
 وهو صريح في وجوب قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم
 ومعاهد وان كان امرأة وانه يقتل بدون استتابة بخلاف من سب الناس
 وان قتله حد للانبياء كما ان جلد من سب غيرهم حد له وانما لم يامر ابو بكر
 بقتل تلك المرأة لان المهاجر سبق منه فيها حد باجتهاده فكره ابو بكر ان
 يجمع عليها حدين مع انه اعلمها اسلمت او ثابت فقبل المهاجر ثوبتها قبل كتاب
 ابي بكر وهو محل اجتهاد سبق منه فيه حكم فلم يغيره لان الاجتهاد لا ينقض
 بالاجتهاد وكلامه يدل على انه انما منعه من قتلها ماسبق من المهاجر وروى
 حرب في مسائله عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد قال اتى عمر برجل سب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر من سب الله او سب احدا من
 الانبياء فاقتلوه قال ليث وحدثني مجاهد عن ابن عباس قال ايما مسلم سب الله
 او سب احدا من الانبياء فقد كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة

يستتاب فان رجع و الاقتل و ايامعهاد عاند فيسب الله او احدا من الانبياء
او جهر به فقد نقض العهد فاقتلوه * و عن ابي مسجعة بن ربيعي قال لما قدم
عمر بن الخطاب الشام قام قسطنطين بطريق الشام و ذكر معاودة
عمر له و شروطه عليهم قال اكتب بذلك كتابا قال عمر نعم فيينا هو يكتب
الكتاب اذ ذكر عمر فقال اني استثنى عليك معرفة الجيش مرتين
قال لك ثلثان و قبح الله من اقالك فلما فرغ عمر من الكتاب قال له
يا امير المؤمنين قم في الناس فاخبرهم الذي جعلت لي و فرضت علي لئلا هوا
عن ظلمي قال عمر نعم فقام في الناس فحمد الله و اثني عليه فقال الحمد لله
احمده و استعينه من يهد الله فلا مضل له و من يضل فلا هادي له فقال النبلي
ان الله لا يضل احدا قال عمر ما تقول قل لا شيء و عاد البجلي لمقاتته فقال
اخبروني ما يقول قالوا يزعم ان الله لا يضل احدا قال عمر انما نعطك الذي
اعطيناك لتدخل علينا في ديننا و الذي نفسي بيده لئن عدت لا ضرر بن
الذي فيه عيناك و عاد عمر و لم يعد البجلي فلما فرغ عمر اخذ النبلي الكتاب
رواه حرب فهذا عمر رضي الله عنه بمحضر من المهاجرين و الانصار يقول
لمن عاهد انما نعطك العهد على ان تدخل علينا في ديننا و حلف لئن عاد
ليضر بن عنقه فعلم بذلك اجماع الصحابة على ان اهل العهد ليس لهم ان يظهروا
الاعتراض علينا في ديننا و ان ذلك منه مباح لدهم و ان من اعظم
الاعتراضات سب نبينا صلى الله عليه و سلم و هذا ظاهر لا يخفاء به لان اظهار
التكذيب بالقدر من اظهار ستم رسول الله صلى الله عليه و سلم و انما يقتله عمر

لأنه لم يكن قد تقرر عندنا أن هذا الكلام ظعن في دينا لجواز أن يكون اعتقد
 أن عمر قال ذلك من عندنا فلما تقدم إليه عمرو وبين له أن هذا ادّيتنا قال له
 لأن عدت لاقتلك ومن ذلك ما استدل به الإمام أحمد ورواه عن هشيم
 ثنا حصين عن عمن حدثه عن ابن عمر قال مر به راهب فقيل له هذا يسب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن عمر لو سمعته لقتلته أنا لم نعظمهم الذمة على
 أن يسبوا نبينا صلى الله عليه وسلم ورواه أيضا من حديث الثوري عن
 حصين عن شيخ أن ابن عمر أصلت على راهب سب النبي صلى الله عليه
 وسلم بالسيف وقال أنا لم أصالحهم على سب النبي صلى الله عليه وسلم والجمع
 بين الروايتين أن يكون ابن عمر أصلت عليه السيف لعله يكون مقرا بذلك
 فلما نكر كف عنه وقال لو سمعته لقتلته وقد ذكر حديث ابن عمر غير واحد
 وهذه الآثار كلها نص في الذم والذمية وبعضها عام في الكافر والمسلم أو نص
 فيها وقد تقدم حديث الرجل الذي قتله عمر من غير استتابة حين أبى أن
 يرضى بحكم النبي صلى الله عليه وسلم وحديث كشفه عن رأس ضبيع بن
 عسل وقوله لو رأيتك مخلوقا لضربت الذي فيه عياك من غير استتابة وإنما
 ذنب طائفته الاعتراض على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تقدم
 عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى أن الذين يرمون المحصنات الغافلات
 الموءنات الآية هذه في شأن عائشة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 خاصة ليس فيها توبة ومن قذف امرأة موءنة فقد جعل الله له توبة وقال
 نزلت في عائشة خاصة واللغة للمنفقين عامة ومعلوم أن ذلك أنه هو لأن

قد فهاذى للبي صلى الله عليه وسلم و تقاق و المتافق يجب قتله اذ لم تقبل
 ثوبته • و روى الامام احمد باسناد • عن سمالة بن الفضل عن عروة بن محمد
 عن رجل من بلقين ان امرأة سبت النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها خالد بن
 الوليد وهذه المرأة مبهمة وقد تقدم حديث محمد بن مسلمة في ابن يامين
 الذي زعم ان قتل كعب بن الاشرف كان غدرا وحلف محمد بن مسلمة
 لئن وجدته خاليا لقتله لانه نسب النبي صلى الله عليه وسلم الى الغدر ولم يسكر
 المسلمون عليه ذلك • ولا يرد على ذلك امسالك الاميرام معاوية او مروان
 عن قتل هذا الرجل لان سكوته لا يدل على مذهب وهو لم يخالف محمد بن
 مسلمة ولعل سكوته لانه لم ينظر في حكم هذا الرجل او نظر فلم تبين له حكمة
 او لم تبعث داعية لاقامة الحد عليه او ظن ان الرجل قال ذلك معتقدا انه
 قتل دون امر النبي صلى الله عليه وسلم او لاسباب اخر وبالجملة فمجرد كفه
 لا يدل على انه مخالف لمحمد بن مسلمة فيما قاله وظاهر القصة ان محمد بن
 مسلمة رآه مخطئا بترك اقامة الحد على ذلك الرجل ولذلك هجره لكن
 هذا الرجل انما كان مسلما فان المدينة لم يكن بها يومئذ احد من غير المسلمين •
 وذكر ابن المبارك اخبرني حرمة بن عثمان حدثني كعب بن علقمة ان
 غرفة بن الحارث الكندي وكانت له صحبة من النبي صلى الله عليه وسلم
 سمع نصرانيا تستم النبي صلى الله عليه وسلم فضربه فذق انفه فرفع ذلك
 الى عمرو بن العاص • قال له انا قد اعطيناهم العهد فقال له غرفة معاذ الله ان
 نعطيهم العهد على ان يظروا شتم النبي صلى الله عليه وسلم وانما اعطيناهم العهد

على ان نخلى بينهم وبين كنائسهم يعملون فيها ما بدا لهم وان لا نحمليهم على
 ما لا يطيقون وان ارادهم عدو قاتلنا دونهم وعلى ان نخلى بينهم وبين احكامهم
 الا ان ياتونا راضين باحكامنا فتحكم فيهم بحكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه
 وسلم وان غابوا عننا لم تعرض له فقال عمرو صدقت فقد انفق عمرو وغرفة
 ابن الحارث على ان العهد الذي بيننا وبينهم لا يقتضي اقرارهم على
 اظهار شتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما اقتضى اقرارهم على ما هم
 عليه من الكفر والتكذيب فمتى اظهروا شتمه فقد فعلوا ما يبيع
 الدم من غير عهد عليه فيحوز قتلهم وهذا كقول ابن عمر في الراهب
 الذي شتم النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعته لقتلته فان لم نعظم العهد على
 ان يشتموا نبينا وانما لم يقتل هذا الرجل وان اعلم لان البينة لم اقم عليه بذلك
 وانما سمعه غرفة ولعل غرفة قصد قتله بتلك الضربة ولم يكن من اتمام قتله
 لعدم البينة بذلك ولان فيه اقباتا على الامام والامام لم يثبت عنده ذلك وعن
 خلد ان رجلا سب عمر بن عبد العزيز فكتب عمر انه لا يقتل الا من سب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اجلده على رأسه اسواط ولولا اني اعلم ان ذلك
 خير الله لم افعل رواه حرب وذكره الامام احمد وهذا مشهور عن عمر بن
 عبد العزيز وهو خليفة راشد عالم بالسنة متبع لها هذا قول اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم باحسان لا يعرف عن صاحب ولا تابع
 خلاف لذلك بل اقرار عليه واستحسان له

الاثبات قبل من سب النبي صلى الله عليه وسلم بالناس

واما الاعتبار فمن وجوه احدها ان عيب ديننا وشتم نبيه المجاهدة للمحاربة

فكان نقض العهد كالجاهدة والمحاربة بالاولى * يبين ذلك ان الله سبحانه قال في كتابه
 وجاهدوا في سبيل الله باءوا لكم وانفسكم * والجهاد بالنفس يكون باللسان كما يكون
 باليد بل قد يكون اقوى منه . قال النبي صلى الله عليه وسلم جاهدوا المشركين بايديكم
 والسنتكم واماوكم رواه النسائي وغيره * وكان يقول لحسان بن ثابت
 اغزوهم وغازهم وكان ينصب له منبر في المسجد يتفخ عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بشعره وهجائه للشركين * وقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم
 ايد يروح القدس * وقال ان حبر ثيل معك ما دمت تافخ عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم * وقال هي التي فيهم من النبل وكان عدد من المشركين
 يكفون عن اشياء من يؤذي المسلمين خشية هجاء حسان حتى ان كعب بن
 الاشرف ذهب الى مكة كان كلما زل عند اهل بيت هجاء حسان بقصيدة
 فيغرجونه من عندهم حتى لم يبق له بمكة من يؤويه * وفي الحديث افضل
 الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر * وافضل الشهادة حمزة بن عبد المطلب
 ورجل تكلم بحجة عند سلطان جائر فامر به فقتل . واذا كان شأن الجهاد
 باللسان هذا الشأن في شتم المشركين وهجائهم واظهار دين الله والدعاء اليه
 علم ان من شتم دين الله ورسوله واظهر ذلك وذكر كتاب الله بالسوء
 علاوة فقد جاهد المسلمين وجارهم وذلك نقض العهد * الوجه الثاني *
 انوا ان اقرناهم على ما يعتقوا ومن الكفر والتارك فهو كافر ارناهم على ما يضررونه
 لنا من العداوة واردة السوء بنا وتنتي الغوائل لانه انما نحن نعلم انهم يعتقدون
 بخلاف دينا ويدعون سفلك دما وعلود نهم ويسعون في ذلك

لو قدر واعليه هذا القدر اقررنا عليه فاذا عملوا بموجب هذه الارادة بان
حاربونا وقتلونا نقضوا العهد كذلك اذا عملوا بموجب تلك العقيدة من
اظهار السب واللعنة ولديهم ولرسوله نقضوا العهد اذ لا فرق بين العمل
بموجب الارادة وموجب الاعتقاد الوجه الثالث ان مطلق العهد الذي
يتناون بينهم يقتضي ان يكفروا ويمسكوا عن اظهار الظعن في ديننا وشم رسولنا كما
يقتضي الامساك عن سفك دمائنا ومحاربتنا لان معنى العهدان كل واحد من
المتعاهد بن يؤمن الآخر بما يحذر منه قبل العهد ومن المعلوم اننا نحذر منهم اظهار كلمة
الكفر وسب الرسول وشمه كما نحذر اظهار المحاربة بلى اولى لان سفك الدماء
ونبذ الاموال في تعزير الرسول وتوقيره ورفع ذكره واظهار شرفه وعلوقه
وهم جميعا يطعون هذا من ديننا والمظهر منهم لسبه ناقض للعهد فاعل لما كنا
نحذره ونقاتله عليه قبل العهد وهذا واضح الوجه الرابع ان العهد
المطلق لو لم يقتض ذلك فالعهد الذي عاهدهم عليه عمر بن الخطاب
واسحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه قد تبين فيه ذلك وسائر
اهل الذمة انما جروا على مثل ذلك العهد فروى حرب باسناد صحيح
عن عبد الرحمن بن غنم قال كتب لعمر بن الخطاب حين صالح نصارى اهل
الشام هذا كتاب لعبد الله امير المؤمنين من مدينة كذا وكذا انكم لما قدمتم
علينا سالناكم الامان لانفسنا وذرارينا واموالنا على ان لا نحدث وذكروا
الشروط الى ان قال ولا تظهر شركا ولا ندعوا اليه احدا وقال في آخره
شرطنا ذلك على انفسنا واهلينا وقبلنا عليه الامان فان نحن خالفنا عن شيء

بذل الاموال في تعزير رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوقيره

شرطناه لكم وضمنناه على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم من أعمل من
 أهل المعاندة والشقاق وقد تقدم قول عمر له في مجلس العقد أن لم تعطك
 الذي أعطيناك لتدخل علينا في ديننا والذي نفس بيده لئن عدت لأضربن
 عنقك وعمر صاحب الشروط عليهم فلم بذلك أن شروط المسلمين
 عليهم أن لا يظهروا كلمة الكفر وانهم متى أظهروها صاروا محاربين وهذا
 الوجه يوجب أن يكون السب نقضاً للعهد عند من يقول لا يتنقض العهد
 به إلا إذا شرط عليهم تركه كما خرج به بعض أصحابنا وبعض الشافعية في
 المذمومين وكذلك يوجب أن يكون نقضاً للعهد عند من يقول إذا شرط
 عليهم انتقاض العهد بفعله انتقض كما ذكر بعض أصحاب الشافعي أن أهل الذمة
 أتمام جاريون على شروطهم لا نه لم يكن بعده إمام عقد عقد يخالف
 عقده بل كل الأئمة جاريون على حكم عقده والذي سعى أن يضاف إلى
 من خالف في هذه المسئلة أنه لا يخالف إذا شرط عليهم انتقاض العهد بإظهار
 السب فإن الخلاف حيث لا وجه له البتة مع إجماع الصحابة على صحة هذا
 الشرط وجريانه على وفق الأصول فإذا كان الأئمة قد شرطوا عليهم ذلك
 وهو شرط صحيح لزم العمل به على كل قول والوجه الخامس أن العقد مع
 أهل الذمة على أن يكون الدار لنا تجري فيها أحكام الإسلام وعلى أنهم أهل
 صفار وذلة على هذا عهدوا وأصولها فإظهار رستم الرسول والطعن
 في الدين يتنافى كونهم أهل صفار وذلة فإن من أظهر سب الدين والطعن فيه
 لم يكن من الصفار في شيء فلا يكون عهده باقياً الوجه السادس أن الله

غرض علينا تقرير سوله وتوقيره وتعزيره نصره ومنحه وتوحيده اجمالا
وتعظيمه وذلك يوجب صون عرضه بكل طريق بل ذلك اول ذوات
التعزير والتوقير فلا يجوز ان نصلح اهل الذمة ان يسمعوننا ثم يبينوا
ذلك فان تمكينهم من ذلك ترك للتعزير والتوقير وهم يعلمون اننا لنصلحهم
على ذلك بل الواجب علينا ان نكفيهم عن ذلك ونزجرهم عنه
بكل طريق وعلى ذلك عاهدناهم فاذا فعلوه فقد نقضوا الشرط الذي
يتنا وينهم الوجه السابع ان نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض
علينا لانه من التعزير للفروض ولانه من اعظم الجهاد في سبيل الله ولذلك
قال سبحانه ما لكم اذا قيل لكم ائقروا في سبيل الله انا قلتم الى الارض الى قوله
الا تنصروه فقد نصره الله وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصارا لله
كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله الآية بل نصر
احاد المسلمين واجب بقوله صلى الله عليه وسلم انصر اخاك ظالما او مظلوما
وبقوله المسلم اخو المسلم لا يسله ولا يظلم فكيف لا ينصر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن اعظم النصر حماية عرضه ممن يؤذيه الا ترى الى قوله
صلى الله عليه وسلم من حي مؤمنا من منافق يؤذيه حي الله جلده من نار
جهنم يوم القيامة ولذلك سمى من قابل الشاتم بمثل شتمه متصرا وسب
رجل ابابكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساكت فلما اخذ ليتصرف قام
فقال يا رسول الله كان يسبني وانت قاعد فلما اخذت لا تنصرت فقال
كان الملك يرد عليه فلما انتصرت ذهب الملك فلم اكن لا قعد وقد ذهب

فرض افعلنا تعزير

نصر احاد المسلمين واجب ايضا

الملك او كما قال صلى الله عليه وسلم وهذا كثير معروف في كلامهم يقولون
 لمن كافي الساب والشاتم متصرا كما يقولون لمن بكافي الضارب والقاتل
 متصرا وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم قال للذي قتل بنت مروان
 لما شتمته اذا احببتم لن تظروا الى رجل نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا
 الى هذا وقل للرجل الذي خرق صف المشركين حتى ضرب بالسيف
 ساب النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعجبتم من رجل
 نصر الله ورسوله وحمايه عرضه صلى الله عليه وسلم في كونه نصرا ابلغ
 من ذلك في حق غيره لان الواقعة في عرض غيره قد لا تضر مقصوده
 بل تكسب له بها حسنات اما انتهاك عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانه مناف لدين الله بالكلية فلن العرض متى انتهك سقط الاحترام
 والعظيم فسقط ما جاء به من الرسالة فبطل الدين قيام المدحمة
 والثناء عليه والعظيم والثوقير له قيام الدين كله وسقوط ذلك سقوط
 الدين كله واذا كان كذلك وجب علينا ان نتصر له من انتهك
 عرضه والانتصار له بالقتل لان انتهاك عرضه انتهاك لدين الله ومن المعلوم
 ان من سعى في دين الله بالاغساد استحق القتل بخلاف انتهاك عرض غيره معينا فانه
 لا يطل الدين والمعاهد لم تعاهده على ترك الانتصار لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا من غيره كما لم تعاهده على ترك استيفاء حقوق المسلمين ولا يجوز ان
 تعاهده على ذلك وهو يعلم ان لم تعاهده على ذلك فاذا سبه فقد وجب علينا ان نتصر له
 بالقتل ولا عهد معه على ترك ذلك فنجيب قتله وهذا بين واضع لمن تأمله

قيام الدين والعظيم والثناء عليه صلى الله عليه وسلم قيام الدين

• الوجه الثامن • ان الكفار قد عاهدوا على ان لا يظهر واشيئاً من المنكرات التي
تختص بدينهم في بلاد الاسلام فتمت اظهروها واستحقوا العقوبة على اظهارها وان كان
اظهارها ديناً لهم فتمت اظهروا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم استحقوا عقوبة
ذلك و عقوبة ذلك القتل كما تقدم • الوجه التاسع • انه لا خلاف بين المسلمين
علماءهم ممنوعون من اظهار السب وانهم يعاقبون عليه اذا فعلوه بعد النهي
فعلم انهم لم يقرروا عليه كما اقرروا على ما هم من الكفر و اذا فعلوا لم يقرروا عليه من
الاجابات استحقوا العقوبة بالاتفاق و عقوبة السب اما ان يكون جلداً و حبساً
او قطعاً او قتلاً و الاول باطل فان مجرد سب الواحد من المسلمين و سلطان المسلمين
يوجب الجلد و الحبس فلو كان سب الرسول كذلك استوى من سب الرسول
وسب غيره من الامة وهو باطل بالضرورة و القطع لا معنى له فتعين القتل
• الوجه العاشر • ان القياس الجلي يقتضي انهم متى خالفوا شيئاً مما عاهدوا عليه
انتقض عهدهم كما ذهب اليه طائفة من الفقهاء فان الدم مباح بدون العهد
و العهد عقد من العقود و اذا لم ينف لحد المتعاقدين بما عاهد عليه فاما ان يفسخ
العقد بذلك او يتمكن التعاقد الآخر من فسخه هذا اصل مقرر في عقد البيع
و النكاح والهبة وغيرها من العقود والحكمة فيه ظاهرة فانه انما التزم ما التزمه
بشرط ان يلتزم الآخر بما التزمه فاذا لم يلتزمه الآخر صار هذا غير ما التزم
فان الحكم المعلق بشرط لا يثبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء
وانما اختلفوا في ثبوت مثله اذ اتين هذا فان كان للعقد عليه حقاً
للعقود بحيث له ان يبدله بدون الشرط لم يفسخ العقد بفوات الشرط

بل له ان يفسخه كما اذا شرط رهنًا او كفلاً او صفة في المبيع وان كان حقه
اول غيره ممن يتصرف له بالولاية ونحوها لم يحز له امضاء العقد بل يفسخ
العقد بقوات الشرط ويجب عليه فسخه كما اذا شرط ان تكون الزوجة
حرة فظهرت امة وهو ممن لا يحل له نكاح الاماء او شرط ان يكون الزوج
مسلمًا فبان كافراً او شرط ان تكون الزوجة مسلمة فبان وثية وعقد
الذمة ليس حقًا للامام بل هو حق لله ولعامة المسلمين فاذا خالفوا شيئاً مما شرط
عليه فقد قبل يجب على الامام ان يفسخ العقد وفسخه ان يلحقه بما منه ويخرجه من
دار الاسلام ظناً ان العقد لا يفسخ بمجرد المخالفة بل يجب فسخه وهذا ضعيف
لان الشروط اذا كان حقه لا للعقد انفسخ العقد بقواته من غير فسخ
وهنا الشروط على اهل الذمة حق لله لا يجوز للسلطان ولا غيره ان يأخذ
منهم الجزية ويعاهد هم على المقام بدار الاسلام الا اذا التزموها والاوجب
عليه قتالهم بنص القرآن ولو فرضنا جواز اقرارهم بدون هذا الشرط فانما ذاك
فيما لا ضرر على المسلمين فيه فاما ما يضر المسلمين فلا يجوز اقرارهم عليه بحال
ولو فرض اقرارهم على ما يضر المسلمين في انفسهم واموالهم فلا يجوز اقرارهم
على افساد دين الله والطمع على كتابه ورسوله وهذه المراتب قال كثير
من الفقهاء ان عهدهم ينتقض بما يضر المسلمين من المخالفة دون مالا يضرهم
وخص بعضهم ما يضرهم في دينهم دون ما يضرهم في دنياهم والطمع على
الرسول اعظم المضرات في دينهم اذ اتين هذا فنقول قد شرط عليهم
ان لا يظهر واسب الرسول وهذا الشرط من وجهين احدهما انه موجب

عقد الذمة ومقتضاه كما ان سلامة المبيع من العيوب وحلول الثمن وسلامة المرأة والزوج من موانع الوطى واسلام الزوج وحرية اذا كانت الزوجة حرة مسلمة هو موجب العقد المطلق ومقتضاه فان موجب العقد هو ما يظهر عرفاً ان العاقد شرطه وان لم يتلفظ به كسلامة المبيع ومعلوم ان الامساك عن الطعن في الدين وسب الرسول مما يعلم ان المسلمين يقصدونه بعقد الذمة ويطلبونه كما يطلبون الكف عن مقاتلتهم واولى فانه من اكبر الموءذيات والكف عن الاذى العام موجب عقد الذمة واذا كان ظاهر حال المشتري انه دخل على ان السلعة سليمة من العيوب حتى يثبت له النسخ بظهور العيب وان لم يشرطه فظاهر حال المسلمين الذين عاقدوا اهل الذمة انهم دخلوا على ان المشركين يكفون عن افساد دينهم والطعن فيه بيد اولسان وانهم لو علموا انهم يظهر ون الطعن في دينهم لم يعاهدوهم على ذلك واهل الذمة يعلمون ذلك كعلم البائع ان المشتري انما دخل معه على ان المبيع سالم بل هذا ظهر واشهر ولا يخفاء به الوجه الثاني في ثبوت هذا الشرط ان الذين عاهدوهم او لا هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر ومن كان معه وقد قلنا العهد الذي يبتناو بينهم وذكرنا اقوال الذين عاهدوهم وهو عهد متضمن انه شرط عليهم الامساك عن الطعن في دين المسلمين وانهم اذا فعلوا ذلك حلت دماؤهم واموالهم ولم يبق يبتناو بينهم عهد واذا ثبت ان ذلك مشروط عليهم في العقد فزواله يوجب انقضاء العقد لان الانقضاء ايضا مشروط عليهم ولان الشرط حق اقله كاشتراط اسلام الزوج والزوجة فاذا فات هذا

الشرط بطل العقد كما يبطل اذا ظهر الزوج كافراً او المرأة وثية او المسع
عصباً او حراً او تجدد بين الزوجين صهر او رضاع يحرم احدهما على الآخر
او تلف المبيع قبل القبض فان هذه الاشياء كما لم يجوز الاقدام على العقد مع
العلم بها يبطل العقد مقارنتها له او طرؤه عليه فكذلك وجود هذه الاقوال
والافعال من الكافرين لم يجوز للامام ان يعاهدها مع اقامته عليها كان وجودها
موجباً لفسخ العقد من غير استاء فسخ على ان لو قدرنا ان العقد لا يفسخ الا بفسخ
الامام فانه يجب عليه فسخه بغير تردد لانه عقد للمسلمين فانه لو اشترى الولي
سلعة لليتيم فبانت معيبة وجب عليه اسد رالك ما فات من مال اليتيم وفسخه
يكون بقوله وفعله وقتله له فسخ لعقده نعم لا يجوز له ان يفسخه بمجرد القول
فان فيه ضرراً على المسلمين وليس للسلطان فعل ما فيه ضرر على المسلمين مع
القدرة على تركه وقولنا ان الذي انتقض عهده اى لم يبق له عهد يعصم
دمه والاول هو الوجه فان بقاء العقد مع وجود ما يتاقيه محال نعم هنا اختلاف
الفقهاء فيما ينافي العقد فقاتل يقول جميع المخالفات تنافيه بناء على انه ليس
للامام ان يصالحهم بدون شئ من الشروط التي شرط عمره وقاتل يقول
التي تنافيه هي المخالفات المضرّة بالمسلمين بناء على جواز مصالحتهم على ما هو
دون ذلك كما صالحهم النبي صلى الله عليه وسلم اولاً حال ضعف
الاسلام وقاتل يقول التي تنافيه هي ما يوجب الضرر العام في الدين
او الدنيا كالطعن على الرسول ونحوها وبالجملة فكما لا يجوز للامام ان يعاهدهم
مع كونهم يفعلونه فهو تنافى العقد كما ان كما لا يجوز للتبايعين والمتناكح ان

يتعاقد مع وجوده فهو مناف للعقد و اظهار الطعن في الدين لا يجوز للامام
ان يعاهد هم مع وجوده منهم اعني مع كونهم ممكنين من فعله اذا ارادوا
وهذا مما اجمع المسلمون عليه ولهذا بعضهم يعاقبون على فعله بالتحذير
واكثرهم يعاقبون عليه بالقتل وهو مما لا يشك فيه مسلم ومن شك فيه فقد
خلع رتبة الاسلام من عنقه واذا كان العقد لا يجوز عليه كان منافياً للعقد
ومن خالف شرطاً مخالفة تنافي ابتداء العقد فان عقده ينسخ بذلك بلا ريب
كما حد الروجين اذا احدث شيئاً يمنع ابتداء العقد مثل ان رند اد المسلم
او اسلام المرأة تحت الكافر فان العقد ينسخ بذلك اما في الحال او عقب
انقضاء العدة او بعد عرض القاضى كما هو مقرر في مواضعه فاحداث
اهل الذمة الطعن في الدين مخالفة لموجب العقد مخالفة تنافي ابتداءه
فيجب انفساخ عقدهم بها وهذا بين لمن تأمله وهو يوجب انفساخ العقد
بما ذكرناه عند جمع الفقهاء وتبين ان ذلك هو مقتضى قياس الاصول
واعلم ان هذه الوجوه التي ذكرناها من جهة المعنى في الدين فاما المسلم
اذا سب فلم يحتج ان يذكر فيه شيئاً من جهة المعنى لظهور ذلك في حقه
ولكون المحل محل وفاق ولكن سيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق الامر فيه هل سبه
ردة محضة كسائر الردد الحالية عن زيادة مغالطة او هو نوع من الردة
متغلظ بقتله على كل حال وهل يقتل لسب مع الحكم باسلامه ام لا والله
سبحانه اعلم فان قيل فقد قال تعالى لتبلون في اموالكم وانفسكم وتسمع
من الذين اتوا الكتاب من قلوبكم ومن الذين اشرکوا اذى كثير وان

تصبروا و تقوافان ذلك من عزم الامور فاحبرانا نسمع منهم الا ذى
الكثير ودعانا الى الصبر على اذام و انما يؤذينا اذى عامما الطعن في كتاب الله
ودينه و رسوله و قوله تعالى لن يضروكم الا اذى من هذا الباب قلنا
اولا ليس في الآية بيان ان ذلك مسموع من اهل الذمة والعهد وانما هو
مسموع في الجملة من الكفار وثانيا ان الامر بالصبر على اذام و بتقوى الله
لا يمنع قتالهم عند المكنة واقامة حد الله عليهم عند القدرة فانه لا خلاف بين
المسلمين اننا اذا سمعنا مشركا او كتابيا يؤذى الله و رسوله فلا عهد يتناو بينه
و جب علينا ان نقاتله ونجاهده اذا امكن ذلك وثالثا ان هذه الآية
وما شابهها منسوخ من بعض الوجوه وذلك ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما قدم المدينة كان بها يهود كثير و مشركون وكان اهل الارض
ذالك صنفين مشركا او صاحب كتاب فهاذن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من بها من اليهود وغيرهم و امرهم الله اذ ذالك بالعفو و الصلح كما
في قوله تعالى و د كثير من اهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا
حسد آمن عند انفسهم من بعد ما تبين لهم الحق فاعفوا و اصفحوا حتى يأتى الله
بامره فامر الله بالعفو و الصلح عنهم الى ان يظهر الله دينه و يعزجده فكان اول العز
و قعة بد رفانها اذ لت رقاب اكثر الكفار الذين بالمدينة و ارهبت مآثر
الكفار و قد اخرجنا في الصحيحين عن عروة عن اسامة بن زيد ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ركب حمرا على اكاف على قطيفة فذكية و ارد فاسامة
ابن زيد يعود سعد بن عباد في بني الحارث بن الخزرج قبل و قعة بد و فصار

حتى مر مجلس فيه عبد الله بن ابي بن سلول وذلك قبل ان يسلم عبد الله بن ابي
واذا في المجلس اخلاط من المسلمين والمشركون عبدة الاوثان واليهود وفي
المجلس عبد الله بن رواحة فلما قضيت المجلس عجاوبة الدابة خرا ابن ابي الله
برداة ثم قال لا تغبروا علينا فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقف
فنزل فدعاه الى الله وقرأ عليهم القرآن فقال عبد الله بن ابي بن سلول ايها
المرأأه لا احسن مما تقول ان كان حقا فلا تؤذنا به في مجالسنا رجع الى رحلك
فمن جاءك فاقصص عليه فقال عبادة بن رواحة بلى يا رسول الله فاغشاه في
مجالسنا فانا نحب ذلك فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا
يتشاورون فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكتوا ثم ركب
رسول الله صلى الله عليه وسلم دابته حتى دخل على سعد بن عبادة فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا سعد ا لم تسمع ما قال ابو حباب يريد عبد الله
ابن ابي قال كذا وكذا قال سعد بن عبادة يا رسول الله اصف عنه واصف
فوالذي نزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذي انزل عليك ولقد اصطلح
اهل هذه البصرة على ان يتوجوه فيعصبوه بالمصابة فلما رد الله ذلك بالحق
الذي اعطاك شرق بذلك فذلك الذي فعل به ما رأيت ففعا عنه رسول الله
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه يعفون عن المشركين واهل الكتاب
كما امرهم الله تعالى ويصبرون على الاذى قال الله تعالى ولتسمعن من الذين
اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرکوا اذی كثيرا وان تصبروا وثقوا
فان ذلك من عزم الامور وقال الله عز وجل ود كثير من اهل الكتاب

لو يردونكم بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم
الحق فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره إن الله على كل شيء قدير • وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتأول في العفو ما أمره الله تعالى حتى أذن الله
عز وجل فيه فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم يد قريش وقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه
من قتل من صناديد الكفار وسادة قريش فقال
منصور بن غانم مع أسارى من صناديد الكفار وسادة قريش فقال
ابن أبي بن سلول ومن معه من المشركين عبدة الاوثان هذا امر قد توجه
فبايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام فاسلموا • اللفظ للبخاري وقال
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله تعالى واعرض عن المشركين • لست عليهم
بمصيطر • فاعف عنهم واصفح • وان تغفوا وتصفحوا • فاعفوا واصفحوا حتى
يأتي الله بأمره • قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله • ونحو هذا
في القرآن مما أمر الله به المؤمنين بالعفو والصفح عن المشركين فانه نسخ ذلك
كله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم • وقوله تعالى قتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر الى قوله وهم صاغرون • فنسخ هذا عفوهم عن
المشركين وكذا روى الامام احمد وغيره عن قتادة قال امر الله نبيه
ان يغف عنهم ويصفح حتى يأتي الله بأمره وقضائه ثم انزل الله عز وجل
برأة فأتى الله بأمره وقضائه فقال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله الآية قال فنسخت
هذه الآية ما كان قبلها وأمر الله فيها بقتال اهل الكتاب حتى يسلموا او يقرؤا

بالجزية صفارا وثمة لهم . وكذا ذكر موسى بن عقبة عن الزهري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقاتل من كف عن قتاله كقوله تعالى فان
 اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فاجعل الله لكم عليهم سبيلا ما الى ان
 فرلت براءة وجملة ذلك انه لما نزلت براءة امر ان يتدى جميع الكفار
 بالقتال وثيهم وكتائبهم سواء كفوا عنه او لم يكفوا وان ينذ اليهم تلك
 العهود المطلقة التي كانت بينه وبينهم وقيل له فيها جاهد الكفار والمنافقين واغلاظ
 عليهم بعد ان كان قد قيل له ولا تطع الكافرين والمنافقين ردع اذاهم ولهذا
 قال زيد بن اسلم نسخت هذه الآية ما كان قبلها فاما قيل براءة وقيل بدر
 فقد كان مأمورا بالصبر على اذاهم والعفو عنهم واما بعد بدر وقيل براءة فقد
 كان ليقاقل من يؤذيه ويمسك عن ماله كما فعل بابن الاشرف وغيره ممن
 كان يؤذيه فبدر كانت اساس عز الدين وفتح مكة كانت كمال عز الدين
 فكانوا قبل بدر يسمعون الاذى الظاهر ويومرون بالصبر عليه وبعد بدر
 يؤذون في السر من جهة المنافقين وغيرهم فيومرون بالصبر عليه وفي نبوك
 امر و بالاغلاظ للكفار والمنافقين فلم يتمكن بعدها كافروا منافق من اذاهم
 في مجلس خاص ولا عام بل مات بغیظه لعلمه بانه يقتل اذ انكم وقد كان بعد
 بدر لليهود استطالة واذا للمسلمين الى ان قتل كعب بن الاشرف قال
 محمد بن اسحاق في حديثه عن محمد بن مسلمة قال فاصبحنا وقد خافت
 يهود لو قعنا بعد والله فليس بها يهودي الا وهو يخاف على نفسه . وروى
 باسناد عن محبصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظفرتم

به من رجال يهود فاقتلوه فوثب محبصة بن مسعود على ابن سينة رجل من
 تجار يهود كان يلا بسهم ويبيعهم فقتله وكان حويصة بن مسعود اذا ذاك
 لم يسلم وكان اسن من محبصة فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول اى عدوا لله
 قتله اما والله لرب شتم في بطنك من ماله فوالله ان كان لاول اسلام
 حويصة فقال محبصة فقلت له والله لقد امرني بقتله من لوا مرني بقتلك
 لضربت عنقك فقال لوا مراك محمد بقتلي لقتلني فقال محبصة نعم والله
 فقال حويصة والله ان دينا بلغ هذا منك لعجب هو ذكر خير ابن اسحاق
 ان اليهود حذرت وذلت وخافت من يوم قتل ابن الاشرف
 فلما اتى الله بامر الذي وعد من ظهور الدين وعزا المؤمنين امر
 رسوله بالبراءة الى المعاهدين وبقتال المشركين كافة وبقتال اهل
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فكان ذلك
 عاقبة الصبر والتقوى الذين اصرهم بهما في اول الامر وكان اذ ذاك
 لا يوخذ من احد من اليهود الذين بالمدينة ولا غيرهم جزية وصارت
 تلك الآيات في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نصر الله ورسوله يده ولا بلسانه
 فينتصر بما يقدر عليه من القلب ونحوه وصارت آية الصغار على المعاهدين في
 حق كل مؤمن قوى يقدر على نصر الله ورسوله يده اولسانه وبهذه الآية ونحوها
 كان المسلمون يعملون في آخر عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد
 خلفائه الراشدين وكذلك هو الى قيام الساعة لا تزال طائفة من هذه الامة
 قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله النصر التام فمن كان من المؤمنين بارض

هو فيها مستضعف او في وقت هو فيها مستضعف فليعمل بآية الصبر
والصنع والعفو عن يؤذي الله ورسوله من الذين اتوا الكتاب والمشركون
واما اهل القوة فانما يعملون بآية قتال ائمة الكفر الذين يطعنون في الدين
وبآية قتال الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
فان قيل فقد قال الله تعالى الم تر الى الذين نهوا عن التبجوى الى قوله واذا جاءوك
حيوك بما لم يحيك به الله ويقولون في انفسهم لولا يعضدنا الله بما نقول حسبهم
جهنم يصلونها فبئس المصير فاخبر انهم يحبون الرسول تحبة منكرا واخبر ان
المذاب في الآخرة يكفيهم عليها فلم ان تعذيبهم في الدنيا ليس بواجب
وعن انس بن مالك قال مر بيودى برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
السام عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انى روى ما يقول قالوا لا قال يقول السام عليك قالوا
يا رسول الله الاتقله قال لا اذا سلم عليكم اهل الكتاب فتقولوا وعليكم
رواه البخارى وعن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت دخل رطل
من اليهود صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا السام عليك
قالت عائشة ففهمتها فقلت عليكم السام واللعنة قالت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مهلا يا عائشة ان الله يحب الرفق فى الامر كله
فقلت يا رسول الله لم تسمع ما قالوا قال قد قلت وعلينكم متفق عليه
وعن جابر قال سلم ناس من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
السام عليك يا با القاسم فقال وعلينكم فقالت عائشة و غضبت لم نسمع

ما قالوا قال بلى قد سمعت فردت عليهم وانا تجاب ولا يجابون علينا واهم مسلم
ومثل هذا الدعاء اذى للنبي صلى الله عليه وسلم وشبه له ولو قاله المسلم لصار به
خرقة لانه دعاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته بانه يموت وهذا
قتل كافر ومع هذا فلم يقتلهم بل نهى عن قتل اليهودى الذى قال ذلك لما
استأمره اصحابه في قتله قلناه من هذا اجوبة : احدى ها : ان هذا كان في
حال ضعف الاسلام الا ترى انه قال لعائشة مهلا يا عائشة فان الله يحب
الرفق في الامر كله وهذا الجواب كما ذكرناه في الاذى الذى امر الله
بالصبر عليه الى ان اتى الله باخيه وذكر هذا الجواب طوائف من الملكية
والشافعية والحنبلية منهم القاضي ابو يعلى وابو اسحاق الشيرازى وابو الوفاء
ابن عقيل وغيرهم ومن اجاب بهذا جعل الامان كالايمان في انتقاصه بالشتم
ونحوه وفي هذا الجواب نظر لما روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان اليهود اذا سلم احدكم فاما يقول السلام عليكم فقولوا عليكم • وكن
انت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا
وعليكم متفق عليها • قلنا ان هذا سنة قائمة في حق اهل الكتاب مع بقائهم
على الدمة وانه صلى الله عليه وسلم حال من الاسلام لم يامر بقتلهم لاجل
هذا وقد ركب الى بنى النضير فقال اذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم وكان ذلك بعد
قتل ابن الاشرف فعلم انه كان بعد قوة الاسلام نعم فقد قد منان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يسمع من الكفار والمنافقين في اول الاسلام اذى كبيرا
وكان يضرب عليه امثال لقوله تعالى ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم •

لأن إقامة الحدود عليهم كان يقضى إلى فتنة عظيمة ومفسدة أعظم من
مفسدة الصبر على كلماتهم فلما فتح الله مكة ودخل الناس في دين الله أفواجا
وانزل الله برأيه قال فيها جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم وقال
تعالى لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض إلى قوله أينما ثقفوا أخذوا
وقتلوا تغتيلا ❦ فلما رأى من بقي من المنافقين ما صار الأمر إليه من عز الإسلام
وقيام الرسول بجهاد الكفار والمنافقين أضمروا النفاق فلم يكن يسمع
من أحد من المنافقين بعد غزوة تبوك كلمة سوء وماتوا بغيظهم حتى بقي منهم
أنا من بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم يعرفهم صاحب السرحذيفة فلم
يكن يصلي عليهم هو ولا يصلي عليهم من عرفهم بسبب آخر مثل عمر بن
الخطاب فهذا يفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتمل من الكفار
والمنافقين قبل برأيه ما لم يكن يحتمل منهم بعد ذلك كما قد كان يحتمل من
أذى الكفار وهو بمكة ما لم يكن يحتمل بدار الهجرة والنصرة لكن هذه
الكلمة ليست من هذا الباب كما قد بيناه ❦ والجواب الثاني أن هذا ليس من السب
الذي ينتقض به العهد لأنهم إنما اظهروا التحية الحسنة والسلام المعروف ولم يظهروا
سباً ولا شتماً وإنما حرقوا السلام تحريفاً خفياً لا يظهر ولا يفتن به أكثر الناس
ولهذا لما سلم اليهودي على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ السلام لم يعلم به
أصحابه حتى أعلمهم وقال إن اليهود إذا سلم أحدهم فأنما يقول السلام عليكم
وعهدهم لا ينتقض بما يقولونه سرا من كفر أو تكذيب فإن هذا لا بد منه
وكذلك لا ينتقض العهد بما يخفون منه من السب وإنما ينتقض بما يظهر منه

وقد ذكر غير واحد من اليهود كانوا يدخلون على النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون
 السام عليك فيرد عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليكم ولا يدرى
 ما يقولون فاذا خرجوا قالوا لو كان نبياً لعد بنا واستجيب فينا وعرف قولنا
 فدحلو عليه ذات يوم وقالوا السام عليك ففطنت عائشة الى قولهم وقالت وعليكم
 السام والذام والداء واللعنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة
 ان الله يحب الرفق في الامر كله ولا يحب الفحش ولا الفحش فقالت يا رسول الله
 لم تسمع ما قالوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم اهل الكتاب
 فقولوا وعليكم . فهذا دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يظهر له
 انه سب ولذلك نهى عائشة عن التصريح بشتمهم وامرها بالرفق بان ترد
 عليهم تحيتهم فان كانوا قد حيوا تحية سيئة استجيب لنافيهم ولم يستجب لهم
 فينا ولو كان ذلك من باب سبهم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين الذي هو
 السب لكان فيه العقوبة ولو بالتعزير والكلام . فلما لم يشرح رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في مثل هذه التحية تعزيراً ونهى من اغلظ عليهم لاجلها علم ان
 ذلك ليس من السب الظاهر لكونهم اخفوه كما يخفى المناقوت نفاقهم
 ويعرفون في لحن القول فلا يعاقبون بمثل ذلك وسيأتي تمام الكلام ان شاء
 الله تعالى في ذلك . الجواب الثالث . ان قول اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 له الا تقتله لما اخبرهم انه قال السام عليكم دليل على انه كان مستقراً عندهم
 قتل الساب من اليهود لما رأوه من قتل ابن الاشرف والمرأة وغيرها فنهاهم
 النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله واخبرهم ان مثل هذا الكلام حقه

ان يقابل بمثله لانه ليس اظهار السب والشتيم من جنس ما فعلت الملك لليهودية
وابن الاشرف وغيرهما وانما هو اسرار به كسر ارا المناهقين بالنفاق
الجواب الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يعفو عن شتمه وسب
حياته وليس للامة ان يعفوا عن ذلك يوضح ذلك انه لا خلاف ان من سب النبي
صلى الله عليه وسلم او عابه بعد موته من المسلمين كان كفرا حلال الدم وكذلك
من سب نبيكم الانبياء ومع هذا فقد قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تكونوا
كاذبين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وقال تعالى واذا قال موسى
لقومه يا قوم لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فكان بنو اسرائيل
يؤذون موسى في حياته بما لو قاله اليوم احد من المسلمين وجب قتله
ولم يقتلهم موسى عليه السلام وكان نبينا صلى الله عليه وسلم يقتدى به في ذلك
فربما سمع اذاه او بلغه فلا يعاقب المؤذي على ذلك قال الله تعالى ومنهم الذين
يؤذون النبي ويقولون هو اذن الآية وقال تعالى ومنهم من يلزمك في الصدقات
فان اعطوا امنها رضوا وان لم يعطوا امنها اذاهم يستخطون وعن الزهري
عن ابي سلمة عن ابي سعيد قال يينا النبي صلى الله عليه وسلم يقسم اذ جاء
عبد الله ابن ذي (١) الخويصرة التميمي فقال اعدل يا رسول الله قال ويلك من
يعدل اذ لم اعدل قال عمر بن الخطاب دعني اضرب عنقه قال دعه فان
له اصحابا يخفونكم صلاته مع صلاتهم وصيلمه مع صياهم يرقون من
الله بن كما يرق للسهم من الرمية وذكر الحديث وفيه نزلت ومنهم
من يلزمك في الصدقات هكذا رواه البخاري وغيره من حديث معمر بن

لا يجوز ولا لامة ان يعفوا عن سب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) هكذا في المنقول عنه والظاهر اذ جاء ذوالخويصرة كما يجي في الصفحة الآتية ١١١

الزهرى واخرجه في الصحيحين من وجوه اخرى عن الزهرى عن
 ابي سلمة والضحاك الحمداني عن ابي سعيد قال يينا نحن جلوس عند النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسما اتاه ذوالخويصرة وهو رجل من تميم
 فقال يا رسول الله اعدل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلك من
 يعدل اذا لم يعدل قد خبت وخسرت ان لم يعدل فقال عمر بن الخطاب
 اينذرنى فيه فاضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ده فان له
 اصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم . وذكر حديث
 الخوارج المشهور ولم يذكر نزول الآية ونسبة ذى الخويصرة هو المشهور
 في عامة الحديث كما رواه عامة اصحاب الزهرى عنه والاشبه ان ما انفرد به
 معروهم منه فان له مثل ذلك وقد ذكرنا ان اسمه حر قوص بن زهير
 وفي الصحيحين ايضا من حديث عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد
 قال بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهية
 في تربتها قسمها بين اربعة نفر * وفيه ففضبت قريش والانصار وقالوا يعطى صناديد
 اهل نجد ويدعونا فقال انما اتألفهم فاقبل رجل غائر العينين قاتى الجيـ
 كـث اللحية مشرف الوجنتين مخلوق الرأس فقال يا محمد اتق الله قال فمن
 يطع الله اذا عصيته اقيامتى على اهل الارض ولا تأمنونى فسأل رجل من
 القوم قتله اراه خاله بن الوليد فمنعه فلما ولى قال ان من ضئضى هذا قوما
 يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم وذكر الحديث في حفة الخوارج وفي
 آخره يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان لئن ادركتهم لاقتلنهم

قتل عاد وفي رواية لمسلم الا تأمنوني وانا امن من في السماء ياتيني خبر السماء
صباحا ومساءً وفيها فقال يا رسول الله اتق الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ويلك اولست احق اهل الارض ان يتق الله قال ثم ولي الرجل فقال خالد بن
الوليد يا رسول الله الا اضرب عنقه فقال لا لعنه ان يكون يصلي قال خالد
وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اني لم امر ان اتق عن قلوب الناس ولا اشق بطونهم وفي رواية في الصحيح
فقام اليه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله الا اضرب عنقه قال لا فقام
اليه خالد سيف الله فقال يا رسول الله الا اضرب عنقه قال لا فهذا
الرجل الذي قد نص القرآن انه من المنافقين بقوله ومنهم من يلزك في الصدقات
اي يعيبك ويظعن عليك وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم اعدل واتق الله
بعد ما خص بالمال اولئك الاربعة نسب النبي صلى الله عليه وسلم الى انه جار
ولم يتق الله ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اولست احق اهل الارض ان
يتق الله الا تأمنني وانا امن من في السماء ومثل هذا الكلام لا ريب انه يوجب
القتل لو قاله اليوم احد وانما لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يظهر
الاسلام وهو الصلاة التي يقاثل الناس حتى يفعلوها وانما كان نفاقه بما يخص
النبي صلى الله عليه وسلم من الاذى وكان له ان يعفو عنه وكان يعفو عنهم تاليفاً
للقلوب لئلا يتحدث الناس ان محمداً يقتل اصحابه وقد جاء ذلك مفسراً في هذه
القصة او في مثلها فروي مسلم في صحيحه عن ابي الزبير عن جابر رضي الله عنه
قال اتي رجل بالجرانة منصرفه من حنين وفي ثوب بلال فضة ورسول الله

صلى الله عليه وسلم يقبض منها ويعطى منها الناس فقال يا محمد اعدل فقال ويحك
 ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت وخسرت ان لم اكن اعدل فقال عمر بن
 الخطاب دعني يا رسول الله فاقتل هذا المنافق فقال معاذ الله ان يتحدث الناس
 اني اقتل اصحابي ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون
 منه كيمرق السهم من الرمية وروى البخاري منه عن عمرو عن جابر رضي الله عنهما
 بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنمية بالجرمارة اذ قال له رجل اعدل
 فقال لقد شقبت ان لم اعدل وجاء من كلامه لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما هو اغلظ من هذا قال ابن اسحاق في رواية ابن بكير عنه حدثني ابو عبيدة
 ابن محمد بن عمار بن ياسر عن مقسم ابي القاسم مولى عبد الله بن الحارث قال خرجت
 انا وبلا د بن كلاب الليثي فلقينا عبد الله بن عمرو بن العاص يطوف بالكعبة
 معلقا عنقه في يديه فقلنا له هل حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده
 ذو الخويصرة التميمي يكله قال نعم ثم حدثنا فقال اتى ذو الخويصرة التميمي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم المغنم بمحنين فقال يا محمد قد رايت
 ما صنعت قال فكيف رايت فقال لمارك عدلت فغضب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقال اذا لم يكن العدل عندى فعند من يكون فقال عمر يا رسول الله
 الا اقوم اليه فاخرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فانه
 سيكون له شعبة يتعمقون في الدين حتى يمرقون منه كيمرق السهم من الرمية
 وهذا كتمام الحديث قال ابن اسحاق حدثني ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين
 قال اتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم المقاسم

بحنين وذكر مثل هذا سواء رواه الامام احمد عن يعقوب بن ابراهيم بن
سعد عن ابيه عن ابن اسحاق نحو هذا وقال الاموي عن ابن اسحاق وذكر الحديث
عن ابي عبيدة وعن محمد بن علي وعن ابن ابي نجيح عن ابيه ان رجلا تكلم عند
النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم يسمه الا محمد بن علي فانه قال هو ذا الخويصرة
التميمي وكذلك ذكر غيره ان ذا الخويصرة هو الذي اعترض على النبي
صلى الله عليه وسلم في قسم غنائم حنين . وكذلك المنافق الذي سمعه ابن
مسعود فانه في غنائم حنين ايضا . واما الذين في حديث ابن ابي نعم عن ابي سعيد
فانه كان بعد هذه المرة لان فيه ان عليا بعث الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
باليمن بذهية فقسمها بين اربعة من اهل نجد ولا خلاف بين اهل العلم ان
عليا كان في غزوة حنين مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن اليمن فتحت
يومئذ ثم انه استعمل عليا على اليمن سنة عشر بعد تبوك وبعد ان بعثه
مع ابي بكر الى الموسم بنجد اليهود و وافى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع منصرفه من اليمن وكان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لما بعث علي
بالصدقة ومما بين ذلك ان غنائم حنين نفل النبي صلى الله عليه وسلم منها
خلقا كثيرا من قريش واهل نجد وهذه الذهية انما قسمها بين اربعة نجديين
واذا كان كذلك فاما ان يكون المعترض في هذه المرة غير ذي الخويصرة
ويكون ابو سعيد قد شهد القستين وعلى هذا فالذي في رواية معمر ان آية
الصدقات نزلت في قصة ذي الخويصرة ليس بجيد بل هو مسدود في
الحديث من كلام الزهري او كلام معمر لان ذا الخويصرة انما انكر عليه قسم

الغنائم وليست هي الصدقات التي جعلها الله لثمانية اصناف ولا النفقات الى ما ذكره بعض المفسرين من ان الآية نزلت في قسم غنائم حنين واما ان يكون المعترض في ذهنية علي رضي الله عنه هو ذوالخويصرة ايضا وعلى هذا فيكون احاديث ابي سعيد كلها في هذه القصة لا في قسم الغنائم وتكون الآية قد نزلت في ذلك او يكون قد شهد القصتين معا والآية نزلت في احدهما وقد روي عن ابي برزة الاسلمي قال اتني رسول صلى الله عليه وسلم بمال قسمه فاعطى من عن يمينه ومن عن شماله ولم يعط من ورائه شيئا فقام رجل من ورائه فقال يا محمد ما عدلت في القسمة رجل اسود مطموم الشعر عليه ثوبان ايضان فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا شديدا وقال والله لا تجدون بعدي رجلا هو اعدل مني ثم قال يخرج في آخر الزمان قوم كان هذا منهم يقرؤون القرآن لا يجاوز ثراقيهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية سيماهم التحليق لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال فاذا قسموهم فقتلوهم هم شر الخلق والخلقة رواه السائى ومن هذا الباب ما خرجاه في الصحيحين عن ابي وائل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين اثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة فاعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل واعطى عيينة بن حصن مثل ذلك واعطى ناسا من اشراف العرب واثرهم يومئذ في القسمة فقال رجل والله ان هذه لقسمة ما عدل فيها وما اريد بها وجه الله قال فقلت والله لا خبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاتيته فاخبرته بما قال فتغير وجهه صلى الله عليه وسلم حتى كان كالصرف ثم قال فمن يعدل اذا لم يعدل الله

ورسوله ثم قال يرحم الله موسى قد اودى باكثر من هذا فصبر قال فقلت
لا جرم لا ارفع اليه بعدا حديثا وفي رواية للبغاري قال ونجل من
الانصار ما اراد بها وجه الله و ذكر الواقدي ان المتكلم بهذا كان معتب بن
قشير وهو معدود من المنافقين فهذا الكلام مما يوجب القتل بالاتفاق لانه
جعل النبي صلى الله عليه وسلم ظالما مرابيا وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم
بان هذا من اذى المرسلين ثم اقتدى في العفو عن ذلك بموسى عليه السلام
ولم يستتب لان القول لم يثبت فانه لم يراجع القائل ولا تكلم في ذلك بشيء
ومن ذلك ما رواه ابن ابي عاصم وابو الشيخ في الدلائل باسناد صحيح عن
قتادة عن عتبة بن وساج (١) عن ابن عمر قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقليد من ذهب وفضة فقسمه بين اصحابه فقام رجل من اهل البادية فقال
يا محمد والله لان امرك الله ان تعدل فإراكَ تعدل فقال ويحك من يعدل عليك
بعدى فلما ولي قال ردوه علي رويدا ومن ذلك قول الانصاري الذي حاكم الزبير
في شراج الحرة لما قال له صلى الله عليه وسلم اسق يا زبير ثم سرح الى جارك فقال ان كان
بن عمنك وحديث الرجل الذي قضى عليه فقال لا ارضى ثم ذهب الى ابي بكر ثم
الى عمر فقتله ولهذا نظائر في الحديث اذا تتبع مثل الحديث المعروف عن بهز بن
حكيم عن ابيه عن جده ان اخاه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال جبراني على ماذا
اخذوا فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الناس يزعمون انك تنهى
عن الفئ وتستحل به فقال لئن كنت افعل ذلك انه لعلي وما هو عليهم خلوا
له جيرانه رواه ابوداود باسناد صحيح فهذا وان كان قد حكى هذا القذف

(١) في الخلاصة وساج بفتح الواو والمهمة الثقيلة واخره جيم ١٢ الحسن البغاري

عن غيره فانما قصد به انتقاصه وايداه به ذلك ولم يحكه على وجه الرد على من قاله وهذا من انواع السب ومثل حديث ابن اسحاق عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم جزوا من اعرابي بوسق من تمر الذخيرة فجاء به الى منزله فالتمس التمر فلم يجد في البيت قال فخرج الى الاعرابي فقال يا عبد الله انا ابتعن منك جزوا رك هذا بوسق من تمر الذخيرة ونحن نرى انه عندنا فلم نجد فقال الاعرابي واغدراه واغدراه فوكزه الناس وقالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم نقول هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه رواه ابن ابي حاتم وابن حبان في الدلائل فهذا الباب كله مما يوجب القتل ويكون به الرجل كافرا منافقا حلال الدم كان النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء يعقون ويصفحون عن قوله امثالا لقوله تعالى خذ العفوا امر بالعرف واعرض عن الجاهلين وكقوله تعالى ادفع بالتي هي احسن وقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم وكقوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر وكقوله تعالى ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذهم وذلك لان درجة الحلم والصبر على الاذى والعفو عن الظلم افضل اخلاق اهل الدنيا والآخرة يبلغ الرجل بها ما لا يبلغه بالصيام والقيام قال تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين وقال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا

واصلح فاجره على الله ووقال تعالى ان تبدوا خيرا او تغفروا او تغفروا عن سيو
 فان الله كان عفوا قديرا ووقال تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به
 ولئن صبرتم لهو خير للصابرين والا حاديت في هذا الباب كثيرة مشهورة
 ثم الانبياء احق الناس بهذه الدرجة لفضلهم واحوج الناس اليها لما ابتلوا به
 من دعوة الناس ومعالجتهم وتغيير ما كانوا عليه من العادات وهو امر
 لم يأت به احد الا عودي فالكلام الذي يؤذيهم يكفر به الرجل فيصير به
 محاربا ان كان ذا عهد ومرتدا او منافقا ان كان من يظهر الاسلام ولهم
 فيه ايضا حق الا دمي فجعل الله لهم ان يغفروا عن مثل هذا النوع ووسع
 عليهم ذلك لما فيه من حق الا دمي تغليبا لحق الا دمي على حق الله كما جعل يستحق
 القود وحده القذف ان يغفروا عن القاتل والقاذف وهم اولى لما في جواز عفو
 الانبياء ونحوهم من المصالح العظيمة المتعلقة بالنبي وبالامة وبالدين وهذا
 معنى قول عائشة رضي الله عنها ما ضرب رسول صلى الله عليه وسلم يده
 خادما له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئا قط الا ان يجاهد في سبيل الله ولا انتقم
 لنفسه قط وفي لفظ ما نيل منه شيء فانتقمه من صاحبه الا ان تنتهك محارم الله
 فاذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى يتقمة متفق عليه ومعلوم ان
 النبل منه اعظم من انتهاك المحارم لكن لما دخل فيها حقه كان الامر اليه
 في العفو والانتقام فكان يختار العفو وربما امر بالقتل اذا رأى المصلحة في ذلك
 بخلاف ما لاحق له فيه من زنا وسرقة او ظلم لغيره فانه يجب عليه القيام به
 وقد كان اصحابه اذا رأوا من يؤذيه ارادوا قتله لعلمهم بانه يستحق القتل

فيعفو عنه صلى الله عليه وسلم ويبين لهم ان عفوه اصالح مع اقراره لهم
على جواز قتله ولو قتله قاتل قبل عفوا النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرض له
النبي صلى الله عليه وسلم لعلمه بانه قد اتصر الله ورسوله بل بحمد الله على
ذلك ويثنى عليه كما قتل عمر رضي الله عنه الرجل الذي لم ير ض بمحكمه
وكما قتل رجل بنت مروان وآخر اليهودية السابة فاذا تعذر عفوه بموته
صلى الله عليه وسلم بقي حقا محضاً لله ورسوله وللمؤمنين لم ينف عنه
مستحقه فيجب اقامته ويبين ذلك ما روى ابراهيم بن الحكم بن ايان حدثني
ابي عن عكرمة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان اعرابياً جاء الى النبي
صلى الله عليه وسلم يستعينه في شيء فاعطاه شيئاً ثم قال احسنت اليك قال
الاعرابي لا ولا اجملت قال فغضب المسلمون وقاموا اليه فاشار اليهم ان
كفوا ثم قام قد خل منزله ثم ارسل الى الاعرابي فدعاه الى البيت يعني
فاعطاه فرضى فقال انك جئتنا فاعطيناك فقلت ما قلت وفي النفس
المسلمين شيء من ذلك فان احببت فقل بين ايديهم ما قلت بين يدي حتى
يذهب من صدورهم ما فيها عليك قال نعم فلما كان الغد او العشي جاء قال
رسول صلى الله عليه وسلم ان صاحبكم جاء فسالنا فاعطيناه فقال ما قال وانا
دعوتاه الى البيت فاعطيناه فزعم انه قد رضى اكد لك قال الاعرابي نعم
فجزاك الله من اهل وعشيرة خيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا ان
مشي ومثل هذا الاعرابي كمثل رجل كانت له ناقة فشردت عليه
فاتبعها الناس فلم يزدوها الا نفورا فناداهم صاحب الناقة خلوا بيني وبين

ناقتي فانارفق بها فتوجه لها صاحب الناقه بين يديها فاحذ لها من قدام الارض
 فجاءت فاستناخت فشد عليها رجليها واستوى عليها واني لو تركتكم حين
 قال الرجل ما قال فقتلتموه دخل النار رواه ابو احمد العسكري بهذا الاستاد
 قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اعطني فانك لا تعطيني
 من مالك ولا من مال ابيك فاغلظ للنبي صلى الله عليه وسلم فوثب اليه
 اصحابه فقالوا يا عدو الله تقول هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره
 بهذا بين لك ان قتل ذلك الرجل لاجل قوله ما قال كان جائزا قبل
 الاستتابة وانه صار كافرا بتلك الكلمة ولو لا ذلك لما كان
 يدخل النار اذا قتل على مجرد تلك الكلمة بل كان يدخل الجنة لانه مظلوم
 شهيد وكان قاتله يدخل النار لانه قتل مؤمنا متعمدا ولكن النبي صلى الله عليه
 وسلم يبين ان قتله لم يحل لان سفك الدم بغير حق من اكبر الكبائر وهذا
 الاعرابي كان مسلما لهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه لفظ صاحبكم
 ولهذا جاءه الاعرابي يستعينه ولو كان كافرا محاربا لما جاء يستعينه في شيء
 ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه لاسلم لذكر في الحديث انه اسلم فلما
 لم يجر للاسلام ذكر دل على انه كان ممن دخل في الاسلام وفيه جفاء الاعراب
 وممن دخل في قوله تعالى فان اعطوا منهار ضوا وان لم يعطوا منها ذاهم يستخطون
 ومما يوضح ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعفو عن المنافقين الذين
 لا يشك في تقاتهم حتى قال لو اعلم اني لو زدت على السبعين غفرا لزدت
 حتى نهاه الله عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم وامره بالاغلاظ عليهم فكثير

مما كان يحتمله من المنافقين من الكلام وما يعاملهم من الصلح والعفو والاستعفار
 كان قبل نزول براءة لما قيل له لا تطع الكافر بن والمنافقين ودع اذانهم لا حاجة
 اذ ذاك الى استعطافهم وخشية نفور العرب عنه اذا قتل احدا منهم وقد صرح
 صلى الله عليه وسلم لما قال ابن ابي ثن رجعا الى المدينة ليخرجن الا عز منها الا ذل
 و لما قال ذو الحويصرة اعدل فانك لم تعدل وعند غير هذه القصة انما يقتلهم
 لئلا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فان الناس يتظرون الى ظاهر الامر
 فيرون واحدا من اصحابه قد قتل فيظن الظان انه يقتل بعض اصحابه على غرض
 او حقد او نحو ذلك فينفر الناس عن الدخول في الاسلام و اذا كان من شريعته
 ان يتألف الناس على الاسلام بالاموال العظيمة ليقوم دين الله وتعلو كلمته فلان
 يتألفهم بالعفو اولى واخرى فلما انزل الله تعالى براءة ونهاه عن الصلاة على
 المنافقين والقيام على قبورهم وامره ان يجاهد الكفار والمنافقين ويغلظ عليهم
 نسخ جميع ما كان المنافقون يعاملون به من العفو كما نسخ ما كان الكفار يعاملون
 به من الكف عمن سالم ولم يبق الا اقامة الحد ودوا علاء كلمة الله في حق كل انسان
 فان قيل فقد قال تعالى الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة
 الى قوله من الذين هادوا ويمحرقون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وصينا
 واسمع غير مسمع وراعنا ليا بالسنتهم وطمعنا في الدين وقولهم اسمع غير مسمع
 مثل قولهم اسمع لا سمعت واسمع غير مقبول منك لان من لا يقصد اسماعه
 لا يقبل كلامه وقولهم راعنا قال قتادة وغيره كانت اليهود تقول للنبي
 صلى الله عليه وسلم راعنا سمعك يستهزئون بذلك وكانت في اليهود قبيحة

وروى الامام احمد عن عطية قال كان ياتي ناس من اليهود فيقولون راينا
سمعت حتى قالها ناس من المسلمين فكره الله له ما قالت اليهود وقال عطاء الخرماني
كان الرجل يقول ارعنا سمعتك وبلوى بذ لك لسانه ويطعن في الدين
وذكر بعض اهل التفسير ان هذه اللفظة كانت سابقيا بلغة اليهود فهو لاء
قد سبوه بهذا الكلام ولووا السنهم به واستهزوا به وطمعوا في الدين ومع
ذلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم قلنا عن ذلك اجوبة احدها
ان ذلك كان في حال ضعف الاسلام في الحال التي اخبر الله عن رسوله والمؤمنين
انهم يسمعون من الذين اوتوا الكتاب والمشركين اذى كثيرا وامرهم بالصبر
والتقوى ثم ان ذلك نسخ عند القوة بالامر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن
يد وهم صاغرون والصاغرون لا يفعل شيئا من الاذى في الوجه ومن فعله ليس
بصاغرا ثم ان من الناس من يسمى ذلك نسخا لتغير الحكم ومنهم من لا يسميه
نسخا لان الله امرهم بالصنع والعقوال ان ياتي الله بامرهم وقد اتى الله بامرهم من
عز الاسلام واظهاره والامر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
وهذا مثل قوله تعالى فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل
الله لهن سيلا وقال النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سيلا فبعض
الناس يسمى ذلك نسخا وبعضهم لا يسميه نسخا والخلاف لفظي ومن الناس
من يقول الامر بالصنع باق عند الحاجة اليه بضعف المسلم عن القتال بان
يكون في وقت او مكان لا يتمكن منه وذلك لا يكون منسوخا اذ المنسوخ
ما ارتفع في جميع الازمنة المستقبلية وبالجملة فلا خلاف ان النبي صلى الله عليه

وسلم كان مفروضا عليه لما قوي ان يترك ما كان يعامل به اهل الكتاب
والمشركين ومظهرى النفاق من العفو والصنع الى قتالهم واقامة الحدود
عليهم سمي نسخا ولم يسم الجواب الثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له
ان يعفو عن سبه وليس للامة ان يعفوا عن سبه كما قد كان يعفو عن سبه
من المسلمين مع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب قتل من سبه من المسلمين
الجواب الثالث ان هذا ليس باظهار للسب وانما هو اخفاء له بمنزلة السام
عليكم وبمنزلة ظهور النفاق في لحن القول لانهم كانوا يظهرون انهم يقصدون
سأله ان يسمع كلامهم وان يراعيه فينتظرهم حتى يقضوا كلامهم وحتى
يفهموا كلامه ويأتونه على هذا الوجه ثم انهم يلوون السنتهم بالكلام وينوون
به الاستهزاء والسب والطعن في الدين كما يلوون السنتهم بالسلام وينوون
به الدعاء عليه بالموت واليهود امة معروفة بالنفاق والخبث وان تظهر خلاف
ما تبطن ولكن ذلك لا يوجب اقامة حد عليهم ولو كانت هذه اسبابا ظاهرا
لما كان المسلمون يخاطبون بمثل ذلك قاصدين به الخير حتى نهوا عن التكلم
بكلام يحتمل الاستهزاء وبوجهه بحيث يصير سبابا لنية ودلالة الحال وذلك
ان هذه اللفظة كانت العرب تتخاطب بها لا تقصد سباً قال عطاء كانت لغة
في الانصار في الجاهلية وقال ابو العالية ان مشركى العرب اذا حدث بعضهم
بعضاً يقول احدهم لصاحبه ارعني سمعتك فنهوا عن ذلك وكذلك قال
الضحاك وذلك ان العرب تقول ارعته سمعى ارعاه اذا فرغته الكلام
لانك جعلت السمع يرعى كلامه ويقول راعيته سمعى بهذا المعنى لكن كانت

اليهود تعتقد ها سبايتها لما فيها من الاشتراك فانها كما تستعمل في استرعاء
السمع تستعمل بمعنى المفاعلة كانه قيل راعني حتى ارا عليك وهذا انما يكون
بين الامثال والنظراء ومرتبة الرئيس اعلى من ذلك او ان اليهود
ينوون بها معنى الرعونة او فيها طلب حفظ الكلام والاهتمام
به وهذا انما يكون من الاعلى للأسفل لان الرعاية هي الحفظ والكلاءة
ومنه استرعاء الشاة وقد غلبت في عرفهم ولقنهم على معنى
ردى كما قيل انهم ينوون بها اسمع لا سمعت وبالجملة انما يصير مثل هذا سباً بالنية
ولي اللسان ونحوه فنهى المسلمون عنها حسب المادة التشبه باليهود وتشبه اليهود
بهم وجعل ذلك ذريعة الى الاستهزاء به ولما يمتلئه لفظها من قلة الادب
في مخاطبة الرسول صلى الله عليه وسلم الجواب الرابع ما ذكره بعض اهل
التفسير الذي ذكر انها كانت سباية عابغة اليهود قال كان المسلمون يقولون
راعنا يا رسول الله وارعنا سمعك يدنون من المراعاة وكانت هذه اللفظة سبا
قيس عابغة اليهود فلما سمعتها اليهود اغتموها وقالوا فيما بينهم كنا نسب محمدا سرا
فاعلنوا له الآن بالشتم وكانوا يأتونه ويقولون راعنا يا محمد ويضحكون فيما بينهم
فسمعها سعد بن معاذ ففطن لها وكان يعرف لغتهم فقال لليهود عليكم لعنة الله
والذي نفسي بيده يا معشر اليهود لان سمعتم من رجل منكم يقول لالرسول الله
صلى الله عليه وسلم لاضر بن عنقه فقالوا اولستم تقولونها فانزل الله تعالى
يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا ولا نقولكم سيئلا الى شتم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهذا القول دليل على ان اللفظة مشتركة في لغة العرب

و لغة العبرانيين وان المسلمين لم يكونوا يفهمون من اليهود اذا قالوها الا معناها
 في لعنتهم فلما قطنوا معناها في اللغة الاخرى نهوهم عن قولها واعلموهم ان ذلك
 نافض لعهدهم ومبيح لدمائهم وهذا واضح دليل على انهم اذا اتكلموا
 بما يفهم منه السب حلت دماؤهم وانما لم يستحلوا دماءهم لان المسلمين لم يكونوا
 يفهمون السب والكلام في السب الظاهر وهو ما يفهم منه السب فان قيل
 اهل الذمة قد اقرروا نعم على دينهم ومن دينهم استحلال سب النبي صلى الله
 عليه وسلم فاذا قالوا ذلك لم يقولوا غير ما اقرروا نعم عليه وهذا انكته المخالف
 قلناه ومن دينهم استحلال قتل المسلمين واخذ اموالهم ومخاربتهم بكل
 طريق ومع هذا فليس لهم ان يفعلوا ذلك بعد العهد ومتى فعلوه نقضوا
 العهد وذلك لانا وان كنا نقرهم على ان يمتدوا ما يمتدونه وبخفوا ما يخفونه
 فلم نقرهم على ان يظهر او اذ لك ويتكلموا به بين المسلمين ونحن لا نقول
 بنقض عهد الساب حتى نسمعه يقول ذلك او يشهد به المسلمون ومتى حصل
 ذلك كان قد اظهر واعلنه وتحرير الجواب ان كلنا المقدمتين باطلة اما
 قوله اقرروا نعم على دينهم فيقال لو اقرروا نعم على كل ما يدعون به لكانوا بمنزلة
 اهل ملتهم المحاريين ولو اقرروا نعم على كل ما يدعون به لم يعاقبوا على اظهار
 دينهم واظهار الطعن في ديننا ولا خلاف انهم يعاقبون على ذلك ولو اقرروا نعم
 على دينهم مطلقا لقرروا نعم على هدم المساجد واحراق المصاحف وقتل
 العلماء والصالحين فان ما يدعون به مما يؤذي المسلمين كثير والخطيئة اذا اخفيت
 لم تضر الا صاحبها ثم لا خلاف انهم لا يقرون على شيء من ذلك وانما اقرروا نعم

كما قال غرقة بن الحارث على ان نخليهم يفعلون بشم حاشاء واحمالا يؤذي
المسلمين ولا يضرهم ولا نعرض عليهم في امور لا تظهر فان الخطبة اذا
اخفيت لم تضر الا صاحبها ولكن اذا اعلنت فلم تنكر خربت العامة وشرطنا
عليهم ان لا يفعلوا شيئا يؤذي بنا ولا يضرنا سواء كانوا يستحلونه او لا يستحلونه
فتى آذوا الله ورسوله فقد نقضوا العهد وشرطنا عليهم التزام حكم الاسلام
وان كانوا يرون ان ذلك لا يلزمهم في دينهم وشرطنا عليهم اداء الجزية وان
اعتقدوا ان اخذها منهم حرام وشرطنا عليهم اخفاء دينهم فلا يظهرون الاصوات
بكتابهم ولا على جنازهم ولا ضرب ناقوس وشرطنا عليهم ان لا يرتفعوا
على المسلمين وان يخالفوا بهياتهم هيئة المسلمين على وجه يتميزون به ويكونون
اذلاء في تمييزهم الى غير ذلك من الشروط التي يعتقدون انها لا تجب عليهم
في دينهم فعلم ان شرطنا عليهم ترك كثير مما يعتقدونه ديناهم امامباحا او واجبا
وفعل كثير مما يعتقدونه ليس من دينهم فكيف يقال اقر دينهم على دينهم
مطلقا واما المقدمة الثانية فقوله بانا اقر دينهم على دينهم فقوله استحلال
السب من دينهم جوابه ان يقال هو من دينهم قبل العهد او من دينهم وان
عاهدوا على تركه الاول مسلم لكن لا ينفع لان هؤلاء قد عاهدوا فان لم يكن
هذا من دينهم في هذه الحال لم يكن لهم ان يفعلوه لانه من دينهم في حال اخرى
وهذا كما ان المسلم من دينه استحلال دماءهم واموالهم واذاهم بالهجوم والسب
اذا لم تعاهدوا و ليس من دينه استحلال ذلك اذا عاهدوا فليس لنا ان
نؤذيهم ونقول قد عاهدناكم على دينا ومن دينا استحلال اذاكم فان المعاهدة

التي بين المتحاربين تحرم على كل واحد منهما في دينه ما كان يستعمله من ضرر
 الآخر و إذا قبل العهد واما الثاني فمنوع فانه ليس من دينهم استحلال
 نقض العهد ولا مخالفة من عاهده في شيء مما عاهده بل من دين جميع اهل
 الارض الوفاء بالعهد و ان لم يكن معتقدهم فمن انما عاهدناهم على ان يدبوا
 بوجوب الوفاء بالعهد فان لم يكن دينهم وجوب الوفاء به فلم نعاهدهم على
 دين يستعمل صاحبه نقض العهد و لو عاهدناهم على هذا الدين لكان قد عاهدناهم
 على ان يدبوا بنقض العهد فيقضوه و نحن موفون بالعهد و بطلان هذا واضح
 و اذا لم يكن فعل ما عاهدوا على تركه من دينهم فمن قد عاهدناهم على ان
 يكفوا عن اذا انا بالسنتهم و ايد بهم و ان لا يظهروا شيئاً من اذى الله و رسوله
 و ان يخفوا دينهم الذي هو باطل في حكم الله و رسوله و اذا عاهدوا على
 ترك هذا او اخفاء هذا كان فعله حراماً عليهم في دينهم لان ذلك غدر و خيانة
 و ترك للوفاء بالعهد و من دينهم ان ذلك حرام و لو ان مسلماً عاهده قوم
 من الكفار طائفاً غير مكره على ان يمسك عن ذكر صليهم لوجب عليه في دينه
 ان يمسك مادام العهد قائماً لقول القائل من دينهم استحلال سب نبينا باطل اذ ذلك
 مع العهد المقتضى لتركه حرام في دينهم كما يحرم عليهم في دينهم استحلال دماءنا
 و اموالنا لاجل العهد و هم يعتقدون عند انفسهم انهم اذا اذوا الله و رسوله
 بالسنتهم او ضروا المسلمين بعد العهد فقد فعلوا ما هو حرام في دينهم كما ان المسلم
 يعلم انه اذا اذاهم بعد العهد فقد فعل ما هو حرام في دينه و يعلمون ان ذلك
 مخالفة للعهد و ان ظنوا ان لا عهد بيننا و بينهم و انما هم مغلوبون تحت يد الاسلام

فذلك ابعدهم عن العصمة واولى بالانتقام فانه لا عاصم لهم منا الا العهد فلان لم يعتقدوا
الوفاء بالعهد فلا عاصم اصلا وهذا كله بين لمن تأمله يتبين به بعض فقهاء المسئلة
ومن الفقهاء من اجاب عن هذا بما اقررناهم على ما يعتقدونه ونحن انما نقول
بنقض العهد اذا سبوه بما لا يعتقدونه من القذف ونحوه وهذا التفصيل
ليس بمرضى وسبأني ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك . فان قيل . فهب انهم
صالحوا على ان لا يظهر واذا لك لكن مجرد اظهار دينهم كيف ينقض
العهد وهل ذلك الاثباته مالمواظهر واصواتهم بكتابتهم او صليهم او
اعبادهم فان ذلك موجب لتكليمهم وتزيرهم دون نقض العهد . قلنا .
واي ناقض للعهد اعظم من ان يظهر واكلة الكفر وعلوها ويخرجوا من
حد الصغار ويطعنوا في ديننا ويؤذونا اذى هو اذع من نيل النفوس واخذ
الاموال واما اظهار تلك الاتياع بعد شرط عمر الامر وففتيها وجهان عندنا
احدهما . يتنقض العهد فلا يلزمنا والاخره . لا يتنقض العهد والفرق بينهما من
وجهين (احدهما) ان ظهور تلك الاتياع ليس فيه ظهور كلمة الكفر وعلوها وانما
فيه ظهور لدين المشركين وبين البابين فرق فان المسلم لو تكلم بكلمة الكفر
كفروا لو لم يفعل الا مجرد مشاركة الكافر في هديه عوقب ولم يكفر وكان
ذلك كاظهار المعاصي من المسلم يوجب عقوبته ولا يطل ايمانه والمتكلم بكلمة
الكفر يطل ايمانه كذلك اهل العهد اذا اظهروا الكفر ونحوه تقضوا امانهم
واذا اظهروا ازيهم عصوا ولم ينقضوا امانهم وهذا جواب من يقول
من اصحابنا وغيرهم انهم لو اظهروا التلث ونحوه مما هو دينهم تقضوا العهد

(الجواب الثاني) ان ظهور تلك الاشياء ليس فيها ضرر عظيم على المسلمين ولا معرفة في دينهم ولا طعن في ملتهم واثمافيه احد امرين اما اشتباه زعيم بزي المسلمين او اظهار المنكرات دينهم في دار الاسلام كاظهار الواحد من المسلمين لشرب الخمر ونحوه واما سب الرسول والطعن في الدين ونحو ذلك فهو مما يضر المسلمين ضررا يفوق قتل النفس واخذ المال من بعض الوجوه فانه لا يبلغ في اسفاك كلمة الله ولا اذلال دين الله واثمافيه كتاب الله من ان يظهر الكافر اماهد السب والشتم لمن جاء بالكتاب ولاجل هذا الفرق فصل اصحابنا واصحاب الشافعي الامور المحرمة عليهم في العهد الذي يبتناو بينهم الى ما يضر المسلمين في نفس او مال او دين والى ما لا يضر وجعلوا القسم الاول ينقض العهد حيث لا ينقضه القسم الثاني لان مجرد العهد ومطلقه بوجوب الامتناع عما يضر المسلمين وبؤذبيهم فخصوله تفويت لمقصود العقد فيفسخه كالموفات مقصود البيع ب تلف العوض قبل القبض او ظهوره مستحقا ونحوه بخلاف غيره ولان تلك المضرات بوجوب جنسها عقوبة المسلم بالقتل فلان بوجوب عقوبة المعاهد بالقتل اولى واخرى لان كلاهما ملتزم اما بايمانه او بامانه ان لا يفعلها ولان تلك المضرات من جنس المحاربة والقتال وذلك لابقاء العهد معه بخلاف المعاصي التي فيها مراغمة ومصارمة فان قيل ه فقد اقر واعلى ما هم عليه من الشرك الذي هو اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فيكون اقرارهم على سب الرسول اولى بل قد اقر واعلى سب الله تعالى وذلك لان النصاري يعتقدون التثليث ونحوه وهو شتم الله تعالى

لما روى البخاري في صحيحه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتني ولم يكن له ذلك فاماتكذب به اياي فقله لن يعيد في كما بد أني وليس اول الخلق باهون علي من اعادته واماشته اياي فقله اتخذ الله ولدا وانا الاحد الصمد الذي لم الد ولم اولد ولم يكن لي كفوا احد وروى في صحيحه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * وكان معاذ بن جبل يقول اذا رأى النصارى لا ترجموهم فلقد سبوا الله سبة ما سبه اياها احد من البشر وقد قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا * لقد جئتم شيئا ادا * تكاد السموات يتفطرن منه وتتشق الارض وتخر الجبال هدا * ان دعوا للرحمن ولدا الآية * وقد اقر اليهود على مقاتلتهم في عيسى عليه السلام وهي من ابلغ القذف * قلنا * الجواب من وجوه * احدها * ان هذا السؤال فاسد الاعتبار فان كون الشيء في نفسه اعظم اثما من غيره يظهر اثره في العقوبة عليه في الآخرة لافي الاقرار عليه في الدنيا * الا ترى ان اهل الذمة يقرون على الشرك ولا يقرون على الزنا ولا على السرقة ولا على قطع الطريق ولا على قذف المسلم ولا على محاربة المسلمين وهذه الاشياء دون الشرك بل منة الله في خلقه كذا لك فانه عجل لقوم لو ط العقوبة وفي الارض مداين مملوءة من الشرك لم يعاجلهم بالعقوبة لاسيما والمحنج بهذا الكلام يرى ان قتل الكفار انما هو لجرده المحاربة سواء كان كفرا اصليا او طاريا حتى انه لا يرى قتل المرتدة ويقول الدنيا ليست دار الجزاء على الكفر وانما الجزاء على

الكفر في الآخرة فانما يقاتل من يقاتل فقط لدفع اذاه . ثم لا يجوز ان يقال
 اذا اقررتاهم على الكفر فلان تقرهم على المحاربة التي هي دون الكفر بطريق
 الاولى وسبب ذلك انما كان من الذنوب يتعدى ضرره فاعله عجبت لصاحبه
 العقوبة في الدنيا تشريعاً وتقديراً ولهذا قال صلى الله عليه وسلم ما من ذنب
 احرى ان تعجل لصاحبه العقوبة من البني وقطيعة الرحم . لان تاخير عقوبته
 فساد لاهل الارض بخلاف ما لا يتعدى ضرره فاعله فانه قد تؤخر عقوبته
 وان كان انتقام كالكفر ونحوه فاذا اقررتاهم على الشرك اكثر ما فيه تاخير
 العقوبة عليه وذلك لاستلزام تاخير عقوبة ما يضر بالمسلمين لانه دونه كما قدمناه
 . الوجه الثاني . ان يثار الاستدلال بانهم اذا اتروا على ما هم عليه من الكفر غير
 مضارين للمسلمين لا يجوز اذنتهم ولا في ابشارهم ولو اظهروا
 السب ونحوه عوقبوا على ذلك . ان في الدماء او في الابشار . ثم انه لا يقال
 اذا لم يعاقبوا بالتعزير الى اشرارهم . وان في السب الذي هو دونه واذا
 كان هذا السؤال مترغماً الى الاجماع لم يجب جوابه كيف والمنازع
 قد سلم انهم يعاقبون على السب ذم انهم لم يترحم عليه فلا يقبل منه السؤال
 والجواب عن هذه الشبهة مشترك فلا يجب علينا الا تفرد به . الوجه
 الثالث . ان الساب يضم السب الى شركه الذي عوهد عليه بخلاف
 المشرك الذي لم يسب ولا يلزم من الاقرار على ذنب مفرد الاقرار عليه
 مع ذنب آخر وان كان دونه فان اجتماع الذنوبين يوجب جرماً مغالطاً
 لا يحصل حال الاقرار . الوجه الرابع . قوله ما هم عليه من الكفر اعظم

من سب الرسول ليس بجيد على الإطلاق وذلك لأن أهل الكتاب طائفتان
أما اليهود فاحل كفرهم تكذيب الرسول وسبه اعظم من تكذيبه فليكن
لهم كفر اعظم من سب الرسول فإن جميع ما يكفرون به من الكفر بذات
الاسلام وبعبسى وبما اخبر الله به من امور الآخرة وغيرك متعلق بالرسول
فسبه كفر بهذا كله لأن ذلك انما علم من جهته وليس عند أهل الارض
في وقتنا هذا علم موثق يشهد عليه انه من عند الله الا العلم المورث عن
محمد صلى الله عليه وسلم وماسوى ذلك مما يؤثر عن غيره من الانبياء فقد
اشبه واختلط كثير منه او اكثره والواجب فيما لا يعلم حقيقته منه ان
لا يصدق ولا يكذب * واما النصارى فسيهم للرسول طعن فيما جاء به
من التوحيد وانباء الغيب والشرائع وانما ذنبه الاعظم عندهم ان قال ان
عبسى عبدا ورسوله كما ان ذنبه الاعظم عند اليهود ان غير شريعة
التوراة والا فالنصارى ليسوا محافظين على شريعة مورثة بل كل برهة
من الدهر تبدع لهم الاحبار شريعة من الدين لم ياذن الله بها ثم لا يرعونها
حق رعايتها فسيهم له متضمن الطعن في التوحيد والشرك والتكذيب
بالانبياء والدين ومجرد شركهم ليس متضمنا لتكذيب جميع الانبياء ورد
جميع الدين فلا يقال ما هم عليه من الشرك اعظم من سب الرسول
بل سب الرسول فيه ما هم عليه من الشرك وزيادة * وبالجمله فينبغي
لعاقل ان يعلم قيام دين الله في الارض انما هو بواسطة المرسلين
صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين فلولوا الرسل لما عبد الله وحده

لا شريك له ولما علم الناس اكثر ما يستحقه سبحانه من الاسماء الحسنى والصفات العلى
ولا كانت له شريعة في الارض ولا تحسب ان العقل لو تركت وعلومها التي
تستفيد ما يجرد النظر عرفت الله معرفة مفصلة بصفاته واسماؤه على وجه
اليقين فان عامة من تكلم في هذا الباب بالعقل فانما تكلم بعد ان بلغه ملجاءات
به الرسل واستصغى بذلك واستانس به سواء اظهر الاقيا دالرسل او
لم يظهر وقد اعترف عامة الرؤوس منهم انه لا ينال بالعقل علم جازم في تفاصيل
الامور الالهية وانما ينال به الظن والحسبان والتقدير الذي يمكن العقل ادراكه
بنظره فان المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نهبوا الناس عليه وذكرهم
به ودعاهم الى النظر فيه حتى فتحوا اصينا عميا واذانها وقلوبا خلفا
والتقدير الذي يعجز العقل عن ادراكه علومهم اياهم وانباؤهم به فالطعن
فيهم طعن في توحيد الله واسماؤه وصفاته وكلامه ودينه وشرائعه وانبيائه
وثوابه وعقابه وعامة الاسباب التي بين خلقه بل يقال انه ليس
في الارض مملكة قديمة الانبوة او اثرنبوة وان كل خير في الارض فمن آثار
النبوات ولا يسترين العاقل في هذا الباب الذين درست النبوة فيهم مثل
البراهمة والصابئة والمجوس ونحوهم فلا سفهم وعامتهم قد اعرضوا عن الله
وتوحيده واقبلوا على عبادة الكواكب والنيران والاصنام وغير ذلك من
الاولثان والطواغيت فلم يبق بايديهم لا توحيد ولا غيره وليست امة
مستمكة بالتوحيد الا اتباع الرسل قال الله سبحانه شرع لكم من الدين ما وصى به
نوح الذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا

الدين ولا تنفروا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم اليه بخير ان دينه
الذي يدعوا اليه المرسلون كبر على المشركين فما الناس الا تابع لهم ابو شرك
وهذا حق لا ريب فيه فعلم ان سب الرسل والطعن فيهم ينوع جميع انواع
الكفر وجماع جميع الضلالات وكل كفر ففرع منه كما ان قصد بقى الرسل
اصل جميع شعب الايمان وجماع مجموع اسباب الهدى الوجه الخامس
ان تقول قد ثبت بالسنة ثبوت لا يمكن دفعه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يامر بقتل من سبه وكان المسلمون يخرجون على ذلك مع الامساك عن هو مثل
هذا السب في الشرك او اسوأ منه من محارب ومعاهد فلو كانت هذه
الحجة مقبولة لتوجه ان يقال اذا لمسكوا عن الشرك فلا مساك من الساب
اولى واذا عوهد الذي على كفره فمعاهدته على السب اولى وهذا لو قبل
معارضه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل قياس عارض السنة فهو رد
الوجه السادس ان يقال ما هم عليه من الشرك وان كان سب الله فهم لا يعتقدونه
سبا انما يعتقدونه تمجيدا او تقد يسافليسوا قاصدين به قصد السب والاستهانة
بمخلاف سب الرسول فلا يلزم من اقرارهم على شيء لا يقصدون به الاستخفاف
اقرارهم على ما يقصدون به الاستخفاف وهذا جواب من يقتلهم اذا اظهروا
سب الرسول ولا يقتلهم اذا اظهروا ما يعتقدونه من دينهم الوجه السابع
ان اظهار سب الرسول طعن في دين المسلمين واضرارهم ومجرد
التكلم بدنيهم ليس فيه اضرار بالمسلمين فصار اظهار سب الرسول بمنزلة المحاربة
يعاقبون عليها وان كانت دون الشرك وهذا ايضا جواب هذا

القائل * الوجه الثامن * منع الحكم في الأصل المقيس عليه فانا نقول متى
 اظهروا كفرهم واعدوا به تقضوا العهد بخلاف مجرد رفع الصوت بكتابهم
 فانه ليس كل ما فيه كفر ولسنا نقفه ما يقولون وانما فيه اظهار شعار الكفر وفرق
 بين اظهار الكفر وبين اظهار شعار الكفر او نقول متى اظهروا الكفر الذي هو طعن
 في دين الله تقضوا به العهد بخلاف كفر لا يطعنون به في دينه وهذا لان
 العهد اذا اقتضى ان يقولوا ويضلوا اينهم ماشاءوا لا يضر المسلمين فاما ان يظهر
 كلمة الكفر وان يؤذوا المسلمين فلم يعاهدوا عليه البتة وميأتى ان شاء الله تعالى
 الكلام على هذه القولين والذين قبلهما قال كثير من فقهاء الحديث واهل
 المدينة من اصحابنا وغيرهم لم تقرهم على ان يظهر واشتبا من ذلك ومتى اظهروا شيئا
 من ذلك تقضوا العهد قال ابو عبد الله في رواية حنبل كل من ذكر شيئا يضر
 بك كبر الرب تبارك وتعالى فعليه القتل مسلما كان او كافرا وهذا مذهب
 اهل المدينة وقال جعفر بن محمد سمعت ابا عبد الله يسأل عن يهودي يبرم يؤذن وهو
 يؤذن فقال له كذبت فقال يقتل لانه شتم * ومن الناس من فرق بين ما يعتقد وانه
 وما لا يعتقد وانه ومن الناس من فرق بين ما يعتقد وانه واظهاره يضر بنا
 لانه قدح في ديننا وبين ما يعتقد وانه واظهاره ليس يطمع في نفس ديننا
 وميأتى ان شاء الله تعالى ذلك فان فروع المسئلة تظهر ما أخذها وقد قد منا
 عن عمر رضي الله عنه انه قال يحضر من المهاجرين والانصار للنصر الى الذي
 قال ان الله لا يفضل احدا الا اقام نعطك ما اعطيناك على ان تدخل علينا في ديننا
 هو الذي نفسي بيد * لان عدت لاخذن (١) الذي فيه عيناك * وجميع ما ذكرنا

(١) هكذا في النقول عنه والظاهر لا يضر بن كجمن قبل ميرزا ١٢ الحسن النعماني

من الآيات والاعتبار يحى ايضا في ذلك فان الجهاد والجهاد يكون
 كلمة في الولاية حتى يكون الدين كله لله وحتى يظهر دين الله
 كله وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والنهي عن اظهار المنكر
 بحسب القدرة فاذا اظهروا كلمة الكفر واعلنوها خرجوا عن العهد الذي
 جاهدوا فاعليه والصغار الذي التزموه ووجب علينا ان نجاهد الذين اظهروا
 كلمة الكفر وجهادهم بالسيف لانهم كفار لا عهد لهم والله سبحانه اعلم
 المسئلة الثانية انه يتعين قتله ولا يجوز استرقاقه ولا ابن عليه ولا فد او ه اما
 ان كان مسلما قبالاجماع لانه نوع من المرتدين او من المرتدين يتعين قتله
 وكذلك المرتدين وسواء كان رجلا او امرأة وحيث قتل يقتل مع الحكم
 اسلامه فان قتله بعد بالاتفاق فتجب اقامته وفيما قد بناء دلالة واضحة على
 قتل السارية المسلمة من السببة واقاويل الصحابة فان في بعضها تصريحاً بقتل
 السارية المسلمة وفي بعضها تصريحاً بقتل السارية الذمية واذا قتلت الذمية
 بالسبقتل المسلمة اولى كما لا يخفى على الفقيه ومن قال من اهل الكوفة ان
 المرتدة لا تقتل بقياس مذهبهم ان لا تقتل السارية لان الساب عنده مرتدة
 وقد كان يحتمل مذهبهم ان تقتل السارية بعد اكتمال الساحرة عند بعضهم
 وقتل قاطعة الطريق ولكن اصوله تأييد ذلك والصحيح الذي عليه العامة
 تقتل المرتدة فالسارية اولى وهو الصحيح لما تقدم وان كان الساب معاهداً
 فانه يتعين ايضاً قتله سواء كان رجلاً او امرأة عند عامة الفقهاء من السلف
 ومن تبعهم وقد ذكرنا قول ابن المنذر فيما يجب على من سب النبي صلى الله

سباب النبي صلى الله عليه وسلم يجب قتله ولا يجوز استرقاقه ولا ابن عليه ولا الفدية

عليه وسلم قال اجمع عوام اهل العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم فحده القتل ومن قاله مالك واللبث واجد واسحاق وهو مذهب الشافعي * قال وحكي عن النعمان لا يقتل من سبه من اهل الذمة وهذا اللفظ دليل على وجوب قتله عند العامة وهذا مذهب مالك واسحاق وسائر فقهاء المدينة وكلام اصحابه يقتضي ان لقتله ملخدين * احدهما * انتقاض عهده . والثاني . انه حد من الحدود وهو قول فقهاء الحديث * قال اسحاق بن راهويه ان اظهروا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع منهم ذلك او تحقق عليهم قتلوا واخطأ هؤلاء الذين قالوا ملهم فيه من الشرك اعظم من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسحاق يقتلون لان ذلك نقض للعهد وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز ولا شبهة في ذلك لانه يصير بذلك ناقضا للصالح وهو كما قتل ابن عمر الراعي الذي سب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ما على هذا صالحنا * وكذلك نص الامام احمد على وجوب قتله وانتقاض عهده وقد تقدم بعض نصوصه في ذلك وكذلك نص عامة اصحابه على وجوب قتل هذا الساب ذكره بخصوصه في مواضع وهكذا ذكره ايضا في جملة ناقضي العهد من اهل الذمة . ثم المتقدمون منهم وطوائف من المتأخرين قالوا ان هذا وغيره من ناقضي العهد يتعين قتلهم كما دل عليه كلام احمد * وذكر طوائف منهم ان الامام يخير فيمن نقض العهد من اهل الذمة كما يخير في الاسيرين الاسترقاق والقتل والمن والفداء ويجب عليه فعل الاسلح للامة من هذه الاربعة بعد ان ذكره .

في الناقضين للعهد قد دخل هذا الساب في عموم هذا الكلام واطلاقه
والاوجب ان يقال فيه بالتخير اذ اقبل به في غيره من ناقض العهد لكن قيد
محققوا اصحاب هذه الطريقة وروؤوسهم مثل القاضي ابي بلي في كتبه المتأخرة
وغيره هذا الكلام وقالوا بالتخير في غير ساب الرسول واما سابه فانه يتعين
قتله وان كان غيره مخيرا فيه كالاسير وعلى هذا اما ان لا يحكى في تعيين قتله
خلاف لكون الذين اطلقوا التخير في موضع قد قالوا في موضع آخر بان
الساب يتعين قتله وصرح رأس اصحاب هذه الطريقة بانه مستثنى من ذلك
الاطلاق او يحكى فيه وجه ضعيف لان الذين قالوا به في موضع نصوا على
خلافه في موضع آخر . واختلف اصحاب الشافعي ايضا فيه فمنهم من قال
يجب قتل الساب حتما وان خير في غيره . ومنهم من قال هو كغيره
من الناقضين للعهد وفيه قولان اضعفهما انه يلحق بآمنه والصحيح منها جواز
قتله قالوا ويكون كالاسير يجب على الامام ان يفعل فيه الاصلح للامة من
القتل والاسترقاق والمن والقداء وكلام الشافعي في موضع يقتضى ان
حكم الناقض للعهد حكم الحربى فلماذا قيل انه كالاسير وفي موضع آخر امر
بقتله عينا من غير تخيير . وتحرير الكلام في ذلك يحتاج الى تقديم مقدمة فيما ينتقض به
العهد وفي حكم ناقض العهد على سبيل العموم ثم يتكلم في خصوص مسألة السب
اما الاول فان ناقض العهد قسما ممتنع لا يقدر عليه الا بقتال . ومن هو في
ايدى المسلمين . اما الاول فان يكون لهم شوكه ومنعة فيمنعوا بها على الامام من
اداء الجزية والتزام احكام الملة الواجبة عليهم دون ما يظلمهم به الوشاة ويلحقوا

بد از الحرب مستوطنين بها فهو لاء قد تقضوا العهد بالاجماع فاذا اسر الرجل
 منهم فحكمه عند الامام احمد في ظاهر مذهبهم حكم اهل الحرب اذا اسروا
 يفعل بهم الامام ما يراه اصح قال في رواية ابي الخارث وقد سئل عن قوم
 من اهل العهد تقضوا العهد وخرجوا بالذرية الى دار الحرب فبعث في طلبهم
 فلحقوهم فحاربوهم قال احمد اذا تقضوا العهد فمن كان منهم بالغاً فيجوز عليه
 ما يجزى على اهل الحرب من الاحكام اذا اسروا فامرهم الى الامام بحكم فيهم
 بما يرى واما الذرية فما ولد بعد تقضهم العهد فهو بمنزلة من تقض العهد
 ومن كان ممن ولد قبل تقض العهد فليس عليه شيء وذلك ان امرأة علقمة
 ابن علاثة قالت ان كان عاتمة ارثنا فانا لم ارثه وكذا لكروي عن الحسن
 فبين تقض العهد ليس على النساء شيء وقال في رواية صالح وقد سئل عن
 قوم من اهل العهد في حصن ومعهم مسلمون فنقضوا العهد والمسلمون
 معهم في الحصن ما السبيل فيهم قال ما ولد لهم بعد تقض العهد فالذرية
 بمنزلة من تقض العهد يسبون ومن كان قبل ذلك لا يسبون فقد نص على
 ان ناقض العهد اذا اسر بعد المحاربة يخير الامام فيه وعلى ان الذرية الذين
 ولدوا بعد تقض العهد بمنزلة من تقض العهد يسبون فلم ينقض العهد يجوز
 استرقاقه وهذا هو المشهور من مذهبهم وعنه انهم اذا قدر عليهم فانهم
 لا يسترقون بل يردون الى الذمة قال في رواية ابي طالب في رجل من
 اهل العهد خلق بالعد وهو واهله وولده وولد له في دار العد وقال يشرق
 ولادهم الذين ولدوا في دار العد ويردون هم واولادهم الذين

ولدوا في دار الاسلام الى الجزية قيل له لا يسترقي اولادهم الذين ولدوا
 في دار الاسلام قال لا قيل له فان كانوا ادخلوهم صغاراً ثم صاروا رجلاً
 لا يسترقون ادخلوهم ما منهم وكذا قال في رواية ابن ابراهيم وقد
 سأله عن رجل لحق بدار الحرب هو واهله وولد له في بلاد العدو وقد
 اخذه المسلمون قال ليس على ولده واهله شيء ولكن ما ولد له وهو في ايديهم
 يسترقون ويردون هم الى الجزية فقد نص على ان الرجل الذي تقض العهدة
 يرد الى الجزية هو وولده الذين كانوا موجودين وانهم لا يسترقون وان
 ولده الذين حدثوا بعد المهادنة يسترقون وذلك لان صغار ولد مسي من
 اولاد اهل الحرب وهم يصيرون رقيقاً بنفس السبي فلا يدخلون في
 عقد الذمة اولاً ولا آخرأ واما اولاد الذين ولدوا قبل النقص فلهم
 حكم الذمة المتقدمة فعلى الرواية الاولى المشهورة بخير الامام في الرجال
 اذا اسروا فيفعل ما هو الا صلح للمسلمين من قتل واسترقاق ومن وفاء
 واذا جازان يمن عليهم جازان يطلقهم على قبول الجزية منهم وعقد الذمة
 لهم ثانياً لكن لا يجب عليه ذلك كما لا يجب عليه في الاسير الحربي الا صلى
 اذا كان كنياً وقد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى بنى قريظة
 واسرى من اهل خيبر ولم يدعهم الى اعطاء الجزية ولودعاهم اليها لا جابوا
 وعلى الرواية الثانية يجب دعاؤهم الى العود الى الذمة كما كانوا كما يجب
 دعاء المرتد الى ان يعود الى الاسلام ويستعجب كما يستعجب دعاء المرتد
 ومتى بذلوا العود الى الذمة وجب قبول ذلك منهم كما يجب قبول الاسلام

من المرند وقبول الجزية من الحربي الاصل اذ ابذلها قبل الاسر ومتى امتنعوا
 فقياس هذه الرواية وجوب قتلهم دون استرقاقهم جعلاً لنقض الامان
 كنقض الايمان ولو تكررت النقص منهم فقد يقال فيهم ما يقال فيمن تكررت رده
 ونحو من هذه الرواية قال اشهب صاحب مالك في مثل هؤلاء قال لا يهود
 المحرقوا لا يسترق ابداً بحال بل يردون الى ذمتهم بكل حال وكذلك
 قال الشافعي في (الام) وقد ذكر نواقض العهد وغيرها قال وايضا قال او فعل
 شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد واسلم لم يقتل اذا كان ذلك قولاً وكذلك اذا كان
 ذلك فعلاً لم يقتل الا ان يكون في دين المسلمين ان من فعله قتل حداً او قصاصاً
 فيقتل بمحد او قصاص لا بنقض عهده وان فعل مما وصفنا وشرط انه نقض
 لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال اتوب واعطى الجزية كما كنت اعطيها او على
 صلح اجد عوقب ولم يقتل الا ان يكون قد فعل فعلاً يوجب القصاص
 والحد فان فعل او قال مما وصفنا وشرط انه يحل دمه فظفر تابه فامتنع
 من ان يقول اسلم او اعطى جزية قتل واخذ ماله فيشأ فقد نص على وجوب
 قبول الجزية منه اذ ابذلها وهو في ايدينا وانه اذا امتنع منها ومن الاسلام
 قتل واخذ ماله ولم يخبر فيه ولا صحابه في وجوب قبول الجزية من الاسير
 الحربي الاصل وجهاً عن الامام احمد رواية ثالثة انهم يصيرون رقيقاً
 اذا اسروا وقال في رواية ابن ابراهيم اذا اسر الروم من اليهود ثم ظهر المسلمون
 عليهم فانهم لا يبيعونهم وقد وجبت لهم الحرمة الا من ارتد منهم عن جزية
 فهو بمنزلة المملوك وهذا هو المشهور من مذهب مالك قال ابن القاسم وغيره

من المالكية لذا خرجوا ناقضين للعهد ومنعوا الجزية وامتنعوا من غير ان
يظلموا ولحقوا ابدار الحرب فقد انتقض عهدهم واذا انتقض عهدهم ثم استرجعوا
فهم في ولا يردون الى ذمتهم فاجبوا استرقاقهم ومنعوا ان تعقد لهم الذمة
ثانياً كانه جعل خروجهم من الذمة مثل ردة المرتد بمنع اقراره بالجزية
لكن هؤلاء لا يسترقون لكون كفرهم احصيا وقال اصحاب ابي حنيفة من
نقض العهد فانه يصير كالمرتد الا انه يجوز استرقاقه والمرتد لا يجوز استرقاقه
فاما ان لم يقدروا عليهم حتى يذلو الجزية وطلبوا العود الى الذمة فانه يجوز
عقد هالم لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عقدوا الذمة لاهل
الكتاب من اهل الشام مرة ثانية وثالثة بعد ان نقضوا العهد والقصة في
ذلك مشهورة في فتوح الشام وما احسب في هذا خلافاً فان مالكو اصحابه
قالوا اذا منعوا الجزية وقاتلوا المسلمين والامام عدل فانهم يقتلون حتى يردوا
اليه مع ان المشهور عندهم ان الاسير منهم لا يرد الى الذمة بل يكون فيناظر
كان مالك لا يخالف في هذه المسئلة فغيره اولى ان لا يخالف فيها لانه هو الذي
اشترطه القول بمنع عود الاسير منهم الى الذمة فات بذل هو لاه
العود الى الذمة فهل يجب قبول ذلك منهم كما يجب قبوله من الحربي
الاصلي ان قلنا انه يجب رد الاسير منهم الى ذمتهم هؤلاء اولى وان قلنا
لا يجب هناك فينوجه ان لا يجب هنا ايضا لان بني قينقاع لما نقضوا العهد
الذي بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم اراد قتلهم حتى اخرج عليه عداقه
ابن ابي في الشفاعة فيهم فاجلهم الى اذرعات ولم يقرهم بالمدينة مع ان

القوم كانوا حرا صا على المقام بالمدينة بعد مجده و نه و كذ لك بفوق ريفة
لما حاربت ارا دوا الصلح والعود الى الذمة فلما لم يحبهم النبي صلى الله عليه
وسلم نزلوا على حكم سعد بن معاذ و كذ لك بنو النضير لما تقضوا العهد
فحاصروهم ازلهم على الجلاء من المدينة مع انهم كانوا احرص من شئ على المقام
بدارهم بان يعودوا الى الذمة وهو لاء الطوائف كانوا اهل ذمة طاهدا
النبي صلى الله عليه وسلم ان الدار الاسلام يجرى فيها حكم الله تعالى
ورسوله و انه مما كان بين اهل العهد من المسلمين وبين هؤلاء المتعاهد بن
من حدث فامر به الى النبي صلى الله عليه وسلم هكذا في كتاب الصلح
فاذا كانوا تقضوا العهد فبعضا قتل وبعضا اجلى ولم يقبل منهم ذمة ثانية مع
حرصهم على بذلها علم ان ذلك لا يجب ولا يجوز ان يكون ذلك لكون ارض
الحجاز لا يقر فيها اهل دين و لا يمكن الكفار من المقام بها لان هذا الحكم
لم يكن شرع بعد بل قد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم و درعه
مرهونة عند ابي شحمة اليهودى بالمدينة و بالمدينة غيره من اليهود و بنخير
خلائق منهم و هي من الحجاز لكن عهد النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه
ان يخرج اليهود و النصارى من جزيرة العرب و ان لا يبقى بها دينان فانفذ
عهده في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه و الفرق بين هؤلاء
و بين المرتدين ان المرتد اذا عاد الى الاسلام فقد اتى بالغاية التى يقال
الناس حتى يصلوا اليها فلا يطلب منه غير ذلك و ان ظننا ان باطنه خلاف
ظاهره فانالم نؤمر ان نشق عن قلوب الناس و اما هؤلاء فان الكف عنهم انما كان

لاجل العهد ومن خفاته الحياة جاز لنا ان تبذله العهد وان لم يجوز نفي العهد الى
من خفاته الردة فاذا انتصروا العهد فقد يكون ذلك اماره على عدم الوفاء
وان اجابتهم الى العهد انما فعلوه خوفا وتقية ومتى قدروا فيكون هين
الخوف يجوز ان ترك معاھدتهم على اخذ الجزية كما كان يجوز نبذ العهد الى
اهل الهدنة بطريق الاولى وفي هذا دليل على انه لا يجب رد الاسير الناقض
للعهد الى الذمة بطريق الاولى فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يرد
الى الذمة وقد طلبوها امتنع فان لا يردهم اذا طلبوها موثقين اولى وقد
اسرى قريظة بعد نقض العهد فقتل مقاتلتهم ولم يردهم الى العهد ولا زاده
تعالى قال ومن نكث فانما ينكث على نفسه فلو كان الناكث كما طلب العهد منا
وجب ان نجيبه لم يكن للنكث عقوبة يخافها بل ينكث اذا احب لكن يجوز ان
نعيدهم الى الذمة لان النبي صلى الله عليه وسلم وهب الزبير بن باطا
القرظي لثابت بن قيس بن شماس هو واهله وماله على ان يسكن ارض الحجاز
وكان من اسرى بني قريظة الناكثين فلم جوازا قرارهم في الدار بعد
النكث واجلاء بني قينقاع بعد القدرة عليهم الى اذ رعات فلم جوازا المن
عليهم بعد النكث واذ اجاز المن على الاسير الناكث وقراره في دار الاسلام
فالمقادة به اولى وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في هؤلاء الناقضين
تدل على جواز القتل والمن على ان يقيموا بدار الاسلام وان يذهبوا الى
دار الحرب اذا كانت المصلحة في ذلك وفي ذلك حجة على من اوجب اعادتهم
الى الذمة وعلى من اوجب استرقاقهم فان قيل انما اوجبنا اعادتهم الى

الذمة لان خروجهم من الذمة ومفارقة جماعة المسلمين كخروجهم
عن الاسلام ومفارقة جماعة المسلمين او تقض الامان كنقض الايمان فاذا
كان المرتد عن الاسلام لا يقبل منه ما يقبل من الكافر الاصل بل اما الاسلام
او السيف فكذلك المرتد عن العهد لا يقبل منه ما يقبل من الحربي الاصل
بل اما الاسلام او العهد والا فالسيف ولانه قد صارت لم حرمة العهد
المتقدم فمنعت استرقاقهم كما منع استرقاق المرتد حرمة اسلامه المتقدم
وقتل المرتد بخروجه عن الدين الملق بعد دخوله فيه تعاظ كفره
فلم يقر عليه بوجه من الوجوه فتحتم قتله ان لم يسلم عصمة للدين كما
تحتم غيره من الحدود حفظا للفروج والاموال وغير ذلك ولم يجر
استرقاقه لان فيه اقرارا له على الردة لتشرقه بدين قد بدله وناقض
العهد قد نقض عهده الذي كان يرضى به فزال حرمة وصار بايدي
المسلمين من غير عقد ولا عهد فصار كحربي اسرناه واسره حالامنه ومثل
ذلك لا يجب المن عليه بجزية ولا بغيرها لان الله تعالى انما امرنا ان نقاتلهم
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فمن اخذناه قبل ان يعطى
الجزية لم يدخل في الآية لانه لا قتال معه بل قد خيرنا الله اذ اشدنا
الوفاق بين المن والفداء ولم يوجب المن في حق ذمي ولا كتابي
ولان الاسير قد صار للمسلمين فيه حق باسكان استعباده والمفاداة به فلا يجب
عليهم بذل حقه منه مجانا وجاز قتله لانه كافر لا عهد له وانما هو باذل للعهد
في حال لا يجب معاهدته وذلك لا يعصم دمه فان قال من منع من اعادته

الى الذمة وجعله فينا هذا من على الاسير مجانا وذلك اخضاعه لحق المسلمين فلم يجوز
 اتلاف اموالهم ❦ قلنا ❦ هذا مبني على انه لا يجوز لمن على الاسير والمهدي
 جوازه كعادله عليه الكتاب والسنة ومدعي النسخ يقتصر الى دليل ❦ فان قيل ❦
 خروجه عن العهد موجب للتخليط عليه فينبغي اما ان يقتل او يسترق كما ان
 المرتد يغلظ حاله بتعين قتله فاذا جاز في هذا ما يجوز في الحربي الاصل لم يبق
 بينهما فرق ❦ قلنا ❦ اذا اجاز استرقاقه جاز اقراره بالجزية اذا لم يكن المانع
 حقا لانه ليس في ذلك الافوات ملك رقبته وقد يرى الامام ان في اقراره
 بالجزية او في المن عليه والمغادرة به مصلحة اكبر من ذلك بخلاف المرتد فانه
 لا سبيل الى استبقائه وبخلاف الوثني اذا جوز فاسترقاقه فان المانع من اقراره
 بالجزية حق الله و هو دينه و ناقض العهد دينه قبل النقض و بعده سواء
 و نقضه انما يعود ضرره على من يحاربه من المسلمين فكان الرأي فيه الى اميرهم
 ❦ فان قيل ❦ فهلا حكيم خلافا انه يتعين قتل هذا الناقض للعهد كما يتعين قتل غيره
 من الناقضين كما سيأتي وقد قال ابو الخطاب اذا حكنا بنقض عهد الذمي
 فظاهر كلام الامام احمد انه يقتل في الحال قال وقال شيخنا بخير الامام فيه بين
 اربعة اشياء فاطلق الكلام فبين نقض العهد مطلقا و تبعه طائفة على الاطلاق
 ومن قيد ❦ قيد ❦ بان ينقضه بما فيه ضرر على المسلمين مثل قتالهم ونحوه فاما ان
 نقضه بمجرد التعاقب بدار الحرب فهو كالاسير ويؤيد هذا ما رواه عبد الله بن
 احمد قال سألت ابي عن قوم نصارى نقضوا العهد و قاتلوا المسلمين قال ارى
 ان لا يقتل الذرية ولا يسبون ولكن يقتل رجالهم ❦ قلت لا يبي فان ولد لرجالهم

اولاد في دار الحرب قال اري ان يسبوا اولئك ويقتلوا قلت لا بي فان هرب
 من الذرية الى دار الحرب احد قسام المسلمون ترى لم ان يسترقوا قال الذرية
 لا يسترقون ولا يقتلون لانهم لم ينتصروا ثم انما نقض العهد وجا لهم وما ذنب هؤلاء
 فقد سحر رحمه الله بقتل المقاتلة من هؤلاء اما مجرد النقض او للنقض والقتال
 قلنا قد ذكرنا فيما مضى نص احمد على ان من نقض العهد وقاتل المسلمين
 فانه يجرى عليه ما يجرى على ادل الحرب من الاحكام واذ اسرحكم فيه الامام
 بما رأى ونص رحمه الله فبين الحق بدار الحرب على انه يسترق في رواية وعلى
 ان يعاد الى ذمته في رواية اخرى فلم يميز ان يقال ظاهر كلامه في هذه الصورة
 يدل على وجوب قتله مع تصريحه بخلاف ذلك كيف والذين قالوا ذلك
 انما اخذوا من كلامه في مسائل شتى ليست هذه الصورة منها على ان ابا الخطاب
 وغيره لم يذكروا هذه الصورة ولم يدخل في كلامهم اعنى صورة اللحاق
 بدار الحرب وانما ذكروا من نقض العهد بان ترك ما يجب عليه في العهد
 او فعل ما ينتقض به عهده وهو في قبضة المسلمين وذكروا ان ظاهر كلام
 احمد يعين قتله وهو صحيح فمن فهم من كلامهم عموم الحكم في كل من انتقض
 عهده فمن فهمه اني لا من كلامهم ومن ذكر اللحاق بدار الحرب وقاتل
 المسلمين والامتناع من اداء الجزية وغير ذلك من النواقض فانه احتاج ان
 يفرق بين اللحاق بدار الحرب وبين غيره كما ذكرناه من نصوص الامام
 احمد وغيره من الائمة على الناقض الممتنع والفرق بينهما انه من لم يوجد منه
 الا اللحاق بدار الحرب فانه لم يجر جناية فيها ضرر على المسلمين حتى يعاقب

عليها بخصوصها وانما ترك العهد الذي يتناوينه فصار ككافر لا عهد له بكسباني
 ان شاء الله تعالى تقريره ويجب ان يعلم ان من لحق بدار الحرب صار حربيا فلو بعد
 منه من الجنائيات بعد ذلك فهي كجنائيات الحربى لا يؤخذ بها ان اسلم او عاد
 الى الذمة وكذلك قال الحرقي ومن هرب من ذمتنا الى دار الحرب ناقضا للعهد
 عاد حربيا وكذلك ايضا اذا امتنعوا بدار الاسلام من الجزية او الحكم ولم
 شوكة ومنعة قاتلوا بها عن انفسهم فانهم قد قاتلوا بعد ان انتقض عهدهم وصار حكمهم
 حكم المحاربين فلا ينعين قتل من استرق منهم بل حكمه الى الامام ويجوز استرقاقه
 كما نص الامام احمد على هذه بعينها لان المكان الذي تحيزوا فيه وامتنعوا بمنزلة
 دار الحرب ولم يحزنوا على المسلمين جناية ابتدعوا بها للمسلمين وانما قاتلوا عن انفسهم
 بعد ان تحيزوا وامتنعوا وعلم انهم محاربون فمن قال من اصحابنا ان من قاتل
 المسلمين يتعين قتله ومن لحق بدار الحرب خير الامام فيه فانما ذلك اذا قاتلهم
 ابتداء قبل ان يظهر نقض العهد ويثار الامتناع بان يعين اهل الحرب على قتال
 المسلمين ونحو ذلك فاما اذا قاتل بعد ان صار في شوكة ومنعة يمتنع بها عن
 اداء الجزية فانه يصير كال حربى سواء كما تقدم ولهذا قلنا على الصحيح ان
 المرتدين اذا اتلفوا دماءا وما لا بعد الامتناع لم يضمنوه وما اتلفوه قبل الامتناع
 ضمنوه ومباني ان شاء الله تعالى تمام الكلام في الفرقه وامامنا ذكره الامام احمد
 في رواية عبد الله فانما اراد به الفرق بين الرجال والذرية ليتبين ان الذرية
 لا يجوز قتالهم وان الرجال يقتلون كما يقتل اهل الحرب ولهذا قال في الذرية
 الذين ولدوا بعد القبض يسبون ويقتلون وانما اراد انهم يسبون اذا كانوا

صغاراً ويقتلون إذا كانوا رجالاً لا يميّز قتلهم كأهل الحرب الأصليين ولم يرد أن
القتل يتعين لهم فإنهم على خلاف الإجماع والله أعلم. القسم الثاني: إذا لم يكن
ممنوعاً عن حكم الإمام فذهب إلى حنيفة أن مثل هذا لا يكون ناقضاً للعهد
ولا ينقض عهد أهل الذمة عنده إلا أن يكونوا أهل شوكة ومنعة يمتنعوا
بذلك عن الإمام ولا يمكنه إجراء أحكامنا عليهم أو تخلفوا بدار الحرب
لأنهم إذا لم يكونوا ممنوعين أمكن الإمام أن يقيم عليهم الحدود ويستوفي منهم
الحقوق فلا يخرجون بذلك عن العصمة الثابتة كمن خرج عن طاعة الإمام
من أهل البغي ولم تكن له شوكة. وقال الإمام مالك لا ينقض عهدهم إلا أن
يخرجوا ناقضين للعهد ومنعاً للجزية وامتنعوا منا من غير أن يظلموا أو يلعقوا بدار
الحرب فقد انتقض عهدهم لكن يقتل عنده الساب والمستكره للمسئلة على
الزنا وغيرها. وإمام ذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد فإنهم قسموا الأمور
المتعلقة بذلك قسمين: أحدهما: يجب عليهم فعله. والثاني: يجب عليهم
تركه. فأما الأول: فإنهم قالوا إذا امتنع الذي يجب عليه فعله وهو أداء الجزية
أو جريان أحكام الملة عليه إذا حكم بها حاكم المسلمين انتقض العهد بلا تردد. قال
الإمام أحمد في الذي يمنع الجزية أن كان واحداً أكره عليها وأخذت منه
وإن لم يعطها ضربت عنقه وذلك لأن الله تعالى أمر بقتالهم إلى أن يعطوا الجزية عن
يد وهم صاغرون. والاعطاء له مبتدأ وتام فمبتدأه الالتزام والضمان ومنتهاه
الاداء والاعطاء. ومن الصغار جريان أحكام المسلمين عليهم فمتى لم يعطوا اعطاء
الجزية أو أعطوها وليسوا بصاغرين فقد زالت الغاية التي أمرنا بقتالهم إليها

فيعود القتال ولان حقن دماهم انما ثبت ببذل الجزية والتزام جوارح احكام
 الاسلام عليهم فمتى امتنعوا منه واتوا بضده صاروا كالمسلم الذي لم يمتنع
 حقن دمه بالاسلام اذا امتنع منه واتى بكلمة الكفر وعلى ما ذكره الامام احمد
 فلا بد ان يمتنع من ذلك على وجه لا يمكن استيفاؤه منه مثل ان يمتنع من حقن
 بدني لا يمكن فعله والنيابة عنه دائما او يمتنع من اداء الجزية ولعيب ماله كما قلنا
 في المسلم اذا امتنع من الصلاة او الزكاة فلما ان قاتل الامم على ذلك فذلك هو الغاية
 في انتقاض العهد من قاتل على ترك الصلاة او الزكاة اما القسم الثاني وهو ما يجب
 عليهم تركه فنوعان * احدهما * ما فيه ضرر على المسلمين * والثاني * ما لا ضرر فيه
 عليهم والاول قسمان ايضا * احدهما * ما فيه ضرر على المسلمين في انفسهم واهلهم
 مثل ان يقتل مسلما او يقطع الطريق على المسلمين او يعين على قتل المسلمين او يتجسس
 للعد وبمكاتبه او كلام او ابواء عين من عيونهم او يزني بمسامة او يصيبها باسم
 نكاح * والقسم الثاني * ما فيه اذى وغضاظة عليهم مثل ان يذكر الله او كتابه
 او رسوله او دينه بالسوء * والنوع الثاني ما لا ضرر فيه عليهم مثل اظهار
 اصواتهم بشعائر دينهم من الناقوس والكتاب ونحو ذلك ومثل مشابهة
 المسلمين في هياتهم ونحو ذلك وقد تقدم القول في انتقاض العهد بكل واحد
 من هذه الاقسام فاذا انتقض الذمي العهد ببعضها وهو في قبضة الاسلام مثل
 ان يزني بمسامة او يتجسس للكفار فالنصوص عن الامام احمد انه يقتل قال
 في رواية حنبل كل من نقض العهد او احدث في الاسلام حدثا مثل هذا يعني
 سب النبي صلى الله عليه وسلم رأيت عليه القتل ليس على هذا اعطوا العهد

والذمة فقد نص على ان من نقض العهد واتى بمفسدة مما ينقض العهد قتل
عينا وقد تقدمت نصوصه ان من لم يوجد منه الانقضض العهد بالا مشاع
فانه كالحرى * وقال فى مواضع متعددة فى ذمى فجرى بامرأة مسلمة يقتل
ليس على هذا اصولها والمرأة ان كانت طارئة اقيم عليها الحد وان كان
استكرها فلا شئ عليها * وقال فى يهودى زنا بمسلمة يقتل لان عمر رضى الله عنه
اثنى يهودى نخس بمسلمة ثم غشيها فقتله فالزنا اشد من نقض العهد قبل
عبد نصرانى زنى بمسلمة قال يقتل ايضا وان كان عبدا * وقال فى مجوسى
فجر بمسلمة يقتل هذا قد نقض العهد وكذلك ان كان من اهل الكتاب
يقتل ايضا قد صلب عمر رجلا من اليهود فجر بمسلمة هذا نقض العهد فقبل له
ترى عليه الصلب مع القتل قال ان ذهاب رجل الى حد يث عمر كانه
لم يعب عليه وقال منها سألت احمد عن يهودى او نصرانى فجر بامرأة
مسلمة ما يصنع به قال يقتل فاعدت عليه قال يقتل قلت ان الناس يقولون
غير هذا قال كيف يقولون فقلت يقولون عليه الحد قال لا ولكن يقتل
فقلت له فى هذا شئ قال نعم عن عمر انه امر بقتله * وقال فى رواية جماعة
من اصحابه فى ذمى فجر بمسلمة يقتل قبل فان اسلم قال يقتل هذا قد وجب
عليه فقد نص رحمه الله على وجوب قتله بكل حال سواء كان محصنا وغير
محصن وان القتل واجب عليه وان اسلم وانه لا يقام عليه حد الزنا الذى يفرق
فيه بين المحصن وغير المحصن واتبع فى ذلك ما رواه خالد الحذاء عن
ابن اشوع عن الشعبي عن عوف بن مالك ان رجلا نخس بامرأة فبجلها

فامر به عمر فقتل و صلب و رواه المروزي عن مجالد عن الشعبي عن سيدي
ابن غفلة ان رجلا من اهل الذمة نخس بامرأة من المسلمين بالشام و هو يخطي
حمار فصرعها و التي نكسه عليها فراه عوف بن مالك فصر به فشجه فأنطلق
الى عمر يشكو عوف فاتي عوف عمر فحدثه حديثه فارسل الى المرأة يسأها
فصدقت عوفا فقال قد شهدت اختنا فامر به عمر فصلب قال فكان اول
مصلوب في الاسلام ثم قال عمر ايها الناس اتقوا الله في ذمة محمد صلى الله
عليه وسلم ولا تظلموهم فمن فعل هذا فلا ذمة له و روى سيف
في الفتوح هذه القصة عن عوف بن مالك مبسطة و ذكر فيها ان الحمار
صرع المرأة و ان النبطي ارادها فامتنعت و استغاثت قال عوف
فاخذت عصا فمشيت في اثره فادر كته فصربت رأسه ضربة ذاعبر
و رجعت الى منزلي وفيه فقال لا بطل اصدقني فاخبره و قال الامام
احمد ايضا في الجاسوس اذا كان ذميا قد نقض العهد يقل و قال في الراهب
لا يقتل ولا يوذى ولا يسأل عن شيء الا ان تعلم منه انه يدل على عورات
المسلمين و يخبر عن امرهم عدوهم فيستحل حينئذ منه و قد نص الامام احمد
على انه من نقض العهد بسب الله او رسوله فانه يقتل ثم اختلف اصحابنا بعد
ذلك فقال القاضي و اكثر اصحابه مثل ابيه ابي الحسين و الشريف ابي جعفر و ابي
المواهب المكي و ابن عقيل و غيره و طوائف بعدهم ان من نقض العهد
بهذه الاشياء و غيرها حكمه حكم الاسير يخبر الامام فيه كما يخبر في الاسير
بين القتل و المن و الاسترقاق و الفداء و عليه ان يخار من الاربعة ما هو

الأصلح للمسلمين قال القاضي في (المجرد) إذا قلنا قد انتقض عهدنا فأننا نستوفي منه
الحقوق والقتل والحد والتعزير لأن عقد الذمة على أن تجري أحكامنا عليه
وهذه أحكامنا فإذا استوفينا منه فالإمام مخير فيه بين القتل والاسترقاق
ولا يرد إلى مأمنه لأنه بفعل هذه الأشياء قد نقض العهد وإذا نقض عادبمناه
الأول فكانه وجد نصراني بدار الإسلام ثم إن القاضي في الخلاف قال حكم
ناقض العهد حكم الأسير الحربي يتخير الإمام فيه بين أربعة أشياء القتل
والاسترقاق والمن والفداء لأن الإمام أحمد قد نص في الأسير على الخيار
بين أربعة أشياء وحكم الأسير لأنه كافر حصل في أيدينا بغير إمان قال ويحمل
كلام الإمام أحمد إذا رآه الإمام صلاحاً واستثنى في الخلاف وهو الذي
صنفه آخر سبب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قال فإنه لا تقبل توبته ويقتل
قتله ولا يخير الإمام في قتله وتركه لأن قذف النبي صلى الله عليه وسلم حق
لميت فلا يسقط بالتوبة كقذف الأدي * وقد يستدل لهؤلاء من المذهب
بعموم كلام الإمام أحمد وتعليقه حيث قال في قوم من أهل العهد نقضوا العهد
وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب فبعث في طلبهم فلحقوهم فخاربوهم قال إذا
نقضوا العهد فمن كان منهم بالغافيجرى عليه ما يجرى على أهل الحرب من
الأحكام إذا أسروا فأمرهم إلى الإمام يحكم فيهم بما يرى وعلى هذا نقول
فللإمام أن يعيدهم إلى الذمة إذا رأى المصلحة في ذلك كإلهاء مثل ذلك في
الأسير الحربي الأصلي وهذا القول في الجملة هو الصحيح من قول الإمام
الشافعي * والقول الآخر للشافعي أن من نقض العهد من هؤلاء يرد إلى مأمنه

ثم من اصحابه من استثنى سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ~~فعله~~ ^{فعله} موجبا للقتل حتامون غيره ومنهم من عمم الحكم * هذا هو الذي ~~كان~~ ^{كان} اصحابه واما لفظه فانه قال في (الام) اذا اراد الامام ان يكتب كتاب صلح على الجزية كتب وذكر الشروط الى ان قال وعلى ان احد امنكم ان ذكر محمد صلى الله عليه وسلم او كتاب الله او دينه بما لا ينبغي ان يذكر به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة امير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما اعطى من الامان وحل لامير المؤمنين ماله ودمه كما يحل اموال اهل الحرب ودماءهم وعلى ان احد امن وجاهل ان اصاب مسلمة بزن او اسم نكاح او قطع الطريق على مسلم او قتل مسلما عن دينه او اعان المحاربين على المسلمين بقتال او دلالة على عورات المسلمين او ايواء لعيونهم فقد نقض عهده واحل دمه وما له وان نال مسلماته ون هذا في ماله او عرضه لزمه فيه الحكم ثم قال فهذه الشروط اللازمة ان رخصها فان لم يرضها فلا عقدة له ولا جزية * ثم قال وايهم قال او فعل شيئا مما وصفته نقضا للعهد واسلم لم يقتل اذا كان ذلك قولاً وكذلك اذا كان فعلاً لم يقتل الا ان يكون في دين المسلمين ان من فعله قتل حدا او قصاصا فيقتل بمحد او قصاص لا نقض عهد وان فعل مما وصفنا وشرط انه نقض لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال اتوب واعطى الجزية كما كنت اعطيها وعلى صلح اجدده عوقب ولم يقتل الا ان يكون فعل فعلا يوجب القصاص او الحد فاما ما دون هذا من الفعل او القول فكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل * قال فان فعل او قال ما وصفنا وشرط ان يحمل دمه فظفر به فامتنع من ان يقول اسلم

او اعطى جزية قتل واخذ ماله فيئا وهذا اللفظ يعطى وجوب قتله اذا امتنع من الاسلام والعود الى الذمة. وسلك ابو الخطاب في (الهداية) والحلواني وكثير من متأخري اصحابنا مسلك المتقدمين في اقرار نصوص الامام احمد بحالها وهو الصواب فان الامام احمد قد نص على القتل عينا فبين زنى بمسلمة حتى بعد الاسلام وجعل هذا اشد من نقض العهد بالحق ودار الحرب ثم انه نص هناك على ان الامر الى الامام كما لا سيرونص هنا على ان الامام يخير ان يقتل ولا يخفى لمن تأمل نصوصه ان القول بالتخير مطلقا مخالف لها واما ابو حنيفة فلا يخفى هذه المسئلة على اصله لانه لا يثبت عهد اهل الذمة عنده الا ان يكونوا اهل شوكة ومنعة فيمتنعون بذلك على الامام ولا يمكنه اجراء احكامنا عليهم. ومذهب مالك لا يتقضى عهدهم الا ان يخرجوا ممتنعين من امانين للجزية من غير ظلم او يلحقوا بدار الحرب لكن مالك لا يوجب قتل سائر الرسول صلى الله عليه وسلم عينا وقال اذا استكره الذمي مسلمة على الزنا قتل ان كانت حرة وان كانت امة عوقب العقوبة الشديدة فذهب ايجاب القتل عينا لبعض اهل الذمة الذين يفعلون ما فيه ضرر على المسلمين فمن قال انه يرد الى مأمنه قال لانه حصل في دار الاسلام بامان فام يجر قتله حتى يرد الى مأمنه كما لو دخلها بامان صبي وهذا ضعيف جدا لان الله قال في كتابه وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم اعلهم يتهمون الا تقاتلون قوم انكثوا ايمانهم الآية فهذه الآية وان كانت نزلت في اهل الهدنة فعمومها لفظا ومعنى يشاؤ كل

ذي عهد على ما لا يثنى وقد أمر سبحانه بالمقاتلة حيث وجدناهم فعمدناهم منهم
 وغير ما منهم ولأن الله تعالى أمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 فمتى لم يعطوا الجزية أو لم يكونوا صاغرين جاز قتالهم من غير شرط على
 معنى الآية ولأنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من
 رأوه من رجال يهود صبيحة قتل ابن الأشرف وكانوا معه معاهدين
 ولم يأمر يردهم إلى ما منهم وكذا لك لما نقضت بنو قينقاع العهد قاتلهم
 ولم يردهم إلى ما منهم ولما نقضت بنو قريظة العهد قاتلهم وأسرهم ولم يبلغهم
 ما منهم وكذا لك كعب بن الأشرف نفسه أمر بقتله غيلة ولم يشعره أنه يريد قتله
 فضلا عن أن يبلغه ما منه وكذا لك بنو النضير أجلاهم على أن لا ينقلوا
 إلا ما حملته الأبل إلا الحلقة وليس هذا بابلاغ للأمن لأن من بلغ ما منه يؤمن على
 نفسه وأهله وماله حتى يبلغ ما منه وكذا لك سلام بن أبي الحقيق وغيره
 من يهود لما نقضوا العهد قتلهم نوبة خير ولم يبلغهم ما منهم ولأنه قد ثبت أن
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو وابعيدة ومعاذ بن جبل وعوف
 ابن مالك قتلوا النصراني الذي أراد أن يفجر بالمسلمة وصلبوه ولم ينكره منكر
 فصار أجماعا ولم يردوه إلى ما منه ولأن في شروط عمر التي شرطها على النصارى
 فإن نحن خالفنا عن شيء شرطناه لكم وضمنناه على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل
 لكم منا ما حل لأهل المعاهدة والشقاق رواء حرب بأسناد صحيح وقد تقدم
 عن عمرو وغيره من الصحابة مثل أبي بكر وابن عمر وابن عباس وخالد بن الوليد
 وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أنهم قتلوا أو أسروا بقتل ناقض العهد ولم يبلغوه

مأمنه ولأن دمه كان مباحا وإنما عصيته الذمة فتى ارتفعت الذمة بقى على
الاباحة ولأن الكافر لو دخل دار الاسلام بغير امان وحصل في ايدينا جاز
قتله في دارنا واما من دخل بامان صبي فانما ذلك لانه يعتقد انه مستامن
فصار له شبهة امان وذلك يمنع قتله كمن وطئ فرجا يعتقد انه حلال لاحد
عليه وكذلك ينسب في دخوله دار الاسلام الى ثريط واما هذا فانه ليس
له امان ولا شبهة امان لان مجرد دخوله في الدار ليس بشبهة امان بالاتفاق
بل هو مقدم على ما ينقض به العهد مفروط في ذلك عالم انا لم نصالحه على
ذلك فاي عذر له في حقن دمه حتى يلحقه بما منه نعم لو فعل من نواقض
العهد ما لم يعلم انه يضرنا مثل ان يذكر الله تعالى او كتابه او رسوله بشيء
يحبب جائزا عندنا كان معذورا بذلك فلا ينقض العهد كما تقدم ما لم يتقدم
اليه كما فعل عمر بن قيس بن النضراني واما من قال انه كالا سير الحربي اذا
حصل في ايدينا فقال لانه كافر حلال الدم حصل في ايدينا وكل من كان
كذلك فانه ماسور فلنا ان نقتله كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم عقبة بن
ابي معيط والنضر بن الحارث ولنا ان نمن عليه كما من النبي صلى الله عليه
وسلم على ثمامة بن اثال الحنقي وعلى ابي عزة الجمحي ولنا ان نغادي به كما غادي
النبي صلى الله عليه وسلم بعقيل وغيره ولنا ان نسترقه كما استرق المسلمون
خلقا من الاسرى مثل ابي لؤي لؤي قاتل عمرو ومالك العباس وغيرهم اما قتل
الاسير واسترقاقه فما اعلم فيه خلا فالكفر قد اختلف العلماء في المن عليه
والمفاداة هل هو باق او منسوخ على ما هو معروف في مواضعه وهذا لانه

إذا انقض العهد جاز كما كان والحربي الذي لا عهد له لا تقدر عليه جاز قتله
 واسترقاقه ولأنه ناقض للعهد فجاز قتله واسترقاقه كاللاحق بحق بد العهدين
 والمحارب في طائفة ممتعة إذا أسربل هذا الولي لأن نقض العهد بد العهدين
 متفق عليه فهذا الغلط فإذا جاز أن يحكم فيه بحكم الأسير ففي هذا أولى نعم
 إذا انتقض العهد بفعل له عقوبة تخصه مثل أن يقتل مسلماً أو يقطع الطريق
 عليه ونحو ذلك أقيمت عليه تلك العقوبة سواء كانت قتلاً أو جلده ثم إن
 بقي حياً بعد إقامة حد تلك الجريمة عليه صار كالكافر الحربي الذي لا حد
 عليه ومن فرق بين سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين سائر التواقض
 قال لأن هذا حق لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعف عنه فلا يجوز إسقاطه
 بالاسترقاق ولا بالتوبة كسب غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياً في أن شاء
 الله تعالى تحرير ماخذ السب وإما من قال أنه يتعين قتله إذا انتقض بما فيه مضرة
 على المسلمين دون ما إذا لم يوجد منه الامجد للعاق بد الحرب والامتناع
 عن المسلمين فلان الله تعالى قال وإن نكثوا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في
 دينكم فقاتلوا هذه الكفرانهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون لا تقايلون قوماً نكثوا
 إيمانهم وهما باخراج الرسول وهم بدأؤكم أول مرة إلى قوله فقاتلوه
 يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين
 فواجب سبحانه قتال الذين نكثوا العهد وطعنوا في الدين ومعلوم أن مجرد
 نكث العهد موجب للقتال الذي كان واجبا قبل العهد وأوكد فلا بد أن يفيد
 هذا زيادة تأكيد وملاذك إلا لأن الكافر الذي ليس بمعاهد يجوز الكف عن

قوله اذ اقتضت المصلحة ذلك الى وقت فيجوز استرقاقه بخلاف هذا الذي
 نقض وطعن فانه يجب قتاله من غير استتابة وكل طائفة وجب قتالها من غير
 استئناف لفعل يبيع دم احادها فانه يجب قتل الواحد منهم اذ فعله وهو في
 ايدى بنا كالردة والقتل في المحاربة والزنا ونحو ذلك بخلاف البغي فانه لا يبيع
 دم الطائفة الا اذا كانت ممتعة وبخلاف الكفر الذي لا عهد معه فانه يجوز
 الاستيناء بقتل اصحابه في الجملة وقوله سبحانه يعذبهم الله ياتى بهم
 دليل على ان الله تعالى يريد الانتقام منهم وذلك لا يحصل من الواحد الا
 اذا قتل ولا يحصل ان من عليه او فودى به او استرق نعم دلت الآية على ان
 الطائفة الناقضة الممتعة يجوز ان يتوب الله على من يشاء منها بعد ان يعذبها
 ويخزيها بالغلبة لان ما حاق بهم من العذاب والحزى يكفي في رد عنهم وردع
 امثالهم عما فعلوه من النقض والظعن اما الواحد فلزم يقتل بل من عليه لم يكن
 هناك رادع قوى عن فعله وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سبي
 بنى قريظة قتل المقاتلة واسترق الذرية الامراة واحدة كانت قد الفت رضى
 من فوق الحصن على رجل من المسلمين فقتلها لذلك وحدها مع عائشة
 رضى الله عنهما معروف ففرق صلى الله عليه وسلم بين من اقتصر على نقض
 العهد وبين من آذى المسلمين مع ذلك وكان لا يبلغه عن احد من المعاهدين
 انه آذى المسلمين الا ندب الى قتله وقد اجل كثيراً ومن على كثير ممن
 نقض العهد فقط وايضاً فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عاهدوا
 اهل الشام من الكفار ثم نقضوا العهد فقاتلهم ثم عاهدوهم مرتين او ثلاثاً

وكذلك

وكذلك مع أهل مصر ومع هذا فلم يظفروا بمعاهد آذى المسلمين بطن في
الدين أو ذناباً مسلمة ونحو ذلك الاقتلوه وامروا بقتل هؤلاء الأتباع من غير
من غير تخيير فعمل انهم فرقوا بين النوعين ووايضاً فان النبي صلى الله عليه
وسلم امر بقتل مقيس بن صبابه وعبد الله بن خطل ونحوهما ممن ارتد وجمع
الى ردته قتل مسلم ونحوه من الضرر ومع هذا فقد ارتد في عهد ابي بكر رضي الله
عنه خلق كثير وقتلوا من المسلمين عدداً بعد الامتناع مثل ما قتل طلحة الاسدي
عكاشة بن محصن وغيره ولم يؤخذ احد منهم بقصاص بعد ذلك فاذا كان
المرتد يؤخذ بما اصابه قبل الامتناع من الجنايات ولا يؤخذ بما فعله بعد الامتناع
فكذلك الناقض للعهد لان كلاهما خرج عما عصم به دمه هذا نقض ايمانه
وهذا نقض امانه وان كان في هذا خلاف بين الفقهاء في المذهب وغيره فانما نقضنا
على اصل ثبت بالسنة واجماع الصحابة نعم المرتد اذا عاد الى الاسلام عصم دمه
الامن حد يقتل بمثله المسلم والمعاهد يقتل على ما فعله من الجنايات المضرة بالمسلمين
لانه يصير مباحاً بالنقض ولم يعد الى شيء يعصم دمه فيصير كربي يغلظ قتله
بين ذلك ان الحربي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا آذى
المسلمين وضرهم قتله عقوبة له على ذلك ولم يمين عليه بعد القدره عليه فهذا الذي
نقض عهده بضرر المسلمين اولى بذلك الا ترى انه لما من على ابي عزة
الجمحي وعاهده ان لا يمين عليه فقد ربه ثم قد ر عليه بعد ذلك وطلب ان
يمن عليه فقال لا تمسح سبلاتك بمكة وتقول صخرت بمحمد مرتين ثم قال لا يلذغ
المؤمن من جعروا احد من ثين فلما نقض يمينه منعه ذلك من المن عليه لانه ضره بعد

ان كان عاهد على ترك ضراره فكذلك من عاهد من اهل الذمة انه لا يؤذى المسلمين ثم اذ اثم لواطلقوه للدغوا من جحر واحد مرتين و لمسح المشرك سبلاته و قال سخرت بهم مرتين وايضا فلانه اذا الحق بدار الحرب وامتنع لم يضر المسلمين و انما يبطل العقد الذي بينهم وبينه فصار تخري اصيل اما اذا فعل ما يضر بالمسلمين من مقاتلة او زنا بمسلمة او قطع طريق او حبس او نحو ذلك فانه يتعين قتله لانه لو لم يقتل لحلت هذه المفسد عن العقوبة عليها وتعطلت حدود هذه الجرائم ومثل هذه الجرائم لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق المسلم فلان لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق الذمي او لمي و احرى ولا يجوز ان يقام عليه حد ما منفردا كما يقام على من بقيت ذمته الحد لان صاحبها صار حربيا والحربي لا يقام عليه الا القتل فتعين قتله و صار هذا كالا سير اقتضت المصلحة قتله لعلمنا انه متى اقلت كان فيه ضرر على المسلمين اكثر من ضرر قتله لا يجوز المن عليه ولا المفاداة به اتفاقا ولان الواجب في مثل هذا اما القتل او المن او الاسترقاق او القداء فاما الاسترقاق فانه ابقى له على ذمته بنحو مما كان فانه كان تحت ذمتنا اخذ منه الجزية بمنزلة العبد ولهذا قال بعض الصحابة لعمر في مسلم قتل ذميا اتقيد عبدك من اخيك بل ربما كان استعباده اتقع له من جعله ذميا واستعباد مثل هذا لا تؤمن عاقبته وسوء منته و اما المن عليه و المفاداة به فابلع في المفسدة و أعساده الى الذمة ترك لعقوبته بالكلية فتعين قتله يوضح ذلك انا على هذا النقد ير لانا عقبه اذا عاد الى الذمة الا بما يعاقب فيه المسلم او الباقي على ذمته وهذا في الحقيقة يؤول الى قول من

يقول ان العهد لا ينقض بهذه الاشياء فلا معنى لجعل هذه الاشياء ثالثة للعهد
 وايضا عادية اعمامها الى العهد وان لا يعاقبوا اذا عادوا الا بما يعاقب به
 المسلم يؤيد ذلك ان هذه الجرائم اذا رفعت العهد وفسخته فلا تن
 يمنع ابتداء بطريق الاولى لان الدوام اقوى من الابتداء الا ترى ان
 العدة والردة تمنع ابتداء عقد النكاح دون دوامه فاما ان كان وجود
 هذه المضرات يمنع دوام العقد فمنعه ابتداءه اولى واخرى واذا لم يجر
 ابتداء عقد الدمة فلان لا يجوز المن اولى ولان الله تعالى امر بقتل جميع
 المشركين الا ان المشدود وثاقه من المماريين جعل لنا ان نعامله بما نرى
 والخارج عن العهد ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه كما ان الخارج عن الدين
 ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه فان الذي لم يدخل فيه باق على حاله
 والذي خرج من الايمان والامان قد احدث فسادا فلا يلزم من احتمال
 الفساد الباقي المستصحب احتمال الفساد المحدث المتجدد لان الدوام اقوى
 من الابتداء يبين ذلك ان كل اسير كان يؤذى المسلمين مع كفره فان
 النبي صلى الله عليه وسلم قتله مثل النضر بن الحارث وعقبة بن ابى معيط
 ومثل ابي عزة الجمحي في المرة الثانية وايضا فانه اذا امتنع بطائفة
 او بدار الحرب كان ما يتوقى من ضرره متعلقا بعزه ومنعته كالحربي الاصل
 فاذا زالت المنعة باسره لم يبق منه ما يبق الا من جهة كونه كافرا فقط
 فلا فرق بينه وبين غيره اما اذا اضر المسلمين واداهم بين ظهرانيهم او تورد عليهم
 بالامتناع مما اوجبته الدمة عليه كان ضرره بنفسه من غير طائفة تمنعه وتصره

فيجب ازهاق نفسه التي لا عصمة لها وهي منشا للضرر وينبوع لاذى المسلمين
 الا ترى ان الممتنع ليس فيما فعله افعاء للاحاد غير ذوى المنعة بخلاف الواحد
 فان فيما فعله فتح باب الشرفان لم يعاقب فعل ذلك غيره وغيره ولا عقوبة
 لمن لا عهد له من الكفار الا السيف . وايضا فان الممتنع منهم قد امرنا بقتاله
 الى ان يعطى الجزية عن يد وهو صاغر و امرنا بقتاله حتى اذا ائتمناه
 فشد الوثاق فكل آية فيها ذكر القتال دخل فيها فيتنظمه حكم غيره من
 الكفار الممتنعين ويموز انشاء عقد ثان لهم واسترقاقهم ونحو ذلك اما من
 فعل جناية انتقض بها عهده وهو في ايدى ينافي يد خل في هذه العمومات
 لانه لا يقاتل وانما يقتل اذ القتال للممتنع واذا كان اخذ الجزية والمن والفداء
 انما هو لمن قاتل وهذا الم يقاتل فيبقى داخل في قوله فاقتلوا المشركين غير
 داخل في آية الجزية والفداء . وايضا فان الممتنع يصير بمنزلة الحربي والحربي
 يندرج جميع شأنه تحت الحراب بحيث لو اسلم لم يواخذ بضمان شئ من
 ذلك بخلاف الذى في ايدى بنا وذلك انه مادام تحت ايدى بنا في ذمتنا
 فانه لا تاويل له في ضرر المسلمين وايدى اثمهم اما اللحاق بدار الحرب
 فقد يكون له معه شبهة في دونه يرى انه اذا تمكن من الهرب هرب
 لاسيما وبعض فقهاء ناسب له ذلك فاذا فعل ذلك بتاويل كان بمنزلة ما يتلقه
 اهل البنى والمدل حال القتال لاضمان فيه وما ائلفوه في غير حال الحرب
 ضمنته كل طائفة للآخرى فلبس حال من تأول فيما فعله من القبض كحال من
 لم يتأول . وايضا فاما فعله بالمساحين من الضرر الذى ينتقض به عهده لا بدله

من عقوبة لانه لا يجوز اخلاء الجرائم التي تدعو اليها الطباع من عقوبة لاجرة وشرع
 الزواجر شاهد لذلك ثم لا يخلو اما ان تكون عقوبته من جنس عقوبة من يفعل
 ذلك من مسلم او ذمي بامرأة ذمية او دون ذلك او فوق ذلك والاول باطل
 لانه يلزم ان يكون عقوبة المعصوم والمباح سواء ولان الذي نقض العهد يستحق
 العقوبة على كفره وعلى ما فعله من الضرر الذي نقض به العهد وانما اخرجت
 عقوبة الكفر لاجل العهد فاذا ارتفع العهد استحق العقوبة على الامرين وبهذا
 يظهر الفرق بينه وبين من فعل ذلك وهو معصوم وبين مباح دمه لم يفعل ذلك
 لان هذه المعاصي اذا فعلها المسلم فانها منجبرة بما يلتزمه من نصر المسلمين ومنفعتهم
 وموالاتهم فلم يتحضر مضرا للمسلمين لان فيه منفعة ومضرة وخيرا وشرا
 بخلاف الذمي فانه اذا اضر المسلمين تمحض ضرر الزوال العهد الذي هو
 مظلة منفعته ووجود هذه الامور المضرة واذا لم يجز ان يعاقب بمثل
 ما يعاقب به المسلم فان لا يعاقب بما هو دونه اولى واخرى فوجب ان يعاقب
 بما هو فوق عقوبة المسلم ثم المسلم يتحتم قتله اذا فعل مثل هذه الاشياء فتحتم
 عقوبة ناقض العهد اولى لكن يختلفان في جنس العقوبة فهذا عقوبته القتل
 فيجب ان يتحتم وذلك عقوبته تارة القتل وتارة القلع وتارة الرجم او الجلد

فصل

اذ التخصت هذه القاعدة فبين نقض العهد على العموم فنقول شاتم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتعين قتله كما قد نص عليه الائمة اما على قول من يقول
 يتعين قتل كل من نقض العهد وهو في ايدينا ويتعين قتل كل من نقض العهد

بما فيه ضرر على المسلمين واذى لم يكافد ذكرناه في مذهب الامام احمد وكما
قد دل عليه كلام الشافعي الذي نقلناه او نقول يتعين قتل من نقض العهد
بسب الرسول صلى الله عليه وسلم وحده كما قد ذكره القاضي ابو بلي وغيره
من اصحابنا وكما ذكره طائفة من اصحاب الشافعي وكما نص عليه عامة الذين
ذكروه في نواقض العهد وذكروا ان الامام يخير فيمن نقض العهد على
سبيل الاجمال فانهم ذكروا في مواضع اخر انه يقتل من غير تخيير فظاهر واما على
قول من يقول ان كل ناقض للعهد فان الامام يخير فيه كالاسير فقد ذكرنا
انه قالوا انه يستوفي منه الحقوق كالقتل والحد والتعزير لان عقد الذمة
على ان تجري احكامنا عليه وهذه احكامنا ثم اذا استوفينا منه ذلك فالامام
يخبر فيه كالاسير وعلى هذا القول فيمكنهم ان يقولوا انه يقتل لان سب رسول الله
صلى الله عليه وسلم موجب للقتل حد من الحدود كما لو نقض العهد بزنا وقطع
طريق فانه يقام عليه حد ذلك فيقتل ان اوجب القتل بل قد يقتل الذمي
حد من الحدود وان لم ينتقض عهده كما لو قتل ذميا آخر او ذمي بذمة
فانه يستوفي منه القود وحد الزنا وعهده باق ومذهب مالك يمكن ان
يوجه على هذا الماخذ ان كان فيهم من يقول لم ينتقض عهده وبالجملة فالقول
بان الامام يخير في هذا انما يدل عليه كلام بعض الفقهاء او اطلاقه وكذلك
القول بانه يلحق بما منه واخذ مذاهب الفقهاء من الاطلاقات من غير مراجعة
لما فسروا به كلامهم وما انتضيه اصولهم يجر الى مذاهب قبيحة فان تقرر
في هذا خلاف فهو ضعيف تقلا لما قد مناه وتوجيها للسند كرهه والدليل على

انه يتعين قتله ولا يجوز استرقاقه ولا المن عليه ولا المفاداة به من طريقين
 • احدهما • ما تقدم من الادلة على وجوب قتل ناقض العهد اذا نقضه
 بما فيه ضرر على المسلمين مطلقا • الثاني • ما يخصه وهو من وجوه • احدها •
 من الآيات الدالة على وجوب قتل الطاعن في الدين • الثاني • حديث
 الرجل الذي قتل للمرأة اليهودية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واهد النبي صلى الله عليه وسلم دمه وقد تقدم من حديث علي وابن
 عباس فلو كان سب النبي صلى الله عليه وسلم يرفع العهد فقط ولا يوجب
 القتل لكانت هذه المرأة بمنزلة كافرة اسيرة وبمنزلة كافرة دخلت الى
 دار الاسلام ولا عهد لها ومعلوم انه لا يجوز قتلها وانها تصير رقيقة للمسلمين
 بالسبي وهذه المرأة المتحولة كانت رقيقة والمسلم اذا كانت له امة كافرة
 حرة لم يحزله ولا غيره قتلها لمجرد كونها حرة بل تكون ملكا لسيدها
 ترد عليه اذا اخذها المسلمون ولا نعلم بين المسلمين خلافا في ان المرأة
 لا يجوز قتلها لمجرد الكفر اذا لم تكن معاينة كما يقتل الرجل لذلك
 ولا نعلم خلافا في ان المرأة اذا ثبت في حقها حكم نقض العهد فقط
 مثل ان تكون من اهل الهدنة وقد نقضوا العهد فانه لا يجوز قتل نسايتهم
 واولادهم بل يسترق النساء والاولاد وكذلك الذي اذا نقض العهد ولحق
 بدار الحرب فمن ولده بعد نقض العهد لم يحز قتل النساء منهم والاطفال
 بل يكونون رقيقا للمسلمين وكذلك اهل الذمة اذا امتنعوا بدار الحرب
 ونحوها فمن الفقهاء من قال العهد باق في ذريتهم ونسايتهم كما هو المعروف

عن الامام احمد وقال اكثرهم ينتقض العهد في الذرية والنساء ايضا • ثم •
لا يختلفون ان النساء لا يقتلن واصل ذلك ان الله تبارك وتعالى يقول
في كتابه وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعمدوا ان الله لا يحب
المعتدين • فامر يقتل الذين يقاتلون فعلم ان شرط القتال كونه المقاتل
مقاتلا • وفي الصحيحين عن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في
بعض منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهي رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قتل النساء والصبيان • وعن رباح بن ربيع انه خرج مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاهما وعلى مقدمته خالد بن الوليد فمر رباح
واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة مما اصابها المقدمة
فوقفوا ينظرون اليها يعني وتعجبون من قتلها حتى لحق رسول الله صلى الله
عليه وسلم على راحلته فانفرجوا عنها فوقف عليها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ما كانت هذه لتقاتل فقال لاحد هم الحق خالد اقله لا يقتلوا
ذرية ولا عسفارواه الامام احمد وابوداود وابن ماجه • وعن ابن كعب
ابن مالك عن عمه ابن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث الى ابن ابي الحقيق
يخبره عن قتل النساء والصبيان رواه الامام احمد • وفي الباب احاديث
مشهورة على ان هذا من العلم العام الذي تباينته الامة خلفا عن سلف وذلك لان
المقصود بالقتال ان تكون كلمة الله هي العليا وان يكون الدين كله لله وان
لا يكون فتنة اي لا يكون احد يفتن احدا عن دين الله فانما يقاتل من كان
ممانعا عن ذلك وهم اهل القتال فاما من لا يقاتل عن ذلك فلا وجه لقتله

كالمرأة والشيوخ الكبار والراهب ونحو ذلك ولأن المرأة نصير رقيقة للمسلمين
وما لا لهم ففي قتلها تفويت لذلك عليهم من غير حاجة وإضاعة المال فيكون
حاجة نعم إذا قتلت المرأة جاز أن تقتل بالاتفاق لوجود المعنى فيها الذي
جعل الله ورسوله عبده ما نعام من قتلها بقوله صلى الله عليه وسلم ما كانت
هذه لتقاتل لكن هل يجوز أن تقصد بالقتل كما يقصد الرجل أو يقصد كفها
كما يقصد كف الصبا بل ففيه خلاف بين الفقهاء فإذا كان الحكم في المرأة مثل
ذلك وقد أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دم امرأة ذمية لأجل سبها
مع أن قتلها لو كان حراما لا نكره النبي صلى الله عليه وسلم كما أنكر قتل
المرأة التي وجدها مقبولة في بعض مغازيه وإن لم تكن مضمونة بدية ولا كفارة
فإنه صلى الله عليه وسلم لا يسكت عن انكار المنكر بل إقراره دليل على الجواز
والإباحة وقد علم أن السابية ليست بمنزلة الأسيرة الكافرة لأن تلك لا يجوز
قتلها وعلم أن السب أو جيب قتلها بنفسه كما يجب قتلها بالإجماع إذا قطعت
الطريق وقتلت فيه وإذا زنت وكما يجب قتلها بالردة عند جماهير العلماء
• فإن قيل • يجوز أن يكون سبها للنبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة قتلها والمرأة
إذا قتلت وكانت معاينة انتقض عهدها كالرجل إذا فعل ذلك ويجوز
أن تكون جيشد بمنزلة المرأة المقاتلة إذا أمرت بتغير الإمام فيها بين أربعة
أشياء كما يتغير في الرجل المقاتل إذا أمره قتلها • الجواب من وجوه
• أحدها • أن هذه المرأة لم يصدر عنها إلا مجرد شتم النبي صلى الله عليه
وسلم بحضوره من يد لها المسلم ولم تحضر احدا من المشركين للقتال ولا اشارت

على الكفار برأى معين فيه على قتال المسلمين و معلوم ان من لم يقاتل يده
ولا اعان على القتال بلسانه لم يجز ان ينسب اليه القتال بوجه من الوجوه ونحن
لا نكر ان من لا يجوز قتله كالراهب والاعمى والشيخ الفاني والمعتد ونحوهم اذا كان
لم رأى في القتال وكلام يعينون به على قتال المسلمين كانوا بمنزلة المقاتلين لكن
مجرد سب المرأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم عند قوم مسلمين ليس من هذا
القبيل وانما هو اذى لله ورسوله ابلغ من القتال من بعض الوجوه فلو لم يكن
موجبا للقتل لكانت المرأة الكافرة قد قتلت لانها مقاتلة وهي لم تقاتل وذلك
غير جائز فعلم انه موجب للقتل وان لم يكن قتالا وقد يكون قتالا اذا ذكر
في معرض الحض على قتال المسلمين واغراء الكفار بحربهم فاما في هذه الواقعة
فلم يكن من القتال المعروف * الجواب الثاني * انا نسلم ان سب النبي صلى الله
عليه وسلم بمنزلة محاربة المسلمين ومقاتلتهم من بعض الوجوه كما كتب ابو بكر
الصديق رضي الله عنه ان حد الانبياء ليس يشبه الحد ودفن تعاطى يعنى
سب الانبياء من مسلم فهو مرتد او معاهد فهو محارب غادر بل هو من ابلغ
انواع الحرب كما تقدم تقريره لكن الجواب نوعان * احدهما ما ينقطع فسده
بالقتل تارة وبالاسترقاق اخرى وبالمن او الفداء اخرى وهو حراب الكافر
بالقتال يدا ولسانا فان الحربي والحريية المقاتلة اذا اسراقا سترقا انقطع عن المسلمين
ضررها كما يزول بالقتل وكذلك لو من عليها رجاء ان يسلمها ابدت
مخائل الاسلام او رجاء ان يكف عن الاسلام شر من خلفها او فودي بها فها
مفسدة المحاربة قد تزول بهذه الامور * والثاني * ما لا يزول ففسده لا بالقلة

الحد فيه مثل جواب المسلم او المعاهد في دار الاسلام بقطع الطريق ونحوه
 فان ذلك يقتضي اقامة الحد فيه باتفاق الفقهاء فهذه الامة التي كانت تستعين
 النبي صلى الله عليه وسلم قد حاربت في دار الاسلام فان قيل تعاقب بالاسترقاق
 فهي رقيقة لا يتغير حالها وان قيل يمن عليها او يفادي بها لم يجوز لوجهين
 • احدهما • انها ملك مسلم ولا يجوز اخراجها عن ملكه مع حياتها • الثاني •
 ان ذلك احسان اليها وازالة للرق منها فلا يجوز ان يكون جزاء لسبها
 وحرابها فتعين قتلها • الجواب الثالث • ان مفسدة السب لا تزول الا
 بالقتل لانها متى استبقيت طمعت في غيرها في السب الذي هو من اعظم
 الفساد في الارض كقاطع الطريق سواء بخلاف المرأة المقاتلة اذا اسرت فان
 مفسدة مقاتلتها قد زالت باسرها ولا يمكنها مع استرقاقها ان تقاوم وتقاتل
 تظهر السب والشتم فصار سبها من جنس الجنايات التي توجب العقوبات
 لا تزول مفسدتها الا باقامة الحد فيها وعلم ان الذمية التي تسب ليست بمنزلة
 الحرية التي تقاوم اذا اسرت بل هي بمنزلة الذمية التي تقطع الطريق وتزني •
 الجواب الرابع • ان الحديث فيه حكم وهو القتل وسب القتل هو السب
 فيجب افضاؤه الحكم الى السب والاصل ايجاد الحكم فمن زعم ان السب حكم
 آخر احتاج الى دليل وقياسه على الاسيرة لا يصح لما سبق ان شاء الله تعالى
 • الجواب الخامس • انها لو كانت بمنزلة الاسيرة لكان النظر فيها للامام لا يجوز
 لاحاد الرعية تخير واحدة من الخصال الاربع فيها ومن قتلها ضمنها بقيمتها للمسلمين
 ان كانت فيئا وللغائبين ان كانت مغنا فعلم ان القتل كان واجبا فيها عينا •

يبقى ان يقال الحد ود لا يقيمها الا الامام او نائبه وجوابه من وجوه احدها
 ان السيد له ان يقيم الحد على عبده بدليل قوله صلى الله عليه وسلم اقيموا
 الحد ود على ما ملكتم ايمانكم وقوله اذ اذننت امة احدكم فليحد هاهنا ولا اعلم خلافا
 بين فقهاء الحديث ان له ان يقيم عليه الحد مثل حد الزنا والقذف والشرب
 ولا خلاف بين المسلمين ان له ان يعززه واخلفوا هل له ان يقيم عليه قتلا
 او قطعاً مثل قتله لردته او لسبه النبي صلى الله عليه وسلم وقطعه للسرقة
 وفيه عن الامام احمد روايتان . احدهما . يجوز وهو المنصوص عن الشافعي
 . والاخرى . لا يجوز كما حد الوجهين لاصحاب الشافعي وهو قول مالك وقد
 صرح عن ابن عمر انه قطع يد عبده له سرق وصح عن حفصة انها قتلت
 جارية لها اعترفت بالسحر وكان ذلك برأى ابن عمر فيكون الحديث حجة
 لمن يجوز للسيد ان يقيم الحد على عبده مطلقاً وعلى هذا القول فالسيد له ان
 يقيم الحد على عبده بعلمه في المنصوص عن الامام احمد وهو احدي الروايتين
 عن مالك والنبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب من سيد الامة ينة على سبه
 بل صدقه في قوله كانت تسبك وتشتك في الحديث حجة لهذا القول
 ايضاً . الوجه الثاني . ان ذلك اكثر ما فيه انه اقيمت على الامام والامام
 له ان يعفو عن اقام حد او اجبا دونه . الوجه الثالث . ان هذا وان كان
 حدا فهو قتل حربي ايضاً فصار بمنزلة قتل حربي تعتم قتله وهذا يجوز قتله
 لكل احد وعلى هذا يحمل قول ابن عمر في الراهب الذي قتل له انه يسب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته . الوجه الرابع . ان مثل هذا

قد وقع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنافق الذي قتلته عمر
بدون اذن النبي صلى الله عليه وسلم لما لم يرض بحكمه فنزل القرآن باقراره
ومثل بنت مروان التي قتلها ذلك الرجل حتى ساء النبي صلى الله عليه
وسلم ناصرا له ورسوله . وذلك ان من وجب قتله لمخني يكيد به اله بن
ويفسده ليس بمنزلة من قتل لاجل معصيته من زنا ونحوه . الجواب
السادس . ان الفقهاء قد اختلفوا في المرأة المقاتلة اذا اسرت هل يجوز
قتلها ومذهب الشافعي انها لا تقتل فلو كانت هذه انما قتلت لكونها قد قاتلت
لم يجز ان تقتل بعد الاسر عنده فلا يصح ان يورد هذا السؤال على اصله
والدليل الثالث . ان الساب لو صار بمنزلة الحربى فقط لكان دمه معصوما بامان
يعقد له اودمة او هدنة ومعلوم ان شبهة الامان كحقيقته في حقن الدم والنفر
الذين ارسلهم النبي صلى الله عليه وسلم الى كعب بن الاشرف جاؤا اليه على ان
يستسلموا منه وعادته وماشوه وقد آمنهم على دمه وماله وكان يئنه وبينهم قبل ذلك
عهد وهو يعتقد بقاءه ثم انهم استاذنوه في ان يشموا ريح الطيب من رأسه
فاذن لهم مرة بعد اخرى وهذا كله ثبت الامان فلو لم يكن في السب الاجرد
كونه كافرا حرييا لم يجز قتله بعد امانه اليهم وبعد ان اظهروا له انهم يؤمنون له
واستئذ انهم اياه في امساك يديه فلم بذلك ان ائذ الله ورسوله موجب
للقتل لا يصح منه امان ولا عهد وذلك لا يكون الا فيما وجب القتل عينا
من الحدود وكحد الزنا وحده قطع الطريق وحده المرتد ونحو ذلك فان عقد
الامان لهؤلاء لا يصح ولا يصيدون مستأمنين بل يجوز اغتيالهم والقتل بهم

لتعين قتلهم فعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم كذلك يؤيد هذا ما ذكره
 اهل المغازي من قول النبي صلى الله عليه وسلم انه لو قر كما قر غيره ما اغتيل
 ولكنه نال منا الاذى وهجنا بالشعر ولم يفعل هذا احد منكم الا كان السيف
 فان ذلك دليل على ان لاجراء الا لقتل ^{في} الدليل الرابع ^{في} قوله صلى الله
 عليه وسلم ان كان ثابا من سب نيا قتل ومن سب اصحابه جلد ^{في} فواجب القتل
 صينا على كل سب ولم يخبرينه وبين غيره وهذا ما يعتمد في الدلالة ان كان
 محفوظا ^{في} الدليل الخامس ^{في} ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا الناس الى قتل
 ابن الاشرف لانه كان يؤذي الله ورسوله وكذلك كان يأمر بقتل من يسبه
 او يهجو الامن عفا عنه بعد القدرة وامره صلى الله عليه وسلم لا يجاب
 فعلم وجوب قتل الساب وان لم يجب قتل غيره من المحاريق وكذلك
 كانت سيرته لم يعلم انه ترك قتل احد من السابين بعد القدرة عليه الامن
 تاب او كان من المنافقين وهذا يصلح ان يكون امثالا للامر بالجهاد واقامة
 الحدود فيكون على الايجاب يؤيد ذلك ان في ترك قتله تركا لنصر الله
 ورسوله وذلك غير جائز ^{في} الدليل السادس ^{في} اقاويل الصحابة فانها نصوص
 في تعيين قتله مثل قول عمر رضي الله عنه من سب الله او سب احدا من
 الانبياء فاقتلوه فامر بقتله عينا ومثل قول ابن عباس رضي الله عنه ايا معاهد
 عائد فسب الله او سب احدا من الانبياء او جهريه فقد نقض العهد فاقتلوه
 فامر بقتل المعاهد اذا سب عينا ومثل قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 فيما كتب به الى المهاجر في المرأة التي سبت النبي صلى الله عليه وسلم لولا

ما قد سبقتني فيها الامر بك بقتلها لان حد الانبياء لا يشبه لحدود قن تعاض
 ذلك من مسلم فهو مرتد ومعاهد فهو محارب غادره فين ان الواجب كان
 قتلها عينها لولا فوات ذلك ولم يجعل فيه خيرة الى الامام لاسباب والسبب امرأة
 وذلك وحده دليل كما تقدم ومثل قول ابن عمر في الراهب الذي بلغه
 انه يسب النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعته لقتله ولو كان كالاسير الذي
 يخبر فيه الامام لم يجز لابن عمر اختيار قتله وهذا الدليل واضح والدليل
 السابع ان ناقض العهد بسب النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه حاله اخلاط
 من حال الحربي الاصل وخروجه عما عهدنا عليه بالظعن في الدين
 واذا صلى الله ورسوله ومثل هذا يجب ان يعاقب عقوبة يزجر امثاله عن
 مثل حاله والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى ان شر الدواب عند الله
 الذين كفروا فهم لا يؤمنون والذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم
 في كل مرة وهم لا يتقون فاما تتقنهم في الحرب فشردهم من خلفهم
 لعلم يذكرون فامر الله رسوله اذا صادف الناكثين للعهد في الحرب
 ان يشردهم غيرهم من الكفار بان يفعل بهم ما يفرق به اولئك وقال
 تعالى الاتقاتلون قومنا نكثوا ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدؤكم
 اول مرة فخص على قتال من نكث اليمين وهم باخراج الرسول وبدؤا
 بنقض العهد ومعلوم ان من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فقد
 فعل ما هو اعظم من الهذيان خراج الرسول وبدؤا اول مرة ثم
 قال تعالى فأتلوهم بعد بئس الله بايد يكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف

خشيته و زقوم مؤمنين و يذهب غيظ قلوبهم . فلم ان تعذب هو لآه
 و اخزاهم و نصر المؤمنين عليهم و شفاء صدورهم بالانتقام منهم و ذهاب
 غيظ قلوبهم مما آذوهم به امر مقصود للشارع مطلوب في الدين و معلوم ان
 هذا المقصود لا يحصل من سب النبي صلى الله عليه وسلم و آذى الله تعالى
 و رسوله و عباده المؤمنين الا بقتله لا يحصل بمجرد استرقاقه و لا بالمن عليه
 و المفاداة به . و كذلك ايضا تكيل غيره من الكفار الذين قد يريدون
 اظهار السب لا يحصل على سبيل التهام الا بذلك و لا يعارض هذا من نقض
 العهد في طائفة ممتعة اذا اسرنا واحدا منهم لان قتال اولئك و الظهور
 عليهم يحصل هذا المقصود بخلاف من كان في ايد يتقبل السب و بعده فان
 لم يحدث فيه قتلا لم يحصل هذا المقصود . و جماع ذلك ان نقض العهد
 لا بد له من قتال او قتل اذ لا يحصل المقصود الا بذلك و هذا الوجه و ان كان
 فيه عموم لكل من نقض العهد بالاذى لكن ذكرناه هنا لخصوص الدلالة
 ايضا فانها تدل عموما و خصوصا على الدليل الثامن . ان الذي اذا سب النبي
 صلى الله عليه وسلم فقد صدر منه فعل تضمن امرين . احدهما . انتقاض
 العهد الذي يمتناو بينه . الثاني . جنايته على عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 و انتهاكه حرمة و ايداه الله و رسوله و المؤمنين و طعنه في الدين و هذا
 معنى زائد على مجرد كونه كافرا قد نقض العهد و نظير ذلك ان ينقضه
 بالزنا بمسلمة او بقطع الطريق على المسلمين و قتلهم و اخذ اموالهم او يقتل
 مسلم فان فعله مع كونه نقضا للعهد قد تضمن جناية اخرى فان الزنا و قطع

الظريق والقتل من حيث هو وجناية و نقض العهد جنابة كذلك هياسب
رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث هو وجناية منفصلة عن نقض العهد له
عقوبة تخصه في الدنيا والآخرة زائدة على مجرد عقوبة التكذيب بنبوته
والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله
في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً فعلق اللعنة في الدنيا والآخرة
والعذاب المهيمن بنفس الذي الله ورسوله فعلم أنه موجب ذلك وكذلك
قوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطمعوا في دينكم فقاتلوا أئمة
الكفر إنهم لا إيمان لهم لعنهم يستهون وقد تقدم تقريره يوضح ذلك من النبي
صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة آمن الناس الذين كانوا يقاتلونه قبل ذلك
والذين نقضوا العهد الذي كان بينه وبينهم وخانوه لأنفرا منهم القيتان
اللتان كانتا تغنيان بهجائه وسارة مولاة بنى عبد المطلب التي كانت تؤذيه
بنكة فإذا كان قد أمر بقتل التي كانت تعجوه من النساء مع أن قتل المرأة
لا يجوز إلا إذا قتلت وهو صلى الله عليه وسلم قد آمن جميع أهل مكة
من كان قد قاتل ونقض العهد من الرجال والنساء علم بذلك أن الهجاء
جنابة زائدة على مجرد القتال والحراب لأن التفريق بين المقتولين
لا يقع من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنه أمر بقتل ابن خطل لأنه كان
قد قتل مسلماً ولأنه كان مرتدداً ولأنه كان يأمر بهجائه وكل واحد
من القتل والردة والإمارة بهجائه جنابة زائدة على مجرد الكفر والحراب
ومما يبين ذلك أنه قد كان أمر بقتل من كان يؤذيه بعد فتح مكة مثل ابن

الزبيري وكعب بن زهير والحويرث بن تقيد و ابن خطل وغيرهم مع
امانه لسائر اهل البلد وكذا لك اهد ردم ابي سفيان بن الحارث وامتنع
من ادخاله عليه وادخل عبد الله بن امية لما كانا نايقان في عرضه وقتل
ابن ابي معيط والنضر بن الحارث دون غيرها من الاسرى وسمى من
يذل نفسه في قتله ناصرا لله ورسوله وكان يندب الى قتل من يؤذيه
ويقول من يكفيني عدوى وكذا لك اصحابه يسارعون الى قتل من آذاه
بلسانه وان كان ابا او غيره وبنذرون قتل من ظفروا به من هذا الضرب
وقد تقدم من يان ذلك مافيه بلاغ ومن المعلوم ان هؤلاء لو كانوا بمنزلة
سائر الكفار الذين لا عهد لهم لم يقتلهم ولم يامر بقتلهم في مثل هذه الاوقات التي
امن فيها الناس وكف عنهم هو مثلهم فلم ان السب جناية زائدة على الكفر وقد تقدم
تقرير ذلك في المسئلة الاولى على وجهه يقطع العاقل ان سب الرسول
صلى الله عليه وسلم جناية لها موقع يزيد على سائر الجنائيات بحيث يستحق
صاحبها من العقوبة ما لا يستحقه غيره وان كان كافرا حريا مبالغافي محاربة
المسلمين وان وجوب الانتصار ممن كان هذه حاله كان مؤكدا في الدين
والسعى في اهدار دمه من افضل الاعمال واوجبهاواحقها بالمسارعة اليه
وابتغاء رضوان الله تعالى فيه وابلغ الجهاد الذي كتبه الله على عباده وفرضه
عليهم ومن تأمل الذين اهدر النبي صلى الله عليه وسلم دماءهم يوم الفتح
واشد غضبه عليهم حتى قتل بعضهم في نفس الحرم واعرض عن بعضهم
وانظر قتل بعضهم وجد لهم جرائم زائدة على الكفر والحراب من ردة

وقتل ونحو ذلك وجرم أكثرهم انما كان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذاه بالسنتهم فاي دليل اوضح من هذا على ان سبه وهجاءه جناية زائدة على الكفر والحراب لا يدخل في ضمن الكفر كما يدخل سائر المعاصي في ضمن الكفر وعلى ان المعاهدين اذا انقضوا العهد وفيهم من سب النبي صلى الله عليه وسلم كان للسب عقوبة زائدة على عقوبة مجرد نقض العهد وما يدل على ان السب جناية زائدة على كونه كفرا وحرابا وان كان منضمنا لذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يعفو عن يؤذيه من المنافقين كما تقدم بيانه وقد كانت له ان يقتلهم كما تقدم ذكره في حديث ابي بكره وغيره ولو كان السب مجرد ردة لوجب قتله كالمرند يجب قتله فلم انه قد تغلب في السب حق النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يجوز له العفو عنه وما يدل على ان السب جناية مفردة ان الذي لو سب واحدا من المسلمين او المعاهدين ونقض العهد لكان سب ذلك الرجل جناية عليه يستحق بها من العقوبة ما لا يستحقه بمجرد نقض العهد فيكون سب رسول الله صلى الله عليه وسلم دون سب واحد من البشر وما يدل على ذلك ان ساب النبي صلى الله عليه وسلم وشاتمته يؤذيه شتمه وهجاؤه كما يؤذيه التعرض لدمه وماله قال الله تعالى لما ذكر الغيبة يجب احداكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه فجعل الغيبة التي هي كلام صحيح بمنزلة اكل لحم الميت فكيف بهتانه وسب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الا بهتاناً وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

لعن المؤمن كقتله • وكما يوذى ذلك غيره من البشر • وإيضاً فان ذلك
يوذى جميع المؤمنين ويوذى الله سبحانه وتعالى ومجرد الكفر والمخاربة
لا يحصل بهما من اذاه ما يحصل بالوقعة في العرض مع المخاربة فلو قيل
ان الواقع في عرضه ممن انتقض عهده بمنزلة غيره ممن انتقض
عهده لكانت الواقعة في عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم واذاه
بذلك جرم الا جزاءه من حيث خصوص النبي صلى الله عليه وسلم وخصوص
اذاه كما لو قتل رجلاً نبياً من الانبياء فان لقتله من العقوبة ما لا يستحق على مجرد
الكفر والمخاربة وهذا كله ظاهر لا خفاء به فان دماء الانبياء واعراضهم
اجل من دماء المؤمنين واعراضهم فاذا كان دماء غيرهم واعراضهم لا تدرج
عقوبتها في عقوبة مجرد نقض العهد فان لا تدرج عقوبة دمايتهم واعراضهم
في عقوبة نقض العهد بطريق الاولى • ومما يوضح ذلك ان سب النبي صلى الله
عليه وسلم تعلق به عدة حقوق حق الله سبحانه وتعالى من حيث كفر برسوله
وعادى افضل اوليائه وبارزه بالمخاربة ومن حيث طعن في كتابه ودينه فان
صحتها موقوفة على صحة الرسالة ومن حيث طعن في الوهيت فان الطعن في
الرسول طعن في المرسل وتكذيبه تكذيب لله تبارك وتعالى وانكار كلامه
وامره وخبره وكثير من صفاته وتعلق به حق جميع المؤمنين من هذه
الامة ومن غيرها من الامة فان جميع المؤمنين مؤمنون به خصوصاً صالته فان
قيام امر دينهم ودينهم وآخرتهم به بل عامة الخير الذي يصيبهم في الدنيا
والآخرة بوساطته وسفارته فالسب له اعظم عندهم من سب انفسهم وابنائهم

و ابنائهم و سب جميعهم كما انه احب اليهم من انفسهم و اولادهم و ابائهم و الناس
اجمعين و تعلق به حق رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث خصوص نفسه
فان الانسان تؤذ به الواقعة في عرضه اكثر مما يؤذيه اخذ ماله و اكثر مما يؤذيه
الضرب بل ربما كانت عنده اعظم من الجرح و نحوه خصوصاً من يجب
عليه ان يظهر للناس كمال عرضه و علوقه ليشفعوا بذلك في الدنيا و الآخرة
فان هتك عرضه قد يكون اعظم عنده من قتله فان قتله لا يقدرح عند
الناس في نبوته و رسالته و علوقه كما ان موته لا يقدرح في ذلك بخلاف
الواقعة في عرضه فانها قد تؤثر في نفوس بعض الناس من النفرة منه و سوء
الظن به ما يفسد عليهم ايمانهم و يوجب لهم خسارة الدنيا و الآخرة فكيف
يجوز ان يعتقد عاقل ان هذه الجناية بمنزلة ذمي كان في ديار المسلمين فلمحق
ببلاد الكفار مستوطناً لهم ان ذلك المحاق ليس في خصوصه حق الله
ولا لرسوله ولا لاحد من المسلمين اكثر مما فيه ان الرجل كان معتصماً بجبلنا
نفخ في تلك العصمة فانما اضر بنفسه لا باحد من المؤمنين فعلم بذلك ان
السب فيه من الاذى قد و لرسوله و لعباده المؤمنين ما ليس في الكفر و المحاربة
و هذا ظاهر ان شاء الله اذ ثبت ذلك فنقول هذه الجناية جناية السب موجبها
القتل لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه قد
آذى الله و رسوله فعلم ان من آذى الله و رسوله كان حقه ان يقتل و لما
تقدم من اهدار النبي صلى الله عليه وسلم المرأة العابة مع انها لا تقتل لمجرد
نقض العهد و لما تقدم من امره صلى الله عليه وسلم بقتل من كان يسبه مع

امساكه عن هويته في الدين وتدينه الناس في ذلك والثناء على من
سارع في ذلك . ولما تقدم من الحديث المرفوع ومن اقوال الصحابة رضي
الله عنهم ان من سب نبيا قتل ومن سب غير نبى جلده والذي يختص بهذا
الموضع ان تقول هذه الجناية اما ان يكون موجبا بخصوصها القتل او الجلد
او لا عقوبة لما يل يدخل عقوبتها في ضمن عقوبة الكفر والحراب وقد ابطالنا
القسم الثالث والقسم الثاني ايضا باطل لوجوه . واحد ما . انه لو كان الامر
كذلك لكان الذمي اذا انتقض العهد بسب النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي ان
يجلد لسب النبي صلى الله عليه وسلم لانه حق آدمي ثم يكون كالكافر الحربي
يقتل للكفر ومعلوم ان هذا خلاف ما دللت عليه السنة واجماع الصحابة فانهم
اتفقوا على القتل فقط فلم ان موجب كلا الجنائين القتل والقتل لا يمكن
تعدده وكذلك كان ينبغي ان يجلد المرتد لحق النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يقتل لردته كمرتد سب بعض المسلمين فانه يستوفى منه حق الآدمي
ثم يقتل الا ترى ان السارق يقطع لسرقته التي هي حق الله ويرد المال المسروق
اذا كان باقيا بالاتفاق ويغرم بدله ان كان تالفا عند اكثر الفقهاء ولا يدخل
حق الآدمي في حق الله مع اتحاد السب . الثاني . انه لو لم يكن موجبه القتل
وانما القتل موجب كونه ردة لم يجز للنبي صلى الله عليه وسلم العفو عنه لان
اقامة الحد على المرتد واجبة بالاتفاق لا يجوز العفو عنه فلما عفا عنه النبي
صلى الله عليه وسلم في جنابة دل على ان السب نفسه يوجب القتل حق النبي
صلى الله عليه وسلم ويدخل فيه حق الله تعالى ويكون سابه وقاذفه بمنزلة

ساب غيره وقاذفه قد اجمع في سبه حقان حتى لله وحق لا آدمي فلو ان
 المسبوب والمقدوف عفان حقه لم يقدر القاذف والساب على حق الله
 بل دخل في القول لك النبي صلى الله عليه وسلم اذ عفان سبه دخل
 في عفوه عنه حق الله فلم يقتل لكفره كما يعز سباب غيره لمعصيته مع ان
 المعصية المجردة عن حق آدمي توجب التعزير ويوضح ذلك انه قد ثبت انه
 كان له ان يقتل من سبه كما في حديث ابي بكر وحديث الذي امر بقتله
 لما كذب عليه وحديث الشعبي في قتل الخارجي وكادت عليه احاديث
 قد تقدم ذكرها وثبت له ان يغفر عنه كما دل عليه حديث ابن مسعود
 وابي سعيد وجابر وغيرهم فلم ان سبه يوجب القتل كما ان سب غيره يوجب
 الجلد وان تضمن سبه الكفر بالله كما تضمن سب غيره المعصية لله ويكون
 الكفر والحراب نوعين احدهما حق لله خالص والثاني ما فيه حق لله وحق
 لا آدمي كما ان المعصية قسمان احدهما حق خالص لله والثاني حق لله
 ولا آدمي ويكون هذا النوع من الكفر والحراب بمنزلة غيره من الانواع
 في استحقاق فاعله القتل ويفارقه في الاستيفاء فانه الى الادمي كالن المعصية
 بسب غير النبيين بمنزلة غيرها من المعاصي في استحقاق فاعليها الجلد ويفارق
 غيرها في ان الاستيفاء فيها الى الادمي يوضح هذا الحق المولجب على
 الانسان قد يكون حقاً محضاً لله وهو ما اذا كفر بوعصى على وجه لا يورث
 احدا من الخلق فهذا اذ لوجب فيه حد لم يميز العفو عنه بحال وقد يكون
 حقاً محضاً لا آدمي بمنزلة الديون التي تجب للانسان على غيره من ثمن مبيع

او بدل قرض ونحو ذلك من الدين التي تثبت بوجه مباح فهذا لا عقوبة فيه بوجه وانما يعاقب على الدين اذا امتنع من وقائه والامتناع معصية وقد يكون حقا لله ولا دمي مثل حد القذف والقود وعقوبة السب ونحو ذلك فهذه الامور فيها العقوبة من الحد والتعزير والاستيفاء فيها مفوض الى اختيار الآدمي ان يحب استوفى القود وحد القذف وان شاء عفا فسب النبي صلى الله عليه وسلم لو كان من القسم الثاني لم يكن فيه عقوبة بحال فتعين ان يكون من القسم الثالث وقد ثبت ان عقوبته القتل فعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم من حيث هو سب له وحق لا دمي عقوبته القتل كما ان سب غيره من حيث هو سب له وحق لا دمي عقوبته الجلد اما حدا او تعزيرا وهذا معنى صحيح واضح وسر ذلك انه اذا اجتمع الحقان فلا بد من عقوبة لان معصية الله توجب العقوبة اما في الدنيا او في الآخرة فاذا كان الاستيفاء جعل الله ذلك الى المستحق من الآدميين لان الله اغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا اشرك فيه غيره فهو كله للذي اشرك كذا لك من عمل عملا لغيره فيه عقوبة جعل عقوبته كلها لك الغير وكانت عقوبته على معصية الله تمكين ذلك الانسان من عقوبته وتام هذا المعنى ان يقال بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم يتعين القتل لان المستحق لا تمكن منه المطالبة والعفو كما ان من سب او شتم احدا من اموات المسلمين عزر على ذلك الفعل لكونه معصية لله وان كان في حياته لا يودي حتى يطلب اذ اعلم الوجه الثالث ان سب النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يكون من حيث هو سب بمنزلة سب غيره

من المؤمنين لانه صلى الله عليه وسلم يبين سائر المؤمنين من ايمته في عامة الحقوق فرضا وخطرا وغيرهما مثل وجوب طاعته ووجوب محبته وتقديره في المحبة على جميع الناس ووجوب تغريزه وتوقيفه على وجه لا يساويه فيه احد ووجوب الصلاة عليه والتسليم الي غير ذلك من الخصائص التي لا تخصي وفي سبه اذاء الله ورسوله وسائر المؤمنين من عباده واقل ما في ذلك ان سبه كفرو ومحاربة وسب غيره ذنب ومعصية ومعلوم ان العقوبات على قدر الجرائم فلو سوي بين سبه وسب غيره لكان تسوية بين السبين المتباينين وذلك لا يجوز فاذا كان سب غيره مع كونه معصية يوجب الجلد وجب ان يكون سبه مع كونه كفرا يوجب القتل ويصير ذلك نوعا من انواع الكفر من وجه ونوعا من انواع السب من وجه فمن حيث هو من جنس الكفر اوجب القتل ومن حيث هو من جنس السب كان حقا لآدمي الوجه الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب احد منهم الا بالقتل ولو كان هو بانفراده لا يوجب القتل وانما يوجب ما دونه وهو صلى الله عليه وسلم قد عفا عن عقوبته فيما دونه وآمن من فعل ذلك لكان صاحب ذلك لا ينبغي قتله لان دينه الذي يختصه لا يقتضي القتل فان قيل فقتله بمجموع الامرين قلنا وهذا المقصود لان السب حيث كان فانه مستلزم لكفر لا عهد معه الدليل التاسع ان سب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كونه من جنس الكفر والحراب اعظم من مجرد الردة عن الاسلام فانه من المسلم ردّة وزيادة كما تقدم تقريره

هو عليه السلام بسب سائر الناس في الحقوق بل خصوصيات لا تخصي

فاذا كان كفر المرتد قد تغلظ لكونه قد خرج عن الدين بعد ان دخل
 فيه فاجب القتل عينا فكفر الساب الذي آذى الله ورسوله وجميع
 المؤمنين من عباده اولى ان يتغلظ فيوجب القتل عينا لان مفسدة
 السب في انواع الكفر اعظم من مفسدة مجرد الردة وقد اختلف
 الناس في قتل المرتدة وان كان المختار قتلها ونحن قد مناصوصا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم واصحابه في قتل السابة الذمية وغير الذمية والمر تدستتاب
 من الردة ورسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه قتلوا الساب ولم يستبوه
 فعلم ان كفره اغلظ فيكون تعيين قتله اولى ❦ الدليل العاشر ❦ ان تطهير
 الارض من اظهار سب رسول الله صلى الله عليه وسلم واجب بحسب الامكان
 لانه من تمام ظهور دين الله وعلو كلمة الله وكون الدين كله لله فحيث ما ظهر سبه
 ولم ينتقم ممن فعل ذلك لم يكن الدين ظاهرا ولا كلمة الله عالية وهذا
 كما يجب تطهيرها من الزناة والسراق وقطاع الطريق بحسب الامكان بخلاف
 تطهيرها من اصل الكفر فانه ليس بواجب كجواز اقرار اهل الكتابين على
 دينهم بالذمة ملتزمين جريبان حكم الله ورسوله عليهم لا يتنافى اظهار الدين
 وعلو الكلمة وانما يجوز مهادة الكافر وامانه عند العجز والمصلحة المرجوة
 في ذلك وكل جنابة وجه ، تطهير الارض منها بحسب القدرة بتعين عقوبة
 فاعلم بالعقوبة المحدودة في الشرع اذا لم يكن لها مستحق معين فوجب ان
 يتعين قتل هذا لانه ليس لهذه الجنابة مستحق معين لانه تعيين بها حق الله
 ورسوله وجميع المؤمنين وبهذا يظهر الفرق بين الساب وبين الكافر

لجواز اقرار ذلك على كفره مستغنياً به ملتزماً بحكم الله ورسوله بخلاف المظهر
 للسب **والله** ليل الحادي عشر **ان** قتل سابع النبي صلى الله عليه وسلم وان
 كان قتل كافراً فهو حد من الحدود وليس قتلاً على مجرد الكفر والحراب
 لما تقدم من الاحاديث **والله** على انه جناية زائدة على مجرد الكفر والحاربة
 ومن ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه امر واقع بالقتل صيناً وليس هذا
 موجب الكفر والحاربة ولما تقدم من قول الصديق رضي الله عنه في التي
 سببت النبي صلى الله عليه وسلم ان حد الانبياء ليس يشبه الحدود ومعلوم ان
 قتل الاسير الحربي ونحوه من الكفار والمحاربين لا يسمى حد اولاً لان ظور
 صبه في ديار المسلمين فساد عظيم اعظم من جرائم كثيرة فلا بد ان يشرع له حد يزجر
 عنه من يتعاطاه فان الشارح لا يهمل مثل هذه المفاسد ولا يخليها من
 الزواجر وقد ثبت ان حد القتل بالسنة والاجماع وهو حد لغير معين حي
 لان الحق فيه لله ورسوله وهو ميت ولكل مؤمن وكل حد يكون بهذه المثابة
 فانه يتعين اقامته بالاتفاق **والدليل** الثاني عشر **ان** نصر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وتعزيره وتوقيره واجب وقتل سابعه مشروع كما تقدم فلو جاز
 ترك قتله لم يكن ذلك نصر له ولا تعزيراً ولا توقيراً بل ذلك اقل نصره لان
 الساب في ايدى بنا ونحن متمكنون منه فان لم نمنعه مع ان قتله جائز لكان ذلك
 غاية في الخذلان وترك التعزير له والتوقيره وهذا ظاهر واعلم ان تقرير
 هذه المسئلة له طرق متعددة غير ما ذكرناه ولم نطل الكلام هنا لان عامة
 الدلائل المذكورة في المسئلة الاولى تدل على وجوب قتله لمن تأملها فاكثفنا

بما ذكرناه هناك وان كان القصد في المسئلة الاولى بيان جواز قتله مطلقاً
وهنا بيان وجوب قتله مطلقاً وقد اجبتنا هناك عن ترك النبي صلى الله عليه
وسلم قتله من اهل الكتاب والمشركين السايين وبيان ذلك انما كان في
اول الامر حين كان مأموراً بالعفو والصنع قبل ان يؤمر بقتال الذين اوتوا
الكتاب حتى يسطوا الجزية ويجهد الكفار والمنافقين وانه كان له ان يعفو عن
سبه لان هذه الجريمة غلب فيها حقه وبعد موته لا عافي عنها والله اعلم .

﴿ المسئلة الثالثة انه يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلماً او كافراً ﴾
قال الامام احمد في رواية حنبل كل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم ونقصه مسلماً
كان او كافراً عليه القتل وارى ان يقتل ولا يستتاب وقال كل من نقض العهد
واحدث في الاسلام حدثاً مثل هذا رأيت عليه القتل ليس صلى هذا
اعطوا العهد والذمة . وقال عبد الله سألت ابي عن شتم النبي صلى الله عليه
وسلم يستتاب قال قد وجب عليه القتل ولا يستتاب خالد بن الوليد قتل
رجلاً شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستتابه هذا مع نصه انه مرتد ان كان
مسلماً وانه قد نقض العهد ان كان ذمياً واطلق في سائر اجوبته انه يقتل
ولم يار فيه باستتابة هذا مع انه لا يختلف نصه ومذهبه ان المرتد المجرى يستتاب
ثلاثاً الا ان يكون ممن ولد على الفطرة فقد دوى عنه انه يقتل ولا يستتاب
والمشهور عنه استتابة جميع المرتدين واتباع في استتابته ما صرح في ذلك عن
عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابي موسى وغيرهم من الصحابة رضي الله
عنهم انهم امروا باستتابة المرتدين في قضايا متفرقة وقد رهاهم رضي الله عنه

﴿ المسئلة الثالثة انه يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلماً او كافراً ﴾

ثلاثاً وفسر الامام احمد قول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه
بانه المقيم على التبدل الثابت عليه فاذا تاب لم يكن مبدلاً وهو راجع بقول
قد اسلمت وهل استتابة المرتد واجبة او مستحبة فيه عن الامام احمد روايتان
وكذلك الخرق اطلق القول بان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل
مسليماً كان او كافراً واطلق ابو بكر انه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم
وكذلك غيرهما مع انهم في المرتد يذكرون انه لا يقتل حتى يستتاب فان
تاب من السب بان يسلم او يعود الى الذمة ان كان كافراً او يعود الى الاسلام
ان كان مسلماً ويقطع عن السب فقال القاضي في (المجرد) وغيره من اصحابنا والردة
تجوز بمحمد الشهادتين وبالتعريض بسب الله تبارك وتعالى وبسب النبي
صلى الله عليه وسلم الا ان الامام احمد قال لا تقبل توبة من سب النبي صلى الله
عليه وسلم لان المرة تعلق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وكذلك قال
ابن عقيل قال اصحابنا في سب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا تقبل توبته من
ذلك لما دخل من المرة من السب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو حق
آدمي لم يعلم اسقاطه وقال القاضي في خلافه وانه ابو الحسين اذا سب
النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم تقبل توبته مسلماً كان او كافراً ويجعله
ناقضاً للعهد نص عليه احمد وذكر القاضي النصوص التي قد منها من
الامام احمد في انه يقتل ولا يستتاب وقد وجب عليه القتل قال القاضي لان
حق النبي صلى الله عليه وسلم يتعلق به حقان حق لله وحق لآدمي
والمعقوبة اذا تعلق بها حق لله وحق لآدمي لم تسقط بالتوبة كالحديث في الحاربة

فانه لو تاب قبل القدرة لم يسقط حق الآدمي من القصاص وسقط حق الله وقال ابو المواهب العكبري يجب لقذف النبي صلى الله عليه وسلم الحد المغلظ وهو القتل تاب او لم تب ذميا كان او مسلما وكذا ذكر جماعات آخرون من اصحابنا انه يقتل سب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما او كافرا ومرا دهم بانه لا تقبل توبته ان القتل لا يسقط عنه بالتوبة والتوبة اسم جامع للرجوع عن السب بالاسلام وبغيره فلذلك اتوا بها وارادوا انه لو رجع عن السب بالاسلام او بالافلاخ عن السب والعود الى الذمة ان كان ذميا لم يسقط عنه القتل لان ذمة هؤلاء لماذكروا هذه المسئلة قالوا خلا فالابي حنيفة والشافعي في قولهما ان كان مسلما يستتاب فان تاب والقتل كالمرتد وان كان ذميا فقال ابو حنيفة لا يتقضى عهده واختلف اصحاب الشافعي فيه فعلم انهم ارادوا بالتوبة توبة المرتد وهي الاسلام ولانهم قد حكموا بانه مرتد وقد صرحوا بان توبة المرتد ان يرجع الى الاسلام وهذا ظاهر فيه فان كل من ارتد بقول فتوبته ان يرجع الى الاسلام ويتوب من ذلك القول واما الذمي فان توبته لها صورتان . احداها . ان يقلع عن السب ويقول لا اعود اليه وانا اعود الى الذمة والتزم موجب العهد . والثانية . ان يسلم فان اسلامه توبة من السب وكلا صورتين قد دخل في كلام هؤلاء الذين قالوا لا تقبل توبته مسلما كان او كافرا وان كانت الصورة الثانية ادخل في كلامهم من الاولى لكن اذا لم يسقط عنه القتل بتوبة هي الاسلام فان لا يسقط بتوبة هي العود الى الذمة اولى وانما كانت ادخل

لانه قد علم ان التوبة من المسلم اتمامي الاسلام فكذلك من الكافر لانه كرم
توبة الاثنين بلفظ واحد ولان تعليلهم بكونه حق آدمي وقيامه على المحارب
دليل على انه لا يسقط بالاسلام ولا نهى قد صرحوا في مواضع ياتي بعضها
ان التوبة من الكافر هنا اسلامه وقد صرح بذلك جماعة غيرهم فقال القاضي
الشريف ابو علي بن ابي موسى في (الارشاد) وهو ممن يعتمد نقله ومن سب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ولم يستب ومن سبه صلى الله عليه
وسلم من اهل الذمة قتل وان اسلم . وقال ابو علي بن البناء في (المحصال
والاقسام) له ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم وجب قتله ولا تقبل توبته
وان كان كافرا فاسلم فالصحيح من المذهب انه يقتل ايضا ولا يستتاب . قال
ومذهب مالك كذبنا وعامة هؤلاء لم يذكروا خلافا في وجوب قتل
المسلم والكافر وانه لا يسقط بالتوبة من الاسلام وغيره وهذه طريقة
القاضي في كتبه المتأخرة من التعليق الجديد وطريقة من وافقه وكان القاضي
في (التعليق القديم) وفي (الجامع الصغير) يقول ان المسلم يقتل ولا تقبل توبته
وفي الكافر اذا اسلم روايتان قال القاضي في الجامع الصغير الذي ضمنه مسائل
التعليق القديم ومن سب ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم تقبل توبته
فان كان كافرا فاسلم ففيه روايتان . احدهما . يقتل ايضا . والثانية . لا يقتل
ويستتاب قياسا على قوله في الساحر اذا كان كافرا لم يقتل وان كان مسلما قتل
وكذلك ذكر من نقل من التعليق القديم مثل الشريف ابي جعفر قال اذا
سب ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم تقبل توبته وفي الذي اذا سب

أم النبي صلى الله عليه وسلم روايتان * احدهما * يقتل * والاخرى * لا يقتل
 قال وبهذا التفصيل قال مالك وقال اكثرهم تقبل توبته في الحالين * لئانه
 حد وجب كقذف آدمي فلا يسقط بالتوبة كقذف غير أم النبي صلى الله
 عليه وسلم وكذلك قال أبو الخطاب في رؤس المسائل اذا قذف أم النبي
 صلى الله عليه وسلم لا تقبل التوبة منه وفي الكافر اذا سبها ثم اسلم روايتان
 وقال أبو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين * لئانه حد وجب كقذف
 آدمي فلا يسقط بالتوبة دليله قذف غير أم النبي صلى الله عليه وسلم وانما
 ذكرت عبارة هؤلاء لبيان ان مرادهم بالتوبة هنا من الكافر الا سلام
 ويظهر ان طريقهم بعينها هي طريقة ابن البناء في ان المسلم اذا سب لم تقبل توبته
 وان الذي اذا سب ثم اسلم قتل ايضا في الصحيح من المذهب فان قيل فقد
 قال القاضي في خلافه * فان قيل * اليس قد قلتم لو نقض العهد بغير سب النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل ان نقضه بمنع الجزية او قتال المسلمين او اذا يهدم
 ثاب قبلتم توبته وكان الامام فيه بالخيار بين اربعة اشياء كالخربي اذا حصل
 اسير في ايدينا هلاقلتم في سب النبي صلى الله عليه وسلم اذا تاب منه كذلك
 * قيل * لان سب النبي صلى الله عليه وسلم قذف لم يت فلا يسقط بالتوبة كما
 قذف ميتا وهذا من كلامه يدل على ان التوبة غير الا سلام لانه لو نقض
 العهد بغير السب ثم اسلم لم يتخير الامام فيه * قلنا * لا فرق في التخيير بين الاربعة
 قبل التوبة التي هي الاقلاع وبعده عند من يقول به وانما اراد المخالف
 ان يقيس على صورة تشبه صور النزاع وهي الحكم فيه بعد التوبة اذا

كان قبل التوبة قد ثبت جواز قتله على ان توبة الذي الناقض للعهد لها صورتان . احدهما . ان يسلم فان اسلامه توبة من الكفر وثبوتها معه هو الثانية . ان يرجع الى الذمة تائباً من الذنب الذي احده حتى انتقض عهده فهذه توبة من نقض العهد فاذا تاب هذه التوبة وهو مقدور عليه جاز للامام ان يقبل توبته حيث يكون حكمه حكم الاسير كما ان الاسير اذا طلب ان تعقد له الذمة جاز ان يجاب الى ذلك فالزم المخالف القاضي على طريقته ان الناقض التائب من النقض يخبر الامام فيه فبلاخير تموه في الساب اذا تاب توبة يمكن التخيير بعدها بان يقطع عن السب ويطلب عقد الذمة له ثانياً فلذلك قبل في هذه الصورة هلاخير الامام فيه بعد التوبة وان كان في صورة اخرى لا يمكن التخيير بعد توبة هي الاسلام وقد تقدم ذكر ذلك وقد قد منا ايضاً ان الصحيح انه لا يخبر فيمن نقض العهد بما يضر المسلمين بحال وقد ظهر ان الرواية الاخرى التي حكوها في الفرق بين المسلم والكافر مخرجة من نصه على الفرق بين الساحر الكافر والساحر المسلم وذلك انه قد قال في الساحر الذي لا يقتل ما هو عليه من الكفر اعظم واستدل بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل لبيد بن اعصم لما سحره والساحر المسلم يقتل عنده لما جاء في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان وابن عمر وحفصة رضي الله عنهم من الاحاديث ووجه الترجيح ان ما الكافر عليه من الشر اكبر مما هو عليه من السب والسحر فنسبة السب والسحر اليه واحدة بخلاف المسلم فاذا قتل الساحر المسلم دون الذي فكذلك الساب

الذي دون المسلم تكن السب ينقض العهد فيحوز قتله لاجل نقض العهد
 فاذا اسلم امتنع قتله لنقض العهد وهو لا يقتل لخصوص السب كما لا يقتل
 لخصوص السحر فيبقى دمه معصوما وقد حكى هذه الرواية الخطابي عن
 الامام احمد نفسه فقال قال مالك بن انس من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
 من اليهود والنصارى قتل الا ان يسلم وكذلك قال احمد بن حنبل وحكى
 آخرون من اصحابنا رواية عن الامام احمد ان المسلم تقبل توبته من السب
 بان يسلم ويرجع عن السب كذلك ذكر ابو الخطاب في (الهداية) ومن
 احتذى حذوه من متأخري اصحابنا في سباب الله ورسوله من المسلمين
 هل تقبل توبته ام يقتل بكل حال روايتان فقد تلخص ان اصحابنا حكموا في
 السب اذا تاب ثلاث روايات • احدها • يقتل بكل حال وهي التي
 نصرها كلهم ودل عليها كلام الامام احمد في نفس هذه المسئلة واكثر
 محققهم لم يذكرها سواها • والثانية • تقبل توبته مطلقا • والثالثة • تقبل
 توبة الكافر ولا تقبل توبة المسلم وتوبة الذي التي تقبل اذا قلنا بها ان
 يسلم فاما اذا اقلع وطلب عقد الذمة له ثانيا لم يعصم ذلك دمه رواية
 واحدة كما تقدم • وذكر ابو عبد الله السامري ان من سب النبي صلى الله
 عليه وسلم من المسلمين فهل تقبل توبته على روايتين قال ومن سبه من اهل الذمة
 قتل وان اسلم ذكره ابن ابي موسى فعلى ظاهر كلامه يكون الخلاف في المسلم
 دون الذي عكس الرواية التي حكاهما جماعة من الاصحاب وليس الامر
 كذلك فان ابن ابي موسى قال ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل

ولم يستتب ومن شبه من اهل الذمة قتل وان اسلم فلم يذكر خلافاً في من
 ذلك كما دل عليه المأثور عن الامام احمد وكتاب ابي عبد الله السامري في
 نقل ابي الخطاب وتقل ابن ابي موسى كما اقتضى شرطه ان تضمنه عدة كتب
 صغار فلما ذكر ما حكاه ابو الخطاب من الروايتين في المسلم وما ذكره ابن ابي
 موسى في الذمي اذا اسلم ظهر نوع خلل والافلا ريب ان قبلنا توبة المسلم باسلامه
 فتوبة الذمي باسلامه اولى فان كلما يفرض في الكافر من غاظ السب فهو في المسلم
 وزيادة فانها يشتر كان في اذى النبي صلى الله عليه وسلم وينفرد سب المسلم بانه
 يدل على زندقته وان سابه منافق ظهر تفاقه بخلاف الذمي فانه سب مستند الى
 اعتقاد وذلك الاعتقاد زال بالاسلام نعم وقد يوجه ما ذكره السامري
 بان يقال السب قد يكون غلطاً من المسلم لا اعتقاداً فاذا تاب منه قبلت توبته اذ هو
 عشرة لسان وسوء ادب او قلة علم والذمي سبه اذى محض لا ريب فيه فاذا
 وجب الحد عليه لم يسقط باسلامه كسائر الحدود وقد ينزع هذا الى قول
 من يقول ان السب لا يكون كفراً في الباطن الا ان يكون استحلالاً وهو قول
 مرغوب عنه كما سيأتي ان شاء الله تعالى واعلم ان اصحابنا ذكره انه لا تقبل
 توبته لان الامام احمد قال لا يستتاب ومن اصله ان كل من قبلت توبته فانه
 يستتاب كالمرد ولذا لما اختلفت الرواية عنه في الزنديق والساحر والكاهن
 والعراف ومن ارتد وكان مسلم الاصل هل يستابون ام لا علي و ايتين
 فان قلنا لا يستابون قتلوا بكل حال وان تابوا وقد صرح في رواية عبد الله
 بان من سب النبي صلى الله عليه وسلم قد وجب عليه القتل ولا يستتاب فبين

ان القتل فد وجب وما وجب من القتل لم يسقط بحال . يؤيد هذا انه قد قال في ذمي فجر بمسلمة يقتل قبل له فان اسلم قال يقتل هذا قد وجب عليه فتبين ان الاسلام لا يسقط القتل الواجب وقد ذكر في الساب انه قد وجب عليه القتل . وايضاً فانه اوجب على الزاني بمسلمة بعد الاسلام القتل الذي وجب عقوبة على الزنا بمسلمة حتى انه يقتله سواء كان حراً او عبداً او محصناً وغير محصن كما قد نص عليه في مواضع ولم يسقط ذلك القتل بالاسلام ويوجب عليه مجرد حد الزنا لانه ادخل على المسلمين من الضرر والمعرة ما اوجب قتله وتقض عهده فاذا اسلم لم تنزل عقوبة ذلك الاضرار عنه كما لا تزول عنه عقوبة قطعه للطريق لو اسلم ولم يجزان يقال هو بعد الاسلام كسلم فعل ذلك يفعل به ما يفعل بالمسلم لان الاسلام يمنع ابتداء العتوبة ولا يمنع دوامه لان الدوام اقوى كما لو قتل ذمي ذمياً ثم اسلم قتل ولو قتله وهو مسلم لم يقتل ولهذا ينتقض صمد الذمي باشيء مثل الزنا بمسلمة وان لم يكن محصناً و قتل اى مسلم كان والتجسس للكفار وقتال المسلمين والهاق بدار الحرب وان كان المسلم لا يقتل بهذه الاشياء على الاطلاق فاذا اوجب قتل الذمي بها عيناً ثم اسلم كان كالمالوجب قتله بذمي ثم اسلم اذ لا فرق بين ان يجب عليه حد لا يجب على المسلم فيسلم او يجب عليه قصاص لا يجب على المسلم فيسلم فان القصاص في اندرائه بالاسلام كالحد وهو يسقط بالشبهة فكما يمنع الاسلام ابتداءه دون دوائمه فكذلك العقوبات الواجبة على المعاهد وهذا ينبي على قولنا بتعين قتل الذمي اذا فعل هذه الاشياء

وان لخصوص هذه الجنايات اثر في قتله وراه كونه كافرا غير ذي شهرة يقتضي
ان قتله حد من الحد ودالتى تجب على اهل دار الاسلام من مسلم ومسلمة
لبس بمنزلة رجل من اهل دار الحرب اخذ اسيرا اذ ذاك المقصود بقتله تطهير
دار الاسلام من فساد هذه الجنايات وحسم مادة جناية المعاهدين و اذا
كان قد نص على ان لا تزول عنه عقوبة ما ادخله على المسلمين من الضرر في زناه
بالمسلة فان لا تزول عنه عقوبة اضراره بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اولى لان ما يلحق المسلمين من المصرة في دينهم بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اكثر مما يلحق بالزنا بمسلة اذا اقيم على الزاني الحد ونصه هذا يدل على ان
الذي اذا قذف النبي صلى الله عليه وسلم او سبه ثم اسلم قتل بذلك ولم يقم
عليه مجرد حد قذف واحد من الناس وهو ثمانون او سب واحد من الناس
وهو التعزير كما انه لم يوجب على من زنى بمسلة اذا اسلم حد الزنا وانما وجب
القتل الذي كان واجبا على الرواية الاخرى التي خرجها القاضي في كتبه
القديمة ومن اتبعه فان الذي يستتاب من السب فان تاب والقتل وكذلك
يستتاب المسلم على الرواية التي ذكر ابو الخطاب وغيره كما يستتاب الزنديق
والساحر ولم اجد للاستتابة في كلام الامام احمد اصلا فاما استتابة المسلم فظاهره
كاستتابة من ارتد بكلام تكلم به واما استتابة الذي فان يدعي الى الاسلام
فاما استتابة بالعود الى الذمة فلا يكفي على المذهب لان قتله متعين فاما على
الوجه المضطرب الذي يقال فيه ان الامام يخبر فيه فيشرع استتابة بالعود
الى الذمة لان اقراره بها جائز بعد هذا لكن لا تجب هذه الاستتابة رواية

واحدة وان اوجبت الاستجابة بالاسلام على احدى الروايتين واما على الرواية التي ذكرها الخطابي فانه اذا اسلم الذمي سقط عنه القتل مع انسه لا يستتاب كالاسير الحر في غيره من الكفار يقتلون قبل الاستتابة ولو اسلموا سقط عنهم القتل وهذا اوجه من قول من يقول بالاستتابة فان الذمي اذا تقضى العهد جاز قتله لكونه كافرا محاربا وهذا لا يجب استتابة بالاتفاق اللهم الا ان يكون على قول من يوجب دعوة كل كافر قبل قتاله فاذا اسلم جاز ان يقال عصم دمه كالخري الا صلى بخلاف المسلم فانه اذا قبلت توبته فانه يستتاب ومع هذا فمن قبل توبته فقد يجوز استتابة كما يجوز استتابة الاسير لانه من جنس دعاء الكافر الى الاسلام قبل قتله لكن لا يجب لكن المنصوص من اصحاب هذا القول انه لا يقال له اسلم ولا تسلم لكن اذا اسلم سقط عنه القتل فيلخص من ذلك انها لا يستتابان في المنصوص المشهور فان تابا لم تقبل توبتهما في المشهور ايضا * وحكى عنه في الذمي انه اذا اسلم سقط عنه القتل وان لم يستتب * وحكى عنه ان المسلم يستتاب وتقبل توبته وخرج عنه في الذمي انه يساب وهو بعيد * واعلم * انه لا فرق بين سبه بالقذف وغيره كما نص عليه الامام احمد وعامة اصحابه وعامة العلماء * وفرق الشيخ ابو محمد المقدسي رحمه الله بين القذف والسب فذكر الروايتين في المسلم وفي الكافر في القذف ثم قال وكذا لك سبه بغير القذف الا ان سبه بغير القذف يسقط بالاسلام لان سب الله تعالى يسقط بالاسلام فسب النبي صلى الله عليه وسلم اولى وسيأتي ان شاء الله تعالى تحرير ذلك اذا ذكر بانواع السب فهذا مذهب الامام احمد

• واما مذهب مالك رضى الله عنه فقال مالك في رواية ابن القاسم ومطرف
 • ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم يستتب قال ابن القاسم من سبه او شتمه
 ابو عابه او تنقصه فانه يقتل كالزنديق • وقال ابو مصعب وابن ابي اويس سمعنا
 مالكا يقول من سب النبي صلى الله عليه وسلم او شتمه او عابه او تنقصه قتل
 مسلما كان او كافرا ولا يستتب • وكذا قال محمد بن عبد الحكم اخبرنا
 اصحاب مالك انه قال من سب النبي صلى الله عليه وسلم او غيره من النبيين
 مسلما كان او كافرا قتل ولم يستتب قال وروى لنا مالك الا ان يسلم
 الكافر قال اشهب عنه من سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم لو كفر
 قتل ولم يستتب • فهذه نصوصه نحوا من نصوص الامام احمد والمشهور من
 مذهبه انه لا تقبل توبة المسلم اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم وحكمه
 حكم الزنديق يقتل عندهم ويقتل عندهم حدا لا كفرا اذا اظهر التوبة من السب
 وروى الوليد بن مسلم عن مالك انه جعل سب النبي صلى الله عليه وسلم
 ردة قال اصحابه فلي هذا يستتاب فان تاب نكل وان ابي قتل ويحكم له
 بحكم المرتد واما الذي اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم ثم اسلم قبل يدرأ
 عنه الاسلام القتل على روايتين ذكرهما القاضي عبد الوهاب وغيره الحداهما
 يسقط عنه قال مالك في رواية جماعة منهم ابن القاسم من شتم نبيانا من اهل
 الذمة او احدا من الانبياء قتل الا ان يسلم وفي رواية لا يقال له اسلم ولا
 لا تسلم ولكن ان اسلم فذلك له توبة • وفي رواية مطرف عنه من سب
 النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين او احدا من الانبياء او تنقصه قتل وكذلك

من فعل ذلك من اليهود والنصارى قتل ولا يستتاب الا ان يسلم قبل القتل •
قال ابن حبيب وسمعت ابن الماجشون يقول له وقال لي ابن عبد الحكم وقال لي
اصبغ عن ابن القاسم فعلى هذه الرواية قال ابن القاسم قال مالك ان شتم النصراني
النبي صلى الله عليه وسلم شتما يعرف فانه يقتل الا ان يسلم قاله مالك غير مرة
ولم يقتل يستتاب • قال ابن القاسم ومحمد قوله عندي ان اسلم طائعا وعلى هذا
فلاذا اسلم بعد ان يؤخذ وثبت عليه السب ويعلم انهم يريدون قتله ان لم يسلم
لا يسقط عنه القتل لانه مكره في هذه الحال • والرواية الثانية لا يد رأى عنه
اسلامه القتل • قال محمد بن مخنون وحد القذف وشبهه من حقوق العباد
لا يسقط عن الذمي باسلامه وانما تسقط عنه باسلامه حد ود الله فاما حد
القذف فحد للعباد كان ذلك من نبي او غيره • واما مذهب الشافعي رضي الله عنه
فلم يفرق في سب النبي صلى الله عليه وسلم وجهان واحد هما • هو كالمتردد اذا تاب
سقط عنه القتل وهذا قول جماعة منهم وهو الذي يحكيه اصحاب الخلاف
عن مذهب الشافعي • والثاني • ان حد من سبه القتل فكما لا يسقط حد
القذف بالتوبة لا يسقط القتل الواجب بسب النبي صلى الله عليه وسلم بالتوبة
قالوا ذكر ذلك ابو بكر الفارسي وادعى فيه الاجماع ووافقه الشيخ ابو بكر
القفال • وقال الصيدلاني قولنا ثالثا وهو ان الساب بالقذف مثلا يستوجب
القتل للردة لا للسب فان تاب زال القتل الذي هو موجب للردة وجلد
ثمانين لا قذف وعلى هذا الوجه لو كان السب غير قذف عزر بحسبه • ثم منهم
من ذكر هذا الخلاف في المسلم اذا سب ثم اسلم ولم يتعرض للكلام في الذمي

اذا سب ثم اسلم . ومنهم من ذكر الخلاف في الذمي كالخلاف في المسلم اذا
 جدد الاسلام بعد السب . ومنهم من ذكر في الذمي اذا سب ثم اسلم
 يسقط عنه القتل وهو الذي حكاه اصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي وعليه بذلك
 عموم كلام الشافعي في موضع من (الام) فانه قال بعد ان ذكر نواقض العهد ذكر فيها
 سب النبي صلى الله عليه وسلم وايهم قال او فعل شيئا مما وصفته نقضا للعهد واسلم
 لم يقتل اذا كان ذلك قولاً وكذلك اذا كان فعلاً لم يقتل الا ان يكون
 في دين المسلم ان من فعله قتل حدا او قصاصاً فيقتل بمحد او قصاص
 لا نقض عهد وان فعل مما وصفنا وشرط انه نقض العهد الذمة فلم يسلم
 ولكنه قال اتوب واعطى الجزية كما كنت اعطيها او على صلح اجده
 عوقب ولم يقتل الا ان يكون فعل فعلاً يوجب القصاص او القود
 فاما ما دون هذا من الفعل او القول فكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل قل
 فان فعل او قال مما وصفنا وشرط انه يحمل دمه فظفرنا عليه فامتنع من ان
 يقول اسلم او اعطى الجزية قتل واخذ ماله فيثا فقد ذكر ان من نقض العهد
 فانه تقبل ثوبه اما بان يسلم او بان يعود الى الذمة . وذكر الخطابي قال قال
 مالك بن انس من شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل الا
 ان يسلم وكذلك قال احمد بن حنبل . وقال الشافعي يقتل الذمي اذا سب
 النبي صلى الله عليه وسلم وتبرأ منه الذمة واحتج في ذلك بخبر كعب بن
 الاشرف وظاهر هذا القتل والاستدلال يقتضي ان لا يكف عنه اذا اظهر
 التوبة لانه لم يحك عنه شيئاً ولان ابن الاشرف كان مظهر الذمة مجيباً الى

اظهار التوبة لو قبلت منه والكلام في فصلين ﴿ واحد ﴾ هما ﴿ في استتابة المسلم وقبول توبة من سب النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ وقد ذكرنا ان المشهور عن مالك واحمد انه لا يستتاب ولا تسقط القتل عنه توبته وهو قول الليث بن سعد . وذكر القاضي عياض انه المشهور من قول السلف وجمهور العلماء وهو احد الوجهين لاصحاب الشافعي . وحكي مالك واحمد انه تقبل توبته وهو قول الامام ابي حنيفة واصحابه وهو المشهور من مذهب الامام الشافعي بناء على قبول توبة المرتد فتكلم اولا في قبول توبته والذي عليه عامة اهل العلم من الصحابة والتابعين انه تقبل توبة المرتد في الجملة وروى عن الحسن البصري انه يقتل وان اسلم جعله كالزاني والسارق . وذكر من اهل الظاهر نحو ذلك ان توبته تنفعه عند الله ولكن لا يدرك القتل عنه . وروى عن احمد ان من ولد في الاسلام قتل ومن كان مشركا فاسلم استيبه وكذلك روى عن عطاء وهو قول اسحاق بن راهويه والمشهور عن عطاء واحمد الاستتابة مطلقا وهو الصواب . ووجه عدم قبول التوبة قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه رواه البخاري ولم يستثن ما اذا تاب وقال صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة متفق عليه . فاذا كان القاتل والزاني لا يسقط عنها القتل بالتوبة فكذلك التارك لدينه المفارق للجماعة . وعن حكيم بن جماعة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله توبة عبد كفر بعد اسلامه رواه الامام

﴿ فصل في بيان استتابة المسلم وقبول توبة من سب النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

احمد ولانه لا يقتل لجرد الكفو والمخاربة لانه لو كان كذا لك لماقتل المترهب
والشيخ الكبير والاعمى والمقعّد والمرأة ونحوهم فلماقتل هؤلاء علم ان الردة
حد من الحدود والحدود لا تسقط بالتوبة والصواب ما عليه الجماعة لان الله
سبحانه وتعالى قال في كتابه كيف يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا
ان الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدى القوم الظالمين الى قوله
تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا فان الله غفور رحيم فاخبرانه
غفور رحيم لمن تاب بعد الردة وذلك يقتضى مغفرته له في الدنيا
والآخرة ومن هذا حاله لم يعاقب بالقتل بين ذلك ما رواه الامام احمد قال
حدثنا علي بن عاصم عن داود بن ابي هند عن عكرمة عن ابن عباس ان
رجلا من الانصار ارتد عن الاسلام ولحق بالمشركين فانزل الله تعالى
كيف يهدى الله قوما كفروا الى آخر الآية فبحث بها قومه اليه فرجع
تائبا فقبل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منه وخلي عنه ورواه النسائي من
حديث داود مثله . وقال الامام احمد ثنا علي بن خالد عن عكرمة بمعناه
وقال والله ما كذبني قومي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كذب
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله والله اصدق الثلاثة فرجع تائبا
فقبل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منه وخلي عنه . وقال ثنا حجاج عن
ابن جريج حدثنا عن عكرمة مولى ابن عباس في قول الله تعالى كيف
يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا ان الرسول حق . في ابي
عامر بن النعمان ووحوح بن الاسلت والحارث بن سويد بن الصامت

في اثني عشر رجلاً رجوعاً عن الإسلام ولحقوا بقريش ثم كتبوا إلى
اهليهم هل لنا من توبة فنزلت إلا الذين تابوا من بعد ذلك في الحارث بن
سويد بن الصامت وقال ثابعد الرزاق أنا جعفر عن حميد عن مجاهد قال
جاء الحارث بن سويد فأسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم كفر الحارث
فرجع إلى قومه فأنزل الله فيه القرآن كيف يهدي الله قوما كفروا بعد
إيمانهم إلى قوله غفور رحيم قال فحملها إليه رجل من قومه فقرأها عليه
فقال الحارث والله أنك ما علمت لصديق وإن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا صدق منك وإن الله لا صدق الثلاثة قال فرجع الحارث
فأسلم فحسن إسلامه وكذلك ذكر غير واحد من أهل العلم أنها نزلت
في الحارث بن سويد وجماعة ارتدوا عن الإسلام وخرجوا من المدينة
كهيئة البدء ولحقوا بمكة كفاراً فأنزل الله فيهم هذه الآية فندم الحارث
وارسل إلى قومه أن سلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لي توبة
ففعلوا ذلك فأنزل الله تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله
غفور رحيم فحملها إليه رجل من قومه فقرأها عليه فقال الحارث أنك
والله ما علمت لصديق وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدق منك
وإن الله عز وجل لا صدق الثلاثة فرجع الحارث إلى المدينة وأسلم
وحسن إسلامه فهذا رجل قد ارتد ولم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم
بعد عودته إلى الإسلام ولأن الله تعالى قال في أخباره عن المنافقين أبالله وآياته
ورسوله كنتم تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن لعنف عن

طائفة منكم تعذب طائفة فدل على ان الكافر بعد ايمانه قد يعنى عنه وقد يعذب
وانما يعنى عنه اذا تاب فعلم ان توبته مقبولة ❦ وذكر اهل التفسير انهم كانوا
جماعة وان الذي تاب منهم رجل واحد يقال له مخشى بن حبر وقال
بعضهم كان قد انكر عليهم بعض ما سمع ولم يما لهم عليه وجعل يسير مجازبا لهم
فلما نزلت هذه الآيات برئى من ثقافته وقال اللهم اني لا ازال اسمع آية تقرصني
تقشر منها الجلود وتجب منها القلوب اللهم فاجعل وفاتي قتلا في سبيلك
وذكروا القصة ❦ وفي الاستدلال بهذا نظره ولانه قال تعالى يا ايها النبي
جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم الى قوله يخلقون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة
الكفر وكفروا بعد اسلامهم وهموا بما لم ينالوا وما نقموا الا ان اغناهم الله
ورسوله من فضله فان يثوبوا اليك خيرا لهم وان يثولوا يعذبهم الله عذابا
اليما في الدنيا والآخرة وما لهم في الارض من ولي ولا نصير ❦ وذلك دليل
على قبول توبة من كفر بعد اسلامه وانهم لا يعذبون في الدنيا ولا في الآخرة
عذابا اليما بفهوم الشرط ومن جهة التعليل والسياق الكلام والقتل عذاب
اليم ❦ فعلم ان من تاب منهم لم يعذب بالقتل ولان الله سبحانه قال من كفر بالله
من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا
فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ❦ ذلك بانهم استحبوا الحياة الدنيا
على الآخرة وان الله لا يهدي القوم الكافرين ❦ اولئك الذين طبع الله على
قلوبهم وسمعتهم وابصارهم واولئك هم الغافلون ❦ لاجرم انهم في الآخرة
هم الخاسرون ❦ ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا

وصبروا ان ربك من بعد الغفوة رحيم . فيمن ان الذين هاجروا الى
 دار الاسلام بعد ان قتلوا عن دينهم بالكفر بعد الاسلام وبجاهدوا وصبروا
 فان الله يغفر لهم ويرحمهم . عن حفص بن غفره . ذقته نطقا لم يعاقبه في الدنيا ولا في الآخرة .
 وقال مقاتل بن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة مخرج ثامن من المسلمين
 يعني من المهاجرين قاتلهم المشركون فقتلوه فامطوهم القتلة فقتلت
 عليهم ومن الناس من يقول آمنا بالله فاذا اوردى في الله جعل فتنة الناس
 ككذاب الله الآية ونزل فيهم من كفر بالله من بعد ايمانه الآية . ثم انهم
 خرجوا مرة اخرى فاقبلوا حتى اتوا المدينة فانزل الله فيهم ثم ان ربك
 للذين هاجروا من بعد ما قتلوا الى آخر الآية . ولانه سبحانه قال ومن
 يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك سبعت اعمالهم في الدنيا والآخرة .
 فعلم ان من ايمت وهو كافر من المرتدين لا يكون محالدا في النار . وذلك دليل على
 قبول التوبة وصحة الاسلام فلا يكون تاركا له بانه فلا يقتل ولهم قول تعالى
 فاذا انسلكوا اشهر الحرم فاقتلوا المشركين الى قوله فان تابوا واقاموا الصلاة
 وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . فان هذا الخطاب عام في قتال كل مشرك وتخليه
 سبيله اذا تاب من شركه واقام الصلاة وآتى الزكاة سواء كان مشركا اصليا
 او مشركا مرتدا . وايضا فان عبد الله بن سعد بن ابي سرح كان قد ارتد على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلق بمكة واقتدى على الله ورسوله ثم انه بعد
 ذلك بايعه النبي صلى الله عليه وسلم وحقن دمه وكذلك الحارث بن سويد
 وكذلك جماعة من اهل مكة اسلموا ثم ارتدوا ثم عادوا الى الاسلام فحقت

دعائهم وتخصيص هؤلاء وغيرهم مشهور عند اهل العلم بالحنابلة وغيرهم
 وايضا فالاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم اتوا في اوتد اكثر العرب الا اهل مكة والمكة يتبعوا الطائف واتباعهم
 من قبائلهم مثل مسيلمة والمسي وطلحة الاسدي فقتلهم الصديق وماتوا
 الصحابة رضي الله عنهم حتى وجع اكثرهم الى الاسلام فلقروهم على ذلك
 ولم يقتلوا واحدا من وجع الى الاسلام موسى ورؤس من كان قد ارتد ورجع طليحة
 الاسدي المتبي والاشعث بن قيس وخلق كثير لا يحصون والاعلم بذلك
 فلهذا لا يخفى على احد وهذا الرواية عن الحسن غير انظر فان مثل هذا
 لا ينبغي عليه ولا عليه اراد ان يعلم من الردة كظهوره بالبر ندقة وشبهها او قال
 ذلك في الردة التي ولد حسنا وشجود ذلك مما قد شاع فيه التخلل فهو لما قوله
 صلى الله عليه وسلم من بدال دينة فقتلوه فتقول بوجبه فانما يكون مبدلا
 اذا دام على ذلك واستمر عليه فلما اذا رجع الى الدين الحق فليس مبدلا
 وكذلك اذا رجع الى المسلمين فليس بترك له دينة مفارقة للجماعة بل هو
 متمسك بدينه ملازم للجماعة وهذا يختلف القتل والبر فانما فعل صدر عنه
 لا يمكن دواحه عليه بحيث اذا تركه يقال انه ليس براك ولا قتلى حتى وجد
 منه ثواب حده عليه وان عزم على ان لا يعود اليه لا يلزم على ترك العود
 لا يقطع مفسدة ما مضى من الفعل على ان قوله التارك له دينة المفارقة للجماعة
 قد يفسر بالمعاريب قاطع الطريق كذلك يرواه البيهقي او دعي عنه مفسرا عن
 عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحمل دم امرئ

مسلم يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الا باحدى ثلاث رجل
 زنى بعد احصان فانه يرجم ورجل خرج صحرى بالله ورسوله فانه يقتل او يصلب
 او ينفى من الارض او يقتل نفسا فيقتل بها * فهذا المستثنى هو المذكور في
 قوله التارك لدينه المفارق للجماعة ولهذا وصفه بفراق الجماعة وانما يكون
 هذا بالحاربة ويؤيد ذلك ان الحد يثنى تضمننا انه لا يحل دم من يشهد ان
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله والمرتد لم يدخل في هذا العموم فلا حاجة
 الى استثنائه وعلى هذا فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن موجب
 الدين ويفرق بين ترك الدين وتبديله او يكون المراد به من اراد وحارب
 كالعربيين ومقيس بن صبابه ممن ارتد وقتل واخذ المال فان هذا يقتل بكل
 حال ان تاب بعد القدرة عليه ولهذا والله اعلم استثنى هؤلاء الثلاثة الذين
 يقتلون بكل حال وان اظهروا التوبة بعد القدرة ولو كان اريد
 المرتد المجرد لما احتيج الى قوله المفارق للجماعة فان مجرد الخروج من
 الدين يوجب القتل وان لم يفارق جماعة الناس فهذا وجه يحتمله
 الحديث وهو والله اعلم مقصود هذا الحديث * واما قوله لا يقبل الله توبة
 عبد اشرك بعد اسلامه فقد رواه ابن ماجة من هذا الوجه ولفظه لا يقبل الله
 من مشرك اشرك بعد اسلامه عملا حتى يفارق المشركين الى المسلمين * وهذا دليل
 على قبول اسلامه اذ ارجع الى المسلمين ويان ان معنى الحديث ان توبته
 لا تقبل مادام مقبائين ظهر اني المشركين مكث السواد هم كحال الذين قتلوا
 بيد رومناه ان من اظهر الاسلام ثم قتن عن دينه حتى ارتد فانه لا تقبل

توبته وعمله حتى يهاجر الى المسلمين وفي مثل هؤلاء نزل قوله تعالى ان
الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم الآية وايضا فان ترك الدين وتبديله
وفراق الجماعة يدوم ويستمر لانه تابع للاعتقاد والاعتقاد دائم فمتى قطعه
وتركه عاد كما كان ولم يبق لما مضى حكم اصلا ولا فيه فساد ولا يجوز ان
يطلق عليه القول بانه مبدل للدين ولانه تارك له كانه كما يطلق على الزاني
والقاتل بان هذا ان وقا تل فان الكافر بعد اسلامه لا يجوز ان يسمى كافرا
عند الاطلاق ولان تبدل الدين وتركه في كونه موجبا للقتل بمنزلة الكفر
الاصلي والحراب في كونها كذلك فاذا كان زوال الكفر بالاسلام لوزوال
المحاربة بالمهاد يقطع حكم الكفر وكذلك زوال تبدل الدين وتركه بالعود
الى الدين واخذه يقطع حكم ذلك التبدل والترك

فصل

اذ اقرر ذلك فان الذي عليه جماهير اهل العلم ان المرتد يستتاب ومذهب
مالك واحدا انه يستتاب ويؤجل بعد الاستتابة ثلاثة ايام وهل ذلك
واجب او مستحب على روايتين منها اشهرهما عنهما ان الاستتابة واجبة وهذا
قول اصحاب بن راهويه وكذلك مذهب الشافعي هل الاستتابة واجبة
او مستحبة على قولين لكن عنده في احد القولين يستتاب فان تاب في الحال
والا قتل وهو قول ابن المنذر والمزني وفي القول الآخر يستتاب كذهب
مالك واحدا وقال الزهري وابن القاسم في رواية يستتاب ثلاث مرات
ومذهب ابي حنيفة انه يستتاب ايضا فان لم يتب والا قتل والمشهور

فصل في ان الاستتابة للمرتد واجبة او مستحبة او غير ذلك

عندهم ان الاستتابة مستحبة وقد ذكر الطحاوي عنهم لا يقتل المرتد حتى يستتاب
و عندهم يعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل مكانه الا ان يطلب ان يؤجل
فانه يؤجل ثلاثة ايام * وقال الثوري يؤجل ما رجيت توجهه وكذلك معنى
قول القاضي * وذهب عبيد بن عمير وطاوس الى انه يقتل ولا يستتاب لانه
صلى الله عليه وسلم امر بقتل المبدل دينه والتارك له دينه المتفارق للجماعة
ولم يأمر باستتابته كما امر الله سبحانه بقتال المشركين من غير استتابته مع انهم
لو تابوا لكفنا عنهم * يريد ذلك ان المرتد اعطى كفرا من الكافر الاصل فاذا
جاز قتل الاسير الحربي من غير استتابته فقتل المرتد اولى * وسر ذلك ان الانبياء
قتل كافر حتى نستتبه بان يكون قد بلغته دعوة محمد صلى الله عليه وسلم
الى الاسلام فان قتل من لم يبلغه الدعوة غير جائز والمرتد قد بلغته الدعوة
فجاز قتله كالكافر الاصل الذي بلغته وهذا هو علمه من رأى الاستتابة مستحبة
فان الكفار يستحب ان تدعوم الى الاسلام عند كل حرب وان كانت
الدعوة قد بلغتهم فكذلك المرتد ولا يجب ذلك فيها * نعم لو فرض
المرتد من يخفى عليه جواز الرجوع الى الاسلام فان الاستتابة هنا لا بد منها
ويدل على ذلك ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى يوم فتح مكة
دم عداة بن سعد بن ابي سرح ودم مقيس بن صبابه ودم عبد الله بن
خطل وكانوا مرتدين ولم يستتبهم بل قتل ذانك الرجلان وثوقف صلى الله
عليه وسلم عن مبايعة ابن ابي سرح لعل بعض المسلمين يقتله فعلم ان قتل
المرتد جائز ما لم يسلم وانه لا يستتاب * وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم

عاقب الذين كانوا في القلاع ثم ارتدوا عن الاسلام بما لا يحسن موتهم
ولم يستلهم ولا نه فعل شيئاً من الاسباب المبيحة للدم قتل قبل استلهم
كالكافر الاصل والازاني وكقاطع الطريق ونحوهم فان كل هؤلاء من قبلت
توبته ومن لم تقبل يقتل قبل الاستتابة ولان المرتد لو امتنع بان يلحق بدار
الحرب او بان يكون المرتدون ذوي شوكه يمتنعون بها عن حكم الاسلام
فانه يقتل قبل الاستتابة بلا تردد فكذلك اذا كان في ايدينا * وحجة من
رأى الاستتابة املا واجبة او مستحبة قوله سبحانه وتعالى قل للذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف * امر الله رسوله ان يخرج جميع الذين كفروا
انهم ان انتهوا غفر لهم ما سلف وهذا معنى الاستتابة والمرتد من الذين
كفروا والامر للوجوب * فلم * ان استتابة المرتد واجبة ولا يقال فقد
بلغهم عموم الدعوة الى الاسلام لان هذا الكفر اخص من ذلك الكفر
فانه يوجب قتل كل من فعله ولا يجوز استبقاؤه وهو لم يستب من هذا
الكفر * وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بالتوبة الى الحارث بن
سويد ومن كان قد ارتد معه الى مكة كما قد ساء بعد ان كانت قد نزلت
فيهم آية التوبة فيكون استتابة مشروعة ثم ان هذا الفعل منه خرج امثالاً
للامر بالدعوة الى الاسلام والابلاغ لدينه فيكون واجباً * ومن جابر
رضي الله عنه ان امرأة يقال لها امرءان ارتدت عن الاسلام فامر
النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان رجعت والاقتلت *
وعن عائشة رضي الله عنها قالت ارتدت امرأة يوم احد فامر النبي صلى الله

عليه وسلم ان تستاب فان ثابت والا قلت رواها الدارقطني . وهذا
ان صح امر بالاستابة والامر للوجوب والعمدة فيه اجماع الصحابة عن
محمد بن عبد الله بن عبد القاري قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من
قبل ابي موسى الاشعري فسأله عن الناس فاخبره ثم قال هل من مغربة
خير قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضر بنا عنقه
قال عمر فها حبستموه ثلاثا واطعمتموه كل يوم رغيفا واستبستموه لعله يتوب
ويرجع الى امر الله اللهم اني لم احضر ولم آمر ولم ارض اذ بلغني رواه مالك
والشافعي واحمد وقال اذهب الى حديث عمر وهذا يدل على ان
الاستابة واجبة والالم يقل عمر لم ارض اذ بلغني . وعن انس بن مالك
قال لما افتتحنا تستر بعثني الاشعري الى عمر بن الخطاب فلما قدمت عليه قال
ما فعل البكريون قال فلما رأيتك لا بقاء قلت يا امير المؤمنين ما فعلوا انهم قتلوا
ولحقوا بالشركين اريدوا عن الاسلام قاتلوا مع المشركين حتى قتلوا قال
فقال لان اكون اخذتهم سلما كان احب الي مما علي وجه الارض من صفراء
او بيضاء وقال فقلت وما كان سيلهم لو اخذتهم سلما قال كنت اعرض
عليهم الباب الذي خرجوا منه فان ابوا استودعتهم الحبس . وعن عبد الله
ابن عتبة قال اخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الاسلام من اهل العراق
قال فكتب فيهم الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فكتب اليه ان اعرض
عليهم دين الحق وشهادة ان لا اله الا الله فان قبلوا نخل عنهم وان
لم يقبلوا فاقتلهم فقتلها بعضهم فتركه ولم يقبلها بعضهم فقتله . رواها الامام

احمد بسند صحيح . وعن العلاء ابى محمد ان عليا رضى الله تعالى عنه اخذ رجلا من بنى بكر بن وائل قد تنصر فاستتابه شهرا فابى فقد مه ليضرب عنقه فنادى بالبكر فقال علي اما انتك واجده امامك في النار رواه الحلال وصاحبه ابوبكر . وعن ابى موسى انه اتى برجل قد ارتد عن الاسلام فدعاه عشرين ليلة او قريبا منها فجاء معاذ فدعاه فابى فضرب عنقه رواه ابوداود . وروى من وجه آخر ان اباموسى استتابه شهرا ذكره الامام احمد . وعن رجل عن ابن عمر قال يستتاب المرتد ثلاثا رواه الامام احمد . وعن ابى وائل عن ابى معين السعدى قال مرت في السحر بمسجد بنى حنيفة وهم يقولون ان مسيلة رسول الله فابى عبد الله فاخبرته فبعث الشرط فجاءوا بهم فاستتابهم فتابوا انغلى مسيلهم وضرب عنق عبد الله ابن النواحة فقالوا احداث قوم في امر فقتلت بعضهم وترك بعضهم فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم اليه هذا وابن وائل فقال اتشهد ان انى رسول الله فقالا اتشهدان ان مسيلة رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسله ولو كنت قاتلا وفدا لقتلتكما قال فلذلك قتلته رواه عبد الله بن احمد باسناد صحيح . فهذه اقوال الصحابة في قضايا متعددة لم يكرها منكر فصارت اجماعا والفرق بين هذا وبين الكافر الاصل من وجوه . احدها . ان توبة هذا اقرب لان المطلوب منه اعادة الاسلام والمطلوب من ذلك ابتداءه والاعادة اسهل من الابتداء فاذا اسقط عنا استتابة الكافر لصعوبتها لم يلزم سقوط استتابة المرتد

الفرق بين المرتد وبين الكافر الاصل

الثاني . ان هذا يجب قتله عنها وان لم يكن من اهل القتال وذاك لا يجوز
ان يقتل الا ان يكون من اهل القتال ويجوز استبقاؤه بالامان والهدنة
والذمة والارقلق والمن والقداء فاذا كان حده اخلط فلم يقدم عليه
الا بعد الاعداء اليه بالاستتابة بخلاف من يكون جزاؤه دون هذا
الثالث . ان الاصل قد بلغته الدعوة وهي استتابة عامة من كل كفر واما هذا
فانما نستتبه من التبديل وترك الدين الذي كان عليه ونحن لم نصرح له
بالاستتابة من هذا ولا بالدعوة الى الرجوع . واما ابن ابي سرح وابن
خطل ومقيس بن صبابه فانه كانت لهم جرائم زائدة على الردة وكذلك
العرنيون فان اكثر هؤلاء قتلوا مع الردة واخذوا الاموال فصاروا قطاع
الطريق محاربين ورسوله وفيهم من كان يؤذي بلسانه اذى صار به من
جنس المحاربين فلذلك لم يستتابوا على ان الممتنع لا يستتاب وانما يستتاب المقدور
عليه ولعل بعض هؤلاء قد استتب فنكل .

فصل

ذكرنا حكم المرتد اسطر اذا لان الكلام في الساب متعلق به تعلقا شديدا
فمن قال ان ساب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين يستتاب قال انه
نوع من الكفر فان من سب الرسول او جحد نبوته او كذب بآية من
كتاب الله او تهود او تنصر ونحو ذلك كل هؤلاء قد بدلوا دينهم وتركوه
وفارقوا الجماعة فيستابون وتقبل توبتهم كغيرهم . يؤيد ذلك ان في كتاب
ابي بكر رضي الله عنه الى المهاجر في المرأة السابة ان حد الانبياء ليس يشبه

فصل في متعلقان احكام المرتد ايضا

الحد ودفن تعاطى ذلك من مسلم فهو حر تد او معاهد فهو حر ^{مستقار} ر
وعن ابن عباس رضى الله عنه ايما مسلم سب الله او سب احدا من ^{الانبياء} ^{الصلوات}
فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة يستتاب منها فان رجع
والا قتل. والاعمى الذى كانت له ام ولد تسب النبي صلى الله عليه وسلم كان
ينهاها فلا تنهى ويزجرها فلا تنزجر فقتلها بعد ذلك فان كانت مسلمة فلم
يقتلها حتى اسبابها وان كانت ذمية وقد استبأها فاستبأه المسلم اولى. وايضا
فاما ان يقتل الساب لكونه كفر بعد اسلامه او لخصوص السب والثاني
لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان
لا اله الا الله الا باحدى ثلاث كفر بعد اسلام او زنا بعد احصاء
او قتل نفس فيقتل بها. وقد صح ذلك عنه من وجوه متعددة وهذا الرجل
لم يزن ولم يقتل فان لم يكن قتله لاجل الكفر بعد الاسلام امتنع قتله فثبت
انه انما يقتل لانه كفر بعد اسلامه وكل من كفر بعد اسلامه فان توبته تقبل
لقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايما نهم الى قوله الا الذين
تابوا من بعد ذلك واصلحوا الآية ولما تقدم من الادلة الدالة على قبول توبة
المرتد. وايضا فعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
ما قد سلف. وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله والاسلام يهدم
ما كان قبله رواه مسلم يوجب ان من اسلم غفر له كل ما مضى. وايضا
فان المناقذين الذين نزل فيهم قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون
هو اذن قل اذن خير لكم الى قوله لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايما نكم وقد قيل فيهم

ان نعت عن طائفة منكم نعت ب طائفة مع ان هو لاء قد آذوه بالسنتهم
 وبأيدهم ايضاً ثم العفوس جولهم وانما يرجي العفوس مع التوبة فعلم ان
 توبتهم مقبولة ومن عفى عنه لم يعذب في الدنيا ولا في الآخرة . وايضاً فقله
 سبحانه جاهد الكفار والمنافقين الى قوله فان يتوبوا بك خيرا لهم وان يتولوا
 يعذبهم الله عذاباً أليماً الآية فانها تدل على ان المنافق اذا كفر بعد اسلامه
 ثم تاب لم يعذب عذاباً أليماً في الدنيا ولا في الآخرة والقتل عذاب أليم
 فعلم انه لا يقتل . وقد ذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما انها نزلت في
 رجال من المنافقين اطاع احد هم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال علام
 نشتنى انت واصحابك فانطلق الرجل فجاء باصحابه فخلقوا بالله ما قالوا شيئاً فانزل الله
 هذه الآية . وعن الضمك قال خرج المنافقون مع النبي صلى الله عليه وسلم
 الى تبوك فكانوا اذا خلا بعضهم ببعض سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه
 وطعنوا في الدين فنقل ما قالوا حذيفة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا اهل النفاق ما هذا الذي بلغني عنكم فخلقوا
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا شيئاً من ذلك فانزل الله هذه الآية
 اكذباً بالهم . وايضاً فلا ريب ان توبتهم فيما بينهم وبين الله وان تضمنت
 التوبة من حقوق الآدميين لا وجه . احدها . انه قد قيل كفارة الغيبة
 الاستغفار لمن استغيبه وقد ذهب كثير من العلماء او اكثرهم الى مثل ذلك
 فجاز ان يكون قد اتى به من الايمان برسول الله صلى الله عليه وسلم الموجب
 لانواع الثناء عليه والتعظيم له موجبا لما ناله من عرضه . الثاني . ان حق

الانبياء تابع لحق الله وانما عظمت الوقعة في اعراضهم لما ينصن ذلك من الكفر والوقعة في دين الله وكتابه ورسالة فاذا تبعت حق الله في الوجوب تبعته في السقوط لئلا يكون اعظم منه ومعلوم ان الكافر تصح توبته من حقوق الله فكذلك من حقوق الانبياء المتعلقة بنبوتهم بخلاف التوبة من الحقوق التي يجب للناس بعضهم على بعض . الثالث . ان الرسول قد علم منه انه يدعوا للتأسي به واتباعه ويخبرهم ان من فعل ذلك فقد غفر له كل ما اسلفه في كفره فيكون قد عفا لمن قد اسلم عما ناله من عرضه وبهذه الوجوه يظهر الفرق بين سب الرسول وبين سب واحد من الناس فانه اذا سب واحد من الناس لم يأت بعد سبه ما يناقض موجب السب وسبه حق آدمي محض لم يعف عنه والمقتضى للسب هو وجوده بعد التوبة والاسلام كما كان موجودا قبلها ان لم يزجر عنه بالحد وهنا كان الداعي اليه الكفر وقد زال بالايان واذا ثبت ان توبته وايمانه مقبول منه فيما بينه وبين الله فاذا اظهرها وجب ان يقبلها منه لما روى ابو سعيد في حديث ذي الخويصرة التميمي الذي اعترض على النبي صلى الله عليه وسلم في القسمة فقال خالد ابن الوليد يا رسول الله الا اضرب عنقه فقال لا لعله ان يكون يصلي قال خالد وكم من مصل يقول بلسانه ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم امر ان اتقب عن قلوب الناس ولا اتقبطونهم رواه مسلم وقال لاسامة في الرجل الذي قتله بعد ان قال لا اله الا الله كيف قتله بعد ان قال لا اله الا الله قال انما قالها نعوذا قال فهاشقت عن قلبه . وكذا في

حدث المقعد ان نحو هذا وفي ذلك المثل قوله تعالى ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنين فموتوا عرض الحياة الدنيا ولا خلاف بين المسلمين ان الحربي اذا اسلم حين ذروة السيف هو مطلق او مقيد يصح اسلامه وتقبل توبته من الكفر وان كانت دلالة الحال تقتضي ان باطنه خلاف ظاهره وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المناقبين علانيتهم ويكفل ثمراتهم الى الله مع اخبار الله له انهم اتخذوا ايمانهم جنة وانهم يخلفون بآله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وهموا بما لم ينالوا فعلم ان من اظهر الاسلام والتوبة من الكفر قبل ذلك منه فهذا قول هو لا وسبأني ان شاء الله تعالى الاستدلال على تعيين قتله من غير استابة والجواب عن هذه الحجج .

الفصل الثاني

في ان الذمي اذا سبه ثم تاب وقد ذكرنا فيه ثلاثة اقوال . احدها . يقتل بكل حال وهو المشهور من مذهب الامام احمد ومذهب الامام مالك اذا تاب بعد اخذه وهو وجه لاصحاب الشافعي . الثاني . يقتل الا ان يتوب بالاسلام وهو ظاهر الرواية الاخرى عن مالك واحمد . والثالث . يقتل الا ان يتوب بالاسلام او بالعود الى الذمة كما كان وعليه يدل ظاهر عموم كلام الشافعي الا ان يتأول وعلى هذا فانه يعاقب اذا عاد الى الذمة ولا يقتل فمن قال ان القتل يسقط عنه بالاسلام فانه يستدل بمثل ما ذكرناه في المسلم فانه كله يدل على ان الكافر ايضا اذا اسلم سقط عنه موجب السب

فصل في ان الذمي اذا سبه صلى الله عليه وسلم ثم تاب

ويدل على ذلك أيضاً أن الصحابة ذكروا أنه إذا فعل ذلك فهو غادر
 محارب وأنه ناقض للعهد ومعلوم أن من حارب وتقض العهد إذا أسلم
 عصم دمه وماله وقد كان كثير من المشركين مثل ابن الزبير وعكب بن
 زهير وأبي سفيان بن الحارث وغيرهم يهجون النبي صلى الله عليه وسلم بأنواع
 الهجاء ثم أسلموا فعصم الإسلام دماءهم وأموالهم وهؤلاء وإن كانوا
 محاربين لم يكونوا من أهل العهد فهو دليل على أن حقوق الآدميين التي يستملها
 الكافر إذا فعلها ثم أسلم سقطت عنه كما تسقط حقوق الله ولهذا أجمع المسلمون
 إجماعاً مستنده كتاب الله وسنة نبيه الظاهرة أن الكافر الحربي إذا أسلم
 لم يؤخذ بما كان أصابه من المسلمين من دم أو مال أو عرض والذي إذا سب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه معتقد حل ذلك وعقد الذمة لم يوجب
 عليه تحريم ذلك فإذا أسلم لم يؤخذ به بخلاف ما يصيبه من دماء المسلمين
 وأموالهم وأعراضهم فإن عقد الذمة يوجب تحريم ذلك عليه من كما يوجب
 تحريم ذلك علينا من أن كان يوجب علينا الكف عن سب دينهم والظعن
 فيه فهذا أقرب ما يوجه به الاستدلال بقصص هؤلاء وإن كان الاستدلال
 به خطأً وإيضاً فإن الذي أمان يقتل إذا سب لكفره أو حرا به كما يقتل
 الحربي الساب أو يقتل حداً من البلد وكما يقتل زناه بدمته وقطع الطريق
 على ذمى والثاني باطل فتعين الأول وذلك لأن السب من حيث هو سب
 ليس فيه أكثر من انتهاك العرض وهذا القدر لا يوجب إلا الجلد بل
 لا يوجب على الذمى شيئاً لا اعتقاده حل ذلك نعم إنما صولح على الكف عنه

والامساك في اظهر السب زال العهد فصار حرياً ولان كون السب موجبا للقتل
 حد احكم شرعي فيفتقر الى دليل ولا دليل على ذلك اذا اكثر ما يذكر من
 الادلة انما يفيد انه يقتل وذلك متردد بين كون القتل لكفره وحرابه او لخصوص
 السب ولا يجوز اثبات الاحكام بمجرد الاستحسان والاستصلاح فان ذلك
 شرع للدين بالرأى وذلك حرام كقوله تعالى ام لهم شركاء شرعوا لهم
 من الدين ما لم يأذن به الله والقياس في المسئلة متعذر لوجهين (احدهما)
 ان كثيرا من الظاهر يمنع جريان القياس في الاسباب والشروط والموانع
 لان ذلك يفقر الى معرفة نوع الحكمة وقد رهاو ذلك متعذر لان ذلك
 يخرج السب عن ان يكون سببا وشرط القياس بقاء حكم الاصل ولانه
 ليس في الجنابات الموجبة للقتل حدا ما يمكن الحاق السب بها لاختلافها
 نوعا وقد راوا اشتراكها في عموم المفسدة لا يوجب الحاق بالاتفاق
 وكون هذه المفسدة مثل هذه المفسدة يفقر الى دليل والا كان شرعا
 بالرأى ووضعاً للدين بالمعقول وذلك انحلال عن معاهد الدين وانسلاخ
 عن روابط الشريعة وانخلاع من ريق الاسلام وسياسة للخلق بالآراء
 الملكية والانحاء العقلية وذلك حرام بلا ريب فثبت انه انما يقتل لاجل
 كفره وحرابه ومعلوم ان الاسلام يسقط القتل الثابت للكفر والحراب
 بالاتفاق وايضاً فالذمي لو كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينه
 وبين الله تعالى ويقول فيه ما عسى ان يقول من القبائح ثم اسلم واعتقد نبوته
 ورسالته لما ذلك عنه جميع تلك السبثات ولا يجوز ان يقال ان النبي

صلى الله عليه وسلم يطالبه بموجب سبه في الدنيا ولا في الآخرة ومن قال
 ذلك علم انه مبطل في مقاله للعلم بان الكافرين يقولون في الرسول شر
 المقالات واشنعها وقد اخبر الله تعالى عنهم في القرآن بعضها مثل قولهم
 ساحر وكاهن ومجنون ومفترو قول اليهود في مريم بنتا ناعظيا ونسبتها
 الى الفاحشة وان المسيح لغير رشدة وهذا هو القذف الصريح ثم لو اسلم
 اليهودي واقر بنبوته المسيح وانه عبد الله ورسوله وانه بريء مما رمته اليهود
 لم يبق للمسيح عليه تبعة ونحن نعتقد ان من الكفار من يعتقد نبوة نبينا
 الى الاميين ❦ ومنهم من يعتقد نبوته مطلقا لكن الف الدين وعادته واضرار
 اخر تمنع الدخول في الاسلام ❦ ومنهم المعرض عن ذلك الذي لا ينظر
 اليه ولا يفكر فهو لاه قد يسبونه ❦ ومنهم من يعتقد فيه العقيدة الردية ويكف
 عن سبه وشتمه او يسبه ويشتمه بما يعتقد فيه مما يكفر به ولا يظهر ذلك
 ومنهم من يظهر ذلك عند المسلمين ❦ ومنهم من يسبه بما لم يكفر به مما يكون
 سباً للنبي صلى الله عليه وسلم وغير النبي كالقذف ونحوه واذا اسلم الكافر
 غفر له جميع ذلك ولم يجز في كتاب ولا سنة ان الكافر اذا اسلم يبق عليه
 تبعة من التبعات بل الكتاب والسنة دليلان على ان الاسلام يجب ما قبله مطلقا
 واذا كان اثم السب مغفورا له لم يجز ان يعاقب عليه بعد الاسلام ❦ وايضا
 فلو سب الله سبحانه ثم اسلم لم يؤخذ بموجب ذلك وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى شتمني ابن آدم وما ينبغي له
 ذلك اما شتمه اباي فقولته اني اتخذت ولدا وانا الاحد الصمد ❦ ثم لو تاب

النصراني ونحوه من شتم الله سبحانه لم يعاقب على ذلك في الدنيا ولا في الآخرة بالاتفاق قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من اله الا اله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم فلا يتوبون الى الله ويستغفرونه والله فقور رحيم فسب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون اعظم من سب الله فانه انما اعظم وصار موجبا للقتل لكون حقه تابعا لحق الله فاذا اسقط المتبوع بالاسلام فالتابع اولى وبهذا يظهر الفرق بين سب الانبياء وسب غيرهم من المؤمنين فان سب الواحد من الناس لا يختلف بين ما قبل الاسلام وما بعده والا ذى والغضاضة التي يلحق المسبوب قبل اسلام الساب وبعده سواء بخلاف سب النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد زال موجب بالاسلام وتبدل بالتعزير له والتوقير والثناء عليه والمدح له كما تبدل السب لله بالايمان به وتوحيده وتقدسه وتحميده وعبادته يوضح ذلك ان الرسول له نعت البشرية ونعت الرسالة كما قال سبحانه ربي هل كنت الا بشرا رسولا فمن حيث هو بشر له احكام البشر ومن حيث هو رسول قد ميزه الله سبحانه وفضله بما خصه به فسه موجب للعقوبة من حيث هو بشر كغيره من المؤمنين وموجب العقوبة من حيث هو رسول بما خصه الله به لكن انما اوجب القتل من حيث هو رسول فقط لان السب المتعلق بالبشرية لا يوجب قتلا وسبه من حيث هو رسول حق فقط فاذا اسلم الساب انقطع حكم السب المتعلق برسالة كما انقطع حكم السب المتعلق بالمرسل فسقط انقتل الذي هو موجب ذلك السب ويبقى

حق بشريته من هذا السب وحق البشرية انما يوجب جلد ثمانية عشر ذنبا قال انه
 يجلد لقذفه بعد اسلامه ويعزر لسبه لغير القذف قال ان الاسلام يسقط
 حق الله وحق الرسالة ويبقى حق خصوص الآدمية كغيره من الآدميين
 فيوءد ب سابه كما يوءد ب ساب جميع الموء منين بعد اسلامه ومن قال
 انه لا يعاقب بشيء قال هذا الحق اندرج في حق النبوة وانعم في حق
 الرسالة فان الجريمة الواحدة اذا اوجبت القتل لم توجب معه عقوبة اخرى
 عند اكثر الفقهاء ولهذا اندرج حق الله المتعلق بالقتل والقذف في حق
 الآدمي فاذا عفى للجاني عن القصاص وحد القذف لم يعاقب على ما انتهكه
 من الحرمة كذلك اندرج هنا حق البشرية في حق الرسالة وفي هذين
 الاصلين المقيس عليهما خلاف بين الفقهاء فان مذهب مالك ان القاتل يعززه
 الامام اذا عفا عنه ولى الدم وعند ابى حنيفة ان حد القذف لا يسقط
 بالعفو وكذا تردد من قال ان القتل يسقط بالاسلام هل يؤدب حدا او تعزيرا
 على خصوص القذف والسب ومن قال هذا القول قال لا يستدل علينا بان
 الصحابة قتلوا سابه او امروا بقتل سابه او ارادوا قتل سابه من غير استتابة
 فان الذمى اذا سبه لا يستتاب بل اتردد فانه يقتل لكفره الاصلى كما يقتل
 الاسير الحربي ومثل ذلك لا يستتاب كاستتابة المرتد اجماعا لكن لو اسلم
 عصم دمه كذلك يقول فبين شتمه من اهل الذمة فانه يقتل ولا يستتاب كانه حربي
 اذى المسلمين وقد اسرناه فانا نقتله فان اسلم سقط عنه القتل وكذلك
 اكثر نصوص مالك واحمد وغيرهما انما هي انه يقتل ولا يستتاب وهذا لا تردد

فيه اذا سبه الذمي ومن قال ان الذمي يستتاب فقد يقول انه قد لا يعلم انه اذا اسلم سقط عنه القتل فيستتاب كما يستتاب المرتد واولى فان قتل الكفار قبل الاعذار اليهم ونبليهم رسالات الله غير جائز ومن لم يستببه قال هذا هو القياس لما جاء في الكتب في قتل كل كافرا صلى اسير وقد ثبت ثبوتنا لا يمكن دفعه ان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدون كانوا يقتلون كثيرا من الاسرى من غير عرض الاسلام عليهم وان كانوا ناقضين للعهد وذلك في قصة قريظة وخير ظاهر لا يختلف فيه اثنان من اهل العلم بالسيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم اخذهم اسرى بعد ان نقضوا العهد وضرب رقابهم من غير ان يعرض عليهم الاسلام وقد امر بقتل ابن الاشرف من غير عرض الاسلام عليه وانما قتله لانه كان يوذى الله ورسوله وقد نقض العهد ومن قال اذا تاب بالعود الى الذمة قبلت توبته او خير الامام فيه قال انه في هذه الحال بمنزلة حربي قد بذل الجزية عن يد وهو صاغر فيجب الكف عنه * واعلم ان هناعني لا بد من التنبيه عليه وهو ان الاسير الحربي الاصل لو اسلم فان اسلامه لا يزيل عنه حكم الاسر بل اما يصير رقيقا للمسلمين بمنزلة النساء والصبيان كاحد القولين في مذهب الشافعي واحمد او بخير الامام فيه بين الثلاثة غير القتل على القول الآخر في المذهبين والدليل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين قال كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل فاسرت ثقيف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسرا صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل واصابوا معه العضباء فأتى عليه

صلى الله عليه وسلم وهو في الوثاق فقال يا محمد فاته فقال ~~يا محمد~~ فقال بما
 اخذتني واخذت سابقه الحاج يعني العضباء فقال ياخذتك بجريرة ~~الحمل~~
 من ثقيف ثم انصرف عنه فناداه يا محمد يا محمد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رحيمًا رقيقًا فرجع اليه فقال ما شانك قال اني مسلم قال لو قلتها وانت تملك
 امرك افلحت كل الفلاح ثم انصرف فناداه يا محمد يا محمد فاته فقال ما شانك
 فقال اني جائع فاطمني وظمان فاستقنى قال هذه حاجتك ففدى بالرجلين
 فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا اسلم بعد الاسر لم يفلح كل الفلاح كما اذا
 اسلم قبل الاسر وان ذلك الاسلام لا يوجب اطلاقه وكذلك العباس بن
 عبد المطلب رضي الله عنه اظهر الاسلام بعد الاسر بل اخبر انه قد اسلم قبل
 ذلك فلم يطلقه النبي صلى الله عليه وسلم حتى فدى نفسه والقياس يقتضي
 ذلك فانه لو اسلم رقيق للمسلمين لم يمنع ذلك دوام رقه فكذلك اسلام
 الاسير لا يمنع دوام اسره لانه نوع رق ويجوز للاسترقاق كما ان اسلامه
 لا يوجب ان يرد عليه ما اخذ من ماله قبل الاسلام فاذا كان هذا حال من
 اسلم بعد ان اسر ممن هو حربي الاصل فهذا الناقض للعهد حاله اشد بلاريب
 فاذا اسلم بعد ان تقضى العهد وهو في ايدىنا لم يجوز ان يقال انه يطلق بل حيث
 قلنا قد عصم دمه فاما ان يصير رقيقا وللإمام ان يبيعه بعد ذلك وثمنه لبيت المال
 او انه يتخير فيه وهذا قياس قول من يجوز استرقاق ناقض العهد ومن لم يجوز
 استرقاقهم فانه يحمل هذا بمنزلة المرتد ويقول اذا عاد الى الاسلام لم يسترق
 ولم يقتل ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لو اسلمت وانت تملك امرك لافلحت

كل الفلاح دليل على ان من اسلم ولا يملك امره لم يكن حاله كحال من اسلم وهو مالك
امرء فلا تجوز التسوية بينهما بحال وفي هذا ايضا دليل على انه اذا بذل الجزية
لم يجب اطلاقه فانه اذا لم يجب اطلاقه بالاسلام فيبذل الجزية اولى لكن
ليس في الحديث ما يثبت استرقاقه .

فصل

والدليل على ان المسلم يقتل من غير استتابة وان اظهر التوبة بعد اخذه كما هو مذهب
الجمهور قوله سبحانه ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة
واعد لهم عذابا مهينا . وقد تقدم ان هذا يقتضي قتله ويقتضي تحميم قتله وان
تاب بعد الاخذ لانه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله والذين
يؤذون المؤمنين والمؤمنات فاذا كانت عقوبة اولئك لا تسقط اذا تابوا
بعد الاخذ فعقوبة هؤلاء اولى واخرى لان عقوبة كليهما على الاذى الذي
قاله بلسانه لا على مجرد كفره بواقي عليه . وايضا . فانه قال لئن لم ينته المنافقون
الى قوله ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا تقبلا وهو يقتضي ان من لم ينته
فانه يؤخذ ويقتل فعلم ان الانتهاء العاصم ما كان قبل الاخذ . وايضا .
فانه جعل ذلك تفسير اللعن فعلم ان الملعون متى اخذ قتل اذا لم يكن انتهى
قبل الاخذ وهذا ملعون قد دخل في الآية . يؤيد ذلك ما قدمناه عن ابن
عباس انه قال في قوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولم عذاب عظيم . قال هذه في شان
عائشة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ليس فيها توبة ثم قرأ

فصل في ان المسلم اذا سب يقتل من غير استتابة وان اظهر التوبة

والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء الى قوله لئن لم يكن بيننا وبينك عهد لكانن بك في بطن عقرى
من بعد ذلك واصلحوا فجعل لهم لاء توبة ولم يجعل لاولئك توبة قال فهم فوجل
ان يقوم فيقبل رأسه من حسن ما فسر فهذا ابن عباس قد بين ان من لعن
هذه اللعنة لا توبة له واللعنة الاخرى ابلغ منها يقرره ان فاذا فامهات
المؤمنين انما استحق هذه اللعنة على قوله لاجل النبي صلى الله عليه وسلم فعلم
ان موذيه لا توبة له وايضاً قوله سبحانه انما جزاء الذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الارض فساد الآيات وهذا الساب محارب لله ورسوله
كما تقدم تعزيره من انه محاد لله ورسوله وان المحاد لله ورسوله مشاق لله
ورسوله محارب لله ورسوله ولان المحارب ضد المسالم والمسالم الذي تسلم
منه ويسلم منك ومن آذاه لم يسلم منه فليس بمسالم فهو محارب وقد تقدم
من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه عدواً له ومن عاداه فقد
حاربه وهو من اعظم الساعين في الارض بالفساد قال الله تعالى في صفة
المنافقين واذ قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم
هم المفسدون ولكن لا يشعرون وكل ما في القرآن من ذكر الفساد كقوله
ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وقوله واذ اتولى سعى في الارض ليفسد
فيها الى قوله والله لا يحب الفساد وغير ذلك فان السب داخل فيه فانه اصل
لكل فساد في الارض اذ هو افساد للنبوة التي هي عماد صلاح الدين والدنيا
والآخرة واذ كان هذا الساب محارباً لله ورسوله ساعياً في الارض بفساد
وجب ان يعاقب باحدى العقوبات المذكورة في الآية الا ان يتوب

قبل القدرة عليه وقد قدمنا الادلة على ان عقوبته متعينة بالقتل كعقوبة من
 قتل في قطع الطريق فيجب ان يقام ذلك عليه الا ان يتوب قبل القدرة
 وهذا الساب الذي قامت عليه البينة ثم تاب بعد ذلك انما تاب بعد القدرة
 فلا تسقط العقوبة عنه ولهذا كان الكافر الحربي اذا اسلم بعد الاخذ لم تسقط
 عنه العقوبة مطلقا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للعقيلي لو قلتها وانت تملك
 امرئ افلحت كل الفلاح بل يعاقب بالاسترقاق او بجواز الاسترقاق وغيره
 لكن هذا امر تد محارب فام يكن استرقاقه كالعرنيين اذ المحاربة باللسان
 كالمحاربة باليد فتعين عقوبته بالقتال وايضا فسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دلت من غير وجه على قتل الساب من غير استتابة فانه امر يقتل
 الذي كذب عليه من غير استتابة وقد ذكرنا ان ذلك يقتضي قتل الساب
 سواء اجرينا الحديث على ظاهره او حملناه على من كذب عليه كذباً يشينه
 وكذلك في حديث الشعبي انه امر يقتل الذي طعن عليه في قسم مال
 الغزي من غير استتابة وفي حديث ابي بكر لما استاذنه ابو برزة ان يقتل الرجل
 الذي شتمه من غير استتابة قال انها لم تكن لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فعلم انه كان له قتل من شتمه من غير استتابة وعمر رضي الله عنه قتل
 الذي لم يرض بحكمه صلى الله عليه وسلم من غير استتابة اصلاً فنزل القرآن
 باقراره على ذلك وهو من ادنى انواع الاستخفاف به فكيف باعلاها
 وايضاً فان عبدالله بن سعد بن ابي سرح لما طعن عليه واقتري اقتراء عابه
 به بعد ان اسلم اهد رده وامتنع عن مبايعته وقد تقدم تقرير الدلالة

منه على ان الساب يقتل وان اسلم وذكرنا انه كان قد جاءه عليه السلام قبل ان يمضي اليه كما روينا عن غيره واحد او قد جاءه يريد الاسلام وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم انه قد جاءه يريد الاسلام ثم كف عنه انتظار ان يقوم اليه رجل فيقتله وهذا نص في ان مثل هذا المرتد الطاعن لا يجب قبول توبته بل يجوز قتله وان جاء تائباً وان تاب وقد قررنا هذا فيما مضى وهنامن وجوه اخرى ان الذي عصم دمه عفو رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا يجرد اسلامه وان بالاسلام والتوبة انفي الاثم وبغفو النبي صلى الله عليه وسلم احتقن الدم والعفو بطل بموته صلى الله عليه وسلم وليس للامة ان يعفوا من محقه وامتناعه من بيعته حتى يقوم اليه بعض القوم فيقتله نص في جواز قتله وان جاء تائباً واما عصمة دمه بعد ذلك فليس دليلاً على ان نعصم دم من سبوا تاب بعد ان قدرنا عليه لا نقدر ينامن غيره وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يعفو عن من سبه ممن لا خلاف بين الامة في وجوب قتله اذ اقل ذلك وتعذر عفو النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقد ذكرنا ايضاً ان حديث عبد الله بن خطل يدل على قتل الساب لانه كان مسلماً فارتد وكان يهجو فقتل من غير استتابة وايضاً فمات قدم من حديث انس المرفوع واثرا بن بكر في قتل من آذاه في ازواجه ومراريه من غير استتابة وما ذاك الا لاجل انه من نوع الاذى وكذلك حرمة الله ومعلوم ان السب اشد اذى منه يدل ان السب يحرم منه ومن غيره ونكاح الازواج لا يحرم الا منه صلى الله عليه وسلم وانما ذاك في تحريم ما يؤذيه ووجوب

قتل من يؤذيه اى اذا كان من غير استتابة * وايضا فانه صلى الله عليه
 وسلم امر بقتل النسوة اللاتي كن يؤذينه بالسنتهن بالهجماء مع امانه لعامة اهل
 البلد ومع ان قتل المرأة لا يجوز الا انت تفعل ما يوجب القتل ولم يستتب
 واحدة منهن حين قتل من قتل والكافرة الحرية من النساء لا تقتل اى
 لم تقا تل والمرتدة لا تقتل حتى تستتاب وهو لاء النسوة قتلن من غير ان
 يقاتلن ولم يستتبن فعلم ان قتل من فعل مثل فعلهن جائز بدون استتابة فان
 صدور ذلك عن مسلمة او معاهدة اعظم من صدوره عن حرية * وقد بسطنا
 بعض هذه الدلالات فيما مضى بما غنى عن اعادته هنا وذكرنا ان السنة
 تدل على ان السب ذنب مقتطع من عموم الكفر وهو من جنس المحاربة
 والتوبة التى تحقق دم المرتد انما هى التوبة عن الكفر فاما ان ارتد
 بمحاربة مثل سفك الدم واخذ المال كما فعل العريون وكما فعل مقبس ابن
 صبابه حيث قتل الانصارى واستاق المال ورجع مرتدا فهذا يتعين قتله
 كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم مقبس بن صبابه وكما قيل له في مثل العريين انما
 جزاؤهم ان يقتلوا الآية فلذلك من تكلم بكلام من جنس المحادة والمحاربة لم يكن
 بمنزلة من ارتد فقط وايضا ما اعتمد الامام احمد من ان اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فرقوا بين الساب وبين المرتد المجرى فقتلوا الاول من غير
 استتابة واستتابوا الثانى وامروا باستتابته وذلك انه قد ثبت انهم قتلوا
 سابه وقد تقدم ذكر بعض ذلك مع انه قد تقدم عنهم انهم كانوا يستيبون
 المرتدوبأمرهم باستتابته فثبت بذلك انهم كانوا لا يقبلون توبة من يسبه من المسلمين

لان توجه لوقبلت لشرحت استاجته كالمردفانه على هذا القول نوع من الترتيبين
ومن خص المسلم بذلك قال لا يدل ذلك على ان الكافر الساب لا يسقط عنه
اسلامه القتل فان الحربي يقتل من غير استتابة مع ان اسلامه يسقط عنه القتل اجماعا
ولم يبلغنا عن احد من الصحابة انه امر باستتابة الساب الا ما روى عن ابن
عباس وفي اسناد الحديث منه مقال ولفظه ايما مسلم سب الله او سب احدا
من الانبياء فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة يستتاب
فان رجع والاقتل وهذا والله اعلم فبين كذب نبوة شخص من الانبياء
وسبه بناء على انه ليس نبي الا ترى الى قوله فقد كذب برسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا ريب ان من كذب بنبوة بعض الانبياء وسبه بناء على ذلك
ثم تاب قبلت توبته كمن كذب ببعض آيات القرآن فان هذا اظهر امره فهو
كالمردفاما من كان يظهر الاقرار بنبوة النبي ثم اظهر سبه فهذا هو مسئلتنا
يؤيد هذا الناقد وروى عنه انه كان يقول ليس لقاذف ازواج النبي صلى الله
عليه وسلم توبة وقاذف غيره من له توبة ومعلوم ان ذلك رعاية لحق
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ان مذهبه ان سب النبي صلى الله عليه
وسلم وقاذفه لا توبة له وان وجه الرواية الاخرى عنه ان صحت ما ذكرناه
او نحوه . وايضا فان سبه او شتمه ممن يظهر الاقرار بنبوته دليل على
فساد اعتقاده وكفره به بل هو دليل على الاستهانة به والاستخفاف بحرمته
فان من وفر الايمان به في قلبه والايمان موجب لكرامته واجلاله لم يتصور
منه ذمه وسبه والنقص به وقد كان من اقيم المناقبين ثقافا من يستخف

بستم النبي صلى الله عليه وسلم كادوى عن ابن عباس قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل شجرة من حجر نساءه في نفر من المسلمين
 قد كان تقلص عنهم الظل فقال سيأتيكم انسان ينظر بعين شيطان فلا تكلموه
 فجاء رجل ازرق فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال علي ما شئت انت
 وفلان وفلان دعاهم باسمائهم فانطلق فجاء بهم فخلعوا له واعتذروا اليه
 فانزل الله تبارك وتعالى يحلفون لكم لترضوا عنهم الآية رواه ابو مسعود
 ابن القرات ورواه الحاكم في صحيحه وقال فانزل الله تعالى يوم يعمهم الله
 جميعا فيحلفون له الآية واذا ثبت انه كافر مستهين به فإظهار الاقرار
 برسالة بعد ذلك لا يدل على زوال ذلك الكفر والاستهانة لان
 الظاهر انما يكون دليلا صحيحا معتمدا اذا لم يثبت ان الباطن بخلافه
 فاذا قام دليل على الباطن لم يلتفت الى ظاهر قد علم ان الباطن
 بخلافه ولهذا اتفق العلماء على انه لا يجوز للحاكم ان يحكم بخلاف علمه
 وان شهد عنده بذلك العدو ولا يجوز له ان يحكم بشهادتهم اذا لم يعلم
 خلافا وكذا كذلك ايضا لو اقرار ارا علم انه كاذب فيه مثل ان يقول
 لمن هو اكبر منه هذا ابني لم يثبت نسبه ولا مبرائه باتفاق العلماء
 وكذلك الادلة الشرعية مثل خبر العدل الواحد ومثل الامر
 والنهي والعموم والقياس يجب اتباعها الا ان يقوم دليل اقوى منها يدل
 على ان باطنها يخالف لظاهرها ونظائر هذا كثيرة فاذا علمت هذا فتقول هذا
 الرجل قد قام الدليل على فساد عقيدته وتكذيبه به واستهائه له فإظهاره

الاقرار يرسلته الآن ليس فيه اكثر مما كان يظهره قبل هذا وهذا القدر
 بطلت دلالة فلا يجوز الاعتماد عليه وهذه نكتة من لا يقبل توبة الزنديق
 وهو مذ هب اهل المدينة ومالك واصحابه والليث بن سعد وهو المنصور
 من الرواتين عن ابي حنيفة وهو احدى الروايات عن احمد نصرها كثير
 من اصحابه وعنه انه يستتاب وهو المشهور عن الشافعي وقال ابو يوسف
 اخر القتل من غير استتابة لكن ان تاب قبل ان يقتله قبلت توبته وهذا
 ايضا الرواية الثالثة عن احمد وعلى هذا المأخذ فاذا كان الساب قد تكرر
 منه السب ونحوه مما يدل على الكفر اعتضد السب بدلالات اخر من
 الاستخفاف بحرمات الله والاستهانة بفرائض الله ونحو ذلك من دلالات
 النفاق والزندق كان ذلك البالغ في ثبوت زندقته وكفره وفي ان لا يقبل
 منه مجرد ما يظهر من الاسلام مع ثبوت هذه الامور وما ينبغي ان يتوقف
 في قتل مثل هذا وفي ان لا يسقط عنه القتل بما يظهر من الاسلام اذ توبة
 هذا بعد اخذه لم تجدد له حاله لم تكن قبل ذلك فكيف تعطل الحدود
 بغير موجب نعم لو انه قبل رفعه الى السلطان ظهر منه من الاقوال والاعمال
 ما يدل على حسن الاسلام وكف عن ذلك لم يقتل في هذه الحال وفيه
 خلاف بين اهل هذا القول سيما في ان شاء الله تعالى ذكره وعلى مثل هذا ومن
 هو اخف منه ممن لم يظهر نفاقه قط تحمل آيات التوبة من النفاق وعلى الاول
 تحمل آيات اقامة الحدود من اسقط القتل عن الذمي اذا اسلم قال بهذا
 يظهر الفرق بينه وبين الكافر اذا اسلم فانه كان يظهر له بين بيع سبه او

لا يمنع من سبه فظهر د بين الاسلام الذي يوجب تعزيره وتوقيره فكان
ذلك د لبلا على صحة اتقائه ولم يعارضه ما يخالف فوجب العمل به وهذه
الطريقة مبنية على عدم قبول توبة الزنديق كما قررناه من ظهور دليل
الكفر مع عدم ظهور دليل الاسلام وهو من القياس الجلي ويدل على
جواز قتل الزنديق والمنافق من غير استتابة قوله تعالى ومنهم من يقول
اذن لي ولا تقنني الى قوله قل هل تربصون بنا الا احدى الحسينين ونحن
تربص بكم ان يصيبكم الله بعد اب من عنده او بايد بنا قال اهل التفسير
او بايد بنا بالقتل ان اظهرتم ما في قلوبكم قتلناكم وهو كما قالوا الان العذاب
على ما يظنون من النفاق بايد بنا لا يكون الا القتل لكفرهم ولو كان المنافق
يجب قبول ما يظهر من التوبة بعد ما ظهر نفاقه وزندقته لم يمكن ان يتربص
بهم ان يصيبهم الله تعالى بعد اب من عنده او بايد بنا لا كما اردنا ان نعذبهم
على ما اظهروه اظهروا التوبة وقال قتادة وغيره قوله ومن حولكم من
الاعراب منافقون الى قولهم سنعذبهم مرتين . قالوا في الدنيا القتل وفي
البرزخ عذاب القبر . وما يدل على ذلك ايضا قوله تعالى يحلفون بالله
لكم ليرضوكم والله ورسوله احق ان يرضوه . وقوله سبحانه سيحلفون
بالله لكم اذا اقلبتهم اليهم لتعرضوا عنهم فاعرضوا عنهم الى قوله يحلفون
لكم لترضوا عنهم فان ترضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين .
وكذلك قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد
اسلامهم . وقوله سبحانه اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله

يظهر انك لرسوله و الله يشهد ان المنافقين لكاذبون * اتخذوا ايمانهم جنة
فصدوا عن سبيل الله انهم ساء ما كانوا يعملون . وقوله تعالى الم تر الى الذين
تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب وهم
يعلمون . الى قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله فلم عذاب
مبين . الى قوله تعالى يوم يعضهم الله جميعا فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون
انهم على شيء الا انهم هم الكاذبون . دلت هذه الآيات كلها على ان المنافقين
كانوا يرضون المؤمنين بالايان الكاذبة وينكروا انهم كفروا ويحلفون
انهم لم يشكروا بكلمة الكفر . وذلك دليل على انهم يقتلون اذا ثبت ذلك
عليهم بالبينه لو جوه * احدها * انهم لو كانوا اذا اظهروا التوبة قبل ذلك
منهم لم يحتاجوا الى الحلف والانكار وكانوا يقولون قلنا وقد تبنا فعلم انهم كانوا
يخافون اذا اظهر ذلك عليهم انهم يعاقبون من غير استتابة * الثاني * انه قال
تعالى اتخذوا ايمانهم جنة واليمين انما تكون جنة اذا لم نأت بينة عادلة تكذبها فاذا
كذبتها بينة عادلة انخرقت الجنة فجاز قتلهم ولا يمكنه ان يجتنب بعد ذلك
الاجنة من جنس الاولى وتلك جنة مخروقة * الثالث * ان الآيات دليل
على ان المنافقين انما عصم دماءهم الكذب والانكار ومعلوم ان ذلك انما يصح
اذا لم تقم بينة بخلافه ولذلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم ويدل
على ذلك قوله سبحانه يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم
وماواهم جهنم وبئس المصير . يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر الآية
وقوله تعالى في موضع آخر جاهد الكفار والمنافقين . قال الحسن وقنادة

باقامة الحد ود عليهم وقال ابن مسعود يده فان لم يستطع فبلسانه فان
 لم يستطع فبقلمه وعن ابن عباس وابن جريج باللسان وتقليظ الكلام وترك
 الرفق ووجه الدليل ان الله امر رسوله بجهاد المنافقين كما امره بجهاد الكافرين
 وان جهادهم انما يمكن اذا اظهر منهم من القول والفعل ما يوجب العقوبة فانه ما لم يظهر
 منه شيء البتة لم يكن لنا سبيل عليه فاذا اظهر منه كلمة الكفر فجهاد ما يقتل وذلك يقتضي
 ان لا يسقط عنه بتجديد الاسلام له ظاهرا لا قالوا سقطنا عنهم القتل بما اظهروه
 من الاسلام لكانوا بمنزلة الكفار وكان جهادهم من حيث هم كفار فقط لا من
 حيث هم منافقون والاية تقتضي جهادهم لانهم صنف غير الكفار لاسيما
 قوله تعالى جاهد الكفار والمنافقين يقتضي جهادهم من حيث هم منافقون
 لان تعليق الحكم باسم مشتق مناسب يدل على ان موضع الاشتقاق هو العلة
 فيجب ان يجاهد لاجل النفاق كما يجاهد الكافر لاجل الكفرة ومعلوم ان
 الكافر اذا اظهر التوبة من الكفر كان تركه في الظاهر ولا يعلم ما يخالفه
 اما المنافق فاذا اظهر الاسلام لم تكن تركه للنفاق لان ظهور هذه الحال
 منه لا ينفي النفاق ولان المنافق اذا كان جهاد باقامة الحد عليه كجهاد
 الذي في قلبه مرض وهو الزاني اذا زنى لم يسقط عنه حد ما اذا اظهر التوبة
 بعد اخذه لاقامة الحد عليه كما قد عرف ولانه لو قبلت علايتهم دائما مع
 ثبوت ضدها لم يكن الى الجهاد على النفاق سبيل فان المنافق اذا ثبت عنه انه اظهر الكفر
 فلو كان اظهار الاسلام حينئذ ينفعه لم يمكن جهاده ويدل على ذلك قوله لئن
 لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لغرينك بهم

ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا ^{بغير حق} ~~بغير حق~~ الله
 في الذين خلوا من قبل * دلت هذه الآية على ان المنافقين اذا لم ينتهوا ^{عن} ~~عن~~ ^{الفساد} ~~الفساد~~ ^{في} ~~في~~ ^{الدين} ~~الدين~~ ^{فان} ~~فان~~ ^{يقتلوا} ~~يقتلوا~~ ^{بغير حق} ~~بغير حق~~ ^{الله} ~~الله~~
 يفرى نيه بهم وانهم لا يجاورونه بعد الاغراء بهم الا قليلا وان ذلك في حال
 كونهم ملعونين اينما وجدوا واصبوا اسروا وقتلوا وانما يكون ذلك اذا
 اظهروا النفاق لانه مادام مكتوما لا يمكن قتلهم وكذا قال الحسن اراد
 المنافقون ان يظهروا ما في قلوبهم من النفاق فواعدهم الله في هذه الآية
 فكنموه واسروه وقال قتادة ذكر لنا ان المنافقين ارادوا ان يظهر وامافي
 قلوبهم من النفاق فواعدهم الله في هذه الآية فكنموه ولو كان اظهار التوبة بعد
 اظهار النفاق مقبولا لم يمكن اخذ المنافق ولا قتله لتمكنه من اظهار التوبة لاسيما اذا كان
 كلما شاء اظهر النفاق ثم اظهر التوبة وهي مقبولة منه * يود ذلك ان الله تبارك
 وتعالى جعل جزاءهم ان يقتلوا ولم يجعل جزاءهم ان يقتلوا ولم يستثن حال
 التوبة كما استثناء من قتل المحاربين وقتل المشركين فانه قال فاذا انسلخ الاشهر
 الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم واخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم
 كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم * وقال في
 المحاربين انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا
 ان يقتلوا او يصلبوا الى قوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم * فعلم
 انهم يقتلون من غير استتابة وانه لا يقبل منهم ما يظهر وانه من التوبة * يوضح
 ذلك انه جعل انتهاءهم النافع قبل الاغراء بهم وقبل الاخذ والتقتيل وهناك
 جعل التوبة بعد ذكر الحصر والاخذ والقتل فعلم ان الانتهاء بعد الاغراء بهم

لا ينفعهم كما لا تنفع المحارب التوبة بعد القدرة عليه وان نعت المشرك من
مرتد واصل التوبة بعد القدرة عليه وقد اخبر سبحانه ان سنته فمن لم يتب
عن النفاق حتى قدر عليه ان يؤخذ ويقتل وان هذه السنة لا تبدل لها
والانتهاء في الآية اما ان يعنى به الانتهاء عن النفاق بالتوبة الصحيحة
او الانتهاء عن اظهاره عند شباطينه وعند بعض المؤمنين والمعنى الثاني
اظهر فان من المنافقين من لم ينس منه اسرار النفاق حتى مات النبي صلى الله
عليه وسلم وانتهوا عن اظهاره حتى كان في آخر الامر لا يكاد احد يجرى
على اظهار شيء من النفاق نعم الانتهاء يعم القسمين فمن انتهى عن اظهاره
فقط او عن اسراره واعلانه خرج من وعيد هذه الآية ومن اظهر لحقه
وعيدها وما يشبه ذلك قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر
الى قوله تعالى فان يتوبوا يك خيرا لهم وان يتولوا يعد بهم الله عذابا اليا
في الدنيا والآخرة فانه دليل على ان المنافق اذا لم يتب عذبه الله في الدنيا
والآخرة وكذلك قوله تعالى ومن حولكم من الاعراب منافقون الى قوله
سنعذبهم مرثين واما قوله لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض
والمرجعون في المدينة فقد قال ابو رزين هذا شيء واحد هم المنافقون
وكذلك قال مجاهد كل هؤلاء منافقون فيكون من باب عطف الخاص
على العام كقوله تعالى وجبريل وميكائيل وقال سلمة بن كهيل وعكرمة
الذين في قلوبهم مرض اصحاب الفواحش والزناة ومعلوم ان من اظهر
الفاحشة لم يكن بد من اقامة الحد عليه فكذلك من اظهر النفاق ويدل على

جواز قتل الزنديق المنافق من غير استتابة ما خرجاه في
 في قصة حاطب بن ابي بلتعة فقال عمر د عني يا رسول الله انضرب عني
 المنافق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك
 لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فدل
 على ان ضرب عنق المنافق من غير استتابة مشروع اذ لم ينكر النبي
 صلى الله عليه وسلم على عمر استحلال ضرب عنق المنافق ولكن اجاب بان هذا ليس
 بمنافق ولكنه من اهل بدر المغفور لهم فاذا اظهر النفاق الذي لا ريب انه
 نفاق فهو مباح الدم وعن عائشة رضي الله تعالى عنها في حديث الافك
 قالت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من نومه فاستعذر من عبد الله
 ابن ابي بن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر من بعد رني
 من رجل بلغني اذاه في اهلي فوالله ما علمت على اهلي الا خيرا ولقد ذكروا
 رجلا ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على اهلي الا معي فقام سعد بن
 معاذ احد بني عبد الاشهل فقال يا رسول الله انا والله اعذرك منه ان كان
 من الاوس ضربنا عنقه وان كان من اخواننا الخزرج امرنا ففعلنا فيه امرك
 فقام سعد بن عباد وهو سيد الخزرج وكانت ام حسان بنت عمه من فخذ
 وكان رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية فقال لسعد بن معاذ كذبت لعمر الله
 لا تقتله ولا تقدر على ذلك فقام اسيد بن حضير وهو ابن عم سعد يعني ابن معاذ
 فقال لسعد بن عباد كذبت لعمر الله لنقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين
 فثار الحبيان الايوس والخزرج حتى هموا ان يقتلوا ورسول الله صلى الله

عليه وسلم قائم على المنبر فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفهم حتى
سكتوا وسكت متفق عليه . وفي الصحيحين عن عمرو بن جابر بن
عبد الله قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثاب معه ثمان
من المهاجرين حتى كثروا وكان من المهاجرين رجل لعاب فكسع انصاريا
فغضب الانصارى غضبا شديدا حتى تداعوا وقال الانصارى يا للانصار
وقال المهاجرون يا للمهاجرين فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال دعوى
الجاهلية ثم قال ما شأنهم فاخبر بكسعة المهاجري الانصارى قال فقال النبي
صلى الله عليه وسلم دعوها فانها خبيثة وقال عبد الله بن ابي بن سلول اقد
تداعوا علينا لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل قال عمر الا نقتل
يا بني الله هذا الخبيث لعبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتجدث الناس
بن محمد يقتل اصحابه . وذكر اهل التفسير واصحاب السير ان هذه القصة
كانت في غزوة بني النضير اختصم رجل من المهاجرين ورجل من الانصار
حتى غضب عبد الله بن ابي وعنده ربهط من قومه فبهز زيد بن ارقم
غلام جد يث السن وقال عبد الله بن ابي افعلوا قدينا فرونا وكابرونا في بلادنا
واذا ما مثلنا ومثلهم الا كما قال القائل سمن كلبك يا كلبك اما والله لئن رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل يعني بالاعز نفسه وبالا ذل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم اقبل على من حضره من قومه فقال هذا ما فعلتم بانفسكم
احللتهم بلادكم وقاسمتهم اموالكم اما والله لئن امسكتهم عنهم فضيل الطعام
لم يركبوا رفاقكم ولا وشكوا ان يقولوا عن بلادكم ويلحقوا بعشائركم

و هو اليهم فلا تفقروا عليهم حتى يتفضوا من حول محمد فقال زيدا انت
والله الذليل القليل الميغض في قلوبك و محمد في عزم من الرحمن و من
المسلمين والله لا احبك بعد كلامك هذا فقال عبد الله ابكت فانما كنت اقول
فشي زيد بن ارقم بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم و ذلك بعد فراغه من
الغزوة و عنده عمر بن الخطاب فقال د عني اضرب عنقه يا رسول الله فقال
اذا اترعد له انف كثيرة يثرب فقال عمر فان كرهت يا رسول الله ان
يقتله رجل من المهاجرين فمر سعد بن معاذ ابو محمد بن مسيلة او عباد بن بشر
فليقتلوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يا عمر اذا يتحدث
الناس ان محمدا يقتل اصحابه لا ولكن اذن الى جبل و ذلك في ساعة لم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتحل فيها و ارسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى عبد الله بن ابي قاتبة فقال انت صاحب هذا الكلام فقال عبد الله
والذي اقول عليك الكتاب بالحق ما قلت من هذا شيئا و انت زيدا
لكاذب فقال من حضر من الانصار يا رسول الله شيخنا و كبيرنا لا تصدق
عليه كلام غلام من غلمان الانصار عسى ان يكون هذا الغلام و هم في حديثه
ولم يحفظ ما قال فعذره رسول الله صلى الله عليه وسلم و فشت الملامة في الانصار لزيد
و كذبوه قالوا لو بلغ عبد الله بن عبد الله بن ابي و كان من فضلاء الصحابة ما كان من
امر ابيه فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بلغني انك تريد
قتل عبد الله بن ابي لما بلغك عنه فان كنت فاعلا فمري فاننا اهل اليك و ابيه
فهو الله لقد علمت الخزي رج ما كان به رجل الا برؤ الله به مني و اني اخشى ان

تأمر به غيري فيقتله فلا تدعني نفسي انظر الى قاتل عبد الله بن أبي عيسى
 في الناس فاقتله فاقتل مؤمناً بكافراً فادخل النار فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بل ترفق به ونحسن صحبته ما بقي معنا وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يتحدث الناس انه يقتل اصحابه ولكن برأياك واحسن صحبته وذكروا
 القصة . قالوا وفي ذلك فرلت سورة المنافقين وقد اخرجاني الصحيحين عن
 زيد بن ارقم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر اصاب
 الناس فيه شدة فقال عبد الله بن ابي لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
 ينفضوا من حوله وقال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل
 فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فارسل الى عبد الله
 ابن ابي فساله فاجتهد بينه ما فعل فقالوا كذب زيد يا رسول الله قال فوقع
 في نفسي مما قالوه شدة حتى انزل الله تصديقي اذا جاءك المنافقون قال ثم
 دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفروا لهم فلو ارادهم في هذه القصة
 بيان ان قتل المنافق جائز من غير استتابة وان اظهر انكار ذلك القول وتبرأ
 منه واظهر الاسلام وانما منع النبي صلى الله عليه وسلم من قتل ما ذكره من
 يتحدث الناس انه يقتل اصحابه لان النفاق لم يثبت عليه بالبينه وقد حلف
 انه ما قال وانما علم بالوحي وخبر زيد بن ارقم . وايضاً . لما خافه من ظهور
 فتنه بقتله وغضب اقوام يخاف افتتانهم بقتله . وذكر بعض اهل التفسير
 ان النبي صلى الله عليه وسلم عد المنافقين الذين وقفوا له على العقبة في غزوة
 تبوك ليفتكوا به فقال حذيفة الاتبث اليهم فتقاتلهم فقال اكره ان يقول

جاء زكيا قتل المنافق وان اظهر التوبة

العرب لما ظفر باصحابه اقبل يقتلهم بل يكفيناهم الله بالرسالة ❦ ^{بمقتضى} بعضهم
 ان رجلا من المنافقين خاصم رجلا من اليهود الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لليهودي فلما خرجا من عنده لزمه
 المنافق وقال انطلق بنا الى عمر بن الخطاب فاقبل الى عمر فقال لليهودي
 اختصمت انا و هذا الى محمد فقضى لي عليه فلم يرض بقضائه وزعم انه مخاصم
 اليك وتعلق بي فجئت معه فقال عمر للمنافق ا كذلك قال نعم فقال لهما رويدا كما
 حتى اخرج اليكما فدخل عمر البيت فاخذ السيف واشتمل عليه ثم خرج
 به اليهما فضرب به المنافق حتى برد فقال هكذا اقضى بين من لم يرض بقضاء الله
 وقضاء رسوله فنزل قوله الم تر الى الذين يزعمون الآية وقال جبريل ان عمر
 فرق بين الحق والباطل فسمى الفاروق وقد تقدمت هذه القصة مروية
 من وجهين ففي هذه الاحاديث دلالة على ان قتل المنافق كان جائزا
 اذ لو لا ذلك لا نكر النبي صلى الله عليه وسلم على من اسأذنه في قتل المنافق
 ولا نكر على عمر اذ قتل من قتل من المنافقين ولا خبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الدم معصوم بالاسلام ولم يعلل ذلك بكراهية غضب عشائر المنافقين
 لهم وان يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه وان يقول القائل لما ظفر
 باصحابه اقبل يقتلهم لان الدم اذا كان معصوما كان هذا الوصف عديم
 التأثير في عصمة دم المعصوم ولا يجوز تعليل الحكم بوصف لا اثر له ونزل
 تعليله بالوصف الذي هو مناط الحكم وكما انه دليل على القتل فهو دليل على
 القتل من غير استتابة على ما لا يخفى ❦ فان قيل ❦ فلم لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم مع علمه بنفاق بعضهم وقبل علايتهم قلنا انما ذاك لو جهين
 • احدهما ان عامتهم لم يكن ما يتكلمون به من الكفر مما ثبت عليه
 بالينة بل كانوا يظهرون الاسلام ونفاقهم يعرف تارة بالكلمة يسميها الرجل
 الموت من فيقلها الى النبي صلى الله عليه وسلم فيحلفون بالله انهم ما قلوا
 او لا يحلفون وتارة بما يظهر من تأخرهم عن الصلاة والجهاد واستثقالهم للزكاة
 وظهور الكراهة منهم لكثير من احكام الله وعامتهم يعرفون في لحن
 القول كما قال الله ام حسب الذين في قلوبهم مرض ان لن يخرج الله
 اضغانهم ولو نشاء لارينا كهم فلعرفتم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول
 فاخبر سبحانه انه لو شاء لعرفهم رسوله بالسيما في وجوههم ثم قال ولتعرفنهم
 في لحن القول فاقسم انه لا بد ان يعرفهم في لحن القول • ومنهم
 من كان يقول القول او يعمل العمل فينزل القرآن يخبر ان صاحب
 ذلك القول والعمل منهم كما في سورة براءة • ومنهم من كان المسلمون
 ايضا يعلمون كثيرا منهم بالشواهد والدلالات والقرائن والامارات
 ومنهم من لم يكن يعرف كما قال تعالى ومن حولكم من الاعراب
 منافقون ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم • ثم جميع هؤلاء
 المنافقين يظهرون الاسلام ويحلفون انهم مسلمون وقد اتخذوا ايمانهم جنة
 واذا كانت هذه حالهم فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقيم الحدود بعلمه
 ولا يخبر الواحد ولا يبهرد الوحي ولا باللائل والشواهد حتى يثبت
 الموجب للصد بينة او اقرار الا ترى كيف اخبر عن المرأة الملائنة

واموالهم الابطحها وحسابهم على الله معناه الى امرت ان اقبل منهم ظاهري
الاسلام واكل بواطنهم الى الله والزندق والمنافق انما يقتل اذا تكلم بكلمة
الكفر وقامت عليه بذلك بينة وهذا حكم بالظاهر لا بالباطن وبهذا الجواب
يظهر فقه المسئلة • الوجه الثاني • انه صلى الله عليه وسلم كان يخاف ان يتولد
من قتلهم من الفساد اكثر مما في استبقائهم وقد بين ذلك حين قال لا يتحدث
الناس ان محمدا يقتل اصحابه وقال اذا ترعدوا نف كثيرة يثرب فانه لو قتلهم
بما يعلم من كفرهم لا وشك ان يظن الظان انه انما قتلهم لا غرض واحقاد وانما
قصد الاستعانة بهم على الملك كما قال اكره ان تقول العرب لما ظفروا اصحابه
اقبل يقتلهم وان يخاف من يريد الدخول في الاسلام ان يقتل مع اظهارة
الاسلام كما قتل غيره • وقد كان ايضا يغضب لقتل بعضهم قبيلته واناس آخرون
فيكون ذلك سببا للفتنة واعتبر ذلك بما جرى في قصة عبد الله بن ابي لهب
سعد بن معاذ بقتله خاتم الاناس صالحون واخذتهم الخبة حتى سكتهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما استاذنه عمر في قتل ابن ابي قال اصحابنا وتعن الآن اذا اخفنا مثل ذلك
كفنا عن القتل • فحاصله • اني الحد لم يعم على واحد بعينه لعدم ظهوره
بالحجة الشرعية التي يعلم بها الخاص والعام او لعدم امكان اقامته الامع تغير
اقوام عن الدخول في الاسلام وارتداد آخرين عنه واظهار قوم من
الحرب والفتنة ما يربى فسادا على فساد ترك قتل منافق وهذا ان المعينان
حكمهما باق الى يومنا هذا الا في شئ واحد وهو انه صلى الله عليه وسلم وبما خاف

ان يظن الظان انه يقتل اصحابه لغير حق آخر مثل اغراض الناس في الدنيا
اليوم والذي بين حقيقة الجواب الثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما كان بمكة مستضعفا هو واصحابه عاجزين عن الجهاد امرهم الله بكف
ايديهم والصبر على اذى المشركين فلما هاجروا الى المدينة وصار له دار حرة
ومنة امرهم بالجهاد بالكف عن سائرهم وكف يده عنهم لانه لو امرهم اذ ذاك
باقامة الحدود على كل منافق لفر عن الاسلام اكثر العرب اذ ارادوا ان بعض
من دخل فيه يقتل وفي مثل هذه الحال نزل قوله تعالى ولا تطع الكافرين
والمنافقين ودع اذانهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا وهذه السورة
نزلت بالمدينة بعد الخندق فامرهم الله في تلك الحال ان يتركوا اذى الكافرين
والمنافقين له فلا يكافهم عليه لما يتولد في مكافاتهم من الفتنة ولم يزل
الامر كذلك حتى فتحت مكة ودخلت العرب في دين الله قاطبة ثم اخذ
النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الروم وانزل الله تبارك وتعالى سورة
براءة وتكلم شرائع الدين من الجهاد والحج والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الدين حين نزل قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم قبل الوفاة باقل من ثلاثة اشهر
وبلغ نزلت براءة امرهم الله بنبيذ اليهود التي كانت للمشركين وقال فيها يا ايها النبي
جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وهذه تأمنة لقوله تعالى ولا تطع
الكافرين والمنافقين ودع اذانهم وذلك انه لم يبق حينئذ للمنافق من يعينه
لئلا اقيم عليه الحد ولم يبق حول المدينة من الكفار من يتحدث بان محمد يقتل
اصحابه فلمره الله بجهادهم والاحتياط عليهم وقد ذكر اهل العلم ان آية الاحزاب

منسوخة بهذا الآية ونحوها وقال في الاحزاب لئن لم ينته المنافقون والذين
 في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لتغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها
 الا قليلا ملعونين اينما ثقفوا اخذوا الآية فعلم انهم كانوا يفتنون اشياء اذ
 ذاك ان لم ينتهوا عنها قبلوا عليها في المستقبل لما اعزاه الله دينه ونصره رسوله فحيث
 ما كان المتأفق ظهور وتخاف من اقامة الحد عليه فتنة اكبر من بقاءه عملا بآية
 دمع اذ هم كما انه حيث عجزنا عن جهاد الكفار عملا بآية الكف عنهم والصفح
 وحيث ما حصل القوة والمزخوط بنا بقوله بجاهد الكفار والمنافقين وهذا
 يبين ان الامساك عن قتل من اظهر ثقاه بكتاب الله على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذ لا نسخ بعده ولم ندع ان الحكم تغير بعده لتغير المصلحة
 من غير وحي نزل فان هذا تصرف في الشريعة وتحويل لما بالرأي ودعوى
 ان الحكم المطلق كان لمعنى وقد زال وهو غير جائز كما قد نسبوا ذلك الى من
 قال ان حكم المولفة انقطع ولم يأت على انقطاعه بكتاب ولا سنة سوى ادعاء
 تغير المصلحة ويدل على المسئلة ما روى ابو ادريس قال اتى علي رضي الله عنه
 بناس من الزنادقة ارتدوا عن الاسلام فساء لهم فجحدوا فقامت عليهم البيعة
 العدول قال قتلهم ولم يستبهم قال واتى برجل كان نصرا نبيا واسلم ثم رجع
 عن الاسلام قال فساء له فاقرب بما كان منه فاستتابه فتركه فقيل له كيف تستب
 هذا ولم تستب اولئك قال ان هذا اقرب بما كان منه وان اولئك لم يقرؤا
 وجحدوا حتى قامت عليهم البيعة فلذلك لم استبهم رواه الامام احمد
 وروى عن ابي ادريس قال اتى علي برجل قد تنصر فاستتابه فاني ان يتوب

فقتله واتى برهط يصلون القبلة وهم زنادقة وقد قامت عليهم بيعة الشهد
العدول فمخلوا وقالوا ليس لنا دين الا الاسلام فقتلهم ولم يستبهم ثم قالوا الذين
لم استببت هذا النصراني استبته لانه اظهر دينه واما الزنادقة الذين قامت
عليهم البيعة وجحدوا في فتننا فقتلهم لانهم جحدوا وقامت عليهم البيعة فهذا من
امير المؤمنين علي بن ابي طالب ان كل زنديق كتم زندقته وجحد هاتى قامت عليه
البيعة قتل ولم يستب وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل من جحد زندقته
من المنافقين لعدم قيام البيعة ويدل على ذلك قوله تعالى ومن حولكم من
الاعراب منافقون ومن اهل المدينة الى قوله وآخرون اعترفوا بك نوبهم
خلطوا اصلا صالحا وآخر سيئا فلم ان من لم يعترف بك نوبه كان من المنافقين
ولهذا الحديث قال الامام احمد في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد ليست
له توبة انما التوبة لمن اعترف فامان جحد فلا توبة له قال القاضي ابو يعلى
وغيره واذا اعترف بالزندقة ثم تاب قبلت توبته لانه باعترافه يخرج عن
جد الزندقة لان الزنديق هو الذي يستبطن الكفر ولا يظهره فاذا اعترف
به ثم تاب خرج عن حده فلهذا قبلنا توبته ولهذا لم يقبل علي رضي الله عنه
توبة الزنادقة لما جحدوا وقد يستدل على المسئلة بقوله تعالى وليست التوبة
للذين يعملون السيئات الاية روى الامام احمد باسناده عن ابي العالية في قوله
تعالى انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب قال
هذه في اهل الايمان وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر
احدهم الموت قال انى نبت الآن قال هذه في اهل الفسق ولا الذين يموتون

وهم كفار . قال هذه في اهل الشرك هذا مع انه الراوى عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فيما اظن انهم قالوا كل من اصاب ذنبا فهو جاهل بالله وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب . ويدل على ما قال ان المنافق اذا اخذ ليقتل ورأى السيف فقد حضره الموت بدليل دخول مثل هذا في عموم قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت . وقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت . وقد قال حين حضره الموت اني تبت الآن فليست له توبة كما ذكره الله سبحانه نعم ان تاب توبة صحيحة فيما بينه وبين الله لم يكن ممن قال اني تبت الآن بل يكون ممن تاب عن قريب لان الله سبحانه انما نفي التوبة عن حضره الموت وتاب بلسانه فقط ولهذا قال في الاول ثم يتوبون وقال هنا اني تبت الآن فمن قال اني تبت قبل حضور الموت او تاب توبة صحيحة بعد حضور اسباب الموت صحت توبته وربما استدل بعضهم بقوله تعالى فلما رأوا بأسنا قالوا آتنا بالله وحده الايتين وبقوله تعالى فلما ادر كه الغرق الآية وقوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الآية . فوجه الدلالة ان عقوبة الامم الخالية بجملة السيف للمنافقين ثم اولائك اذا تابوا بعد معاينة الطاب لم ينفعهم فكذلك المنافق ومن قال هذا فرق بينه وبين الحربي بان لا تقا تله عقوبة له على كفره بل تقا تله ليسلم فاذا اسلم فقد اتى بالمقصود والمنافق انما يقاتل عقوبة لا يسلم فانه لم يزل مسلما والعقوبات لا تسقط بالتوبة بعد مجيئ البأس وهذا كمقوبات سائر العصاة فهذه طريقة من يقتل الساب لكونه منافقا . وفيه طريقة اخرى

وهذا انما يعيب النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه موجب للقتل مع قطع النظر
عن كونه مجرد دودة فاننا قد بينا انه موجب للقتل وبيناه جنابة غير الكفر
اذ لو كان دودة محضة وتبدلا للدين وتركاه لما جاز للنبي صلى الله عليه وسلم
العفو عن كان يؤذيه كما لا يجوز العفو عن المرتد ولما قتل الذين سبوه وقد
صفا عن قاتل وحارب وقد ذكرنا دالة اخرى على ذلك فيما تقدم ولان
التقص والسب قد يصدر عن الرجل مع اعتقاد النبوة والرسالة لكن لما
وجب تعزيز الرسول وتوقيفه بكل طريق غلظت عقوبة من انتهك عرضه
بالقتل فصار قتله حدا من الحدود لان سبه نوع من الفساد في الارض
كالهاربة باليد لا يجر دونه بدل الدين وتركه وفارق الجماعة واذا كان
كذلك لم يسقط بالتوبة كسائر الحدود غير عقوبة الكفر وتبدل الدين
قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض
فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين
تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ثبت بهذه
الآية ان من تاب بعد ان قدر عليه لم تسقط عنه العقوبة وكذلك قال سبحانه
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله
عزيز حكيم فمن تاب من بعد ظله واصبح فان الله يتوب عليه ان الله
غفور رحيم فامر بقطع ايديهم جزاء على ما مضى ونكالا عن السرقة
في المستقبل منهم ومن غيرهم واخبر ان الله يتوب على من تاب ولم يدر

القطع بذلك لان القطع له حكمتان الجزاء والتكال والتوبة تسقط الجزاء
ولا تسقط التكال فان الجاني متى علم انه اذا تاب لم يعاقب لم يردع ذلك
الفساق ولم يجرم عن ركوب المظالم فان اظهار التوبة والاصلاح المقصود
حفظ النفس والمال سهل ولهذا لم نعلم خلافا فاعتمد ان السارق او الزاني
لو اظهر التوبة بعد ثبوت الحد عليه عند السلطان لم يسقط الحد عنه وقد رجم
النبي صلى الله عليه وسلم ماعز او الغامدية واخبر بحسن توبتهما وحسن مصيرهما
وكذلك لو قيل ان سب النبي صلى الله عليه وسلم يسقط بالتوبة وتجدد
الاسلام لم يردع ذلك الالسن عن انتهاك عرضه ولم يزجر النفوس عن استغلال
حرمة بل يؤذيه الانسان بما يريد ويصيب من عرضه ما شاء من انواع السب
والاذى ثم يجدد اسلامه ويظهر ايمانه وقد ينال المرء من عرضه ويقع
منه نقص له واستهزاء ببعض اقواله او اعماله وان لم يكن متقلا من دين
الى دين فلا نه يصعب على من هذه سبيله كما قال من عرضه واستخف
بجرمته ان يجدد اسلامه بخلاف الردة المجرمة عن الدين فان سقوط
القتل فيها بالعود الى الاسلام لا يوجب اجترأه الناس على الردة او الاثقال
عن الدين لا يقع الا عن شبهة قاذرة في القلب او شهوة قامة للعقل
فلا يكون قبول التوبة من المرتد محرضا للنفوس على الردة ويكون ما يتوقعه
من خوف القتل زاجرا له عن الكفر فانه اذا اظهر ذلك لا يتم مقصوده لعله
بانه يجبر على العود الى الاسلام وهنا من فيه استخفاف او اجترأه او سفاهة
تمكن من انتقاص النبي صلى الله عليه وسلم وعيبه والطعن عليه كما شاتم

يجدد الاسلام ويظهر التوبة وبهذا يظهر ان السب والشتم يظهر الفساد في الارض الذي يوجب الحد اللازم من الزنا وقطع الطريق والسرقه وشرب الخمر فان مر يد هذه المعاصي اذا علم انه تسقط عنه العقوبة اذا تاب فعلمها كما شاء كذ لك من يدعو ضعف عقله او ضعف دينه الى الانتفاص برسول الله صلى الله عليه وسلم اذا علم ان التوبة تقبل منه اتى ذلك متى شاء ثم تاب منه وقد حصل مقصوده بما قاله كما حصل مقصود او لائك بما فعلوه بخلاف مر يد الردة فان مقصوده لا يحصل الا بالمقام عليها وذلك لا يحصل له اذا قتل ان لم يرجع فيكون ذلك راد عاله وهذا الوجه لا يخرج السب عن ان يكون ردة ولكن حقيقته انه نوع من الردة يغلظ بما فيه من انتهاك عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قد تغلظ ردة بعض الناس بان ينضم اليها قتل وغيره فيتعمد القتل فيهادون الردة المجردة كما يتعمد القتل في قتل من قطع الطريق لغلظ الجرم وان لم يتعمد قتل من قتل لغرض آخر فعوده الى الاسلام يسقط موجب الردة المحضة ويبقى خصوص السب ولا بد من اقامة حده كما ان توبة القاطع قبل القدره عليه تسقط تحتم القتل ويبقى حق اولياء المقتول من القتل او الدية او العفو وهذه مناسبة ظاهرة وقد تقدم نص الشارع وتنبه على اعتبار هذا المعنى فان قيل تلك المعاصي يدعوا اليها الطمع مع صحة الاعتقاد فلو لم يشرع عنها زاجر لتسارعت النفوس اليها بخلاف سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الطبع لا يدعوا اليه الا بخلل في الاعتقاد اكثر ما يوجب الردة فعلم ان مصدره اكثر ما يكون الكفر فيلزمه عقوبة

الكافر وعقوبة الكافر مشروطة بعدم التوبة وإذا لم يكن إليه مجرد باحث
طبعي لم يشترع ما يجر عنه وإن كان حراماً كالاستخفاف في الكتاب
والدِين ونحو ذلك قلنا بل قد يكون إليه باحث طبعي غيرا للخلل في
الاعتقاد من الكبر الموجب للاستخفاف ببعض أحواله وأفعاله والغضب
الداعي إلى الوقعة فيه إذا خالف الغرض بعض أحكامه والشهوة الحاملة
على ذلك ما يخالف الغرض من أموره وغير ذلك فهذه الأمور قد تدعو للانسان
إلى نوع من السب له وضرب من الأذى والانتقاص وإن لم يصد إلا مع
ضعف الإيمان به كما أن تلك المعاصي لا تصد أيضاً إلا مع ضعف الإيمان
وإذا كان كذلك فقبول التوبة من هذه الحالة يوجب اجتراء أمثاله على
أمثال كلماته فلا يزال العرض منهوكاً والحرمة مخفورة بخلاف قبول التوبة
من يريد انتقالاً من الدين إلى دين آخر أو إلى تعطيل فإنه إذا علم أنه
يستتاب على ذلك فإن تاب وألّا قتل لم ينتقل بخلاف ما إذا قصد
السب عن كفرة ثم آمن به فإن علمه بأنه إذا أظهر السب لا يقبل
منه إلا الإسلام أو السيف يردعه عن هذا السب إلا أن يكون مراداً
للاسلام ومتى أراد الإسلام فالسلام يجب ما كان قبله فليس فيه
سقوط القتل باسلام الكافر من الطريق إلى الوقعة في مرضه ما في سقوطه
بتجديد اسلام من يظهر الإسلام وأيضاً فإن سب النبي صلى الله عليه وسلم
حتى آدمي فلا يسقط بالتوبة كحد القذف وكسب غيره من البشر ثم من
فرق بين المسلم والذمي قال المسلم قد التزم أن لا يسب ولا يعتقد شبهة فإذا

انني ذلك اقيم عليه حده كما يقام عليه حد الخمر والحزير والخنزير والكل على كل ما لم يمت
والخنزير والكافر لا يلتزم تحريم ذلك ولا يعتقد فلا تجب عليه اقامة حده
كما لا تجب عليه اقامة حد الخمر ولا يبرز على الميت والخنزير نعم اذا اظهره
نقض العهد الذي يتناو بينه فصار بمنزلة الحربي فقتله لذلك فقط لا لكونه
انني حدا يعتقد بجرمته فاذا اسلم منقط عنه العقوبة على الكفر ولا عقوبة عليه
لخصوص السب فلا يجوز قتله وحقيقة هذه الطريقة ان سب النبي
صلي الله عليه وسلم لما فيه من الغضاضة عليه يوجب القتل تعظيما لجرم منعت زيرا
له وتوقيرا وتكالا عن التعريض له والحد لما يقام على الكافر فيما يعتقد شرعيه
خاصة لكنه اذا اظهر ما يستند عليه من الحرمان عندنا زجر عن ذلك وهو صواب
عليه كما اذا اظهر الخمر والخنزير فاظهار السب اما ان يكون كذبه الاشياء
كما زعمه بعض الناس او يكون نقضا للعهد كما قاله المسلمين على التقديرين
فالا سلام يسقط تلك العقوبة بخلاف ما يصيبه المسلم مما يوجب الحد عليه
وايضاً فان الردة على قسمين ردة مجردة وردة مغلظة شرع القتل على
خصوصها وكل منهما قد قام الدليل على وجوب قتل صاحبها والادلة الدالة
على سقوط القتل بالتوبة لا تعم القسمين بل لتبادل على القسم الاول كما
يظهر ذلك لمن تأمل الادلة على قبول توبة المرتد فيبقى القسم الثاني وقد قام
الدليل على وجوب قتل صاحبه ولم يأت نص ولا اجماع لسقوط القتل
عنه والقياس متعذر مع وجود الفرق الجلي فاقطع الالحاق والذي يحقق
هذه الطريقة انه لم يأت في كتاب ولا سنة ولا اجماع ان كل من ارتد بآي

قول او اي فعل كان فانه يسقط عنه القتل اذا تاب بعد القدرة عليه بل
الكتاب والسنة والاجماع قد فرق بين انواع المرتدين كما سنذكره وانما
بعض الناس يجعل برأية الردة جنساً واجداً على تباین انواعه ويقس
بعضها على بعض فاما لم يكن معه عموم نطقي يعم انواع المرتد لم يبق
الا القياس وهو فاسد اذا فارق الفرع الاصل بوصفه تأثير في الحكم وقد
دل على تأثيره نص الشارع وتبنيه والمناسبة المشتملة على المصلحة المعبرة
وتقرير هذا من ثلاثة اوجه احدها ان دلائل قبول توبة المرتد مثل
قوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم الى قوله الا الذين
تابوا بعد ذلك واصبحوا وقوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه
ولجوها ليس فيها الا توبة من كفر بعد الايمان فقط دون من انضم
الى كفره من اذى واضرار وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما فيها قبول توبة من جرد الردة فقط وكذلك سنة الخلفاء
الراشدين انما تضمنت قبول توبة من جرد الردة وحارب بعد
ارتدادهم كحاربة الكافر الاصل على كفره فمن دعى ان في الاصول
ما يعم توبة كل مرتد سواء جرد الردة او غلظها باي شيء كان فقد
اخطأ وحينئذ فقد قامت الادلة على وجوب قتل الساب وانه مرتد
ولم تدل الاصول على ان مثله يسقط عنه القتل فيجب قتله بالادلة السالم عن
المعارض الثاني ان الله سبحانه قال كيف يهدي الله قوما كفروا بعد
ايمانهم وشهدوا ان الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم

الظالمين أو تلك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون • إلا الذين تابوا من قبلهم
بعد ذلك وأصلحوا فإِنَّ الله غفور رحيم • إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم
أزدادوا كفرا لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون • فأخبر سبحانه أن
من أزداد كفرا بعد إيمانه لن تقبل توبته ففرق بين الكفر الزيد كفرا
والكفر النجر دعي تقبل التوبة من الثاني دون الأول فمن زعم أن كل كفر
بعد الإيمان تقبل منه التوبة فقد خالف نص القرآن وهذه الآية إن كان
قد قيل فيها أن أزداد الكفر المقام عليه إلى حين الموت وإن التوبة المنسية
هي توبته عند الفرغ من يوم القيامة فالآية أهم من ذلك وقد رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بين النوعين فقبل توبة جماعة من المرتدين
ثم إنه أمر بقتل مقيس بن صبابه يوم الفتح من غير استئذان لما ضم إلى رد ثم قتل
المسلم وأخذ المال ولم يذب قبل القدره عليه وأمر بقتل العرينيين لما ضموا إلى
ردتهم نحو ما من ذلك وكذلك أمر بقتل ابن خطل لما ضم إلى ردته السب
وقتل المسلم وأمر بقتل ابن أبي سريح لما ضم إلى ردته الطعن عليه والافتراء
وإذا كان الكتاب والسنة قد حكما في المرتدين بحكمين ورأيت أن من ضر
وأذى بلزدة أذى يوجب القتل لم يستقط عنه القتل إذا تاب بعد القدره
عليه وإن تاب مطلقا ومن بدل دونه فقط لم يصح القول بتوبة المرتد
مطلقا وكان السب من القسم الذي لا يجب أن تقبل توبته كما دلت عليه
السنة في قصة ابن أبي سريح ولأن السب إبداء عظيم للمسلمين أعظم عليهم من

المحاربة باليد كما تقدم تقريره فيجب ان يتحتم عقوبة فاعله و لان المرئى المجرد
 انما يقتله لمقامه على التبديل فاذا عاود الد بين الحق زال المبيع له كما يزول
 المبيع لدم الكافر الاصلى باسلامه وهذا الساب اتى من الاذى لله ورسوله
 بعد المعاهدة على ترك ذلك بما اتى به وهو لا يقتل لمقامه عليه فان ذلك
 ممتنع فصار قتله كقتل المحارب باليد وبالجملة فمن كانت ردة محاربة لله
 ورسوله يد او لسان فقد دلت السنة المفسرة للكتاب انه من كفر كفرا
 مزيد الا تقبل توبته منه * الوجه الثالث * ان الردة قد تجرد عن
 السب والشتم فلا تضمنه ولا تستلزمه كما تجرد عن قتل المسلمين واخذ اموالهم
 اذ السب والشتم افراط في العداوة وابلغ في المعادة مصدره شدة سفه
 الكافر وحرصه على فساد الدين واضرار اهله ولربما صدر عن من يعتقد
 النبوة والرسالة لكن لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من التوقير والالتقاء
 فصا ر ينزلة ابليس حيث اعتقد ربوبية الله سبحانه بقوله رب وقد ايقن
 ان الله امره بالسجود ثم لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من الاستسلام
 والانقياد بل استكبر و طاند معاندة معارضة طاعن في حكمة الامر
 ولا فرق بين من يعتقد ان الله ربه وان الله امره بهذا الامر ثم يقول انه لا يطيعه
 لان امره ليس بصواب ولا سداد وبين من يعتقد ان محمد رسول الله
 وانه صادق واجب الاتباع في خبره وامره ثم يسبه او يعيب امره
 لو شيئا من احواله او تنقصه انتقاصا لا يجوز ان يستحقه الرسول وذلك ان
 الايمان قول وعمل فمن اعتقد الواحدانية في الالهية لله سبحانه وتعالى

والرسالة بعدة ورسوله ثم لم يتبع هذا الاعتقاد موجبه من الاجل جلال
والاكرام الذي هو حال في القلب يظهر اثره على الجوارح بل قارن
الاستغناء والتسفيه والازدراء بالقول او بالفعل كان وجود ذلك الاعتقاد
كعدمه وكان ذلك موجبا لفساد ذلك الاعتقاد ومن يلا لما فيه من المنفعة
والصلاح اذ الاعتقادات الايمانية تزكي النفوس وتصلحها فتى لم توجب زكاة
النفس ولا صلاحها فاذك الالاهم لم ترسخ في القلب ولم تصر صفة ونعتا
لنفس ولا صلاحا واذا لم يكن علم الايمان المفروض صفة لقلب الانسان
لازمة لم ينفعه فانه يكون بمنزلة حديث النفس وخواطر القلب والنجاسة
لا تحصل الا يقين في القلب ولو انه مثقال ذرة في هذا اقياسه وبين الله واماني
الظاهر فيجري الاحكام على ما يظهره من القول والفعل والغرض بهذا التنبيه
على ان الاستهزاء بالقلب والانتقاص يتنافى الايمان الذي في القلب منافاة
الضد ضد والاستهزاء باللسان يتنافى الايمان الظاهر باللسان كذلك والغرض
بهذا التنبيه على ان السب الصادق عن القلب يوجب الكفر ظاهرا وباطنا
هذا مذهب الفقهاء وغيرهم من اهل السنة والجماعة خلاف ما يقوله بعض
الجهمية والمرجئة القائلين بان الايمان هو المعرفة والقول بلا عمل من اعمال
القلب من انه انما ينافيه في الظاهر وقد يجامعه في الباطن وربما يكون لنا
ان شاء الله تعالى غود الى هذا الموضوع والغرض هنا انه كما ان الردة تجرد عن السب
فكذلك قد تجرد عن قصد تبديل الدين واردة التكذيب بالرسالة كما
تجرد كفر ابليس عن قصد التكذيب بالبروقية وان كان عدم هذا القصد

لا ينفعه كما لا ينفع من قال الكفر ان لا يقصد ان يكفر واذا كان كذلك
 فالشارع اذا امر بقبول توبة من قصد تبديل دينه الحق وغير اعتقاده
 وقوله فانما ذلك لان مقتضى القتل الاعتقاد الطارى واعدام الاعتقاد الاول
 فاذا اعد ذلك الاعتقاد الايماني وزال هذا الطارى كان بمنزلة الماء والمصير
 يتجسس بغيره ثم يزول التغير فيعود حلالا لان الحكم اذا ثبت بعلة
 زال بزوالها وهذا الرجل لم يظهر بمجرد تغير الاعتقاد حتى يعود معصوما بعوده
 اليه وليس هذا القول من لوازم تغير الاعتقاد حتى يكون حكمه حكمه اذ قد
 يتغير الاعتقاد كثيرا ولا يكون به اذى في ورسوله واضرار المسلمين
 يزيد على تغير الاعتقاد ويفعله من يظن سلامة الاعتقاد وهو كاذب عند الله
 ورسوله والمؤمنين في هذه الدعوى والظن ومعلوم ان المفسدة في هذا
 اعظم من المفسدة في مجرد تغير الاعتقاد من هذين الوجهين من جهة كونه
 اضرارا اوائدا ومن جهة كونه قد يظن او يقال ان الاعتقاد قد يكون سالما
 معه فيصد رعن لا يريد الانتقال من دين الى دين ويكون فساد اعظم
 من فساد الانتقال اذا الانتقال قد علم انه كفر فتزعم عنه ما نزع عن الكفر
 وهذا قد يظن انه ليس بكفر الا اذا صدرا استحلالا بل هو معصية وهو من
 اعظم انواع الكفر فاذا كان الداعي اليه غير الداعي الى مجرد الردة والمفسدة
 فيه مخالفة لمفسدة الردة وهي اشد منها لم يجز ان يلحق التائب منه بالتائب
 من الردة بالردة لان من شرط القياس قياس المعنى استواء الفرع والاصل
 في حكمه الحكم باستوائهما في دليل الحكمة اذا كانت خفية فاذا كان في الاصل

معاني مؤثرة يجوز ان تكون التوبة انما قبلت لاجلها وهي محدودة في الشرع
لم يجوز الا لا يلزم من قبول توبة من غفلت مفسدة جنايته او انقضت التوبة
توبة من غفلت مفسدة او بقيت هـ وحاصل هذا الوجه ان عصمة دم هذا
بالتوبة قياسا على المرتد مشعذ ولوجود الفرق المؤثر فيكون المرتد المنعقل الى
دين آخر ومن اتى من القول بما يضر المسلمين ويؤذي الله ورسوله وهو
موجب للكفر نوحين تحت جنس الكافر بعد اخلاله وقد شرعت التوبة
في حق الاول فلا يلزم شرع التوبة في حق الثاني لو جرد الفارق من حيث
لا ضرار ومن حيث ان مفسدة لا تزول بقبول التوبة هـ

فصل

في

قد تضمن هذه الدلالة على وجوب قتل الساب من المسلمين وان تاب واسلم ويوجبه
قول من فرق بينه وبين الذمي اذا اسلم وقد تضمن الدلالة على ان الذمي
اذا عاد الى الذمة لم يسقط عنه القتل بطريق الاولى فان عود المسلم الى الاسلام
احق لديه من عود الذمي الى ذمته ولهذا عامة العلماء الذين حققوا دم
هذا وامثاله بالعود الى الاسلام لم يقولوا مثل ذلك في الذمي اذا عاد الى
الذمة ومن تأمل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتله لبي فريضة
وبعض اهل خيبر وبعض ابني النضير واجلائه لبي النضير وبنو قينقاع يدان
نقض هؤلاء الذمة وحرصوا على ان يجيبهم الى عقد الذمة ثانيا فلم يفعل ثم
سنة خلفائه وطحايتهم في مثل هذا المؤذي وامثاله مع العلم بانه كان احرص
شيء على العود الى الذمة لم يسترب في ان القول بوجوب اعادة مثل هذا

الى الذمة قول مخالف للسنة ولا جماع خبر القرون وقد تقدم التنبيه على ذلك في حكم ناقض العهد مطلقا ولو لا ظهوره لاشبعنا القول فيه وانما احلنا على سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومستته من له بها علم فانهم لا يستريون انه لم يكن الذي بين النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اليهود هدنة موقته وانما كانت ذمة موبدة على ان الدار دار الاسلام وانه يجري عليهم حكم الله ورسوله فيما يختلفون فيه الا انهم لم يضرب عليهم جزية ولم يلزموا بالصغار الذي الزموا بعد نزول براءة لان ذلك لم يكن شرع بعد واما من قال ان الساب يقتل وان تاب واسلم وسواء كان كافرا او مسلما فقد تقدم دليله على ان المسلم يقتل بعد التوبة وان الذمي يقتل وان طلب العود الى الذمة واما قتل الذمي اذا وجب عليه القتل بالسب وان اسلم بعد ذلك فلم فيه طرف وهي دالة على تحتم قتل المسلم ايضا كما تدل على تحتم قتل الذمي

الطريقة الاولى قوله تعالى انما جزاء الذين يخاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذنابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فوجه الدلالة ان هذا الساب المذكور من المخاربين لله ورسوله الساعين في الارض فسادا الداخلين في هذه الآية سواء كان مسلما او معاهدا وكل من كان من المخاربين الداخلين في هذه الآية فانه يقام عليه الحد اذا قدر عليه قبل التوبة سواء تاب بعد ذلك او لم يتب فهذا الذمي او المسلم اذا سب

السب في جوب قتل الذمي

الطريقة الاولى

ثم اسلم بعد ان كل واحد قد ر عليه قبل التوبة فيجب اقامة الحد عليه
 وحده القتل فيجب قتله سواء تاب او لم يتب والدليل مبني على
 مقدمتين احدهما انه داخل في هذه الآية والثانية ان ذلك
 يوجب قتله اذا اخذ قبل التوبة لما المقدمة الثانية فظاهرة فان لم نعلم به
 مخالفا في ان المحاريين اذا اخذوا قبل التوبة وجب اقامة الحد عليهم وان
 تابوا بعد الاخذ وذلك بين في الآية فان الله اخبر ان جزاء من احدى هذه
 الحدود الاربعة الا الذين تابوا من قبل ان تقدر روا عليهم فالتائب قبل
 القدرة ليس جزاء شيئا من ذلك وغيره احد هذه جزاءه وجزاء
 اصحاب الحدود يجب اقامته على الآية لان جزاء العقوبة اذا لم يكن حقا لا دمي
 حتى بل كان حدا من حدود الله وجب استيفاؤه باتفاق المسلمين وقد
 قال تعالى في آية السرقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا فامر بالقطع جزاء
 على ما كسبوا فلولا لم يكن الجزاء المشروع الحدود من العقوبات واجبا
 لم يعمل وجوب القطع به اذ العلة المطلوبة يجب ان تكون ابلغ من الحكم
 واقرى منه والجزاء اسم للفعل واسم لما يجازى به ولهذا قرئ قوله تعالى
 فجزاء مثل ما قتل بالتوين وبالاضافة وكذلك الثواب والعقاب
 وغيرها فالقتل والقطع قد يسمى جزاء ونكالا وقد يقال فعل هذه ليجز به
 وللجزاء ولهذا قال الا كثرون انه نصب على المفعول له والمعنى ان الله
 امر بالقطع ليجزيهم ولينكل عن فعلهم وقد قيل انه نصب على المصدر لان
 معنى اقطعوا اجزؤهم ونكلوا وقيل انه على الحال اي فاقطعوه مجزين

منكبين هم وغيرهم او جازين مشككين وبكل حال فالجزاء ما موربه
او ما مور لاجله فثبت الله وانجب الحصول شرعا وقد اخبر ان جزاء
المحاربين احد الحدود الاربعة فيجب تحصيلها اذ الجزاء هنا يتحد فيه معنى
القتل ومعنى المحزى به لان القتل والقطع والصلب هي افعال وهي عين
ما يحزى به وليست اجساما بمنزلة المثل من انتم يبين ذلك ان لفظ الآية خبر
عن احكام الله سبحانه التي يومر الامام بفعلها ليست عن الحكم الذي يخبر فيه
بين فعله وتركه اذ ليس الله احكام في اهل الذنوب بخير الامام بين فعلها
وترك جميعها وايضا فانه قال ذلك لم يحزى في الدنيا والمحزى لا يحصل
الا باقامة الحدود لا بتعطيلها . وايضا فانه لو كان هذا الجزاء الى الامام له
اقامته وتركه بحسب المصلحة لندب الى العفو كما في قوله تعالى وان عاقبتهم
فغافقوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لحو خير للصابرين . وقوله والجروح
قصاص فمن تصدق به فهو كفارة وقوله ودية مسلمة الى اهله الا ان
تصدقوا . وايضا فالادلة على وجوب اقامة الحدود على السلطان من
السنة والاجماع ظاهرة ولم نعلم مخالفا في وجوب جزاء المحاربين ببعض
ما ذكر الله في كتابه ولما اختلفوا في هذه الحدود هل يخير الامام بينها بحسب
المصلحة او لكل جرم جزاء محدد شرعا كما هو مشهور فلا حاجة الى الاطلب في
وجوب الجزاء لكن نقول جزاء الساب القتل عينا بما تقدم من الدلائل الكبيرة
ولا يخير الامام فيه بين القطع والاتقاء . واذ كان جزاءه القتل من هذه
الحدود وقد اخذ قبل الثوبة وجب اقامة الحد عليه اذا كان من المحاربين

بلا ترد قلبيين المقدمة الاولى وهي ان هذا من المحاربين لله ورسوله والذين
 في الارض من فسادا وذلك من وجوه احدها ما روينا من حديث عبد الله بن
 صالح كاتب الليث قال ثنا معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن
 ابن عباس رضي الله عنهما قال ونحوه انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
 ويسعون في الارض فسادا قال كان قوم من اهل الكتاب بينهم وبين
 النبي صلى الله عليه وسلم عهد وميثاق فتمضوا للهدى وفسدوا في الارض فخير الله
 رسوله صلى الله عليه وسلم ان شاء ان يقتل وان شاء ان يصلب وان شاء ان
 يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف واما النبي فهو ان يهرب في الارض فان جاء
 تابئا قد خل في الاسلام قبل منه ولم يواخذ بما سلف منه ثم قال في موضع آخر وذكر
 هذه الآية من شهر السلاح في بقعة الاسلام واخاف السيل ثم ظفر به وقدر
 عليه فامام المسلمين فيه بالخيار ان شاء قتله وان شاء صلبه وان شاء قطع يده
 ورجله ثم قال او ينفوا من الارض يخرجوا من دار الاسلام الى دار الحرب
 فان تابوا من قبل ان تمسكوا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم وكذلك
 روى محمد بن يزيد الواسطي عن جوير عن الضحاك قوله تعالى انما جزاء
 الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا قال كان ثامن من
 اهل الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد وميثاق فظفروا
 بالميثاق وفسدوا في الارض فخير الله رسوله ان يقتل ان شاء او يصلب او
 يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف واما النبي فهو ان يهرب في الارض و
 لا يقدر عليه فان جاء تابئا بخلافه في الاسلام قبل منه ولم يواخذ بما عمل وقال

الضحك ايمارجل مسلم قتل او اصاب حدا او مالا لمسلم فلتحق بالمشر كين
 فلاتوبة له حتى يرجع فيضع يده في يد المسلمين فيقر بما اصاب قبل ان يهرب
 من دم او غيره اقيم عليه او اخذ منه ففى هذين الاثرين انها نزلت في قوم
 معاهد ين من اهل الكتاب لما نقضوا العهد و افسدوا في الارض وكذلك
 في تفسير الكلبى عن ابي صالح عن ابن عباس وان كان لا يعتمد عليه اذا اقر
 انها نزلت في قوم موادعين وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وادع هلال بن عويم وهو ابوردة الاسلمى على ان لا يعينه ولا يعين عليه
 ومن اتاه من المسلمين فهو آمن ان يهاج ومن اتى المسلمين منهم فهو آمن ان يهاج ومن
 سر بهلال بن عويم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو آمن ان يهاج قال
 فر قوم من بنى كنانة يريدون الاسلام بناس من اسلم من قوم هلال بن عويم
 ولم يكن هلال يومئذ شاهدا فنهذوا اليهم فقتلوه واخذوا اموالهم فبلغ ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل عليه جبريل بالقصة فيهم فقد ذكر انها
 نزلت في قوم معاهد ين لكن من غير اهل الكتاب * وروى عكرمة عن
 ابن عباس وهو قول الحسن انها نزلت في المشر كين ولعله اراد
 الذين نقضوا العهد كما قال هو لاء فان الكافر الاصل لا يتطبق عليه حكم
 الآية والذي يحقق ان ناقض العهد بما يضر المسلمين داخل في هذه الآية من
 الاثر ما قد مناه من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه اتى برجل من
 اهل الذمة نخس بامرأة من المسلمين حتى وقعت فتجملها فامر به عمر فقتل
 وصلب فكان اول مصلوب في الاسلام وقال يا ايها الناس اتقوا الله في ذمة

محمد صلى الله عليه وسلم ولا تظلموهم فمن فعل هذا فلا ذمة له وقد رواه عنه
عوف بن مالك الأشجعي وغيره كما تقدم وروى عبد الملك بن حبيب
بإسناده عن عياض بن عبد الله الأشعري قال مرت امرأة تسير على بغل
فخنس بها عالج فوقعت من البغل فبدا بعض عورتها فكتب بذلك أبو صيدة
ابن الجراح إلى عمر رضي الله عنه فكتب إليه عمر أن اصلب العالج في ذلك
المكان فانالم نعاهد هم على هذا انما عاهدناهم على ان يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون وقد قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل في مجوسى فجر بمسلة يقتل
هذا نقض العهد وكذلك ان كان من اهل الكتاب يقتل ايضاً قد صلب
عمر رجلا من اليهود فجر بمسلة هذا نقض العهد قيل له ترى عليه الصلب
مع القتل قال ان ذهب رجل الى حديث عمر كانه لم يجب عليه فهو لاه
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر وأبو عبيدة وعوف بن مالك
ومن كان في عصرهم من السابقين الاولين قد استحلوا قتل هذا وصلبه
وبين عمر انالم نعاهد هم على مثل هذا الفساد وان العهد انتقض بذلك فعلم انهم
تاولوا فيمن نقض العهد بمثل هذا انه من محاربة الله ورسوله والسعى في الارض
فسادا فاستحلوا ذلك قتله وصلبه والا فصلب مثله لا يجوز الا لمن ذكره الله في
كتابه وقد قال آخرون منهم ابن عمرو بن عيسى بن مالك ومجاهد ومعيد بن جبير
وعبد الرحمن بن جبير ومكحول وقتادة وغيرهم رضي الله عنهم انها نزلت في العربيين
الذين ارتدوا عن الاسلام وقتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم وامشاقوا ابل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث العربيين مشهور لا منافاة بين الحديثين

فان سبب النزول قد يتعدى كون اللفظ عام في مدلوله وكذلك كان عامة
 العلماء على ان الآية عامة في العلم والمزئد والناقض كما قال الاوزاعي في
 هذه الآية هي الحكم بحكم الله في هذه الامة على من حارب مقيما على الاسلام
 او غير تداخلة فيمن حارب من اهل الذمة وقد جاءت آثار صحيحة من
 علي بن ابي طالب وابي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم تقتضي ان حكم هذه
 الآية ثابت فيمن حارب المسلمين بقطع الطريق ونحوه مقيما على اسلامه ولهذا
 يستدل بجمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حد قطاع الطريق
 بهذه الآية والمقصود هنا ان هذا الناقض للعهد والمراد عن الاسلام بما فيه
 الضرر داخل فيها كما ذكرنا لانه عن الصحابة والتابعين وان كان يدخل
 فيها بعض من هو مقيم على الاسلام وهذا الساب ناقض للعهد بما فيه ضرر على
 المسلمين وضرر قد بما فيه ضرر على المسلمين فيدخل في الآية وما يدل على
 انه قد عني بها ناقضوا العهد في الجملة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي بني قينقاع
 والنضير لما نقضوا العهد الى ارض الحرب وقتل بني قريظة وبعض اهل
 خيبر لما نقضوا العهد والصحابة قتلوا وصلبوا بعض من فعل ما ينقض العهد من
 الامور المضرة بحكم النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه في اختلفا ناقض
 العهد بحكم الله في هذه الآية مع صلاحه لان يكون امثالا لما امر الله فيها دليل على
 انهم مرادون منها الوجه الثاني ان ناقض العهد والمراد المؤذي لا ريب انه
 محارب لله ورسوله فان حقيقة نقض العهد محاربة المسلمين ومحاربة المسلمين
 محاربة لله ورسوله وهو اول بهذا الاسم من قاطع الطريق ونحوه لان ذلك مسلم

لكن لما حارب المسلمون على الدنيا كان محارباً لله ورسوله فالذي يحاربهم على الدين أولى أن يكون محارباً لله ورسوله ثم لا يخلوا ما إن لا يكون محارباً لله ورسوله حتى يقاتلهم ويمتنع منهم أو يكون محارباً إذا فعل ما يضرهم مما فيه نقض العهد وإن لم يقاتلهم والأول لا يصح لما قد مناه من أن هذا قد نقض العهد وصار من المحاربين ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال إيماننا عهد تعاطي سب الأنبياء فهو محارب غادرهم وعمر وسائر الصحابة قد جعلوا الذمي الذي تجلج المسلمة بعد أن نخس بها الدابة محارباً بمجرد ذلك حتى حكموا فيه بالقتل والصلب فعلم أنه لا يشترط في المحاربة المقاتلة بل كلما نقض العهد عندهم من الأقوال والأفعال المضرة فهو محارب داخل في هذه الآية فان قيل • فيلزم من هذا أن يكون كل من نقض العهد بما فيه ضرر يقتل إذا أسلم بعد القدرة عليه • قيل • وكذلك تقول وعليه يدل ما ذكرناه في سبب نزولها فإنها إذا نزلت فبين نقض العهد بالفساد وقد قيل فيها إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم علم أن التائب بعد القدرة مبقى على حكم الآية • الوجه الثالث • أن كل ناقض للعهد فقد حارب الله ورسوله ولولا ذلك لم يجز قتله ثم لا يخلوا إيماناً يقتصر على نقض العهد بأن يلحق بدار الحرب أو يضم إلى ذلك فساداً فإن كان الأول فقد حارب الله ورسوله فقط فهذا لم يدخل في الآية وإن كان الثاني فقد حارب وسعى في الأرض فساداً مثل أن يقتل مسلماً أو يقطع الطريق على المسلمين أو ينصب مسلمة على نفسها أو يظهر الطعن في كتاب الله ورسوله ودينه أو يفتن مسلماً عن دينه فإن هذا قد حارب الله ورسوله

نقضه العهد وسعى في الارض فسادا بفعله ما يقصد على المسلمين اما دينهم
او دنياهم وهذا قد دخل في الآية فيجب ان يقتل او يقتل ويصلب او ينفي من
الارض حتى يلحق بارض الحرب ان لم يقدر عليه او تقطع يده ورجله ان
كان قد قطع الطريق واخذ المال ولا يسقط عنه ذلك الا ان يتوب من
قبل ان يقدر عليه وهو المطلوب * الوجه الرابع * ان هذا الساب محارب لله
ورسوله ساع في الارض فسادا فدخل في الآية وذلك لانه عدو لله
ورسوله ومن عادى الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله وذلك لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي سبه من يكفيني عدوى وقد تقدم
ذكر ذلك من غير وجه واذا كان عدوا له فهو محارب * وروى البخاري
في صحيحه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تبارك
وتعالى من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة * وفي الحديث عن معاذ بن جبل
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اليسير من الرياء شرك ومن
عادى اولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة فاذا كان من عادى واحدا من الاولياء قد
بارز الله بالمحاربة فكيف من عادى صفوة الله من اوليائه فانه يكون اشد مبارزة
له بالمحاربة واذا كان محاربا لله لا جل عداوته للرسول فهو محارب للرسول
بطريق الاولى فثبت ان الساب للرسول محارب لله ورسوله * فان قيل * فلو سب
واحدا من اولياء الله غير الانبياء فقد بارز الله بالمحاربة فانه اذا سبه فقد عاداه كما
ذكرتم واذا عاداه فقد بارز الله بالمحاربة كما نصه الحديث الصحيح ومع هذا لا يدخل
في المحاربة المذكورة في الآية فقد انتقض الدليل وذلك يوجب صرف المحاربة الى

المحاربة باليد قبل هذا باطل من وجوه احدها اذ ليس كل من
سب غير الانبياء يكون قد عاداهم اذ لا دليل يدل على ذلك وقد قال
سبحانه وتعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد
احتملوا بهتاناً وثأماً مبیناً بعد ان اطلق انه من آذى الله ورسوله فقد
لعنه الله في الدنيا والآخرة فعلم ان المؤمن قد يؤذى بما اكتسب ويكون
آذاه بحق كقائمة الحدود والانتصار في الشتم ونحو ذلك مع كونه
ولي الله واذا كان واجبا في بعض الاحيان او جائزا لم يكن مؤذيه في تلك
الحال عدوا له لان المؤمن يجب عليه ان يوالي المؤمن ولا يعاديه وان
عاقبه عقوبة شرعية كما قال تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا
وقال تعالى من يتولى الله ورسوله والذين آمنوا الثاني ان من سب
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد يكون مع السب مواليه من وجه
آخر فان سب المسلم اذا لم يكن بحق كان فسوقا وفاسقا لا يعادي
المؤمنين بل يواليهم ويعتقد مع السب للمؤمن انه يجب موالاته من وجه
آخر اما سب النبي صلى الله عليه وسلم فانه ينافي اعتقاد نبوته ويستلزم البراءة
منه والمعاداة له لان اعتقاد عدم نبوته وهو يقول انه نبي يوجب ان يعامل
معاملة النبيين وذلك يوجب ابلغ العداوات له الثالث لو فرض ان سب
غير النبي صلى الله عليه وسلم عداوة له لكن ليس احد بعينه يشهد له انه ولي الله
شهادة توجب ان ترتب عليها الاحكام المبيحة للدماء بخلاف الشهادة
للنبي بالولاية فانها بعينه نعم لما كان الصحابة قد يشهد لبعضهم بالولاية خرج

في قتل سابعهم خلاف مشهور بما بينه ان شاء الله تعالى عليه . الرابع . انه لو فرض انه عادي وليا علم انه ولي قائم يدل على انه باور الله بالمحاربة وليس فيه ذكر محاربة الله ورسوله والجزاء المذكور في الآية انما هو لمن حارب الله ورسوله ومن سب الرسول فقد عاده ومن عاده فقد حاربه وقد حارب الله ايضا كما دل عليه الحديث فيكون محاربا لله ورسوله ومحاربة الله ورسوله اخص من محاربة الله والحكم المعلق بالاخص لا يدل على انه معلق بالاعم وذلك ان محاربة الرسول تقتضي مشاقته على ما جاء به من الرسالة وليس في معاداة ولي بعينه مشاقة في الرسالة بخلاف الطعن في الرسول . الخامس . ان الجزاء في الآية لمن حارب الله ورسوله اوسع في الارض فسادا والطاعن في الرسول قد حارب الله ورسوله كما تقدم وقد سعى في الارض فسادا كما سيأتي وهذا الساب للولي وان كل من حارب الله فلم يسع في الارض فسادا لان السعي في الارض فسادا انما يكون بافساد عام لدين الناس او دنياهم وهذا انما يتحقق في الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لا يجب على الناس الايمان بولاية الولي ويجب عليهم الايمان بنبوة النبي . السادس . ان ساب الولي لو فرض انه محارب لله ورسوله فخروجه من اللفظ العام لدليل اوجهه لا يوجب ان يخرج هذا الساب للرسول لان الفرق بين العداوتين ظاهري والقول العام اذا خصت منه صورة لم تخص منه صورة اخرى لاتساويها لا بدليل آخر . السابع . ان حمله على المحاربة باليد متعذر ايضا في حق الولي لان من

علاؤه لم يوجب ذلك ان يدخل في حكم الآية على الاطلاق مثل ان
يضر به ونحو ذلك فلا فرق اذ في حقه بين المعادة باليد واللسان
بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا فرق بين ان يعاديه بيد او لسان
فانه يمكن دخوله في الآية وذلك مقرر الاستدلال كما تقدم
واذا ثبت ان هذا الساب محارب لله ورسوله فهو ايضا ساع في الارض
فسادا لان الفساد نوعان فساد الدنيا من الدماء والاموال والفروج وفساد
الدين والذي يوجب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويقع في مرضه يسعى
لفساد على الناس دينهم ثم بواسطة ذلك يفسد عليهم دنياهم وسواهم فرضنا
انه افسد على احد دينه او لم يفسد لانه سبحانه تعالى انما قال ويسعون في الارض
فسادا قيل انه نصب على المفعول له اي ويسعون في الارض للفساد وكما قال
واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب
الفساد والسعى هو العمل والفعل فمن سعى ليفسد امر الدين فقد سعى في الارض
فسادا وان خاب سعيه وقيل انه نصب على المصدر او على الحال تقديره
سعى في الارض مفسدا كقوله ولا تتوا في الارض مفسدين او كما يقال
جلس قعودا وهذا يقال لكل من عمل عملا يوجب الفساد وان لم يؤثر لعدم
قبول الناس له وتمكينهم اياه بمنزلة قاطع الطريق اذا لم يقتل احدا ولم يأخذ مالا
على ان هذا العمل لا يخلو من فساد في النفوس قط اذا لم يقيم عليه الحد وايضا
فانه لا ريب ان الطعن في الدين وتقييح حال الرسول في اعين الناس وتغييرهم
عنه من اعظم الفساد كما ان الدعاء الى تعزيره وتوقيفه من اعظم الصالح والفساد

ضد الصلاح وكان كل قول وعمل يحبه الله فهو من الصلاح وكل قول
 او عمل يبغضه الله فهو من الفساد قال سبحانه وتعالى ولا تقسدا في الارض بعد
 اصلاحها * يعني الكفر والمعصية بعد الايمان والطاعة لكن الفساد نوعان
 لازم وهو مصد رفسد يفسد فسادا ومتعد وهو اسم مصد رافسد يفسد
 افسادا كما قال تعالى سعي في الارض يفسد فيه ويهلك الحرث والنسل والله
 لا يحب الفساد * وهذا هو المراد هنا لانه قال يسعون في الارض فسادا وهذا
 انما يقال لمن افسد غيره لانه لو كان الفساد في نفسه فقط لم يقل سعي في الارض
 فسادا وهذا انما يقال في الارض لما انفصل عن الانسان كما قال سبحانه
 وتعالى ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب مبين * وقال
 سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم * وقال تعالى وفي الارض آيات للموقنين
 وفي انفسكم * وايضا فان الساب ونحوه انتهك حرمة الرسول وتقص قدره
 وآذى الله ورسوله وعباده المؤمنين واجرا النفوس الكافرة والمنافقة
 على اصطلام امر الاسلام وطلب اذلال النفوس المؤمنة وازالة عز الدين
 واسفال كلمة الله وهذا من ابلغ السعي فسادا * ويؤيد ذلك ان عامة ما ذكر في القرآن
 من السعي في الارض فسادا والافساد في الارض فانه قد عني به افساد الدين فثبت
 ان هذا الساب محارب لله ورسوله ساع في الارض فسادا فيدخل في الآية *
 الوجه الخامس * ان المحاربة نوعان * محاربة باليد * ومحاربة باللسان * والمحاربة
 باللسان في باب الدين قد تكون انكي من المحاربة باليد كما تقدم تقريره في المسئلة
 الاولى وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقتل من كان يحاربه باللسان

مع استبقائه بعض من حاربه باليد خصوصا محاربة الرسول صلى الله عليه وسلم بعد موته فانها انما تمكن باللسان وكذلك الفساد قد يكون باليد وقد يكون باللسان وما يفسده اللسان من الاديان اضعاف ما يفسده اليد كما ان ما يصلحه اللسان من الاديان اضعاف ما يصلحه اليد فثبت ان محاربة الله ورسوله باللسان اشد والسعي في الارض لفساد الدين باللسان او كد فهذا الساب لله ورسوله اولى باسم المحارب المفسد من قاطع الطريق الوجه السادس ان المحاربة خلاف المسألة والمسألة ان يسلم كل من المتسالمين من اذى الآخر فمن لم يسلم من يده او لسانه فليس بمسلم لك بل هو محارب ومعلوم ان محاربة الله ورسوله هي المغالبة على خلاف ما امر الله به ورسوله اذا المحاربة لذات الله ورسوله محال فمن سب الله ورسوله لم يسلم الله ورسوله لان الرسول لم يسلم منه بل طعنه في رسول الله مغالبة لله ورسوله على خلاف ما امر الله به على لسان رسوله وقد افسد في الارض كما تقدم فيدخل في الآية وقد تقدم في المسئلة الاولى ان هذا الساب محاد لله ورسوله مشاق لله تعالى ورسوله وكل من شاق الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله لان المحاربة والمشاقة سواء فان الحرب هو الشق منه سمي المحراب مجرا با واما كونه مفسدا في الارض فظاهر . واعلم ان كل ما دل على ان السب تقض للعهد فقد دل على انه محاربة لله ورسوله لان حقيقة تقض العهد ان الذي محاربا فلو لم يكن بالسب يعود محاربا لما كان ناقضا للعهد وقد قد منا في ذلك من الكلام ما لا يليق اعادته لما فيه من الاطالة فليراجع ماضى في هذا الموضع

بقي انه سعى في الارض فسادا وهذا واضح من ان يحتاج الى دليل فان اظهر
 كلمة الكفر والطعن في المسلمين والقدح في كتاب الله ودينه ورسوله
 وكل سببينه وبين خلقه لا يكون اشد منه فسادا وعامة الآي في كتاب الله
 التي تنهى عن الافساد في الارض فان من اكثر المراد به الطعن في الانبياء
 كقوله سبحانه عن المناققين الذين يخادعون الله والذين آمنوا . واذا قيل
 لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون . قال تعالى الا انهم هم المفسدون *
 وانما كان افسادهم تقاعصهم وكفرهم * وقوله لا تفسدوا في الارض بعد
 اصلاحها . وقوله سبحانه والله لا يحب الفساد . وقوله واصلم ولا تبغ سبيل
 المفسدين . واذا كان هذا محاربا لله ورسوله ما عيا في الارض فسادا
 تناولته الآية وشملته ومما يقرر الدلالة من الآية ان الناس فيها قسمان منهم
 من يجعلها مخصوصة بالكفار من مرتدو ناقض عهد ونحوها . ومنهم من
 يجعلها عامة في المسلم المقيم على اسلامه وفي غيره ولا اعلم احدا خصها بالمسلم
 المقيم على اسلامه فتخصيصها به خلاف الاجماع ثم الذين قالوا انها عامة قال
 كثير منهم قتادة وغيره قوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم هذه
 لاهل الشرك خاصة فمن اصاب من المشركين شيئا من المسلمين وهولم يحرب
 فاخذ مالا را اصاب دما ثم مات من قبل ان يقدر عليه اهد رعته ما مضى
 لكن المسلم المقيم على اسلامه محاربته انما هي باليد لان لسانه موافق مسالم للمسلمين
 غير محارب اما المرتد والناقض للعهد فمحاربته تارة باليد وباللسان اخرى
 ومن زعم ان اللسان لا تقع به محاربة فالادلة المتقدمة في اول المسئلة مع

ما ذكرناه هنا تدل على انه محاربة على ان الكلام في هذا المقام انما هو بعد
 ان نقرر ان السب محاربة وتقتض للعهد . واعلم . ان هذه الآية آية جامعة
 لانواع من المفسدين والدلالة منها هنا ظاهرة قوية لمن تأملها لا اعلم شيئا يدفعها
 ، فان قيل . مما يدل على ان المحاربة هنا باليد فقط انه قال الا الذين تابوا
 من قبل ان تقدروا عليهم وانما يكون هذا فيمن كان ممتنعا والشاتم ليس ممتنعا
 . قيل . الجواب من وجوه . احدها . ان المستثنى اذا كان ممتنعا لم يلزم
 ان يكون المستثنى ممتنعا لجواز ان تكون الآية نعم كل محارب يد او لسان
 ثم استثنى منهم الممتنع اذا تاب قبل القدرة فيبقى المقدور عليه مطلقا والممتنع
 اذا تاب بعد القدرة . الثاني . ان كل من جاء تابا قبل اخذه فقد تاب
 قبل القدرة عليه . سئل عطاء عن الرجل يجيء بالسرقة تابا قال ليس
 عليه قطع وقرأ الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم وكل من
 لم يخذ فهو ممتنع لاسيما اذا لم يوجد ولم تقم عليه حجة وذلك لان الرجل
 وان كان متعيا فيمكنه الاستخفاء والمهرب كما يمكن المصحر فليس كل من فعل
 جرما كان مقدورا عليه بل قد يكون طلب المصحر اسهل من طلب المقيم
 اذا كان لا يواريه في الصحراء خمر ولا غابة بخلاف المقيم في المصر وقد يكون
 المقيم له من يمنعه من اقامة الحد عليه وكل من تاب قبل ان يخذ ويرفع
 الى السلطان فقد تاب قبل القدرة عليه ، وايضا فاذا تاب قبل ان يعلم به
 وثبت الحد عليه فان جاء بنفسه فقد تاب قبل القدرة عليه لان قيام البينة
 وهو في ايدينا قدرة عليه فاذا تاب قبل هذين فقد تاب قبل القدرة

عليه قطعا الثالث ان المحارب باللسان كالمحارب باليد قد يكون ممنعا
وقد يكون المحارب باليد مستضعفاين قوم كثيرين وكما ان الذي يخاطر
بنفسه بقتال قوم كثيرين قليل فكذلك الذي يظهر الشتم ونحوه من
الضررين قوم كثيرين قليل وان الغالب ان القاطع بسيفه انما يخرج على
من يستضعفه فكذلك الذي يظهر الشتم ونحوه من الساب ونحوه انما يفعل
ذلك في الغالب مستغنيا مع من لا يتمكن من اخذه ورفعته الى السلطان
والشهادة عليه ومما يقرر الدلالة الاستدلال بالآية من وجهين اخرين
احدهما انها قد نزلت في قوم ممن كفروا وحارب بعد سلمه باتفاق الناس
فما علمناه وان كانت نزلت ايضا فيمن حارب وهو مقيم على اسلامه
فالذي اذ احارب اما بان يقطع الطريق على المسلمين او يشكره مسلمة على
نفسها ونحو ذلك يصير به محاربا وعلى هذا اذا تاب بعد القدرة عليه
لم يسقط عنه القتل الواجب عليه وان كان هذا قد اختلف فيه فان العمد
على الحجة فالسب للرسول اولى ولا يجوز ان ينخص بمن قاتل لاخذ المال
فان الصحابة جعلوه محاربا بدون ذلك وكذلك سب النزول الذي
ذكرناه ليس فيه انهم قتلوا احدا لاخذ مال ولو كانوا قتلوا احدا
لم يسقط القود عن قاتله اذا تاب قبل القدرة وكان قد قتله وله
عهد كما لو قتله وهو مسلم وايضا قطع الطريق اما ان يكون تقضا للعهد او يقام
عليه ما يقام على المسلم مع بقاء العهد فان كان الاول فلا فرق بين قطع الطريق
وغيره من الامور التي تضر المسلمين وحينئذ فمن نقص العهد به لم يسقط حده

وهو القتل اذا تاب بعد القدرة . وان كان الثاني لم ينتقض عهد الذي
 بقطع الطريق وقد تقدم الدليل على فساد . ثم ان الكلام هنا انما هو تنزيه
 عليه فلا يصح المنع بعد التسليم . الثاني . ان الله سبحانه فرّق بين التوبة قبل
 القدرة وبعد هالان الحدود اذا رفعت الى السلطان وجبت ولم يكن العفو
 عنها ولا الشفاعة بخلاف ما قبل الرفع ولان التوبة قبل القدرة عليه توبة
 اختيار والتوبة بعد القدرة توبة اكراه واضطرار بمنزلة توبة فرعون حين
 ادركه الفرق وتوبة الامم المكذبة لما جاءها الباس وتوبة من حضره الموت
 فقال اني تبت الان فلم يعلم مصتها حتى يسقط الحد الواجب ولان قبول
 التوبة بعد القدرة لو اسقط الحد لمعطلت الحدود والبقاء سد الفساد
 فان كل مفسد يتمكن اذا اخذ ان يتوب بخلاف التوبة قبل القدرة فانها
 تقطع دابر الشر من غير فساد فهذه معان مناسبة قد شهد لها الشارع بالاعتبار
 في غير هذا الاصل فتكون اوصافاً مؤثرة او ملائمة فيطل الحكم بها وهي
 بعينها موجودة في الساب فيجب ان يسقط القتل عنه بالتوبة بعد الاخذ لان
 اسلامه توبة منه وكذلك توبة كل كافر قال سبحانه تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة
 في مواضعين والحد قد وجب بالرفع وهذه توبة اكراه او اضطرار وفي
 قبولها تعطيل للحد ولا ينتقض هذا علينا بتوبة الحربي الاصل فانه لم يدخل في
 هذه الآية ولانه اذا تاب بعد الاسر لم يخل سبيله بل يسترق ويستعبد وهو احدى
 العقوبتين اللتين كان يعاقب باحداهما قبل الاسلام والساب لم يكن عليه الا عقوبة
 واحدة فلم يسقط كقاطع الطريق والمرتد المجرّد لم يسع في الارض فسادا

فلم يدخل في الآية ولا يرد نقضا من جهة المعنى لانا انما نعرضه للسيف ليعود الى الاسلام و انما تقتله لمقامه على تبديل الدين فاذا اظهر الاعادة اليه حصل المقصود الذي يمكننا تحصيله و زال المحذور الذي يمكننا ازالته و انما تعطيل هذا الحد ان يترك على رده غير مرفوع الى الامام ولم يقدح كونه مكرها بحيث في غرضنا لانا انما مطلبنا منه ان يعود الى الاسلام طوعا او كرها كما لو قاتلناه على الصلاة او الزكاة فبذلها طوعا او كرها حصل مقصودنا و الساب و نحوه من المؤذيين انما تقتلهم لما فعلوه من الاذى و الضرر لا مجرد كفرهم فاننا قد اعطيناهم العهد على كفرهم فاذا اسلم بعد الاخذ زال الكفر الذي لم يعاقب عليه بمجرد و اما الاذى و الضرر فهو افساد في الارض قد مضى منه كالا فساد بقطع الطريق لم يزل الاجتوبة اضطرار لم تطلب منه ولم يقتل ليفعل بل قوتل او لا ليذل و احدا من الاسلام او اعطاه الجزية طوعا او كرها فبذل الجزية كرها على انه لا يضر المسلمين فصرهم فاستحق ان يقتل فاذا تاب بعد القدرة عليه و اسلم كانت توبة مجازية مفسدة مقدور عليه

﴿ الطريقة الثانية ﴾ قوله سبحانه وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم و طعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم لعلهم ينتهون الآيات وقد قرأ ابن عامر و الحسن و عطاء و الضحاك و الاصمعي و غيرهم عن ابي عمرو لا ايمان لهم بكسر الهمزة و هي قراءة مشهورة و هذه الآية تدل على انه لا يعصم دم الطاعن ايمان ولا يمين ثانية و اما على قراءة الاكثرين فان قوله لا ايمان لهم اي لا وفاء بالايمان و معلوم انه انما اراد لا وفاء في المستقبل بيمين اخرى اذ عدم اليمين في الماضي قد تحقق بقوله وان نكثوا ايمانهم فاذا

﴿ الطريقة الثانية ﴾

هذا ان الناكث الطاعن امام في الكفر لا يعقد له عقد ثانياً ايلاً ❦ واما على
 قرأ قايين عامر فقد علم ان الامام في الكفر ليس له ايمان ولم يخرج هذا يخرج
 التعليل لقتالهم لان قوله تعالى قاتلوا ائمة الكفر ابلغ في اتقاء الايمان عنهم
 من قوله تعالى لا ايمان لهم وادل على علة الحكم ولكن يشبه والله اعلم ان يكون
 المقصود ان الناكث الطاعن امام في الكفر لا يوثق بما يظهره من الايمان
 كما لم يوثق بما كان عقده من الايمان لان قوله تعالى لا ايمان نكرة منفية
 بلا التي تنفي الجنس فتقتضي نفي الايمان عنهم مطلقاً ثبت ان الناكث الطاعن
 في الدين امام في الكفر لا ايمان له من هو لاء فانه يجب قتله وان اظهر
 الايمان ❦ يؤيد ذلك ان كل كافر فانه لا ايمان له في حال الكفر فكيف بائمة
 الكفر فتخصيص هو لاء بسلب الايمان عنهم لا بد ان يكون له موجب
 ولا موجب له الا نفيه مطلقاً عنهم المعنى ان هو لاء لا يرتجي ايمانهم فلا يستبقون
 وانهم لو اظهروا ايماناً لم يكن صحيحاً وهذا كما قال النبي صلى الله عليه
 وسلم اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم (١) لان الشيخ قد عسا في
 الكفر وكما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه في وصية لامراء الا جناد
 شرحبيل بن حسنة ويزيد بن ابي سفيان وعمرو بن العاص ستلقون
 اقواماً مجوفة رؤسهم فاضربوا معاقد الشيطان منها بالسيوف فلان اقتل رجلاً
 منهم احب الي من ان اقتل سبعين من غيرهم وذلك بان الله تعالى قال قاتلوا ائمة
 الكفر انهم لا ايمان لهم لعلهم ينتهون ❦ والله اصدق القائلين فانه لا يكاد يعلم
 احداً من الناقضين للهدوء الطائعين في الدين ائمة الكفر حسن اسلامه

بمخلاف من لم ينقض العهد أو نقضه ولم يطعن في الدين أو طعن ولم ينقض
 عهدا فان هؤلاء قد يكون لهم ايمان . يبين ذلك انه قال لعلم ينتهون اي من
 النقض والطعن كما سنقرده . وانما يحصل الا انتهاء اذا قوتلت الفئة الممنعة
 حتى تغلبوا واخذوا الواحد الذي ليس بممتنع فقتل لانه متى استعجب بعد التدرة
 طمع امثاله في الحياة فلا ينتهون . ومما يوضح ذلك ان هذه الآية قد قيل
 انها نزلت في اليهود الذين كانوا قد روا برسول الله صلى الله عليه وسلم ونكثوا
 ما كانوا اعطوا من اليهود والايان على ان لا يعينوا عليه اعداء . من المشركين
 وهموا بمعاونة الكفار والمنافقين على اخراج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة
 فاخبر انهم بدأوا بالتدرو ونكث العهد فامر بقناهم . ذكر ذلك القاضي ابو يعلى
 فلي هذا يكون سبب نزول الآية مثل مسئلتنا سواء . وقد قيل . انها نزلت
 في مشركي فريش ذكره جماعة وقالت طائفة من العلماء وبراءة انها نزلت بعد
 تبوك وبعد فتح مكة ولولم يكن حينئذ بقي بمكة مشرك يقاتل فيكون المراد من
 اظهر الاسلام من الطلقاء ولم يبق قلة من الكفر اذا اظهر والنفاق . ويؤيد
 هذا قراءة مجاهد والضحك نكثوا ايمانهم بكسر الحزة فتكون دالة على ان
 من نكث عهده الذي عاهد عليه من الاسلام وطعن في الدين فانه يقاتل
 وانه يقاتل له قال من نصر هذه الآية قال فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا
 الزكاة فآخوانكم في الدين ثم قال وان نكثوا ايمانهم فلعنهم انهم انكث بعد هذه
 التوبة لانه قد تقدم الاخبار عن نكثهم الاول لقوله تعالى لا يرقبون في
 مؤمن الا ولادة وقوله تعالى كيف وان يظهر واعليكم الآية وقد تقدم ان

الايان هي اليهود فلي هذا اتم الآية من نكث عهد الايمان ونكث عهد
 الايمان انه اذا طعن في الدين قوتل وانه لا ايمان له حينئذ فتكون الآية ان
 الطاعن في الدين يسب الرسول ونحوه من المسلمين واهل الذمة لا ايمان له
 ولا يمين له فلا يمتن دمه بشئ بعد ذلك فان قيل . قد قيل قوله تعالى
 لا ايمان لم اى لا امان لم مصدر آمنت الرجل او منه ايماناً ضد اخفته كما قال
 تعالى وآمنهم من خوف . قيل . ان كان هذا القول صحيحاً فهو حجة ايضاً
 لانه لم يقصد لا امان لم في الحال فقط للعلم بانهم قد نقضوا العهد وانما يقصد
 لا امان لهم بحال في الزمان الحاضر والمستقبل وحينئذ فلا يجوز ان يؤمن هذا بحال
 بل يقتل بكل حال . فان قيل . انما امر في الآية بالمقاتلة لا بالقتل وقد قال بعدها
 ويتوب الله بعدها على من يشاء فعلم ان التوبة منه مقبولة قبل لما تقدم
 ذكر طائفة ممتنعة امر بالمقاتلة واخبر سبحانه انه يعذبهم بايدي المؤمنين
 ويتصر المؤمنين عليهم ثم من بعد ذلك يتوب الله على من يشاء لان ناقض
 العهد اذا كانوا ممتنعين فمن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود
 وكذا لك قال على من يشاء وانما يكون هذا في عد تتعلق المشية بتوبة بعضهم
 بوضع ذلك انه قال ويتوب الله بالضم وهذا كلام مستأنف ليس داخل في حيز جواب
 الامر وذلك يدل على ان التوبة ليست مقصودة من قتالهم ولا هي حاصلة
 بقتالهم وانما المقصود بقتالهم انتهاؤهم عن النكث والطعن والمضمون بقتالهم
 تعذيبهم وخزيهم والنصر عليهم وفي ذلك ما يدل على ان الحد لا يسقط
 عن الطاعن الناكث باظهار التوبة لانه لم يقتل ويقاتل لاجلها يؤيد هذا انه

قال كيف يكون للشركين عهد عند الله الى قوله فان تابوا واقاموا الصلاة
 وآتوا الزكاة فاخوانكم في الدين ثم قال وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم
 و طعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر فذكر التوبة الموجبة للاخوة قبل ان
 يذكر تقض العهد والطمع في الدين وجعل للمعاهد ثلاثة احوال (الاحد ها)
 ان يستقيم لنفسه مستقيماً كما استقام فيكون مخلي سبيله لكن ليس اخاف الدين
 (الحال الثانية) ان يتوب من الكفر ويقم الصلاة ويؤتي الزكاة فيصير
 اخاف الدين ولهذا لم يقل هنا فلو اسبيلهم كما قال في الآية قبلها لان الكلام
 هناك في توبة المحارب وتوجهه توجب تخلي سبيله وهذا الكلام في توبة
 المعاهد وقد كان سبيله مخلي وانما توجهه توجب اخوته في الدين قال سبحانه
 وتفضل الآيات لقوم يعلمون وذلك ان المحارب اذا تاب وجب تخلي
 سبيله اذا حاجته انما هي الى ذلك و جاز ان يكون قد تاب خوف السيف
 فيكون مسلماً لا موءناً فاخوته الايمانية تتوقف على ظهوره لا على الايمان كما
 قال تعالى قالت الاعراب ائمانا لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا والمعاهد اذا
 تاب فلا ملجأ له الا التوبة ظاهر افانما نكرهه على التوبة ولا يجوز اكراهه
 فتوجهه دليل على انه تاب طائفاً فيكون مسلماً موءناً المؤمنين اخوة فيكون
 اخا (الحال الثالثة) ان ينكث بيمينه بعد عهد و يعطى في ديننا فامر بقتاله
 وبين انه ليس له ايمان ولا ايمان والمقصود من قتاله ان ينهي عن القرض والطمع
 لا عن الكفر فقط لانه قد كان معاهداً مع الكفر ولم يكن قتاله جائزاً فاعلم
 ان الانتهاء من مثل هذا عن الكفر ليس هو المقصود لقتاله وانما المقصود

بقائه انتهاؤه من ملاءمة المصلين من نقض العهد والظعن في الكثرة وذلك
لا يحصل لا يقتل الواحد الممكن وقاتل الطائفة الممتنعة قتالا بعد بون
ويخزون وينصر المؤمنون عليهم اذ تنصيص التوبة بحال دليل على
انتقامها في الحال الاخرى وذكره سبحانه التوبة بعد ذلك بجملة مستقلة
بعد ان امر بما يوجب تعذيبهم وخزيهم وشفاء الصدور منهم دليل على
ان توبة مثل هؤلاء لا بد معها من الانتقام منهم بما فعلوا بخلاف توبة الباقي على
عهده فلو كان توبة الماخوذ بعد الاخذ يسقط القتل لكانت توبة خالية عن
الانتقام ولان لم ان مثل هؤلاء لا يعذبون ولا يخزون ولا تشفى الصدور منهم
وهو خلاف ما امر به في الآية وصار هؤلاء الذين نقضوا العهد وطمعوا
في الدين كمن ارتد وسفك الدماء فان كان واحدا فلا بد من قتله وان
عاد الى الاسلام وان كانوا ممتنعين قوتلوا فمن تاب بعد ذلك منهم لم يقتل
والله سبحانه اعلم

الطريقة الثالثة

الطريقة الثالثة قوله سبحانه وليست التوبة للذين يعملون السيئات
حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الآن وقوله تعالى فلما راوا
باسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم
ايمانهم لما راوا باسنا وقوله تعالى حتى اذا ادركه الفرق قال آمنت ان
لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل وانا من المسلمين الآن وقد عصيت
قبل وكنت من المفسدين . وقوله تعالى فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس . وقد تقدم تقرير الدلالة من هذه الآيات في قتل

المنافق . وذكرنا الفرق بين توبة الحربي والمرئد المجرى وتوبة المنافق
والمفسد من المعاهدين ونحوهما وفرقنا بين التوبة التي تدرء العذاب
والتوبة التي تنفع في المآب .

الطريقة الرابعة في قوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله
لعنهم الله في الدنيا والآخرة الآيات وقد قررنا فيما مضى ان هذه الآية
تدل على قتل المؤذي من المسلمين مطلقا وهي تدل على قتل من اظهر الاذى
من اهل الذمة لان اللعنة المذكورة موجبة للقتل كما في تمام الكلام وقد
تقدم تقرير هذا وقد ذكرنا ان قوله تعالى اولئك الذين لعنهم الله ومن
يلعن الله فلن تجده نصيرا . نزلت في ابن الاشرف لما طعن في دين الاسلام
وقد كان عاهد النبي صلى الله عليه وسلم فانتقض عهده بذلك واخبر الله
انه ليس له نصير ليبين ان لاذمة له اذ الذي له نصير والنفاق له قسمان
نفاق المسلم استبطان الكفر ونفاق الذي استبطان المحاربة وتكلم المسلم
بالكفر كتكلم الذي بالمحاربة فمن عاهدنا على ان لا يؤذي الله ورسوله ثم نافق
بأذى الله ورسوله فهو من منافق المعاهدين فمن لم ينه من هؤلاء المنافقين
اغرى الله نبيه بهم فلا يجاورونه الا قلوبا ملعونين انما تثقفوا اخذوا وقتلوا
تقبلا فني الآية دلالتان . احدهما ان هذا ملعون والملعون هو الذي يؤخذ
الين وجد ويقتل فلم ان قتله حتم لانه لم يستثن حالا من الاحوال كما استثنى
في سائر الصور ولانه قال قتلوا وهذا وعد من الله لنبيه يتضمن نصره والله
لا يخلف الميعاد فليعلم انه لا بد من تقيلهم اذا اخذوا ولو سقط عنهم القتل باظهار

الطريقة الرابعة

الاسلام لم يتحقق الوعد مطلقا ❦ الثانية ❦ انه جعل انتهاء ❦ هم النافع قبل الإخذ
والتفيل كما جعل ثوبة المحاربين النافعة لهم قبل القدرة عليهم فعلم بانهم
انتهوا عن اظهار النفاق من الاذى ونحوه النفاق في العهد والنفاق في الدين
والا اغراء الله بهم حتى لا يجاورونه في البلد ملعونين يوخذون ويقتلون
وهذا الطاعن الساب لم يته حتى اخذ فيجب قتله ❦ وفيها دلالة ثالثة ❦ وهو ان
الذي يوذى المؤمنين من مسلم او معاهد اذا اخذ اقيم عليه حد ذلك
الاذى ولم تدرأه عنه التوبة الآن فالذى يوذى الله ورسوله بطريق
الاولى لان الآية تدل على ان حاله اقمج في الدنيا والآخرة ❦

❦ الطريقة الخامسة ❦

❦ الطريقة الخامسة ❦ ان ساب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا من
الحدد ولا مجرد الكفر وكل قتل وجب حدا لا مجرد الكفر فانه
لا يسقط بالاسلام ❦ وهذا الدليل مبني على مقدمين ❦ احدهما ❦ انه
يقتل لخصوص سب رسول الله صلى الله عليه وسلم المستلزم للردة ونقض العهد
وان كان ذلك متضمنا للقتل لعموم ما تضمنه من مجرد الردة ومجرد نقض
العهد في بعض المواضع والدليل على ذلك انه قد تقدم ان النبي صلى الله
عليه وسلم اهدر دم المرأة الذمية التي كانت تسبه صلى الله عليه وسلم عند
الاعمى الذي كان يأوى اليها ولا يجوز ان يكون قتلها مجرد نقض العهد لان المرأة
الذمية اذا انتقض عهدا فانها تسترق ولا يجوز قتلها ولا يجوز قتل المرأة
للكفر الاصلي الا ان تقاتل وهذه المرأة لم تكن تقاتل ولم تكن معينة على قتال
كما تقدم ثم انها لو كانت تقاتل ثم اسرت صارت رقيقة ولم تقتل عند كثير

من الفقهاء منهم الشافعي لاسبابها اذا كانت رقيقة فان قتلها يمنع لكونها امرأة
ولكونها رقيقة لمسلم فثبت ان قتلها كان لخصوص السب للنبي صلى الله عليه
وسلم وانه جناية من الجنايات الموجبة للقتل كما لو زنت المرأة الذمية او قطعت
الطريق على المسلمين او قتلت مسلماً او كما لو بدلت دين الحق عند اكثر
الفقهاء الذين يقتلون المرأة بل هذا ابلغ لانه ليس في قتل المرتدة من السنة
المأثورة الخاصة في كتب السنن المشهورة مثل الحديث الذي في قتل السابة
الذمية. يوضح ذلك ان بني قريظة نقضوا العهد وذلوا على حكم سعد بن
معاذ فحكم فيهم بان تقتل مقاتلتهم وتسبي الذرية من النساء والصبيان فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارفعة
ثم قتل النبي صلى الله عليه وسلم الرجال واسترق النساء والذرية ولم يقتل من
النساء الا امرأة واحدة كانت قد التقت راحي من فوق الحصن على رجل من
المسلمين ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الذرية التي لم يثبت في حقهم
لا مجرد انتقاض العهد وبين الذرية الذين نقضوا العهد بما يضر المسلمين وهذه المرأة
الذمية لم ينقض عهدها بانها لحقت بدار الحرب وامتنعت عن المسلمين وانما
نقضت العهد بان خربت المسلمين واذت الله ورسوله وسعت في الارض
فسادا بالصد عن سبيل الله والطعن في دين الله كما فعلت المرأة الملقية للرحى فعلم
انها لم تقتل لمجرد انتقاض العهد وهي لم تكن مسلمة حتى يقال انها قتلت للردة
ولا هي ايضاً بمنزلة امرأة قاتلت ثم اهرت حتى يقال تصير رقيقة بنفس السبي
الاقتل او يقال يجوز قتلها كما يجوز قتل الرجل فاذا اسلمت عصم الاسلام الدم

وبقيت رقيقة لوجهين . واحد هما . ان هذا السب الذي كانت ~~تسب~~ تسب به ~~المسلمين~~ المشركين ولا لعموم المسلمين حتى يقال هو بمنزلة اعانة الكفار على ~~القتل~~ ~~بهم~~ كل وجه . الثاني . انها لم تكن ممتعة حين السب بل هي حين السب بمكة ~~مكة~~ مقدور عليها وحالها قبله وبعد . سواء فالسب وان كان حرايا لكنه لم يصدر من ممتعة اسرت بعد ذلك بل من امرأة ملتزمة للحكم بيننا وبينها العهد على الذمة ومعلوم ان السب من الامور المضرة بالمسلمين وانه من ابغ الفساد في الارض لما فيه من ذل الايمان وعز الكفر واذا ثبت انها لم تقتل للكفر ولا لنقض العهد ولا لحراب اصل متقدم على القدرة عليها ثبت ان قتلها احد من الحدود والقتل الواجب حد الاجرد الكفر لا يسقط بالاسلام كحد الزاني والقاطع والقاتل وغيرهم من المفسدين . ومما يقر بالامر ان السب اما ان يكون حرايا او جناية مفسدة ليست حرايا فان كانت حرايا فهو حراب من ذمي او من مسلم وسعى في الارض فسادا والذمي اذا حارب وسعى في الارض فسادا او جب قتله وان اسلم بعد القدرة عليه حيث يكون حرايا موجبا للقتل وحراب هذه المرأة موجب للقتل كما جاءت به السنة وان كانت جناية مفسدة ليست حرايا وهي موجهة للقتل قللت ايضا بعد الاخذ بطريق الاولى كسائر الجنایات الموجهة للقتل وهذا كلام مقروء ومداره على حرف واحد وهو ان السب وان كان من اعمال اللسان فقد دلت السنة بانه بمنزلة الفساد والحاربة . يعمل الجوارح واشد وكذلك قتلت هذه المرأة . وتمام ذلك ان قياس مذهب من يقول ان الساب اذا قتل انما يقتل لانه نقض العهد ان

لا يجوز قتل هذه بل لو كانت قد قاتلت باليد و اللسان ثم اخذت لم تقتل
عنده فاذا دلت السنة على فساد هذا القول علم صحة القول الاخر اذ لا ثالث
بينها ولا ريب عند احد ان من قتل لحدث اخذ به او جب نقض عهده
ولم يقتل لمجرد ان انتقض عهده فقط فان قتله لا يسقط بالاسلام لان فساد ذلك
الحدث لا يزول بالاسلام الا ترى ان الجنايات الناقضة للعهد مثل قطع
الطريق و قتل المسلم و التجسس على الكفار و الزنا بمسلمة و استكراهها على
الفجور و نحو ذلك اذا صدر من ذمي فمن قتله لنقض العهد قال متى اسلم
لم آخذه الا بما يوجب القتل اذا فعله المسلم باقياً على اسلامه مثل ان يكون قد
قتل في قطع الطريق فقتله او زنا فاحده او قتل مسلماً فاقيه لانه بالاسلام
صار بمنزلة المسلمين فلا يقتل كفراً و من قال ا قتله لمحاربة الله و رسوله و سعيه
في الارض فساد ا قال ا قتله و ان اسلم و تاب بعد اخذه كما ا قتل المسلم
اذا حارب ثم تاب بعد القدرة لان الاسلام الطارئ لا يسقط الحدود
الواجبة قبله لا ذمي بحال و ان منع ابتداء و جوبها كما لو قتل ذمي ذمياً
او قذفه ثم اسلم فان حده لا يسقط ولو قتل او قذفه ابتداء لم يجب عليه قود
ولا حد ولا يسقط ما كان منه الله اذا تاب بعد القدرة كما لو قتل في قطع الطريق فانه
لا يسقط عنه بالاسلام وفاقاً فيما اعلم و كذلك لو ذمي ثم اسلم فان حده القتل الذي
كان يجب عليه قبل الاسلام عند احد و عند الشافعي حده حد المسلم فحد
السب ان كان حقاً لا ذمي لم يسقط بالاسلام و ان كان حقاً لله فليس هو حد
على الكفر الطارئ و المحاربة الاصلية كما دلت عليه السنة و لا على مجرد

الكفر الاصل بالاثفاق فيكون حدا لله على محاربة موجبة كقتل المرأة وكل قتل وجب حدا على محاربة ذمية لم يسقط بالاسلام بعد القدرة بالاثفاق فان الذمية اذا لم تقتل في المحاربة لم يقتلها من يقول قتل الذي المحارب انما هو لنقض العهد ومن قتلها كما دل عليه السنة فلا فرق عنده في هذا الباب بين ان تسلم بعد القدرة اولا تسلم واعلم ان من قال ان هذه الذمية تقتل فاذا اسلمت سقط عنها القتل لم يجد هذا في الاصول نظير ان ذمية تقتل وهي في ايد يثاوي يسقط عنها القتل بالاسلام بعد الاخذ ولا اصلا يدل على المسئلة والحكم اذا لم يثبت باصل ولا نظير كان تحكما ومن قال انها تقتل بكل حال فله نظير تقيس به وهو المحاربة باليد والزانية ونحوهما

الطريقة السادسة الاستدلال من قتل بنت مروان وهو كالاتدلال من هذه القصة لانا قد قد منا انها كانت من المهاجرين المواد عين وانما قتلت للسب خاصة والتقرير كما تقدم

الطريقة السابعة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من تكلم ابن الاشرف فانه قد اذى الله ورسوله وقد كان معاذا قبل ذلك ثم هجا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتله الصحابة غيلة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كونه قد آمنهم على دمه وماله باعتقاده بقاء العهد ولا منهم جاءوه بمحبي من قد آمنه ولو كان كعب بمنزلة كافر محارب فقط لم يجوز قتله اذا منهم كما تقدم لان الحربي اذا قلت له او عملت معه ما يعتقده امان صار له امانا وكذا لك كل من يجوز امانه . فعلم . ان هجا النبي صلى الله عليه

الطريقة السادسة

الطريقة السابعة

وسلم واذا هـ تعالى ورسوله لا ينفقد معه امان ولا عهد وذلك دليل على ان
 قتله حرم من الحدود كقتل قاطع الطريق اذ ذلك يقتل وان اومن كما يقتل الزاني
 والمرته وان اومن وكل حد وجب على الذمي فانه لا يسقط بالاسلام وفاقه
 في الطريق للعامة انه قد دل هذا الحديث على ان اذى الله ورسوله
 علة للانتداب الى قتل كل احد فيكون ذلك علة اخرى غير مجرد الكفر
 والردة فان ذكر الوصف بعد الحكم بحرف الفاء دليل على انه علة والاذى
 لله ورسوله يوجب القتل ويوجب نقض العهد ويوجب الردة بوضع
 ذلك ان اذى الله ورسوله لو كان اثما او جب قتله لكونه كافرا غير ذي
 عهد لوجب تعليل الحكم بالوصف الاعم فان الاعم اذا كان مستقلا بالحكم
 كان الاخص عديم التأثير فلما علل قتله بالوصف الاخص علم انه موثر في
 الامر بقتله لا سيما في كلام من اوتي جوامع الكلم واذا كان الموثر في قتله
 اذى الله ورسوله وجب قتله وان تاب كما ذكرناه فحين سب النبي صلى الله
 عليه وسلم من المسلمين فان كلاهما اوجب قتله انه اذى الله ورسوله وهو مقر للمسلمين
 بان لا يفعل ذلك فلو كان عقوبة هذا الموزي تسقط بالتوبة سقطت عنها ولانه قال
 سبحانه ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعدهم عذابا مهينا
 وقال في خصوص هذا الموزي او لائك الذين لعنهم الله ومن يامن بالله فلن تجد
 له نصيرا . وقنا سلفنا ان هذه اللعنة ترجب القتل اذا اخذوا لانه سبحانه ذكر الذين
 يؤذون الله ورسوله ثم قال والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير
 ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاننا واثما مينا ولا خلاف علمناه ان الذين

في القصاص المثل

يؤذون المؤمنين والمؤمنات لانسقط عقوبتهم بالتوبة ~~فلا~~ يؤذون الله
ورسوله الحق واولي لان القرآن قد بين ان هؤلاء اسوأ حالاً من هؤلاء
والآخرة فلواسقطنا عنهم العقوبة بالتوبة لكانوا احسن حالاً وليس للمكاذم
هنا الاكمة واحدة وهو ان يقول هذا قد غلطت عقوبته بالقتل لانه نوع
من المرتدين وناقض العهد والكافر تقبل توبته من الكفر وتسقط عنه
العقوبة بخلاف الموذى بالتبني فيقال له هذا لو كان الموجب لقتله انما
هو الكفر وقد دلت الستة على ان الموجب لقتله انما هو اذى الله ورسوله وهذا
اخص من عموم الكفر وكما ان الزنا والسرقة والشرب وقطع الطريق
اخص من عموم المعصية والشارع رتب الامر بالقتل على هذا الوصف
الاخص الذي نسبته الى سائر انواع الكفر نسبة اذى المؤمن الى سائر انواع
المعاصي فالحاق هذا النوع بسائر الانواع جمع بين ما فرق الله ورسوله وهو
من القياس الفاسد كقياس الذين قالوا انما البيع مثل الربا وانما الواجب ان يوفى
على كل نوع حظه من الحكم بحسب ما علقه به الشارع من الاسباب والصفات
الوثرية الذي دل كلامه الحكيم على اعتبارها وتغاظ عقوبته ابتداء لا يوجب
تخفيفها انتهاء بل يوجب تغاظها مطلقاً اذا كان الجرم عظيماً وسائر التكفائر
لم تغاظ عقوبتهم ابتداء والانتها مثل هذا فانه يجوز اقرارهم بجزئية
واسترقاقهم في الجملة ويجوز الكف عنهم مع القدرة لمصلحة تزييتهم وهذا
بخلاف ذلك وايضاً فان الموجب لقتله اذا كان هو اذى الله ورسوله
كان محارباً لله ورسوله وساعياً في الارض فيسادوا وقد اوصى النبي صلى الله

عليه وسلم الى ذلك في حديث ابن الاشرف كما تقدم وهذا الوصف قد رتب
عليه من العقوبة ما لم يرتب على غيره من انواع الكفر وحتمت عقوبة صاحبه
الا ان يوجب قبل القدرة •

الطريقة التاسعة • انا قد قدمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اهدر
عام الفتح دماء نسوة لاجل انهن كن يوذنه بالسنتين منهن التينان
لابن خطل اللتان كانتا تغنيان بهجائه ومولاة لبني عبد المطلب كانت تؤذيه
وينا يانا واخما انهن لم يقتلن لاجل حراب ولا قتال وانما قتلن لمجرد السب
وينا ان سبهن لم يمر بمجرى قتالهن بل كان اغلاظ لان النبي صلى الله عليه
وسلم آمن عام الفتح المقاتلة كلهم الامن له جرم خاص يوجب قتله ولان
سبهن كان متقدما على الفتح ولا يجوز قتل المرأة في بعض الغزوات لاجل
قتال متقدم منها قد كفت عنه وامسكت في هذه الغزوة وينا يانا واخما
ان قتل هؤلاء النسوة ادل شئ على قتل المرأة السابعة من مسلمة ومعاودة وهو دليل
قوي على جواز قتل السابعة وان ثابت من وجوه • احدها • ان هذه المرأة
الكافرة لم تقتل لاجل انها مرتدة ولا لاجل انها مقاتلة كما تقدم فلم يبق ما يوجب
قتلها الا انها مفسدة في الارض محاربة لله ورسوله وهذه يجوز قتلها بعد التوبة
اذا كان قتلها جائزا قبلها بالكتاب والسنة والاجماع • الثاني • ان سب اولئك
النسوة ما ان يكون حرابا او جناية موجبة للقتل غير الحراب اذ قتلن لمجرد الكفر
غير جائز كما تقدم فان كان حرابا فالذمي اذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض
فسادا يجب قتله بكل حال كما دل عليه القرآن وان كان جناية اخرى

الطريقة التاسعة •

مبيحة للدم فهو لول و اجزى وقد منافيا معنى ما بين ان يقتل المسلمون
 لم يقتل الجواب كان موجودا عنهن في غزوة النخ و انما قتلن جوارح الجرم
 الماضي فكالا عن مثله وهذا بين ان قتلن بمنزلة قتل اصحاب الحدود من
 المسلمين والمعاهدين الثالث ان اثنين منهن قتلوا الثالثة اخفيت حتى
 استؤمن لها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فآمنها لانه كان له ان يعفو عن
 سبه كما تقدم وله ان يقتله ولم يصم دم اخذ ممن اهدود منه عام النخ الا امانه
 فعلم ان مجرد الاسلام لم يصم دم هذه المرأة وانما عصم دما عقوه وبالجملة
 فتصمة قتله لا اولئك النسوة من اقوى ما يدل على جواز قتل الحاية بكل
 حال فان المرأة الحرة لا يباح قتلها الا قتالها و اذا قتلت ثم ترك القتال
 في غزوة اخرى واستسلمت وانتادت لم يجر قتلها في هذه المرة الثانية ومع
 هذا قلبي صلى الله عليه وسلم امر بقتلن وللحديث وجهان احدهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان عاهد اهل مكة والظلم ان عهده
 انظم الكف من الاذى بالاسان فان في كثير من الحديث ما يدل
 على ذلك وحيث قد فرغوا من اللواتي همونه نقض العهد نقضا خالصا بهجائهن
 فكان للنبي صلى الله عليه وسلم قتلن بذلك وان بين وهذه ترجمة المسئلة
 والثاني انه كان له ان يقتل من هجاه اذ لم يتب حتى قد ر عليه ان كان حرينا
 لكن منقطع هذا كما يستطع بوجهه المعفو عن المسلم والذي الساب يكون قد كان
 امر الساب هو مخير فيه مطلقا لكونه اعلم بالمصلحة فاذا مات تحتم قتل من التزم
 ان لا يسب و كان الحري الساب كغيره من الجريين اذا تلب وهذا الوجه

ضعيف فانه اثبات حكم باحتمال والاول جاز على القياس ومن تأمل قصة الله بن
اهدت دماؤهم عام الفتح علم انهم كلهم كانوا محاربين لله ورسوله ساعدوا
في الارض فسادا

الطريقة العاشرة في انه صلى الله عليه وسلم امر في حال واحدة بقتل
جماعة ممن كان يؤذيه بالسب والمجاء مع عقوه ممن كان اشد منهم في
الكفر والمجاربة بالنفس والمال فقتل عتبة بن ابي معيط صبرا بالصفراء
وكذلك النضر بن الحارث لما كانا يؤذيانا ويقتريان عليه ويعطنان فيه
مع استبقائه عامة الاسرى وقد تقدم انه قال يامعشر قریش مالي اقتل من
يسلم صبرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بكفركم واقتراكم على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان مجرد الكفر يبيع القتل فلم ان الاقتراء على
رسول الله صلى الله عليه وسلم سب آخر اخص من عموم الكفر موجب للقتل
فحيث ما وجد وجد معه وجوب القتل واهدت دماؤهم الفتح دم الحويرث بن
نقيد ودم ابي سفيان بن الحارث ودم ابن الزبير واهدت دماؤهم ذلك دم
كعب بن زهير وغيرهم لانهم كانوا يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما اهدت دماؤهم من ارتد وحارب ودم من ارتد واقتدى على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ودم من ارتد وحارب واذا صلى الله ورسوله مع امانه لجميع الذين حاربوا
وتقضوا عهده فلم ان اذا سبب منفرد باباحة القتل وراه الكفر والحراب
بالانفس والاموال كقطع الطريق وقتل النفس وقد تقدم ما كان يأمر به
ويقر عليه اذا بلغه وما كان يجرى عليه المسلمين من قتل الساب دون غيره

الطريقة العاشرة

من الكافرين حتى انه لا يحقن دم الساب الا عفوه بعد ذلك لعلم انه كان يلحق
 الساب بذوي الافعال الموجهة للقتل من قطع الطريق ونحوه وهذا ظاهر
 لمن تأمله فيما مضى من الاحاديث وما لم يذكره ومثل هذا هو جيب قتل
 فاعله من مسلم ومعاهد وان تاب بعد القدرة واذا ضم هذا الوجه الى
 الذي قبله وعلم ان الاذى وحده سبب هو جيب القتل لا لكونه من جنس
 القتال لان النبي صلى الله عليه وسلم قد آمن الله بن قالموه بالانفس والاموال
 من الرجال فاما المرأة التي اتت بما يشبه القتال اولى لو كان جرمها من جنس
 القتال ولان المرأة اذا قاتلت في غزوة من الغزوات ثم غزا المسلمون غزوة وعلموا
 انها لم تقابل فيها يد ولا لسان لم يجوز قتلها عند احد من المسلمين علمناه وهو لا
 النسوة كان اذا هن متقدم على فتح مكة ولم يكن لهن في غزوة الفتح معرفة بيد
 ولا لسان بل كن مستلمات منقادات لو علمن ان اظهرا الاسلام بهضم ما هن
 لبادرن الى اظهاره فهل يعتقد احد ان هذه المرأة تقتل لكونها محاربة خصوصا
 عند الشافعي فان منصوبه ان قتل المرأة والصبي اذا قاتلا بمنزلة قتل الصائل
 من المسلمين يقصد به دفعها وان افضى الى قتلها فاذا انكفأ بدون القتل كسر
 او ترك للقتال ونحو ذلك لم يجوز قتلها كما لا يجوز قتل الصائل واذا كانت
 صلى الله عليه وسلم يا مربيقتل من كان يؤذيه ويهجو من النساء وقد ترك
 ذلك واستسلم وربما كن يودن ان يظهرن الاسلام ان كان عاصما وقد
 آمن المقاتلين كلهم علم ان السب سبب مستقل موجب يحل دم كل احد وان
 تركه ذلوه عجز يؤيد ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم آمن اهل مكة

الامن قاتل الا هو ولا النفر فانه امر يقتلهم قاتلوا او لم يقتلوا فم ان هو لا النسوة
قتلن لاجل النسب لا لاجل انهن يقتلن .

الطريقة الحادية عشر ان عبد الله بن سعيد بن ابي سرح كان قد
ارتد واقرى على النبي صلى الله عليه وسلم انه يلقنه الوحي ويكتب له
ما يريد فاهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه و قد روجل من المسلمين ليقتلنه
ثم حبسه عثمان ايا ما حتى اهل مكة ثم جاء ثانيا ليبيع النبي صلى الله
عليه وسلم ويؤمنه فصمت النبي صلى الله عليه وسلم طويلا رجاء ان يقوم
اليه الناذر او غيره فيقتله ويوفي بنذره فني هذا دلالة على ان المفتري
على رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعن عليه قد كان له ان يقتله
وان دمه مباح وان جاء ثانيا من كفره وفريته لان قتله لو كان حراما
لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ولا قال للرجل هلا وفيت نذرك بقتله
ولا خلاف بين المسلمين علماء ان الكافر اذا جاء ثانيا بعد الاسلام مظهرا
لذلك لم يميز قتله لذلك ولا فرق في ذلك بين الاصل والمرتد الا ما ذكرناه
من الخلاف الشاذ في المرتد مع ان هذا الحديث يبطل ذلك الخلاف بل
لوجاه الكافر طالبا لان يعرض عليه الاسلام ويقرأ عليه القرآن لوجب امانه
لذلك قال الله تعالى وان احدا من المشركين استجار لك فاجر حتى بسع
كلام الله ثم اباه مأمنا . وقال تعالى في المشركين فان تابوا واقاموا الصلاة
واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . وعبد الله بن سعد لما جاء ثانيا ملتزما لاقامة الصلاة
وايتاء الزكاة بل جاء بعد ان اسلم كما تقدم ذكر ذلك ثم ان النبي صلى الله

الطريقة الحادية عشر

عليه وسلم بين انه كان يريد ان يقتله وقال للقوم هلا قام بعضكم اليه ليقتله وهلا
وفيت بنذر في قتله فعلم انه قد كان جائز له ان يقتل من يقتل عليه
ويؤذيه من الكفار وان جاء مظهرا للاسلام والتوبة بعد القدره عليه وفي
ذلك دلالة ظاهرة على ان الاقتراء عليه واذا يجوز له قتل فاعله وان
اظهر الاسلام والتوبة ومما يشبه هذا اعراضه عن ابي سفيان بن الحارث وابن
ابي امية وقد جاء امهاجر بن يزيد ان الاسلام او قد اسلموا صل ذلك بانها
كانا يؤذيانا ويقعان في عرضه مع انه لا خلاف علمنا ان الحربى اذا جاء
يريد الاسلام وجب المسارعة الى قبوله منه وكان الاستشابه حراما وقد
عده بعض الناس كفرا وقد كانت سيرته صلى الله عليه وسلم في المسارعة
الى قبول الاسلام من كل من اظهره وتآلف الناس عليه بالاموال وغيرها
اشهر من ان يوصف فلما ابطأ عن هذين واراد ان لا يلتفت اليها البتة علم انه
كان له ان يعاقب من كان يؤذيه ويسبه وان اسلم وهاجروا ان لا يقبل منه
من الاسلام والتوبة ما يقبل من الكافر الذى لم يكن يؤذيه وفي هذا دلالة
على ان السب وحده موجب للعقوبة يوضح ذلك ما ذكره اهل المعازي ان
علي بن ابي طالب قال لابي سفيان بن الحارث انت رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قبل وجهه فقل له ما قال اخوة يوسف ليوسف نأفقه لقد
آثر لك الله علينا وان كنا لحاطئين فانه لا يرضى ان يكون احدا حسن قولاً منه
ف فعل ذلك ابي سفيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تثرىب عليكم
اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين ففى هذا دلالة على ان ما ناله من

عرضه كان له ان يعاقب عليه وان يعفو كما كان ليوسف صلى الله عليه وسلم
 ان يعاقب اخوته على ما فعلوا به من الالتقاء في الجب وبيعه للسيارة ولكن لكرمه
 عفا صلى الله عليه وسلم ولو كان الاسلام يستطحقه بالكلية كما يستطحقه حق الله
 لم يتوجه شيء من هذا وقد تقدم تقرير هذا الوجه في اول الكتاب وينا
 انه نص في جواز قتل المرتد الساب بعد اسلامه فلذلك قتل الساب المهاد
 لان المأخذ واحد ومما يوضحه ان المسلمين قد كان استقر عندهم ان الكافر
 الحربي اذا اظهر الاسلام حرم عليهم قتله لا سيما عند السابقين الاولين
 مثل عثمان بن عفان ونحوه وقد علموا قوله تعالى ولا تقولوا لمن اتى اليكم
 السلام لست مؤمنا وقصة اسامة بن زيد وحديث المقداد فلما كان
 اولئك الذين اهدى النبي صلى الله عليه وسلم دماءهم منهم من قتل
 ومنهم من اخفى حتى اطمان اهل مكة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يبايعه دل على ان عثمان رضى الله عنه وغيره من المسلمين علموا ان اظهار
 عبد الله بن سعد بن ابي سرح ونحوه الاسلام لا يمتنع دماءهم دون
 ان يؤمنهم النبي صلى الله عليه وسلم والا فقد كان يمكنهم ان يأمروهم باظهار
 الاسلام والخروج من اول يوم والظاهر والله اعلم انهم قد كانوا اسلموا
 وانما تأخرت بيعتهم للنبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام حتى يؤمنهم النبي
 صلى الله عليه وسلم وذلك دليل على انه قد كان للنبي صلى الله عليه وسلم
 قتالهم لاجل سبه مع اظهار التوبة وقد روى عن عكرمة ان ابن ابي سرح
 رجع الى الاسلام قبل فتح مكة وكذلك ذكر آخرون ان ابن ابي سرح

رجع الى الاسلام قبل فتح مكة اذ نزل النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران
وهذا الذي ذكروه نص في المسئلة وهو شبه بالحق فان النبي صلى الله
عليه وسلم لما نزل بمر الظهران شعرت به قریش حينئذ وابن ابي سرح قد
علم ذنبه فيكون قد اسلم حينئذ ولما بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اهدر
دمه نسيب حتى استؤمن له والحديث لمن تأمله دليل على ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان له ان يقتله وان يؤذنه وان الاسلام وحده لم يعصم دمه
حتى صغاعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن اجل ذلك ان عثمان جاء ليشفع
له الى النبي صلى الله عليه وسلم فصمت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
طويلا واعرض عنه مرة بعد مرة وكان عثمان يأتيه من كل جهة وهو يعرض
عنه رجاء ان يقوم بعضهم فيقتله وعثمان في ذلك يكب على النبي صلى الله
عليه وسلم يقبل رأسه ويطلب منه ان يبايعه ويذكر ان لامته عليه حقوقا
حتى استغبي النبي صلى الله عليه وسلم من عثمان فقضى حاجته ببيعته مع انه
كان يود ان لا يفعل فعلم ان قتله كان حقا له ان يعفو عنه ويقبل فيه شفاعته
شافع وله ان لا يفعل ولو كان ممن يعصم الاسلام دمه لم يحتج الى شافع
ولم يجر رد الشفاعة ومنها ان عثمان لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم انه يفر
منك قال الم ابايعه واومنه قال بلى ولكنه يتذكر عظيم جرمه فقال الاسلام
يجب ما قبله وفي هذا بيان لان خوفه من النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتله انما زال
بامانه وبيعته لا مجرد الاسلام فعلم ان الاسلام يحو ثم السب واما سقوط القتل
فلا يحصل بمجرد الاسلام لان النبي صلى الله عليه وسلم ازال خوفه من القتل

بالامان وازال خوفه من الله بالاسلام وحماد يدل على ان الانبياء عليهم السلام
يعاقبون اذا لم يبالوا بالاسلام وان اظهر التوبة والندم ما رواه حماد بن سلمة عن
علي بن زيد بن جندب عن عبد الله بن الحارث بن نوفل انه قال قال الله تبارك وتعالى
يا موسى ان كان ابن عمه فبلغ من اذاه اياه ان قال لامرأة بني الاثني عشر
اجتمع في هذا قتلى وقلوب ان موسى راودني عن نفسي فلما كان الغد
اجتمع الناس بمكة فسارت قارون ثم قالت للناس ان قارون قال لي كذا وكذا
وان موسى لم يقل لي شيئا من هذا فبلغ ذلك موسى عليه الصلاة والسلام
وهو قائم يصلي في الخراب فخر مساجدا فقال اي رب ان قارون قد آذاني
وفعل وفعل وبلغ من اذاه اياه ان قال ما قال قارون الله الى موسى ان
يا موسى الى قد امرت الارض ان تطيعك وكان لقارون غرفة قد ضرب
عليها صفائح الذهب فآلاه موسى ومعه جلساؤه فقال لقارون قد بلغ من
اذاك ان قلت كذا او كذا يا ارض خذيهم فاخذتهم الارض الى كهيم
فهنوا يا موسى ادع لئلا ربك ان ينجيهم اجمعين فيه فتؤمن بك وتطيعك
فقال خذيهم فاخذتهم الى انصاف سوقهم فهنوا وقالوا يا موسى ادع لنا
ربك ان ينجيهم اجمعين فيه فتؤمن بك وتطيعك فقال يا ارض خذيهم
الى ركيهم فلم يزل يقول يا ارض خذيهم حتى طلبت عليهم وهم يهتفون
فاوحى الله اليه يا موسى ما افظك ما انهم لو كانوا اياه دعوا لخلصتهم ورواه
عبد الرزاق قال ثنا جعفر بن سليمان ثنا علي بن زيد بن جندب عن
ابيط من هذا وفيه ان المرأة قالت ان قارون بعث الي فقال هل لك

في قصة عامر بن مسعود عليه السلام علي قارون وجلساؤه

إلى أن أمركم وأعطيكم ما أريد منكم على أن تكونوا عبيدي
 في أمركم عندى تقولين يا قارون إلا تهى موسى على أن يكون
 واني لم أجده اليوم توبة أفضل من أن أكذب عدو الله ورسوله
 رسول الله قال فنكس قارون برأسه وعرف أنه قد هلك ومعهما
 الحديث في النمل حتى بلغ موسى على الله عليه وسلم وكان موسى على الله
 عليه وسلم شديد الغضب فلما بلغه ذلك ترجأ فبعثوا به وقال يا رب عدوك
 قارون كان لي مؤذيا فذكر أشياء ثم لم يتناه حتى أراد فضيحتي يا رب فيسلمني
 عليه فأوحى الله إليه أن من الأرض بما شئت تطعك قال فجاء موسى يمشي إلى
 قارون فصار آه قارون عرف الغضب في وجهه فقال يا موسى ارجعني فقل
 موسى يا أرض خذيهم فاضطربت دبره ونخسف به وبأصحابه إلى دبر كهف
 بوساخت داره على قدر ذلك وجعل يقول يا موسى ارجعني وقل لموسى
 يا أرض خذيهم وذكر القصة فهذه القصة مع أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا ينسعدن لما بلغه قول القائل إن هذه لقصة جاليد يديه وجهه الله دعنا
 بك لقد أودى موسى بأكثر من هذا فغير فهداه مع ما ذكرناه من الأحوال
 التي صلى الله عليه وسلم دليل على أن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه عليه
 أن يعاقبوا من آذاهم وإن تابوا ولم ينفعوا عنه كذا لك لغيرهم من البشر لكن
 (١) هكذا في الأصل ولعله في هنا بعض القصة كما مر سابقا من أن المرأة
 جاءت فسارت قارون ثم قالت للناس إن قارون قال لي كذا وكذا وكن
 موسى لم يقل شيئا من هذا إلى آخره ١٢ المصحح

لم ان يعاقبوا من يؤذيهم بالقتل والاهلاك وليس لغيرهم ان يعاقبه بمثل ذلك * وذلك دليل على ان عقوبة مؤذيهم حد من الحد ود لا مجرد الكفر فان عقوبة الكافر تسقط بالتوبة بلا ريب وقارون قد كان تاب في وقت نفع فيه التوبة ولهذا في الحديث اما انهم لو كانوا اياي دعوا لخلصتهم وفي لفظ لرحمتهم وانما كان يرحمهم سبحانه والله اعلم بان يستطيب نفس موسى من اذاهم كما يستوهب المظالم من رحمه من عباد * ممن هي لهو بعوضه منها * الطريقة الثانية عشرة * ما تقدم حديث انس بن زعيم الدلي الذي ذكر عنه انه هجا النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءه وانشده قصيدة يتضمن اسلامه ويراه ته مما قبل عنه وكان معا هذا فتوقف النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجعل يسأل العفو عنه حتى عفا عنه فلولا تكن العقوبة بعد الاسلام على السب من المعاهد جائزة لما توقف النبي صلى الله عليه وسلم في حقن دمه ولا احتاج الى العفو عنه ولولا ان للرسول صلى الله عليه وسلم حقائك استيفاء * بعد الاسلام لما عفا عنه كما لم يكن يعفو عن اسلم ولا تبعة عليه وحديثه لمن تأمله دليل واضح على جواز قتل من هجا النبي صلى الله عليه وسلم من المعاهدين ثم اسلم كما ان حديث ابن ابي سرح دليل واضح على جواز قتل من سبه مر تدا ثم اسلم وذلك انه لما بلغه انه هجاه وقد كان مهادنا موادعا وكان العهد الذي بينهم يتضمن الكف عن اظهار اذاه وكان على ما قبل عنه قد هجاه قبل ان يقتل بنو بكر خزاعة قبل ان يتقضوا العهد فلذلك نذر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ثم انشده قصيدة يتضمن انه مسلم

الطريقة الثانية عشرة *

يقول فيها تطم رسول الله و هبني رسول الله و يثكر فيها ان يكون هجاء
 ويدعو على نفسه بذهاب البدان كان هجاء و ينسب الذين شهدوا عليه
 الى الكذب و بلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدته و اعتذر له
 قبل ان يجيء اليه و شفع له كبير قبيلته نوفل بن معاوية و كان نوفل هذا
 هو الذي تقض العهد و قال يا رسول الله انت اولى الناس بالعفو و من منا
 لم يصادك و يوذ لك و نحن في جاهلية لا ندري ما نأخذ ولا ندى حتى هدانا الله
 بك و انت قد نأبى عن الهلك و قد كذب عليه الركب و كثروا عندك فقال
 دع الركب عنك فاننا لم نجد جهامة احد آمن ذى رجم قريب ولا بعيد
 كان امر من خزاعة فاسكت نوفل بن معاوية فلما سكت قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد عفوت عنه قال نوفل قد اك ابى و امي و فلو كانت
 الاسلام المتقدم قد عصم ذمه لم يحتج الى العفو كما لم يحتج اليه من اسلم
 و لاحد عليه و لكان قال الاسلام يجب ما قبله كما قاله لغيره من الخريين
 كما يقول له من يقول لا تقتل هذا بعد اسلامه فيقول الاسلام يجب ما قبله
 و حيا حب الشريعة بين ان ما استقطقت قتله عفوه و ذلك ان قوله عفوت
 عنه اما ان يكون افاده سقوط ما كان هدره من دمه او لم يفده ذلك
 فان لم يفده فلا معنى لقوله عفوت عنه و ان كان قد افاده سقط ذلك
 الا بعد ان يقتل ذلك لوقته بعض المسلمين بعد ان اسلم و قبل ان عفا عنه النبي
 صلى الله عليه وسلم لكان جائزا لانه يتبع الامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قتله امرا مطلقا الى حين عفا عنه كما ان امره يقتل ابن ابي سرج كان

بأحكامه إلى أن عفا عنه وكذا لك عليهم إذ لم يقتلوه قبل عفوهم وهذا بين
 هذه الأحاديث بيانها واضح ولو كان عند المسلمين أن من هجاء من معاهد
 ثم أسلم عفا عنه لكان قول وغيره من المسلمين علواً لذلك وقالوا له كما قالوا لكعب بن
 زهير ونحوهم ممن هجاء وهو حربي أنه لا يقتل من جاءه مسلماً إلا ترى لنهم لم يظهره
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عفا عنه كما لم يظهروا ابن أبي سرح حتى
 عفا عنه بخلاف كعب بن زهير وابن الزبير فإنها جاءها بنفسها لثقتها بأنه
 لا يمكن قتل الحربي إذا جاء مسلماً أو مكان أن يقتل الذي الساب والمرتب
 الساب وإن جاء المسلمين وإن كانا قد أسلما ثم أنه في قصيدته قال :

فأني لأعرضا خرفت ولادما هـ هـ هـ ففكر عالم الحق واقصد

فجميع بين خرق العرض وسفك الدم فعلم أنه مما يؤخذ به وإن أسلم ولولا أن
 قتله كان ممكناً بعد إسلامه لم يمتنع إلى هذا الإنكار والاعتذار يؤيد ذلك أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يردم واحداً بعينه من بني بكر الناقض العهد
 إلا هذا مع أنهم فعلوا تلك الأفاعيل فلم أن خرق عرضه كإن أعظم من
 نقض العهد بالمقاتلة والمخاربة باليد وقد تقدم الحديث يدل على أنها
 عليه هنا حالة على ماضى :

الطريقة الثالثة عشر : أنه قد تقدم أنه كان له صلى الله عليه وسلم أن
 يقتل من أغلظ له وآذاه وكان له أن يعفو عنه فلو كان المؤذى له أنما يقتل
 للردة لم يجز العفو عنه قبل التوبة وإذا كان هذا حقاً له فلا فرق فيه بين
 المسلم والذمي فإنه قد أهدردم من آذاه من أهل الذمة وقد تقدم أن

الطريقة الثالثة عشر

ذلك لم يكن ليجرد نقض العهد فعلم انه كان لاذاه و اذا كان له ان يفعل من
 آذاه وسبه من مسلم ومعاهد وله ان يعفو عنه علم انه بمنزلة القصاص ^{وحد}
 القتل وتزوير السب كغير الانبياء من البشر و اذا كان كذلك لم يستقط
 من مسلم ولا معاهد بالتوبة كما لا تستقط هذه الحدود بالتوبة وهذه طريقة
 قوية وذلك انه اذا كان على الله عليه وسلم قد اباح الله له ان يعفو عنه
 كان المقلب في هذا الحد حقه بمنزلة سب غيره من البشر الا ان حد سابه
 القتل وحد سابه غيره الجلد و اذا كان المقلب حقه وكان الامر في حياته
 خروضا الى اختياره لينال بالعفو على الدرجات تارة ويقوم بالعقوبة من
 الحدود ما ينال به ايضا على الدرجات فانه على الله عليه وسلم نبي الرحمة
 ونبي المحبة وهو الضمير للقتال والذي قد عاهد على ان لا يخرق عرضه
 وهو لو اصاب لواحد من المسلمين او المعاهدين حقامن دم او مال او عرض
 ثم اسلم لم يستقط منه فاولى ان لا يستقط عنه هذا واذ قد قد منا ان قتله لم يكن
 ليجرد نقض العهد وانما كان لخصوص السب و اذا كان يجوز له ان يقتل هذا
 الساب بعد مجيئه مسلما وله ان يعفو عنه فبعد موته تعذر العفو عنه وتخصت
 العقوبة حقاقتهم سبحانه فوجب استيفائها على ما لا يخفى اذا القول بجواز عفو
 احد عن هذا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضي الى ان يكون الامام
 مخيرا بين قتل هذا واستبقائه وهو قول لم نعلم له قائلا ثم انه خلاف قواعد
 الشريعة واصولها وقد تقدم في الماضي الفرق بين حال حياته وحال مماته
 الطريقة الرابعة عشر انه قد تقدم الحديث المرفوع ان كان ثابتا من

سب نياقتل ومن سب اصحابه جلد فامر بالقتل مطلقا كما امر بالجلد مطلقا
فعلم ان السب للنبي صلى الله عليه وسلم موجب بنفسه للقتل كما ان سب غيره
موجب للجلد وان ذلك عقوبة شرعية على السب وكما لا يسقط هذا الجلد
بالتوبة بعد القدرة فكذلك لا يسقط هذا القتل .

الطريقة الخامسة عشر في اقوال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وافعالهم فمن ذلك ان ابا بكر رضى الله عنه كتب الى المهاجر بن ابي ربيعة
في المرأة التي غنت بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما سبقتنى فيها الامر تك
بقتلها لان حد الانبياء ليس يتببه الحد ودفن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد
او معاهد فهو محارب غادر فاخبره ابو بكر انه لولا القوت لامره بقتلها من
غير استتابة ولا استيناء حال توبة مع ان غالب من تقدم ليقتل على مثل هذا
يبادر الى التوبة او الاسلام اذا علم انه يدرأه عنه القتل ولم يستفصله الصديق
عن الساب هل هي مسلة او ذمية بل ذكر ان القتل حد من سب الانبياء
وان حد هم ليس كحد غيرهم مع انه فصل في المرأة التي غنت بهجاء المسلمين
بين ان تكون مسلة او ذمية وهذا ظاهر في ان عقوبة الساب حد للنسبي
واجب عليه له نيموعنها في بعض الاحوال وان يستوفيه في بعض الاحوال
كما ان عقوبة سب غيره حد له واجب على الساب وقوله فمن تعاطى ذلك
من مسلم فهو مرتد ليس فيه دلالة على قبول توبته لان الردة جنس تحتها
انواع منها ما تقبل فيه التوبة ومنها ما لا تقبل كما تقدم التنبيه على هذا ولعله
ان تكون لما اليه عودة وانما غرضه ان يبين الاصل الذي يبيع دم هذا

الطريقة الخامسة عشر

وكذلك قوله فهو محارب غادر فان المحارب الغادر جنس يباح دمه ثم منهم من يقتل وان اسلم كما لو حارب بقطع الطريق او باستكراه مسلمة على الزنا ونحو ذلك قال تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا الآية ثم انه لم يرفع العقوبة الا اذا تابوا قبل القدرة عليهم وقد قدمنا ان هذا محارب مفسد يدخل في هذه الآية وعن مجاهد قال اتى عمر برجل يسب النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر من سب الله او سب احدا من الانبياء فاقتلوه هذا مع ان سيرته في المرتد انه يستتاب ثلاثا ويطعم كل يوم رغيفا لعله يتوب فاذا امر بقتل هذا من غير استتابة علم ان جرمه اغلظ عنده من جرم المرتد المجرى فيكون جرم سابه من اهل العهد اخلط من جرم من اقتصر على نقض العهد لاسباب قد امر بقتله مطلقا من غير ثنيا وكذلك المرأة التي سبت النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها خالد بن الوليد ولم يستثبها دليل على انها ليست كالمرتدة المجردة وكذلك حديث محمد بن مسلمة لما حلف ليقتل ابن يامين لما ذكر ان قتل ابن الاشرف كان غدارا وطلبه لقتله بعد ذلك مدة طويلة ولم ينكر المسلمون ذلك عليه مع انه لو قتله لمجرد الردة لكان قد عاد الى الاسلام بما اتى به بعد ذلك من الشهادات والصلوات ولم يقتل حتى يستتاب وكذلك قول ابن عباس في الذمى يرمى امهات المؤمنين انه لا ثوبة له نص في هذا المعنى وهذه القضايا قد اشهرت ولم يلقنا احدا انكر شيئا من ذلك كما انكر عمر رضي الله عنه قتل المرتد الذي لم يستتب وكما انكر ابن عباس رضي الله عنهما

تحريق الزنادقة واخبار ان حدم القتل فعلم انه كان مستفيضاً بينهم ان حد
الساب ان يقتل الاماروي من ابن عباس من سب نبياً من الانبياء فقد كذب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة يستتاب فان تاب والاقتل وهذا
في سب يتضمن جحد نبوة نبي من الانبياء فانه يتضمن تكذيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان من قال عن بعض الانبياء انه ليس نبي
ومبه بناء على انه ليس نبي فهذه ردة محضة ويتعين حمل حديث ابن عباس
على هذا او نحوه ان كان محفوظاً عنه لانه اخبر ان قاذف امهات المؤمنين
لا ثوبة له فكيف تكون حرمتهم لاجل سب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعظم من حرمة نبي معروف مذكور في القرآن *

* الطريقة السادسة عشر * ان الله سبحانه وتعالى اوجب لنا صلى الله عليه
وسلم على القلب واللسان والجوارح حقوقاً زائدة على مجرد التصديق
بنبوته كما اوجب سبحانه على خلقه من العبادات على القلب واللسان والجوارح
اموراً زائدة على مجرد التصديق به سبحانه وحرم سبحانه حرمة رسوله مما يباح
ان يفعل مع غيره اموراً زائدة على مجرد التكذيب بنبوته * فمن ذلك *
انه امر بالصلاة عليه والتسليم بعد ان اخبر ان الله وملائكته يصلون عليه
والصلاة تتضمن ثناء الله عليه ودعاء الخير له وقربته منه ورحمته له والسلام
عليه يتضمن سلامته من كل آفة فقد جمعت الصلاة عليه والتسليم جميع الخيرات
ثم انه يصلي سبحانه عشراً على من يصلي عليه مرة واحدة حضاً للناس على
الصلاة عليه ليسعدوا بذلك ولا يرحمهم الله بها * ومن ذلك * انه اخبر انه

الطريقة السادسة عشر
واجب الله لنبيه صلى الله عليه وسلم حقوقاً زائدة على القلب واللسان والجوارح

أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن حقه أن يحب أن يؤثر العطشان بالماء والمولجائع
بالطعام وأنه يجب أن يوقى بالأنفس والأموال كما قال سبحانه ما كان
لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله
ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه فعلم أن رغبة الأناس بنفسه أن يصيبه
ما يصيب النبي صلى الله عليه وسلم من المشقة معه حرام وقال تعالى مخاطباً
للمؤمنين فيما أصابهم من مشقات الحصر والجهاد لقد كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً ومن
حقه أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه وولده وجميع الخلق كما دل
على ذلك قوله سبحانه قل إن كان آباؤكم وأبنائكم وأخوانكم وأزواجكم
وعشيرتكم إلى قوله أحب إليكم من الله ورسوله الآية مع الأحاديث
الصحيحة المشهورة كما في الصحيح من قول عمر يا رسول الله لانت أحب إلي
من كل شيء إلا من نفسي فقال لا يا عمر حتى أكون أحب إليك من نفسك قال
فانت والله يا رسول الله أحب إلي من نفسي قال الآن يا عمر وقال صلى الله
عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب إليه من ولده ووالده
والناس أجمعين متفق عليه * ومن ذلك * أن الله أمر بتعزيزه وتوقيره
فقال وتعزروه وتوقروه * والعزير اسم جامع لنصره وتأييده ومنعه من
كل ما يؤذيه والتوقير اسم جامع لكل ما فيه سكونة وطمانينة من الاجلال
والأكرام وإن يعامل من التشریف والتكريم والتعظيم بما يصونه عن كل
ما يخرج به عن حد الوقار * ومن ذلك * أنه خصه في مخاطبة بما يليق به

فقال لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا • فنهى ان يقولوا
يا محمد او يا احمد او يا ابا القاسم ولكن يقولوا يا رسول الله يا نبي الله وكيف
لا يخاطبونه بذلك والله سبحانه وتعالى اكرمهم في مخاطبته اياه بما لم يكرم به
احدا من الانبياء فلم يدعه باسمه في القرآن قط بل يقول يا ايها النبي قل
لازواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها • يا ايها النبي قل لازواجك
ونائك ونساء المؤمنين • يا ايها النبي انا جعلنا لك ازواجك • يا ايها النبي اتق الله •
يا ايها النبي انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا • يا ايها النبي اذ اطلقت النساء •
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك • يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك من ربك •
يا ايها المزمع لليل • يا ايها المدثر قم فأنذر • يا ايها النبي حسبك الله • مع
انه سبحانه قد قال • وقلنا يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة • يا آدم انشدهم
باسمائهم • يانوح انه ليس من اهلك • يا ابراهيم اعرض عن هذا • يا موسى اني
اصطفيتك على الناس • يا داود انا جعلناك خليفة في الارض • يا عيسى ابن مريم
اذ كر نعمتي عليك وعلى والدتك • ومن ذلك • انه حرم التقدم بين يديه
بالكلام حتى يأذن • وحرم رفع الصوت فوق صوته • وان يجهر له بالكلام
كما يجهر الرجل للرجل • واخبر ان ذلك سبب حبوط العمل فهذا يدل على
انه يقتضى الكفر لان العمل لا يحبط الا به • واخبر ان الذين يفضون اصواتهم
عند • هم الذين امتحن قلوبهم للتقوى وان الله يغفر لهم ويرحمهم • واخبر ان
الذين ينادونه وهو في منزله لا يعقلون لكونهم رفعوا اصواتهم عليه ولكونهم
لم يصبروا حتى يخرج ولكن ازعجوه الى الخروج • ومن ذلك • انه يحرم على

الامة ان يؤذوه بما هو مباح ان يعامل به بعضهم بعضا تميزا له مثل تكليح ازواجه
من بعد فقال تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه
من بعد ابدان ذلكم كان عند الله عظيما . وارجب على الامة لا جله
احترام ازواجه وجعلهن امهات في التحريم والاحترام فقال تعالى النبي
اولى باليه منين من انفسهم وازواجه امهاتهم . واما ما اوجبه من
طاعته والانقياد لامره والتأسي بفعله فهذا باب واسع لكن ذاك قد يقال هو
من لوازم الرسالة واما الغرض هنا ان تنبه على بعض ما اوجبه الله له من
الحقوق الواجبة والمحرمات مما يزيد على لوازم الرسالة بحيث يجوز ان يبعث الله
رسولا ولا يوجب له هذه الحقوق . ومن كرامته المتعلقة بالقول انه يفرق
بين اذاه واذى المؤمنين فقال تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في
الدنيا والآخرة واعدهم عذابا مهينا . والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات
بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاننا واثما مبينا . وقد تقدم ان في هذه الآية
ما يدل على ان حدمن سبه القتل كما ان حدمن سب غيره الجلد . ومن ذلك
ان الله رفع له ذكره فلا يذكر الله سبحانه الا ذكر معه . ولا يصح للامة خطبة
ولا تشهد حتى يشهدوا انه عبده ورسوله وارجب ذكره في كل خطبة .
وفي الشهادتين اللتين هما اساس الاسلام . وفي الاذان الذي هو شعار
الاسلام . وفي الصلاة التي هي عماد الدين الى غير ذلك من المواضع
هذا الى خصائص له اخر يطول تعدادها واذ كان كذلك فمعلوم ان سابه
ومتقصه قد ناقض الايمان به وناقض تعزيره وتوقيره وناقض رفع ذكره

و ناقض الصلاة عليه والتسليم وناقض تشریفه في الدعاء و الخطاب بل قابل
افضل الخلق بما لا يقابل به اثر الخلق . و يوضح ذلك ان مجرد اعراضه عن
الايان به يبيح الدم مع عدم العهد واعراضه عن هذه الحقوق الواجبة يبيح
العقوبة فهذا بمجرد سكوته عن تشریفه وتكريمه و تعظيمه فاذا اتى بضد ذلك
من الدم والسب والانتقاص والاستخفاف فلا بد ان يوجب ذلك
زيادة على الدم والعقاب فان مقادير العقوبات على مقادير الجرائم
الا ترى ان الرجل لو قتل رجلا اعتباطاً لكان عقوبته القود
وهو التسليم الى ولى المقتول فان انضم الى ذلك قتله لآخذ المال مجاهرة
صارت العقوبة تحتم القتل فان انضم الى ذلك آخذ المال عوقب مع
ذلك بالصلب وعوقب عند بعض العلماء ايضاً بقطع اليد والرجل حتماً
مع ان آخذ المال سرقة لا يوجب الا قطع اليد فقط وكذلك لو قذف
عبداً او ذمياً او فاجراً لم يجب عليه الا التعزير فلو قذف حراً مسلماً عفيفاً
لوجب عليه الحد التام فلو قيل انه لا يجب عليه مع ذلك الا ما يجب
على من ترك الايمان به او ترك العهد الذي يتنا وبينه لسوى بين
الساكت عن ذمه وسبه والمبالغ في ذلك وهذا غير جائز كما انه غير جائز
التسوية بين الساكت عن مدحه والصلاة عليه والمبالغ في ذلك ولزم
في ذلك ان لا يكون لخصوص سبه وذمه واذا عوقب مع انه من اعظم
الجرائم وهذا باطل قطعاً ومعلوم ان لا عقوبة فوق القتل ثم سوى
الزيادة على ذلك الاتيين قتله وتحتمه تاب او لم يئب كحدا طع الطريق

اذ لا يعلم احدا ووجب ان يجلد لخصوص السب ثم يقتل الكافر اذا كانت العقوبة لخصوص السب كانت حدا من الحدود وهذه مناسبة ظاهرية قد دل على صحتها دلالات النصوص السالفة من كون السب موجبا للقتل والعلة اذا ثبتت بالنص او بالايمان لم يحتج الى اصل يقاس عليه الفرع وبهذا يظهر اننا لم نجعل لخصوص السب موجبا للقتل الا بادل عليه من الكتاب والسنة والاثار لا بمجرد الاستحسان والاستصلاح كما زعمه من لم يحظ بما آخذ الاحكام على ان الاصل الذي يقاس به هذا الفرع ثابت وهو ❦

❦ الطريقة السابعة عشر ❦ وذلك انا وجدنا الاصول التي دل عليها الكتاب او السنة او اجماع الامة حكمت في المرتد وناقض العهد حكيم فمن لم يصدر منه الامجد الردة او مجرد نقض العهد ثم عاد الى الاسلام عصمه دمه كما دل عليه كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم ذكر بعض ما يدل على ذلك في المرتد وهو في نقض العهد ايضا موجود بقوله في بعض من نقض العهد وثوب الله من بعد ذلك صلى من يشاء وبان النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلام من اسلم من بني بكر وكانوا قد نقضوا العهد وعدوا على خزاعة فقتلوه وقبل اسلام قريش الذين اعانوه على قتال المسلمين حتى انتقض عهدهم بذلك ودلت سنته على ان مجرد اسلامهم كان عاصيا لما هممهم وكذلك في حصره لقريظة والتضير مذكور انهم لو اسلموا الكف عنهم وقد جاء نقر منهم مسلمين فعصروا دماءهم واموالهم منهم ثعلبة بن سعية واسد بن سعية واسد بن صيد اسلموا في الليلة التي

نزل فيها بنو قريظة على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبره مشهور من تغلظت ردة او تقضه بما يضر المسلمين اذا عاد الى الاسلام لم تسقط عنه العقوبة مطلقا بل يقتل اذا كان جنس ما فعله موجبا للقتل او يعاقب بما به ونه ان لم يكن كذلك كما دل عليه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الآية وكما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة ابن ابي سرح وابن زعيم وفي قصة ابن خطل وقصة مقيس بن صبابه وقصة العرينين وغيرهم وكما دل عليه الاصول المقررة فان الرجل اذا اقترن برده قطع طريقه او قتل مسلم او زنا او غير ذلك ثم رجع الى الاسلام اخذت منه الحدود وكذا ذلك لو اقترن بنقض عهد الاضرار بالمسلمين من قطع الطريق او قتل مسلم او زنا بمسامة فان الحدود تستوفي منه بعد الاسلام اما الحد الذي يجب على المسلم لو فعل ذلك او الحد الذي كان واجبا قبل الاسلام وهذا الرجل الساب قد وجد منه قدر رائد على مجرد نقض العهد كما قدمنا في الاضرار بالمسلم الذي صار به اغاظ جرما من مجرد ناقض العهد او فعل ما هو اعظم من اكثر الامور المضرة كما تقدم فصار بمنزلة من قرن بنقض عهد اذى المسلمين في دم او مال او عرض واشد واذا كان كذلك فاسلامه لا يزيل عنه عقوبة هذا الاضرار كما دلت عليه الاصول في مثله وعقوبة هذا الاضرار قد ثبت انه القتل بالنص والاسلام الطارئ لا يمنع ابتداء هذه العقوبة فان المسلم لو ابتداء بمثل هذا قتل قتلا لا يسقط بالتوبة كما تقدم واذا لم يبيع الاسلام

ابتداء هاتان لا يمنع بقاء ما وردوا من الاولى واخرى لان الدوام والبقاء اقوى من الابتداء والحدوث في الحسيات والعقليات والحكيات الاثرى ان العدة والاحرام والردة تمنع ابتداء النكاح ولا تمنع دوامه والاسلام يمنع ابتداء الرق ولا يمنع دوامه ويمنع ابتداء وجوب القود وحد القذف على المسلم اذا قتل او قذف ذميا ولا يمنع دوامه عليه اذا اسلم بعد القتل والقذف ولو فرض ان الاسلام يمنع ابتداء قتل هذا فلا يجب ان يسقط القتل باسلامه لان الدوام اقوى من الابتداء وجاز ان يكون بمنزلة القود وحد القذف فان الاسلام يمنع ابتداء دون دوامه لا سيما والسب فيه حق لا دمي ميت وفيه جناية متعلقة بعموم المسلمين فهو مثل القتل في المحاربة ليس حق المعلن واذا كان كذلك وجب استيفاؤه كغيره من المحاربين المفسدين يحقق ذلك ان الدمي اذا قطع الطريق وقتل مسلما فهو يعتقد في دينه جواز قتل المسلم واخذ ماله وانما حرمة عليه العهد الذي يثنا ويثنيه كما انه يعتقد جواز السب في دينه وانما حرمة عليه العهد وقطع الطريق قد يفعل استخلا لا وقد يفعل استخفافا بالحرمة لغرض كما ان سب الرسول قد يفعل استخفافا بالحرمة لغرض فهو مثله من كل وجه الا ان مفسدة ذلك في الدنيا ومفسدة هذا في الدين وهي اعظم من مفسدة الدنيا عند المؤمنين بالله العالمين به وبامرهم فاذا اسلم قاطع الطريق فقد تجدد منه اظهار اعتقاد تحريم دم المسلم وماله مع جواز ان لا يفي بموجب هذا الاعتقاد وكذلك اذا اسلم الساب فقد تجدد اظهار اعتقاد تحريم عرض الرسول مع جواز ان لا يفي بموجب هذا

الا متقاد فاذا كانت هناك يجب قتله بعد اسلامه فكذلك يجب قتله
 هنا بعد اسلامه ويجب ان يقال اذا كان ذلك لا يسقط حده بالتوبة
 بعد القدرة فكذلك هذا لا يسقط حده بالتوبة بعد القدرة ومن امن
 النظر لم يسترب في ان هذا محارب مفسد كما ان قاطع الطريق محارب
 مفسد ولا يرد على هذا سب الله تعالى لان احدا من البشر لا يسه اعتقادا
 الا بما يراه تعظيما واجلا لا كرم اهل التلث ان له صاحبة وولدا فانهم
 يعتقدون ان هذا من تعظيمه والتقرب اليه ومن سبه لا على هذا الوجه
 فالقول فيه كالقول فيمن سب الرسول صلى الله عليه وآله وهو المختار كما
 سنقرره ومن فرق قال انه تعالى لا تلحقه غضاضة ولا انتقاص بذلك
 ولا يكاد احد يفعل ذلك اصلا الا ان يكون وقت غضب ونحو ذلك بخلاف
 سب الرسول فانه يسه انتقاصه واستخفافه سبا يصدر عن اعتقاد وقصد اهانة
 وهو من جنس تلحقه الغضاضة ويقصد بذلك وقد يسب تشفيا وغيظا
 وربما حل منه في النفوس خبائل ونفر عنه بذلك خلائق ولا نزول
 فقرتهم عنه باظهار التوبة كما لا نزول مفسدة الزنا وقطع الطريق ونحو
 ذلك باظهار التوبة وكما لا يزول العار الذي يلحق بالمقذوف باظهار
 القاذف التوبة فكانت عقوبة الكفر ينسب فيها ما يتبعه من سب الله
 سبحانه بخلاف سب الرسول فان قيل قد تكون زيادة العقوبة على
 مجرد الناقض للعهد تحتم قتله مادام كافرا بخلاف غيره من الكافرين فان
 عقد الامان والهدنة والذمة واسترقاقهم والمن عليهم والمقادة بهم جائز في الجملة

فإذا أتى مع حل دمه لنقض العهد أو لعدمه بالسب تعيين قتله كما قررناه
وهكذا الجواب عن المواضع التي قتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها من
سبه أو امر بقتله أو امر أصحابه بذلك فانها تدل على أن الساب يقتل وإن
لم يقتل من هو مثله من الكافرين وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
ليهود في قصة ابن الأشرف أنه لو قرأ قرصه من هو على مثل رأيه
ما اغتيل ولكنه نال منا وهما نال بالشعر ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان
السيف وإذا كان كذلك فيكون القتل واجب لأمرين للكفر ولتغلظه
بالسب كما يجب قتل المرتد للكفر ولتغلظه بترك الدين الحق والخروج منه
فمضى زال الكفر زال الموجب للدم فلم يستقل بقاء أثر السب بإحلال الدم
وتبع الكفر في الزوال كما تبعه في الحصول فانه فرع للكفر ونوع منه فإذا
زال الأصل زالت جميع فروعه وأنواعه وهذا السؤال قد يمكن تقريره
في سب من يدعي الإسلام بناء على أن السب فرع للردة ونوع منها وقد
لا يمكن لأنه يتجدد من هذا بعد السب ما لم يكن موجودا حال السب
بخلاف الكفر قلنا وهذا أيضا دليل على أن قتل الساب حد من الحدود
فانه قد تقدم أنه يجب قتله إن كان معاهدا ولا يجوز استبقاؤه بعد السب
بإمان ولا استرقاق ولو كان أنما يقتل لكونه كفرا محاربا لجأز أمانه واسترقاقه
والمفاداة به فلما كان جزاؤه القتل علم أن قتله حد من الحدود وليس بمنزلة قتل
سائر الكفار ومن تأمل الأدلة الشرعية نصوحها ومقاييسها مآذ كرامها ومما لم تذكره
ثم ظن بعد هذا أن قتل الساب لمجرد كونه كافرا غير معاهد كقتل الأسير

فليس على بصيرة من امره ولا ثقة من رأيه وليس هذا من المسالك
المحتملة بل من مسالك القطع فان من ثامل دالات الكتاب والسنة
وما كان عليه سلف الامة وما توجبه الاصول الشرعية علم قطعاً ان السب
تأثيراً في سفع الدم زائد على تأثير مجرد الكفر الحالى عن عهد نعم قد يقال
هو مقتول بمجموع الامرين بناء على ان كفر الساب نوع مغلظ لا يحتمل
الاستبقاء ككفر المرتد فيكون مقتولاً لكفره وسبه ويكون القتل حداً
بمعنى انه يجب اقامته ثم يزول موجه بالتوبة كقتل المرتد فهذا ليس
بمساغ لكن في ما تقدم ما يضعف هذا الوجه ومع هذا فانه لا يقدح في كون
قتل الساب حداً من الحدود وجب لما في خصوص ظهور سب الرسول من المفسدة
والما يبقى ان يقال هذا الحد هل يسقط بالاسلام ام لا فنقول جميع ما ذكرناه
من الدلالات وان دلت على وجوب قتله بعد اظهار التوبة فهي دالة على
ان قتله حد من الحدود وليس بمجرد الكفر وهي دالة على هذا بطريق القطع
لما ذكرناه من تفريق الكتاب والسنة والاجماع بين من اقصر على الكفر
الاصلي او الطارى او تقضى العهد وبين من سب الرسول من هوء لاء واذا
لم يكن القتل لمجرد الكفر لم يبق الا ان يكون حداً واذا ثبت انه يقتل لخصوص
السب لكونه حداً من الحدود لا لعموم كونه كافراً غير ذى عهد او لعموم
كونه مرتداً فيجب ان لا يسقط بالتوبة والاسلام لان الاسلام والتوبة
لا يسقطان شيئاً من الحد والواجبة قبل ذلك اذا كانت التوبة بعد الثبوت
والرفع الى الامام بالاتفاق وقد دل القرآن على ان حد قاطع الطريق

والزاني والسارق والقاذف لا يسقط بالتوبة بعد التمكن من التوبة ^{من الزانية} الحد
ودلت السنة على مثل ذلك في الزاني وغيره ولم يختلف المسلمون ^{في ذلك}
ان المسلم اذا زنى او سرق او قطع الطريق او شرب الخمر فرفع الى السلطان
وثبت عليه الحد بيينة ثم تاب من ذلك انه يجب اقامة الحد عليه الا ان
يظن احد في ذلك خلافا شاذا لا يعتد به فبذلك حد وداقه وكذلك
لو وجب عليه قصاص او حدا وقذف او عقوبة سب لمسلم او معاهد ثم تاب
من ذلك لم تسقط عنه العقوبة وكذلك ايضا لم يختلفوا فيما علمناه ان
الذمي لو وجب عليه حد قطع الطريق او حد السرقة او قصاص او حد
قذف او تعزير ثم اسلم وتاب من ذلك لم تسقط عنه عقوبة ذلك وكذلك
ايضا لو زنى فانه اذا وجب عليه حد الزنا ثم اسلم لم يسقط عنه بل يقام عليه
حد الزنا عند من يقول بوجوبه قبل الاسلام ويقتل حتما عند الامام احمد
ان كان زنا انقض عهد هذا مع ان الاسلام يجب ما قبله والتوبة يجب
ما قبلها فيغفر للتائب ذنبه مع اقامة الحد عليه تطهيرا له وتكبيلا للناس عن
مثل تلك الجريمة فتحصل باقامة الحد المصلحة العامة وهي زجر الملتزمين
للاسلام او الصغار عن مثل ذلك الفساد فانه لو لم يقر الحد عند اظهار التوبة
لم يأت اقامة حد في الغالب فانه لا يشاء المفسد في الارض اذا اخذ ان يظهر
التوبة الا اظهرها واشك كل من هم بعظيمة من العظام من الاقوال والافعال
ان يرتكبها ثم اذا احيط به قال اني تائب ومعلوم ان ذلك لودره الحد الواجب
لنعطلت الحد ودو ظهر الفساد في البر والبحر ولم يكن في شرع العقوبات

والحدود كثير مصلحة وهذا ظاهر لا يخفى به . ثم الجاني لو تاب توبة
نصوحاً فقلت نافلة فيما بينه وبين الله يغفر له ما سلف ويكون الحد تطهيراً
وتكفير السيئة وهو من تمام التوبة كما قال ما عزم بن مالك للنبي صلى الله عليه
وسلم طهرني وقد جاء تألياً وقال تعالى لما ذكر كفارة قتل الخطاء فمن
لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً توبة من الله وكان الله عليهما حكيماً . وقال تعالى
في كفارة الظهار ذلکم توعظون به فيشتمل الحد مع التوبة على مصلحتين
عظمتين مصلحة زجر النفوس عن مثل تلك الجريمة وهي أهم المصلحتين فإن
الدنيا في الحقيقة ليست دار كمال الجزاء وإنما كمال الجزاء في الآخرة
وإنما الغالب في العقوبات الشرعية الزجر والنكال وإن كان
فيها مقاصد أخرى كما أن غالب مقصود العدة برآءة الرحم وإن كان فيها
مقاصد أخرى ولهذا كانت هذه المصلحة مقصودة في كل عقوبة مشروعة
والمصلحة الثانية تطهير الجاني وتكفير خطيئته إن كان له عند الله خير أو عقوبة
والانتقام منه إن لم يكن كذلك وقد يكون زيادة في ثوابه ورفعة في درجاته
ونظير ذلك المصائب المقدرة في النفس والأهل والمال فإنها تارة تكون
كفارة وطهوراً وتارة تكون زيادة في الثواب وعلو في الدرجات
وتارة تكون عقاباً وانتقاماً لكن إذا تاب الإنسان سرافحاً الله يقبل توبته
عبراً ويغفر له من غير أجواج له إلى أن يظهر ذنبه حتى يقام حده عليه
أما إذا اعلنت الفساد بحيث يراه الناس ويسمعونه حتى يشهدوا به
عند السلطان أو اعترف به هو عند السلطان فإنه لا يطهره مع التوبة

بعد القدرة الاقامته منه عليه الا ان في التوبة اذا كان الحد لله ثبت
 باقراره خلافاً لذكره ان شاء الله تعالى ولهذا قال صلى الله عليه وسلم **لَا تُلَاقُوا**
الْحُدُودَ فِي مَا بَيْنَكُمْ فما بغى من حد فقد وجب وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لما شفع اليه في السارقة تطهر خير ما اوقال من حالت شفاعته دون حد من
 حد والله قد ضاдал في امره وقال من ابتلى من هذه القاذورات بشيء
 فليستتر بستر الله فانه من يبدلنا (١) صفحته نعم عليه كتاب الله * اذا تبين ذلك
 فنقول هذا الذي اظهر سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسلم
 ومعاهد قد اتى بهذه المفسدة التي تضمنت مع الكفر ونقض العهد الذي اتى
 ورسوله وانتهاك تلك الحرمة التي هي افضل حرمة المخلوقين والوقعة في
 عرض لا تساوي غيره من الاعراض والظعن في صفات الله وافعاله وفي
 دين الله وكتابه وجميع انبيائه والمؤمنين من عباده فان الظعن في واحد
 من الانبياء ظعن في جميع الانبياء كما قال سبحانه وتعالى اولئك هم الكافرون
 حقوا ظعن في من آمن بنينا من الانبياء والمؤمنين المتقدمين والمتأخرين
 وقد تقدم تقرير هذا ثم هذه العظيمة صدرت ممن التزم بعقد ايمانه او امانه
 انه لا يفعل ذلك فاذا اوجبت عقوبته على تلك الجريمة لخصوصها كما تقدم
 امشع ان يسقط بما يظهره من التوبة كما تقدم ايضاً ثم هنا مسلكان *
 المسلك الاول ❦ وهو مسلك طائفة من اصحابنا وغيرهم ان يقتل حد الله
 كما يقتل لقطع الطريق والردة والكفر لان السب للرسول صلى الله عليه وسلم
 قد تعلق به حق الله وحق كل مؤمن فان اذا لم يقصود اعلل رسول الله

(١) من يبدلنا صفحته اي من يظهر لنا فعله الذي يخفيه ١٢ مجمع

فقط كمن يسب واحدا من تعرض الناس بل هو اذى لكل مؤمن كان
 ويكون بل هو عند هم من ابلغ انواع الاذى ويؤذي كل مؤمن منهم ان
 يفتدى هذا العرض بنفسه واهله وعرضه وماله كما تقدم ذكره عن الصحابة
 من انهم كانوا يذلون دماءهم في صون عرضهم وكان النبي صلى الله عليه
 وسلم يمدح من فعل ذلك سواء قتل او غلب وبسببه ناصرا لله ورسوله
 ولولم يكن السب اعظم من قتل بعض المسلمين لما جاز بذل الدم في دونه كما
 لا يجوز بذل الدم في صون عرض واحد من الناس وقد قال حسان بن
 ثابت يخاطب ابا سفيان بن الحارث *

هجوت محمدا فاجبت عنه • وعند الله في ذلك الجزاء
 فان ابي ووالدتي وعرضي • لعرض محمد منكم وقاء
 وذلك انه انتهك الحرمات التي نالوا بها سعادة الدنيا والآخرة وبها ينالها
 كل واحد سواهم وبها يقام دين الله ويرضى الله عن عباده ويحصل ما يحب ويتقضى
 ما يفضله كما ان قاطع الطريق وان قتل واحدا فان مفسدة قطع الطريق
 نعم جميع الناس فلم يفرض الامر فيه الى ولي المقتول نعم كان الامر
 في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم مفوضا اليه فمين سبه ان احب عفا عنه
 وان احب عاقبه وان كان في سبه حق لله وجميع المؤمنين لان الله سبحانه
 يجعل حقه في العقوبة تبعا لحق العبد كما ذكرناه في القصاص وحقوق
 الآدميين تابعة لحق الرسول فانه اولى بهم من انفسهم • ولان في ذلك
 تمكينه صلى الله عليه وسلم من اخذ العفو والامر بالعرف والاعراض عن

الجاهل الذي اهره الله تعالى به في كتابه * وتمكينه من العفو والاعذار الذي يستحق به ان يكون اجره على الله * وتمكينه من ان يدفع بالتى هي بالتيه
السيئة كما امره الله * وتمكينه من استعطاف النفوس وقايف القلوب على
الايمان واجتماع الخلق عليه * وتمكينه من ترك التنفير عن الايمان وما يحصل
بذلك من المصلحة يعمر ما يحصل باستبقاء الساب من المفسدة كما دل عليه
قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لا نقصوا من حولك فاعف عنهم
واسغفر لهم وشاورهم في الامر * وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم نفس
هذه الحكمة حيث قال اكره ان يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه *
وقال فيما عامل به ابن ابي من الكرامة رجوت ان يؤمن بذلك الف
من قومه فحقق الله رجاءه ولو عاقب كل من آذاه بالقتل لخامر القلوب
عقدا او وسومة ان ذلك لما في النفس من حب الشرف وانه من باب
غضب الملوك وقتلهم على ذلك ولو لم يبيع له عقوبته لانتك العرض واستبيحت
الحرمة وانحل رباط الدين وضعفت العقيدة في حرمة النبوة فحصل الله
له الامرين فلما انقلب الى رهوان الله وكرامته ولم يبق واحد مخصوص
من الخلق اليه استيفاء هذه العقوبة والعفو عنها والحق فيها ثابت لله سبحانه
ورسول الله صلى الله عليه وسلم وعباده المؤمنين وعلم كل ذي عقل ان المسلمين
انما يقتلونه لحفظ الدين وحفظ حي الرسول ووقاية عرضه فقط كما يقتلون
قاطع الطريق لامن الطرقات من المفسدين وكما يقطعون السارق لحفظ
الاموال وكما يقتلون المرئد صونا للداخين في الدين من الخروج عنه

ولم يبق هنا نهم مقصود جزوئي كما قد كان يتوهم في زمانه ان قتل الساب كذلك
و تقرير ذلك بالساب له من المسلمين فانه قد كان له ان يعفو عنه مع انه لا يحمل
للأمة الا اراقة دمه فاصلله انه في حياته قد غلب في هذه الجناية حقه ليجتنب
من الاستغفاء والعفو وبعد موته فهي جناية على الدين مطلقا ليس لها من
يملكه العفو عنها فوجب استيفاءها وهذا مسلك خير لمن يدبر غوره ثم هنا
تقرير ان . احدهما . ان يقال الساب من جنس المحارب المفسد وقد تقدم
في ذلك زيادة بيان ومما يؤيده انه سبحانه وتعالى قال من قتل نفسا
بغير قس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا . فعلم ان كل ما اوجب القتل
حقا لله كان فسادا في الارض والا لم يبع وهذا السب قد اباح الدم فهو فساد
في الارض وهو ايضا محاربة لله ورسوله على ما لا يخفى لان المحاربة هنا والله اعلم
انما عني بها المحاربة بعد المسألة لان المحاربة الاصلية لم يدخل حكمها في هذه
الاية وسبب نزولها انما كان فعل مرتد وناقض عهد فعلم انها جميعا دخلا
فيها وهذا قد حارب بعد المسألة وفسد في الارض فتعين اقامة الحد عليه
. الثاني . ان يكون السب جناية من الجنايات المروجة للقتل كالزنا وان
لم يكن حرا با كحرب قاطع الطريق فان من الفساد ما يوجب القتل وان لم يكن
حرا با وهذا فساد قد اوجب القتل فلا يسقط بالتوبة كغيره من انواع
الفساد اذ لا يستثنى من ذلك الا القتل للكفر الاصل او الطاري وقد قد منا
ان هذا القتل ليس هو كقتل سائر الكفار . فان قيل . فاذا كان السب حدا لله
فيجب ان يسقط بالاسلام كما يسقط حد المرتد بالاسلام وكما يسقط قتل

الكافر بالاسلام وذلك ان مجرد تسميته حدا لا يمنع سقوطه بالتوبة ~~بالتوبة~~ بالاسلام
 فان قيل للرد حد فان التقيا يقولون باب حد المرتد ثم انه يسقط بالاسلام
 ثم ان هذا امر لفظي لا تعلق به الاحكام وانما تناط باللعاني وكل عقوبة للمجرم
 فهي حد من حيث ترجه وتمنه من تلك الجريمة وان لم تتم حدا لكن
 لا ريب انه انما يقتل للكفر والسب والسب لا يمكن تجريده عن الكفر
 والمخاربة حتى يفرض سابع قد وجب قتله وهو مؤمن او معاهد باق على
 صيده كما يفرض مثل ذلك في الزاني والسارق والقاتل فان ذلك
 وجبت عقوبتهم لتلك الجرائم وهي قبل الاسلام وبعد سواء وهذا
 لما وجب عقوبته بجرم هو من فروع الكفر وانواعه فاذا زال الاصل تبعته
 فروعها فيكون الموجب للقتل انه كافر محارب وانه موذنه ورسوله
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعقبة بن ابي معيط لما قال مالي اقل من بينكم
 حبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقترائك على رسول الله
 والعلة اذا كانت ذات وصفين زال الحكم بزوال احدهما ونحن قد نعلم
 انه يتعم قتله اذا كان ذميا كما يتعم قتل المرتد لتغلظ كفره بل ذى الله ورسوله
 كتغلظ كفر المرتد بترك الدين لكن الاسلام يسقط كل حد تعلق بالكفر
 كما يسقط حد المرتد فلم الحقنم هذا الحد بقاطع الطريق والزاني والسارق
 ولم نلحقوه بالمرتد فهذا انكته هذا الموضع فنقول لا يسقط شيء من الحدود
 بالاسلام ولا يفرق بين المرتد وغيره في المعنى بل كل عقوبة وجبت لسبب
 حاضر او حاضر غائبا يجب لوجود سببها وعدم اعدامه فالكافر الاصل والمرتد

لم يقتل لاجل ماضى من كفره فقط و انما يقتل للكفر الذى هو الآن موجود
اذا اصل بقاؤه على ما كان عليه فاذا تاب زال الكفر فزال المبيع للدم لان الدم
لا يباح بالكفر الاحال وجود الكفر اذ المقصود بقتله ان يكون كلمة الله
هى العليا وان يكون الدين كله لله فاذا انتقاد لكلمة الله ودان بدين الله حصل
مقصود القتال ومطلوب الجهاد وكذلك المرتد انما يقتل لانه تارك للدين مبدله
فاذا هو عاد لم يبق مبدلا ولا تاركا وبذلك يحصل حفظ الدين فانه لا يترك مبدلا له
اما الزانى والسارق وقاطع الطريق فانه سواء كان مسلما او معاهدا لم يقتل لدوامه على
الزنا والسب وقطع الطريق فان هذا غير ممكن ولم يقتل لجرد اعتقاده حل ذلك
ماوراده له فان الذمى لا يباح دمه بهذا الاعتقاد ولا يباح دم مسلم ولا ذمى بجرد
الارادة فعلم ان ذلك وجب جزاء على ماضى وزجرا عما يستقبل منه ومن
غيره فمن اظهر سب الرسول من اهل الدمة او سبه من المسلمين ثم ترك
السب وانتهى عنه فليس هو مستديما للسب كما يستديم الكافر المرتد وغيره على كفره
بل افسد في الارض كما افسد غيره من الزناة وقاطع الطريق ونحن نخاف ان
تكرر مثل هذا الفساد منه ومن غيره كما نخاف مثل ذلك في الزانى وقاطع الطريق
لان الداعى له الى ما فعله من السب ممكن منه ومن غيره من الناس فوجب
ان يعاقب جزاء بما كسب نكالا من الله له ولغيره وهذا فرق ظاهر بين
قتل المرتد والكافر الاصل وبين قتل الساب والقاطع والزانى ويانه ان السب
من جنس الجريمة الماخية لا من جنس الجريمة الدائمة لكن مبناه على ان
يوجب الحد لخصوصه لا لكرنه كفر او قد تقدم بيان ذلك . يوضح ذلك ان

قتل المرتد والكافر الاصل الا ان يتوب يزيل مفسدة الكفر في الهام
بالردة متى علم انه لا يترك حتى يقتل او يتوب لم ياتها لانه ليس له غرض في
ان يرتد ثم يعود الى الاسلام ولتأخره في بقائه على الكفر واستدائه
فاما الساب من المسلمين والمعاهدين فان غرضه من السب يحصل باظهاره
وينكأ المسلمين باذاه كما يحصل غرض القاطع من القتل والزاني من الزنا وتسقط
حرمة الدين والرسول بذلك كما يسقط حرمة النفوس والاموال قطع
الطريق والسرقة ويؤذي عموم المسلمين اذ يخشى ضرره كما يؤذيهم
مثل ذلك من فعل القاطع والشارق ونحوهما ثم انه اذا اخذ فقد يظهر
الاسلام والتوفير مع استبطائه العود الى مثل ذلك عند القدرة كما يظهر
القاطع والشارق والزاني العود الى مثل هذه الجرائم عند امكان الفرصة
بل وبما يتمكن من هذا السب بعد اظهار الاسلام عند شياطينه الما يتكسرون
ذلك ويتنوع في انواع التنقص والطعن غيظا على ما فعل به من التعمر
والضغط حتى اظهر الاسلام بخلاف من لم يظهر شيئا من ذلك حتى اسلم
فانه لا مفسدة ظهرت لنامته وبخلاف المحارب الاصل اذ قتل وفعل الافاعيل فانه
لم يكن قد التزم الايمان على انه لا يفعل شيئا من ذلك وهذا قد كان التزم لنا
بعقد الذمة ان لا يؤذينا بشي من ذلك ثم لم يف بعهد فلابوه من اليه ان
يلتزم بعقد الايمان ان لا يؤذينا بذلك ولا يفي بعهد وذلك لانه واجب
عليه في دينه ان يفي بالعهد فلا يظهر الطعن علينا في ديننا وهو عالم ان ذلك من
التزام الامور التي عاهدناه على ان لا يؤذينا بها هو خائف من سبف

الا سلام ان خالف كما انه واجب عليه في دين الاسلام ان لا يتعرض
 للرسول بسوء وهو خائف من سيف الاسلام ان هو خالف فلم يجده له
 باظهار الاسلام جنس العاصم الزاجر بخلاف الحرب في ذلك وان كان
 في ضمير ذلك تجر لغيره من الناس من الردة الا ترى انه لا يشرع السر
 عليه ولا يستحب التعريض للشهود بترك الشهادة عليه وتجب اقامة
 الشهادة عليه عند الحاكم ولا يستحب الفوضىته قبل الرفع الى الحاكم
 وان كان قد ارتد سرا لانه متى رفع الى الحاكم استتابه فنجاه من
 النار وان لم يثبت قبله فقصر عليه مدة الكفر فكان رفعه مصلحة له محضة
 بخلاف من استسر لقاذرو من القاذورات فانه لا ينبغي التعرض اليه لانه اذا رفع
 يقتل حتما وقد يتوب اذا لم يرفع فلم يكن الرفع له مصلحة محضة وانما المصلحة
 للناس فاذا لم تظهر الفاحشة لم تضرهم ومن سب الرسول فانما يقتله لاداء قوله ورسوله
 وللمؤمنين ولطعنه في دينهم فكان بمنزلة من اظهر قطع الطريق والزنا ونحوه
 الغلب فيه جانب الردع والزجر وان تضمن مصلحة الجاني وكان تحتله
 لانه اظهر الفساد في الارض وكذلك لو سب الذي سوا لم يتعرض له
 وكذلك لا ينبغي السر عليه لان من اظهر الفساد لا يستر عليه بحال وقوله السب
 مستلزم للكفر والحراب بخلاف تلك الجرائم فلنا ليس لتاسب خال عن الكفر
 حتى تجرد العقوبة له بل العقوبة على مجموع الاحكام وهذه الملازمة لا توهم
 سب فان كونه مستلزما للكفر يوجب تقاطع عقوبته فاذا انفصل الكفر
 عنه فيما بعد لم يلزم ان لا يكون موجبا للعقوبة اذا كان هو في نفسه يتضمن من

المعجزة ما يوجب العقوبة والزجر كما دل عليه الكتاب والجمهورية لا تـ
والقياس ثم نقول انما يقال انه حد على كفر منغلظ فيه ضرر على المسلمين
عبد ر عن مسلم او معاوية بن ابي نجر ان مثل هذا تقبل منه التوبة بعد
القدرة فانا قد قد منا ان التوبة انما شرعت في حق من تجردت ردة او تجرد
تقصه للعهد فلما من تغلظت ردة او تقصه بكونه مضرا بالمسلمين فلا بد من
عقوبته بعد التوبة وقولهم ان السب من قروع الكفر وانواعه فان صرنا ان
الكفر يوجب ذلك فليس بصحيح وان صرنا ان الكفر يبيح ذلك فنقول
لكن هذا لذة حرم عليه في دينة اظهار ذلك كما حرم قتل المسلمين وسرقة
اموالهم وقطع طريقهم واقتراض نساءهم وكما حرم قتالهم وان كان دينهم
يسمح له ذلك كله فاذا هراوى المسلمين بما يقضيه الكفر المجرى عن عهد فانه
يعاقب على ذلك وان زال الكفر الموجب لذلك فيقتل ويقطع ويعاقب كذلك
هنا يعاقب على ما اذى به الله ورسوله والمؤمنين مما يخالف عهد وان كان دينه
يسمح به وقولهم ان الزاني والسارق وقاطع الطريق قبل الاسلام وبعد
سواء قلناه هو مثل الساب لانه قبل الاسلام يعتقد استئصال دماء المسلمين
واموالهم وامراضهم لولا العهد الذي بينهم وبينه وبعد الاسلام انما يعتقد
تحريمها لاجل الدين وكذلك انتهاكه لرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعتقد حله لولا العهد الذي يتنا وبينه وبعد الدين انما يمنعه منه الدين
ولا فرق بين ان يضرب المسلمين في دينهم او ديارهم واموالهم انما واجب قتله لاجل
الامر ين فيسقط بزوال احد هما فنقول بل اجتمع فيه بيان كل

منها يوجب نوحا من القتل بخلاف النوع الآخر وان كان احدهما يستلزم
 الآخر فالكفر يوجب القتل للكفر الاصل او للكفر الارتداد الذي له احكام
 شرعية والسب يوجب القتل لخصوصه حتى يتدرج فيه قتل الكفر وقتل
 الردة وهذا القتل هو المذهب في حق مثل هذا حتى كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم له القتل والمقوول له القتل مع امتناع القتل بالكفر والردة وله
 القتل بعد سقوط القتل بالكفر والردة كما قد مر من الدلائل على ذلك اثر
 ونظرا او يبينان في خصوص السب ما يقتضي القتل لو فرض تيمم من
 الكفر والردة فاذا انفصل عنه في اثناء الحال فسقط موجب الكفر والردة
 لم تسقط موجب السب وقد مر في المسئلة الثانية دلائل على ذلك
 ثم يقول هو انه وجب لاجل الاخرين فالقتل الواجب لكفر متلفظ بالاضرار
 اذا اراد الى لا تسقط عقوبة فاعمله فوجب ان لا تسقط عقوبة فاعله هذا هو العقوبة
 التي استحقها من القتل وايضا فان الاسلام الطاري لا يمنع ما وجب من العقوبة
 وان كان الاسلام يمنع وتجنبها ابتداء بالقتل قودا وكحد القذف فانه انما يجب
 بشرط كون الفاعل ذميا ولا يستلزم بالاسلام بعد ذلك اذا كان المقتول
 والمقذوف ذميا وايضا فان الاسلام لا يمنع قتل الساب ابتداء فان لا يمنع
 قتله واما بطريق الاولي فتقوله اجتمع سيان قودا والاحدهما ممنوع بل
 الموجب لقتل هذا المقتول

في المسئلة الثاني ان يقتل احدا للنبي صلى الله عليه وسلم كما يقتل قودا وكما
 يحد القاذف والساب لغيره من المؤمنين وقد تقدمت الدلالة على ان عقوبة

فما تم النبي صلى الله عليه وسلم القتل كما ان عقوبة شاتم غيره الجليل وهذا مسلك
كثير من اصحابنا وغيرهم ومن المعلوم الذى لا ريب فيه ان الرجل لا يسب
واحدا من المؤمنين اوسب واحدا من اعيان الامة وهو ميت او فالحق
لوجب على من حضره من المسلمين ان يتصرفوا له واذا بلغ الامر
الى السلطان فانه يعاقب هذا الجري بما يزرعه عن اذى المؤمنين ثم ان كان
حيوا علم فله ان يعفو عن سابه واما ان تعذر علمه لموته او غيبته لم يميز
للمسلمين الامساك عن عقوبة هذا واذا رفع الى السلطان عاقبه وان اظهر
التوبة لان هذا من المعاصي والذنوب المتعلقة بحق آدمى لا يمكن قيامه بطلب
هذا الحد وكل ما كان كذلك لم تحتج العقوبة عليه الى طلب احد ولا تسقط
بالتوبة اذ ارفع الى السلطان ولهذا قلنا ان من سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فانه يجب ان يعزروا ويؤدبوا ويقتلوا وان لم يطالب بحقهم معين لان نصر المسلمين
واجب على كل مسلم يدهم لسانه فكيف على ولي الامر وعلى هذا التقدير فنقول
ان سب النبي صلى الله عليه وسلم كان موجبا للقتل في حياته كما تقدم تقريره
وكان اذا علم بذلك تولى هذا الحق فان احب استوفى وان احب عفا
فاذا اعتذر اعلامه لغيبته او موته وجب على المسلمين القيام بطلب حقه ولم يميز
العفو عنه لاحد من الخلق كما لا يجوز العفو عن من سب غيره من الاموات
والحيات وقد قدمنا الدلائل على ان القتل لخصوص سبه وان المقلب فيه
حقه حتى كان له ان يقتل من سبه او يعفو عنه كما للرجل ان يعاقب سابه
وان يعفو عنه فان قيل وهذا يبتنى على مقدمتين : احدهما ان قذف

الميت موجب للحد وهو قد ذهب ابو بكر بن جعفر صاحب التحال الى انه لا حد
لقذف ميت لان الحي وارثه لم يقذف وانما قذف الميت وحد القذف
لا يستوفى الا بعد المطالبة وقد تعذرت منه والحد لا يورث الا بمطالبة
الميت وهي مثنية والاكثرون يشنون الحد لقذف الميت لكن من الفقهاء
من يقول انما ثبت اذا تضمن القذف في نسب الحي وهو قول الحنفية وبعض
اصحابنا وقيل عن الحنفية لا يأخذ به الا الوالد والولد ومن الفقهاء من يقول
يثبت مطلقا هل يرثه جميع الورثة او من سوى الزوجين لبقاء سبب
الارث او العصبه فقط لمشاركتهم له في عمود نسبه فيه ثلاثة اقوال في
مذهب الشافعي واحمد والثانية ان حد قذف الميت لا يستوفى الا بطلب
الورثة وذلك انهم لا يختلفون انه لا يستوفى الا بمطالبة الورثة او بعضهم
ومتى عفا سقط عند الاكثرين فلي هذا ينبغي ان يسقط الحد لقذف النبي صلى الله
عليه وسلم لانه لا يورث ويكون كقذف من لا وارث له وهذا ليس فيه
حد قذف عند اكثر الفقهاء او يقال لا يستوفى حتى يطالب بعض الهاشميين
وبعض القرشيين فنقول الجواب من ثلاثة اوجه احدها اننا لم نجعل
سب النبي صلى الله عليه وسلم وقذفه من حد القذف الذي لا يستوفى
حتى يطلبه المستحق فان ذلك انما هو اذا علم به وانما هو من باب السب والشتم
الذي يعلم انه حرام باطل وقد تعذر علم المسبوب به كما لو رمى رجل
بعض اعيان الامة بالكفر والكذب او شهادة الزور او سبه سباصريما فانا
لا نعلم مخالفا في ان هذا الرجل يعاقب على ذلك كما يعاقب على ما ينتهكه من

الجواب عن المقدمتين المذكورتين والوجه الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث فلا يصح أن يقال إن حتى عرضه يختص به أهل بيته دون غيرهم كما أن ماله لا يختص به أهل بيته دون غيرهم بل أولى لأن تعلق حق الأمة بعرضه أعظم من تعلق حقهم بماله وحينئذ فيجب المطالبة باستيفاء حقه على كل مسلم لأن ذلك من تعزيره ونصره وذلك فرض على كل مسلم ونظير ذلك أن يقتل مسلم أو معاهد نياماً من الأنياء فإن قتل ذلك الرجل متعين على الأمة ولا يجوز أن يتحمل حقه إلى من يكون وارثاً له لو كان يورث إن أحب قتل وإن أحب صفاء على الدية أو مجاناً ولا يجوز تقاعد الأمة عن قتل قاتله فإن ذلك أعظم من جميع أنواع الفساد ولا يجوز أن يسقط حق دمه بتوبة القاتل أو إسلامه فإن المسلم أو المعاهد لو ارتد أو نقض العهد وقتل مسلماً لوجب عليه القود ولا يكون ماضيه إلى القتل من الردة ونقض العهد بخفائه مقبولة وما ظن أحداً يخالفني مثل هذا مع أن مجرد قتل النبي ردة ونقض العهد باتفاق العلماء وعرضه كدمه فإن عقوبته القتل كما أن عقوبة دمه وعرضه ممنوع من المسلم بإسلامه ومن المعاهد بعهد فإذا انتهكا حرمة وجبت عليها العقوبة لذلك

والطريقة الثامنة عشر وهي طريقة القاضي أبي إيلي أن سب النبي صلى الله عليه وسلم يتعلق به حقان حتى لله وحق لآدمي فاما حق الله فهو ظاهر وهو القدح في رسالته وكتابه ودينه واما حق آدمي فظاهر أيضاً فإنه ادخل المعرة على النبي صلى الله عليه وسلم بهذا السب وإنه بذلك خيانة

والطريقة الثامنة عشر

و صار العقوبة لذات الحق فيها حق لله وحق لآدمي لم تستطع العقوبة كما يجد
في الجارية فانه يقتل ثم لو تاب قبل القدرة عليه سقط حق الله في
انتهام القتل والصلب ولم يسقط حق الآدمي من القود كذلك هنا فان قيل
المطلب هنا حق الله ولهذا الوعدا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لم يسقط
بعفوه مقلنا وقد قال القاضي ابو يعلى في ذلك نظر علي انه انما لم يسقط بعفوه
للتعلق حق الله به فهو كالعدة اذا سقط الزوج حقه منها لم يسقط لتعلق
حق الله به لم يدل هذا على انه لا حق لآدمي فيها كذلك هنا فقد ترد
القاضي ابو يعلى في جواز عفو النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع وقطع
في موضع آخر انه كان له ان يسقط حق سبه لانه حق له وذكر في قول
الانصاري للنبي صلى الله عليه وسلم ان كان ابن عمك وقد مرض للنبي
صلى الله عليه وسلم بما يستحق العقوبة ولم يعاقبه لانه حمل قول النبي صلى الله
عليه وسلم للزبير بانه قضى له على الانصاري للقرابة وفي الرجل الذي اغاظ
لابي بكر ولم يزر فقال القاضي التميز هنا وجب الحق آدمي وهو اقترأه على
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ابي بكر وله ان يعفوه عنه وكذلك ذكر ابن
عقيل عنه ان الحق كان للنبي صلى الله عليه وسلم وله تركه وقال ابن عقيل
قد مرض هذا للنبي صلى الله عليه وسلم بما يقتضي العقوبة واليهجم على النبي
صلى الله عليه وسلم فوجب التميز بالحق الشرع دون ان يختصه في نفسه قال وقد
عززه النبي صلى الله عليه وسلم بحبس الماء عن زرعه وهو نوع ضرر وكسر
العرصة وتأخير لحقه وعندنا ان المقربات بالمال باقية غير منسوخة وليس

يختص التعزير بالضرب في حق كل واحد وقول ابن عقيل هذا تضمن ثلاثة اشياء . احدى . ان هذا القول انما كان يوجب التعزير لا القتل . والثاني . ان ذلك واجب لحق الشرع ليس له ان يعفو عنه . الثالث . انه عزوه بحبس الماء والثلاثة ضعيفة جدا والصواب المقطوع به انه كان له العفو كما دلت عليه الاحاديث السابقة لما ذكرناه من المعنى فيه وحينئذ فيكون ذلك مؤيدا لهذه الطريقة وقد دل على ذلك ما ذكرناه من ان النبي صلى الله عليه وسلم عاقب من سبه واذاه في الموضع الذي سقطت فيه حقوق الله نعم صار سب النبي صلى الله عليه وسلم سبالميت وذلك لا يسقط بالتوبة البتة وعلى هذه الطريقة فالفرق بين سب الله وسب رسوله ظاهر فان هناك الحق لله خاصة كالزنا والسرقة وشرب الخمر وهنا الحق للمفلا يسقط حتى الا دمي بالتوبة كالقتل في المحاربة .

الطريقة التاسعة عشر * انا قد ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد من المسلمين قتل ابن ابي سرح وقد جاء مسلما تابا وندردم انس بن زعيم الى ان عفا عنه بعد الشفاعة واعرض عن ابي سفيان بن الحارث وعبد الله بن ابي امية وقد جاءا مسلمين مهاجرين وارق دماء من سبه من النساء من غير قتال ومن منقادات مستسلمات وقد كان هؤلاء حريين لم يلتزموا ترك سبه ولا عاقبونا على ذلك فالتدري عقد الايمان او الامان على ترك سبه اذا جاء تابا يريد الاسلام ويرغب فيه اما ان يجب قبول الاسلام منه والكف عنه او لا يجب فان قيل يجب فهو خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطريقة التاسعة عشر

وان قيل لا يجب فهو دليل على انه اذا جاء ليتوب ويسلم ~~بما كان من~~ جاز قتله وقد جاء مسلمات تابع علمائنا به قد جاء كذلك جاز قتله ~~والله اعلم~~ الاسلام والتوبة لانعلم بينهما فرق عند احد من الفقهاء في جواز القتل فكان اظهار ارادة الاسلام هي اول الدخول فيه كما ان التكلم بالشهادتين هو اول الالتزام له ولا يعصم الاسلام الاדם من يجب قبوله منه فاذا اظهر انه يريد . فقد بذل ما يجب قبوله فيجب قبوله كما لو آذاه ~~وهنا كتبت حسنة~~ وهي ان ابن ابي امية واباسفان لم يزا الا كافرين وليس في القصة بيان انه اراد قتلها بعد مجيئها وانما فيها الاعراض عنها وذلك عقوبة من النبي صلى الله عليه وسلم واما حديث ابن ابي سرح فهو نص في اباحة دمه بعد مجيئه لطلب البيعة وذلك لان ابن ابي سرح كان مسلما فارتد واقرى على النبي صلى الله عليه وسلم وانه كان يتم له القرآن ويلقنه ما يكتبه من الوحي فهو ممن ارتد بسب النبي صلى الله عليه وسلم ومن ارتد بسبه فقد كان له ان يقتله من غير استئابة وكان له ان يذوقه وبعد موته تعين قتله * وحديث ابن زعيم فانه اسلم قبل ان يقدم على النبي صلى الله عليه وسلم مع بقاء دمه مندورا مباحا الى ان عفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان روجع في ذلك وكذلك النسوة اللاتي امر بقتلن اتما وجهه والله اعلم انهن كن قد سبينه بعد المعاهدة فانتقض عهدهن فقتلت اثنتان والثالثة لم يعصم دما حتى استؤ من لها بعد ايام ولو كان دما معصوما بالاسلام لم يحتاج الى الامان وهذه الطريقة مبناها على ان من جاز قتله بعد ان اظهر انه جاء ليسلم جاز قتله بعد ان اسلم فان من لم يعصم

دسه الاعفو و امان لم يكن الاسلام هو العاصم له وان كان قد تقدم ذكر هذا لكن ذكرناه لخصوص هذا المأخذ

الطريقة الموفية عشرين ان الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه مطلقه بقتل سابه لم يؤمر فيها بالانتساب ولم يستثن فيها من اسلم كما هي مطلقه عنهم في قتل الزاني المحصن ولو كان يستثنى منها حال دون حال لوجب بيان ذلك فان سب النبي صلى الله عليه وسلم قد وقع منه وهو الذي علق القتل عليه ولم يبلغنا حديث ولا اثر يعارض ذلك وهذا بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فان المبدل للدين هو المستمر على التبدل دون من عاد وكذلك قوله التارك لدينه المغارق للجماعة فان من عاد فيه لم يميز ان يقال هو تارك لدينه ولا مغارق للجماعة وهذا المسلم او المعاهد اذا سب الرسول ثم تاب لم يمكن ان يقال ليس بساب للرسول او لم يسب الرسول فان هذا الوصف واقع عليه تاب او لم يتب كما يقع على الزاني والسارق والقاتل وغيرهم

الطريقة الحادية والعشرون انا قد قررنا ان المسلم اذا سب الرسول يقتل وان تاب بما ذكرناه من النص والنظر والذمي كذلك فان اكثر ما يفرق به اما كون المسلم تبين بذلك انه منافق او انه مرتد وقد وجب عليه حد من الحدود يستوفي منه ونحو ذلك وهذا المعنى موجود في الالذمي فان الظاهر للاسلام بمنزلة اظهاره للذمة فاذا لم يكن صادقا في عهده واما انه لم يعلم انه صادق في اسلامه وائماله وهو معاهد قد وجب عليه حد من

الطريقة الموفية عشرين

الطريقة الحادية والعشرون

الحدود فيستوفي منه كسائر الحدود و قوله من يقول قتل اياهم اولى
يعارضه قول من يقول قتل الذمي اولى وذلك ان الذمي دمه الحلف حرمه
والقتل اذا وجب عليه في حال الذمة لسب لم يسقط عنه بالاسلام و يبين
ذلك انه لا يبيع دمه الا اظهار السب و صريحه بخلاف المسلم فان دمه محقون
وقد يجوز انه غلط بالسب فاذا حقق الاسلام والتوبة من السب ثبت العاصم
مع ضعف المبيع والذمي المبيع محقق والعاصم لا يرفع مساوجب فيكون
اقوى من هذا الوجه الا ترى ان المسلم لو كان منافقاً لم يقتصر على السب فقط
بل لابد ان يظهر منه كلمات مكفرة غير ذلك بخلاف الذمي فانه لا يطلب
على كفره دليل وانما يطلب على محاربه و افساده والسب من اظهر
الادلة على ذلك كما تقدم ✽

✽ الطريقة الثانية والعشرون ✽

✽ الطريقة الثانية والعشرون ✽ انه سب لمخلوق لم يعلم عفو فلا يسقط
بالاسلام كسب سائر المؤمنين و اولى فان الذمي لو سب مسلماً او معاهدا
ثم اسلم لعوقب على ذلك بما كان يعاقب به قبل ان يسلم فكذلك اذا سب
الرسول و اولى وكذلك يقال في المسلم اذا سبه بتحقيق ذلك ان القاذف والشاتم
اذا قذف اساناً فرغه الى السلطان فتأب كازله ان يستوفي منه الحد وهذا
الحد انما وجب لما لحق به من العار والغضاضة فان الزنا امر يستغنى عنه فحذف
المرء به يوجب تصديقه كثير من الناس به وهو من الكبائر التي لا يساويها
غيرها في العار والمنقصة اذا تحقق ولا يشبهه غيره في حقوق العار اذا لم يتحقق
فانه اذا قذفه بقتل كان الحق لا ولياء المقتول ولا يكاد يخلو غالباً من ظهور

كذب الرامي به او برأيه المرمي به من الحق بابراء اهل الحق او بالصلح
او بغير ذلك على وجه لا يثبت عليه عار وكذا لك الرمي بالكفر فان ما يظهره
من الاسلام يكذب هذا الرامي به فلا يضر الا صاحبه ورمي الرسول صلى الله
عليه وسلم بالعظائم يوجب الحاق العار به والغضاضة لانه باي شيء وما من
السب كان متضمنا للظلم في النبوة وشي وصف خفي فقد يورث كلامه اثر في
بعض النفوس فتوبته بعد اخذه قد يقال انما صد رت عن خوف و تقية
فلا يرتفع العار والغضاضة الذي الحق كما لا يرتفع العار الذي يلحق
بالمقذوف باظهار القاذف التوبة ولذا كانت توبته توجب ذوال الفسق عنه
وفاقا وتوجب قبول شهادته عند اكثر الفقهاء ولا يسقط الحد الذي
للمقذوف فكذلك شاتم الرسول فان قيل ما اظهره الله لنبيه من الآيات
والبراهين المحققة لصدقه في نبوته تزيل عار هذا السب وتبين انه مبرأ
بخلاف المقذوف بالزنا قيل فيجب على هذا ان لو قد فقه احد بالزنا
في حياته ان لا يجب عليه حد قذف وهذا سافط وكان يجب على هذا ان
لا يعاين يسبه ويهجو بل يكون من يخرج عن الدين والعهد بهذا وبغيره
على حد واحد وهو خلاف الكتاب والسنة وما كان عليه السابقون ويجب
اذا قذف رجل سفيه معروف بالسفه والفرية من هو مشهور عند الخاصة
والعامة بالعفة مشهور له بذلك ان لا يجد وهذا كله فاسد وذلك لان مثل
هذا السب والقذف لا يخاف من تأثيره في قلوب اولى الالباب وانما يخاف من
تأثيره في عقول ضعيفة و قلوب مريضة ثم سمع العا لم يكذب به له من غير

نكير يصغر الحرمة هذه ووربما طرق له شبهة وشك فان ما لا يشك فيه
 القلب وكما ان حد القذف شرع صونا للعرض من التلطيخ بهذه القاذورات
 وستر الفاحشة وكتما لها فشرع ما يصون عرض الرسول من التلطيخ بما قد ثبت
 انه بريء منه اولى وستر الكلمات التي اودى بها في نيل منه فيها اولى لما في
 ذكرها من تسهيل الاجترار عليه الا ان حد هذا السب والقذف القتل لعظم
 موقعه وقبح تأثيره فانه لو لم يؤثر الاتحقير الحرمة او فساد قلب واحد او القاء
 شبهة في قلب كان بعض ذلك يوجب القتل بخلاف عرض الواحد من
 الناس فانه لا يخاف منه مثل هذا وسيجيء الجواب عما يتوهم فرقا بين سب
 النبي صلى الله عليه وسلم وسب غيره في سقوط حده بالتوبة دون حذيره .
 الطريقة الثالثة والعشرون ان قتل الذمي اذا سب امانا يكون جائزا
 غير واجب او يكون واجبا والاول باطل بما قد مناه من الدلائل في المسئلة
 الثانية وينا انه قتل واجب واذا كان واجبا فكل قتل يجب على الذمي بل كل
 عقوبة وجبت على الذمي بقدر زائد على الكفر فانها لا تسقط بالاسلام
 اصلا جامعا وقياسا جليا فانه يجب قتله بالزنا والقتل في قطع الطريق وبقتل
 المسلم او الذمي ولا يسقط الاسلام قتلا واجبا . وبهذا يظهر الفرق بين قتله
 وقتل الحربى الاصل او الناقض المحض فان القتل هناك ليس واجبا عينا
 وبه يظهر الفرق بين هذا وبين سقوط الجزية عنه بالاسلام عند اكثر
 الفقهاء غير الشافعى فان الجزية عند بعضهم عقوبة للمقام على الكفر وعند
 بعضهم عوض عن حق الدماء وقد يقال اجرة سكنى الدار من لا يملك السكنى

فليست عقوبة وجبت بقدر زائد على الكفر :

الطريقة الرابعة والعشرون * انه قتل لسبب ماض فلم يسقط بالتوبة والا سلام كالتقتل للزنا وقطع الطريق وعكسه القتل لسبب حاضر وهو القتل لكفر قد يم باق او محدث جديد باق اعنى الكفر الاصل والطارى وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كعب بن الاشرف فانه قد اذى الله ورسوله فامر بقتله لا ذى ماض ولم يقل فانه يؤذى الله ورسوله وكذلك ما تقدم من الآثار فيها دلالة على ان السب او جب القتل والسب كلام لا بدوم ويبقى بل هو كالأفعال المتصرمة من القتل والى ما كان هكذا فالحكم فيه عقوبة فاعله مطلقا بخلاف القتل للردة او للكفر الاصل فانه انما يقتل لانه حاضر موجود حين القتل لان الكفر اعتقاد والاعتقاد يبقى في القلب وانما يظهر انه اعتقاد مما يظهر من قول ونحوه فاذا ظهر فالاصل بقاؤه فيكون هذا الاعتقاد حاصل في القاب وقت القتل وهذا وجه محقق ومبناه على ان قتل الساب ليس لمجرد الردة ونقض العهد فقط كغيره ممن جرد الردة وجرد نقض العهد بل بقدر زائد على ذلك وهو ما جاء به من الاذى والاضرار وهذا اصل قد تمهد على وجه لا يستريب فيه لبيب .

الطريقة الخامسة والعشرون * ان هذا قتل تعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم فلم يسقط باسلام الساب كما لو قتل نيا وذلك ان المسلم او المعاهد اذا قتل نيا ثم اسلم بعد ذلك لم يسقط عنه القتل فانه لو قتل بعض الامة لم يسقط عنه القتل باسلامه فكيف يسقط عنه اذا قتل النبي ولا يجوز ان

يتخبر فيه خليفة بعد الاسلام بين القتل والعفو عن الدية او اكثر منها كما يتخير
 في قتل قاتل من لا ورث له لان قتل النبي اعظم انواع المحاربة والسعي في الارض
 فساد اغان هذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا بلا ريب واذا كان
 من قاتل على خلاف امره محاربا له ساعيا في الارض فسادا فمن قاتله او قتله
 فهو اعظم محاربة واشد سعي في الارض فسادا وهو من اكبر انواع الكفر
 وتقض العهد وان زعم انه لم يقتله مستحلا كما ذكره اسحاق بن راهويه
 من ان هذا اجماع من المسلمين وهو ظاهر واذا وجب قتله عينا وان اسلم
 وجب قتل سابه ايضا وان اسلم لان كلاهما اذى له يوجب القتل لا بمجرد كونه
 ردة او تقض عهده ولا تمثيلا له يقتل غيره اوسبه فان سب غيره لا يوجب
 القتل وقتل غيره انما فيه القود الذي يتخبر فيه الوارث او السلطان بين القتل
 او اخذ الدية والوارث ان يعفوه عنه مطلقا بل لكون هذا محاربة لله
 ورسوله وسعي في الارض فسادا ولا يعلم شي اكثر منه فان اعظم الذنوب
 الكفر وبعده قتل النفس وهذا اقبح الكفر وقتل اعظم النفوس قد راو من
 قال ان حد سبه يسقط بالا سلام لزمه ان يقول ان قاتله اذا اسلم يصير
 بمنزلة قاتل من لا وارث له من المسلمين لان القتل بالردة وتقض العهد
 سقط ولم يبق الا مجرد القود كما قال بعضهم ان قاذفه اذا اسلم جلد ثمانين
 او ان يقول يسقط عنه القود بالكلية كما اسقط حد قذفه وسبه بالكلية
 وقال انصر حد السب في موجب الكفر لاسيما على رأيه ان كان السب من
 كافر ذي يستحل قتله وعداوته ثم اسلم بعد ذلك واقبح بهذا من قول ما انكره

وابشعه وانه ليقشع منه الجلد الا يطل دماء الانبياء في موضع ثأر دماء غيرهم
وقد جعل الله عامة ما اصاب بني اسرائيل من الذلة والمسكنة والغضب
حتى سفك منهم من الدماء ما شاء الله ونهبت الاموال وزال الملك عنهم
وسبيت الذرية وصادروا تحت ايدي غيرهم الى يوم القيامة انما هو بانهم كانوا
يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير الحق وكل من قتل نبياً فهذا حاله
وانما هذا بقوله وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم عطف
خاص على عام واذا كان هذا باطل فنظيره باطل مثله فان اذى النبي امان
يندرج في عموم الكفر والنقض او يسوى بينه وبين اذى غيره فيما سوى
ذلك او يوجب القتل لخصوصه فاذا بطل القسمان الاولان تعين الثالث
ومتى اوجب لخصوصه فلا ريب انه يوجب مطلقاً واعلم ان منشأ الشبهة في هذه
المسئلة القياس الفاسد وهو التسوية في الجنس بين المتباينين ثانياً لا يكاد
يجمعها جامع وهو التسوية بين النبي وغيره في الدم او في العرض اذا فرض
صود المنتهك الى الاسلام وهو مما يعلم بطلانه ضرورة و يقشع الجلد من التفوه به فان
من قتله لارادة او للنقض فقط ولم يجعل لخصوص كونه اذى له اثر وانما المؤثر
عنده عموم وصف الكفر اما ان يهدر لخصوص الاذى او يسوى فيه بينه
وبين غيره زعماً منه ان جعله كفراً وتقصاً هو غاية التعظيم وهذا كلام
من لم ير للرسول حقاً يزيد على مجرد تصديقه في الرسالة وسوى بينه وبين
سائر المؤمنين فيما سوى هذا الحق وهذا كلام خبيث يصدر عن قلة فقه ثم يخرج
الى شعبة نفاق ثم يخاف ان يخرج الى النفاق الا كبروا انه لخلق به ومن

قال هذا القول من الفقهاء لا يرتضى ان يلتزم مثل هذا القول ~~الذي هو~~ ^{الذي هو} به فان الرسول اعظم في صدورهم من ان يقولوا فيه مثل هذا لكن هذا لا يلزم قولهم لا وما لا يحيد عنه وكفى بقول فسادا ان يكون هذا حقيقة بعد تحريره والافمن تصور ان له حقوقا كثيرة عظيمة مضافة الى الايمان به وهي زيادة في الايمان به كيف يجوز ان يهدر اذا اذ اقرض عريا عن الكفر او يسوى بينه وبين غيره اذ ايت لو ان رجلا سب اباه واذا كانت عقوبته المشروعة مثل عقوبة من سب غير ابيه ام يكون اشد لما قابل الحقوق بالعقوق وقد قال سبحانه وتعالى فلا تقل لها ف ولا تنهرها وقل لها قولا كريما واخفض لها جناح الذل من الرحمة الآية • وفي مر اسبل ابي داود عن ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ضرب اباه فاقتلوه • وبالجملة فلا يخفى على لبيب ان حقوق الوالدين لما كانت اعظم كان النكال على اذاها باللسان وغيره اشد مع انه ليس كفر افاذا كان قد اوجب له من الحقوق ما يزيد على التصديق وحرم من انواع اذاه ما لا يستلزم التكذيب فلا بد لتلك الخصائص من عقوبات على الفعل والترك ومما هو كالاجماع من المحققين امتناع ان يسوى بينه وبين غيره في العقوبة على خصوص اذاه وهو ظاهر لم يبق الا ان يكون القتل جزاء ما قوبل به من حقوقه بالعقوق جزاء وفاقا وانه لقليل له ولعذاب الآخرة اشد وقد لعن الله مؤذيه في الدنيا والآخرة واعد له عذابا مهينا •

الطريقة السادسة والعشرون انا قد قدمنا من السنة واقوال الصحابة

ما دل على قتل من آذاه بالتزويج بنسائه والتعرض بهذا الباب لحرمة في حياته أو بعد موته وإن قتله لم يكن حسد الزنا من وظي ذوات المحارم وغيرهن بل لما في ذلك من آذاه فاما أن يجعل هذا الفعل كفرا أولا يجعل فإن لم يجعل كفرا فقد ثبت قتل من آذاه مع تجرده عن الكفر وهو المقصود فالأذى بالسب ونحوه إذا غلظ وإن جعل كفرا فلو فرض أنه تاب منه لم يميز أن يقال يسقط القتل عنه لأنه يستلزم أن يكون من الأفعال ما يوجب القتل ويسقط بالتوبة بعد القدرة وثبوته عند الامام وهذا لا عهد لنا به في الشريعة ولا يجوز إثبات ما لا نظير له إلا بنص وهو لعمري سمح فإن اظهر التوبة باللسان من فعل تشبيه القوم سهل على ذي الغرض إذا أخذ فيسقط مثل هذا الحد بهذا وإذا لم يسقط القتل الذي أوجبه هذا الأذى عنه فكذلك القتل الذي أوجبه أذى اللسان وأولى لأن القرآن قد غلظ هذا على ذلك والتقدير أن كلاهما كفر فإذا لم يسقط قتل من أتى بالآذى فإن لا يسقط قتل من أتى بالأسلأولى.

الطريق السابعة والعشرون

الطريقة السابعة والعشرون أنه سبحانه تعالى قال إن شئت لك هو الأبتري فما خبر سبحانه أن ما نثمه هو الأبتري والبتري القطع يقال بتريبتري وسيف بتار إذا كان قاطعا ماضيا ومنه في الاشتقاق الأكبر تبره ثبيرا إذا أهلكه والبتار الهلاك والحسران وبين سبحانه أنه هو الأبتري بصيغة الحصر والتوكيد لأنهم قالوا إن محمدا يقطع ذكره لأنه لا ولد له فين الله أن الذي يشناه هو الأبتري وقد التسان ما هو باطن في القلب لم يظهر منه ما يظهر على

اللسان وهو اعظم الشنآن واشده وكل جرم استحق فاعله عقوبة من الله
 اذا اظهر ذلك الجرم عندنا وجب ان نعاقبه و نقيم عليه حد الله فيجب
 ان نبين من اظهر شنآه وايدى عداوته واذا كان ذلك واجبا وجب
 قتله وان اظهر التوبة بعد القدرة والا لما ابتدر له شائي بايد بنافي غالب الامر
 لانه لا يشاء شائي ان يظهر شنآه ثم يظهر المتاب بعد روية السيف الا فعل
 فان ذلك سهل على من يخاف السيف وتحقيق ذلك انه سبحانه رتب الانتار
 على شنآه والاسم المشتق المناسب اذا علق به حكم كان ذلك دليلا على ان
 المشتق منه علة لذلك الحكم فيجب ان يكون شنآه هو الموجب لانتباره وذلك
 اخص مما تضمنه الشنآن من الكفر المحض او نقض العهد والانتار يقتضى
 وجوب قتله بل يقتضى انقطاع العين والاثر فلو جاز استحياءه بعد اظهار
 الشنآن لكان في ذلك ابقاء لعينه واثره واذا اقتضى الشنآن قطع عينه واثره
 كان كسائر الاسباب الموجبة لقتل الشخص وليس شئ يوجب قتل الذمى
 الا وهو موجب لقتله بعد الاسلام اذا كفر المحض مجوز للقتل لا موجب له
 على الاطلاق وهذا لان الله سبحانه لما رفع ذكر محمد صلى الله عليه وسلم
 فلا يذكر الا ذكر معه ورفع ذكر من اتبعه الى يوم القيامة حتى انه يبقى
 ذكر من بلغ عنه ولو حدا و ان كان غير قبيح قطع اثر من شنآه من
 المنافقين واخوانهم من اهل الكتاب وخيرهم فلا يبقى له ذكر حميد وان بقيت
 اعيانهم وقتاما اذا لم يظهر والشنآن فاذا اظهره صحقت اعيانهم وآثارهم
 تعدى او تشرعوا فلوا سبق من اظهر شنآه بوجه مالم يكن مبتورا اذا البتر

يقتضى قطعه ومحقه من جميع الجوانب والجهات فلو كان له وجه الى البقاء
 لم يكن مبتورا * يوضع ذلك ان العقوبات التي شرعها الله نكالا مثل قطع
 السارق ونحوه لا تسقط باظهار التوبة اذا النكال لا يحصل بذلك فما شرع
 لقطع صاحبه ويتره ومحقه كيف يسقط بعد الاخذ فان هذا اللفظ يشعر
 بان المقصود اصطلام صاحبه واستيصاله واجتياحه وقطع شأنه وما كان
 بهذه المثابة كان عما يسقط عقوبته ابعد من كل احد وهذا بين لمن تأمله
 والله اعلم * والجواب عن حجبهم * اما قولهم هو مرتد فيستتاب كسائر
 المرتدين * فالجواب ان هذا امر تد بمعنى انه تكلم بكلمة صار بها كافرا حلالا
 الدم مع جواز ان يكون مصداقا للرسول معترفا له بنبوته لكن موجب
 التصديق توقيده في الكلام فاذا انتقصه في كلامه ارتفع حكم التصديق
 وصار بمنزلة اعتراف ابليس لله بالربوبية فانه موجب للخضوع له فلما استكبر
 عن امره بطل حكم ذلك الاعتراف فالايمان بالله وبرسوله قول وعمل
 اعنى بالعمل ما يثبت عن القول والاعتقاد من التعظيم والاجلال فاذا عمل
 ضد ذلك من الاستكبار والاستخفاف صار كافرا وكذا كان قتل النبي
 كفرا باتفاق العلماء فالمرتد كل من اتى بعد الاسلام من القول او العمل بما يناقض
 الاسلام بحيث لا يجتمع معه واذا كان كذلك فليس كل من وقع عليه
 اسم المرتد يحقن دمه بالاسلام فان ذلك لم يثبت بلفظ عام عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا عن اصحابه وانما جاء عنه وعن اصحابه في ناس مخصوصين انهم
 استتابوهم او امروا باستتابتهم ثم انهم امروا بقتل السباب وقتلوه من غير استتابة *

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قتل العربيين من غير استتابة وانه
اهد ردم ابن خطل ومقيس بن صبابه وابن ابي سريح من غير استتابة
فقتل منهم اثنان واراد من اصحابه ان يقتلوا الثالث بعد ان جاء نائب هذه
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدون وسائر الصحابة
تبين لك ان من المرتدين من يقتل ولا يستتاب ولا تقبل توبته
ومنهم من يستتاب وتقبل توبته فمن لم يوجد منه الا مجرد تبدل الدين
وتركه وهو مظهر لذلك فاذا تاب قبلت توبته كالحارث بن سويد واصحابه
والذين ارتدوا في عهد الصديق رضي الله عنه ومن كان مع رده قد اصاب
ما يبيح الدم من قتل مسلم وقطع الطريق وسب الرسول والاقتراء عليه ونحو ذلك
وهو في دار الاسلام غير ممتنع بفئة فانه اذا اسلم يؤخذ بذلك الموجب
للموت فيقتل للسب وقطع الطريق مع قبول اسلامه بهذه طريقة من يقتله
لخصوص السب وكونه حدا من الحدود او حق للرسول فانه يقول الردة
نوعان ردة مجردة وردة مغلظة والتوبة انما هي مشروعة في الردة المجردة
فقط دون الردة المغلظة وهذه ردة مغلظة وقد تقدم تقرير ذلك في
الادلة ثم الكلمة الوجيزة في الجواب ان يقال جعل الردة جنسا واحدا تقبل
توبة اصحابه ممنوع فلا بد له من دليل ولا نص في المسئلة والقياس متعذر
لوجود الفرق ومن يقتله لعلالة السب على الزندقة فانه يقول هذا لم يثبت
اذ لا دليل يدل على صحة التوبة كما تقدم وبهذا حصل الجواب عن احتجاجهم
بقول الصديق وتقدم الجواب عن قول ابن عباس واما استتابة الاعمي

ام ولد ه فانه لم يكن سلطانا ولم تكن اقامة الحدود واجبة عليه وانما النظر
 في جواز اقامته للحدو مثل هذا لا ريب انه يجوز له ان ينهى الساب ويستتبيه
 فانه ليس عليه ان يقيم الحد ولا يمكنه ان يشهد به عند السلطان وحد ه فانه
 لا ينفع ونظيره في ذلك من كان يسمع من المسلمين كلمات من المنافقين توجب
 الكفر فتارة ينقلها الى النبي صلى الله عليه وسلم وتارة ينهى صاحبها ويخوفه
 ويستتبيه وهو بمثابة من ينهى من يعلم منه الزنا او السرقة او قطع الطريق
 عن فعله لعله يتوب قبل ان يرفع الى سلطان ولورفع قبل التوبة لم يسقط
 حد ه بالتوبة بعد ذلك ه واما الجعة الثانية ه فالجواب عنهما من وجوه
 ه احدها انه مقتول بالكفر بعد الاسلام وقولهم كل من كفر بعد اسلامه
 فان توبته قبل ه قلناه هذا ممنوع والآية انما دلت على قبول توبة من كفر بعد
 ايمانه اذا لم يزد كفره ايا من كفر وزاد على الكفر فلم تدل الآية على قبول
 توبته بل قوله ان للذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا قد يحسك بهما من
 خالف ذلك على انه انما استثنى من تاب واصبح وهذا لا يكون فيمن تاب بعد
 اخذه وانما استفدنا سقوط القتل عن التائب بمجرد توبته من السنة وهي انما
 دلت على من جرط الرذم مثل الحارث بن سويد ودلت على ان من غلظها
 كما بن ابي سرح يجوز قتله بعد التوبة والاسلام ه الوجه الثاني ه انه
 مقتول لكونه كفر بعد اسلامه والخصوص السب كما تقدم تقريره فاندرج
 في عموم الحديث مع كون السب مغلظا لجرمه ومؤكدا لقتله ه الوجه الثالث ه
 انه عام وانه قد خص منه تارك الصلاة وغيرها من الفرائض عند من يقتله

ولا يكفره. وخص منه قتل الباغى وقتل الصائل بالسنة والاجل. فلو قيل
 ان السب موجب للقتل بالادلة التي ذكرناها وهي اخص من هذا الحديث
 لكان كلاما صحيحا. واملن يمتنع بهذا الحديث في الذي اذا سب ثم اسلم
 فيقال له هذا وجب قتله قبل الاسلام. والنبي صلى الله عليه وسلم انه يريد
 اباحة الدم بعد حقنه بالاسلام ولم يتعرض لمن وجب قتله ثم اسلم اي شيء
 حكمه ولا يجوز ان يحمل الحديث عليه فانه اذا حمل على حل الدم
 بالاسباب الموجودة قبل الاسلام وبعد. لزم من ذلك ان يكون
 الحربي اذا قتل او زنى ثم شهد شهادتي الحق ان يقتل بذلك القتل
 والزنا شمول. الحديث على هذا التقدير له وهو باطل قطعا ولا يجوز ان
 يحمل على ان كل من اسلم لا يحمل دمه الا باحدى الثلاث ان صدر عنه بعد
 ذلك لانه يلزمه ان لا يقتل الذي يقتل او زنا صدر منه قبل الاسلام فعلم
 ان المراد ان المسلم الذي تكلم بالشهادتين يعصم دمه لا يلجأ بعد هذا للاحدى
 الثلاث ثم لو اندرج هذا في العموم لكان مخصوصا بما ذكرناه من ان قتله حد
 من الحدود وذلك ان كل من اسلم فان الاسلام يعصم دمه فلا يباح بعد
 ذلك الا باحدى الثلاث وقد يتخلف الحكم عن هذا المقضى لما منع من
 ثبوت حد قصاص او زنا او نقض عهد فيه ضرر وغير ذلك ومثل هذا
 كثير في العمومات واما الآية على الوجهين الاولين فنقول انما يدل على
 من كفر بعد ايمانه ثم تاب واصلح فان الله غفور رحيم. ونحن نقول بموجب ذلك
 اما من ضم الى الكفر انتهاك عرض الرسول والاقتراء عليه او قتله او قتل

واحد من المسلمين أو انتهك عرضه فلا تدل الآية على سقوط العقوبة عن هذا على ذلك والدليل على ذلك قوله سبحانه إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا . فإن التوبة عائدة إلى الذنب المذكور والذنب المذكور هو الكفر بعد الإيمان وهذا أتى بزيادة على الكفر فوجب عقوبة بخصوصها كما تقدم والآية لم تعرض للتوبة من غير الكفر ومن قال هو زنديق قال أنا لا أعلم أن هذا تاب ثم إن الآية إنما استثنى فيمن تاب وأصلح وهذا الذي دفع إلى لم يصلح وأبى إلا أوخر العقوبة الواجبة عليه إلا أن يظهر صلاحه . نعم الآية قد تم من فعل ذلك ثم تاب وأصلح قبل أن يرفع إلى الإمام وهذا قد يقول كثير من الفقهاء بسقوط العقوبة على أن الآية التي بعد ما قد شرع يأنف المرتد قسمان قسم تقبل توبته وهو من كفر فقط وقسم لا تقبل توبته وهو من كفر ثم ازداد كفرا . قال الله سبحانه وتعالى إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم . وهذه الآية وإن كان قد تناولها أقوام على من ازداد كفرا إلى أن عاين الموت فقد يستدل بهم على هذه المسئلة فقال من كفر بعد إيمانه وازداد كفرا بسبب الرسول ونحوه لم تقبل توبته خصوصا من استمر به ازداد الكفر إلى أن ثبت عليه الحد وأراد السلطان قتله فهذا قد يقال أنه ازداد كفرا إلى أن رأى أسباب الموت وقد يقال فيه فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده إلى قوله فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وأما قوله سبحانه وتعالى قل للذين كفروا أن ينشئوا يغفر لهم ما قد سلف فإنه يغفر لهم ما قد سلف من الآثام وأما من الحد ود الواجبة على مسلم مرتد

او معاهد فانه يجب استيفائها بلا تردد على ان سياق الكلام يدل على ان النبي الحربي
ثم تقول الانتهاء انما هو الترك قبل القدرة كما في قوله تعالى لئن لم ينته المنافقون
والذين في قلوبهم مرض الى قوله اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا تقيلاً فمن
لم يتب حتى اخذ فلم ينته ويقال ايضا انما تدل الآية على انه يغفر لهم وهذا
مسلم و ليس كل من غفر له سقطت العقوبة عنه في الدنيا فان الزاني او السارق لو تاب
توبة نصوحا غفر الله له ولا بد من اقامة الحدود عليه وقوله عليه السلام الاسلام
يجب ما قبله كقوله التوبة تجب ما قبلها ومعلوم ان التوبة بعد القدرة لا تسقط
الحكم كما دل عليه القرآن وذلك ان الحديث خرج جوابا لعمر بن العاص
لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم اياك على ان يغفر لي ما تقدم من ذنبي فقال يا عمرو
اما علمت ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان التوبة تهدم ما كان قبلها وان الهجرة
تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله فلم ينعني بذلك انه
يهدم الآثام والذنوب التي سأل عمرو مغفرتها ولم يجز للحدود ذكر وهي لا تسقط
بهذه الاشياء بالاتفاق وقد بين صلى الله عليه وسلم في حديث ابن ابي سرح
ان ذنبه سقط بالاسلام وان القتل انما سقط عنه بعفو النبي صلى الله
عليه وسلم كما تقدم ولو فرض انه عام فلا خلاف ان الحدود لا تسقط
عن الذمي باسلامه وهذا منها كما تقدم واما قوله سبحانه وتعالى ان نعف عن
طائفة منكم نعذب طائفة الجواب عنها من وجوه احدها انه ليس في الآية
دليل على ان هذه الآية نزلت فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم وشتمه وانما فيها
انها نزلت في المنافقين وليس كل منافق يسهه ويشتمه فان الذي يشتمه من

اعظم المنافقين و اقبحهم نفاقا وقد يتفق الرجل بان لا يعتقد النبي قوه و
لا يشتمه كحال كثير من الكفار و لو ان كل منافق بمنزلة من شتمه
لكانت كل مرتد شاتما و لا استحالت هذه المسئلة و ليس الامر كذلك فان الشتم
قد رزأ على الفاق و الكفر على ما لا يخفى و قد كان ممن هو كافر من يحبه و يوده
و يصطنع اليه المعروف خلق كثير و كان ممن يكف عنه اذا ه من الكفار خلق كثير
اكثر من اولئك و كان ممن يحاربه و لا يشتمه خلق آخرون بل الآية تدل على انها
نزلت في منافقين غير الذين يؤذونه فانه سبحانه و تعالى قال و منهم الذين
يؤذون النبي الى قوله يحذر المنافقون ان تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في
قلوبهم قل استهزؤا ان الله مخرج ما تحذرون و لئن سألهم ليقولن
انما كنا نخوض و نلعب قل ابا لله و آياته و رسوله كنتم تستهزؤون لا تعتذروا
قد كفرتم بعد ايمانكم ان نعف عن طائفة منكم نذهب طائفة بانهم كانوا مجرمين
فليس في هذا ذكر سب و انما فيه ذكر استهزاء بالدين مالا يتضمن سب
ولا شتما للرسول و في هذا الوجه نظر كما تقدم في سب نزولها الا ان يقال
تلك الكلمات ليست من السب المختلف فيه و هذا ليس بجيد الوجه الثاني
انهم قد ذكروا ان المعفو عنه هو الذي استمع اذاهم و لم يتكلم و هو مخشى بن
حبر هو الذي تيب عليه و اما الذين تكلموا بالاذى فلم يعف عن احد منهم
بحق هذا ان العفو المطلق انما هو ترك المواخذة بالذنوب و ان لم يتب صاحبه
كقوله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان انما استزلم الشيطان
بعض ما كسبوا و لقد عفا الله عنهم و الكفر لا يعفى عنه فعلم ان الطائفة

المعفو عنها كانت عاصبة لا كافرة اما بسباع الكفر دون الكفار فهو الجاهل من
مع الذين يخوضون في آيات الله او بكلام هو ذنب وليس هو كفر الا في غير
ذلك وعلى هذا فتكون الآية دالة على انه لا بد من تعذيب اولئك المستهزئين
وهو دليل على انه لا توبة لهم لانه من اخبر الله بانه يعذب وهو معين امتنع
ان يتوب توبة تمنع العذاب فيصالح ان يجعل هذا دليلا في المسئلة الوجه الثالث
انه سبحانه وتعالى اخبر انه لا بد ان تعذب طائفة من هؤلاء ان عني عن طائفة
وهذا يدل على ان العذاب واقع بهم لاحالة وليس فيه ما يدل على وقوع العفو
لان العفو معلق بحرف الشرط فهو محتمل واما العذاب فهو واقع بتقدير وقوع
العفو وهو بتقدير عدمه اوقع فعلم انه لا بد من التعذيب اما عاما او خاصا لهم ولو كانت
توبتهم كلهم من جملة صحيحة لم يكن كذلك لانهم اذا تابوا لم يعذبوا واذا
ثبت انهم لا بد ان يعذب بهم الله لم يحز القول بجواز قبول التوبة منهم وانه
يحرم تعذيبهم اذا اظهروها وسواء اراد بالتعذيب عذاب من عنده او بايدي
المؤمنين لانه سبحانه وتعالى امر نبيه فيما بعد بجهاد الكفار والمناقين فكان
من اظهره عذب بايدي المؤمنين ومن كتمه عذبه الله بعذاب من عنده
وفي الجملة فليس في الآية دليل على ان العفو واقع وهذا كاف هنا
الوجه الرابع انه ان كان في هذه الآية دليل على قبول توبتهم فهو حق وتكون
هذه التوبة اذا تابوا قبل ان يثبت النفاق عند السلطان كما بين ذلك قوله
تعالى لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض الايتين فانها دليل
على ان من لم ينته حتى اخذ فانه يقتل وعلى هذا فاعلمه والله اعلم عني ان يعف

من طاقة منكم وهم الذين اسروا النفاق حتى تابوا منه ثم عذب طائفة وهم
الذين اظهروه حتى اخذوا فتكون هالة على وجوب تعذيب من اظهروه
الوجه الخامس ان هذه الآية تضمنت ان العفو عن المنافق اذا اظهر النفاق
وتاب لم يثبت فذلك منسوخ بقوله تعالى جاهد الكفار والمنافقين كما
اسلفنا وبيناه ويؤيد انه قال ان يعف ولم يبت وسبب التزول يؤيد ان
النفاق ثبت عليهم ولم يعاقبهم النبي صلى الله عليه وسلم وذلك كان في غزوة
تبوك قبل ان تنزل براءة وفي عقبها نزلت سورة براءة فامر فيها بنسب العهود
الى المشركين وجهاد الكفار والمنافقين فالجواب عما احتج به مناهم وجوه
احدها انه سبحانه وتعالى انما ذكر انهم قالوا كلمة الكفر وهموا بما لم ينالوا
وليس في هذا ذكر للسب والكفر اعم من السب ولا يلزم من ثبوت الاعم
ثبوت الاخص لكن فيما ذكر من سبب نزولها ما يدل على انها نزلت فبين سب
فيبطل هذا الوجه الثاني انه سبحانه وتعالى انما عرض التوبة على الذين
يحللون بالله ما قالوا وهذا حال من انكر ان يكون تكلم بكفر وحلف على
انكاره فاعلم الله نيه انه كاذب في يمينه وهذا كان شأن كثير من بلغ
النبي صلى الله عليه وسلم عنه الكلمة من النفاق ولا تقوم عليه بهينة ومثل
هذا لا يقام عليه حد اذ لم يثبت عليه في الظاهر شيء والنبي صلى الله عليه وسلم
انما يحكم في الحدود ونحوها بالظاهر والذي ذكره في سبب نزولها من الوقائع كلها انما
فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بما قالوه بخبر واحد ما حذيفة او عامر بن قيس
او زيد بن ارقم او غيره هؤلاء اوحى اليه بحالهم وفي بعض التفاسير ان الحكمي عنه

هذه الكلمة الجلالة بن سويد اعترف بانه قالها وتاب من ذلك من قبل
 عليه فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك منه وهو هذا كله دلائل
 على ان التوبة من مثل هذا مقبولة وهو توبة من ثبت عليه نفاق وهذا لا خلاف
 فيه اذا تاب فيما بينه وبين الله سرا كما نفاق سرا انه تقبل توبته ولو جاء مظهرا
 لنفاقه المتقدم ولتوبته منه من غير ان تقوم عليه بينة بالنفاق قبلت توبته
 ايضا على القول المختار كما تقبل توبة من جاء مظهرا للتوبة من زنا او سرقة
 ولم يثبت عليه على الصحيح واولى من ذلك وامان ثبت نفاقه بالبينه فليس
 في الآية ولا فيما ذكر من سبب نزولها ما يدل على قبول توبته بل وليس
 في نفس الآية ما يدل على ظهور التوبة بل يجوز ان يحمل على توبته فيما بينه
 وبين الله فان ذلك نافع وفاقا وان اقيم عليه الحد كما قال تعالى والذين
 اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا الذنوبهم ومن يغفر
 الذنوب الا الله . وقال تعالى ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله
 يمد الله غفورا رحيم . وقال تعالى يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم
 لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا . وقال تعالى الم يعلموا ان
 الله هو يقبل التوبة عن عباده هو قال تعالى غفر الذنب وقابل التوب . الى غير
 ذلك من الآيات مع ان هذا لا يوجب ان يسقط الحد الواجب بالبينه عن
 اتى بفاحشة موجبة للحد او ظلم نفسه بشرب او سرقة فلو قال من لم يسقط
 الحد عن المنافق سواء ثبت نفاقه بينة او اقرار ليس في الآية ما يدل على
 سقوط الحد عنه لكان لقوله مساغ . الوجه الثالث . انه قال سبحانه وتعالى

بجاهد الكفار والمنافقين واغلاظ عليهم الى قوله يخلفون بالله ما قالوا الاية
وهذا تقرير للجهاد ثم وبيان لحكته واظهار لحالهم المقتضى للجهاد ثم فان ذكر
الوصف المناسب بعد الحكم يدل على انه حالة له وقوله يخلفون بالله ما قالوا
وصف لهم وهو مناسب للجهاد ثم فان كونهم يكذبون في ايمانهم ويظهرون
الايمان ويعلنون الكفر موجب للاغلاظ عليهم بحيث لا يقبل منهم
ولا يصدقون فيما يظهرونه من الايمان بل ينشرون ويرد ذلك عليهم
وهذا كله دليل على انه لا يقبل ما يظهروه من التوبة بعد اخذه اذ لا فرق
بين كذبه فيما يخبر به عن الماضي انه لم يكفر وفيما يخبره من الحاضر انه
ليس بكافر فاذا بين سبحانه وتعالى من حاله ما يوجب ان لا يصدقون وجب
ان لا يصدق في اخباره انه ليس بكافر بعد ثبوت كفره بل يجري عليه حكم
قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون . لكن بشرط ان يظهر كذبه
فيها فاما بدون ذلك فاننا لم نؤمن ان نقيب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم وعلى
هذا نقوله تعالى فان يتوبوا لك خيرا لهم . اى قبل ظهور النفاق وقيام البينة به عند
الحاكم حتى يكون للجهاد موضع وللتوبة والاقبول التوبة الظاهرة في كل وقت
يمنع الجهاد لهم بالكلية . الوجه الرابع . انه سبحانه وتعالى قال بعد ذلك وان يتولوا
يعذبهم الله عذابا ليلا في الدنيا والآخرة . ونفس ذلك في قوله تعالى ونحن
نترصدكم ان يصيبكم الله بعد اب من عنده او بايد بنا . وهذا يدل على ان
هذه التوبة قبل ان تتمكن من تعذيبهم بايد ان لا ينال من تولى عن التوبة حتى
اظهر النفاق وشهد عليه به واخذ فقد تولى عن التوبة التي عرضها الله عليه فيجب ان

يعتبه ان عذابا لينا في الدنيا والقتل عذاب اليم فيصالح ان يعذب به
 احواله ان يكون ترك التوبة الى ان لا يتركه الناس لانه لو كان المراد به تركها
 لم يعذب في الله نيا لان عذاب الدنيا قد فات فلا بد ان يكون التولي ترك التوبة وبسته
 وبين الموت مهل يعذبه الله فيه كما ذكره سبحانه فمن تاب بعد الاخذ يعذب
 فهو من لم يتب قبل ذلك بل تولى فيستحق ان يعذب به الله عذابا لينا في الدنيا
 والآخرة ومن تأمل هذه الآية والتي قبلها وجد هاهنا ذنب على ان التوبة
 بعد اخذها لا ترفع عذاب الله عنه * واما كون هذه التوبة مقبولة فيما
 بينه وبين الله وان تضمنت التوبة من عرض الرسول * فتقول او لا وان
 كان حتى هذا الجواب ان يؤخر الى المقدمة الثانية وهذا القدر لا يمنع لقامة
 الجحد عليه اذا رفع اليك ثم اظهر التوبة بعد ذلك كما ان الزاني والشارب وقاطع
 الطريق اذا تاب فيما بينه وبين الله قبل ان يرفع اليك قبل الله توبته واذا
 اظلمنا عليه ثم تاب فلا بد من اقامة الجحد عليه ويكون ذلك من تمام توبته
 وجميع الجرائم من هذا الباب وقد يقال ان المنتهك لا عراض الناس اذا استغفر
 لهم ودد عالم قبل ان يعلموا بذلك رجي ان يغفر الله له على ما في ذلك من الخلاف
 المشهور ولو ثبت ذلك عند السلطان ثم اظهر التوبة لم تسقط عقوبته وذلك
 لان الله سبحانه لا بد ان يجعل للذنب طريقا الى التوبة فاذا كان عليه تبعات
 الخلق فعليه ان يخرج منها جهده ويعوضهم عنها ما يمكنه ورحمة الله من وراء
 ذلك * ثم ذلك لا يمنع ان يقيم عليه الجحد اذا ظهرنا عليه ونحن انما تكلف في التوبة
 المستقطعة للجحد والعقوبة لاني التوبة الماحية للذنب ثم تقول ثانيا ان كان ما اتاه

من السب قد صدر عن اعتقاد يوجب به فهو بمنزلة ما يصد رمن سائر المرتدين
و ناقض العهد من سفك دماء المسلمين و اخذ اموالهم و انتهاك اعراضهم
فانهم يعتقدون في المسلمين اعتقاد يوجب اباحة ذلك ثم اذا تابوا توبة نصوحا
من ذلك الاعتقاد غفر لهم موجه المعلق بحق الله و حق العباد كما يغفر للكافر
الحربي موجب اعتقاده اذا تاب منه مع ان المرتد او الناقض متى فعل شيئا
من ذلك قبل الامتناع اقيم عليه حد و ان عاد الى الاسلام سواء كان الله
اولاده فيجد على الزنا و الشرب و قطع الطريق و ان كان في زمن الردة
و نقض العهد يعتقد حل ذلك الفرج لكونه و طئه بملك اليمين اذا ظهر مسلمة
على نفسها و يعتقد حل دماء المسلمين و اموالهم كما يؤخذ منه القود و حد
القذف و ان كان يعتقد حلها و يضمن ما اتلفه من الاموال و ان اعتقد حلها
و الحربي الاصل لا يؤخذ بشيء من ذلك بعد الاسلام فكان الفرق ان ذاك
كان ملتزما بايمانه و امانه ان لا يفعل شيئا من ذلك فاذا فعله لم يعذر بفعله بخلاف
الحربي الاصل و لان في اقامة هذه الحدود عليه زجره عن فعل هذه
الموبقات كما فيها زجر للمسلم المقيم على اسلامه بخلاف الحربي الاصل فان
ذلك لا يزجره بل هو منفر له عن الاسلام و لان الحربي الاصل ممتنع و هذان
ممكنان و كذلك قد نص الامام احمد على ان الحربي اذا زني بعد الاسرا اقيم
عليه الحد لانه صار في ايدينا كما ان الصحيح عنه و عن اكثر اهل العلم ان المرتد
اذا امتنع لم تقم عليه الحدود لانه صار بمنزلة الحربي اذا امتنع بفعل هذه الاشياء
باعتماد و قوة من غير زاجر له في اقامة الحدود عليهم بعد التوبة تغير و اغلاق

لباب التوبة عليهم وهو بمنزلة تضمين اهل الحرب سواء وليهم ولا وليهم استقصاء هذا وانما فيها عليه واذا كان هذا هكذا اقلرتد والثاني انما فيها آذ بالله ورسوله ثم تابا من ذلك بعد القدرة توبة نصوحا كما تاب من ذنوبها اذ احارب باليد في قطع الطريق او زنا وتاب بعد اخذها وثبت الحد عليها ولا فرق بينهما وذلك لان الناقض للعهد قد كان عهده يحرم عليه هذه الامور في دينه وان كان دينه المجرد عن عهد يبيحها له وكذلك المرتد قد كان يعتقد ان هذه الامور محرمة فاعتقدها باحتمالها اذ لم يتصل به قوة ومنعة ليس عذرا له في ان يفعلها لما كان ملتزما له من الدين الحق ولما هو به من الضعف ولما في سقوط الحد عنه من الفساد وان كان السب صادرا عن غير اعتقاد بل سبه مع اعتقاد نبوته او سبه باكبر مما يوجب اعتقاده او بغير ما يوجب اعتقاده فهذا من اعظم الناس كفرا بمنزلة الليس وهو من نوع العناد او السفه وهو بمنزلة من شتم بعض المسلمين او قتلهم وهو يعتقد ان دماءهم واعراضهم حرام وقد اختلف الناس في سقوط حد المشتوم بتوبة الشاتم قبل العلم به سواء كان نيا او غيره فمن اعتقد ان التوبة لا تسقط حق الادمى له ان يمنع هنا ان توبة الشاتم في الباطن صحيحة على الاطلاق وله ان يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يطالب هذا بشتمه مع علمه بانه حرام كسائر المؤمنين لهم ان يطالبوا شاتمهم وسابهم بل ذلك اولى وهذا القول قوي في القياس وكثير من الظواهر يدل عليه ومن قال هذا من باب السب والغيبة ونحوهما مما يتعلق باعراض الناس وقدقات الاستحلال

فليات للمشتوم من الدعا والامتناع بما يزن حق عرضه ليكون ما يأخذه
المظلوم من حسنات هذا بقدر ما دعه والامتناع فيسلم له سائر عمله فكذلك
من صدرت منه كلمة سب او شتم فليكثر من الصلاة والتسليم ويقابلها بضدها
فمن قال ان ذلك يوجب قبول التوبة ظاهرا وباطنا ادخله في قوله تعالى
ان الحسنات يذهبن السيئات واتبع السيئة الحسنة تمحها ومن قال لا بد من
التقصا قال قد اعد له من الحسنات ما يقوم بالتقصا وليس لنا غرض
في تقرير واحد من القولين هنا وانما الغرض ان الحد لا يسقط بالتوبة لانه
ان كان عن اعتقاد فالتوبة منه صحيحة مستقطعة لحق الرسول في الآخرة
وهي لا تسقط الحد عنه في الدنيا كما تقدم وان كانت عن غير اعتقاد ففي
سقوط حق الرسول بالتوبة خلاف فان قيل لا يسقط فلا كلام وان
قيل لا يسقط الحق ولم يسقط الحد كتوبة الاول واولى فاصله ان الكلام
في مقامين احدهما ان هذه التوبة اذا كانت صحيحة نصوحا فيما بينه
وبين الله هل يسقط معها حق المخلوق وفيه تفصيل وخلاف فان قيل
لم يسقط فلا كلام وان قيل يسقط فسقوط حقه بالتوبة كسقوط حق الله
بالتوبة فتكون كالتوبة من سائر انواع الفساد وتلك التوبة اذا كانت
بعد القدرة لم تسقط شيئا من الحدود وان كانت تجب الاثم في الباطن
وحقيقة هذا الكلام ان قتل الساب ليس لمجرد الردة ومجرد عدم
العهد حتى تشبل توبته كغيره بل لردة مغلظة ونقض مغلظ بالضرر
ومثله لا يسقط موجبه بالتوبة لانه من محاربة الله ورسوله والسعي في الارض

فما داهو من جنس الزنا والسرقه او هو من جنس القتل والتذليل ثم فهم حقيقة
 الجواب وبه يتبين الخلل فيما ذكر من الحجة ثم نبينه مفصلاً فنقول • اما قولهم
 ان ما جاء به من الايمان به ما ح لما اتى به من هتك عرضه • فنقول ان كان
 السب مجرد موجب اعتقاد فالتوبة من الاعتقاد توبة من موجهه واما من زاد
 على موجب الاعتقاد اوتى بضده • وهم اكثر السائين فقد لا يسلم ان ما ياتي به
 من التوبة ما ح الا بعد عفوه بل يقال له المطالبة وان سلم ذلك فهو كالقسم
 الاول وهذا القدر لا يسقط الحد وكما تقدم في مرسة • واما قولهم حقوق
 الانبياء من حيث النبوة تابعة لحق الله في الوجوب فتبطله في السقوط
 فنقول هذا مسلم ان كان السب موجب اعتقاد والافيه الخلاف واما
 حقوق الله فلا فرق في باب التوبة بين ما موجهه اعتقاد او غير اعتقاد فان
 التائب من اعتقاد الكفر وموجباته والتائب من الزنا سواء ومن لم يسوي بينهما
 قال ليست اعظم من حق الله اذا لم يسقط في الباطن بسقوطه ولكن
 الامر الى مستحقها ان شاء جزى وان شاء عفا ولم يعلم بعد ما يختاره الله سبحانه
 وقد علمنا انه يغفر لكل من تاب • وايضاً فان مستحقها من جنس ثلعتهم المضرة
 والمرة بهذا ويتألمون به فجعل الامر اليهم والله سبحانه وتعالى انما حقه
 راجع الى مصلحة المكلف خاصة فانه لا يتنفع بالطاعة ولا يستضر بالمعصية
 فاذا عاود المكلف الخير فقد حصل ما اراده ربه منه فلما كان الانبياء
 عليهم السلام نعمت البشر ولهم نعمت النبوة صار حقهم له نعمت حق الله
 ونعمت حق سائر العباد وانما يكون حقهم مندرج في حق الله اذا صد رعن

اعتقاد فانهم لما وجب الايمان بنبوتهم صار كالايان بوحداية الله فاذا لم يعتقد معتقد نبوتهم كان كافرا كما اذا لم يقرب بوحداية الله وصار الكافر بذلك كفرا برسالات الله ودينه وغير ذلك فاذا كان السب موجبا بهذا الاعتقاد فقط مثل نفي الرسالة او النبوة او نحو ذلك وتاب منه توبة نصوحا قبلت توبته كتوبة المثلث واذا زاد على ذلك مثل قدح في نسب او وصف بمساوي اخلاق او فاحشة او غير ذلك مما يعلم هو انه باطل او لا يعتقد صحته او كان مخالفا للاعتقاد مثل ان يحسد او يتكبر او يقضب لقوات غرض او حصول مكروه مع اعتقاد النبوة فيسب فيها اذا تاب لم يتجدد له اعتقاد ازال موجب السب انما غيريته وقصده وهو قد آذاه فهذا السب اذا لم يتألم به البشر ولم يكن معذورا بعدم اعتقاد النبوة فهو لحق الله من حيث جنى على النبوة التي هي السبب الذي بين الله وبين خلقه فوجب قتله وهو كحق البشر من حيث انه آذى آدميا يعتقد انه لا يعمل اذاه فلذلك كان له ان يطالبه بحق اذاه وان ياخذ من حسناته بقدر اذاه وليست له حنة تزن ذلك الا ما يضاد السب من الصلاة والتسليم ونحوهما وهذا يظهر ان التوبة من سب صدر من غير اعتقاد من الحقوق التي يجب للبشر ثم هو حق يتعلق بالنبوة لا محالة فهذا قول هذا القائل وان كنا لم نرجع واحدا من القولين ثم اذا كانت حقوقهم تابعة لحق الله فمن الذي يقول ان حقوق الله تسقط عن المرتد وناقض العهد بالتوبة فانا قد بينا ان هو لاء تقام عليهم حدود الله بعد التوبة وانما تسقط بالتوبة عقوبة الردة المجردة والنقض المجرد

وهذا ليس كذلك وإنما قوله إن الرسول يدعو الناس إلى الإسلام
 أن الإيمان بمحض الكفر فيكون قد عقلمن كفر عن حقه . فنقول . هذا ليس
 كل السب موجب الاعتقاد فقط لأنه هو الذي اقتضاه ودعاه إلى الإيمان به فإنه
 من أزال اعتقاد الكفر به باعتقاد الإيمان به زال موجب إمامه زاد على ذلك
 وسبه بعد أن آمن به أو عاهد فلم يلتزم أن يعفو عنه وقد كان له أن يعفو
 وله أن لا يعفو والتقدير المذكور في السؤال اتعايدل على سب أوجه الاعتقاد
 ثم زال باعتقاد الإيمان لأنه هو الذي كان يدعو إليه الكفر وقد زال بالإيمان
 ولما سوي ذلك فلا فرق بينه وبين سب سائر الناس من هذه الجهة وذلك
 أن الساب إن كان حريا فلا فرق بين سبه للرسول أو لواحد من الناس
 من هذه الجهة وإن كان مسلما أو ذميا فإذا سب الرسول سبلا يوجب اعتقاده
 فهو كالسب غيره من الناس فإن تجدد الإسلام منه كتجدد التوبة منه بزمه
 عن هذا الفعل وينهاه عنه وإن لم يرفع موجب إمامه فإن هذا السب لم يكن
 الكفر به إذ كلامنا في سب لا يوجب الكفر به مثل فريه عليه يعلم أنه فارية
 ونحو ذلك لكن إذا سلم الساب فقد عظم في قلبه عظمة تمنعه أن يقتري
 عليه كما أنه إذا تاب من سب المسلم عظم الذنب في قلبه عظمة تمنعه من مواقفته
 وجزا أن لا يكون هذا الإسلام وازعما لكون موجب السب كان شيئا غير
 الكفر وقد يصف هذا الإسلام عن دفعه كما يصف هذه التوبة عن موجب
 الذي و فرق بين ارتفاع الأمر بارتفاع سبه أو بوجوه دضده فإن
 ما أوجه الاعتقاد إذا زال الاعتقاد زال سبه فلم ينش عوده إلا بعد السب

وعالم يوجبه الاعتقاد من القرية ونحوها على النبي صلى الله عليه وسلم وغيره يرفعها الاسلام والهوة رفع الضد للضد اذ قبح هذا الامر وسوء عاقبته والعزم الجازم على فعل ضده وتركه بنا في وقوعه لكن لو ضعف هذا الدافع عن مقاومة السبب المقتضي عمل عمله فهذا يبين انه لا فرق في الحقيقة بين ان يتوب من سب يوجبه مجرد الكفر بالايان به الموجب لعدم ذلك السب وبين ان يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب واعتبر هذا برجل له غرض في امر فزجر عنه وقيل له هذا قد حرمه النبي صلى الله عليه وسلم فلا سبيل اليه فغمله فرط الشهوة وقوة الغضب لقوات المطلوب على ان لن وقبح فيما بينه وبين الله مع انه لا يشك في النبوة ثم انه جدد اسلامه واثاب وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل باكيا من كلمته ورجل اراد ان ياخذ مال مسلم بغير حق فمنعه منه فلحن وقبح سرائم انه تاب من هذا واستغفر لك الرجل ولم يزل خائفا من كلمته ليست توبة هذا من كلمته كتوبة هذا من كلمته وان كانت توبة هذا يجب ان تكون اعظم لمعظم كلمته لكن نسبة هذه الى هذه كنسبة هذه الى هذه بخلاف من انما يلحن ويقبح من يعتقد كذا باثم تبين له انه كان ضالا في ذلك الاعتقاد وكان في مهواة التلف فتاب ورجع من ذلك الاعتقاد توبة مثله فانه يندرج فيه جميع ما اوجبه وما يقرر هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذ ابلغه سب مرتد او معاهد مثل ان يعفوه عنه بعد الاسلام ودلت سيرته على جواز قتله بعد اسلامه

و توبته ولو كان مجرد التوبة يغفر لم بهما في ضمنهما مغفرة تشبه المغفرة لم يجوز
 ذلك فعلم انه كان يملك العقوبة على من سبه بعد التوبة كما يملكها غيره ممن
 المؤمنين فهذا الكلام في كون توبة الساب فيما بينه وبين الله هل تسقط حق
 الرسول ام لا وبكل حال سواء اسقطت ام لم تسقط لا يقتضي ذلك ان
 اظهارها مسقط للحد الا ان يقال هو مقتول لحض الردة او محض نقض العهد
 فان توبة المرتد مقبولة واسلام من مجرد نقض العهد مقبول مسقط للقتل
 وقد قد منافي ما مضى بالادلة القاطعة ان هذا مقتول لردة مغلظة ونقض مغلظ
 بمنزلة من حارب وسعى في الارض فسادا ثم من قال يقتل حقا لا آدمي قال
 العقوبة اذا تعلق بها حقان حق الله وحق لا آدمي ثم تاب سقط حق الله ويبقى
 حق لا آدمي من القود وهذا النائب اذا تاب سقط حق الله ويبقى حق لا آدمي
 ومن قال يقتل حد الله قال هو بمنزلة المحارب وقد يسرى بين من سب الله
 وبين من سب الرسول على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وقولهم في المقدمة
 الثانية اذا ظهر التوبة وجب ان تقبلها منه قلنا هذا مبني على ان هذه التوبة
 مقبولة مطلقا وقد تقدم الكلام فيه ثم الجواب هنا من وجهين احدهما
 القول بموجب ذلك فانا نقبل منه هذه التوبة ونحكم بصحة اسلامه كما نقبل
 توبة القاذف ونحكم بعد الله وتقبل توبة السارق وغيرهم لكن الكلام في
 سقوط القتل عنه ومن تاب بعد القدرة لم يسقط عنه شيء من الحد والواجبة
 بقدر زائد على الردة او النقض ومن تاب قبلها لم تسقط عنه حقوق العباد
 اذا قبلنا توبته ان يظهر باقامة الحد عليه كسائر هؤلاء وذلك اننا نحن لا تنازع

في صحة توبته ومغفرة الله له مطلقا فان ذلك الى الله وانما الكلام في هل هذه
التوبة مسقطه للحد عنه وليس في الحديث ما يدل على ذلك فانا قد تقبل
اسلامه وتوبته وتقيم عليه الحد تطهيرا له وهذا جواب من يقتله حدا محضا
مع الحكم بصحة اسلامه الثاني ان هذا الحديث في قبول الظاهر اذا لم يثبت
خلافه بطريق شرعي وهنا قد ثبت خلافه وهذا جواب من يقتله لزندقته
وقد يجب به من يقتل الذي ايضا بناء على انه زنديق في حال العهد
فلا يوثق باسلامه واما اسلام الحربي والمرد ونحوهما عند معاينة القتل
فانما جاز لاننا نقاتلهم لان يسلموا ولا طريق الى الاسلام الا ما يقولونه
السننهم فوجب قبول ذلك منهم وان كانوا في الباطن كاذبين والا لوجب
قتل كل كافر اسلم او لم يسلم ولا تكون المقاتلة حتى يسلموا بل يكون القتال
دائما وهذا باطل ثم انه قد يسلم الآن كارها ثم ان الله يجب اليه الايمان
وبزينة في قلبه كذلك اكثر من يسلم كرهته في المال ونحوه او لرهته
من السيف ونحوه ولا دليل يدل على فساد الاسلام الا كونه مكرها عليه بحق
وهذا لا يلتفت اليه واما هنا فاما نقتله لما مضى من جرمه من السب كما قتل
الذي يقتله النفس او لزنائه بمسيلة وكما تقتل المرد لقتله مسلما او لقطع الطريق
كما تقدم تقريره فليس مقصودنا بارادة قتله ان يسلم ولا تجب مقاتلته على
ان يسلم بل نحن نقتله جزاء له على ما آذانا ونكالا لامثاله عن مثل هذه الجريمة
فاذا اسلم فان صححنا اسلامه لم يمنع ذلك وجوب قتله كالمحارب المرد
او الناقض اذا اسلم بعد القدرة وقد قتل فانه يقتل وفاقا علماء وان حكم

بصحة اسلامه وان لم يصح اسلامه فالفرق بينه وبين الحربي ~~الذي~~ ^{الذي} من وجهين • احدهما ان الحربي والمرئد لم يتقدم منه ما دل على ان باطنه ~~بالحرب~~ ^{بالحرب} ظاهره بل اظهره للردة لما ارتد دليلا على ان ما يظهره من الاسلام صحيح وهذا ما زال مظهر الاسلام وقد اظهر ما دل على فساد عقده فلم يوثق بما يظهره من الاسلام بعد ذلك وكذلك ناقض العهد قد عاهدنا على ان لا يسب وقد سب فثبتت جنايته وغدره فاذا اظهر الاسلام بعد ان اخذ ليقتل كان اولى ان يخون ويفد رقبته كان ممنوعا من اظهار السب فقط وهو لم يف بذلك فكيف اذا اصبح ممنوعا من اظهاره واسراره ولم يكن له عذر فيما فعله من السب بل كان محرما عليه في دينه فاذا المريف به صار من المناقضين في العهد الثاني • ان الحربي او المرتد نحن نطلب منه ان يسلم فاذا اعطانا ما اردناه بحسب قدرته وجب قبوله منه والحكم بصحته والسب لا يطلب منه الا القتل عينا فاذا اسلم ظهر انما اسلم ليدرا عن نفسه القتل الواجب عليه كما اذا تاب المحارب بعد القدرة عليه او اسلم او تاب سائر الحياة بعد اخذهم فلا يكون الظاهر صحة هذا الاسلام فلا يسقط ما وجب من الحد قبله وحقيقة الامر ان الحربي او المرتد يقتل لكفره حاضر ويقاتل ليسلم فلا يمكن ان يظهر وهو مقاتل او ماخوذ الاسلام الا مكرها فوجب قبوله منه اذ لا يمكن بذله الا هكذا وهذا السب والناقض لم يقتل لمقامه على الكفر او كونه بمنزلة سائر الكفار غير المعاهدين لما ذكرناه من الادلة الدالة على ان السب موثر في قتله ويكون قد بذل التوبة التي لم تطلب منه في حال

الإخذ للعقوبة فلا تقبل منه وعلى هذا بين المأخذ بين بنى الحكم بصحة
 اسلام هذا الساب في هذه الحال مع القول بوجوب قتله ^١ احدها ^٢ لا يحكم
 بصحة اسلامه وهو مقتضى قول ابن القاسم وغيره من المالكية ^٣ والثاني ^٤
 يحكم بصحة اسلامه وعليه يدل كلام الامام احمد واصحابه في الذي مع
 اوجوب اقامة الحد واما المسلم اذا سب ثم قتل بعد ان اسلم فن قال يقتل
 عقوبة على السب لكونه حق ادمي او حدا محض الله قال بصحة هذا الاسلام وقوله
 وهذا قول كثير من اصحابنا وغيرهم وقول من قال يقتل من اصحاب الشافعي
 وكذلك من قال يقتل من سب الله ومن قال يقتل لزندقة اجرى عليه
 اذا قتل بعد اظهار الاسلام احكام الزنادقة وهو قول كثير من المالكية
 وعليه يدل كلام بعض اصحابنا وعلى ذلك ينبنى الجواب عما احتج به من قبول
 النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر الاسلام من المنافقين فان الحججة اما ان تكون
 في قبول ظاهر الاسلام منهم في الجملة فهذا الا حجة فيه من اربعة اوجه قد
 تقدم ذكرها ^٥ احدها ان الاسلام انما قبل منهم حيث لم يثبت عندهم خلافه
 وكانوا ينكرون انهم تكلموا بخلافه فاما ان البينة تقوم عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على كفر رجل بعينه فيكف عنه فهذا لم يقع قط الا ان يكون
 في مبادى الامر ^٦ والثاني ^٧ انه كان في اول الامر مامورا في مبادى الامر
 ان يدع اذاهم ويصبر عليهم لمصلحة التاليف وخشية التنفير الى ان نسخ ذلك
 بقوله تعالى جاهد الكفار والمنافقين واغظ عليهم (الثالث) انا نقول بموجب
 فنقبل من هذا الاسلام ونقيم عليه حد السب كما لو اتى حدا غيره وهذا

بجوابهم يصح حملهم ويقتله حداً للفساد السب (الرابع) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخ أحد منهم ويعرضه على السيف ليتوب من مقلته صديقهم مع ان هذا يجمع على وجوبه فان الرجل منهم اذا شهد عليه بالكفر والزندقة فامان يقتل عينا او يستتاب فان لم يتب واقتل واما الاكتفاء منه بمجرد الجحود فما اصل به قائل بل اقل ما قيل فيه انه يكتفى منهم بالنطق بالشهادتين والبري من تلك المقالة فاذا لم تكن السيرة في المنافقين كانت هكذا علم ان ترك هذا الحكم لقوات شرطه وهو اما ثبوت النفاق او العجز عن اقامة الحد او مصلحة التليف في حال الضعف حتى قوي الدين فنسخ ذلك وان كان الاحتجاج بقبول ظاهر الاسلام ممن سب فعنه جواب خامس وهو انه صلى الله عليه وسلم كان له ان يعفو عن شتمه في حياته وليس هذا العفو لاحد من الناس بعده واما تسمية الصحابة الساب فادرا محاربا فهو يان لحل دمه وليس كل من نقض العهد وحارب سقط القتل عنه باطلاً به بدليل ما لو قتل مسلماً او قطع الطريق عليه او زنا بمسلمة بل تسميته محاربا مع كون السب فسادا يوجب دخوله في حكم الآية كما تقدم واما الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبوه ثم عفا عنهم فالجواب عن ذلك كله قد تقدم في المسئلة الاولى لما ذكرنا قصصهم وينا ان السب طلب فيه حق الرسول اذا علم فلما ان يعفو وان يتقم (٧) هؤلاء ما يدل على ان العقوبة انما سقطت عنهم مع عفوهم وصفحة لمن تأمل احوالهم معه والتفريق بينهم وبين من لم يهجه ولم يسبه وايضا فهو هؤلاء كانوا محاربين والحربي لا يؤخذ بما اصابه من المسلمين

من دم او مال او عرض و المسلم و المعاهد يخذ بذلك و قولم الذي يعتقد
حل السب كما يعتقد الحربي و ان لم يعتقد حل الدم و المال غلط فان عقد
الذمة منعهم من الطعن في ديننا و واجب عليهم الكف عن ان يسبوا نبينا كما
منعهم دماءنا و اموالنا و ابلغ فهو ان لم يعتقد تحريمه للدين فهو يعتقد تحريمه
للعهد كاعتقادنا نحن في دمايتهم و اموالهم و اعراضهم و نحن لم نعاهد هم على
ان تكف عن سب دينهم الباطل و اظهار معائبهم بل عاهدناهم على ان يظهر في
دارنا ما شئنا و ان يلتزموا اجريان احكامنا عليهم و الا فاني الصغار و اما قولم
الذي اذا سب فاما ان يقتل لكفره و حرابه كما يقتل الحربي الساب او يقتل
حد من الحدود قلنا هذا تقسيم منتشر بل يقتل لكفره و حرابه بعد
الذمة و ليس من حارب بعد الذمة بمنزلة الحربي الاصل فان الذي اذا
قتل مسلما اجتمع عليه انه نقض العهد و انه وجب عليه القود فلو عاين لي الدم
قتل لنقض العهد بهذا الفساد و كذلك سائر الامور المضرة بالمسلمين يقتل بها
الذي اذا فعلها و ليس حكمه فيها حكم الحربي الاصل اجماعا و اذا قتل لحرابه
و فساد بعد العهد فهو حد من الحد و دفلا تاتي بين الوصفين حتى يجعل احدهما
قسما للآخر و قد بينا بالا دلة الواضحة ان قتله ليس لمجرد كونه كافرا غير
ذي عهد بل حد او عقوبة على سب نبينا الذي اوجبت عليه الذمة تركه
و الامساك عنه مع ان السب مستلزم لنقض العهد العاصم لدمه و انه يصير
بالسب محاربا غادرا و ليس هو كحد الزنا و نحوه مما لا مضرة علينا فيه و انما
اشبه الحدود به حد المحاربة و اما قولم ليس في السب اكثر من انتهاك العرض و هذا

القدر لا يوجب الا الجلد في الكلام عنه ثلاثة اجوبة • احدها • ان هذا الكلام
 في رأس المسئلة فانه اذا لم يوجب الا الجلد والامور الموجبة للجلد لا تقتضي
 العهد لم ينتقض العهد به كسب بعض المسلمين وقد قدمنا الدلالات التي لا تحمل
 مخالفتها على وجوب قتل الذمي اذا فعل ذلك وانه لا عهد له يعصم دمه مع ذلك
 وبين ان انتهاك عرض عموم المسلمين يوجب الجلد واما انتهاك عرض الرسول
 فانه يوجب القتل وقد صرح على الامساك على العرضين فحق انتهاك عرض
 الرسول فقد اتى بما يوجب القتل مع التزامه ان لا يفعله فوجب ان يقتل
 كما لو قطع الطريق او تزنى والتسوية بين عرض الرسول وعرض غيره في مقدار
 العقوبة من افساد القياس والكلام في الفرق بينها يعد تكلفا فانه
 عرض قد اوجب الله على جميع الخلق ان يقابلوه من الصلاة والسلام والثناء
 والمدح والمحبة والتعظيم والتعزير والتوقير والتواضع في الكلام والطاعة
 للامر ورعاية الحرمه في اهل البيت والاصحاب بالاخفاء به على احد من علماء
 المؤمنين • عرض به قام دين الله وكتابه وعباده المؤمنين • به وجبت الجنة
 لقوم والنار لآخرين • به كانت هذه الامة خیرامة اخرجت للناس • عرض
 قرن الله ذكره بذكر مومنينه وبينه في كتابه واحد فوجعل بعثه يبعثه له
 وطاعته طاعة له واذا اذى له الى خصائص لا تحصى ولا يقدر قدرها فيلحق لو لم يكن
 سبه كفرا ان تجعل عقوبة منتهك هذا العرض كعقوبة منتهك عرض غيره
 • ولو فرضنا • ان قد نبيا بعثه الى امة ولم يوجب على امة اخرى ان يؤمنوا
 به • عموما ولا خصوصا فسه رجل ولعنه عالما بنبوته الى اولئك افيجوز ان

يقتل ان عقوبته و عقوبة من حبه واحد لمن الموء منين سواء هذا الخسد من
قياس الذين قالوا انما البيع مثل الربا فقولهم الذي يعتقد حل ذلك . قلنا .
لانسلم فان العهد الذي ينشأ بينه حرم عليه في دينه السب كما حرم عليه
دعاء قاتل ما هو القاتل و اهر اخنا فهو اذا اظهر السب يدري انه قد فعل عظيمة من
العظام التي لم تصالحه عليها ثم ان كان يعلم ان عقوبة ذلك عندنا القتل فيها والا
فلا يجب لان مرتكب الحدود يكفيه العلم بالتحريم كمن زنى او سرق او شرب
او قذف او قطع الطريق فانه اذا علم تحريم ذلك عوقب بالعقوبة المشروعة
وان كان يظن ان لا عقوبة على ذلك وان عقوبته دون ما هو مشروع . وايضا
فان دينهم لا يبيع لهم السب واللعنة للنبي وان كان ديننا باطلا اكثر مما يعتقدون
انه ليس بنبي او ليس عليهم اتباعه اما ان يعتقدون ان لعنته وسبه جائزة
فكثير منهم او اكثرهم لا يعتقدون ذلك على ان السب نوعان . احدهما .
ما كفروا به واعتقدوه . والثاني . ما لم يكفروا به فهذا الثاني لا ريب
انهم لا يعتقدون حله . واما قولهم صولح على ترك ذلك فاذا فعله انتقض
العهد فانه اذا فعله انتقض عهده وعوقب على نفس تلك الجريمة والا كان
يستوى حال من ترك العهد ولحق به دار الحرب من غير اذى لنا وحال من
قتل وسرق وقطع الطريق و شتم الرسول مع نقض العهد وهذا لا يجوز
. واما قولهم كون القتل حدا حكم شرعي يفتقر الى دليل شرعي فصحيح
وقد تقدمت الادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاثر والنظر
الدالة على ان نفس السب من حيث خصوصيته موجب للقتل ولم يثبت

ذلك استتمارنا صرفا واستصلا حاصلا بل ابتناء بالطريقين والآثار
الصحابية وما دل عليه إجماع الشارع وتبيينه وبما دل عليه الكتاب
والسنة وإجماع الأمة من الخصوصية لهذا السب والحرمة لهذا
العرض التي يوجب أن لا يصونه إلا القتل لاسيما إذا قوى الداعي على انتهاكه
وخفة حرمة بخفة عقابه وصغر في القلوب مقدار من هوا عظم العالمين
قدرا إذا ساء في قدر العرض زيد أو عمرا وتضمن بذكره أعداء الدين
من كافر غادر ومنافق ما كرهه فكل يستريب من قلب الشريعة ظهرا لبطن أن
محاسنها توجب حفظ هذه الحرمة التي هي أعظم حرمان المخلوقين وحرمتها
متعلقة بحرمة رب العالمين بسفك دم واحد من الناس مع قطع النظر عن
الكفر والارتداد فانها مفسدتان لتحادها في معنى التعداد ولنا الآن تكلم
في المصالح المرسله فاننا لم نحتاج اليها في هذه المسئلة لما فيها من الادلة الخاصة
الشرعية وانما ننبه على عظم المصلحة في ذلك بيانا لحكمة الشرع لان القلوب
الى ما فهمت حكمته اسرع انقيادا والنفوس الى ما تطالع على مصلحته اعطش
اكبادا ثم لو لم يكن في المسئلة نص ولا اثر لكان اجتهاد الراى يقضى بان
يجعل القتل عقوبة هذا الجرم لخصوصه لا لعموم كونه كفرا او ردة حتى
لو فرض تجرده عن ذلك لكان موجبا للقتل اخذاه من قاعدة العقوبات
في الشرع فانه يجعل اعلى العقوبات في مقابلة ارفع الجنائيات و اوسطها في مقابلة
اوسطها و ادناها في مقابلة ادناها فهذه الجناية اذا انفردت تمتنع ان تجعل في
مقابلة الاذى فتقابل بالجلد او الحبس تسوية بينها وبين الجناية على عرض

زيد وعمر وفانه لا ينبغي على من له ادنى نظر باسباب الشرع ان هذا من افسد
 انواع الاجتهاد ومثله في الفساد خلوها عن عقوبة تخصها وانما جعله في الاوسط
 كما اعتقده المهاجر بن ابي امية حتى قطع يد الجارية السابة وقلع ثنيها فباطل
 ايضا كما انكره عليه ابو بكر الصديق رضى الله عنه لان الجناية جنائية على
 اشرف الحرمات ولانه لا مناسبة بينها وبين اوسط العقوبات من قطع
 عضون الاعضاء فتعين ان تقابل باعلى العقوبات وهو القتل ولو نزلت بنا نازلة
 السب وليس معانفها اثيرتبع ثم استراب مستريب في ان الواجب الحاقها باعلى
 الجنايات لما عدم من بصراء الفقهاء ومثل هذه المصلحة ليست مرسله بحيث ان لا يشهد
 لها الشرع بالا اعتبار فاذا فرض انه ليس لها اصل خاص تلحق به ولا بد من الحكم فيها
 فيجب ان يحكم فيها بما هو اشبه بالاصول الكلية واذا لم يعمل بالمصلحة لزم العمل
 بالمفسدة والله لا يحب الفساد ولا شك ان العلماء في الجملة من اصحابنا وغيرهم
 قد يختلفون في هذا الضرب من المصالح اذا لم يكن فيها اثر ولا قياس
 خاص والامام احمد قد يتوقف في بعض افرادها مثل قتل الجاسوس المسلم
 ونحوه ان جعلت من افرادها وربما عمل بها وربما تركها اذا لم يكن معه فيها
 اثر او قياس خاص ومن تأمل تصاريف الفقهاء علم انهم يضطرون الى
 رعايتها اذا لم يخالف اصلا من الاصول ولم يخالف في اعتبارها الطوائف
 من اهل الجدل والكلام من اصحابنا وغيرهم ولو انهم خاضوا مخاض
 الفقهاء تعلموا انه لا بد من اعتبارها وذوق الفقه من تلج فيه شيء والكلام
 على حواشيه من غير معرفة اعيان المسائل شيء آخر واهل الكلام والجدل

انما يتكلمون في القسم الثاني فيلزمون غيرهم ما لا يقدرون على التزامه
ويتكلمون في الفقه كلام من لا يعرف الا امور اكلية وعمومات احاطية
وللتفصيل خصوص نظرو دلائل يدركها من عرف اعيان المسائل
هو اثبتناه ايضا بالقياس الخاص وهو القياس على كل من ارتد و نقض
العهد على وجه يضر المسلمين مضره فيها العقوبة بالقتل وبيننا ان هذا اخص من
مجرد الردة ومجرد نقض العهد وان الاصول فرقت بينهما واثبتناه ايضا
بالنافي لحقن دمه وبيننا ان هذا حل دمه بما فعله والادلة العاصمة لمن اسلم
من مرتد وناقض لا تناوله لفظا ولا معنى وقولهم القياس في الاسباب
لا يصح خلاف ما عليه الفقهاء وهو قول باطل قطعا لكن ليس هذا موضع
الاستقصاء في ذلك وقولهم معرفة نوع الحكمة وقد رها متعذرو قلنا
لانسلم هذا على الاطلاق بل قد يمكن وقد يعتذر بل ربما علم قطعا لان
الفرع مشتمل على الحكمة الموجودة في الاصل وزيادة قولهم هو يخرج
السبب عن ان يكون سببا ليس كذلك فلن سبب السبب لا يمنع ان يكون
سببا والاضافة الى السبب لا يقدح في الاضافة الى سبب السبب والعلم
بها ضروري واما قولهم ليس في الجنايات الموجبة للقتل حدا ما يجوز
الحاق السبب بها قلنا بل هو يلحق بالردة المقترنة بما يغلظها والنقض
المقترن بما يغلظه وان الفساد الحاصل في السبب ابلغ من الفساد الحاصل بتلك
الامور المغلظة كما تقدم بيانه بشواهد من الاصول الشرعية على ان هذا
الحكم مستغن عن اصل يقاس به بل هو اصل في نفسه كما تقدم ثم ان هذا

الكلام مقابل بما هو انور منه فيالوا بهر منه برهانا وذلك ان القول بوجوب الكف عن هذا الساب عند الاتفاق على حل دمه قول لا دليل عليه الا قياس له على بعض المرتدين وناقض العهد مع ظهور الفرق بينها ومن قاس الشيء على ما يخالفه وبنارقه كان قياسه فاسدا فان جعل هذا سببا لقياس لعيب على سبب مع تباینها في نوع الحكمة وقدرها ثم انه اخلاء للسب الذي هو اعظم الجنابة على الاعراض من العقوبات ولا عهد لنا بهذا في الشرع فهو اثبات حكم خارج عن القياس وجعل لكونه موجبا للقتل موجبا لكونه اهون من اعراض الناس في باب السقوط وهذا تعليق على العلة ضد مقتضاها وخروج عن موجب الاصول فان العقوبات لا يكون تعلفها في الوجوب سببا لتخفيفها في السقوط قط لكن ان كان جنسها مما يسقط سقطت خفيفة كانت او غليظة كحقوق الله في بعض المواضع ولم تسقط خفيفة كانت او غليظة كحقوق العباد ثم ان القول باستتابة الساب قول يخالف كتاب الله ويخالف صريح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه واصحابه والقول بان لاحق الرسول على الساب اذا اسلم الذمي او المسلم ولا عقوبة له عليه قول يخالف المعروف من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخالف اصول الشريعة وينبت حكما ليس له اصل ولا نظير الا ان يلحق بماليس مثاله الجواب الثاني اننا ندع مجرد السب موجب للقتل وانما يبين ان كل سب فهو محاربة ونقض للعهد بما يضر المسلمين فيقتل بمجموع الامرين السب ونقض العهد ولا يجوز ان يقال خصوص السب عدم التأثير فان فساد

هذا معلوم قطعاً بما ذكرناه من الأدلة القاطعة على تأثيره وإذا كان كذلك لم نشبهه سبياً خارجاً عن الأسباب المبرورة وإنما هو مغلظ السبب المحض وهو الكفر كما أن قتل النفوس موجب للحل دمه ثم إن كان قد قتل في المحاربة تغلظ بحتم القتل والابقى الأمر فيه إلى الأولياء ومعلوم أن المقتول من قطاع الطريق لا يقال فيه قتل قوداً ولا قصاصاً حتى يرتب عليه أحكام من يجب عليه القود وإنما يضاف القتل إلى خصوص جنايته وهو القتل في المحاربة كذلك هنا الموجب هو خصوص المحاربة وقولهم الأدلة مترددة بين كون القتل لمجرد المحاربة أو لخصوص السب قلنا هي نصوص في أن السب مؤثر تأثيراً زائداً على مطلق تأثير الكفر الخالي من عهد فلا يجوز إهمال خصوصه بعد اعتبار الشرع له وإن يقال إنما المؤثر مجرد ما في ضمنه وطيه من زوال العهد ولذلك وجب قتل صاحبه عيناً من غير تخيير كما قررنا دلالة فيما مضى وإذا كان كذلك فليس مع المخالف ما يدل على أن القتل المباح يسقط بالإسلام وإن كان هذا من فروع الكفر كما أن الذمي إذا استحل دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم فانتهاكها لا اعتقاده أنهم كفار وإن ذلك حلال لهم منهم ثم أسلم فإنه يعاقب على ذلك أما بالقتل إن كان فيها ما يوجب القتل أو بغيره ولذا لك لو استحل ذلك ذمي من ذمي مثل أن يقتل نصراني يهودياً أو يأخذ ماله لا اعتقاده أن ذلك حلال له أو يقذفه أو يسبه فإنه يعاقب على ذلك عقوبة مثله وإن أسلم وكذلك لو قطع الطريق على قافلة فيهم مسلمون ومعاهدون فقتل بعض أولئك المسلمين أو المعاهد بن قتل لأجل ذلك حتماً

وانقض عهد. وان اسلم بعد ذلك وان كان هذا من فروع الكفر فهذا رجل انتقض عهده بامر يصدق حله قبل العهد ولو فعله مسلم لم يقتل عند كثير من الفقهاء اذا كان المقتول ذميا وكل واحد من الكفر ومن القتل مؤثر في قتله وان كان عهده انما زال بهذا القتل فهذا نظير السب ثم لو اسلم هذا لم يسقط عنه القتل بل يقتل اما احدا او قصاصا سواء كان ذلك القتل بما يقتل به المسلم بان يكون المقتول مسلما ولا يقتل به بان يكون المقتول ذميا وعلى التقديرين يقتل هذا الرجل بعد اسلامه لقطع الطريق مثلا و قتله ذلك المعاهد من غير اهل دينه وان كان انما فعل هذا مستحلا له لكفره وهو قد تاب من ذلك الكفر فنكون التوبة منه توبة من فروع الكفر وذلك لان هذا الفرع ليس من لوازم الكفر بل هو محرم عليه في دينه لاجل الذمة كما ان تلك الدماء والاموال محرمة عليه لاجل الذمة ومنشأ الغلط في هذه المسئلة اعتقاد ان الذمي يستبيح هذا السب فان هذا غلط اذ لا فرق بالنسبة اليه بين اظهار الطعن في دين المسلمين وبين سفك دماهم واخذ اموالهم اذ الجميع انما حرمة عليهم العهد لا الدين المجرد فكيف لم يندرج اخذه لعرض بعض الامة او لعرض واحد من غير اهل دينه من اهل الذمة في ضمن التوبة من كفره مع انه فرعه واندرج اخذه لعرض نبينا صلى الله عليه وسلم في ضمن التوبة من كفره. (الجواب الثالث) انه هب انما يقتل للكفر والحرب فقوله الاسلام يسقط القتل الثابت للكفر والحرب بالاتفاق غلط وذلك انا انما اتفقنا على انه يسقط القتل الثابت للكفر والحرب الاصل فان ذلك اذا اسلم لم يؤخذ

احصا في الجاهلية من دم او مال او عرض للمسلمين اما الجاهل الباطل يرى
 فمن الذي وافق على ان القتل الثابت بجميع انواعه يسقط بالاسلام لانهم لم يوافقوا
 على ما اذا نقض العهد بالاضرار على المسلمين فيه ثم اسلم اما اذا اسلم ثم حارب
 وافسد بقطع طريق اوزنا بمسلمة او قتل مسلم او طعن في الدين فهذا يقتل بكل حال
 كما دل عليه الكتاب والسنة وهو يقتل في مواضع بالاجماع كما اذا قتل في المحاربة
 وحيث لم يكن مجمعا عليه فهو كمثل النزاع والقرآن يدل على انه يقتل لانه
 انما استثنى من تاب قبل القدرة في الجملة فهذه المقدمة ممنوعة والتميز بين انواع
 الحراب يكشف اللبس واما ما ذكره من ان الكافر والمسلم اذا سب فيما
 بينه وبين الله وقذف الانبياء ثم تاب قبل الله توبته ولم يطالبه النبي بموجب
 قذقه في الدنيا ولا في الآخرة وان الاسلام يجب قذف اليهود لمريم وابنها
 وقولهم في الانبياء والرسل فهو كما قالوا ولا ينبغي ان يستراب في مثل هذا
 وقد صرح بعض اصحابنا وغيرهم وقالوا انما الخلاف في سقوط القتل عنه اما توبته
 واسلامه فيما بينه وبين الله فمقبولة فان الله يقبل التوبة عن عباده من الذنوب
 كلها وعموم الحكم في توبة المسلم والذي فاما توبة المسلم فقد تقدم القول
 فيها واما توبة الذي من ذلك فان كان ذلك السب ليس ناقضا للعهد بان
 يقوله سرا فتوبته منه كتوبة الحربي من جميع ما يقوله ويفعله وتوبة الذي
 من جميع ما يقوله من الكفر فان هذا لم يكن ممنوعا بعقد الذمة وليس كلامنا
 فيه وبه يخرج الجواب عما ذكره فان السب الذي قامت الادلة على مغفرته
 بالاسلام ليس هو السب الذي ينتقض به عهد الذي اذا فعله وانما فرق

في الذي بين الجهر بالسب والامرار به بخلاف المسلم لان ما يسره من
السب لا يمنعه منه ايمان ولا امان الا ترى انه لو قذف واحد من المسلمين سرا
مستحلا لك ثم اسلم كان كما لو قذفه وهو حر في ثم اسلم ومعلوم ان الكافر
الذي لا عهد معه بمنعه من شيء متى اسلم سقط عنه جميع الذنوب بعبالكفر
نعم لو اتى من السب بما يعتقد محرما في دينه ثم اسلم ففي سقوط حق المسبوب
هنا نظر ونظيره ان يسب الانبياء بما يعتقد محرما في دينه واما ان كان السب
ناقضا للعهد فاظهاره له مستحلا في الاصل وغير مستحل كقتله المسلم مستحلا
او غير مستحل فالتوبة هنا تسقط حق الله في الباطن واما اسقاطها لحق الآدمي
ففيه نظر والذي يقتضيه القياس انه كتوبة المسلم ان كان قد بلغ المشتوم
فلا بد من استحلاله وان لم يبلغه ففيه خلاف مشهور وذلك لانه حق
آدمي يعتقد محرما عليه وقد انتهكه فهو كما لو قتل المعاهد مسلما ثم اسلم
وتاب او اخذ له مالا سرا ثم اسلم فان اسلامه لا يسقط عنه حق الآدمي
الذي كان يعتقد محرما بالعهد لا ظاهرا ولا باطنا وهذا معنى قول من قال
من اصحابنا ان توبته فياينه وبين الله مقبولة فان الله يقبل التوبة من الذنوب
كلها وان الله يقبل التوبة من حقوقه مطلقا واما من حقوق العباد فان التوبة لا تبطل
حقوقهم بل اما ان يستوفيا صاحبها من ظلمه او يعوضه الله عنها من فضله العظيم
وجماع هذا الامر ان التوبة من كل شيء كان يستحله في كفره تسقط حقوق الله
وحقوق العباد ظاهرا وباطنا لكن السب الذي نتكلم فيه هو السب الذي
يظهره الذي وليس هذا مما كان يستحله كما لم يكن يستحل دماءنا واموالنا وان

كان ذلك مما يستحله لولا العهد وقد تقدم ذكر هذا بوجه العهد
يحرم عليه في دينه كثيرا مما كان يعتقد حلالا لولا العهد ^{والله اعلم}
توبة المرتد من السب الذي يعتقد صحته ^{هو} اما ما لم يكن يستحله ^{وهو}
اظهار السب فقيه حقا ب ^{حق} الله وحق للآدمي فتوبته تسقط فيما
بينه وبين الله حقه لكن لا يلزم ان تسقط حق الآدمي في الباطن فهذا
الكلام على قبول التوبة فيما بينه وبين الله ^و حينئذ فالجواب من
وجوه (احدها) ان الموضع الذي ثبت فيه قبول توبته فيما بينه وبين الله
من حق الله وحق عباده ليس هو الموضع الذي ينتقض فيه عهده ^{ويقتل}
وان تاب فان ادعى انه يسقط حق العباد في جميع الصور فهذا محل منع
لما فيه من الخلاف فلا بد من اقامة الدلالة على ذلك والادلة المذكورة
لم تناول السب الظاهر الذي ينتقض به العهد (الوجه الثاني) ان صحة
التوبة فيما بينه وبين الله لا تسقط حقوق العباد من العقوبة المشروعة
في الدنيا فان من تاب من قتل او قذف او قطع طريق او غير ذلك فيما
بينه وبين الله فان ذلك لا يسقط حقوق العباد من القود وحق القذف
وضمان المال وهذا السب فيه حق للآدمي فان كانت التوبة يغفر له بها ذنبه
المتعلق بحق الله وحق عباده فان ذلك لا يوجب سقوط حقوق العباد
من العقوبة (الوجه الثالث) ان من يقول بقبول التوبة من ذلك
في الباطن بكل حال يقول ان توبة العبد فيما بينه وبين الله ممكنة من جميع
الذنوب حتى انه لو سب امرا احادا من الناس موقى ثم تاب واستغفر لهم

بذل منهم لم يرض الله ولا يكلف الله نفسا الا وسعها فكن ذلك ساء
الانبياء والرسول لو لم تقبل توبته وتغفر ذنوبه لانسد باب التوبة وقطع طريق
المغفرة والرحمة . وقد قال تعالى لمنهي عن التوبة ايحب احدكم ان ياكل
لحمه لغيره ميتا فكرهوه واتقوا الله ان الله تراب رحيم . فلم . ان المغتاب
له سبيل الى التوبة بكل حال وان كان الذي اغتصب ميتا او غائبا بل اصح
الروايتين ليس عليه ان يستعمله في الدنيا اذا لم يكن علم فان فساد ذلك
اكثر من صلاحه وفي الاثر كفارة التوبة ان تستغفر لمن اغتصبه . وقد قال
تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات . اما . اذا كان الرسول حيا وقد بلغه
السب فقد يقول هنا ان التوبة لا تصح حتى يستحل الرسول ويعفو الرسول
عنه كما فعل انس بن زعيم وابوسفان بن الحارث وعبد الله بن
ابي امية وعبد الله بن سعد بن ابي سرح وابن الزبير واحمد بن
القيتين وكعب بن زهير وغيرهم كما دلت عليه السيرة لمن تدبرها
وقد قال كعب بن زهير .

نبت ان رسول الله اوعدني * والعفو عند رسول الله مأمول
وانما يطلب العفو في شيء يجوز فيه العفو والانتقام وانما يقال اوعده اذا كان حكم
الايماد باقيا بعد الاسلام والافلو كان الايماد معلقا بقاءه على الكفر لم يبق ايماد
اذا تقرر هذا فصحة التوبة فيما بينه وبين الله وسقوط حق الرسول بما ابداه
من الايمان به الموجب لحقوقه لا يمنع ان يقيم عليه حد الرسول اذا ثبت عند
السلطان وان اظهر التوبة بعد ذلك كالتوبة من جميع الكبائر الموجبة للعقوبات

المشروعة سواء كانت حقاؤه او حقلا آدمي فان توبة العبد فيما يتهم به بين الله
 بحسب الامكان صحيحة مع انه اذا ظهر عليه اقيم عليه الحد وقد سلفنا ان الحق
 الرسول فيه حق لله وحق لا آدمي وانه من كلا الوجهين يجب استيفاؤه
 اذا رفع الى السلطان وان اظهر الجاني التوبة بعد الشهادة . واما ما ذكره
 من كون سب الرسول ليس باعظم من سب الله وان ما فيه من الشرف فلاجله
 ففي الجواب عنه طريقان (احدهما) انه لا فرق بين البابين فان سب الله
 ايضا يقتل ولا تسقط التوبة القتل عنه اما لكونه دليلا على الزندقة في الايمان
 والامان او لكونه ليس مجرد ردة ونقض وانما هو من باب الاستخفاف بالله
 والاستهانة ومثل هذا لا يسقط القتل عنه اذا تاب بعد الشهادة عليه كما لا يسقط
 القتل عنه اذا انتهك محارمه فان انتهك حرمة اعظم من انتهك محارمه
 وسيأتي ان شاء الله تعالى بيان ذلك . ومن قاله من اصحابنا وغيرهم ومن
 اجاب بهذا لم يورد عليه صحة اسلام النصراني ونحوه وقبول توبتهم لانه
 لا خلاف في قبول التوبة فيما بينه وبين الله وفي قبول التوبة مطلقا اذا لم يظهر
 السب وانما الخلاف فيما اذا ظهر النصراني ما هو سب وطعن ودعاوهم الى التوبة
 لا يمنع اقامة الحد ودعليهم اذا كانوا معاهدين كقوله سبحانه تعالى ان الذين
 فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا وكنت فتنتم انهم القوم في النار حتى
 كفروا او لو فعل هذا معاهد بمسلم فانه يقتل وان اسلم بالاتفاق وان كانت
 توبته فيما بينه وبين الله مقبولة . وايضا فان مقالات الكفار التي يعتقدونها
 ليست من السب المذكور فانهم يعتقدون هذا تعظيما لله ودينه وانما الكلام

في السب الذي هو سب الله تعالى وغيره من الناس و فرق بين من يتكلم
في حقه بكلام يتقدمه تعظيما له وبين من يتكلم بكلام يعلم انه استهزاء به
واستخفاف به ولهذا فرق في القتل والزنا والسرقة والشرب والقذف
وتحريم بين المستحل لذلك المحدث وبين من يعلم التحريم وكذلك قول
النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر وقوله فيما يروى
عن ربه عز وجل يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وانا الدهر يبدى الاعتراف قلب
الليل والنهار فان من سب الدهر من الخلق لم يقصد سب الله سبحانه وانما قصد
ان يسب من فعل به ذلك الفعل مضافا له الى الدهر فيقع السب على الله لانه هو
الفاعل في الحقيقة وسواء قلنا ان الدهر اسم من اسماء الله تعالى كما قال نعيم بن
حماد او قلنا انه ليس باسم وانما قوله انا الدهر اى انا الذى افعل ما يشيرونه
الى الدهر ويوقعون السب عليه كما قاله ابو عبيدة والا كثرون ولهذا
لم يكفر من سب الدهر ولا يقتل لكن يؤذى ويعزى لسوء منطلقه والسب
المذكور في قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله
عدوا بغير علم قد قيل ان المسلمين كانوا اذا سبوا آلهة الكفار وسب الكفار
من ياحرهم بذلك والمهم الذين يعبدونه معرضين عن كونه ربههم والمهم
فيقع سبهم على الله لانه الهنا معبودنا فيكونوا سائين لموصوف وهو الله سبحانه
ولهذا قال سبحانه عدوا بغير علم وهو شبيه بسب الدهر من بعض الوجوه
وقيل كانوا يصرحون بسب الله عدوا وغلوا في الكفر قال قتادة كان المسلمون
يسبون اصنام الكفار فيسبوا الكفار الله بغير علم فانزل الله ولا تسبوا الذين

يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم . وقال ايضا كل من يسبوا
يسبون او ثان الكفار فيردون ذلك عليهم فنهام الله تعالى ان يستسبوا لرسولهم
قوما جهلة لا علم لهم بالله وذلك انه في المجاجة ان يسب الجاهل من يعظمه
مراغمة لعدوه اذا كان يعظمه . ايضا كما قال بعض الحكماء

سبوا عليا كما سبوا عتيقكم . كفرا بكفروا بما نأيا بما ن

وكما يقول بعض الجهال عقابته الفاسد بمثله وكما قد تحمل بعض جهال المسلمين
الحمة على ان يسب عيسى اذا جاهره المحاربون بسب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهذا من الموجبات للقتل .

الطريقة الثانية في طريقة من فرق بين سب الله وسب رسوله . وذلك
من وجوه (احدىها) ان سب الله حق محض لله وذلك يسقط بالتوبة
كالزنا والسرقة وشرب الخمر وسب النبي صلى الله عليه وسلم فيه حقان لله
وللعبد ولا يسقط حق الآدمي بالتوبة كالقتل في المحاربة هذا فرق
القاضي ابي يعلى في خلافه (الوجه الثاني) ان النبي صلى الله عليه وسلم تلحقه
المعرة بالسب لانه مخلوق وهو من جنس الآدميين الذين تلحقهم المعرة
والغضاضة بالسب والشتم وكذلك يثابون على سبهم ويعطيهم الله من
حسنات الشاتم او من عنده عوضا على ما اصابهم من المصيبة بالشتم فمن
سبه فقد انتقص حرمة و الخالق سبحانه لا تلحقه معرة ولا غضاضة بذلك
فانه منزّه عن حقوق المنافع والمضار كما قال سبحانه فيما يرويه عنه رسوله
صلى الله عليه وسلم يا عبادي انكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا

نفى فتتفروني . واذا كان سب النبي صلى الله عليه وسلم قد يؤثر انتقامه
في النفوس وتلحقه بذلك معرة وضيم وربما كان سبياً للتفريق عنه وقلة
هيئته وسقوط حرمة شرعت العقوبة على خصوص الفساد الحاصل بسبه
فلا تسقط بالتوبة كالعقوبة على جميع الجرائم . واما سب الله سبحانه
فانه يضر نفسه بمنزلة الكافر المرتد فتب زال ضرر نفسه فلا يقتل وهذا
الفرق ذكره طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية . منهم القاضي
عبد الوهاب بن نصر . والقاضي ابو يعلى في المبرد . وابو علي بن البناء .
وابن عقيل وغيرهم وهو يتوجه مع قولنا ان سب النبي صلى الله عليه وسلم
حد لله كالزنا والسرقة يثبت ذلك ان القذف بالكفر اعظم من القذف
بالزنا ثم لم يشرع عليه حد مقدركما شرع على الرمي بالزنا وذلك لان
المقذوف بالكفر لا يلحقه العار الذي يلحقه بالرمي بالزنا لانه بما يظهر من
الايمان يعلم كذب القاذف وبما يظهر من التوبة تزول عنه تلك المعرة
بخلاف الزنا فانه يستسربه ولا يمكنه اظهار البراءة منه ولا تزول معرته
في عرف الناس عند اظهار التوبة فكذلك سب الرسول يلحق بالدين
واهل من المعرة ما لا يحقهم اذ سب الله لكون المنا في لسب الله ظاهراً
مطوماً لكل احد يشترك فيه كل الناس (الوجه الثالث) ان النبي
صلى الله عليه وسلم انما يسب على وجه الاستخفاف به والاستهانة والنفوس
الكافرة والمناققة الى ذلك داع من جهة الحسد على ما آتاه الله من فضله
ومن جهة المخالفة في دينه ومن جهة الاتقار تحت حكم دينه وشرعه

ومن جهة للراغبة لاخته وكل مفسدة يكون اليها داعا من شئ
 العقوبة عليا حدا وكل ما شرعت العقوبة عليه لم يسقط بالتوبة
 الجزاء واماسب الله سبحانه فانه لا يقع في الغالب استخفافا واستهانة ولا يقع
 تدبيرا واعتقادا وليس للنفوس في الغالب داع الى القاء السب الا عن اعتقاد
 برونه تعظيما وتجييدا او اذا كان كذلك لم يحتاج خصوص السب الى شرع
 زاجر بل هو نوع من الكفر فيقتل الانسان عليه كرده وكفره الا ان
 يتوب وهذا الوجه من نط الذي قبله والفرق بينهما ان ذلك بيان لان مفسدة
 السب لا تزول باظهار التوبة بخلاف مفسدة سب الله تعالى . والثاني .
 بيان لان سب الرسول اليه داع طبعي فيشرع الزجر عليه لخصوصه كشر
 الخمر وسب الله تعالى ليس اليه داع طبعي فلا يحتاج لخصوصه الى زجر
 آخر كشر البول واكل الميتة والدم (الوجه الرابع) ان سب النبي
 صلى الله عليه وسلم حد وجب لسب آدمي ميت لم يعلم انه عفا عنه وذلك
 لا يسقط بالتوبة بخلاف سب الله تعالى فانه قد علم انه قد عفا عنه .
 اذا تاب وذلك ان سب الرسول متردد في سقوط حده بالتوبة
 بين سب الله وسب سائر الآدميين فيجب الحاقه باشبه الاصلين به ومعلوم ان
 سب الآدمي انما لا تسقط عقوبته بالتوبة لان حقوق الآدميين لا تسقط بالتوبة
 لانهم يتفعمون باستيفاء حقوقهم ولا يتفعمون بتوبة التائب فاذا تاب من
 للآدمي عليه حق قصاص او قذف فان له ان ياخذ منه ليتفعم به تشفيا
 ودرك ثار وصيانة عرض وحق الله قد علم سقوطه بالتوبة لانه سبحانه انما

أوجب الحقوق لينتفع بها العباد فإذا رجعوا إلى ما ينفعهم حصل مقصود الإيجاب
و حينئذ فلا ريب أن حرمة الرسول الحقت بحرمة الله من جهة التغليظ لأن
الطعن فيه طعن في دين الله و كتابه و هو من الخلق الذين لا تسقط حقوقهم
بالتوبة لأنهم ينتفعون باستيفاء الحقوق ممن هي عليه و قد ذكرنا ما دل على
ذلك من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له أن يعاقب من آذاه و أن
جاءه ناكبا و هو صلى الله عليه وسلم كما أنه بلغ الرسالة لينتفع بها العباد فإذا
تابوا و رجعوا إلى ما أمرهم به فقد حصل مقصوده فهو أيضا تألم بأذاهم له فله
أن يعاقب من آذاه تحصيلا لمصلحة نفسه كما أنه يأكل و يشرب فان تمكين البشر
من استيفاء حقه ممن بنى عليه من جملة مصالح الإنسان و لولا ذلك لما انت النعمان غما
ثم إليه الخيرة في العفو و الانتقام فقد ترجع عند مصلحة الانتقام فيكون
فاعلا لأمري مباح و حظ جائز كما أنه ان يتزوج النساء و قد يرجع العفو و الانبياء
عليهم السلام منهم من كان قد يرجع عند أحيانا الانتقام و يشدد الله
قلوبهم فيه حتى تكون أشد من الصخر كروح و موسى و منهم من كان
يرجع عند العفو فيلين الله قلوبهم فيه حتى تكون الين من الين كإبراهيم
و عيسى فإذا تعذر عفو عن حقه تعين استيفاؤه و الا لزم أهدا حقه
بالكلية و قولهم إذا سقط المتبوع بالاسلام فالتابع أولى قلنا هو تابع من
حيث تغلظت عقوبته لا من حيث أن له حقافي الاستيفاء لا يجبر بالتوبة
و قولهم سب الواحد من الناس لا يختلف حاله بين ما قبل الاسلام و بعده
بخلاف سب الرسول عنه جوابان (أحدهما) المنع فان سب الذي للمسلم

جائز عنده لانه يعتقد كفره وخطاله وانما يحرمه عند العبد الذي يتناوبه
 فلا فرق بينها وان فرض الكلام في سب خارج عن الدين مثل المرمي بالزنا
 والاقتراء عليه ونحو ذلك فلا فرق في ذلك بين سب الرسول وسب الواحد
 من اهل الذمة ولا ريب ان الكافر اذا اسلم صار اخا للمسلمين يؤذيه ما يؤذيهم
 وصار معتقدا لحرمة اعراضهم وزال المييح لانتهاك اعراضهم ومع ذلك لا يسقط
 حق المشتوم باسلامه وقد تقدم هذا الوجه غير مرة (الثاني) ان شاتم الواحد
 من الناس لو تاب واظهر براءة المشتوم واتى عليه ودعاه بعد رفعه الى
 السلطان كان له ان يستوفي حده مع ذلك فلا فرق بينه وبين شاتم الرسول
 اذا ظهر اعتقاد رسالته وعلو منزلته وسبب ذلك ان اظهار مثل هذه التوبة
 لا يزيل ما لحق المشتوم من الغضاضة والمرة بل قد يحمل ذلك على خوف
 العقوبة ويبقى آثار السب الاول جارحة فان لم يمكن المشتوم من اخذ
 حقه بكل حال لم يندمل جرحه، قولهم القتل حق الرسالة واما البشرية فاما
 لها حقوق البشرية والتوبة تقطع حق الرسالة قلنا لا نسلم ذلك بل هو من
 حيث هو بشر مفضل في بشريته على الآدميين تفضيلا يوجب قتل سابه
 ولو كان القتل انما يوجب لكونه قد خافى النبوة لكان مثل غيره من انواع
 الكفر ولم يكن خصوص السب موجبا للقتل وقد قدمنا من الادلة ما يدل
 على ان خصوص السب موجب للقتل وانه ليس بمنزلة سائر انواع الكفر من
 سوى بين الساب للرسول وبين المعرض عن تصديق مقتضى العقوبة فقد
 خالف الكتاب والسنة الظاهرة والاجماع الماضي وخالف المعقول وسوى

بين الشيئين المتبائنين وكون الفاذف له لم يجب عليه مع القتل جلد ثمانين
 اوضح دليل على ان القتل عقوبة لمخصوص السب والا كان قد اجتمع حقان
 لله وهو تكذيب رسوله فيوجب القتل وحق لرسوله وهو سبه فيوجب الجلد
 على هذا الرأي فكان ينبغي قبل التوبة على هذا ان يجتمع عليه الحدان
 كما لو ارتد وقذف مسلما وبعد التوبة يستوفى منه حد القذف فكان انما للنجي
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان يعاقب من سبه وجاء ثابيا بالجلد فقط كما انه
 ليس للامام ان يعاقب قاطع الطريق اذا جاء ثابيا الا بالقود ونحوه مما هو خالص
 حق الآدمي ولو سلمنا ان القتل حق الرسالة فقط فهو ردة مغلظة بما فيه ضرر
 او نقض مغلظ بما فيه ضرر كما لو اقترن بالنقض حراب وفساد بالفعل من قطع
 طريق وزنا بمسلمة وغير ذلك فان القتل هنا حق لله ومع هذا لم يسقط بالتوبة
 والاسلام وهذا المأخذ متحقق سواء قلنا ان سباب الله يقتل بعد التوبة
 او لا يقتل كما تقدم تقريره **وقولهم** اذا اسلم سقط القتل المتعلق بالرسالة
قلنا هذا ممنوع اما اذا سوينايينه وبين سب الله فظاهر وان فرقنا فان هذا
 شبه من باب فعل المحارب لله ورسوله الساعى في الأرض فسادا والحاجة
 داعية الى ردع امثاله كما تقدم وان سلمنا سقوط الحق المتعلق بالكفر بالرسالة
 لكن لم يسقط الحق المتعلق بشتم الرسول وسبه فان هذه جناية زائدة على
 نفس الرسول مع التزام تركها فان الذمى يلتزم لنا ان لا يظهر السب وليس
 ملتزما لنا ان لا يكفر به فكيف يجعل ما التزم تركه من جنس ما اقر رناه عليه
 وجماع الامران هذه الجناية على الرسالة له نقض يتضمن حرابا وفسادا

أوردت تضمنت فساداً وجراباً وسقوط القتل عن مثل هذا النوع من التبريد
 قولهم: حق البشرية انغمري في حق الرسالة وحق الآدمي انغمري في حق
 الله. قلنا: هذه دعوى محضة ولو كان كذلك لما جاز للنبي صلى الله عليه
 وسلم العفو عن سبه ولا جاز عقوبته بعد مجته تائباً ولا احتيج خصوص السب
 ان يفرد بذكر العقوبة لعم كل احد ان سب الرسول اقلط من الكفر به
 فلما جاءت الاحاديث والآثار في خصوص سب الرسول بالقتل علم ان ذلك
 لخاصة في السب وان اندرج في عموم الكفر، وايضاً فحق العبد لا ينغمري في
 حق الله قط نعم العكس. وجود كما تدرج عقوبة القاتل والقاذف على عصيانه
 لله في القود وحد القذف اما ان يندرج حق العبد في حق الله فباطل فان من
 جنى جناية واحدة تعلق بها حقان لله ولا آدمي ثم سقط حق الله لم يسقط حق
 الآدمي سواء كان من جنس او جنسين كما لو جنى جنايات متفرقة مكن قتل في قطع
 الطريق فانه اذا سقط عنه نكح القتل لم يسقط عنه القتل ولو سرق سرقة ثم سقط عنه
 القطع لم يسقط عنه الحرمان باجماع المسلمين حتى عند من قال ان القطع والحرمان
 لا يجتمعان نعم اذا جنى جناية واحدة فيها حقان لله ولا آدمي فان كان موجب
 الحقين من جنس واحد تدان خلاوان كانا من جنسين ففي التدان خلاف
 معروف. مثال الاول قتل المهرب فانه يوجب القتل حق الله وللآدمي
 والقتل لا يعمد فتي قتل لم يبق للآدمي حق في تركته من الدية وان كان له
 ان يأخذ الدية اذا قتل عدة مقتولين فيقتل بعضهم عند الشافعي واحمد
 وغيرها اما ان قلنا ان موجب العمد القود عيناً فظاهر وان قلنا ان موجب

احد شيئين فاما ذلك حيث يمكن العفو وهنا لا يمكن العفو و صار موجب العفو
 صياو و لي استيفائه الامام لان ولايته اعم و مثال الثاني اخذ مال سرقة
 واتلافه فانه موجب للقطع حد الله و موجب الغرم حق لآدمي و لهذا قال
 الكوفيون ان حق الآدمي يدخل في القطع فلا يجب و قال الاكثرون
 بل يغرم للآدمي ماله و ان قطعت يده و اما اذا جنى جنایات متفرقة لكل
 جنایة حد بان كانت لله و هي من جنس واحد تداخلت بالا تفاق و ان
 كانت من اجناس و فيها القتل تداخلت عند الجمهور و لم تداخل عند الشافعي
 و ان كانت لآدمي لم تداخل عند الجمهور و عند مالك تداخل في القتل
 الاحد القذف فهذا هذا الشاتم الساب لا ريب انه يتعلق بسبه حق لله و حق
 لآدمي و نحن نقول ان موجب كل منهما القتل و من يباذعنا اما ان يقول
 انه رج حق الآدمي في حق الله او موجب الجلد فاذا قتل فلا كلام الا عند من
 يقول ان موجب الجلد فانه يجب ان يخرج على الخلاف و اما اذا سقط
 حق الله بالتوبة فكيف يسقط حق العبد فان لا نحفظ لهذا نظيرا بل النظائر
 شماله كما ذكرناه و السنة تدل على خلافه و اثبات حكم بلا اصل و لا نظير
 غير جائز بل مخالفته للاصول دليل على بطلانه و ايضا فهب ان هذا حد
 محض لله لكن لم يقال انه يسقط بالتوبة و قد قدمنا ان الردة و نقض العهد نوعان
 مجرد و معاط فاعتلظ به بما يضر المسلمين يجب قتل صاحبه بكل حال و ان
 تاب و يما ان السب من هذا النوع و ايضا فاقصى ما يقال ان يلحق هذا
 السب بسب الله و فيه من الخلاف ما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى و اما ما ذكر

من الفرق بين سب المسلم وسب الكافر فهو ان كان له توبة كالتوبة
بينهما في السقوط لوجه ايضا فانه معارض بما يدل على ان الكافر اولى باللعن
بكل حال من المسلم وذلك ان الكافر قد ثبت المييع لدمه وهو الكفر وانما
عصمه العهد واظهاره السب لا ريب انه محاربة لله ورسوله وافساد في الارض
ونكابة في المسلمين فقد تحقق الفساد من جهته واظهاره التوبة بعد القدرة عليه لا يوثق
بها كثوبة غيره من المحاربين لله ورسوله الساهين في الارض فسادا بخلاف
من علم منه الاسلام وصدرت منه الكلمة من السب مع امكان انها لم تصدر
عن اعتقاد بل خرجت سفها او غلطا فاذا عاد الى الاسلام مع انه لم ينزل
يتدين به لم يعلم منه خلافه كان اولى لقبول توبته لان ذنبه اصغر وتوبته
اقرب الى الصحة ثم انه يحاب عنه بان اظهار المسلم تجديدا لاسلام بمنزلة
اظهار الذي الاسلام لان الذي كان يزعمه عن اظهار سبه ما اظهره من
الامان كما يزعم المسلم ما اظهره من عقد الايمان فاذا كان المسلم الآن انما يظهر
عقد ايمان قد ظهر ما يدل على فساد فذلك الذي انما يظهر عقد ايمان قد ظهر
ما يدل على فساد فان من يتهم في امانه يتهم في ايمانه ويكون
مناققا في الايمان كما كان مناققا في الايمان بل ربما كان حال هذا الذي
تاب بعد معاينة السيف اشد على المسلمين من حاله قبل التوبة فانه كان
في ذلة الكفر والآن فانه قد يشرك المسلمين في ظاهري العزم مع ما ظهر
من ثقاه وخبثه الذي لم يظهر ما يدل على زواله على ان في تعليل سبه
بالزندقة نظرافات السب امر ظاهرا اظهره ولم يظهر منه ما يدل

صلى استبطائه اياه قبل ذلك ومن الجائز ان يكون قد حدث له ماوجب
الردة نعم ان كان ممن تكرر ذلك منه اوله دلالات على سوء العقيدة
فهنا الردقة ظاهرة لكن يقال نحن نقتله للامرين لكونه زنديقا وكونه
سائبا كالتقتل الذي لكونه كافرا غير ذي عهد وكونه سائبا فان الفرق بين
المسلم والذمي في الردقة لا يمنع اجتماعهما في علة اخرى تقتضي كون السب
موجبا للقتل وان احدهما السب اعتقاد اصحيا بعد ذلك بل قد يقال ان السب
اذا كان موجبا للقتل قتل صاحبه وان كان صحيح الاعتقاد في الباطن في حال سبه
كسبه الله تعالى وكالغذف في ايجابه للجلد وكسب جميع البشر واما الفرق الثاني
الذي مبناه على ان السب يوجب قتل المسلم حد الان مفسدة لا تزول بسقوطه
تجهيد الاسلام بخلاف سب الكافر فمضمونه اثار خص لاهل الذمة في اظهار
السب اذا اظهر وابعده الاسلام وثأر ذن لهم ان يشتموا ثم بعد ذلك يسلمون وما هذا
الا بمثابة ان يقال علم الذمي بانه اذا زنى بمسلمة او قطع الطريق اخذ فقتل
الا ان يسلم يزعه عن هذه المفاسد الا ان يكون ممن يريد الاسلام واذا
اسلم فالاسلام يجب ما كان قبله ومعلوم ان معنى هذا ان الذمي يحتمل منه
ما يقوله ويفعله من انواع المحاربة والفساد اذا قصد ان يسلم بعده واسلم ومعلوم
ان هذا غير جائز فان الكلمة الواحدة من سب رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تعادل بالاسلام الوف من الكفار ولا يظهر دين امة ظهورا يمنع
احدا ان ينطق فيه بظعن احب الى الله ورسوله من ان يدخل فيه اقوام
وهو منتهك مستهان وكثير ممن يسب الانبياء من اهل الذمة قد يكون زنديقا

لا يبالى الى اي دين اتسب فلا يبالى ان ينال غرضه من المصير ثم يظهر
 الاسلام كالمناقض سواء ثم هذا يوجب الطمع منهم في غرضه فانه لما دام عليه و
 يرجوا ان يستبق ولو بوجه لم يرضه ذلك من اظهار مقصوده في وقتها
 ثم ان ثبت ذلك عليه ورفع الى السلطان واصر بقتله اظهر الاسلام والا
 فقد حصل غرضه وكل فساد قصد ازاله بالكلية لم يجعل لفاعله سبيل الى
 استبقائه بعد الاخذ كالتلو السرقه وقطع الطريق فان كان مقصود الشارع
 من تطهير الدار من ظهور كلمة الكفر والظلم في الدين ابلغ من مقصوده
 من تطهيرها من وجود هذه القبائح انتهى ان يكون تحتم عقوبة من فعل ذلك
 ابلغ من تحتم عقوبة هؤلاء ووقعه هذا الجواب ان تعلم ان ظهور الظلم
 في الدين من سب الرسول ونحوه فساد عريض وراء مجرد الكفر فلا يكون
 حصول الاسلام ماحيا لذلك الفساد واما الفرق الثالث قولهم ان الكافر
 لم يلتزم تحريم السب فباطل فانه لا فرق بين اظهاره لسب النبي صلى الله
 عليه وسلم وبين اظهاره لسب احاد من المسلمين وبين سفك دماهم واخذ
 اموالهم فانه لولا العهد لم يكن فرق عنده بين ما اثر من يخالفه في دينه
 من المحاريين ومعلوم انه يستحل ذلك كله منهم ثم انه بالعهد صار ذلك محرما
 عليه في دينه من اجل العهد فاذا فعل شيئا من ذلك اقيم عليه حده وان
 اسلم سواء انتقض عهده بما يفعله او لم ينتقض فتارة يجب عليه الحد مع بقاء
 العهد كما لو سرق او قذف مسلما وتارة ينتقض عهده ولا حد عليه فيصير
 بمنزلة المحاريين وتارة يجب عليه الحد ويتنقض عهده كما اذا سب الرسول

او زني بمسلمة او قطع الطريق على المسلمين فهذا يقتل وان اسلم وعقوبة هذا النوع من الجنايات القتل حتما كعقوبة القاتل في المحاربة من المسلمين جزاء له على ما فعل من الفساد الذي التزم بعقد الايمان ان لا يفعله مع كون مثل ذلك الفساد موجبا للقتل ونكالا لامثاله عرب فعل مثل هذا اذا علموا انه لا يترك صاحبه حتى يقتل فهذا هو الجواب عما ذكر من الحجج للمخالف مع ان فيما تقدم من كلامنا ما يغني عن الجواب لمن تبين له المآخذ والله سبحانه وتعالى اعلم *

فصل

في مواضع التوبة وذلك مبني على التوبة من سائر الجرائم فنقول لا خلاف علمنا ان قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما كان حد الله من نعتهم القتل والصلب والنفي وقطع الرجل وكذلك قطع اليد عند عامة العلماء الا في وجه الاصحاب الشافعي وقد نص الله على ذلك بقوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ومعنى القدرة عليهم امكان الحد عليهم لثبوته بالبينه او بالاقرار وكونهم في قبضة المسلمين فاذا تابوا قبل ان يؤخذوا سقط ذلك عنهم واما من لم يوجد منه الا مجرد الردة وقد اظهرها فذلك ايضا تقبل توبته عند العامة الا ما يروى عن الحسن ومن قبل انه واقعه واما القاتل والقاذف فلا اعلم مخالفا ان توبتهم لا تسقط عنهم حق الآدمي بمعنى انه اذا اطلب بالتقود وحد القذف فله ذلك وان كانوا قد تابوا قبل ذلك واما الزاني والسارق والشارب فقد اطلق بعض

فصل في مواضع التوبة المقبولة او غيرها

اصحابنا اذا تاب قبل ان يقام عليه الحد فهل يسقط عنه الحد ^{بما} يتبين
 اصحهما . لانه يسقط عنه الحد بمجرد التوبة ولا يعتبر مع ذلك اصلاح ^{الحد} ^{بما}
 والثانية . لا يسقط ويكون من توبته تطهيره بالحد . وقيد بعضهم اذا تاب
 قبل ثبوت حده عند الامم وليس بين الكلايين خلاف في المعنى فانه
 لا خلاف انه لا يسقط في الموضع الذي لا يسقط حد المحارب بتوبته وان
 اختلفت عباراتهم هل ذلك لعدم الحكم بصحة التوبة او لا قضاء سقوط
 الحد الى المفسدة . فقال القاضي ابو يعلى وغيره وهو من اطلق الروايتين
 التوبة غير محكوم بصحتها بعد ردة الامام عليه السلام ان يكون اظهرها
 تقية من الامام والخوف من عقوبته . قال وهذا قول في توبة الزاني
 والسارق والشارب لا يحكم بصحتها بعد علم الامام بحدهم وثبوته عنده
 ولما يحكم بصحتها قبل ذلك قال وقد ذكره ابو بكر في (الشافعي) فقال اذا تاب
 يعني الزاني بعد ان قد ر عليه فمن توبته ان يطهر بالرجم او الجلد . واذا تاب
 قبل ان يقدر عليه قبلت توبته فهاخذ القاضي ان نفس التوبة المحكوم بصحتها
 مسقط للحد في كل موضع فلم يمتنع الى التقييد هو ومن سلك طريقته من
 اصحابه مثل الشريف ابى جعفر و ابى الخطاب وماخذ ابى بكر وغيره الفرق
 بين ما قبل القدرة و بعد ها في الجميع مع صحة التوبة بعد القدرة ويكون
 الحد من تمام التوبة فلها قيد واغلا فرق في الحكم بين القولين والتقييد
 بذلك موجود في كلام الامام احمد نقل عنه ابو الحارث في سارق جاء تابيا
 ومعه السرقة فردها قبل ان يقدر عليه قال لم يقطع وقال قال الشعبي لبس على

ثائب قطع وكذلك ثقل حبل ومهنا في السارق اذا جاء الى الامام ثائبا
يد راعنه القطع * وتقل عنه الميوني في الرجل اذا اعترف بالزنا اربع
مرات ثم تاب قبل اث يقام عليه الحد انه تقبل توجهه فلا يقام
عليه الحد وذكر قصة ما عزاذا وجد مس الحبر فهرب قال النبي صلى الله
عليه وسلم فهلا تركتموه قال الميوني وناظرته في مجلس آخر قال اذا
رجع عما اقربه لم يرجع قلت فان تاب قال من توجه ان يظهر بالرجم قال وداريني
وبينه الكلام غير مرة انه اذا رجع لم يقر عليه وان تاب فمن توجه ان يظهر
بالجلد قال القاضي والمذهب الصحيح انه يسقط بالتوبة كما نقل ابو الحارث
وحبل ومهنا فيلخص من هذا انه اذا اظهر التوبة بعد ان ثبت عليه الحد عند
الامام بالينة لم يسقط عنه الحد . واما ان تاب قبل ان يقدر عليه بان يتوب
قبل اخذه وبعد اقراره الذي له ان يرجع عنه ففيه روايتان . وقد صرح
بذلك غير واحد من ائمة المذهب منهم الشيخ ابو عبد الله بن حامد قال فاما
الزنا فانه لا خلاف انه فيما بينه وبين الله تصح توبته منه . فاما اذا تاب الزاني
وقد رفع الى الامام فقول واحد لا يسقط الحد . فاما ان تاب بحضور
الامام فانه ينظر فان كان باقراره ففيه روايتان وان كان ذلك بينة فقول
واحد لا يسقط لانه اذا قامت اليانة عليه بالزنا فقد وجب القضاء بالينة والاقرار
بخلاف اليانة لانه اذا رجع عن اقراره قبل منه . وقال . في السرقة لا خلاف
ان الحق الذي لله يسقط بالتوبة سواء تاب قبل القطع او بعده . ولما اختلف
فمن تاب قبل اقامة الحد فان كان ذلك قبل ان يرفع الى الامام سقط الحد

سواء رفع الى الامام او لم يرفع . واما اذا تاب بعد ان رفع الى الامام فلا يسقط
الحد عنه لانه حق يتعلق بالامام فلا يجوز تركه . قال وكذا لك المحارب اذا
تاب من حق الله وقد قدمنا اننا اذا قلنا يسقط الحد عن غير قطاع الطريق بالتوبة
فانه يكفي مجرد التوبة وهذا هو المشهور من المذهب كما يكفي ذلك في قطاع
الطريق . وفيه وجه ثان انه لا بد من اصلاح العمل مع التوبة وعلى هذا فقد
قبل يعتبر مضي مدة يعتبر بها صدق توبته وصلاح نيته وليست مقدرة
بمدة معلومة لان التوقيت يقتضي الى توقيف ويتخرج ان يعتبر مضي سنة كما
نص عليه الامام احمد في توبة الداعي الى البدعة انه يتعين فيه مضي سنة
اتباعا لما امر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قضية ضبيع بن عسل فانه
تاب عنه . ثم نقاه الى البصرة و امر المسلمين بهجره فلما حال الحول ولم يظهر
منه الا خيرا من المسلمين بكلامه . وهذه قضية مشهورة بين الصحابة .
هذه طريقة اكثر اصحابنا وظاهر طريقة ابى بكر انه يفرق بين التوبة قبل
ان يقربان مجي تأمبا وبين ان يقر ثم يوب لان احمد رضي الله عنه انما سقط
الحد عن بجاء تابا فاما اذا قر ثم تاب فقد رجع احمد عن القول بسقوط الحد
وللشافعي ايضا في سقوط سائر الحدود غير حد المحارب بالتوبة قولان اصحها
انه يسقط لكن حد المحارب يسقط باظهار التوبة قبل القدرة و حد غيره
لا يسقط بالتوبة حتى يقترب بها الاصلاح في زمن يوثق بتوبته وقبل مدة
ذلك سنة . هكذا ذكر العراقيون من اصحابه . وذكر بعض الخراسانيين
ان في توبة المحارب وغيره بعد الظفر قولين اذا اقترن بها الاصلاح

واستشكلوا ذلك فيها إذا انشأ التوبة حيث اخذ لا قامة الحد فانه لا يؤخر حتى يصلح العمل وهو مذ هيب ابي حنيفة ومالك انه لا يسقط بالتوبة وذكر بعضهم ان ذلك اجماعا وانما هو اجماع في التوبة بعد ثبوت الحد

فصل

اذ يتلخص ذلك فمن سب الرسول صلى الله عليه وسلم ورفع الى السلطان وثبت ذلك عليه بالينة ثم اظهر التوبة لم يسقط عنه الحد عند من يقول انه يقتل حدا سواء تاب قبل اداء الينة او بعد اداء الينة لان هذه توبة بعد اخذه والقدرة عليه فهو كما لو تاب قاطع الطريق والزاني والسارق في هذه الحال وكذا لو تاب بعد ان اريد رفعه الى السلطان والينة بذلك ممكنة وهذا لا ريب فيه والذي في ذلك كالملي اذا قيل انه يقتل حدا كما قررناه واما ان اقر بالسب ثم تاب او جاء تابا منه فذهب المالك لانه يقتل ايضا لانه حد من الحد ولا يسقط عند من بالتوبة قبل القدرة ولا بعدها ولم في الازديق اذا جاء تابا قولا لان لكن قال القاضي عياض مسئلة اقوى لا يتصور فيها خلاف لانه حق يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا مته بسببه لا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين وكذا لك يقول من يرى انه يقتله حدا كما يقوله الجمهور ويرى ان التوبة لا تسقط الحد بحال كاحد قولي الشافعي واحدي الروايتين عن احمد واما على المشهور في المذهبين من ان التوبة قبل القدرة تسقط الحد فقد ذكرنا انما ذلك في حد ود الله فاما حد والآدميين من القود وحد القذف فلا تسقط بالتوبة فلي هذا لا يسقط القتل عنه وان

فصل

ثابت قبل القدرة كما لا يسقط القتل قودا عن قاطع الطريق ^{الذي لا يملك} قبل
القدرة لانه حتى آدمي ميت فاشبهه القود وحد القذف ^{والتفدية} ~~والقتل~~
التخاصي ابي يعلى وغيره وهو مبني على ان قتله حق لآدمي وانه لم يمت عنه
ولا يسقط الا بالعفو وهو قول من يفرق بين من سب الله ومن سب
رسوله واما من سوى بين من سب الله ومن سب رسوله وقال ان الحدود
تسقط بالتوبة قبل القدرة فانه يسقط القتل هنا لانه حد من الحدود الواجبة
لله تعالى تاب صاحبه قبل القدرة عليه وهذا موجب قول من قال ان ثوبته تنفعه
فيما بينه وبين الله ويسقط عنه حق الرسول في الآخرة وبه صرح
غير واحد من اصحابنا وغيرهم لان التوبة المسقطه ملحق بالله وحق العبد
وجدت قبل اخذه لا قامة الحد عليه وذلك ان هذا الحد ليس له عاف
عنه فان لم تكن التوبة مسقطه له لزم ان يكون من الحدود وما لا تسقطه
توبة قبل القدرة ولا عفوه ليس لهذا نظير نعم لو كان الرسول صلى الله عليه
وسلم حيا لتوجه ان يقال لا يسقط الحد الا عفوه بكل حال واما ان اخذ
وثبت السب باقراره ثم تاب او جاء فاقرب بالسب غير مظهر للتوبة ثم تاب
فذلك مبني على جواز رجوعه عن هذا الاقرار فاذا لم يقبل رجوعه اقيم
عليه الحد بلا تردد وان قبل رجوعه واستقط الحد ممن جاء تائبا فني
سقوطه عن هذا الوجه ان المتقدمان وان اقيم الحد على من جاء تائبا فعلى
هذا اولى والقول في الذي اذا جاء مسلما معترفا او اسلم بعد اقراره كذلك
فهذا ما يتعلق بالتوبة من السب ذكرناه ما حضرنا ذكره كما يسره الله

سبحانه وتعالى وقد عان ان تذكر المسئلة الرابعة فنقول .

المسئلة الرابعة في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر
وقبل ذلك لابد من تقديم مقدمة وقد كان يليق ان نذكر في اول المسئلة
الاولى وذكرها هنا مناسب ايضا ليكشف سر المسئلة وذلك ان نقول
ان سب الله او سب رسوله كفر ظاهر او باطنا سواء كان الساب يعتقد
ان ذلك محرم او كان مستحسنا له او كان ذاهلا عن اعتقاده . هذا مذهب
الفقهاء وسائر اهل السنة اتقا ثلثين بان الايمان قول وعمل . وقد قال
الامام ابو يعقوب اسحاق بن ابراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه
وهو احد الائمة يعدل بالشافعي واحمد قد اجمع المسلمون ان من سب الله
او سب رسوله صلى الله عليه وسلم او دفع شيئا مما ازل الله او قتل نيا من
انبياء الله كافر ذلك وان كان مقرا بما انزل الله وكذلك قال محمد بن
مخزون وهو احد الائمة من اصحاب مالك وزمنه قريب من هذه الطبقة
اجمع العلماء ان شاتم النبي صلى الله عليه وسلم المنتقص له كافر والوعيد جار عليه
بعذاب الله وحكمه عند الامة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفر
وقد نص على مثل هذا غير واحد من الائمة قال احمد في رواية عبد الله
في رجل قال لرجل يا ابن كذا وكذا اعني انت ومن خالفك هذا امر تد
عن الاسلام تضرب عنقه . وقال في رواية عبد الله وابي طالب من شتم النبي
صلى الله عليه وسلم قتل وذلك انه اذا شتم فقد ارتد عن الاسلام ولا
يشتم مسلم النبي صلى الله عليه وسلم فيمن ان هذا امر تد وان المسلم لا يتصور

المسئلة الرابعة في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر وان الساب كافر سواء استحله ام لا

ان يشتم وهو مسلم وكذلك نقل عن الشافعي انه مثل عمن هزل بشئ من
آيات الله تعالى انه قال هو كافر واستدل بقول الله تعالى ابا لله وآبائه ورسوله
كستم تستهزون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم . وكذلك قال الصحابي
وغيرهم من سب الله كفر سواء كان مازحا او جادا لهذه الآية وهذا هو
الصواب المقطوع به . وقال القاضي ابو يعلى في المعتمد من سب الله او سب
رسوله فانه يكفر سواء استحل سبه او لم يستحل سبه فان قال لم استحل ذلك لم يقبل
منه في ظاهر الحكم رواية واحدة وكان مرتدا لان الظاهر خلاف ما اخبر
لانه لا غرض له في سب الله وسب رسوله الا انه غير معتقد لعبادته غير
مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ويفارق الشارب والقاتل والسارق
اذا قال انا خير مستحل لذلك انه يصدق في حكمه لان له غرض في فعل هذه
الاشياء مع اعتقاد تحريمها وهو ما يستعمل من اللذة قال واذا حكمنا بكفره
فالما نحكم به في ظاهر من الحكم فاما في الباطن فان كان صادقا فيقال فهو مسلم
قلنا . في الزنديق لا تقبل توبته في ظاهر الحكم . وذكر القاضي عن
الفقهاء ان سب النبي صلى الله عليه وسلم ان كان مستحلا كفروا وان لم يكن
مستحلا فسق ولم يكفر كساب الصحابة وهذا نظير ما يحكى ان بعض الفقهاء
من اهل العراق افتى هارون امير المؤمنين فيمن سب النبي صلى الله عليه
وسلم ان يجلد . حتى انكر ذلك مالك ورد هذه القبا مالك وهو نظير
ما حكاه ابو محمد بن حزم ان بعض الناس لم يكفر المستخف به . وقد ذكر القاضي
عياض بعد ان رد هذا الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن

في سب النبي صلى الله عليه وسلم

حزم بما نقله من الاجماع عن غير واحد وحمل الحكاية على ان اولئك لم يكونوا
 ممن يوثق بفتواه لئلا يلحق المروي به او ان الفتوى كانت في كلمة اختلفت في كونها
 سباً او كانت فيمن تاب و ذكر ان الساب اذا اقر بالسب ولم يصب منه قتل كفر
 لان قوله اما هو يبرح كفر كالتكذيب ونحوه او هو من كلمات الاستهزاء والذم
 فاعترف به او ترك توبته متبادر على استحلاله لذلك وهو كفر ايضا قال
 فهذا كافر بلا خلاف وقال في موضع آخر ان من قتله بلا استئابة فهو
 لم يبره ردة وانما يوجب القتل فيه حد او انما نقول ذلك مع انكاره ما شهد عليه
 به او اظهره الا قلاع عنه والتوبة وتقتله حدا كالزندق اذا تاب قال ونحن
 وان اثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا يقطع عليه بذلك لاقراءه بالتوحيد
 وانكاره ما شهد به عليه او زعمه ان ذلك كان منه ذم ولا ومعصية وانه
 مقلع عن ذلك نادى عليه قال وامان علم انه سبه معتقدا لاستحلاله فلا شك
 في كفره بذلك وكذلك ان كان سبه في نفسه كفر اكتكذب به او تكفيره
 ونحوه فهذا اما الاشكال فيه وكذلك من لم يظهر التوبة واعترف بما شهد
 به وصمم عليه فهو كافر بقوله واستحلاله هتك حرمة الله او حرمة نبيه وهذا
 ايضا تثبت منه بان السب يكفر به لاجل استحلاله اذا لم يكن في نفسه تكذبا
 صريحا وهذا موضع لا بد من تحريره ويجب ان يعلم ان القول بان كفر الساب
 في نفس الامر انما هو لاستحلاله السب زلة منكورة وهفوة عظيمة و برحم الله
 القاضي ابي علي قد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا وانما وقع من وقع
 في هذه المهواة ما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين وهم الجهمية

الإثبات الذي هو ائمة الجبهة الأولى في أن الإيمان هو التصديق
الذي فيه القلب وان لم يقرن به قول اللسان ولم يقتض عملاً في القلب
ولا في الجوارح . وصرح القاضي أبو يلى هنا قال عقب أن ذكر ما حكاه
عنه وعلى هذا لو قال الكافر أنا معتقد بقلبي معرفة الله وتوحيده لمكني
لآتي بالشهادتين كما لا آتي غيرها من العبادات كسلامي بحكم بسلامه في
الظاهر ويحكم به باطنا . قال . وقول الإمام أحمد من قال إن المعرفة تنفع
في القلب من غير أن يلفظ بها فهو جهمي محمول على أحد وجهين
أحدهما أنه جهمي في ظاهر الحكم . والثاني . على أنه يمتنع من الشهادتين
عناد إلا أنه ائمة أحمد في ذلك بأن إبليس عرف ربه بقلبه ولم يكن مؤمناً
ومعلوم أن إبليس اعتقد أنه لا يلزم أمثال أمره تعالى لا آدم . وقد ذكر
القاضي في غير موضع أنه لا يكون مؤمناً حتى يصدق بلسانه مع القدرة
وبقلبه وأن الإيمان قول وعمل كما هو مذهب الأئمة كلهم مالك وسفيان
والأوزاعي والليث والشافعي وأحمد وإسحاق ومن قبلهم وبعد هم من أعيان
الامة وليس الغرض هنا استيفاء الكلام في الاصل وإنما الغرض اليقظة على
ما يختص هذه المسئلة وذلك من وجوه (أحدها) أن الحكاية المذكورة
عن الفقهاء أنه إن كان مستحلاً كفر وإفلا ليس لها أصل وإنما نقلها القاضي
من كتاب بعض المتكلمين الذين نقلوها عن الفقهاء وهو لا نقلوا قول
الفقهاء بما ظنوه جازياً على أصولهم أو بما قد سمعوه من بعض المتسبين إلى
الفقه ممن لا يعد قوله قولاً وقد حكينا نصوص أئمة الفقهاء وحكاية إجماعهم

من هو من اغلم الناس بمذاهبهم فلا يظن ظان ان في المسئلة خلافا يجعل
 المسئلة من مسائل الخلاف والاجتهاد وانما ذلك غلط لا يستطيع احد ان
 يحكي عن واحد من الفقهاء ائمة الفتوى هذا التفصيل البتة (الوجه الثاني)
 ان الكفر اذا كان هو الاستحلال فانما معناه اعتقاد ان السب حلال فانه
 لما اعتقد ان ما حرمه الله تعالى حلال كفر ولا ريب ان من اعتقد في المحرمات
 المعلوم تعريمها انها حلال كفر لكن لا فرق في ذلك بين سب النبي وبين
 قذف المؤمنين والكذب عليهم والنية لهم الى غير ذلك من الاقوال
 التي علم ان الله حرمها فانه من فعل شيئا من ذلك مستحلا كفر مع انه
 لا يجوز ان يقال من قذف مسلما او اغتابه كفر ويعنى بذلك اذا استعمله
 (الوجه الثالث) ان اعتقاد حل السب كفر سواء اقترن به وجود السب او
 لم يقرن فاذا لا اثر للسب في التكفير وجودا وعدما وانما الموضع هو الاعتقاد وهو
 خلاف ما اجمع عليه العلماء (الوجه الرابع) انه اذا كان المكفر هو اعتقاد
 الحل فليس في السب ما يدل على ان الساب مستحل فيجب ان لا يكفر
 لاسيما اذا قال انا اعتقد ان هذا حرام وانما اقول غيظا وسفها وعيضا
 اولعبا كما قال المنافقون انما كنا نخوض ونلعب وكما اذا قال انما قذفت هذا
 وكذبت عليه لعبا وعيضا فان قيل لا يكونون كفارا فهو خلاف
 نص القرآن وان قيل يكونون كفارا فهو تكفير بغير موجب اذا
 لم يجعل نفس السب مكفرا وقول القائل انا لا اصدقه في هذا لا يستقيم فان
 المكفر لا يكون بامر محتمل فاذا كان قد قال انا اعتقد ان ذلك ذنب

ومعصية وإلا فله فكيف يكفر إن لم يكن ذلك كذا قال
 سبحانه وتعالى لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم . ولم يقل كذا
 في قولكم إنما كنا نخوض ونلعب فلم يكذبهم في هذا المذر كما كذبهم
 في سائر ما ظهر به من المذر الذي يوجب براءتهم من الكفر لو كانوا صادقين
 بل بين أنهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب وأذائبهم أن مذهب
 سلف الأمة ومن اتبعهم من الخلف أن هذه المقالة في نفسها كفر استعملها
 صاحبها ولم يستعملها قاله ليل على ذلك جميع ما قد مناه في المسئلة الأولى من
 الدليل على كفر الساب مثل قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وقوله تعالى
 إن الذين يؤذون الله ورسوله وقوله تعالى لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم
 وما ذكرناه من الأحاديث والآثار فمما هو أدلة بينة في أن نفس أذى الله
 ورسوله كفر مع قطع النظر عن اعتقاد التخريم وجودا وعدمه فلا حاجة
 إلى أن نعيد الكلام هنا بل في الحقيقة كمدل على أن الساب كافرا وأنه حلال
 الدم لكفره فقد دل على هذه المسئلة إذا لو كان الكفر المبيع هو اعتقاد أن
 السب حلال لم يجر تكفيره وقوله حتى يظهر هذا الاعتقاد ظهورا ثبت بمثله
 الاعتقادات المبيحة للدماء . ومنشأ هذه الشبهة التي أوجبت هذا الوجه من
 المشككين ومن هذا أخذهم من الفقهاء أنهم رأوا أن الإيمان هو تصديق
 الرسول فيما أخبر به ورأوا أن اعتقاد صدقه لا ينافي السب والشم
 بالذات كما أن اعتقاد إيجاب طاعته لا ينافي معصيته فإن الإنسان قد يبين
 من يعتقد وجوب إكرامه كما يترك ما يعتقد وجوب فعله ويفعل ما يعتقد

وجوب تركه ثم رأوا ان الامة قد كفرت الساب فقالوا انما كفر لان
سبه دليل على انه لم يعتقد انه حرام واعتقاد حله تكذيب للرسول فكفر
بهذا التكذيب لا بتلك الالهاته وانما الالهاته دليل على التكذيب فاذا
فرض انه في نفس الامر ليس بمكذب كانت في نفس الامر مؤمنا وان
كان حكم الظاهر انما يجري عليه بما اظهره فهذا ماخذ المرجية ومقتضد بهم
وهم الذين يقولون الايمان هو الاعتقاد والقول وغلاتهم وهم الكرامية
الذين يقولون مجرد القول وان عرى عن الاعتقاد واما الجهمية الذين
يقولون هو مجرد المعرفة والتصديق بالقلب فقط وان لم ينكلم بلسانه
فلهم ماخذ آخر وهو انه قد يقول بلسانه ما ليس في قلبه فاذا كان في قلبه
التعظيم والتوقير للرسول لم يقدح اظهار خلاف ذلك بلسانه في الباطن
كما لا ينفع الماقي اظهار خلاف ما في قلبه في الباطن * وجواب الشبهة
الاولى من وجوبه (احدها) ان الايمان وان كانت اصله تصديق القلب
فذلك التصديق لا بد ان يوجب حالا في القلب وعملا له وهو تعظيم
الرسول واحلاله ومحبته وذلك امر لازم كالنالم والنعيم عند الاحساس
بالولم والنعيم وكالفرد السروة عند الشعور بالملائم والمنافي فاذا لم تحصل
هذه الحال والعمل في القلب لم ينفع ذلك التصديق ولم يغن شيئا
واما ينفع له - له اذ اعراضه معارض من حسد الرسول والتكبر عليه
او الاهمال له واستراض القلب عنه ونحو ذلك كما ان ادراك الملائم والمنافي
يوجب اللذق والالام الا ان يعارضه معارض ومتى حصل المعارض كان وجود

في الايمان
التي هي
التي هي
التي هي

ذلك التصديق كعدمه كما يكون وجود ذلك كعدمه بل هو يكون ذلك
 المعارض موجب لعدم المسلول الذي هو حال في القلب وبواسطة
 بزول التصديق الذي هو العلة فينتقل الايمان بالكلية من القلب وهذا هو
 الموجب لكفر من حسد الانبياء او تكبر عليهم او كره فراق الالف والعادة
 مع علمه بانهم صادقون وكفرهم اغلظ من كفر الجاهل . الثاني ان الايمان
 وان كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق وانما هو الاقرار والطمانية
 وذلك لان التصديق انما يعرض للخبر فقط فاما الامر فليس فيه تصديق من
 حيث هو امر وكلام الله خبر و امر فالخبر يستوجب تصديق الخبر والامر
 يستوجب الاتقياد له والاستسلام وهو عمل في القلب جماعه الخضوع
 والاتقياد للامر وان لم يفعل المأمور به فاذا قوبل الخبر بالتصديق والامر
 بالاتقياد فقد حصل اصل الايمان في القلب وهو الطمانية والاقرار فان اشتقاقه
 من الامن الذي هو القرار والطمانية وذلك انما يحصل اذا استقر في القلب
 التصديق والاتقياد واذا كان كذلك فالسبب اهانة واستخفاف والاتقياد للامر
 اكرام واعزاز ومحال ان يبين القلب من قد اتقاده وخضع واستسلم او
 يستخف به فاذا حصل في القلب استخفاف واستهانة امتنع ان يكون فيه
 اتقياد او استسلام فلا يكون فيه ايمان وهذا هو بعبته كفر ابليس فانه سمع
 امر الله فلم يكذب رسولا ولكن لم ينقد للامر ولم يخضع له واستكبر عن
 الطاعة فصار كافرا وهذا موضع زاع فيه خلق من الحلف تخيل لهم ان
 الايمان ليس في الاصل الا التصديق ثم يرون مثل ابليس وفرعون ممن لم يصدر

الاستخفاف من الطبع محال

عنه تكذب او صدر عنه تكذيب باللسان لا بالقلب وكفره من اغلظ الكفر
 فتعبرون ولوانهم هددوا لما هدى اليه السلف الصالح لعلوا ان الايمان قول وعمل
 اعني في الاصل قولاً في القلب وعمل في القلب فان الايمان بحسب كلام الله ورسالة
 وكلام الله ورسالة يتضمن اخباره واوامره فيصدق القلب اخباره تصديقاً ويوجب
 حالاً في القلب بحسب المصدق به والتصديق هو من نوع العلم والقول وينقاد لامره
 ويستسلم وهذا الاتقياد والاستسلام هو من نوع الارادة والعمل ولا يكون
 موافقاً الا بمجموع الامرين فمتى ترك الاتقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين
 وان كان مصداقاً للكفر اعم من التكذيب يكون تكذيباً وجهلاً ويكون
 استكباراً وظلماً لهذا لم يوصف ابليس الا بالكفر والاستكبار دون التكذيب
 ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر ابليس وكان
 كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالاً وهو الجهل لا التورع ان نفرا من
 اليهود جاءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن اشياء فاخبرهم فقالوا
 نشهد انك نبي ولم يتبعوه وكذلك هرقل وغيره فلم ينفعهم هذا العلم وهذا
 التصديق الا ترى ان من صدق الرسول بان ما جاء به هو رسالة الله وقد
 تضمنت خبراً وامراً فانه يحتاج الى مقام ثان وهو تصديقه خبر الله واتقياده
 لامر الله فاذا قال اشهد ان لا اله الا الله فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره
 والاتقياد لامره واشهد ان محمداً رسول الله تضمنت تصديق الرسول فيما جاء
 به من عند الله فبمجموع هذه الشهادات يتم الاقرار فلما كان التصديق لا بد
 منه في كلا الشهادات وهو الذي يتأق الرسالة بالقبول ظن من ظن انه

اصل لجميع الايمان وغفل عن ان الاصل الآخر لا بد منه وهو الاتقياء والا
فقد يصدق الرسول ظاهرا وباطنا ثم يمتنع من الاتقياء للامر الذي غاب في
تصديق الرسول ان يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه وتعالى
كالبليس وهذا مما يبين لك ان الاستهزاء بالله او برسوله يناقض الاتقياء له
لانه قد بلغ من الله انه امر بطاعته فصار الاتقياء له من تصديقه في خبره فمن
لم ينقد لامره فهو امام كذب له او ممتنع عن الاتقياء لربه وكلاهما كفر صريح
ومن استخف به واستهزأ بقلبه امتنع ان يكون منقاد الامره فان الاتقياء
اجلال واكرام والاستخفاف اهانة واذلال وهذان ضدان فتنى حصل في
القلب احدهما اتنى الآخر فعلم ان الاستخفاف والاستهانة به يناقض الايمان
منافاة الضد للضد (الوجه الثالث) ان العبد اذا فعل الذنب مع اعتقاد ان
الله حرمه عليه واعتقاد اتقياءه لله فيما حرمه واوجبه فهذا ليس بكافر فاما
ان اعتقد ان الله لم يحرمه او انه حرمه لكن امتنع من قبول هذا التحريم
وابى ان يذعن لله وينقاد فهو اما جاحد او معاند ولهذا قالوا من عصى الله
ستكبوا كالبليس كفر بالاتفاق ومن عصى مشتبه لم يكفر عند اهل السنة
والجماعة وانما يكفره الخوارج فان العاصي المستكبر وان كان مصدقا بان الله
ربه فان معاندته له ومحادته تناقض هذا التصديق هو بيان هذا ان من فعل
المحرم مستحلا لمافهو كافر بالاتفاق فانه ما آمن بالقرآن من استحل محارمه وكذلك
لو استحلها من غير فعل والاستحلال اعتقاد ان الله لم يحرمها وتارة بعدم
اعتقاد ان الله حرمها وهذا يكون لخلل في الايمان بالربوبية والخلل في

بين الايمان والاستخفاف منافاة

الايمان بالرسالة ويكون جعدا محضا غير مبني على مقدمة وتارة
 يعلم ان الله حرمها ويعلم ان الرسول انما حرم ما حرمه الله ثم يمتنع
 عن التزام هذا التحريم ويعاند المحرم فهذا اشد كفرا ممن قبله وقد يكون
 هذا مع علمه ان من لم يلتزم هذا التحريم عاقبه الله وهذا ثم ان هذا
 الامتناع والاباء اما لخلل في اعتقاد حكمة الامر وقد رته فيعود هذا الى عدم
 التصديق بصفة من صفاته وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به
 ثمردا او اتباعا لغرض النفس وحقيقته كفر هذا لانه يعترف بالله ورسوله
 بكل ما اخبر به ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون لكنه يكره ذلك
 ويغضه ويحفظه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه ويقول ان الاقرب بذلك
 ولا التزمه وانقض هذا الحق وانقضه فهذا نوع غير النوع الاول وتكفير
 هذا معلوم بالا اضطراب من دين الاسلام والقرآن معلوم من تكفير مثل
 هذا النوع بل عقوبته اشد وفي مثله قيل اشد الناس عذابا يوم القيامة عالم
 لم ينفعه الله بعلمه وهو ابايس ومن سلك سبيله وبهذا يظهر الفرق بين
 العاصي فانه يعتقد وجوب ذلك الفعل عليه ويجب ان يفعله لكن
 الشهوة والنفرة منعه من المرافقة فقد اتى من الايمان بالتصديق والخضوع
 والانقياد وذلك قول وقول لكن لم يكمل العمل * واما اهانة الرجل من
 يعتقد وجوب كرامته كالوالدين ونحوها فلانه لم يبين من كان الانقياد له
 والاكرام شرطا في ايمانه وانما اهانة من اكرامه شرطا في بره وطاعته
 وتقواه وجانب الله والرسول انما كفر فيه لانه لا يكون مؤمنا حتى يصدق

تصد يقايقضي الخسوف والانتفاء فيث لم يقنضه لم يكن ذلك التصديق
 ايمانا بل كان وجوده شر من عدمه فان من خلق له حياة وادراك ولم يخلق
 الا العذاب كان فقد تلك الحياة والادراك احب اليه من حياة ليس فيها
 الا الالم واذا كان التصديق ثمرته صلاح حاله وحصول النعم له واللذة في
 الدنيا والآخرة فلم يحصل معه الافساد حاله والبؤس والالم في الدنيا والآخرة
 كان ان لا يوجد له حب اليه من ان يوجد هو هنا كلام طويل في تفصيل هذه
 الامور ومن حكم الكتاب والسنة على نفسه قولوا فعلا ونورا الله قلبه تبيين له
 ضلال كثير من الناس ممن يتكلم برأيه في سعادة النفوس بعد الموت
 وشقاوتها جريا على منهاج الذين كذبوا بالكتاب وبما ارسل الله به
 رسوله ونبذوا الكتاب وراء ظهورهم واتباعا لما تلاوه الشياطين
 هو اما الشبهة الثانية فجوابها من ثلاثة اوجه احدها ان من تكلم بالكذب
 والجحد وسائر انواع الكفر من غير اكرام على ذلك فانه يجوز ان يكون مع
 ذلك في نفس الامر مؤمنا ومن جوز هذا فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه
 الثاني ان الذي عليه الجماعة ان من لم يتكلم بالايمان بلسانه من غير عذر
 لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة وان القول من القادر عليه شرط في صحة
 الايمان حتى اختلفوا في تكفير من قال ان المعرفة تنفع من غير
 عمل الجوارح وليس هذا موضع تقرير هذا وما ذكره القاضي رحمه الله
 من التاويل لكلام الامام احمد فقد ذكره وغيره خلاف ذلك
 في غير موضع وكذلك ما دل عليه كلام القاضي عياض خان مالكا ومائرا

الفقهاء من التابعين ومن بعدهم إلا من يتسبب إلى بدعة قالوا الإيمان قول وعمل وبسط هذه مكان غير هذا الثالث أن من قال أن الإيمان مجرد معرفة القلب من غير احتياج إلى المنطق باللسان يقول لا يفتقر الإيمان في نفس الأمر إلى القول الذي يوافق باللسان لا يقول أن القول الذي يناق الإيمان لا يبطله فإن القول قولاً لا قول يوافق تلك المعرفة وقول يناقها فبأن القول الموافق لا يشترط لكن القول المخالف يناقها فمن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عامداً لها عالماً بأنها كلمة كفر فانه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً ولا تأنجز أن يقال انه في الباطن يجوز أن يكون مؤمناً ومن قال ذلك فقد مرق من الإسلام قال سبحانه من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ومعلوم انه لم يرد بالكفر هنا اعتقاد القلب فقط لأن ذلك لا يكره الرجل عليه وهو قد استثنى من أكره ولم يرد من قال واعتقد لأنه استثنى المكره وهو لا يكره على العقد والقول وإنما يكره على القول فقط فلم انه أراد من تكلم بكلمة الكفر فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم وانه كافر بذلك إلا من أكره وهو مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً من المكرهين فانه كافر أيضاً فصار من تكلم بالكفر كافر إلا من أكره فقال بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان وقال تعالى في حق المشركين لا تغزروا قد كفرتم بعد إيمانكم فبين أنهم كفار بالقول مع أنهم لم يعتقدوا صحته وهذا باب واسع والفقهاء فيه ما تقدم من

الصديق يوجب المحبة والتعظيم وينبغي اراده فعل فيه استهانة

فصل

سب النبي

ان التصديق بالقلب يمنع ارادة التكلم و ارادة فعل فيه استهانة واستخفاف كما انه يوجب المحبة والتعظيم واقتضاؤه وجود هذا وعدم هذا امر جرت به سنة الله في مخلوقاته كاقضاء ادراك الموافق للذلة وادراك المخالف للالم فاذا عدم العلول كانت مستلزما لعدم العلة واذا وجد الضد كان مستلزما لعدم الضد الآخر فالكلام والفعل المتضمن للاستخفاف والاستهانة مستلزم لعدم التصديق المانع ولعدم الاتقياد والاستسلام فلذلك كان كفرا واعلم ان الايمان وان قيل هو التصديق فالقلب يصدق بالحق والقول يصدق في القلب والعمل يصدق بالقول والتكذيب بالقول مستلزم للتكذيب بالقلب ورافع للتصديق الذي كان في القلب اذا عمال الجوارح يؤثر في القلب كما ان اعمال القلب يؤثر في الجوارح فانما قام به كفر تعدى حكمه الى الآخر والكلام في هذا واسع وانما نبهنا على هذه المقدمة

فصل

ثم نعود الى مقصود المسئلة فنقول قد ثبت ان كل سب وشتم يبيح الدم فهو كفر وان لم يكن كل كفر سباً ونحن نذكر عبارات العلماء في هذه المسئلة قال الامام احمد كل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم او تنقصه مسلماً كان او كافراً فعليه القتل وارى ان يقتل ولا يستتاب وقال في موضع آخر كل من ذكر شيئاً يعرض به ذكر الرب سبحانه وتعالى فعليه القتل مسلماً كان او كافراً وهذا مذهب اهل المدينة وقال اصحابنا التعريض بسب الله وسب رسوله صلى الله عليه وسلم ردة وهو موجب للقتل كالنصر

في السارم المسلول

ولا يختلف اصحابنا ان قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم من جملة سبه
الموجب للقتل واغلظ لان ذلك يفضي الى القذف في نفسه وفي عبارة
بعضهم اطلاق القول بان من سب ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
مسلم كان او كافرا ويتبين ان يكون مرادهم بالسب هنا القذف كما صرح
به الجمهور لما فيه من سب النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي
عياض جميع من سب النبي صلى الله عليه وسلم او عا به او الحق به نقضا
في نفسه او نسيبه او دينه او خصلة من خصاله او عرض به شبهة بشيء على
طريق السب له والازراء عليه او البغض منه والعيب له فهو سب له
والحكم فيه حكم الساب يقتل ولا تستثن فصلا من فصول هذا الباب من
هذا المقصد ولا يمتري فيه تصريحاً كان او تلويحاً وكذلك من لعنه او تمنى
مضرة له او دعا عليه او نسب اليه مالا يليق بمنصبه على طريق الذم او عيبه
في جهة العزيزة بخفف من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور او غيره
بشيء مما يجري من البلاء والحنة عليه او غمضه ببعض العوارض البشرية
الجائزة والمرد له به قال وهذا كله اجماع من العلماء وائمة الفتوى من
لدن اصحابه هلم جرا وقال ابن القاسم عن مالك من سب النبي صلى الله
عليه وسلم قتل ولم يستتب قال ابن القاسم او شتمه او عابه او تنقصه فانه يقتل
كأنه ينفق وقد فرض الله توقيره وكذا لك قال مالك في رواية المدنين
عنه من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او شتمه او عابه او تنقصه قتل مسلماً
كان او كافراً ولا يستتاب وروى ابن وهب عن مالك من قال ان رد آء

في بيان اقسام السب

يقتل من قال ان رده صلى الله عليه وسلم و نسخ و اراد به عيبه

النبي صلى الله عليه وسلم و روى برده و نسخ و اراد به عيبه قتل و روى
بعض المالكية اجماع العلماء على ان من دعا على نبي من الانبياء بالويل او بشي من
المكروه انه يقتل بلا استتابة و ذكر القاضي عياض اجوبة جماعة من فقهاء المالكية
المشاهير بالقتل بلا استتابة في قضايا متعددة افتى في كل قضية بعضهم (منها)
رجل سمع قوما يتذاكرون صفة النبي صلى الله عليه وسلم اذ مر بهم رجل
قبيح الوجه والهيئة فقال تريدون تعرفون صفته هذا المار في خلقه ولحيته
(ومنها) رجل قال النبي (صلى الله عليه وسلم) امسود (ومنها) رجل قيل له
لا وحق رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا ثم قيل له ما تقول
ياعدو الله فقال اشد من كلامه الاول ثم قال انما اردت برسول الله العقر ب
قالوا لان ادعاء التاويل في لفظ صراح لا يقل لانه امتنان وهو غير معز
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا موقر له فوجبت اباحة دمه (ومنها)
عشار قال ادواشك الى النبي او قال ان سالت او جهلت فقد سأل النبي وجهل
(ومنها) متفق عليه كان يستخف بالنبي صلى الله عليه وسلم ويسميه في اثناء مناظرته اليتيم
ومخن حيدر و يزعم ان زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات لا كها واشباه
هذا قال وهذا الباب كله مما عده العلماء مساوئ نقصا يجب قتل قائله لم يختلف
في ذلك متقدمهم ومتأخرهم وان اختلفوا في سبب حكم قتله وكذلك قال ابو حنيفة
واصحابه فبين نقصه او برئ منه او كذب به انه مرتد وكذلك قال اصحاب
الشافعي كل من تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه استهانة فهو كالسب
الصريح فان الاستهانة بالنبي كبر و هل يتحتم قتله او يسقط بالتوبة على الوجهين

في الصارم المسلول

وقد نص الشافعي على هذا المعنى فقد اتفقت نصوص العلماء من جميع الطوائف على ان التقص له كفر مبيح للدم وهم في استتابته على ما تقدم من الخلاف ولا فرق في ذلك بين ان يقصد عيبه لكن المقصود شيء آخر حصل السب تبعاله او لا يقصد شيئا من ذلك بل يهزل ويمزح او يفعل غير ذلك فهذا كله يشترك في هذا الحكم اذا كان القول نفسه سبافان الرجل يتكلم بالكلمة من منخط الله تعالى ما يظن ان تبلغ ما بلغت يهوى بهافي النار ابعد مما بين المشرق والمغرب ومن قال ما هو سب وتقص له فقد آذى الله ورسوله وهو مأخوذ بما يوذى به الناس من القول الذي هو في نفسه اذى وان لم يقصد اذاهم لم تسمع الى الذين قالوا انما كنا نخوض ونلعب فقال الله تعالى ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم * وهذا مثل من يغضب فيذكره حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم اوحكم من حكمه او يدعي الى سنته فيلعن ويقتل ونحو ذلك وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما * فاقسم سبحانه بنفسه انهم لا يؤمنون حتى يحكموه ثم لا يجدوا في نفوسهم حرجا من حكمه فن شاجر غيره في حكم وحرج لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى الخش في منطقته فهو كافر بنص التنزيل ولا يعذر بان مقصوده رد الخصم فان الرجل لا يؤمن حتى يكون الله ورسوله احب اليه مما سواهما وحتى يكون الرسول احب اليه من ولده ووالده والناس اجمعين * ومن هذا الباب قول القائل ان هذه لقسمه ما اريد بها وجه الله وقول

الاخر اعدل فانك لم تعدل وقول ذلك الانصاري ان كان ابن عمك فان
 هذا كفو محض حيث زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم انما حكمه لرجل
 ابن عمه ولذلك انزل الله تعالى هذه الآية واقسم انهم لا يؤمنون حتى
 لا يجدوا في انفسهم حرجا من حكمه وانما عفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم
 كما عفا عن الذي قال ان هذه لقسمة ما اريد بها وجه الله . وعن الذي قال
 اعدل فانك لم تعدل . وقد ذكرنا عن عمر رضي الله عنه انه قتل رجلا
 لم يرض بحكم النبي صلى الله عليه وسلم فنزل القرآن بموافقة فكيف بمن طعن في
 حكمه . وقد ذكر طائفة من الفقهاء منهم ابن عقيل وبعض اصحاب الشافعي ان هذا
 كان عقوبته التعزير . ثم منهم من قال لم يعزروه النبي صلى الله عليه وسلم لان التعزير
 واجب . ومنهم من قال عفا عنه لان الحق له . ومنهم من قال عاقبه بان
 امر الزير ان يسقى ثم يجلس الماء حتى يرجع الى الجدر وهذه اقوال ردية
 ولا يستريب من تأمل في ان هذا كان يستحق القتل بعد نص القرآن ان من
 هو بمثل حاله ليس بمؤمن . فان قيل . ففي رواية صحيحة انه كان من اهل بدر
 وفي الصحيحين عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وما يدريك لعل الله
 اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم . ولو كان هذا القول
 كفرا للزم ان يغفر الكفر والكفر لا يغفر ولا يقال عن بدري انه كفر
 فيقال هذه الزيادة ذكرها ابو اليان عن شعيب ولم يذكرها اكثر الرواة
 فيمكن انها وهم كما وقع في حديث كعب و هلال بن امية انها لم يشهدا بدر
 وكذلك لم يذكره ابن اسحاق في روايته عن الزهري لكن الظاهر صحتها

فنقول ليس في الحديث ان هذه القصة كانت بعد بد وفعلها كانت قبل
 بد وسمى الرجل بد ريانا عبد الله بن الزبير حدث بالقصة بعد ان صار
 الرجل بد ريانا عبد الله بن الزبير عن ابيه ان رجلا من الانصار خاض
 الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل
 فقال الانصاري سرح الماء يرفاني عليه فاختصما عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير ثم ارسل
 الماء الى جارك فغضب الانصاري ثم قال يا رسول الله ان كان ابن صمتك
 فتلون وجه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال للزبير اسق يا زبير ثم احبس الماء
 حتى يرجع الى الجدر فقال الزبير والله لا في احسب هذه الآية نزلت
 في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم متفق عليه
 وفي رواية للبخاري من حديث عروة قال فاستوى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حينئذ للزبير حقه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل ذلك قد اشار على الزبير برأى اراد فيه سعة له وللانصاري فلما احفظ (١)
 الانصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم استوى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم للزبير حقه في صريح الحكم وهذا يقوى ان القصة متقدمة
 قبل بد ريان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في سيل مهزوران الا على
 يسقى ثم يحبس حتى يبلغ الماء الى الكمين فلو كانت قصة الزبير بعد هذا
 القضاء لكان قد علم وجه الحكم فيه وهذا القضاء الظاهر انه متقدم من
 حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم لان الحاجة الى الحكم فيه من حين

(١) احفظ بمعنى اغضب وفي مجمع البحار مهزور وادي بني قريظة وهوراي فزاي ٩٢

قدم ولعل قصة الزبير وجبت هذا القضاء ❦ وايضا فلن هو لاء الآيات
قد ذكر غير واحد ان اولها نزل لما اراد بعض المنافقين ان يحاكم يهوديا
الى ابن الاشرف وهذا انما كان قبل بد رلان ابن الاشرف ذهب عقب
بد رالى مكة فلما رجع قتل فلم يستقر بعد بدر بالمدينة استقرارا يتحاكم اليه فيه
وان كانت القصة بعد بد رغان القائل لهذه الكلمة يكون قد تاب واستغفر
وقد صفاه النبي صلى الله عليه وسلم عن حقه فغفر له والمضمون لاهل
بدر انما هو المغفرة اما بان يستغفروا ان كان الذنب مما لا يغفر الا
بالاستغفار ولم يكن كذلك واما بدون ان يستغفروا الا ترى
ان قد امة بن مضمون وكان بد ريانا اول في خلافة عمر مائتا اول في
استحلال الحرم من قوله تعالى ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح
فيما طعموا الآية حتى اجمع رأى عمرو اهل الشورى ان يستتاب هو واصحابه
فان اقرروا بالتحريم جلدوا وان لم يقرروا به كفروا ثم انه تاب وكاد يشس لعظم
ذنبه في نفسه حتى ارسل اليه عمر رضى الله عنه باول خافر فعلم ان
المضمون للبدرين ان خاتمهم حسنة وانهم مغفور لهم وان جاز ان يصدر
عنهم قبل ذلك ما عسى ان يصدر فان التوبة تجب ما قبلها واذا ثبت ان كل
سب تصرفا او تعريضا موجب للقتل فالذى يجب ان يعتنى به الفرق بين
السب الذى لا تقبل منه التوبة والكفر الذى تقبل منه التوبة ❦ فنقول ❦
هذا الحكم قد نيط في الكتاب والسنة باسم اذى الله ورسوله وفي بعض
الاحاديث ذكر الشتم والسب وكذلك جاء في الفاظ الصحابة والفقهاء

ذكر السب والشتم والاسم لذل لم يكن له حد في اللغة كاسم الارض والسما
والبحر والشمس والقمر ولا في الشرع كاسم الصلاة والزكاة والنجس
والايمان والكفر فانه يرجع في حده الى العرف كالقبض والتجزؤ والبيع
والرهن والكرى ونحوها فيجب ان يرجع في الاذى والنسب والشتم الى
العرف فاعده اهل العرف سبوا اتقاضا او عيبا او طعنا ونحو ذلك فهو من
السب وما لم يكن كذلك فهو كفر به فيكون كفرا ليس بسب حكم
صاحبه حكم المرتدان كان مظهراله والا فهو زندقه والمعتبر ان يكون
سبوا اذى للنبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن سبوا اذى لغيره فعلى هذا
كل ما لوقيل لغير النبي صلى الله عليه وسلم اوجب تعزيرا او حدا ابوجه من الوجوه
فانه من باب سب النبي صلى الله عليه وسلم كالقذف واللعن وغيرها من
الصور التي تقدم التنبيه عليها واما ما يختص بالقبح في النبوة فان لم يتضمن
الاعتراف بعدم التصديق بنبوته فهو كفر محض وان كان فيه استخفاف واستهانة
مع عدم التصديق فهو من السب وهنا مسائل اجتهدية يتردد الفقهاء هل
هي من السب او من الردة المحضة ثم ما ثبت انه ليس بسب فان استسريه
صاحبه فهو زنديق حكمه حكم الزنديق والا فهو من رد محض واستقصاء
الانواع والفرق بينها ليس هذا موضعه .

فصل

فاما الذي فيجب التفريق بين مجرد كفره به وبين سبه فان كفره به
لا ينقض العهد ولا يبيح دم المعاهد بالاتفاق لانا صالحنا هم على هذا واما سبه فانه

السب ما بعد في العرف

فصل في التفريق بين مجرد كفره به وبين سبه

ينقض العهد ويوجب القتل كما تقدم قال القاضي ابو بلى عقد اليمين يوجب
 اقرارهم على تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم لا على شتمهم وسبهم له وقد تقدم في هذا
 الفرق ايضا معتبر في المسلم حيث قتلناه بخصوص السب وكونه موجبا للقتل
 حدا من الحد ود بحيث لا يسقط بالتوبة وان صحت واما حيث قتلناه لد لانه
 على الزندقة او لمجرد كونه مرتد اقل الفرق حيث يبين مجرد الكفر وبين
 ما يضمنه من الانواع فنقول والآثار عن الصحابة والتابعين والفقهاء مثل
 مالك واحمد وسائر الفقهاء القائلين بذلك كلها مطلقة في شتم النبي صلى الله
 عليه وسلم من مسلم او معاهد فانه يقتل ولم يفصلوا بين شتم وشتم ولا بين ان
 يكرر الشتم اولا يكرره او يظهره اولا يظهره واعني بقولي لا يظهره ان لا يتكلم
 به في ملا من المسلمين والا فالحد لا يقام عليه حتى يشهد مسلمان انها سمعاه
 بشفته او حتى يقر بالشتم وكونه يشتمه بحيث يسمعه المسلمون اظهار له اللهم الا
 ان يفرض انه شتمه في بيته خاليا فسمعه جيرانه المسلمون او من استرق السمع
 منهم قال مالك واحمد كل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم او تنقصه
 مسلما كان او كافرا فانه يقتل ولا يستتاب فنصاعلي ان الكافر يجب قتله بتنقصه
 له كما يقتل بشفته وكما يقتل المسلم بذلك وكذا لك اطلق سائر اصحابنا ان سب
 النبي صلى الله عليه وسلم من الذمي يوجب القتل وذكر القاضي وابن عقيل
 وغيرهما ان ما يبطل الايمان فانه يبطل الايمان اذا اظهره فان الاسلام
 او كد من عقد الذمة فاذا كان من الكلام ما يبطل حقن الاسلام فان
 يبطل حقن الذمة اولى مع الفرق بينهما من وجه آخر فان المسلم اذا سب

الرسول دل على سوء اعتقاده في رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلذلك كفر والذي قد علم ان اعتقاده ذلك واقربنا على اعتقاده
وانما اخذ عليه كتمه وان لا يظهره فبقي تفاوت ما بين الاظهار والاظهار
قال ابن عقيل فكما اخذ على المسلم ان لا يعتقد ذلك اخذ على الذي
ان لا يظهره فاظهاره هذا كما ضار ذلك واضماره لا ضرر على
الاسلام ولا اضرار فيه وفي اظهاره ضرر وازراء على الاسلام ولهذا
ما بطن من الجرائم لا يتبعها في حق المسلم ولو اظهرها اقناعتهم حد الله وطرد
القاضي وابن عقيل هذا القياس في كل ما ينقص الايمان من الكلام مثل
التشبه والتلث كقول النصارى ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك ان الذي
متى اظهر ما يعلمه من دينه من التلث نقض المهد كما انه ان اظهر ما تعلمه بقوله
في نبي صلى الله عليه وسلم نقض المهد قال القاضي وقد نص احمد على ذلك فقال
في رواية حنبل كل من ذكر شيئا يعرض به الرب فعلبه القتل مسلما كان كافرا
وهذا مذهب اهل المدينة وقال جعفر بن محمد سمعت ابا عبد الله يسأل
عن يهودى مر بمؤمن وهو يهودى فقال له كذبت فقال يقتل لانه ستم
فقد نص على ويل من كذب المؤذن في كلمات الاذان وهي قول الله اكبر
او اشهد ان لا اله الا الله او اتهد بان محمدا رسول الله وقد ذكرها الحلال والقاضي
في سب الله بناء على انه كذب به فيما يتعلق بذكر الرب سبحانه والاشبه انه
عام في كذب به فيما يتعلق بذكر الرب وذكر الرسول بل هو في هذا الاولى
لان اليهودى لا يكذب من قال لا اله الا الله ولا من قال الله اكبر وانما

يكذب من قال ان محمدا رسول الله وهذا قول جمهور المالكين قالوا انه يقتل
بكل سب سواء كانوا يستحلونه او لا يستحلونه لانهم ان استحلوه فانالم لعنهم
المهد على اظهاره وكما لا يحسن الاسلام من سبه كذلك لا تحسن منه الامة
وهو قول ابي مصعب وطائفة من المدنيين قال ابو مصعب في نصراني قال
والذي اصطفى عيسى على محمد اختلف العلماء فيه فضرته حتى قتله او عاش
ير ما ليلة وامرت من جري رجله وطرح على مزبلة فاكلته الكلاب
وقال ابو مصعب في نصراني قال عيسى خلق محمد ا قال يقتل وافتى
سلف الاندلسيين بقتل نصرانية استهلت بنفي الربوية وبنوة عيسى لله
وقال ابن القاسم فمين سبه فقال ليس بنبي او لم يرسل او لم ينزل عليه
قرآن وانما هوشى يقوله ونحو هذا فيقتل وان قال ان محمدا لم يرسل
البنوا انما ارسل اليكم وانما ينما موسى او عيسى ونحو هذا لا شيء عليهم لان الله
اقرهم على مثله قال ابن القاسم واذا قال النصراني ديتناخير من دينكم انما
دينكم دين الحبر ونحو هذا من القبيح او سمع المؤذن يقول اشهدان محمدا
رسول الله فقال كذلك يعظم الله في هذا الادب الموبع والسجن الطويل
وهذا قول محمد بن سحنون وذكره عن ابيه ولم قول آخر فيما اذا سبه
بالوجه الذي به كفروا انه لا يقتل قال سحنون عن ابن القاسم من شتم
الانبياء من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي به كفروا ضربت عنقه الا
ان يسلم وقال سحنون في اليهودي يقول للمؤذن اذا شهد كذبت يعاقب
العقوبة الموجهة مع السجن الطويل وقد تقدم نص الامام احمد في مثل

في المصارم المسأول

هذه الصورة على القتل لانه شتمه وكذلك اختلف اصحاب الشافعي في
السب الذي ينتقض به عهد الذمي ويقتل به اذا قلنا بذلك على وجهين
احدهما ينتقض بمطلق السب لئبيناو القدح في ديننا اذا اظهروه وان
كانوا يعتقدون ذلك ديننا وهذا قول اكثرهم والثاني انهم ان ذكروه
باعتقادهم فيه دينهم انه ليس برسول والقرآن ليس بكلام الله فهو
كأظهارهم قولهم في المسيح ومعتقدهم في التثليث قالوا وهذا لا ينتقض العهد
بلا تردد بل يعزرون على اظهاره . واما ما ذكروه بما لا يعتقدونه ديننا
كالظن في نسيبه فهو الذي قيل فيه ينتقض العهد وهذا اختيار الصيدلاني
وابي المعالي وغيرهما وحجة من فرق بين ما يعتقدونه فيه ديننا وما لا يعتقدونه
كما اختاره بعض المالكية وبعض الشافعية انهم قد اقرروا على دينهم الذي
يعتقدونه لكن منعوا من اظهاره فاذا اظهروه كان كما لو اظهروا سالر المناكير
التي هي من دينهم كالخمر والخنزير والصليب ورفع الصوت بكتابهم ونحو
ذلك وهذا انما يستحقون عليه العقوبة والنكال بما دون القتل . يؤيد ذلك
ان اظهار معتقدهم في الرسول ليس باعظم من اظهار معتقدهم في الله وقد علم
هو لاه ان اظهار معتقدهم لا يوجب القتل واستبعدوا ان ينتقض عهدهم
باظهار معتقدهم اذا لم يكن مذكورا في الشرط وهذا بخلاف ما اذا سبوه بما
لا يعتقدونه ديننا فانهم نقرهم على ذلك ظاهرا ولا باطنا وليس هو من دينهم
فصار بمنزلة الزنا والسرقه وقطع الطريق وهذا القول مقارب لقول الكوفيين
وقد ظن من سلكه انه خاص بذلك من مؤالهم وليس الامر كما اعتقده

فان الادلة التي ذكرناها من الكتاب والسنة والاجماع والاشياء كلها تدل
على السب بما يعتقد فيه ديناً ومالاً يعتقد فيه ديناً وان مطلق السب هو
القتل ومن تأمل كل دليل بانفراده لم يخف عليه انها جميعاً تدل على السب
المعتقد ديناً كما تدل على السب الذي لا يعتقد ديناً ومنها ما هو نص
في السب الذي يعتقد ديناً بل اكثرها كذلك فان الذين كانوا يعجونه من
الكفار الذين اهدر دماءهم لم يكونوا يعجونه الا بما يعتقدونه ديناً مثل
نسبه الى الكذب والسرور ذم دينه ومن اتبعه وتغير الناس عنه الى غير
ذلك من الامور فاما الطعن في نسبه او خلقه او خلقه او امانه
او وفائه او صدقه في غير دعوى الرسالة فلم يكن اسد تعرض
لذلك في غالب الامور ولا يمكن من ذلك ولا يصدق احد في
ذلك لا مسلم ولا كافر لظهور كذبه وقد تقدم ذلك فلا حاجة الى
اعادته ثم نقول هنا الفرق متناهية من وجوه (احدها) ان الذي
لو اظهر لمة الرسول او تقييده او الداء عليه بالخط وبعنه والعذاب ونحو
ذلك فان قيل ليس من السب الذي يقتضيه الهدى كان هذا قولاً لا مراً ودا
مستجافاً من لمن شخصاً وقبحه لم يبق من سبه غاية وفي الصحيحين عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن المؤمن كقتله وعلوم ان هذا الشد
من الطعن في خلقه وامانه او وفائه وان قيل هو سب له فقد علم ان من
الكفار من يعتقد ذلك ديناً يرى انه من قربانه كتقرب المسلم بلعن مسيلة
والاسود العتي (الوجه الثاني) انه على القول بالفرق المذكور اذا سبه

بيان الطعن في نسبه او خلقه او خلقه او وفائه او صدقه صلى الله عليه وسلم

عالم يعتقد ديناً مثل الطعن في نسبه او خلقه او خلقه ونحو ذلك فمن اين
يتقضى صده ويحل دمه ومعلوم انه قد اقر على ما هو اعظم من ذلك من
الطعن في دينه الذي هو اعظم من الطعن في نسبه ومن الكفر به الذي
هو اعظم الذنوب ومن سب الله بقوله ان له صاحبة وولداً وانه ثلاث
ثلاثة فانه لا ضرر يلحق الامة في دينها باظهار ما لا يعتقد صحتته من السب الا ويحتمل
باظهار ما كفر به اعظم من ذلك فاذا اقر على اعظم السيئ ضرراً فاقرار
على ادناها ضرراً اولى . نعم بينها من الفرق انه اذا طعن في نسبه او خلقه
فانه يقر لنا بانه كاذب او اهل دينه يعتقدون انه كاذب آثم بخلاف السب
الذي يعتقد ديناً فانه واهل دينه متفقون على انه ليس بكاذب فيه ولا آثم
فيعود الامر الى انه قال كلمة آثم بها عندهم وعندنا لكن في حق من لا جرمة له
عنده بل مثاله عنده ان يقذف الرجل مسيلة او العنسي او يتسبه الى انه كان
اسود او انه كان دعياً او كان يسرق او كان قومه يستخفون به ونحو ذلك
من الواقعة في عرضه بغير حق ومعلوم ان هذا لا يوجب القتل ولا يوجب
الجلد ايضا فان العرض يتبع الدم فمن لم يصم دمه لم يضمن عرضه فلو لم يجب
قتل الذي اذا سب الرسول لكونه قد قدح في ديننا لم يجب قتله بشئ من
السب ايضا فان خطب ذلك يسيراً . يبين ذلك ان المسلم انما قتل اذا
سبه بالقذف ونحوه لان القدح في نسبه قدح في نبوته فاذا كنا باظهار
القدح في النبوة لا تقتل الذي فان لا نقبله باظهار القدح بما قدح
في النبوة اولى اذا لم ياتل اضعف من المقاصد وهذا البحث اذا حقق اضطر

المنازع الى احد الاصلين اماموافقة من قال من اهل الرأي لا يقتض
من السب واما موافقة الله تعالى ان العهد يقتضي بكل سب واما الذي بين
سب وسب في انقض العهد واستحلال الله من قتلها ثم انه اذا فرق لم يوجب
الاجاب القتل ولا نقض العهد بذلك اصله من ادعى وجوب القتل بذلك
وحده لم يمكنه ان يقيم عليه دليلا والثالث ما اذا لم تقتلهم باظهار ما يعتقدونه
دينا لم يمكن ان تقتلهم باظهار شيء من السب فانه ما من احد منهم يظهر شيئا
من ذلك الا ويمكنه ان يقول اني معتقد لذلك متدين به وان كان طعنا
في النسب كما يدنون بالقدح في عيسى واما عليهما السلام ويقولون على
مرهم بهتانا عظيما ثم انهم فيما بينهم قد يختلفون في اشياء من انواع السب هل
هي صحيحة عندهم او باطلة وهم قوم بهت ضالون فلا يشاؤون ان يأتوا بهتان
ونوع من الضلال الذي لارا داللقوب منه ثم يقولون هو معتقدا الا فعلوه
فحينئذ لا يقتلون حتى يثبت انهم لا يعتقدونه دينا وهذا القدر هو محل
اختلاف وبعضه لا يعلم الا من جهتهم وقول بعضهم في بعض غير مقبول
ونحن وان كنا نعرف اكثر عقائدهم فما نحن في صدورهم اكبر وتجد الكفر
والبدع منهم غير مستكر فهذا الفرق منقضاء الى حتم القتل بسب الرسول
وهو امر ي قول اهل الرأي ومستندهم ما ابداه هو لا موقد قد منا الجواب
عن ذلك وبيننا انما اقررناهم على اخفاء دينهم لا على اظهار باطل قولهم والمجاهرة
بالطعن في ديننا وان كانوا يستحلون ذلك فان المعاهدة على تركه صيرته
جراما في دينهم كالمعاهدة على الكف عن دماءنا واموالنا وديننا ان المجاهرة

يكلم الكفر في دار الاسلام كالبهاة بضرب السيف بل اشد على ان الكفر
 ام من السب فقد يكون الرجل كافرا ولا يسب وهذا هو سر المسئلة فلا بد من
 بسطه . فنقول التكلم في تمثيل سب رسول الله صلى الله عليه وسلم و ذكر
 صفته ذلك مما يشغل على القلب واللسان ونحن نتعاطى ان تنفيه بذلك ذاكرين
 لكن للاحتياج الى الكلام في حكم ذلك نحن نعرض الكلام في انواع السب
 مطلقا من غير تعيين والتقية باخذ حظه من ذلك . فنقول السب نوعان .
 دعاء وخبر . اما الدعاء فمثل ان يقول القائل لغيره لعنه الله او قبحه الله
 او اخزاه الله او لا رحمه الله او لا رضى الله عنه او قطع الله دابره فهذا
 وامثاله سب للانبياء وغيرهم وكذلك لو قال عن نبي لا صلى الله عليه
 او لا سلم او لا رفع الله ذكره او محاماه اسمه ونحو ذلك من الدعاء عليه بما
 فيه ضرر عليه في الدنيا او في الدين او في الآخرة فهذا كله اذا قصد من
 مسلم او معاهد فهو سب فاما المسلم فيقتل به بكل حال . واما الذي يقتل
 بذلك اذا اظهره فاما ان اظهر الدعاء للنبي واطن الدعاء عليه ابطانا
 يعرف من لحن القول يفهمه بعض الناس دون البعض مثل قوله السلام
 عليكم اذا اخرجته مخرج التهمة واظهر انه يقول السلام فقيه قولان . احدهما
 انه من السب الذي يقتل به وانما كان عفو النبي صلى الله عليه وسلم عن اليهود
 الذين حيوه بذلك حال ضعف الاسلام بالبقاء عليه لما كان مأمورا بالعفو
 عنهم والصبر على اذاهم وهذا قول طائفة من المالكية والشافعية والحنبلية
 مثل القاضي عبد الوهاب والقاضي ابي يعلى و ابي اسحاق الشيرازي

وأي الوفاء ابن عقيل وغيرهم ومن ذهب إلى أن هذا سب متعقل لم يعلم
 أن هؤلاء كانوا أهل عهد وهذا قول ساقط لأننا قد بينا فيما تقدم أن اليهود
 الذين بالمدينة كانوا معاهد بنين وقال آخرون كان الحق له وله أن يغفوعتهم
 فاما بعد فلا غفوة والقول الثاني أنه ليس من السب الذي ينقض العهد
 لأنهم لم يظهروا السب ولم يجهروا به وإنما اظهروا التحية والسلام لفظا وحالا
 وحذفوا اللام حذفا خفيا ينظر له بعض السامعين وقد لا يفتن له
 إلا كثيرون ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم إن اليهود إذا سلموا فاما يقول أحدهم
 السام عليكم فقولوا وعليكم فجعل هذا شرعا باقيا في حياته وبعد موته حتى صارت
 السنة أن يقال للذي إذا سلم وعليكم أو عليكم وكذلك إذا سلم عليهم اليهودي
 قال أتدرون ما قال إنما قال السام عليكم ولو كان هذا من السب الذي
 هو سب لو جبان يشرع عقوبة اليهودي إذا سمع منه ذلك ولو بالجلد فلما
 لم يشرع ذلك علم أنه لا يجوز ما أخذتم بذلك وقد أخبر الله عنهم
 بقوله تعالى وإذا جاءوك حيوك بما يحبك به الله ويقولون في أنفسهم
 لولا بعد بنا الله بما نقول حسبه جهنم يصلونها فبئس المصير فبجعل عذاب
 الآخرة حسبه بدل على أنه لم يشرع على ذلك عذابا في الدنيا وهذا
 لو أنهم قد قرروا على ذلك لقالوا إنما قلنا السلام وإنما السمع بخطي وأتم
 تقولون علينا فكانوا في هذا مثل المنافقين الذين يظهرون الإسلام
 ويعرفون في لحن القول ويعرفون بسيماهم فانه لا يمكن عقوبتهم بالعن
 والسيما فان موجبات العقوبات لا بد أن تكون ظاهرة فالظهور الذي يشترك

فيه الناس وهذا القدر وان كان كفرا من المسلم فائنا يكون تقضا للعهد اذا
 اظهره الذمي واتيائه به على هذا الوجه غاية ما يكون من الكتمان والاختفاء
 ونحن لا نناقضهم على ما يسيرونه ويخفونه من السب وغيره وهذا قول
 جماعات من العلماء من المتقدمين ومن اصحابنا والمالكين وغيرهم . ومن
 اجاز هذا القول ممن زعم ان هذا دعاء بالسام وهو الموت على اصح القولين
 او دعاء بالسامة وملال الذين قالوا ان الموت محتم على الخليفة قالوا وهذا
 تعريض بالاذى لا بالسب وهذا القول ضعيف فان الدعاء على الرسول
 والمؤمنين بالموت وترك الدين من ابلغ السب كما ان الدعاء بالحياة والمافية
 والصحة والثبات على الدين من ابلغ الكرامة . النوع الثاني . الخبر فكلما
 عد . الناس شتما او سبا او نقصا فانه يجب به القتل كما تقدم فان الكفر ليس
 مستلزما للسب وقد يكون الرجل كافرا ليس بساب والناس يعلمون علماء عاما
 ان الرجل قد يبغض الرجل ويعتقد فيه العقيدة القبيحة ولا يسهو وقد
 يضمر الى ذلك مسبة وان كانت المسبة مطابقة للمعتقد فليس كلما يحتمل عقدا
 يحتمل قول ولا ما يحتمل ان يقال سرا يحتمل ان يقال جهرا والكلمة الواحدة
 تكون في حال .ها وفي حال ليست بسب فعلم ان هذا يختلف باختلاف الاقوال
 والاحوال واذا لم يكن للسب حد معروف في اللغة ولا في الشرع فالمرجع
 فيه الى عرف الناس فما كان في العرف سبا للنبي فهو الذي يجب ان تنزل
 عليه كلام الصحابة والعلماء والافلا ونحن نذكر من ذلك اقساماء فنقول .
 لاشك ان اظهار التنقص والاستهانة عند المسلمين سب كالتسمية باسم

الحمار أو الكلب أو وصفه بالمسكنة والحزى والمهانة أو الأخبار ~~بأنه~~ العذاب
 وإن عليه آثام الخلاق ونحو ذلك وكذا لك اظهار التكذيب ~~على~~ ~~نحو~~
 الطعن في المكذب مثل وصفه بأنه ساحر خادع محتال وأنه يضر من أتبعه
 وإن ما جاء به كله زور وباطل ونحو ذلك فإن نظم ذلك شعرا كانت
 ابلغ في الشتم فإن الشعر يحفظ ويروى وهو الهجاء وربما يؤثر في نفوس
 كثيرة مع العلم بطلانه أكثر من تأثير البراهين فإن غني به بين ملا من
 الناس فهو الذي قد تفاقم امره. وأما من أخبر عن معتقده بغير طعن فيه مثل أن
 يقول أنا لست متبعه أو لست مصدقه أو لا أحبه أو لا أرضي دينه ونحو ذلك
 فإنما أخبر عن اعتقاده أو إرادته لم يتضمن انتقاصا لان عدم التصديق والحب
 قد يصدر عن الجهل والعناد والحسد والكبر وتقليد الأسلاف والفتن الدين
 أكثر مما يصدر عن العلم بصفات النبي خلاف ما إذا قال من كان ومن هو
 رأى كذا وكذا ونحو ذلك وإذا قال لم يكن رسولا ولا نبيا ولم ينزل عليه شيء ونحو
 ذلك فهو تكذيب صريح وكل تكذيب فقد تضمن نسبته إلى الكذب ووصفه
 بأنه كذاب لكن بين قوله ليس بنبي وقوله هو كذاب فرق من حيث أن
 هذا إنما تضمن التكذيب بواسطة علمنا أنه كان يقول أني رسول الله وليس
 من نفي عن ضيقه بعض صفاته تقيا مجردا كمن نفاها عنه ناسبا له الكذب
 في دعواه والمعنى الواحد قد يؤدي عبارات بعضها بعد سبها بعضها لا بعد
 سبها وقد ذكرنا أن الإمام أحمد نص على أن من قال للوذن كذبت فهو شاتم
 وذلك لأن ابتداءه بذلك للوذن معلنا بذلك بحيث يسمعه المسلمون طاعنا

الصارم المسلول

في دينهم مكذب باللامعة في عهد يثربا بالوحدانية والرسالة لا ريب انه شتم فان قيل
 في الحديث الصحيح الذي يرويه الرسول عن الله تبارك وتعالى انه
 قال شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك وكذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك فلما
 شتمه بما في قوله الى اتخذت ولدا واما تكذيبه اياي فقوله لن يعبدني
 كما بدأني فقد فرق بين التكذيب والشتم فيقال قوله لن يعبدني كما بدأني
 يفارق قول اليهودي للوذن كذبت من وجهين احدهما انه لم يصرح
 بنسبته الى الكذب ونحن لم نقل ان كل تكذيب شتم اذ لو قيل ذلك لكان
 كل كافر شائما وانما قيل ان الاعلان بمقابلة داعي الحق بقوله كذبت سب للامة
 وشتم لها في اعتقاد النبوة وهو سب للنبوة كما ان الذين هجوا من اتباع النبي صلى الله عليه
 وسلم على اتباعهم اياه كانوا سايين للنبي صلى الله عليه وسلم مثل شعربت مروان وشعر
 كعب بن زهير وغيرهما واما قول الكافر لن يعبدني كما بدأني فانه نفي لمضمون خبر الله
 بمنزلة سائر انواع الكفر الثاني ان الكافر المكذب بالبعث لا يقول ان الله
 اخبرانه سيعيدني ولا يقول ان هذا الكلام تكذيب لله وان كان تكذيبا
 بخلاف القائل للرسول او لمن صدق الرسول كذبت فانه مقربان هذا طعن
 على المكذب وعيب له وانتقاص به وهذا ظاهر وكل كلام تقدم ذكره في
 المسئلة الاولى من نظم ونحوه وعد النبي صلى الله عليه وسلم سباحتي رتب
 على قائله حكم الساب فانه سب ايضا وكذا ما كان في معناه وقد تقدم ذكر
 ذلك والكلام على اعيان الكلمات لا ينحصر وان جماع ذلك ان ما يعرف الناس
 انه سب فهو سب وقد يختلف ذلك باختلاف الاحوال والاصطلاحات

والعادات وكيفية الكلام ونحو ذلك وما اشبه فيه الامر الحق بنظيره
وشبهه والله سبحانه اعلم

فصل

وكل ما كان من الذمي سبا ينقض عهده ويوجب قتله فان ثوبه منه لا تقبل على
ما تقدم هذا هو الذي عليه عامة اهل العلم من اصحابنا وغيرهم وقد تقدم
عن الشيخ ابي محمد المقدسي رضي الله عنه انه قال ان الذمي اذا سب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم اسلم سقط عنه القتل وانه اذا قذفه ثم اسلم فني سقوط القتل
منه روايتان وينبغي ان يبنى كلامه على انه ان سبه بما يعتقده فيه دين سقط عنه
القتل باسلامه كاللعن والتقييع ونحوه وان سبه بما لا يعتقده فيه كالقذف
لم يسقط عنه لان ما يعتقده فيه كفر محض سقط حده بالاسلام باطنا فيجب
ان يسقط ظاهرا ايضا لان سقوط الاصل الذي هو الاعتقاد يستتبع سقوط
فروعه واما ما لا يعتقده فهو فرية يعلم هو انها فرية فهي بمنزلة سائر حقوق
الآدميين وان حمل الكلام على ظاهره في انه يستثنى القذف فقط من
بين سائر انواع السب فيمكن ان يوجه بان قذف غيره لما نلظ بان جعل
على صاحبه الحد الموقت وهو ثمانون بخلاف غيره من انواع السب فان
حقوبته التعزير المفوض الى اجتهاد ذي السلطان كذلك يفرق في حقه
بين القذف وغيره فيجعل على قاذفه الحد مطلقا وهو القتل وان اسلم ويده
عن الساب الحد اذا تاب لكن هذا الفرق ليس بمرضى فان قذفه انما
اوجب القتل ونقض العهد لما قدح في نسبه وكان ذلك قدحاً في نبوته

فصل في كل ما كان من الذمي سبا ينقض عهده ويوجب قتله

فصل في المصارم المسلول

وهذا معنى يستوي فيه السب بالقذف وبغيره من انواع الاكاذيب بل قد يوصف من الافعال او الاقوال المنكرة بما يلحق بالوصف شيئا وخصايصة اعظم من هذا وانما فرق في حق غيره بين القذف وبغيره لانه لا يمكن تكذيب القاذف به كما يمكن تكذيب غيره فصار العار به اشد . وهنا كلمات السب القادحة في النبوة سواء في العلم بطلانها ظهورا وخفاء فان العلم بكذب القاذف كالمعلم بكذب الناسب له الى منكر من القول وزور لا فرق بينهما وبالجملته فالمنصوص عن الامام احمد وعامة اصحابه وسائر اهل العلم انه لا فرق في هذا الباب بين السب بالقذف وبغيره بل من قال انه ينقض عهده ويقتله لم يفرق بين القذف وبغيره ومن قال يسقط عنه القتل باسلامه لم يفرق بين القذف وبغيره ومن فرق من الفقهاء بين ما يعتقد وما لا يعتقد فانما فرق في انتقاض العهد لا في سقوط القتل عنه بالاسلام لكن هو يصلح ان يكون معاضد القول الشيخ ابي محمد لانه فرق بين النوصين في الجملة واما الامام احمد وسائر العلماء المتقدمين فانما خلا فهد في السب مطلقا وليس في شيء من كلام الامام احمد وعنه الله عنه تعرض للقذف لخصوصه وانما ذكره اصحابه في القذف لانهم تكلموا في احكام القذف مطلقا فذكروا هذا النوع من القذف انه موجب للقتل وانه لا يسقط القتل بالتوبة لنص الامام علي ان السب الذي هو احد من القذف موجب للقتل لا يستتاب صاحبه ثم منهم من ذكر المسئلة بلفظ السب كما هي في لفظ احمد وبغيره ومنهم من ذكرها بلفظ القذف لان

الباب باب القذف فكان ذكرها بالاسم الخاص اظهر تأنيديا في الفرق بين هذا القذف وغيره ثم عطل الجميع وادلتهم بتمام انواع السب بل في غير القذف انص منها في القذف وانما تدل على القذف بطريق العموم او بطريق القياس والدليل يوافق ما ذكره الجمهور من التسوية كما تقدم ذكره نفيا واثباتا ولا حاجة الى الاطناب هنا فان من سلم ان جميع انواع السب من القذف وغيره ينقض العهد ويوجب القتل ثم فرق بين بعضها وبعض في السقوط بالاسلام فقد ابعد جدا لان السب لو كان بمنزلة الكفر عنده لم ينقض العهد ولو جب قتل الذمي واذا لم يكن بمنزلة الكفر فاسلامه امان يسقط الكفر فقط او يسقط الكفر وغيره من الجناية على عرض الرسول فاما اسقاطه لبعض الجنایات دون بعض مع استوائها في مقدار العقوبة فلا يبين له وجه محقق والاحتجاج بان الاسلام يسقط عقوبة من سب الله فاسقاطه عقوبة من سب النبي اولى ان صح فانما يدل على ان الاسلام يسقط عقوبة الساب مطلقا قذفا كان السب لو غير قذف ونحن في هذا المقام لا نتكلم الا في التسوية بين انواع السب لا في صحة هذه الحجة وفسادها اذ قد تقدم التنبيه على ضعفها وذلك لان سب النبي ان جعل بمنزلة سب الله مطلقا وقيل بالسقوط في الاصل فيجب ان يقال بالسقوط في الفرع وان جعل بمنزلة سب الخلق او جعل موجبا للقتل حدا لله او سوى بين السبين في عدم السقوط ونحو ذلك من المآخذ التي تقدم ذكرها فلا فرق في هذا الباب بين القذف وغيره في السقوط بالاسلام فان الذمي لو قذف مسلما

او ذميا او شتمه بغير القذف ثم اسلم لم يسقط عنه التعزير المستحق بالسب كما
لا يسقط الحد المستحق بالقذف فلم انها سواء في الثبوت والسقوط وانما
يختلفان في مقدار العقوبة بالنسبة الى غير النبي اما بالنسبة الى النبي فعقوبتها
سواء فلا فرق بينها بالنسبة اليه البتة واذ قد ذكرنا حكم الساب للرسول صلى الله
عليه وسلم فنردفه بما هو من جنسه بما قد تقدم في الادلة المذكورة باصل حكمه
فان ذلك من تمام الكلام في هذه المسئلة على ما لا يخفى وقصده فصولا

فصل

فمين سب الله تعالى فان كان مسلما وجب قتله بالاجماع لانه بذلك كافر مرتد
واسوا من الكافر فان الكافر يعظم الرب ويعتقد ان ما هو عليه من الدين
الباطل ليس باستهزاء بالله ولا مسبة له ثم اختلف اصحابنا وغيرهم في قبول
توبته بمعنى انه هل يستتاب كالمرتد ويسقط عنه القتل اذا اظهر التوبة من
ذلك بعد رفعه الى السلطان وثبوت الحد عليه على قولين احدهما انه
بمنزلة ساب الرسول فيه الروايتان في ساب الرسول هذه طريقة ابي
الخطاب واكثر من احتذى حذوه من المتأخرين وهو الذي يدل
عليه كلام الامام احمد حيث قال كل من ذكر شيئا يعرض بذلك للرب
تبارك وتعالى فعليه القتل مسلما كان او كافرا وهذا مذهب اهل المدينة
فاطلق وجوب القتل عليه ولم يذكر استتابته وذكر انه قول اهل المدينة
ومن وجب عليه القتل يسقط بالتوبة وقول اهل المدينة المشهور انه
لا يسقط القتل بتوبته ولو لم يرد هذا لم يخصه باهل المدينة فان الناس

فمين سب الله تعالى

يجمعون على ان من سب الله تعالى من المسلمين يقتل وانما اختلفوا في توبته
 فلما اخذ بقول اهل المدينة في المسلم كما اخذ بقوله في الذي علم القصد
 محل الخلاف باظهار التوبة بعد القدرة عليه كما ذكرناه في سب الرسول
 واما الرواية الثانية فان عبد الله قال مثل ابي عن رجل قال يا ابن
 كذا او كذا انت ومن خلقك قال ابي هذا امر تد عن الاسلام . قلت .
 لا بني تضرب عنقه قال نعم تضرب عنقه فجمله من المرتد . والرواية الاولى
 قول الليث بن سعد وقول مالك وروى ابن القاسم عنه قال من سب الله
 تعالى من المسلمين قتل ولم يستب الا ان يكون اقترى على الله بارتداده
 الى دينه وان به واظهره فيستتاب وان لم يظهره لم يستب وهذا قول
 ابن القاسم ومطرف وعبد الملك وجاهير المالكية والثاني انه يستتاب
 وتقبل توبته بمنزلة المرتد المحض وهذا قول القاضي ابي يعلى والشريف
 ابي جعفر وابي علي بن البناء وابن عقيل مع قوله ان من سب الرسول
 لا يستتاب وهذا قول طائفة من المدنيين منهم محمد بن مسلمة والخزومي
 وابن ابي حازم قالوا لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب وكذا لك اليهودي
 والنصراني فان تابوا قبل منهم وان لم يتوبوا قتلوا ولا بد من الاستتابة
 وذلك كله كالردة وهو الذي ذكره العراقيون من المالكية وكذلك
 ذكر اصحاب الشافعي رضي الله عنه قالوا سب الله ردة فاذا تاب قبلت
 توبته وفرقوا بينه وبين سب الرسول على احد الوجهين وهذا مذهب الامام
 ابي حنيفة ايضا . واما من استتاب الساب لله ورسوله فما أخذه ان ذلك

في الصارم المسلول

من انواع الردة ومن فرق بين سب الله وسب الرسول قالوا سب الله تعالى كفر محض وهو حق فهو توبة من لم يصدر منه الا مجرد الكفر الاصل
او الطارئ مقبولة مستقلة للقنل بالاجماع ويدل على ذلك ان الصارم
يسبون الله بقولهم هو ثالث ثلاثة ويقولون ان له ولدا كما اخبر النبي صلى الله
عليه وسلم عن الله عز وجل انه قال شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك
وكذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك فاما شتمه اياي فقلوه ان لي ولدا وانا
الاحد الصمد وقال سبحانه لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة الى
قوله افلا يتوبون الى الله ويستغفرونه وهو سبحانه قد علم منه انه يسقط
حقه عن الثائب فان الرجل لو اتى من الكفر والمعاصي بملا الارض ثم تاب
تاب الله عليه وهو سبحانه لا يلحقه بالسب غصاصة ولا مرة وانما يعود
ضرر السب على قائله وحرمة في قلوب العباد اعظم من ان يبتكها جرأة
الساب وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الرسول فان السب هناك قد
نعلق به حق آدمي والعقوبة الواجبة لآدمي لا تسقط بالتوبة والرسول
يلحقه المرة والغصاصة بالسب فلا يقوم حرمة ولا تثبت في القلوب مكانته
الا باصطلاح سابه لما ان هجوه وشتمه ينقص من حرمة عند كثير من
الناس ويقدر في مكانه في قلوب كثيرة فان لم يحفظ هذا الحى بعقوبة
المنتك والافضى الامر الى الفساد وهذا الفرق يتوجه بالظر الى ان حد
سب الرسول حق لآدمي كما يذكره كثير من الاصحاب وبالظر الى انه
حق لله ايضا فان ما اشركه من حرمة الله لا ينجبر الا باقامة الحد فاشبه الزاني

الفرق بين سب الله تعالى وسب النبي صلى الله عليه وسلم

والسارق والشارب اذا تابوا بعد القدرة عليهم وايضا فان سب الله ليس له داع عقلي في الغالب واكثر ما هو سب في نفس الامر انما يصدر عن اعتقاده وتدين يراد به التعظيم لا السب ولا يقصد السب حقيقة الاهانة لعله ان ذلك لا يؤثر بخلاف سب الرسول فانه في الغالب انما يقصد به الاهانة والاستخفاف والدواعي الى ذلك متوفرة من كل كافر ومنافق نصار من جنس الجرائم التي تدعو اليها الطباع فان حدودها لا تسقط بالتوبة بخلاف الجرائم التي لا داعي اليها ونكتة هذا الفرق ان خصوص سب الله تعالى ليس اليه داع غالب الاوقات فيندرج في عموم الكفر بخلاف سب الرسول فان لخصوصه دواعي متوفرة فناسب ان يشرع لخصوصه حد والحد المشروع لخصوصه لا يسقط بالتوبة كسائر الحدود فلما اشتمل سب الرسول على خصائص من جهة توفر الدواعي اليه وحرص اعداء الله عليه وان الحرمة تنتهك به انتهاك الحرمات بانتهاكها وان فيه حقا لمخلوق تحتست عقوبته لانه اغاظ اثما من سب الله بل لان مفسدته لا تحسم الا بتحتم القتل الا ترى انه لا ريب ان الكفر والردة اعظم اثما من الزنا والسرقه وقطع الطريق وشرب الخمر ثم الكافر والمرئذ اذا تابا بعد القدرة عليها سقطت عقوبتهما ولو تاب اولئك الفساق بعد القدرة لم تسقط عقوبتهم مع ان الكفر اعظم من الفسق ولم يدل ذلك على ان الفاسق اعظم اثما من الكافر فمن اخذ تحتم العقوبة وسقوطها من كبر الذنب وصغره فقد نأى عن مسالك الفقه والحكمة ويوضح ذلك اننا نقر الكفار بالذمة على اعظم الذنوب ولا نقر واحد منهم

ولا بين غيرهم دلي زنا ولا سيرة ولا كبير من المعاصي الموجبة للحدود
وقد عاقب الله قومهم بل من العقوبة بما لم يعاقبه بشرا في زمنهم لاجل الفاحشة
والارض مملوءة من المشركين وهم في عافية وقد دفن رجل قتل رجلا على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم مرات والارض تلفظه في كل ذلك فقال
النبي صلى الله عليه وسلم اني الارض لتقبل من هو شر منه ولكن الله اراكم
هذا المعتبروا ولهذا يعاقب الفاسق الملى من المجر والاعراض والجلد وغير
ذلك بما لا يعاقب به الكافر الذي مع ان ذلك احسن حالا عند الله وعندنا
من الكافر فقد رأيت العقوبات المقدورة المشروعة تتعم حيث تؤخر
عقوبة ما هو اشد منها وسبب ذلك ان الدنيا في الاصل ليست دار الجزاء
وانما الجزاء يوم الدين يميز الله العباد باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ان
ينزل الله سبحانه من العقاب ويشرع من الحدود ويقدار ما يزجر النفوس
عما فيه فساد عام لا يخص فاعله او ما يطره الفاعل من خطيئته او لتغليظ الجرم
او لما يشاء سبحانه فالخطيئة اذا خيف ان يتعدى ضررها فاعلها لم تحسم مادتها
الا بعقوبة فاعلها فلما كان الكفر والردة اذا قبلت التوبة منه بعد التقدرة
لم تترتب على ذلك مفسدة تتعدى التائب وجب قبول التوبة لان احدا
لا يريد ان يكفر او يرتد ثم اذا اخذ اثار التوبة لعلمه ان ذلك لا يحصل مقصوده
بخلاف اهل الفسوق فانه اذا سلمت العقوبة عنهم بالتوبة كان ذلك فتحا للباب
الفسوق فان الرجل يعمل ما اشتى ثم اذا اخذ قال اني تائب وقد حصل مقصوده
من الشهوة التي اقضاها فكذلك سب الله هو اعظم من سب الرسول لكن

لا يخاف ان النفوس تسرع الى ذلك اذا استيب فاعله وعرفه على السيف
فانه لا يقصد رغباً الا عن اعتقاد وليس لخلق اعتقاد يبعثهم على اظهار السب
فه تعالى واكثر ما يكون ضجراً او برماً وسفها وروعة السيف والاستتابة
تكف عن ذلك بخلاف اظهار سب الرسول فان هناك دواع متعددة
تبث عليه متى علم صاحبها انه اذا اظهر التوبة كف عنه لم يزع ذلك عن
مقصوده * ومما يدل على الفرق من جهة السنة ان المشركين كانوا يسبون الله
بانواع السب ثم لم يتوقف النبي صلى الله عليه وسلم في قبول اسلام احد منهم
ولا عهد بقتل واحد منهم بعينه وقد توقف في قبول توبة من سبه مثل
ابي سفيان وابن ابي امية وعهد بقتل من كان يسبه من الرجال والنساء مثل
الحويرث بن ثقيف والقينتين وخارية لبني عبد المطلب ومثل الرجال والنساء
الذين امر بقتلهم بعد الهجرة وقد تقدم الكلام على تحقيق الفرق عند من
يقول به بما هو ايسر من هذا في المسئلة الثالثة * وامامنا قال لا تقبل توبة من
سب الله سبحانه وتعالى كما لا تقبل توبة من سب الرسول فوجه ما تقدم
من عمر رضي الله تعالى عنه من التسوية بين سب الله وسب الانبياء في ايجاب القتل
ولم يامر بالاستتابة مع شهرة مذهبه في استتابة المرتد لكن قد ذكرنا عن ابن
عباس رضي الله عنه انه لا يستتاب لانه كذب النبي صلى الله عليه وسلم فيجعل
ذلك على السب الذي يتدين به * وايضاً فان السب ذنب منفرد عن الكفر
الذي يطابق الاعتقاد فان الكافر يتدين بكفره ويقول انه حق ويدعو
اليه وله عليه موافقون وليس من الكفار من يتدين بما يعتقد استخفاً

❦ الصارم السلوك ❦

وامتنعوا وسبوا الله وان كان في الحقيقة سباً كما انهم لا يقولون انهم ضلال
 جهال معذبون اعداء الله وان كانوا كذلك واما الساب فانه مظهر للتنقص
 والاستخفاف والاستهانة بالله متبهاً لحرمة انتهاكها كما يعلم هو من نفسه انه متبهاً
 مستخف مسنهيء ويعلم من نفسه انه قد قال عظيماً وان السموات والارض
 تكاد تنفطر من مقالته وتخر الجبال وان ذلك اعظم من كل كفر وهو يعلم
 ان ذلك كذب لو قال بلسانه اني كنت لا اعتقد وجود الصانع ولا عظيماً
 والآن قد رجعت عن ذلك علماً انه كاذب فانت فطرة الخلاق كلها
 مجبولة على الاعتراف بوجود الصانع وتعظيمه فلا شبهة تدعو الى هذا
 السب ولا شهوة له في ذلك بل هو مجرد سخريه وامتنعوا واستهانة وتمرد
 على رب العالمين تنبعث عن نفس شيطانية ممتلئة من الغضب او من سفه
 لا وقار لله عنده كصدد ورقطع الطريق والزنا عن الغضب والشهوة واذا
 كان كذلك وجب ان يكون للسب عقوبة تخصه حد امن الحدود وحينئذ
 فلا تسقط تلك العقوبة باظهار التوبة كسائر الحدود وما يبين ان السب
 قد رزأ على الكفر قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله
 فيسبوا الله عدوا بغير علم ومن المعلوم انهم كانوا مشركين مكذبين
 معادين لرسوله ثم نهى المسلمون ان يفعلوا ما يكون ذريعة الى سبهم الله
 فعلم ان سب الله اعظم عنده من ان يشرك به ويكذب رسوله ويعادي
 فلا بد له من عقوبة تخصه لما انتهكه من حرمة الله كسائر الحرمات
 التي تنهكها بالفعل واولى فلا يجوز ان يعاقب على ذلك بدون القتل

لان ذلك اعظم الجرائم فلا يقابل الا بابلغ العقوبات ويدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله الى آخرها فانها تدل على قتل من يؤذي الله كما تدل على قتل من يؤذي رسوله والا ذى المصلحة انما هو باللسان وقد تقدم تقرير هذا وايضاً فان اسقاط القتل عنه باظهار التوبة لا يرفع مفسدة السب لله تعالى فانه لا يشاء شأئ ان يفعل ذلك ثم اذا اخذ اظهر التوبة الا فعل كما في سائر الجرائم الفعلية وايضاً فانه لم ينتقل الى دين يريد المقام حتى يكون الا انتقال عنه تركا له وانما فعل جريمة لا تستد امر بل هي مثل الافعال الموجبة للعقوبات فتكون العقوبة على نفس تلك الجريمة الماضية ومثل هذا لا يستتاب عند من عاقب على ذنب مستمر من كفر او ردة وايضاً فان استتابة هذا توجب ان لا يقام حد على سب الله فانا نعلم ان ليس احد من الناس مصر على السب لله الذي يرى انه سب فان ذلك لا يدعوا اليه عقل ولا طبع وكل ما افضى الى تعطيل الحدود بالكلية كان باطلا ولما كان استتابة الفساق بالافعال يفضى الى تعطيل الحدود لم يشرع مع ان احدهم قد لا يتوب من ذلك لما يدعوه اليه طبعه وكذلك المستتاب من سب الرسول قد لا يتوب لما يستحله من سبه فاستتابة الساب لله الذي يسارع الى اظهار التوبة منه كل احد اولى ان لا يشرع اذا تضمن تعطيل الحد ووجب ان تفضى الافواه بهتك حرمة اسم الله والاستهزاء به وهذا كلام فقيه لكن يعارضه ان ما كان بهذه المثابة لا يحتاج الى تحقيق اقامة الحد ويكفي تعريض قائله للقتل حتى يتوب ولم ينصر الا اول ان

يقول تحقيق اقامة الحد على الساب في ليس لمجرد زجر الطباع عما تهواه بل
تعظيماً لله واجلالاً لآله كره واعلاء لكلمته وضبطاً للنفوس ان تتسرع الى
الاستهانة بجهنمية وتقييد اللسان ان تنفوه بالانتقام من خلقه . وايضاً
فان حد سب المخلوق وقذفه لا يسقط باظهار التوبة فحد سب الخالق اولى
. وايضاً فحد الافعال الموجهة للعقوبة لا تسقط باظهار التوبة فكذلك حد
الاقوال بل شان الاقوال واثيرها اعظم وجماع الامر ان كل عقوبة وجبت
جزاء ونكالا على فعل او قول ماض فانها لا تسقط اذا اظهرت التوبة بعد
الرفع الى السلطان فسب الله اولى بذنابه ولا ينتقض هذا بنوبة الكافر والمترد
لان العقوبة هنا انما هي على الاعتقاد الحاضر في الحال المستصحب من الماضي
فلا يحصل تقضا لو جهين . احدها . ان عقوبة الساب لله ليست كذب
استصعبه واستدامه فانه بعد انتضاء السب لم يستصعبه ولم يستدامه وعقوبة
الكافر والمترد انما هي الكفر الذي هو مصر عليه مقيم على اعتقاده . الثاني .
ان الكافر انما يعاقب على اعتقاده هو الآن في قلبه وقوله وعمله دليل على ذلك
الاعتقاد حتى لو فرض انا علمنا ان كلمة الكفر التي قالها خرجت من غير اعتقاد
لموجبها لم نكفره بان يكون جاهلاً بيمينها او بخطاؤه غلط وسبق لسانه اليها
مع قصد خلافها ونحو ذلك والساب انما يعاقب على انتهاكه لحرمة الله واستخفافه
بحقه فيقتل وان علمنا انه لا يستحسن السب لله ولا يعتقد به دينا اذ ليس احد من
البشر يدعي بذلك ولا يتقضى هذا ايضا بترك الصلاة والزكاة ونحوهما فانهم
انما يعاقبون على دوام الترك لهذه الفرائض فاذا فعلوها زال الترك وان شئت

ان نقول اه الكافر والمزند وقا ركو الفرائض يعاقبون على ايمانهم الايمان
والفرائض بصني على دوام هذا العدم فاذا وجد الايمان والفرائض
احتسبت العقوبة لا تقطاع العدم وهو لاء يعاقبون على وجود الاقوال
والافعال الكثيرة لا على دوام وجودها فاذا وجدت مرة لم يرتفع ذلك
بالترك بعد ذلك وبالجملة فهذا القول له توجه وقوة وقد تقدم ان الردة
نوعان مجردة ومغلظة وبسطنا هذا القول فيما تقدم في المسئلة الثالثة
ولا خلاف في قبول التوبة فيما بينه وبين الله سبحانه وسقوط الاثم بالتوبة
النصوح وهو من الناس من سلك في سب الله تعالى مسلكا آخر وهو انه جعله
من باب الزنديق كاحد المسلمين الذين ذكرناهما في سب الرسول لانه
وجود السب منه مع اظهاره للاسلام دليل على خبث سريره لكن هذا
ضعيف فان الكلام هنا انه هو في سب لا يتدين به فاما السب الذي يتدين به
كالتثليث ودعوى الصاحبة والولد فحكمه حكم انواع الكفر وكذلك
المقالات المكفرة مثل مقالة الجهمية والقدرية وغيرهم من صنوف البدع
واذا قبلنا توبة من سب الله سبحانه فانه يؤدب ادبا وجيعا حتى يردعه
عن العود الى مثل ذلك هكذا ذكره بعض اصحابنا وهو قول اصحاب
مالك في كل مرتبة .

فصل

وان كان الساب لله ذميا فهو كما لو سب الرسول وقد تقدم نص الامام
احمد على ان من ذكر شيئا يعرض بذكر الرب سبحانه فانه يقتل سواء كان

فصل في بيان الساب لله اذا كان ذميا

مسلم او كافرا وكذ لك اصحابنا قالوا من ذكر الله او كتابه اود يته اورسوله
بسوء فجعلوا الحكم فيه واحدا وقالوا الخلاف في ذكر الله وفي ذكر النبي
سواء وكذ لك مذهب مالك واصحابه وكذ لك اصحاب الشافعي ذكروا لمن
سب الله اورسوله او كتابه من اهل الذمة حكما واحدا لكن هنا مسئلتان احدهما
ان سب الله تعالى على قسمين (احدهما) ان يسبه بما لا يتدين به مما هو استهانة
عند المتكلم وغيره مثل اللعن والتبجيل ونحوه فهذا هو السب الذي لا ريب
فيه (والثاني) ان يكون مما يتدين به ويعتقده تعظيما ولا يراه سبا
ولا انتقاصا مثل قول النصراني ان له ولدا او صاحبه ونحوه فهذا مما اختلف
فيه اذا اظهره الذي فقال القاضي وابن عقيل من اصحابنا ينتقض به العهد
كما ينتقض اذا اظهروا انتقادهم في النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقتضى
ما ذكره الشريف ابو جعفر وابو الخطاب وغيرهما فانهم ذكروا ان ما ينتقض
الايمان ينقض الذمة وبجي هذا عن طائفة من المالكية ووجه ذلك
انا عاهدناهم على ان لا يبايروا شيئا من الكفر وان كانوا يعتقدونه فتي اظهروا
مثل ذلك فقد آذوا الله ورسوله والمؤمنين بذلك وخالفوا العهد
فينتقض العهد بذلك كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم عن عمر
رضي الله عنه انه قال للنصراني الذي كذب بالقدر لان عدت الى مثل
ذلك لا ضرر بين عاقلك وقد تقدم ما نقرر ذلك والمنصوص عن مالك ان
من شتم الله من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفروا به قتل
ولم يستتب قال ابن الفاسم الا ان لم تطوعا فلم يجعل ما يتدين به الذي

سواء هذا قول عامة المالكية وهو مذهب الشافعي في كثير من المسائل هو
 منصوبه على (الام) في تحديد الامام ما يأخذه من اهل البيت
 ان لا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بما هو اهله ولا يعيبوا
 في دين الاسلام ولا يعيبوا من حكمه شيئا فان فعلوه فلا ذمة لهم ولا يأخذ
 عليهم ان لا يسموا المسلمين شركهم وقولهم في عزير وعيسى فان وجد وهم
 فعلوا بعد التقدم في عزير وعيسى اليهم فلقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها
 حدا لانهم قد اذن باقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون وهذا ظاهر
 كلام الامام احمد لانه سئل عن يهودي صر بمؤذن فقال له كذبت فقال
 يقتل لانه شتم فعل قتل بانه شتم فعلم ان ما يظهره من دينه الذي ليس
 به شتم ليس كذبا قال رضي الله عنه من ذكر شيئا يرضى بذكر الرب
 تعالى فعليه القتل مسلما كان او كافرا وهذا مذهب اهل المدينة واما
 مذهب اهل المدينة فيما هو سب عند القائل وذلك ان هذا القسم ليس
 من باب السب والشتم الذي يلحق بسب الله وسب النبي صلى الله عليه
 وسلم لان الكافر لا يقول هذا طعنا ولا عيبا وانما يعتقد تعظيما واجلالا
 وليس هو ولا احد من الخلق يتدين بسب الله تعالى بخلاف ما يقال في حق
 النبي صلى الله عليه وسلم من سوء فانه لا يقال الا طعنا وعيبا ذلك ان
 الكافر يدين بكثير من تعظيم الله وليس يتدين بشيء من تعظيم الرسول
 الا ترى انه اذا قال محمد (صلى الله عليه وسلم) ساحرا وشاعرا فهو
 يقول ان هذا نقص وعيب واذا قال ان المسيح او عزير ابن الله فليس

يقول ان هذا عيب ونقص وان كان هذا عيباً ونقصاً في الحقيقة و الفرق
بين قول يقصد به فائله العيب والنقص وقول لا يقصد به ذلك ولا يجوز
ان يجعل قولهم في الله كقولهم في الرسول بحيث يجعل الجميع نقضاً للعهد
اذ يفرق في الجميع بين ما يعتقدونه وبين ما لا يعتقدونه لان قولهم
في الرسول كله طعن في الدين وغضاضة على الاسلام واظهار لعداوة
المسلمين يقصدون به عيب الرسول ونقصه وليس مجرد قولهم الذي
يعتقدونه في الله مما يقصدون به عيب الله ونقصه . الا ترى ان قرىشا
كانت تقار النبي صلى الله عليه وسلم على ما كان يقوله من التوحيد
وعبادته الله وحده ولا يقارونه على عيب المهتم والعلم في دينهم وذم
آبائهم وقد نهى الله المسلمين ان يسبوا الاوثان لئلا يسبوا المشركون الله مع
كونهم لم يزالوا على الشرك فعلم ان محذور سب الله اخلاط من محذور
الكفر به فلا يجعل حكمها واحداً . المسئلة الثانية (١) في استتابة هذا
الذمي من هذا وقبول توبته اما القاضي وجهور اصحابه مثل الشريف
وابن البناء وابن عقيل ومن تبعهم فانهم يقبلون توبته ويسقطون عنه القتل بها
وهذا ظاهر على اصلهم فانهم يقبلون توبة المسلم اذا سب الله فتوبة الذمي اولى
وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي وعليه بدل عموم كلامه حيث قال في شروط
اهل الذمة وعلى ان احدا منكم ان ذكر محمد صلى الله عليه وسلم او كتاب الله
ودينه بما لا ينبغي فقد برئت منه ذمة الله ثم قال وايهم قال او فعل شيئا مما
وصفته نقضاً للعهد واسلم لم يقتل اذا كان قولاً الا انه لم يصرح بالحسب لله فقد

(١) اي من المسائل المذكورتين في ابتداء هذا الفصل ٢ المصحح يكون

يكون عنى اذا ذكر واما يعتقدونه و كذلك قال ابن القاسم وغيره من
 المالكية انه يقتل الا ان يسلم وقال ابن مسleme وابن ابي حازم والمخرومي انه
 لا يقتل حتى يستتاب فان تاب والا قتل والمنصوص عن مالك انه يقتل بولا
 يستتاب كما تقدم وهذا معنى قول احمد رضي الله عنه في احدى الروايتين
 قال في رواية حنبل من ذكر شيئا يعرض بذكر الرب فعليه القتل
 مسلما كان او كافرا وهذا مذهب اهل المدينة وظاهر هذه العبارة ان القتل
 لا يسقط عنه بالتوبة كما لا يسقط القتل عن المسلم بالتوبة فانه قال مثل هذه
 العبارة في شتم النبي صلى الله عليه وسلم في رواية حنبل ايضا قال كل من
 شتم النبي صلى الله عليه وسلم مسلما كان او كافرا فعليه القتل و كان حنبل
 يعرض عليه مسائل المدنين ويسأله عنها ثم ان اصحابنا فسر وا قوله في شتم
 النبي صلى الله عليه وسلم بانه لا يسقط عنه القتل بالتوبة مطلقا وقد تقدم
 توجيه ذلك وهذا مثله وهذا ظاهر اذا قلنا ان المسلم الذي يسب الله لا يسقط
 عنه القتل بالتوبة لان المأخذ عندنا ليس هو الزندقة فانه لو اظهر كفره غير
 السب استتبه وانما المأخذ ان يقتل عقوبة على ذلك وحده عليه مع كونه
 كافرا كما يقتل لسائر الافعال ويظهر الحكم في المسئلة بان يرتب هذا السب
 ثلاث مراتب المرتبة الاولى بان من شان الرب بما يتدين به وليس فيه
 سب له بين الاسلام الا انه سب عند الله تعالى مثل قول النصارى في عيسى
 ونحو ذلك فقد قال الله تعالى فيما يرويه عنه رسوله شتمنى ابن آدم وما ينبغي
 له ذلك ثم قال واما شتمه اياى فقوله انى اتخذت ولدا وانا الا احد الصمد

الذي لم يدع ولم اولى فهذا القسم حكمه حكم سائر انواع الكفر سميت شتما
او لم تسم وقد ذكرنا الخلاف في انتقاض العهد باظهار مثل هذا واذ قيل
بانتقاض العهد به فسقط القتل عنه بالاسلام متوجبه وهو في الجملة قول
الجمهور للمرتبة الثانية ان يذكر ما يتدين به وهو سب الله بن المسلمين ووطن
عليهم كقول اليهودي للمؤذن كذبت وكرد النصراني على عمرو بن عبد
الله وكالوعاب شيئا من احكام الله او كتابه ونحو ذلك فهذا حكمه حكم
سب الرسول في انتقاض العهد به وهذا القسم هو الذي عناه الفقهاء في
نواقض العهد حيث قالوا اذ ذكر الله او كتابه او رسوله او دينه بسوء
ولذلك اقتصر كثير منهم على قوله او ذكر كتاب الله او دينه او رسوله
بسوء واما سقوط القتل عنه بالاسلام فهو كسب الرسول الا ان في ذلك حقا
لا دمي فمن سلك ذلك المسلك في سب الرسول فرق بينه وبين هذا وهي
طريقة القاضي واكثر اصحابه ومن قتله لما في ذلك من الجناية على الاسلام
وانه يحارب الله ورسوله فانه يقتل بكل حال وهو مقتضى اكثر الادلة التي
تقدم ذكرها للمرتبة الثالثة ان يسبه بما لا يتدين به بل هو محرم في دينه
كما هو محرم في دين الله تعالى كاللعن والتقييع ونحو ذلك فهذا النوع لا يظهر
بينه وبين سب المسلم فرق بل ربما كان فيه اشد لانه يعتقد تحريم مثل هذا
الكلام في دينه كما يعتقد المسلمون تحريمه وقد عاهدناه على ان نقيم عليه
الحج فاما يعتقد تحريمه فاسلامه لم يجد دله اعتقاد التحريم بل هو فيه كالدعي
اذ اذني او قتل او سرق ثم اسلم سواء ثم هو مع ذلك مما يؤذي المسلمين

كسب الرسل على من يقاتل في سبب الله تعالى فاما لا تقبل توبة المسلم من سبب الله تعالى
 حتى لا يترك توبته التي اولى بخلاف الرسل فانه يستحق العتاب
 بجهده ولا يبعد من جميع مخالفته الذي يقر انه مخالفه وقد يكون من سبب
 الملوحة اولى بان لا يقطع عنه القتل من سبب الرسول ولهذا لم يذكر عن مالك
 نفسه ولا جده استثناء فحين سب الله تعالى كما ذكر عنها الاستثناء لمن سب
 الرسول وان كان كثير من اصحابها يرون الامر بالعكس وانما قصدوا هذا الضرب
 من السبب ولهذا امر تاتين المسلم والكافر فلا بد ان يكون سببها واثبت شي
 بهذا الضرب من الافعال فانه بمسئلة فانه محرم في حقه مضر والتكليف فاذا
 اسلم لم يقطع عنه بل انما ان يقتل او يحد حدنا لا كذلك سبب الله تعالى حتى
 يكون من امر هذا الكلام لا يقتضيه العهد لوجب ان يقام عليه حده لان كل امر
 يعتقد به محرم ما فانا نقيم عليه فيه حد الله الذي شرعه في دين الاسلام وان لم يعلم
 ما حده في كتابه مع ان الاغلب على القلب ان اهل الملل كلهم يقتلون على مثل
 هذا الكلام كما ان حده في دين الله القتل الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لما اقام على الزاني منهم حدنا قال اللهم اني اولى من احى امرئ اذا ماتوه وسماعهم
 ان ذلك الزاني منهم لم يكن يقطع عنه لو اسلم فاقامة الحد على من سبب الرب
 تبارك وتعالى سبب في دين الله ودينهم عظيم عند الله وعندهم اولى ان يجرى
 فيه امر الله ويقام عليه حده وهذا القسم قد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة اقوال
 واحد هاهنا الذي يقتضيه من كما يستتاب المسلم منه هذا يقول طائفة من
 المدنين كما تقدم وكان هو لا لم يروه نقضا للعهد لان ناقض العهد يقتل

كما يقتل المحارب ولا معنى لاستتابة الكافر الا على المحارب وانما رأوا واحده القتل
فجملوه كالمسلم وهم يستتيون المسلم فكذلك يستتاب الذمي وعلى قول
هو لا فالاشبه ان استتابه من السب لا يحتاج الى اسلامه بل تقبل توبته مع
بقائه على دينه . القول الثاني . انه لا يستتاب لكن ان اسلم لم يقتل . وهذا
قول ابن القاسم وغيره وهو قول الشافعي وهو احدى الروايتين عن احمد
وعلى طريقة القاضي لم يذكروا فيه خلاف بناء على انه قد نقض عهده فلا يحتاج
قتله الى استتابة لكن اذا اسلم سقط عنه القتل كالحرابي . القول الثالث . انه
يقتل بكل حال وهو ظاهر كلام مالك واهم دلالات قتله وجب على جرم
محرم في دين الله وفي دينه فلم يسقط عنه موجبه بالاسلام كعقوبته على
الزنا والسرقة والشرب . وهذا القول هو الذي يدل عليه اكثر الادلة
المتقدمة ذكرها .

فصل

السب الذي ذكرنا حكمه من المسلم هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص
والاستخفاف وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم
كاللعن والتقييع ونحوه وهو الذي دل عليه قوله تعالى ولا تسبوا الذين
يدعون من دون الله فیسبوا الله عدوا بغير علم . فهذا اعظم مائقوه به
الالسنه فاما ما كان سببا في الحقيقة والحكم لكن من الناس من يعتقد دينا
ويراه صوابا وحقا ويظن ان ليس فيه انتقاص ولا تعيب فهذا نوع من
الكفر حكم صاحبه اما حكم المرتد المظهر للردة او المنافق المبطن

فصل في ان السب ما يقصد به الانتقاص والاستخفاف

للفنق والكلام في الكلام الذي يكفر به صاحبه ولا يكفر وتفصيل الاعتقادات
وما يوجب منها الكفر او البدعة فقط او ما اختلف فيه من ذلك ليس
هذا موضعه وانما الغرض ان لا يدخل هذا في قسم السب الذي تكلمنا
في استنباط صاحبه نقيا واثباتا والله اعلم

فصل

فان سب هو صوفا بوصف او مسمى باسمه وذلك يقع على الله سبحانه او بعض
رسله خصوصا وعموما لكن قد ظهر انه لم يقصد ذلك اما لا اعتقاده ان
الوصف او الاسم لا يقع عليه اولانه وان كان يعتقد وقوعه عليه لكن
ظهر انه لم يرد له لكون الاسم في الغالب لا يقصد به ذلك بل غيره فهذا القول
وشبهه حرام في الجملة يستتاب صاحبه منه ان لم يعلم انه حرام ويعز مع
العلم تعزيرا بلغا لكن لا يكفر بذلك ولا يقتل وان كان يخاف عليه الكفر
• مثال الاول • ان يسب الدهر الذي فرق بينه وبين الاجبة او الزمان
الذي اوجه الى الناس او الوقت الذي ابلاه بمعاشرة من يتكده عليه ونحو
ذلك مما يكثر الناس قوله نظما ونثرا فانه انما يقصد ان يسب من يفعل ذلك به
ثم انه يعتقد او يقول ان فاعل ذلك هو الدهر الذي هو الزمان فيسب وفاعل
ذلك انما هو الله سبحانه فيقع السب عليه من حيث لم يعتمد المرء والى هذا
اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر بيده الامر
وقوله فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى يقول يا ابن آدم باحبه (١) الدهر وانا
الدهر يدي الامر اقلب الليل والنهار فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم

فصل في السب المعلق بالوصف

(١) هكذا في المنقول عنه وهو تصحيف تلحق او تسبب ١٢

في التفسير المفسر

عن قوله وحرمه ولم يذكر كفرة ولا قتلا والقول المحرم يقتضي التعزير
 والتكيل . ومثال الثالث . ان يسب محمى باسم عام يندرج فيه الانبياء
 وغيرهم لكن يظهر انه لم يقصد الانبياء من ذلك العام مثل ماثل الكرماني
 قال سألت احمد قلت رجل اقترى على رجل فقال يا ابن كذا وكذا الى
 آدم وحواء فمعلم ذلك جد او قال نسأل الله العافية لقد اتى هذا عطفا
 ومثل من الحد فيه فقال لم يلغني في هذا شيء وذهب الى حد واحد وذكر
 هذا ابو بكر عبد العزيز ايضا فلم يحصل احمد رضى الله عنه بهذا القول كافرا
 مع ان هذا اللفظ يدخل فيه نوح وادريس وشيث وغيرهم من النبيين
 لان الرجل لم يدخل آدم وحواء في عمومهما وانما جعلها غاية وحدان لمن قذفه والا
 لو كانا من المقنوقين تعين قتله بلاريب ومثل هذا العموم في مثل هذا الحال
 لا يكاد يقصد به صاحبه من يدخل فيه من الانبياء فمفسر الامام احمد ذلك
 لان احسن احواله ان يكون قد قذف خلقا من المؤمنين ولم يوجب لاحد
 واحدا لان الحد هنا ثبت للهي اجداء على اصله وهو واحد وهذا قول اكثر
 المالكية في مثل ذلك وقال ميمون واصبغ وغيرهما في رجل قال له غريمه صلى الله
 على النبي محمد فقال له الطالب لا صلى الله على من صلى عليه . قال ميمون ليس
 هو كمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم او شتم الملائكة الذين يصلون عليه
 اذا كان على ما وصف من الغضب لانه انما شتم الناس وقال اصغ وغيره
 لا يقتل انما شتم الناس وكذلك قال ابن ابي زيد فيمن قال لعن الله العرب
 ولعن الله بني اسرائيل ولعن الله بني آدم مذكرا انه لم يرد الانبياء وانما اراد

الظالمين منهم ان عليه الادب بقدر اجتهاد السلطان * وذهب طائفة منهم
الحارث بن مسكين وغيره الى القتل في مسألة المصلي ونحوها وكذا قال
ابو موسى بن مياس فبين قال لعنه الله الى آدم انه يقتل وهذه مسألة
الكفر ما لي بعينها وهذا قياس احد الوجهين لاصحابنا فبين قال عصيت الله في
كل ما امرني به فان اكثر اصحابنا قالوا ليس ذلك بيمين لانه انما التزم المعصية
فهو كمالو قال صحت المصنف او شربت الخمر ان فعلت كذا ولم يظهر قصد
ارادة الكفر من هذا العموم لانه لو اراده لذكره باسمه الخاص ولم يكف
بالاسم الذي يشركه فيه جميع المعاصي * ومنهم من قال هو يمين لان مما امره الله
به الايمان ومعصيته فيه كفروا والتزم الكفر يمينه بان قال هو يهودي
او نصراني او هو يري من الله او من الاسلام او هو يستحل الخمر والخنزير
او لا يراه الله في مكان كذا ان فعل كذا او نحوه كان يميناني المشهور عنه
ووجه هذا القول ان اللفظ عام فلا يقبل منه دعوى الخصوص ولعل
من يختار هذا يحمل كلام الامام احمد على ان القائل كان جاهلا بان
في السب النباه * ووجه الاول ان ابا بكر رضى الله عنه كتب الى المهاجر
ابن ابي امية في المرأة التي كانت تعجب المسلمين يابومها على قطع يد هاويذكره
انه كان الواجب ان يعاقبها بالضرب مع ان الانبياء يدخلون في عموم هذا
اللفظ ولان الالفاظ العامة قد كثرت وغلب ارادة الخصوص بها فاذا
كان اللفظ لفظ سب وقذف وللانبياء ونحوهم من الخصائص والمزايا
ما يوجب ذكرهم باخص اسمائهم اذا اريد ذكرهم والغضب يحمل الانسان

على التجوز في القول والتوسع فيه كان ذلك قرائن عرفية وتقليدية وحالية
في انه لم يقصد دخولهم في العموم لاسيما اذا كان دخول ذلك الفرد
في العموم لا يكاد يشعربه ويؤيد هذا ان يهوديا قال في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم الذي اصطفى موسى على العالمين فلفظه المسلم حتى اشتكاه الى
النبي صلى الله عليه وسلم ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تفضيله على
موسى لما فيه من انتقاص المفضول بعينه والتميز منه ولو ان اليهودي اظهر
القول بان موسى افضل من محمد لوجب التعزير عليه اجماعا بالقتل او غيره
كما تقدم التنبيه عليه

فصل

والحكم في سب سائر الانبياء كالحكم في سب نبينا فمن سب نبيا مسمى باسمه
من الانبياء المعروفين المذكورين في القرآن او موصوفا بالنبوة مثل ان يذكر
في حديث ان نبيا فعل كذا او قال كذا فيسب ذلك القائل او الفاعل مع العلم
بانه نبي وان لم يعلم من هو او يسب نوع الانبياء على الاطلاق فالحكم في هذا
كما تقدم لان الايمان بهم واجب عموما وواجب الايمان خصوصا بمن قصه الله
عليه في كتابه وسبهم كفر وردة ان كان من مسلم ومحاربة ان كان من ذمي
وقد تقدم في الادلة الماضية ما يدل على ذلك بعمومه لفظا او معنى وما علم
احدا فرق بينهما وان كان اكثر كلام الفقهاء انما فيه ذكر من سب نبينا فانما
ذلك لمسيس الحاجة اليه وانه وجب التصديق له والطاعة له جملة وتفصيلا
ولا ريب ان جرم سابه اعظم من جرم سابه غيره كما ان حرمة اعظم من حرمة

فصل في ان حكم سب سائر الانبياء كحكم سب نبينا عليه السلام

خير و ان شاركه سائر اخوانه من النيين والمرسلين في ان سائهم كافر حلال الدم
فاما من سب نبيا غير معتقد لنبوته فانه يستتاب من ذلك اذا كان ممن
علمت نبوته بالكتاب والسنة لان هذا جحد لنبوته ان كان ممن يجهل
انه نبي فانه سب محض فلا يقبل قوله ابي لم اعلم انه نبي

فصل

فاما من سب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فقال القاضي ابو يعلى من قذف
عائشة بما رواه الله عنه كفر بلا خلاف وقد حكى الاجماع على هذا غير
واحد و صرح غير واحد من الائمة بهذا الحكم فروى عن مالك من سب
ابا بكر جلد و من سب عائشة قتل قبل له لم قال من رماها فقد خالف القرآن
لان الله تعالى قال يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابد ان كنتم مؤمنين و قال
ابوبكر بن زياد النيسابوري سمعت القاسم بن محمد يقول لا سميع بن
اسحاق اتي المامون بالرقبة برجلين شتم احدهما فاطمة و الآخر عائشة فامر
بقتل الذي شتم فاطمة وترك الآخر فقال اسمعيل ما حكمها الا ان يقتل
لان الذي شتم عائشة رد القرآن و على هذا مضت سيرة اهل الفقه و العلم
من اهل البيت و غيرهم قال ابو السائب القاضي كنت يوما بحضرة الحسن
ابن زيد الداعي بطبرستان وكان يلبس الصوف و يأمر بالمعروف و ينهى
عن المنكر و يوجه في كل سنة بعشرين الف دينار الى مدينة السلام يفرق
على سائر ولد الصحابة و كان يحضرته رجل فذكر عائشة بذكر قبيح من
الفاحشة فقال يا غلام اضرب عنقه فقال له العلويون هذا رجل من شيعتنا

فصل في حكم سب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم

فقال معاذ الله هذا رجل طعن على النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى
 الخيئات للغيثين والخيئون للغيثات والطيبات للطيبين والطيبون
 للطيبات اولئك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم فان كانت
 عائشة خيثة فالتبى صلى الله عليه وسلم خيث فهو كافر فاضربوا عنقه
 فاضربوا عنقه وانا حاضر رواه اللالكائي وروى عن محمد بن زيد
 اخي الحسن بن زيد انه قدم عليه رجل من العراق فذكر عائشة بسوء
 فقام اليه بعمود فضرب به دماغه فقتله فقبل له هذا من شيعةنا ومن
 بني الآباء فقال هذا سمي جدي قرنان ومن سمي جدي قرنانا استحق
 القتل فقتله واما من سب غير عائشة من ازواجه صلى الله عليه وسلم فقه
 قولان * احدهما انه كساب غيرهن من الصحابة على ما سياتي . والثاني .
 وهو الاصح انه من قذف واحدة من امهات المؤمنين فهو كقذف عائشة
 رضى الله عنها وقد تقدم معنى ذلك عن ابن عباس وذلك لان هذا
 فيه عار وغضاضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا يله اعظم من
 اذاه بنكاحهن بعده وقد تقدم التنبيه على ذلك فيما مضى عند الكلام على
 قوله ان الذين يؤذون الله ورسوله الآية والامر فيه ظاهر .

فصل في حكم سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاما من سب احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل بيته
 وغيرهم فقد اطلق الامام احمد انه يضرب ضربا نكالا وتوقف عن قتله
 وكفره . قال ابو طالب سأت احمد عن شدة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

فصل في حكم سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال القتل اجبن عنه ولكن اضربه ضربا نكالا وقال عبد الله سألت ابي عن
 شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال ارى اى يضرب قلت له حد فلم يقف على
 الحد الا انه قال يضرب وقال ما اراه على الاسلام وقال سألت ابي من الرافضة
 فقال الذي يشتمون اويسون ابا بكر وعمر رضى الله عنهما وقال في الرسالة
 التي رواها ابو العباس احمد بن يعقوب الا صطغري وغيره وخير الامة
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر بعد ابي بكر وعثمان بعد عمر وعلي
 بعد عثمان ووقف قوم وهم خلفاء راشدون مهديون ثم اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعدهم لاء الاربعة خير الناس لا يجوز لاحد ان يذكر
 شيئا من مساوئهم ولا يظعن على احد منهم بعيب ولا ينقص فمن فعل ذلك
 فقد وجب ثاديه وعقوبته ليس له ان يعفو عنه بل يعاقبه ويستتبه فان
 تاب قبل منه وان ثبت اعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس حتى يموت
 او يرجع وحكي الامام احمد هذا عن ادركه من اهل العلم وحكا
 الكرماني عنه وعن اسحاق الحميدى وسعيد بن منصور وغيرهم وقال الميموني
 سمعت احمد يقول ما لهم ولماوية نسأل الله العافية وقال لى يا ابا الحسن اذا
 رأيت احدا يذكر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فاتهمه على
 الاسلام فقد نص رضى الله عنه على وجوب تعزيره واستنابته حتى يرجع
 بالجلد وان لم ينتبه حبس حتى يموت او يرجع وقال ما اراه على الاسلام
 وقال واتهمه على الاسلام وقال اجبن عن قتله وقال اسحاق بن راهويه
 من شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعاقب ويحبس وهذا قول كثير من

المحاذيا منهم ابن ابي موسى قال ومن سب السلف من الروافض فليس
 يكفوا ولا يزوج ومن رمى عائشة رضي الله عنها بما يراها الله منه فقد مرق
 من الدين ولم يتعقد له نكاح على مسلمة الا ان يتوب ويظهر توبته وهذا في
 الجملة قول عمر بن عبد العزيز وعاصم الاحول وغيرهما من التابعين قال
 الحارث بن عتبة ان عمر بن عبد العزيز اتى برجل سب عثمان فقال ما حملك
 على ان سبته قال ابغضه قال وان ابغضت رجلا سبته قال فامر به بخلة
 ثلاثين سوطة وقال ابراهيم بن ميسرة ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب
 انسانا قط الا رجلا شتم معاوية فضر به اسواطه رواها اللالكائي وقد تقدم عنه انه
 كتب في رجل سبه لا يقتل الا من سب النبي صلى الله عليه وسلم ولكن اجلده فوق
 رأسه اسواطه لولا اني رجوت ان ذلك خير له لم افعل وروى الامام احمد
 ثنا ابو معاوية ثنا عاصم الاحول قال اتيت برجل قد سب عثمان قال فضرته
 عشرة اسواط قال ثم عاد لما قول فضرته عشرة اخرى قال فلم يزل يسبه
 حتى ضربته سبعين سوطة وهو المشهور من مذهب مالك قال مالك
 من شتم النبي صلى الله عليه وسلم قتل ومن سب اصحابه اذب وقال
 عبد الملك بن حبيب من علا من الشيعة الى بغض عثمان والبراءة منه اذب
 اد باتديد او من زاد الى بغض ابي بكر وعمر فالعقوبة عليه اشد ويكرر
 ضربه ويطال سبجه حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال ان المذر لا اعلام احدا يوجب قتل من سب من بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال القاضي ابو يعلى الذي عاينه الفقهاء في سب الصحابة

ان كان مستحلاً لذلك كفروا ان لم يكن مستحلاً فسق ولم يكفروا كفروا
او طعن في دينهم مع اسلامهم وقد قطع طائفة من الفقهاء من يهود اهل
الكوفة وغيرهم بقتل من سب الصحابة وكفر الرافضة . قال محمد بن
يوسف القريائي وسئل عن شتم ابا بكر قال كافر قيل فيصلي عليه قال
لا وسأله كيف يصنع به وهو يقول لا اله الا الله قال لا تمسوه بايديكم ادفعوه
بالخشب حتى تواروه في حفرة . وقال احمد بن يونس لو ان يهود يا ذبح
شاة وذبح رافضي لاكلت ذبيحة اليهودي ولم آكل ذبيحة الرافضي لانه
مرتد عن الاسلام . وكذلك قال ابو بكر بن هاني لا تؤكل ذبيحة الروافض
والقدريه كما لا تؤكل ذبيحة المرتد مع انه تؤكل ذبيحة الكتابي لان هو لاه
يقامون مقام المرتد واهل الذمة يقرون على دينهم وتؤخذ منهم الجزية
وكذلك قال عبد الله بن ادريس من اعيان ائمة الكوفة ليس لرافضي
شفعة الا مسلم . وقال فضيل بن مرزوق سمعت الحسن بن الحسن يقول لرجل
من الرافضة والله ان قتلك لقربة الى الله وما امتنع من ذلك الا بالجواز وفي
رواية قال رحمتك الله قد فت انما تقول هذا تمزج قال لا والله ما هو بالمزاح
ولكنه الجدل قال وسمعت يقول لئن امكنا الله منكم لنقطع ايديكم
وارجلكم . وصرح جماعات من اصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من
علي وعثمان وبكفر الرافضة المعتقدين لسب جميع الصحابة الذين كفروا
الصحابة وفسقهم وسبهم . وقال ابو بكر عبد العزيز في المقنع فاما الرافضي
فان كان يسب فقد كفر فلا يزوج . ولفظ بعضهم وهو الذي نصره القاضي

ابو يعلى انه ان سبهم سباً يقدح في دينهم وعد التهم كفر بذلك وان سبهم سبلاً يقدح مثل ان يسبوا واحداً او يسبه سباً يقصد به غيظه ونحو ذلك لم يكفره قال احمد في رواية ابي طالب في الرجل يشتم عثمان هذا زندقه . وقال في رواية المروزي من شتم ابا بكر وعمر وعائشة ما اراه على الاسلام . قال القاضي ابو يعلى فقد اطلق القول فيه انه يكفر بسبه لاحد من الصحابة وتوقف في رواية عبد الله وابي طالب عن قتله وكما لحدوا بحباب العزيز يقتضي انه لم يحكم بكفره قال فيحتمل ان يحمل قوله ما اراه على الاسلام اذا استعمل سبهم بانه يكفر بلا خلاف ويحمل اسقاط القتل على من لم يستعمل ذلك فعليه مع اعتقاده نفيه كمن ياتي المعاصي قال ويحتمل قوله ما اراه على الاسلام على سب يطعن في عدا لتهم نحو قوله ظلوا وفسقوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم واخذوا الامر بغير حق ويحمل قوله في اسقاط القتل على سب لا يطعن في دينهم نحو قوله كان فيهم قلة علم وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة وكان فيهم شع ومحنة للدين ونحو ذلك قال ويحتمل ان يحمل كلامه على ظاهره فتكون في سبهم روايتان . احدها يكفر . والثانية يفسق . وعلى هذا استقر قول القاضي وغيره حكوا في تكفيرهم روايتين . قال القاضي ومن قذف عائشة رضي الله عنها بما رواها الله منه كفر بلا خلاف ونحن ترتب الكلام في فصلين . احدهما . في سبهم مطلقاً والثاني في تفصيل احكام الساب . اما الاول . فسب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام بالكتاب والسنة . اما الاول . فلان الله سبحانه

يقول ولا يغتب بعضكم بعضاً وادنى احوال الساب لهذا ان يكون مقتاباً
 وقال تعالى ويل لكل همزة لمزة وقال تعالى والذين يؤمنون بالغيب
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وهم صدور المؤمنين
 فانهم هم المواجهون بالخطاب في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا حيث ذكرت
 ولم يكتسبوا ما يوجب اذام لان الله سبحانه رضى عنهم رضى مطلقاً بقوله
 تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان
 رضى الله عنهم ورضوا عنه فريضى عن السابقين غير اشراط احسان
 ولم يرض عن التابعين الا ان يتبعوهم باحسان و رضى الله عن
 المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة والرضى ندية فلا يرضى
 الا عن عبد علم انه يوافيه على موافقاته ~~سبحان الله~~ الله عنه لم يستخط
 عليه ابداً وقوله تعالى اذ يبايعونك سواء كانت ظرفاً محضاً او كانت ظرفاً
 فيها معنى التعليل فان ذلك لتعلق الرضى بهد فانه يسمى رضى ايضاً كما في تعلق
 العلم والمشية والقدرة وغير ذلك من صفات الله سبحانه وقيل بل الظرف
 يتعلق بجنس الرضى وانه يرضى عن المؤمن بعد ان يطيعه ويستخط عن الكافر
 بعد ان يعصيه ويجب من اتبع الرسول بعد اتباعه له وكذلك امثال هذا
 وهذا قول جمهور السلف واهل الحديث وكثير من اهل الكلام وهو الاظهر
 وعلى هذا فقد بين في مواضع اخر ان هؤلاء الذين رضى الله عنهم هم من
 اهل الثواب في الآخرة يموتون على الايمان الذى به يستحقون ذلك كما في قوله
 تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان

رضى الله عنهم ورضوا عنه واحد لم تجزى تحتها الا ارضا له من
 فيها ابد اذالك " وزا العظيم وقد ثبت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا يدخل النار واحد بايع تحت الشجرة هو وايفه اكل من اخبر الله عنه
 انه رضى عنه فانه من اهل الجنة ~~سكن~~ رضاء عنه بعد ايمانه وعمله
 الصالح فانه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له فلو علم انه
 يتعقب ذاك بما يخطئ الرب لم يكن من اهل ذلك وهذا كافي قوله تعالى يا ايها
 النفس المطمئنة ارجو يقنضون لانه راضية مرضية قاد خلى سيف عبادى
 وادخل جنتي * ذا استعمل اتبعوه في كل لقد تاب الله على النبي والمهاجرين
 والانصار الذين في ذلك فعله انهم قد ن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق
 منهم ثم تاب عليهم الا الذين هم على سبيلهم قال في ترجمانه وتعالى واصبر نفسك مع
 الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه * وقال تعالى محمد
 رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم الآية * وقال تعالى
 كنتم خيرة امة اخرجت للناس * وكذلك جعلناكم امة وسطا * وهم اول
 من وجه بهذا الخطاب فهم مرادون بلا ريب وقال سبحانه وتعالى والذين
 جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقوا بالايمان
 ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم * فجعل سبحانه
 ما افاء الله على رسوله من اهل القرى للمهاجرين والانصار والذين جاءوا
 من بعدهم مستغفرين للسابقين وداعين الله ان لا يجعل في قلوبهم غلا لهم فعلم
 ان الاستغفار لهم وطهارة القلب من الغل لهم امر محبة الله ويرضاء ويشنى على

فأعلم كما أنه قد أمر بذلك رسوله في قوله تعالى فأعلم أنه لا إله إلا الله
 واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات - وقال تعالى فأغف عنهم واستغفر لهم
 ومحبة الشيء كراهته لضده فيكون الله سبحانه يكره السب لهم الذي هو ضد
 الاستغفار والبغض لهم الذي هو ضد الطهارة وهذا معنى قول عائشة
 رضي الله عنها أمر وأبى الاستغفار لأصحاب محمد فأن الله قد أمر بالاستغفار لهم
 مجاهد عن ابن عباس قال لا تسبوا أصحاب محمد فإن الله قد أمر بالاستغفار لهم
 وقد علم أنهم سيقتلون رواه الإمام أحمد - ومن سعد بن أبي وقاص قال الناس
 على ثلاث منازل قضت منزلتان وبقيت واحدة فأحسن ما أنتم كأنتون
 عليه أن تكونوا بهذه الآية التي بقيت قال ثم قرأ القرآن المأجورين إلى
 قوله رضوا أنا رضوا هؤلاء المأجورون وهذه منزلة قد مضت - والذين تبوءوا
 الدار والأيمان من قبلهم إلى قوله ولو كان بهم خصاصة قال هؤلاء الأنصار
 وهذه منزلة قد مضت - ثم قرأ والذين جاءوا من بعدهم إلى قوله رحيم -
 قد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة فأحسن ما أنتم كأنتون عليه أن تكونوا
 بهذه المنزلة التي بقيت يقول أن تستغفروا لهم ولأن من يجازيه بعينه أو غيره
 لم يجوز الاستغفار له كما لا يجوز الاستغفار للمشركين لقوله تعالى ما كان للنبي
 والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم
 أنهم أصحاب الجحيم - وكما لا يجوز أن يستغفر لجنس العاصين محبين باسم
 المعصية لأن ذلك لا سبيل إليه ولأنه شرع لنا أن نسأل الله أن لا يجعل في قلوبنا
 خلالا لذين آمنوا والسب باللسان أعظم من الغل الذي لا سب معه ولو كان

الفل عليهم والسب لهم جائز لم يشرع لنا ان نسأله ترك ما لا يضر فعله ولانه
وصف مستحق النبي بهذه الصفة كما وصف السابقين بالهجرة والنصرة فعلم ان
ذلك صفة للوثر فيهم ولو كان السب جائزا لم يشترط في استحقاق النبي
ترك امر جائز كما لا يشترط ترك سائر المباحات بل لو لم يكن الاستغفار لهم
واجبا لم يكن شرط في استحقاق النبي لا يشترط فيه ما ليس بواجب بل هذا
دليل على ان الاستغفار لهم داخل في عقد الدين واصله ^{في} واما السنة ^{في} ففى
الصحيحين عن الامش عن ابي صالح عن ابي سعيد رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو ان
احدكم اتفق مثل احد ذهابا ما ادرك مبعده ^{احد} لا نصيفه . وفي رواية
لمسلم واستشهد به البخاري قال كان بين خاتم بن الوليد وبين عبد الرحمن بن
عوف شيء فسه خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي
فان احدكم لو اتفق مثل احد ذهابا ما ادرك مد احدكم ولا نصيفه . وفي رواية
للبرقاني في صحيحه لا تسبوا اصحابي دعوا الى اصحابي فان احدكم لو اتفق كل
يوم مثل احد ذهابا ما ادرك مد احدكم ولا نصيفه . والاصحاب جمع صاحب
والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه وذلك يقع على قليل الصحابة وكثيرها
لانه يقال صحبته ساعة وصحبته شهرا وصحبته سنة قال الله تعالى والصاحب
بالجنب قد قيل هو الرفيق في السفر وقيل هو الزوجة ومعلوم ان صحبة
الرفيق وصحبة الزوجة قد تكون ساعة فافرقها وقد اوصى الله به احسانا
مادام صاحبها . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم خيرا لاصحاب

الاحاديث الواردة في معان سب الصحابة رضى الله عنهم

صداقه خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره وقد دخل في ذلك قليل
الصحبة وكثيرها و قليل الجوار وكثيره وكذلك قال الامام احمد وغيره كل من
صحبه النبي صلى الله عليه وسلم سنة او شهرا او يوما او رآه مؤمنا به فهو من اصحابه له من
الصحبة بقدر ذلك فان قيل فلم نهي خالدا عن ان يسب اصحابه اذا كان
من اصحابه ايضا وقال لو ان احدكم اتفق مثل احد ذهبا ما بلغ مد احدهم
ولا نصيفه قلنا لان عبد الرحمن بن عوف ونظراؤه هم من السابقين
الاولين الذين محبوبه في وقت كان خالد او امثاله يعادونه فيه وانفقوا
اموالهم قبل الفتح وقاتلوا وهم اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد الفتح
وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى فقد انفرد وامن الصحبة بما لم يشركهم فيه
خالد ونظراؤه ممن اسلم بعد الفتح الذي هو صلح الحديبية وقال فنهي ان
يسب اولئك الذين محبوبه قبله ومن لم يصحبه قط نسبته الى من صحبه
كنسبة خالد الى السابقين وابعده وقوله لا تسبوا اصحابي خطاب لكل احد ان
يسب من انفرد عنه بصحبته صلى الله عليه وسلم وهذا كقوله صلى الله عليه
وسلم في حديث آخر اياها الناس الي ايتكم فقلت اني رسول الله اليكم
فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركوالي صاحبي فهل انتم
تاركوالي صاحبي او كما قال باي هو وامى صلى الله عليه وسلم قال ذلك
لما عاير بعض الصحابة ابا بكر وذلك الرجل من فضلاء اصحابه ولكن امتاز
ابو بكر عنه بصحبته وانفرد بهاعنه ومن محمد بن طلحة المديني عن عبد الرحمن
ابن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن ابيه عن جده قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان الله اختار لي واختار لي اصحابا جعل لي منهم وزراء واصهارا
 واصهارا فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله
 منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا * وهذا محفوظ بهذا الاسناد هو قد روى
 ابن ماجة بهذا الاسناد حد يثاوث قال ابو حاتم في تحديده هذا محله الصدق يكتب
 حديثه ولا يحتاج به على اقراده ومعنى هذا الكلام انه يصلح للاختبار
 تحديده والاستشهاد به فاذا عصفه آخر مثله جازان يحتج به ولا يحتج به على
 اقراده * وعن عبد الله بن منفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله في اصحابي لا ينفذ وهم غرضان بعدى * من احبهم فقد احبني ومن
 ابغضهم فقد ابغضني ومن آذاه فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن
 آذى الله فيوشك ان ياخذه * رواه الترمذي وغيره من حديث عبيدة
 ابن ابي ربيعة عن عبد الرحمن بن زياد عنه * وقال الترمذي غريب لا يعرفه
 الا من هذا الوجه وروي هذا المعنى من حديث انس ايضا ونقله من
 سب اصحابي فقد سبني ومن سبني فقد سب الله * رواه ابن البناء * وعن
 عطاء بن ابي رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله من سب اصحابي رواه
 ابو احمد الزيري ثنا محمد بن خالد عنه وقد روي عنه عن ابن عمر فروان
 وجه آخر رواها اللالكائي * وقال علي بن عاصم ان ابا بوقلمون حدثني ابو قلابة عن
 ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر القدر فامسكوا واذا ذكر
 اصحابي فامسكوا رواه اللالكائي * ولما جاء فيه من الوعيد قال ابراهيم النخعي
 كان يقال شتم ابي بكر وعمر من الكبائر وكذلك قال ابو اسحاق السبيعي شتم

* فمن احبهم فحبني احبهم ومن ابغضهم فبغضني ابغضهم * سنن الترمذي

اي بكر وعمر من التكبير التي قال الله تعالى ان تحبوا كبار ما تهون عنه واذا كان
 شتمهم بهذه المثابة فاقبل ما فيه التعزير لانه مشروع في كل معصية ليس فيها
 حد ولا كفارة وقد قال صلى الله عليه وسلم انصر اخاك ظلما او مظلوما وهذا
 مما لا نعلم فيه خلافا بين اهل الفقه والعلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والتابعين لم ياحسان وسائر اهل السنة والجماعة فانهم مجمعون على ان
 الواجب الثناء عليهم والاستغفار لهم والترحم عليهم والترضى عنهم واعتقاد
 محبتهم وموالاتهم وعقوبة من اساء فيهم القول ثم من قال لا اقتل بستم
 غير النبي صلى الله عليه وسلم فانه يستدل بقصة ابي بكر المتقدمة وهو ان
 رجلا اغلظ له وفي رواية شتمه فقال له ابو برزة اقتله فانتهر وقال ليس
 هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبانه كتب الى المهاجرين ابي امية
 ان حد الانبياء ليس يشبه الحدود كما تقدم ولان الله تعالى ميز بين مؤذى الله
 ورسوله ومؤذى المؤمنين فجعل الاول ملعونا في الدنيا والآخرة
 وقال في الثاني فقد احتمل بهتاننا ومينا ومطلق البهتان والا ثم ليس
 بموجب القتل وانما هو بموجب العقوبة في الجملة فتكون عليه عقوبة مطلقة
 ولا يلزم من العقوبة جواز القتل ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل
 دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا
 بعد احصان او رجل قتل نفسا فيقتل بها ومطلق السب لغير الانبياء لا يستلزم
 الكفر لان بعض من كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان رجما سب
 بعضهم بعضا ولم يكفر احد بذلك ولان اشخاص الصحابة لا يجب الايمان بهم

بأصياتهم فسب الواحد لا يقدح في الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر واما من قال يقتل الساب او قال يكفر فلم دلالات احتجوا
بها منها قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رجاء
بينهم الى قوله تعالى ليغيظ بهم الكفار فلا بد ان يغيظ بهم الكفار واذا كان
الكفار يغازونهم فمن غيظهم فقد شارك الكفار فيما اذله الله به واخزاهم
وكبتهم على كفرهم ولا يشارك الكفار في غيظهم الذي كتبوا به جزاء
لكفرهم الا كافر لان المؤمن لا يكبت جزاء للكفر يوضح ذلك ان قوله
تعالى ليغيظ بهم الكفار تعليق للعم بوصف مشتق مناسب لان الكفر مناسب
لان يغاظ صاحبه فاذا كان هو الموجب لان يغيظ الله صاحبه باصحاب محمد فمن
غاظه الله باصحاب محمد فقد وجد في حقه موجب ذاك وهو الكفر قال
عبد الله بن ادریس الا ودي الامام ما آمن ان يكونوا قد ضاروا الكفار
يعني الرافضة لان الله تعالى يقول ليغيظ بهم الكفار وهذا معنى قول الامام
احمد ما اراه على الاسلام ومن ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من ابغضهم فقد ابغضني ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد
آذاني الله قال فمن سبه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل
الله منه صرفا ولا عدلا واذى الله ورسوله كفر موجب للقتل كما تقدم
وبهذا يظهر الفرق بين اذاهم قبل استقرار الصفة واذى سائر
المسلمين وبين اذاهم بعد صحبتهم له فانه على عهد قد كان الرجل ممن
يظهر الاسلام يمكن ان يكون منافقا ويمكن ان يكون مرتدافا اذا مات

مقبيا على صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير منون بنفاق فاذا اذى
 مصحوبه قال عبدالله بن مسعود اعتبروا الناس باخذ انهم ، وقالوا ،
 عن المرء لا تسئل و سل عن قرينه • فكل قرين بالمقارن يقتدى
 وقال مالك رضى الله عنه انما هؤلاء اقوام ارادوا القدح في النبي صلى الله
 عليه وسلم فلم يمكنهم ذلك فقد حوا في اصحابه حتى يقال رجل سوء ولو كان
 رجلا صالحا لكان اصحابه صالحين او كما قال وذلك انه ما منهم رجل الا كان
 يصرفه ورسوله و يذب عن رسول الله بنفسه وماله ويعينه على اظهار دين
 الله و اعلاء كلمة الله و تبليغ رسالات الله وقت الحاجة هو حينئذ لم يستقر امره
 ولم تنتشر دعوته ولم تطمئن قلوب اكثر الناس بدينه و معلوم ان رجلا
 لو عمل به بعض الناس نحو هذا ثم آذاه احد لغضب له صاحبه و عد ذلك
 اذى له و الى هذا اشار ابن عمر قال نسير بن ذعلوق سمعت ابن عمر
 رضى الله عنه يقول لا تسبوا اصحاب محمد فان مقام احدهم خير من عملكم كله
 رواه اللالكائي و كانه اخذ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لو اتفق احدكم
 مثل احد ذهابا بلغ مد احدكم او نصيفه • و هذا تفاوت عظيم جدا و من
 ذلك ما روي عن علي رضى الله عنه قال والذي فلق الحبة وبرأ النسمة
 انه لم يد النبي الا معي الي انه لا يحبك الا مؤمن و لا يبغضك الا منافق رواه
 مسلم • و من ذلك ما خرجا في الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال آية الايمان حب الانصار و آية النفاق بغض الانصار • و في
 لفظة قال في الانصار لا يحبهم الا مؤمن و لا يبغضهم الا منافق • و في الصحيحين

ايضاً عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الانصار
 لا يحبهم الامؤمن ولا يبغضهم المنافق من احبهم احبه الله ومن ابغضهم
 ابغضه الله . ولسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا يبغض الانصار رجل آت باثم واليوم الآخر . وروى مسلم في
 صحيحه ايضاً عن ابي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يبغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر فمن سبهم فقد زاد على
 بغضهم فيجب ان يكون منافقاً لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر وانما خص
 الانصار والله اعلم لانهم هم الذين تبوءوا الدار والايمان من قبل
 المهاجرين وآووا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصروه ومنعوه وبذلوا
 في اقامة الدين النفوس والاموال وعادوا الاحمر والاسود من اجله
 وآووا المهاجرين وواسوهم في الاموال وكان المهاجرون اذ ذاك قليلاً
 غرباء فقراء مستضعفين . ومن عرف السيرة واياهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وما قاموا به من الامر ثم كان مؤمناً يحب الله ورسوله لم يملك ان
 لا يحبهم كما ان المنافق لا يملك ان لا يبغضهم واراد بذلك والله اعلم ان
 يعرف الناس قدر الانصار لعلمه بان الناس يكثرون والانصار يقلون وان
 الامر سيكون في المهاجرين فمن شارك الانصار في نصرة الله ورسوله بما يمكنه
 فهو شريكهم في الحقيقة كما قال تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله فبغض
 من نصر الله ورسوله من اصحابه تفارق . ومن هذا رواه طلحة بن مصرف
 قال كان يقال بغض بني هاشم تفارق وبغض ابي بكر وعمر تفارق والشاك

عن أبي بكر كاشاك في السنة - ومن ذلك ما رواه كثير النواء عن ابراهيم
ابن الحسن بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن جده قال قال
علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر في
امتي في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة يرفضون الاسلام هكذا رواه
عبد الرحمن بن احمد في مسند ابيه وفي السنة من وجوه صحيحة عن يحيى
ابن عقيل ثنا كثير ورواه ايضا من حديث ابي شهاب عبد ربه بن نافع
الحياط عن كثير النواء عن ابراهيم بن الحسن عن ابيه عن جده برفعه
قال يحيى قوم قبل قيام الساعة يسمون الرافضة براء من الاسلام وكثير النواء
يضعفونه - وروي ابو يعقوب الحماني عن ابي جناب الكلبي عن ابي سليمان
الحمداني او النخعي عن عمه عن علي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي
انت وشيعتك في الجنة وان قوما لهم نزيقال لهم الرافضة ان اذركتهم
فاقتلهم فانهم مشركون قال علي ينتحلون حينا اهل البيت وليسوا كذلك
وآية ذلك انهم يشتمون ابا بكر وعمر رضي الله عنهما ورواه عبد الله بن
احمد حدثني محمد بن اسمعيل الاحمسي ثنا ابو يحيى ورواه ابو بكر الاثرم
في سننه ثامعاوية بن عمرو وثاقصيل بن مرزوق عن ابي جناب عن ابي سليمان
الحمداني عن رجل من قومه قال قال علي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا ذلك علي عمل ان عملته كنت من اهل الجنة وانك من اهل الجنة انه سيكون
بعد ناقوم لهم نزيقال لهم الرافضة فان اذركتموهم فاقتلوهم فانهم مشركون
قال وقال علي رضي الله عنه سيكون بعد ناقوم ينتحلون مودتنا يكذبون

الاحاديث الواردة في ذكر الرافضة وعلاقتهم والوصية بقتلهم

عليها مارقة آية ذلك انهم يسمون ابا بكر وعمر رضي الله عنهما ورواه
 ابو القاسم البغوي ثنا سويد بن سعيد ثنا محمد بن حازم عن ابي جناب الكلبي
 عن ابي سليمان الحمداني عن علي رضي الله عنه قال يخرج في آخر الزمان
 قوم لهم نيز يقال لهم الرافضة يعرفون به ويتخلون شيعةنا وليسوا من
 شيعةنا آية ذلك انهم يشتمون ابا بكر وعمر اينما ادركتهم فاقتلوهم فانهم
 مشركون . وقال سويد ثنا مروان بن معاوية عن حماد بن كيسان عن
 ابيه وكانت اخته سرية لابي رضي الله عنه قال سمعت عليا يقول يكونون
 في آخر الزمان قوم لهم نيز يسمون الرافضة يرفضون الاسلام فاقتلوهم
 فانهم مشركون . فهذا الموقوف على علي رضي الله عنه شاهد في المعنى
 لذلك المرفوع . وروي هذا المعنى مرفوعا من حديث ام سلمة وفي
 اسناده سوار بن مصعب وهو متروك . وروي ابن بطانة باسناده عن
 انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختارني واختار لي (١) اصحابي
 فجعلهم انصارى وجعلهم اصهارى وانه سيجي في آخر الزمان قوم يغضونهم
 الا فلا تاكلوهم ولا تشاربوهم الا فلا تاكلوهم الا فلا تاكلوهم ولا تاكلوهم
 عليهم عليهم حات اللعنة . وفي هذا الحديث نظر وروى ما هو اغرب
 من هذا واضعف رواه ابن البناء عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا تسبوا اصحابي فان كفارتهم القتل . وايضا فان
 هذا ما ثور عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابو الاحوص
 عن مغيرة عن شباك عن ابراهيم قال بلغ علي بن ابي طالب ان

عبد الله بن السوداء يغض ابا بكر وعمر فهد بقتله فقتله له تقتل رجلا
يد عوالي حاكم اهل البيت فقال لا يساكني في دار ابداء وفي رواية عن
شباك قال بلغ عليا ان ابن السوداء يغض ابا بكر وعمر قال قد عاهدنا
بالسيف او قال فهد بقتله فكم فيه فقال لا يساكني ببلد انا فيه فنفاه الى
المدائن وهذا محفوظ عن ابي الاحوص وقد رواه التجار (١) وابن بطنة
واللالكاي وغيرهم ومراسيل ابراهيم جواد ولا يظهر عن علي رضي الله عنه
انه يريد قتل رجل الا وقتله حلال عنده ويشبهه والله اعلم ان يكون انما
تركه خوف الفتنة بقتله كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يمسك عن قتل
بعض المنافقين فان الناس تشتت قلوبهم عقب فتنة عثمان رضي الله عنه
وصار في عسكره من اهل الفتنة اقوام لم عشائر لو اراد الا تنصار منهم
لفضبت لم عشائرم وبسبب هذا وشبهه كانت فتنة الجمل . وعن سلمة بن
كهيل عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابي قال قلت لابي بابت لو كنت
سمعت رجلا يسب عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالكفر ا كنت تضرب
عنقه قال نعم رواها الامام احمد وغيره ورواه ابن عيينة عن خلف بن
حوشب عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابي قال قلت لابي لو اتيت برجل يسب
ابا بكر ما كنت صانعا قال اضرب عنقه قلت فمر قال اضرب عنقه وعبد الرحمن
ابن ابي من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ادر كه وصلى خلفه واقربه
عمر رضي الله عنه عاملا على مكة وقال هو ممن رفعه الله بالقرآن بعد ان
قيل له انه عالم بالقرآن فاري لكتاب الله واستعمله علي رضي الله عنه على

خراسان وروى تيس بن الربيع عن وائل عن أبي قال وقع بين عبيد الله
ابن عمرو وبين المقداد كلام فشم عبيد الله المقداد فقال عمر صلي بالحداد
اقطع لسانه لا يجترئ احد بعده يشتم احدا من اصحاب النبي صلي الله عليه وسلم
وفي رواية فهم عمر يقطع لسانه فكله فيه اصحاب محمد صلي الله عليه وسلم
فقال ذروني اقطع لسان ابني لا يجترئ احد بعده يسب احدا من اصحاب
محمد صلي الله عليه وسلم ورواه حنبل وابن بطة واللائلكي وغيرهم ولعل
عمر اتما كف عنه لما شفع فيه اصحاب الحق وهم اصحاب النبي صلي الله
عليه وسلم ولعل المقداد كان فيهم . وعن عمر بن الخطاب انه اتي بامر ابي
يهجو الانصار فقال لولا ان له صعبة لكفيتكموه ورواه ابو ذر الهروي
. ويؤيد ذلك ما روى الحكم بن حنبل قال سمعت علي يقول لا يفضلي
احد علي ابي بكر وعمر رضي الله عنهما الا جلده حدة المفتري . وعن علقمة بن
قيس قال خطبنا علي رضي الله عنه فقال انه بلغني ان قوما يفضلون علي ابي بكر
وعمر ولو كنت تقدمت في هذا العاقبت فيه ولكني اكره العقوبة قبل التقدم
ومن قال شيئا من ذلك فهو مفتري عليه ما علي المفتري خيرا الناس كان بعد رسول الله
صلي الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر . رواهما عبد الله بن احمد وروى ذلك ابن بطة
واللائلكي من حديث سويد بن غفلة عن علي في خطبة طويلة خطبها . وروى
الامام احمد باسناد صحيح عن ابن ابي ليلى قال تداروا في ابي بكر وعمر فقال
رجل من عطار دعرا فضل من ابي بكر فقال الجار ودبل ابو بكر افضل منه قال
فبلغ ذلك عمر قال فجعل يضرب به ضربا بالدرية حتى شغل برجله ثم اقبل الى الجارود

عليهم بل من يشك في كفر مثل هذا فان كفره متعين فان مضمون هذه
المقالة ان نقلة الكتاب والسنة كفاراً وفساقاً وان هذه الآية التي هي كتم خير
امة اخرجت للناس هو خيرها هو القرن الاول كان عامتهم كفاراً وفساقاً
ومضمونها ان هذه الامة شر الامة وان ساقى هذه الامة هم شرارها وكفر
هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء
من هذه الاقوال فانه يتبين انه زنديق وشامة الزنادقة انما يستترونها
بمذاهبهم وقد ظهرت لهم فيهم مثلات وتواتر النقل بان وجوههم قد تخ
خازير في المعيا والممات وجمع العلماء ما بلغه في ذلك ومن صنف فيه
الحافظ الصالح ابو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابه في النهي عن
سب الاصحاب وما بابه فيه من الاثم والعقاب وبالجملة من اصناف السابة
من لا ريب في كفره ومنهم من لا يحكم بكفره ومنهم من تردد فيه
وليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك وانما ذكرنا هذه المسائل لانها
من تمام الكلام في المسئلة التي قصدناها هذا اما تيسر من الكلام في هذا
الباب ذكرنا ما يسر الله واتمناه الوقت والله سبحانه يجهله لوجهه خالصاً
وينفع به وانما انما ارادناه من القول والعمل
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً كما راها

من قال بار تدا الصحابة او كفرهم او فسقهم فلا ريب في كفره بل من يشك في كفره

في خاتمة الطبع

قد انتهى بفضل ذي الفضل المبذول في طبع كتاب في الصارم المسلول على شاتم
الرسول في اواخر شهر جمادى الآخرة من سنة (١٣٢٢) هجرية في مطبعة مجلس
دار المعارف الزاهرة بمدينة حيدر اباد الهند كن العامرة تحت ظل ملكها
العظيم القدر والنافذ النهي والامر في مظفر المالك فتح جنك نظام الدولة
نظام الملك آصفجاء مير محبوب علي خان بهادر في لازالت شهر من سلطته
ساطعه و ثمرات عدله يانه

وكان ذلك الطبع والتميز بالغاية الممكنة من التصحيح والتحقيق تحت نظارة
معتد هذه الجمعية الناضرة اسفار العلوم المولوي الملا محمد عبد القیوم
واهتمام السيد الفاضل الحسن بن احمد النعماني وقد صححه في اثناء الطبع
العلامة الفهامة السيد ابوبكر بن شهاب الحضرمي والسيد المولوي
ابو الحسن الامروهي والقاضي المولوي عبد الملك محمد شريف الدين
الحيدرا بادي القاني شكر الله سعي الجميع واثابهم اجزل الثواب على ذلك
الصنيع بركة سيد الانام عليه وعلى آله واصحابه افضل الصلوة والسلام
ما درود في غمام وفلاح مسك ختام

واختتم في ١٨٠١ / ١٢٥٠

في نمبر ٢

كتاب نمبر ١

2467

فهرس كتاب الصارم والمسلول

فهرس مضامين هذا

رقم	مضامين
٢	خطبة الكتاب
٤	المسئلة الاولى في ان الساب يقتل سواء كان مسلماً او كافراً
١٢	دلائل انتقاض عهد الذمي بسب الله او كتابه او دينه او رسوله ووجوب قتله وقتل المسلم اذا اتى ذلك
٢٨	فصل في الآيات الدالات على كفر الشاتم وقتله او على احدهما
٣٤	المبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
٣٥	اصل الايمان والتفاني في القلب وانما القول والفعل فرعان لما
٣٦	الدلالة مطردة في صفات المناققين
٤١	بيان اتحاد حرمة الله وحرمة رسوله صلى الله عليه وسلم
٥٠	فصل في عمومات القرآن على اسباب نزولها باطل
٥٥	مواضع الطاعة المأمورة للنبي صلى الله عليه وسلم في القرآن
٥٩	فصل في ايراد السنن والاحاديث الدالة على حكم شاتم النبي صلى الله عليه وسلم
٦٨	قصة الامي الذي قتل ام ولد له كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم
٧٠	قصة قتل كعب بن الاشرف اليهودي
٧٣	اذا رتب الوصف على الحكم بالفناء دل على العلية
٧٤	الواقدي اعلم الناس بتفاصيل المغازي

مضمون	٤٠
الحكم الحادث بضاف الى السبب الحادث	٧٤
حكاية رجل اغلظ لابي بكر الصديق رضى الله عنه	٩١
حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته او كدواكل	٩٣
قصة قتل العصاة بنت مروان من بني خزيمة التي هجبت النبي صلى الله عليه وسلم	٩٤
قصة قتل ابي صفك اليهودي لهجاء النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٣
قصة شج انس بن زعيم الدلي لهجاء النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٤
قصة ابن ابي سرح	١٠٨
قد جرب المجر بون من اهل الفقه والخبرة تعجيل فتح الحصون والمدائن	١١٥
اذا تعرض اهلها لسب رسول الله صلى الله عليه وسلم	
الساب الطاعن للنبي صلى الله عليه وسلم اعظم جرماً من المرتد	١١٦
حديث القينتين اللتين كانتا تفتيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم	١٢٤
حكاية قتل ابن خطل وكان تعلق باستار الكعبة ملتجئاً به من القتل	١٣٢
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل من كان يهجو ويؤذ به	١٣٤
من شعراء قريش	
قصة قتل ابي رافع اليهودي لاجل اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٤٨
شرح حديث هل ترك لنا عقيل من دار	١٥٣
ان المهاجرين طلبوا استرجاع ديارهم بعد فتح مكة فمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وافر هايد من استولى عليها ومن اشتراها منه	١٥٦
قصة قتل ابي جهل	١٥٩
قصة هلاك المستهزئين	١٦١

مضمون	رقم
السب اشد من المحاربة	١٦٥
حكاية رجل اظهر لقوم امارته عليهم بامر النبي عليه الصلاة والسلام كذبا	١٦٦
جزاء الكاذب على النبي صلى الله عليه وسلم	١٦٧
من تبا كذبا فانه كافر حلال الدم	١٦٨
حديث الاعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم عند تقسيمه	١٧٤
المغانم ما احسنت ولا اجملت	
اختلف الناس في العطايا هل كانت من نفس الغنيمة او من الخمس	١٨٩
فصل في ثبوت الاجماع على قتل سب النبي صلى الله عليه وسلم	١٩٤
اثبات قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم بالقياس	١٩٩
بذل الاموال وسفك الدماء في تزيير رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٠١
وتوقيره	
فرض الله علينا تزيير صلى الله عليه وسلم وتوقيره	٢٠٣
نصر احاد المسلمين واجب ايضا	
قيام المدح والتعظيم والثناء عليه صلى الله عليه وسلم قيام الدين كله	٢٠٤
لا يجوز للامة ان يعفوا عن سبه صلى الله عليه وسلم	٢١٩
المسئلة الثانية انه يتعين قتل الساب وان كان ذميا فلا يجوز ان عليه	٢٤٥
ولا فداؤه ولا استرقاقه	
فصل في ان شاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعين قتله	٢٢٣
هو عليه السلام ليس كسائر الناس في الحقوقي بل خصوصياته لا تخصي	٢٩٣
المسئلة الثالثة ان الساب يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلما او كافرا	٢٩٦

مضمون	٤٠
قصة دعاء موسى عليه السلام على قارون وجلسائه	٤١٠
الطريقة الثانية عشر	٤١٢
الطريقة الثالثة عشر	٤١٤
الطريقة الرابعة عشر	٤١٥
الطريقة الخامسة عشر	٤١٦
الطريقة السادسة عشر	٤١٨
ايضاً اوجب الله نبيه صلى الله عليه وسلم حقوقاً ثلاثة على القلب واللسان والجوارح	
الطريقة السابعة عشر	٤٢٣
سبه عليه السلام سب لجميع المسلمين وطمع في دينهم	٤٤٣
الطريقة الثامنة عشر	٤٤٤
الطريقة التاسعة عشر	٤٤٦
الطريقة الموفية عشرين	٤٤٨
ايضاً الطريقة الحادية والعشرون	
الطريقة الثانية والعشرون	٤٤٩
الطريقة الثالثة والعشرون	٤٥١
الطريقة الرابعة والعشرون	٤٥٢
ايضاً الطريقة الخامسة والعشرون	
الطريقة السادسة والعشرون	٤٥٥

مضمون	رقم
الطريقة السابعة والعشرون	٤٥٦
فصل في مواضع التوبة المقبولة وغيرها	٥٠٨
فصل في ان الساب اذا رفع الى السلطان وثبت ذلك عليه بالبينه لم يسقط عنه الحد وان تاب	٥١٢
المسئلة الرابعة في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر وان الساب كافر سواء استعمله ام لا	٥١٤
حكم الزنديق	٥١٥
التعظيم والمحبة للرسول صلى الله عليه وسلم لازم للايمان	٥٢٠
الاستخفاف من المطيع محال	٥٢١
الايمان تصديق وعمل بالقلب	٥٢٢
بين الايمان والاستخفاف منافاة	٥٢٣
التصديق يوجب المحبة والتعظيم ويمنع ارادة فعل فيه استهانة	٥٢٧
فصل في ان كل سب وشم يبيع الدم فهو كفر	ايضاً
التعريض بالسب كفر	ايضاً
بيان اقسام السب	٥٢٨
يقتل من قال ان رداه صلى الله عليه وسلم وسخ وارا د به عيه	٥٢٩
السب ما يعد في العرف سباً	٥٣٤
فصل في التفريق بين مجرد كفر الذمي وبين سبه	ايضاً
بيان الطعن في نسبه او خلقه او امانته او وفائه او صدقه	٥٣٩

مضمون	رقم
على الله عليه وسلم	
فصل في حكم من اذمى سبا ينتقض عهده ويوجب قتله	٥٤٧
فصل في حكم من سب الله تعالى	٥٥٠
الفرق بين سب الله تعالى وسب النبي صلى الله عليه وسلم	٥٥٢
فصل في بيان السب ثم اذا كان ذميا	٥٥٩
فصل في ان السب ما يقصد به الانتقام والاستخفاف	٥٦٦
فصل في السب المعلق بالوصف	٥٦٧
فصل في ان حكم سب سائر الانبياء عليهم السلام كحكم سب نبي الله صلى الله عليه وسلم	٥٧٠
فصل في حكم سب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم	٥٧١
فصل في حكم سب اصحابه صلى الله عليه وسلم وسب اهل بيته واقوال	٥٧٢
الاثمة في ذم الروافض والخوارج	
الايات لدالات على حرمة سب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم	٥٧٦
الاحاديث الواردة في حرمة سبهم	٥٨٠
الاحاديث الواردة في ذكر الرافضة وعلاقتهم والوصية بقتلهم	٥٨٧
فصل في تذييل الادوار في سب اصحابه رضي الله عنهم من الروافض وغيرهم	٥٩١
ومن انبياءهم بكنيزه	
من قال بارئ اذا سب ابا او كذا او فسقهم فلا ريب في كفره بل في كفر من يشاك في كفره	٥٩٢
خاتمة الكتب	٥٩٣

